

السياسة الدولية



الفتنة الكبرى.. مرة أخرى!

د. نسمة الغزالي حرب

آسيا الصاعدة.. عالم جديد يتشكل

[ملق العبد]

نحن والصعود الأسوي.. رؤية حضارية

د. أنور عبد الملك

الشهد الاستراتيجي الأسوي في أوائل القرن الحادي والعشرين

د. محمد السيد سليم

حصار الحرب على الإرهاب [القاعدة - أفغانستان - العراق]

[تحت الضوء]

لقاء العدد مع د. إميل قسطنطينسكو.. رئيس رومانيا الأسبق

حوار: سوسن حسين





السنة الثالثة
والأربعون
يناير ٢٠٠٧





المحتويات

الافتتاحية

- ٦ الفتحة الكبرى .. مرة أخرى ! د. أسامة الغزالي حرب

الدراسات

- ٨ القيم والتنمية في اسيا .. حالة الصين د. حنان قنديل
٢٢ المشاركة السياسية للمرأة في اليابان [دراسة مقارنة] د. أماني أحمد خضير
٣٤ التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي د. عبدالرضا علي أسيري
٢٨ دور الأمم المتحدة في تطوير اليات حماية حقوق الإنسان د. نجوى إبراهيم

المقالات

- ٥٨ البعد الثقافي - الحضاري للأمن القومي المصري د. داليا عبدالقادر

ملف العدد : اسيا الصاعدة .. تالم جلد بسكل

- ٦٤ نحن والصعود الآسيوي .. رؤية حضارية د. أنور عبدالمك
٦٦ المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين د. محمد السيد سليم
٧٤ الصعود الصيني .. التجليات والمحاذير د. هدي ميتكيس
٨٠ الصين والاقتصاد العالمي .. مقومات القوة وعوائق الاندماج د. مغاوري شلبى على
٨٦ الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية - الصينية د. جعفر كزار أحمد
٩٠ السياسة الصينية تجاه العراق د. محمد بن هويدن
٩٤ فرنسا والتقارب الصيني - الأوروبي د. ياسمين فاروق
٩٨ اليابان الجديدة .. إعادة التفكير في الدور الخارجي د. أحمد بهي الدين قنديل
١٠٢ الأبعاد السياسية الداخلية للصراع في شبه الجزيرة الكورية السيد صدقي عابدين
١٠٨ الهند .. مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية د. عبدالرحمن عبدالعال
١١٦ مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي اسيا د. محمد فايز فرحات
١٢٠ روسيا واللعبة الكبرى في اسيا د. أحمد دياب
١٢٤ اسيا الوسطى .. التنافس الدولي في منطقة مغلقة د. إبراهيم عرفات
١٢٨ يؤثر التوتر الإقليمي في اسيا .. الأسباب والحلول د. مدحت أيوب
١٣٤ هل العالم على اعتاب "حقبة آسيوية" د. محمد فايز فوحات

العدد السابع والستون بعد المائة ثالثية والأربعون يناير ٢٠٠٧

أشياء العدد:

١٤٠ د. إميل قنستانتيسكو .. رئيس رومانيا الأسبق: يجب تطويع العولة لبناء الجسور بين الحضارات حوار: سوسن حسين

قضايا السياسة الدولية

- ١٤٨ تقرير بيكر - هاملتون .. رؤية واقعية ومستقبل مجهول خليل العناني
- ١٥٤ العراق بين القوضى وفرص "الحل" الإقليمي صلاح النصرأوى
- ١٥٨ انتخابات الكونجرس الأمريكي وسقوط مشروع المحافظين الجدد د. خالد عبدالعظيم
- ١٦٤ أزمة لبنان .. صراع الداخل وأجندات الخارج إبراهيم غالي
- ١٧٠ مشروع القانون الأرمني وتأزم العلاقات التركية - الفرنسية د. محمد رفعت الإمام
- ١٧٤ نزوب النفط في اليمن .. الآثار والتداعيات خالد أحمد حشمت
- ١٨٢ تداعيات الانتشار النووي في الخليج على دول مجلس التعاون د. جاسم يونس الحريري
- ١٨٨ الصومال بين صعود المحاكم الإسلامية وحسابات واشنطن سامح راشد
- في الشأن السوداني (إشراف: هاني رسلان) :
- ١٩٦ قراءة في اتفاق شرق السودان بدر حسن شافعي
- ٢٠٠ الدور الإسرائيلي في دعم وتحويل أزمة دارفور سامي صبري عبدالقوى
- تحت الضوء :
- ٢٠٤ حالة القاعدة بعد خمس سنوات من هجمات ٢٠٠١ د. محمد عبدالسلام
- ٢٠٨ الفشل الأمني في العراق لواء د. عادل مسعود
- ٢١٤ طالبان تطيح بحسابات أمريكا في أفغانستان بشير عبدالفتاح
- ٢٢٠ آليات الحرب ضد الإرهاب .. المنطقة الآسيوية نموذجاً د. عمر مسعودي
- ٢٢٦ الحرب على الإرهاب .. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان سالي سامي البيومي
- رؤى عالمية :
- ٢٣١ اللغز الروسي د. هدى عوض
- ٢٣٥ انتخابات الكونجرس الأمريكي .. كيف تراها أوروبا؟ وليد الشيوخ
- ٢٣٩ قراءة في الخريطة السياسية الفرنسية خالد سعد زغلول

د. أسامة الفزالي حرب

الفتنة الكبرى .. مرة أخرى !

لا يستطيع أي مراقب للأوضاع الراهنة في العالمين العربي والإسلامي أن يتجاهل الخطر (الجديد - القديم) الذي يقترب الآن منهما بمعدلات متسارعة، والذي أخذت عناوينه وأنبأؤه تحتل مساحات متزايدة في مانشيتات الصحف، ودروس الأخبار. إنه خطر الصراع "الشيوعي - السني" الذي يجري التحضير له بهمة ودأب، خاصة مع استخدام منتجات العلم والتكنولوجيا، التي تصنع فارقا هائلا بين وقائع وأحداث الفتنة الكبرى (الأصلية) منذ ما يقرب من ١٢٥٠ عاما، والفتنة الحالية، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي تستخدم فيها أحدث المخترعات، بدءا بالريموت كنترول الذي يستخدم لقتل البشر، وتفجير الأسواق، وحتى الانترنت والقنوات الفضائية التي تستخدم للدعاية والتحريض!

هذه الفتنة التي يتم اليوم إيقاظها لا تضيف فقط هما وكارثة جديدين إلى هموم وكوارث العرب والمسلمين، ولكنها أيضا تعمق وتضيف أبعادا جديدة إلى مشاكلهما الراهنة القائمة بالفعل، بدءا من العراق، ولبنان، وفلسطين .. وحتى باكستان وأفغانستان !

وإذا كان الانقسام السني - الشيوعي قديما قدم التاريخ الإسلامي تقريبا، فإن مأساه وتداعياته ظلت أيضا حاضرة بقوة في كل مراحل هذا التاريخ، وعكست تمازجا معقدا بين الدين والسياسة، بين الانقسامات المذهبية، والتناقضات العرقية والقومية. غير أنه ومع حقيقة أن التشيع هو المذهب الرسمي للدولة الإيرانية المعاصرة، وأن الشيعة يشكلون ما يزيد على ٩٠٪ من سكانها - من ناحية، وكذلك حقيقة وضع العراق في التاريخ الشيوعي، فضلا عن وجود العتبات الشيعية المقدسة فيها، وكذلك غلبة نسبة الشيعة على سكانها من ناحية أخرى - كل ذلك جعل التطورات السياسية في هذين البلدين ذات أهمية حاسمة في العلاقات السنية - الشيعية، تفوق أهمية أي تطورات أخرى في عالم الشيعة، خاصة مع تجاورهما بكل ما ينطوي عليه من تداعيات وتعقيدات إضافية، سياسية واستراتيجية.

لذلك، ليس من قبيل المصادفة أن ما يمكن تسميته بـ "الصحوة الشيعية"، منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، إنما ارتبط أولا بالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم ارتبط - بعد ذلك بربع قرن - بإسقاط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣. فالثورة الإيرانية حملت إلى رأس السلطة آيات الله وائمة الشيعة الكبار، ومكنتهم من أن يقيموا - لأول مرة في العصر الحديث - نظاما إسلاميا شيعيا، يستند إلى مبدأ "ولاية الفقيه"، ويعيد ترتيب أوضاع الدولة والمجتمع في إيران، وفقا لمبادئ ورؤى الشيعة الاثنى عشرية. ولم يقنع هؤلاء - منذ اليوم الأول - بإسلام شيعي منكفي على ذاته، ولكنهم حملوا رسالتهم "الثورية" إلى كل أنحاء العالم الإسلامي، وأسهموا - بلا شك - في دفع الصحوة الإسلامية، التي أخذت بدورها - منذ أوائل التسعينيات، وسقوط الاتحاد السوفيتي - منحنى راكيا لمناقضا للولايات المتحدة والعالم الغربي. غير أن ما أحدثته الثورة الإيرانية من انتعاش وازدهار معنوي وسياسي لدى الشيعة في أنحاء العالم بشكل عام، كانت له آثاره الأكثر مغزى وأهمية في العالم العربي بالذات مع اتباع النظام الإيراني سياسة متشددة إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي. سواء بدعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، أو بالوقوف بشكل مبدئي صارم ضد إسرائيل، بل وإنكار مشروعيتها وجودها.

من ناحية أخرى، وبقدر ما كانت الحرب العراقية - الإيرانية عنصر تنافر أو ارتباك في العلاقة بين إيران والشيعة في العراق، فإن سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ أتاح فرصة غير مسبوقة لعلاقات طيبة بين الطرفين، ونفوذ إيراني قوى لا يمكن إنكاره، حتى مع سيادة تيارات وطنية وعروبية لاشك فيها بين شيعة العراق. غير أن ما هو أهم من ذلك أن إسقاط نظام صدام حسين أدى، على الفور، إلى اختلال التوازن القديم بين الشيعة والسنة في العراق، وأدى الفراغ الذي نجم عن سقوط النظام القديم، والفوضى التي حملها الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى تفجير كافة التناقضات الكامنة، التي كانت مكبوتة في ظل النظام الاستبدادي القمعي لصدام حسين. وأخذ العراق يشهد - على نحو متصاعد مثير للقلق - صراعا طائفيا (سنيا - شيعيا) مقيتا، غذاه صمت وعجز أمريكي مريب، ووصل الآن إلى ما يكاد يكون حربا أهلية، شديدة الشراسة والدموية!

ولم يكن غريبا، على الإطلاق، أن أدى هذا العاملان: السياسة الإيرانية الإقليمية والعالمية النشيطة من ناحية، وانطلاق الشيعة وصراعاتهم مع السنة في غمار التطورات العراقية من ناحية أخرى، إلى تأليب وإيقاظ مخاوف وصراعات وطموحات في

العالمين العربى والإسلامى بشكل عام، وفى المشرق العربى والجزيرة العربية بوجه خاص. وتفاعل أثر هذين العاملين مع الاداء البطولى والفعال لحزب الله فى مواجهة إسرائيل، والتي لم تكن المواجهة فى لبنان فى يوليو/أغسطس الماضيين إلا آخر حلقاتها.

إن من المهم، هنا، تأكيد أنه من غير الدقيق، على الإطلاق، بل ومن العبث، ومن الخطورة، الادعاء بأن كل تلك التطورات السابقة وامتداداتها كانت محض أحداث ووقائع "طائفية" بل إن هذا التبسيط يخدم - بالتأكيد - قوى معادية يهملها أن تشدد فقط على هذا العنصر، بل وأن تزيده اشتعالا. فالثورة الإيرانية ترتبط أيضا - بلا شك - بعوامل تاريخية، وثقافية، وطموحات قومية، وفارسية، كثيرا ما تكون هى الغالبة فى السلوك الإيرانى، والتفجرات التى أحدثها الاحتلال الأمريكى للعراق تعكس، أيضا، أوضاعا تاريخية وسياسية، فضلا عن وجود تيارات وقوى عراقية - سنية وشيعية - تتجاوز تلك الروح الطائفية، وتعكس الحس الوطنى والقومى قبل أى شئ آخر. وبالمثل، فإن من التبسيط المخل اعتبار حزب الله مجرد كيان شيعى، ولكنه أيضا كيان وطنى لبنانى، دافع ببسالة عن أرض بلاده... وهكذا.

ولكن تظل الحقيقة الشيعية قائمة، ويظل ما تنطوى عليه تلك التطورات من إيقاظ لفتنة كبرى نائمة خطرا هائلا قادما لا يمكن إنكاره، وذلك يفسر ما صدر من ردود أفعال من جانب الملك عبد الله الثانى ملك الأردن، الذى حذر من "الهلال الشيعى"، وخطر الحروب الأهلية القادمة فى المنطقة، وما صدر عن الرئيس مبارك حول تداعيات الارتباط المذهبى بين الشيعة فى العالم العربى وإيران، وما صدر من تحذيرات - عبر أكثر من مسئول سعودى - حول المخاطر التى تحدىق بالسنة فى العراق، والمواقف السعودية المحتملة... الخ. غير أن ما هو خطير، ويثير القلق الشديد، ويدعو كل مخلص إلى قرع أجراس الإنذار، هو تلك الدعوات التى أخذت تصدر عن مؤسسات رسمية، وشبه رسمية، وقيادات سياسية، ودينية فى العالم السنى، ومن خلال قنوات إعلامية ودعائية، واسعة ومتطورة، تتجاوز التنبيه إلى الخطر، والتحذير من الفتنة، إلى التحريض المباشر أو غير المباشر، الموجه إلى الجماهير السنية ضد الشيعة، والتى ما لبثت أن قابلتها دعايات وتحريض شيعى، من خلال - أيضا - قنوات التلفزيون الفضائية، ومواقع الإنترنت. وفى الحالتين فإن طرفى السجال، استند كلاهما إلى عاملين مشتركين، أولهما: الإنفاق السخى الذى يستند إلى أموال نقطة هائلة، وثانيهما: الاتهام المتبادل بالعمالة لأمريكا والغرب، وخدمة أهداف إسرائيل والصهيونية!

إن التصدى لهذا الخطر الداهم، الذى يلوح فى الأفق، هو مهمة كل القوى الوطنية والديمقراطية الواعية فى العالمين العربى والإسلامى، وهو يطرح بالحاح ضرورة وضع "أجندة" للعمل الفورى الجاد فى مواجهتها، والذى سوف نشير هنا فقط إلى بعض بنوده الرئيسية. ففى حين لابد قروا، وعلى المدى القصير، من محاصرة وكشف دعوات التحريض والفتنة اللامسئولة، يظل من المهم لصانعى القرار والباحثين فى العلوم السياسية والاجتماعية، فى العالمين العربى والإسلامى، أن يطرحوا للنقاش العلمى والموضوعى القضايا والإشكاليات الأساسية التى يفرضها هذا التحدى (القديم الجديد):

- فهناك إشكالية بناء "الدولة" فى العالمين العربى والإسلامى، والتى يبدو الآن وكأنها - أى الدولة - كانت "مقحمة" على الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تهتز الدولة الآن، ويشحب وجودها أمام الولاءات المذهبية والقبلية والعرقية، التى تطل برؤوسها الآن، وحيث عجزت النخب الحاكمة عن الفصل بين ما هو دينى ومذهبى، وما هو "وطنى"!

- وهناك إشكالية "الديمقراطية"، التى كان غيابها عن معظم البلاد العربية والإسلامية سببا أساسيا للفشل فى عمليات الصهر الوطنى، والتفاعل الصحى بين كافة القوى العرقية والمذهبية والقبلية فى تلك الدول.

وهناك إشكالية الدور السلبي والهدام الذى لعبه التأثير الخارجى على مقدرات تلك الدول، التى يبدو وكأنها نكبت بموقعها الجغرافى، وثرواتها البترولية، بمثل ما حظيت به من مكانة استراتيجية، وثروات مالية!

وهناك - رابعا - إشكالية تداعيات وتأثيرات استمرار الصراع العربى - الإسرائيلى على الأوضاع الداخلية فى فلسطين، وفى الاقطار المحيطة بإسرائيل، والتى عوقت وشوهت الكثير من نواحي نموها السياسى والاقتصادى.

وهناك - خامسا - إشكاليات العلاقات العربية - الإيرانية، التى تداخل فيها القومى والاستراتيجى مع الدينى والمذهبى، والتى تأثرت أخيرا بالحبوية السياسية الإيرانية - إقليميا ودوليا - وطموحاتها النووية الجديدة.

ثم هناك - أخيرا - التداعيات والتأثيرات الخطيرة، التى ترتبت على تراجع الدور المصرى، عربيا وإقليميا، والذى ترك فراغا عجزت - وسوف تعجز مستقبلا - عن ملئه أى قوة إقليمية أخرى. إن العالمين العربى والإسلامى يحتاجان الآن إلى مصر القوية الديمقراطية المعتدلة، أكثر من أى وقت آخر!

القيم والتنمية في آسيا.. حالة الصين

■ د. حنان قنديل

استاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

قرون بذلك الذي استغرقته الدول الصناعية لتحقيق هذه النهضة. هنا، انبرى عدد من الدارسين ليؤكدوا أن القيم المستمدة من الثقافة الصينية (الاسيما الكونفوشيوسية) مسئولة بشكل كبير عما تحقق للصين من إنجازات اقتصادية، وأنه ما كان لتلك الإنجازات أن تتم بهذه الصورة وبذلك السرعة لولا أن خلقية ثقافية موالية كانت هناك لتدفع بها وتزيد من رخصها.

وقد أشار الباحثون في هذا الموضوع إلى أهمية قيم بعينها مثل "تفضيل الجماعة على الفرد"، والإعلاء من شأن العمل الجاد والشاق في سبيل الجماعة، "والحرص على البعد الإنساني في علاقات العمل"، وما يعنيه هذا كله من ضرورة ارتكاز الأعمال إلى شبكات من العلاقات الاجتماعية الوطيدة التي تيسر الإنجاز وتدفعه في اتجاهات مشمرة. وهذه القيم المستمدة من تراث الكونفوشيوسية (٢)، كانت ولا تزال من وجهة نظر كثير من الباحثين عاملاً رئيسياً في تفسير المعجزة الاقتصادية الصينية، وسبباً أساسياً من أسباب وجودها واستمرارها.

والواقع أن الغرب لم يكن وحده في افتتانه بالتفسيرات القيمية

كان عقد التسعينيات هو المرحلة التي شهدت ظهوراً كثيفاً لأبحاث ودراسات ومقالات تناولت ظاهرة المعجزة الآسيوية بكثير من العناية والاهتمام. ولم تسفر الأزمة المالية، التي عصفت بآسيا في أواخر هذا العقد، عن تراجع هذه العناية أو تناقص ذلك الاهتمام، بل لعل السرعة التي تجاوزت بها دول القارة مازقها الخائف كانت دافعا أقوى لمحاولة تعرف الأسباب الكامنة وراء نجاح تلك الجزء من العالم في تحقيق أكبر الطفرات الاقتصادية في التاريخ الحديث (١).

وكانت الصين على رأس الدول الآسيوية التي استلقت الانتباه في هذا الشأن. فمعدلات النمو الاقتصادي التي تجاوزت نسبة الـ ١٠٪ لسنوات متلاحقة وما تلاها من تغيرات في مستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين، ثم الذبائح المتوالية في عمليات الاندماج مع الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على مزيد من النمو الاقتصادي الداخلي. كل هذا كان لابد أن يثير في النفوس مزججا من الإعجاب والدهشة معا. وكان السؤال الذي هجس في أذهان الباحثين هو كيف يمكن تفسير هذه النهضة الاقتصادية الضخمة، التي نجحت في تثبيت دعائمها في زمن يعد وجيزا للغاية إذا ما

(١) راجع هذا الرصد التاريخي في

- Khoo Boo Teik, Dismantling Orientalism and Occidentalism, Asia Pacific Viewpoint, Vol 40, no 30, December 1999, p.p304-307.

(٢) من هذه الدراسات مثلا

- Sid lowe, Chinese Culture and Management Theory, in Ilan Alon (ed), Chinese Culture Organizational Behavior and International Business Management (Praeger : London, 2003) p.p7-11.
- Lu le, Influences of Confucianism on the Market Economy of China, Ibid, p.p. 28-29.
- Gilbert Rozman (ed), The East Asian Region Confucian Heritage and its Modern Adaptation (Princeton University Press: Princeton N.J.: 1991).

وفي إطار هذه المناقشات المحققة حول تأثير القيم على كل من النمو الاقتصادي والتنمية السياسية في الصين، وفي ظل تلك الجدالات عن خضوع هاتين العمليتين للخصوصيات القيمة هناك، تطرح هذه الدراسة عددا من التساؤلات، التي تمثل الإجابة عليها محاولة لاستجلاء جوانب هذا الموضوع المهم.

١- أما أول الاسئلة، فهو هل يمكن بالفعل إقامة هذه العلاقة السببية بين "قيم" وجدت في المجتمع الصيني من ناحية، وما حققه هذا المجتمع من نمو اقتصادي أو ما عجز عن إنجازها من "تطور" سياسي نحو الديمقراطية؟ بعبارة أخرى، هل يمكن الاطمئنان إلى "التفسير القيمي" لظاهرتي التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية ويحيط يمكن الاعتماد على هذا التفسير كعامل محدد لمسيرة النمو الاقتصادي أو التطور السياسي عموما وفي الصين خصوصا؟

٢- وأما السؤال الثاني، فهو هل يمكن الاعتداد بمقولة "الخصوصية القيمة" في شرح كل من النمو الاقتصادي والتطور السياسي في الصين، أم أن هاتين العمليتين قد خضعتا -ولا تزالان- لتأثير قوانين وقواعد اجتماعية عامة تنطبق على الصين كما انطبقت على غيرها من الدول في شتى مناطق العالم؟ بعبارة أخرى، هل يمكن القول مثلا إن النمو الاقتصادي الصيني كان مرجعه لقيم مجتمعية دفعت إلى وجوده واستمراره أم أنه حدث ببساطة -وكما كان الحال في بلدان أخرى- بسبب إعمال قوانين السوق الحرة وتشجيع الظروف الملائمة لها، ومن ثم يكون التأثير على النمو هنا راجعا وبصورة أكبر لتطبيق قاعدة عامة لا تمثل الممارسات الصينية استثناء منها؟ ومن ناحية أخرى، هل يمكن الاطمئنان إلى القول بوجود ديمقراطية "على الطراز الصيني"، أم أن عملية التطور الديمقراطي تخضع بدورها لشروط ومراحل ما إن تتوافر في بلد من البلدان ومهما تكن خصوصياته، فإنها تقضي إلى تغيير المشهد السياسي نحو صورة تقسم بالتعدد في مراكز السلطة وبمزيد من الاحترام للحقوق الفردية وحقوق الإنسان؟ بعبارة أخرى، هل للخصوصية القيمة ذلك الدور الذي يتصوره مؤيدوها في تشكيل ظاهرتي النمو الاقتصادي والتنمية السياسية

لظاهرة النمو الاقتصادي في الصين، فقد شاركه المسئولون والباحثون الصينيون هذا الافتتان، وأضافوا إليه اعتزازا بما أطلقوا عليه "خصوصية التجربة الصينية في النمو والصين - وفقا لتلك الرؤية- أفلحت في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية بالاعتماد على طرائق وأساليب مستمدة من الواقع الصيني وأطره القيمة الخاصة وأكد المسئولون وعدد من الباحثين الصينيين (٣) أن عدم الانسياق للتجارب الغربية في النمو (والتي تقلل من دور الجماعة وتعلي من قيم الفردية المتوحشة)، ثم استلهاهم الخصوصيات الصينية في توجيه مسار النمو الاقتصادي، هما اللذان ضمنا للدولة التمتع بمستويات مرتفعة ومطردة من هذا النمو

والواقع أن العلاقة بين القيم والنمو الاقتصادي لم تكن هي المسألة الوحيدة التي شغلت أذهان الباحثين بالنسبة للدولة الصينية

فعلى صعيد آخر، كانت هناك قضية التنمية السياسية وما تعنيه من إمكانيات تحول النظام السياسي الصيني من شكله السلطوي إلى صورة أخرى ديمقراطية. ومرة أخرى، ظهر من الباحثين الغربيين من حدد للدولة الصينية "قدرا" سياسيا معتدلا لا مفر فيه من السلطوية والاستهانة بالحقوق الفردية وتجاهل حقوق الإنسان السياسية، وذلك بسبب القيم المجتمعية الصينية التي أزرع دوما هذه الأفكار في العقلية والممارسة الصينيتين (٤). غير أنه في المقابل، مال دارسون آخرون (٥) وشاركهم في ذلك من الصين مسئولوها الرسميون وقسم من باحثيها (٦) -مالوا إلى القول بعدم ضرورة مشابهة التطور السياسي في آسيا عموما والصين خاصة لنظيره في الغرب، وأن قيما صينية خاصة مثل توفير النظام والتناغم الاجتماعي هي التي كفلت للبلاد حتى اليوم استقرارا انتشرت إليه دول كثيرة طبقت دون وعي النموذج الديمقراطي الغربي (وهو النموذج الذي يعلى من الحريات السياسية الفردية دون اعتبار لمسائل شديدة الأهمية كالاستقرار الاجتماعي وتجنب الفوضى الاجتماعية)

(٣) راجع سادج لتلك الرؤية في كل من

- سيج شياو لينج، ينبغي أن ينبثق طريقنا الخاص في الثورة والتنمية الاقتصادية (٢٦ أكتوبر ١٩٤٨)، مسائل أساسية في الصين المعاصرة، (دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٨٨)

- Chua Beng Hua, Asian Values: Discourse and Resurrection of the Social, Positions, Fall 1990, p.p.579-580.

(٤) انظر سادج لتلك الرؤية في كل من

- Andrew Nathan and Tianjan Shi, Cultural Requisites for Democracy in China: findings from a Survey, Daedalus, no 122, Spring 1993, p.p. 95-123.

- W.J.F. Jenner, China and Freedom in David Kelly and Anthony Reid (eds), Asian Freedoms, (Cambridge University Press: Cambridge, 1997), p.p. 87-88.

(٥) راجع أمثلة لهؤلاء، في

- Linda Chao, Remon H. Myers and James A. Rubenism, Promoting Effective Democracy Chinese Style, Asian Survey, July 1997, p.p. 669-682.

- Francis Fukuyama, Asia's Soft Authoritarian Alternatives, New Perspectives Quarterly, Spring 1992, p.p. 60-64.

(٦) انظر عرضا شاملا لهذه المواقف في

- Barry Sautman, Sirens of the Strongman: Neo Authoritarianism in Recent Chinese Political Theory, The China Quarterly, 1992, p.p.72-102.

عموما وفي الصين خاصة، وماذا يمكن أن تكون عليه طبيعة هذا الدور فيما لو وجد؟

إن الإجابة على هذين السؤالين لن تجدي فقط في تعرف الأبعاد المختلفة لقضية تأثير القيم والخصوصيات القيمة الصينية على عمليتي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هناك، وإنما ستكون لها أيضا دلالاتها المهمة بالنسبة للتطور الاقتصادي والسياسي في بلادنا فمن اللافت للانتباه أننا نشهد منذ فترة حديثا وجدلا حول ما إذا كان تخلفنا الاقتصادي أو تراجعنا السياسي عائدان إلى قيم مجتمعية تحول بيننا وبين اللحاق بركب التقدم في كليهما كما أننا على صعيد آخر، نلاحظ تصاعد الاصوات التي تذهب إلى ضرورة الالتزام "بالخصوصيات الثقافية" ونحن بصدد التفكير في مسألتي التنمية الاقتصادية أو السياسية. إن القضيتين مثارتان اليوم على نطاق واسع في بلادنا، وفي غيرها من البلدان التي تشاركنا كثيرا من ظروفنا. لذا، فإن مناقشة أبعادهما، وطرح مختلف الآراء المرتبطة بهما، وبذل قدر من الجهد لتبيين ما قد يكون عليه شكل وطبيعة الدور الذي تلعبه القيم في حياة الأمم. هذه الأمور كلها تبدو على جانب كبير من الأهمية، وهي لذلك تستحق المناقشة على الصفحات التالية من هذا البحث.

وإذا كان من الضروري لأي دراسة، وقبل البدء في طرح تصوراتها، أن تحدد المفاهيم التي ستستخدم فيها، فإن هذا البحث سيتعامل أولا مع مفهوم القيم Values باعتبارها تلك المعتقدات الأخلاقية التي تتعلق بماهية السلوك المقبول أو المرفوض من الأفراد إزاء الظواهر الاجتماعية (٧). أما التنمية الاقتصادية، فإن الدراسة ستشير إليها على أنها تعني في المقام الأول معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي (وهو المؤشر الذي كان سببا في اهتمام الباحثين بدراسة أسباب المعجزة الاقتصادية الصينية). وأخيرا، فإن التنمية السياسية التي يتناولها البحث هي تلك الحالة التي تشهد تطورا في توزيع السلطة السياسية بين مراكزها في النظام السياسي والقوى الاجتماعية المختلفة، وبما يتبع مشاركة أكبر من جانب الأخيرة في ممارسة تلك السلطة، تمهيدا لمرحلة أكثر حسما يتم فيها تداول السلطة بين الطرفين بالاحتكام لانتخابات عامة وحرّة.

وسيقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسيين، يهتم كلاهما بالإجابة عن التساؤلات المطروحة عن علاقة "القيم والخصوصية" بعمليتي التنمية الاقتصادية والسياسية في الصين، وسيعنى القسم الأول بمناقشة مدى صحة المقولات الداعية إلى إمكان الربط عموما بين القيم وعمليات التنمية. وبحيث تكون الأولى أساسا يعتمد عليه في تحديد وجود ومسار الأخيرة كما سيهتم هذا

القسم أيضا بتحليل قضية الخصوصية القيمة وتبين طبيعة تأثيرها على كل من التنمية الاقتصادية والسياسية بوجه عام. وأما الجزء الثاني، فسيحرص على إعمال التحليلات التي تضمنتها القسم الأول في تفسير بداية واستمرار عمليتي النمو الاقتصادي والتطور السياسي في الدولة الصينية.

أولا- القيم والتنمية بين قضيتي السببية والخصوصية:

لسنا في حاجة إلى القول إن الدراسات التي اهتمت بإقامة علاقة سببية Causal بين قيم مجتمع من المجتمعات وما يتم فيه من عمليات اجتماعية هي دراسات قديمة، يرى بعضهم أنها تعود لفلاسفة الاغريق (٨). غير أن العقود الأولى من القرن الماضي هي التي شهدت بداية أولى الموجات لتقديم أبحاث منهجية ذات طابع تراكمي حول العلاقة بين القيم من ناحية ونشاط المجتمعات الإنسانية من ناحية أخرى، وكان العالم الغربي هو المحط الرئيسي لدراسات تلك الموجة. وهكذا، وفي محاولة لتفسير الأسباب التي من أجلها ظهر النشاط الاقتصادي الرأسمالي في الغرب وليس في غيره من مناطق العالم، قدم "ماكس فيبر" دراسته الرائدة عن العلاقة السببية بين القيم البروتستانتية والنمو الرأسمالي في مجتمعات الغرب، فهذه القيم وما ترشد اليه من سلوكيات تحتل على العمل الشاق والجاد، مع تحبيذ الاخيار وكبح جماح الميول الاستهلاكية، قد أسهمت بدور رئيسي (إن لم يكن بالدور الرئيسي) فيما آل إليه التطور الاقتصادي الرأسمالي في هذا الجزء من العالم (٩). ثم كانت أحداث الحرب العالمية الثانية مناسبة بالغة الأهمية في دفع عجلة هذا الطراز من الدراسات الذي يربط بين القيم والنشاط الاجتماعي، ولكن العناية انصببت هذه المرة على عملية التطور "السياسي" التي أفضت إلى ظهور النظم الفاشية في بلاد كالمانيا وإيطاليا. وكانت تعدان قبل الحرب ضمن دول العالم الغربي. وهنا، عادت التفسيرات من جديد لتقييم العلاقة السببية بين قيم الليبرالية "غير الناضجة" وما ظهر من حكومات فاشية وديكتاتورية في هذين البلدين (١٠).

وما لبثت الدراسات القيمية أن انتقلت تدريجيا بمجال اهتمامها إلى دول العالم الثالث أو الدول النامية، والتي كانت تكافح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتجد لها مكانا تحت الشمس بين الأمم المتقدمة. وكانت دراسات "جابريل الموند"، و"كوسيان باي" و"سيدني فيربا" أعمالا رائدة في هذا المجال من حيث حرصها على الربط بين القيم السائدة في دول العالم الثالث وطبيعة ما يتم فيها من أنشطة مختلفة، لاسيما في الناحيتين الاقتصادية والسياسية (١١). وكانت وجهة النظر الغالبة في تلك

(٨) راجع مثلا آراء الفلاسفة، التي لا تتحقق إلا مسيطرة الأفراد الذين تغلب لديهم قيم العقل والحكمة (٧) Oxford Word Power Dictionary (Oxford University Press: Oxford, 2002) p.719.

(٩) Michael G. Roskin (ed), Political Science. An Introduction, Eighth Edition (Prentice Hall Publishers: New Jersey, 2003) p.115.

(١٠) M. Judd Harmon, Political Thought from Plato to the Present (MG Graw-Hill, Inc.: New York, 1994) p.33-34.

(١١) Michael G. Roskin (ed), Political Science. An Introduction, Eighth Edition (Prentice Hall Publishers: New Jersey, 2003) p.115.

(١٢) Gabriel A. Almond Foreword: The Return to Political culture in Larry Diamond (ed), Political Culture and Democracy in Developing Countries (Lynne Rienner Publishers: London, 1997, p. IV.

(١٣) Ibid, p. 9 and p.15.

على الصعيد الاقتصادي. والسؤال الذي لا بد أن يثار حيفاً هو: إلى أي الرؤيتين ننحاز؟ إن الإجابة ليست بسيطة بكل تأكيد. وحتى مع افتراض امكانية الربط بين قيمة معينها وعملية اجتماعية ما (كانت تثبت دراسة إمبريقية مثلاً وجود علاقة سببية قوية بين قيمة احترام العمل الجاد وما حدث من نهضة اقتصادية كبيرة في الدول الآسيوية)، فإنه لن يكون من السهل الجزم بأن هذه القيمة هي التي لعبت الدور "المستقل" في التأثير على العملية الاجتماعية. ففي الحالة السابقة مثلاً، اختار الباحثون قيمة احترام العمل، واهتموا بها، لأنها ببساطة كانت القيمة التي ارتبطت بظهور الطبقة الرأسمالية النشطة في هذه الدول. بعبارة أخرى، فإن التطور الاجتماعي الذي شهدته تلك البلدان وما أفرزه من ظهور تلك الطبقة هو المسئول عن "ظهور" و"بروز" تلك القيمة، التي تبدو هنا عنصراً "تابعاً" لطبيعة مرحلة التطور الاجتماعي التي مرت بها دول آسيا. وهكذا، فإن العامل المستقل الذي يفسر ظاهرة النمو الاقتصادي ليس هو قيمة احترام العمل، وإنما هو نشأة الطبقة الرأسمالية ونموها، وما استتبع ذلك من فرضها لقيمتها الخاصة لتكون الأعلى صوتاً والأشدّ جذباً لانتباه الباحثين مقارنة بغيرها.

٢- ومن ناحية ثالثة، فإن الربط بين القيم والعمليات الاجتماعية، واعتبار الأولى عاملاً مستقلاً في تحديد مسار الثانية، هما أمران تعترضهما صعوبة واقعية أخرى. ففي كثير من الأحيان، يحدث النمو الاقتصادي أو التطور السياسي مثلاً في مجتمعات عرف عنها اختلافها في القيم كاليابان والولايات المتحدة، فكيف يمكن في هذه الحالة الاطمئنان إلى ربط الظاهرتين بعامل القيم؟

٤- ويزداد التفسير "القيمي" ضعفاً في رأي أعضاء هذا الفريق إذا تم ربطه بالعمليات الاجتماعية عبر مراحل تاريخية مختلفة، فالذين يفسرون مثلاً النمو الاقتصادي الكبير في دول آسيا بالرجوع إلى قيمتي "الجماعية" واحترام العمل الشاق الدوب، ينسون أن هاتين القيمتين كانتا موجودتين ضمن تراث هذه الدول في الماضي، ومع ذلك لم تؤدي إلى هذه المعدلات غير المسبوقة في النمو والتنمية الاقتصادية. وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة للتطور السياسي في المجتمعات الآسيوية، فأولئك الذين أكدوا "استمرار" النظم السلطوية في هذه المجتمعات، وأعادوا ذلك إلى قيم معينها مثل تيجيل السلطة والانصياع لها - هؤلاء، لا يستطيعون بالتأكيد الدفاع عن مقولاتهم إزاء ما قام به عدد متزايد من دول آسيا من نبذ الممارسات السلطوية التي هيمنت على حياتهم في الماضي ليتحولوا "اليوم" إلى نظم ديمقراطية. بعبارة أخرى، فإن القيم في كلتا الحالتين لا تستطيع أن تكون محدداً ولا مفسراً لما حدث من تطور تاريخي في العمليات الاجتماعية، مادام وجودها لا يفرض أثره المباشر على ما يجري في هذا الشأن (١٤).

٥- فضلاً عن هذا وذلك، فإن الأمر الذي تتناساه التفسيرات القيمية أيضاً هو أن القيم ذاتها تخضع لتغيير وتبدل مستمرين. وعادة ما يحدث هذا التغيير وذلك التبديل بفعل أسباب تتصل

بالأعمال وغيرها أن القيم تمثل عنصراً بالغ الأهمية في التحديد والتفسير. كما أنها تنفرد من وراء المستويات غير الرضوية في كل من الأداء الاقتصادي والإنجاز السياسي في هذه الدول.

غير أنه مما لا شك فيه أن الدفعة الرئيسية للدراسات القيمية في العالم الثالث قد ظهرت وانتعشت عقب نجاح عدد من دول هذا العالم (لا سيما الآسيوية منها) في تحقيق قفزات اقتصادية مذهلة شددت إليها الباحثين لدراساتها ومعرفة أسبابها. وعلى صعيد آخر، كان الفراجع الملحوظ لهذه الدول في مجال التنمية السياسية عاملاً جانبياً آخر يدفع الدارسين إلى الربط بين وجود قيم مجتمعية معينها وبين ما تم إنجازه في هذا الجانب من النشاط الاجتماعي. وفي كل الأحوال، جرت إقامة العلاقة السببية بين القيم من ناحية وبين ما يجري في النشاط الاقتصادي والسياسي من ناحية أخرى.

والواقع أن الباحثين، الذين أعطوا ثقلًا كبيراً للقيم في تفسير عمليات التطور الاجتماعي بصفة عامة، قد ووجهوا بفريق آخر من الدارسين لا يرى في هذا التركيز على القيم لشرح العمليات الاجتماعية أمراً محموداً، فمن الصعب حقاً - وكما يعتقد أيضاً هذا الفريق - أن تكون القيم عنصراً مستقلاً Independent Variable في تفسير العمليات المجتمعية، وببساطة تصبح هذه الأخيرة "تابعة" لها، سواء في الوجود أو الاستمرار. وهنا، يسوق هؤلاء الباحثون حججهم لتأكيد صدق مقولتهم في هذا الشأن.

١- أما أولى تلك الحجج، فهي أنه لا يمكن من الناحية المبدئية الحديث عن قيم اجتماعية "عامة" توجد بنفس الصورة والدرجة عند كل الفئات والجماعات والطبقات في مجتمع ما. ومعنى هذا أنه من الصعب إقامة رابطة سببية بين قيم المجتمع بصفة عامة من ناحية ودرجة نموه الاقتصادي أو مقدار تطوره السياسي من ناحية أخرى. فهل يمكن القول مثلاً إن قيمة احترام العمل الجاد والدوب كانت قيمة عامة في المجتمعات الغربية عشية انطلاقها الرأسمالية، أم أن هذه القيمة كانت أكثر التصاقاً بطبقة أصحاب المصانع الذين تولوا مهمة النهضة الصناعية في بلدان الغرب الرأسمالي؟ (١٢).

٢- وحتى إذا جرى التسليم بوجود قيم مجتمعية عامة، فإن الحديث لا يزال في نهاية الأمر عن "قيم" وليس قيمة واحدة. وهنا، فإنه من الصعوبة بمكان القطع بأن قيمة معينها دون غيرها كانت هي الأشدّ حسماً في تحديد بداية واستمرار عمليتي النمو الاقتصادي أو التطور السياسي (١٣). فعلى سبيل المثال، هناك من المحللين من ذهب إلى أن قيمة الجماعية Groupism في المجتمعات الآسيوية (بما فيها الصين) كانت المسنولة عما أنجز فيها من طفرات اقتصادية في وقت قصير. وعلى الجانب الآخر، كان هناك من أكد أن قيمة "احترام السلطة" وما أتاحتها للنخب السياسية في دول آسيا من قيادة سلطة للتنمية الاقتصادية - هذه القيمة هي التي عاوت وليس غيرها - في تحقيق الإنجازات الهائلة

(12) Ibid, P.18.

(13) Yung Myung Kim, "Asian Style Democracy":

A Critique from East Asia. Asian Survey, vol 37, no 12, December 1997, p.1129.

(14) Ibid, p. 1129.

لها علاقة بنشأة الظاهرة أو استمرارها على وجه العموم (وهي أمور تتأثر بعوامل مستقلة أخرى غير قيمية). وعلى سبيل المثال، فإن قيمة Group Solidarity واحترام التعليم العالي Respect for High Education يمكن أن تقوى من عمل المتغيرات التي تساعد على إنتاج النمو الاقتصادي السريع (كتطبيق آليات السوق)، في حين أن قيمة أخرى مثل نقص الثقة في جدوى العمل الفردي Lack of Individual Ingenuity قد تعطل هذه

المتغيرات. ولكن هذه القيم - وفي كل الأحوال - لا تمتلك الأثر الحاسم في "تحديد" بداية عملية النمو الاقتصادي أو استمرارها، وما دام وجدت العوامل الأخرى الأشد نفوذاً والأكثر أهمية من هذا الشأن، بل إن انصراف الفريق يؤكدون من جديد أنه حتى الحديث عن هذا الأثر "الوسيط" هو أمر لا يخلو بدوره من الصعوبات، ولكل الأسباب التي سبق ذكرها من قبل (١٧).

ولا يختلف موقف الفريق كثيراً من قضية "الخصوصية القيمية". فما دامت القيم لا تمثل كيانات مستقرة، وإنما تخضع دوماً لعوامل التبدل والتعديل، فإنه لا مجال حينئذٍ للحديث عن خصوصيات قيمية "ثابتة" تلصق بشعب ما، فتدفعه إلى قدر محدد لا فكاك منه، أو تحول بينه وبين التطلع إلى ما يجب أن يشترك فيه مع غيره من الشعوب من مظاهر التقدم الاقتصادي والسياسي تحت زعم الوقوع في إسار خصوصية قيمية معينة.

١- فمن ناحية، يعتقد انصار الفريق أن أولئك الذين يؤمنون بالحمية القيمية (أو الثقافية) ويؤمن مستقبل الشعوب وهم بقيم معينة تسكنها منذ القدم وإلى الأبد - هؤلاء إنما يصيدون في واقع الأمر أحكاماً لا إنسانية، ويؤذون بأحكامهم هذه مشاعر الملايين ممن يرغبون في تحويل مسار حياتهم ومجتمعاتهم إلى أوضاع أفضل مما هي عليه. وهكذا، فإن القول مثلاً إن دولة ما لن تخبر النظام الديمقراطي بسبب وجود قيم معينة في مجتمعها تحول دون ذلك هو أمر ينطوي على الكثير من التبسيط الذي لا يعرض لأعماق المشكلة، وهي أعماق قد تتصل بأسباب أخرى لا علاقة للقيم بها (كأن يكون مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي مثلاً في هذه الدولة قد أفرز الطبقات أو المصالح التي تضغط في سبيل التطور الديمقراطي). ثم إن الزعم بوجود الحمية القيمية هو أمر لا تؤيده أيضاً الدلائل الواقعية، فكم من مجتمعات وصمت بشأن ذات تراث سلطوي تابع من قيم سلطوية، ثم نجحت في إنجاز التحولات الديمقراطية، شأنها في ذلك شأن المجتمعات ذات التراث من القيم الليبرالية (١٨).

٢- ومن ناحية أخرى، فإن قضية الخصوصية القيمية تبدو في كثير من الأحيان وكأنها أداة تستخدمها القيادات السياسية لتبرير التباطؤ في إنجاز التطوير الاقتصادي أو السياسي في مجتمعاتها.

بالتطور الاجتماعي الذي يعتل داخل المجتمعات، أو بالضرورات التاريخية التي تفرضها مشاكل تواجهها تلك المجتمعات (إسراء كانت هذه المشاكل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية). وعلى سبيل المثال، فإن مرور شعوب كثيرة في العالم بمراحل تطور جرى فيها الحديث عن مشروعات "قومية" للنهضة... هذه المراحل كانت تشهد دوماً تعديلات في الأبنية القيمية لتلك الشعوب، وكان من الممكن لمجتمع واحد أن يشهد في تاريخه ظهور "عدد" من هذه المشروعات التي يركز كل منها على قيم معينة تصير هي الأهم والأعلى والأشد ظهوراً في ذلك المجتمع، حتى ليتصور المرء أنه لم يكن هناك مكان لخلافها أو تأثير لغيرها. إن القيم التي برزت مثلاً في حياة الصينيين أيام ثورة ١٥ مايو ١٩١٩ كانت مختلفة عن تلك التي اهتم بها "المشروع الماوي" أو ركز عليها "مشروع النهضة" الذي قادته دنج شياو بينج. وفي كل الحالات، كان يتم إحياء قيم تناسب خطاب المشروع الجديد، أو يجري إعمال قيم موجودة بالفعل، أو تستحدث قيم جديدة تناسب وأهداف المشروع القومي. ومن ناحية أخرى، فإن القيم تتعدل أيضاً تحت ضغط الضرورة التاريخية. ولا أصدق على هذا من أن قيمة الإنعاش للسلطة والخضوع لها - والتي فسرت لزمن طويل سلطوية وفاشية النظام الياباني - هذه القيمة ما لبثت أن افسحت الطريق أمام قيم الديمقراطية الليبرالية بسبب الأزمة التاريخية العاصفة التي فرضتها نهايات الحرب العالمية الثانية على اليابان.

٦- وفي ظل ما سبق شرحه من حجج، يؤكد انصار الفريق المعارض للتفسير القيمي أن هذا الأخير يسقط بالضرورة في فخ الشروح التي لا تزيد من فهم الظاهرة ولا تسهم حقاً في تفسيرها Tautology: إنه يفسر كل شيء ولا شيء في الوقت نفسه (١٥). وبالنسبة لعملية النمو الاقتصادي والتطور السياسي، فإن الدراسات الإمبريقية قد أثبتت توقفهما على عوامل وأسباب أشد أهمية من عنصر القيم. ومن هذه العوامل مثلاً دور الدولة (أو النخبة) ومدى التزامها بتنفيذ آليات وقواعد السوق الحرة، وذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي، ثم الحسابات الاستراتيجية للنخبة وعمليات التحول الاقتصادي الاجتماعي في حالة التطور السياسي. إن هذه العوامل ظهرت بجلاء ووضوح كبيرين في تحديد نشأة ومسار كل من النمو الاقتصادي والتطور السياسي، وذلك في عدد كبير من البلدان التي توزعت بين مناطق مختلفة في العالم. وكانت لها قيم متباينة ومختلفة عن بعضها بعضاً (١٦).

ولكن ماذا عما ساء أن يكون شكل التأثير الذي تمارسه القيم؟ في رأي انصار هذا الفريق، لا تلعب القيم دور المتغير "المستقل" في تحديد الظواهر الاجتماعية، وإنما تقوم بدور العامل "الوسيط" على أقصى تقدير Intervening Factors بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وهنا، تكون رغبة المتوقعة مثلاً هي "تيسير" عمل المتغيرات المستقلة أو "الإبطاء" من "مسيرتها" دون أن تكون

(15) Ibid. p. 1129.

(16) Steven J. Hood, The Myth of Asian Style Democracy, Asian Survey, vol 38, no 9, September 1998, p.p. 863-864.

(17) Young Myung Kim, Op.cit, p. 1129.

(18) Larry Diamond Introduction: Political culture and Democracy, in Larry Diamond, (ed), Political Culture and Democracy in Developing Countries, Op.Cit, p.p 9-10.

وقبل أن يبدأ الآسيويون نهضتهم الاقتصادية، أصبحت قيمة الاستقرار الاجتماعي هدفاً تحرص عليه دول الغرب في سياساتها الاقتصادية التي لا تزال تعلى من قدر سياسات السوق الحرة (٢١) والمنطق نفسه يسرى على قيمتي "التضامن الاجتماعي" واحترام السلطة، اللتين ينظر إليهما في الدول الآسيوية على أنهما تحولان دون أن يتقن التطور السياسي آثاره غير المحدودة التي سببها في الغرب (من حيث الإفراط في تقديس الحقوق الفردية على حساب الحقوق الجماعية أو رفض دور الحكومة في تحقيق الانضباط اللازم إذا خرجت الأمور عن مسارها الأمن). والمقولة الأساسية هنا هي أن الديمقراطية في آسيا لا يجب - بل لا ينبغي - أن تمر عبر الطرق الغربية، وأنه من الممكن للآسيويين أن يشيدوا الديمقراطية بطريقتهم الخاصة وبالاعتماد على قيمهم الذاتية. ومع ذلك، فإن هذه المقولة بدورها عارية من الصحة كما يذهب أنصار الفريق الثالث أن قيمة التضامن الاجتماعي تجد قاعدة مهمة لها في الممارسات السياسية الغربية، والتي لم تعد تتسم باقتضارها على حماية حقوق الأفراد فحسب، وإنما بحرصها أيضاً على ألا تنتهك الحقوق الفردية ما قد يثبت أنه في صالح الجماعة (٢٢). ومن ناحية أخرى، فإن قيمة احترام السلطة هي قيمة غير مفقودة في العمل السياسي بالدول الغربية، بل لعلها القيمة التي أكد عدد من العلماء الغربيين حيويتها لتوفير الاستقرار للنظم الديمقراطية الغربية. فإيمان المواطن الغربي بحقه الفردي على نحو مطلق يمكن أن يسبب كثيراً من الفوضى السياسية، بينما كان اقتران هذا الإيمان بقدر من احترام السلطة أمراً ضرورياً في إرساء قواعد الديمقراطيات المستقرة في الغرب (٢٣). إذن، فقيم الاستقرار الاجتماعي والتضامن الجماعي واحترام السلطة هي قيم وجدت في المجتمعات الآسيوية وغيرها. ولكن بينما "تبالغ" الدول الآسيوية في "تجليل" القيم السابقة وإضفاء الشيء الكثير من القدسية عليها، فإن المجتمعات الغربية - وإن اهتمت بها - إلا أنها تعتبر أن "المبالغة" في ممارسة أي منها يمكن أن يتسبب بدوره في كثير من المشكلات، مثل عرقلة الإبداع الفردي أو الجمود السياسي (وهي عقبات لا تزال تعاني منها المجتمعات الآسيوية بسبب تلك المبالغة وبسبب إصرارها على الإيجابية المطلقة والاستمرارية الضرورية لتلك القيم الخاصة) (٢٤).

وهكذا، تظهر لنا الحجج التي قدمها كلا الجانبين الجانب المؤيد لمساكني التفسير القيمي والخصوصية القيمية، والجانب الراض لها والمتحفظ على مقولاتهما. وبين الرايين، تقدم الدراسة بعض الافتراضات حول القضية، مستعينة في ذلك بالأراء التي

وحتى لا يكون الإسراع فيهما سبباً في فقد تلك القيادات أو النخب ليعتمدا على هذه المجتمعات بل إن قوى اجتماعية قد نروج أيضاً لتلك القضية، إذا هي أحست خطراً على مصالحها من مسار عمليات التطوير الاجتماعي (٢٥) بعبارة أخرى، فإن الخصوصية القيمية ليست مسألة تنقسم بالحياد Neutrality، ولا يجوز الحديث عنها بعيداً عن المصالح المرتبطة بإبرازها وتأكيدا

٣- وحتى لو كان بعضهم يقصد بالخصوصية - والحديث لأنصار الفريق - الظروف الموضوعية الخاصة بكل مجتمع، والتي تجعله مختلفاً عن سائر المجتمعات، فإن الأمر الذي لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه الظروف ليست أبدية، ومن ثم فإن ما تنتجه أو تؤكد من أفكار وقيم لن يكون بدوره "أبدية" لا مفر منه. وعلى سبيل المثال، فإن الحرص المستمر لبعض القيادات الآسيوية على تشجيع اليات السوق الحرة وتوفير الشروط الملائمة لنشاطها - هذا الحرص قد ساعد على تغيير الظروف الموضوعية الخاصة لنوهم لتصبح أكثر اقتراباً من أحوال بلاد أخرى سارت على النهج نفسه، ولتشهد هذه المجتمعات جميعاً تغييراً في أوضاعها الاقتصادية بما يدل شكل الحياة فيها أما بالقدسية للتطور السياسي، فإنه ليس هناك ما يمنع - وكما وجدت قيادات سلطوية تعلى من شأن قيم السلطوية - أن تظهر قيادات سياسية أخرى تهتم بنشر قيم الديمقراطية (وهو ما حدث بالفعل في بعض الدول الآسيوية)، سواء كان هذا بسبب الاختيار الاستراتيجي للنخبة (كما كان عليه الوضع في الهند)، أو بسبب ما فرضه التمر الاقتصادي من ضغوط اجتماعية وسياسية حتمت انحياز هذه القيادات للخيار الديمقراطي (كما حدث في كوريا الجنوبية مثلاً) (٢٥).

٤- والأمر المرجح في النهاية أن مقولة "الطريق الخاص" بكل دولة لبلوغ النمو الاقتصادي أو التطور السياسي (وهو الطريق الذي يفترض استناده بالضرورة إلى قيم خاصة وفقاً لتأكيدات الآسيويين) - هذه المقولة تفتقر كثيراً إلى المصدقية والواقعية. فالقيم الخاصة التي فاخرت بها القيادات الآسيوية غيرها من البلدان (الاسيا في العالم الغربي)، وزعمت لها القدرة على تحقيق نماذج مختلفة للنمو الاقتصادي والسياسي - هذه القيم لم تكن حكرًا أو وقفًا على، وإنما كانت قاسماً مشتركاً مع غيرها. وعلى سبيل المثال، فإن قيمة الحرص على آسيا الاستقرار الاجتماعي التي تذكر يوماً على أنها مكون أساسي في سياسات التحول إلى السوق في آسيا (إذ لا ينبغي أن تنفذ تلك السياسات بعيداً عن هدف الاستقرار الاجتماعي) - هذه القيمة ليست مخالفة للاعتقاد الذي تم تأكيده في المجتمعات الغربية نفسها عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى في عشرينيات القرن الماضي فمنذ هذا الوقت،

(19) Steven J. Hood, Op.Cit.p.859, (20) Young Myung Kim, Op.Cit. p.p. 1131-1132.

(٢١) راجع مظاهر التحول القيمي الذي حدث في الغرب الرأسمالي تحت ضغط هذه الأزمة في

- Barbara Goodwin Using Political Ideas, Fourth Edition (John Wiley & Sons: England, 1998) p.p. 55-59

(22) Ibid, p. 324.

(٢٣) راجع في ذلك نتائج الدراسة الرائدة للمؤيد ولغيرها عن الثقافة المدنية Civic Culture والتي انتهت فيها إلى أن المرجح بين قيمة احترام الحرية الفردية (والتي تمنح الأفراد في المجتمعات الغربية إلى المشاركة السياسية) وقيمة احترام السلطة (والتي تجعلهم لا يخرجون عن الشروط التي تضعها لضبط إيقاع العمليات الاجتماعية) هذا المرجح هو الذي ينتج الثقافة المدنية التي تساعد على استقرار النظم الديمقراطية.

- Michael G.Roskin (ed), Political Science: An Interdiction, op.cit., p.p118-119.

(24) Young Mayung Kim, op. cit., p.1134.

العلاقة الارتباطية بالتنمية الاقتصادية والسياسية، وهو ما حرصت دراسات عديدة على إبرازه وإظهاره (٢٨)

٢- وأما بالنسبة لقضية الخصوصية القيمية وعلاقتها بظاهرتي التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، فهناك أيضا ملاحظتان أخريان.

- أولى الملاحظتين هي أنه على الرغم من تأكيد عدد كبير من الباحثين حدوث النمو الاقتصادي والتنمية السياسية بسبب عوامل محددة مارست تأثيرها "العام" على كل المجتمعات، إلا أن الأمر الذي اعترفوا به جميعا هو وجود "ظروف موضوعية خاصة" بكل مجتمع قد تقف حجرة عثرة في سبيل إنجاز هدى النمو الاقتصادي أو التطور السياسي. ولابد أن نفهم من ذلك أن هذه الظروف الموضوعية الخاصة لابد أن تنتج أو تبرز قيمة خاصة تعبر عنها. ويكون استمرار هذه الظروف داعيا على الدوام لسيطرة تلك القيم التي تبدو في مرحلة من المراحل باعتبارها القيم الأعلى والأهم في المجتمع، حتى إنها تكسب في لحظة ما صفة الخصوصية التي يتصورها بعضهم مطلقة. غير أن هذا "الإطلاق" هو بالضبط ما ينبغي رفضه. فتقدير متطلبات الظروف الموضوعية الخاص، والوعي بالقيم التي تبرزها تلك المتطلبات لا ينبغي أن يكونا مبررين لاستمرار الوضع القائم في مجتمع ما. وبما يحرمه فرصة مشاركة غيره من المجتمعات تجاربها الناجحة في التطور نحو ظروف حياة أفضل. وبالطبع، فإن جانبها مهما من مهمة إزالة العقبات الموضوعية والقيمية الخاصة يقع على عمليات التطور الاجتماعي بصفة عامة. غير أن دورا آخر لا يقل أهمية إنما تقوم به القوى الأشد تأثيرا ونفوذاً في مجتمعاتها، ولابد من تفاعل الاثنين معاً لإنجاز عمليات التطور نحو الأفضل والأجدي، بدلا من الاستئناس إلى مقولة "الظروف الخاصة" و"القيم الخاصة" التي ليست في حقيقتها سوى نتاج هذه الظروف الموضوعية المؤقتة

- ويرتبط على الملاحظة السابقة تأكيد أنه ليس ثمة قيم تتصل بشكل أزلي وأبدى بشعب من الشعوب (اللهم إلا إذا تصورنا حالة جماعة من الناس لا تتعرض لأي تطورات اجتماعية تؤثر في أنساق قيمتها). فالقيم كيانات تتعرض دوما للتعديل والتغيير بفعل التطورات الاجتماعية والقوى المرتبطة بتلك التطورات. وبالنسبة لعملية النمو الاقتصادي، فإن عمل أليات السوق وشروطها في مجتمع من المجتمعات يمثل شكلا رئيسيا من أشكال التغيير الاجتماعي فيه. وكلما تطورت أليات السوق وتطورت شروطها، ساعد هذا -كما أثبت عدد كبير من الدراسات- على تعديل الأبنية

طرحها الفريقان. ولكن دون أن تذهب مذهبهما في الانحياز لوجهة نظر دون أخرى.

١- ففيما يتعلق بمسألة التفسير القيمي للظواهر الاجتماعية، يمكن تقديم ملاحظتين أساسيتين.

- أما الملاحظة الأولى، فهي أنه من الممكن إقامة علاقة ارتباطية بين قيمة مجتمعية "عامة" وظاهرة اجتماعية ما، وبمحيط تقوم العلاقة بينهما، سواء بالنسبة لوجود الظاهرة أو استمرارها غير أن المسألة تقتضي بالطبع وجود افتراضات ودراسات تجريبية لإقامة العلاقة بين قيمة تعرف بأنها سائدة لدى أغلب الفئات في مجتمع من المجتمعات (وهو ما يمكن التأكيد منه باستخدام أسلوب العينات مثلا) وبين تلك الظاهرة الاجتماعية. والواقع أن الدراسات الإمبريقية لا تستطيع القيام بهذه المهمة فحسب، ولكنها -على عكس ما تصور الفريق المتشكك في التفسير القيمي- يمكن أن تقيم المقارنة أيضا بين القيم من حيث درجة تأثيرها على الظواهر الاجتماعية. والواقع أننا نستطيع العثور على نماذج عدة للدراسات التي بذلت جهداً في إقامة صلات ارتباطية بين قيم عامة وكل من ظاهرتي النمو الاقتصادي والتطور السياسي (٢٥)، كما أننا لا نعدم أيضا وجود أبحاث حاولت أن تفاضل بين القيم العامة في تأثيرها على هاتين الظاهرتين، بالاستناد إلى أساليب علمية ومنهجية (٢٦).

- غير أنه لابد أن يكون مفهوما أيضا أن القيم تكتسب قدرة "أكبر" على التأثير بشكل مباشر في تحديد الظاهرة الاجتماعية عندما ترتبط بالجماعات أو المؤسسات الأشد نفوذا إزاء تلك الظاهرة. وعلى سبيل المثال، أثبتت دراسات إمبريقية عديدة أن قيم النخبة السياسية أو الجيش أو قوى "الجمع المدني"، أو "البيروقراطية" كان لها دور مهم في تشكيل كثير من السياسات التي اتصفت بالنمو الاقتصادي أو التطور السياسي في عدد كبير من بلدان العالم (خاصة عندما تنجح إحدى هذه الجماعات أو المؤسسات في أن تكون لها اليد الطولى في تسيير شئون مجتمعاتها) (٢٧). وليس معنى هذا أن ضرورات التطور الاجتماعي وحسابات التكيف معها تدفع بهذه الجماعات أو المؤسسات إلى تعديل قيمها وإنجاز تغييرات فيها. ولكن تظل للقيم القديمة التي نشأت في إطار ظروف اجتماعية سابقة قدرة على التأثير في مسار الظواهر الاجتماعية (وهي هنا النمو الاقتصادي والتطور السياسي) سواء "بالدفع المتسارع" أو "التعطيل" الذي قد يستمر لسنوات. وفي كلتا الحالتين، يكون للقيم ذلك النفوذ وتلك

(٢٥) راجع نماذج قديمة وحديثة لهذه الدراسات في كل من:

- Alex Inkeles and Larry Diamond, Personal Qualities as a Reflection of level of National Development in Frank Andrew and Alexander Szalai (eds), Comparative Studies in the Quality of life (Sage publications: London, 1980) p.73-109.

- Ronald Inglehart, Culture Shift in Advanced Industrial Countries (Princeton University Press, 1990).

(٢٦) ومنا. تعتبر دراسة الوند وغبريا -التي صهقت الإشارة إليها- من الدراسات الرائدة في هذا الشأن. راجع تفاصيل لمضمون هذه الدراسة في:

- Michael G. Roskin (ed), op.cit., p.p. 118-119.

(٢٧) راجع عرضاً لنماذج من هذه الدراسات في:

- Larry Diamond, Introduction: Political Culture and Democracy, op.cit., p.p. 15-27.

(28) Ibid.

ظروف التطور الاقتصادي الاجتماعي الجديد- صارت أكثر استعدادا لتقبل ما لم تكن تقبله من قبل، حتى إن دراسات عدة باتت ترشحها لمستقبل سياسي لا يختلف كثيرا عما حدث في نول اسيوية صارت تدرس بالديمقراطية الليبرالية. بعبارة أخرى، فإن الصين -وفقا لهذه الدراسات- تقترب من قدر سياسي تشترك في ملامحه مع غيرها من المجتمعات (بما فيها الغربية أيضا)، وهو ما يضعف موقف المتحمسين لقضية الخصوصية والقيمية التي لا تمثل حتمية أبدية بكل تأكيد.

وستحرض الصفحات المتبقية من البحث على تفصيل جوانب هاتين الموقلتين بالنسبة لعمليتي النمو الاقتصادي والتنمية السياسية في الصين، خاصة منذ عام ١٩٧٨ (وهو العام الذي أذن بظهور البدايات والإرهاصات الأولى لهاتين العمليتين).

ثانيا - القيم .. النمو الاقتصادي .. والتنمية السياسية في الصين :

منذ انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩، كانت الدولة (والنخبة التي سيطرت على أجهزتها العليا) عنصرًا فاعلا وأساسيا في عملية التنمية الاقتصادية وإذا كان صحيحا أن الصين الماوية قد شهدت معدلات نمو مرتفعة مقارنة بما سبقها من فترات، فإن المسيرة التي اختارها "ماو" ورفاقه، والتي قامت على وجود اقتصاد مركزي ومعزول بدرجة كبيرة عن العالم الخارجي، لم تعاون كثيرا على استقرار ما تم تحقيقه في هذا الشأن، إن لم تسفر في واقع الأمر عن تراجع كبير في بعض المراحل التاريخية كبيرة (كما حدث مثلا في مرحلة القفزة الكبرى إلى الأمام) (٢٩).

غير أن الظهور القوي لنينج شياوونج -أحد كبار قيادات الحزب الشيوعي- بعد وفاة ماوتسي تونج، ثم نجاحه في إزاحة الخليفة الذي قيل إن "ماو" قد اختاره .. هذه الأمور كلها اجتذبت المراقبين إلى الشخصية الجديدة التي بدت عظيمة القدرة على ترسيخ أقدامها في حكم البلاد في فترة وجيزة لم تتجاوز العامين منذ وفاة الزعيم الكبير. وكان أهم ما استلقت الانتباه أن الرجل الجديد كان هو ذاته الشخص الذي اصطدم مع ماوتسي تونج مرتين (وفي مرحلتين حساستين من تاريخ صين مابعد ١٩٤٩) ليستبعد من مناصبه في المرتين، ثم لا يعود إلى الاضواء من جديد إلا بفضل صلاته مع "شواين لاي" وكان الرجل الأقرب إلى "ماو" طيلة حياته. أما أسباب الصدام بين "ماو" ونينج، فكانت تعود إلى معتقدات آمن بها الأخير بخصوص أسلوب التعامل مع النشاط الاقتصادي في البلاد. فبعد فترة وجيزة من انتصار الثورة، أظهر "نينج" ميلا نحو تشجيع المبادرة الفردية لتعمل جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد المخطط، وكان هو الذي انتقد السياسات الماوية التي أفرطت في قمع هذه المبادرة، لاسيما في الريف. وذلك في مرحلتى "القفزة الكبرى إلى الأمام" والثورة الثقافية، وقد استبعد من مناصبه في هاتين الفترتين، واتهم من "ماو" ورفاقه بأنه من "منتهجي الطريق الرأسمالي" في الدولة الصينية (٣٠).

القيمة المجتمعية بما يتلاءم مع وجودها. ويكون هذا التعديل إما بإعادة قيم ماضية إلى الحياة من جديد، أو إبراز أخرى موجودة بالفعل، أو إعمال قيم ثالثة أو حتى إنتاج قيم جديدة (وهو ما ينتظر حدوثه في العادة استنادا إلى الظروف الموضوعية الجديدة). وفيما يتصل بعملية التنمية السياسية، فإن المتغيرات الاجتماعية التي يتسبب فيها إدخال اليات السوق (خاصة الضعف التدريجي للسلطات المركزية إزاء صعود قوى اجتماعية جديدة، أو تغيير حسابات النخبة ودفعها لاتخاذ قرارات مؤيدة للتحرير السياسي Liberalization بما يتواءم والليات الجديدة) -هذه المتغيرات هي أيضا من قبيل التطورات التي تؤدي لآثار غير منكورة في القيم المجتمعية، وبما يساعد على تشابه تلك القيم إلى حد كبير مع نظيرتها في المجتمعات التي شهدت التطورات نفسها.

وهكذا، ويمكن تقديم الموقلتين التاليتين بالنسبة لمسألة دور القيم في تحديد ظاهرتي النمو الاقتصادي والتنمية السياسية في الصين، وكذلك قضية الخصوصية القيمية في النموذج الصيني.

١- أما المقولة الأولى، فهي أن النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين كان ذا علاقة مباشرة بما اتخذته النخبة من إجراءات تمثلت في تشجيع عملية تحويل الاقتصاد المخطط إلى آخر يعمل وفقا لليات السوق الحرة. وكان لقيم النخبة المتمثلة في إعلاء هدف التحديث الاقتصادي أثر رئيسي ومباشر في البدء بهذه العملية، والتي ما لبثت أن تلقت دفعة كبيرة بفعل إعمال اليات السوق. غير أن الظروف الموضوعية الخاصة بالمجتمع الصيني (والمتمثلة في وجود اقتصاد مركزي قوى فضلا عن نخبة سياسية تميل قيمها بقوة نحو تحييد قيم الاستقرار) -هذه الظروف ساعدت على بروز قيم معينة في الثقافة الصينية لتعود للعمل من جديد في فترة حكم "نينج شياوونج"، وكان هذا الظهور من أجل التعامل مع الصعوبات التي فرضتها عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى العمل باليات السوق. ومع ذلك، فإن نجاح اليات السوق وتطور شروطها في المجتمع الصيني يرشح هذه القيمة المستعادة من الماضي لإحلال سبيلها أمام قيم جديدة، أو على أقل تقدير التعديل فيما تفرضه من ممارسات، وهو ما تم في مجتمعات أخرى مرت بذات الظروف.

٢- وأما المقولة الثانية التي تتعلق بالتنمية السياسية، فهي أنه من الملاحظ أيضا أنه كان للنخبة العليا في الصين دور مهم في إطلاقها، وقد اضطرت النخبة في البداية -تحت ضغط حساباتها الاستراتيجية والرغبة في التكيف مع مقتضيات الجديدة لأهداف النمو الاقتصادي- إلى أن تعدل من أنساق قيمها بما يتفق وتلك الظروف. وعلى الرغم من هذه التعديلات، إلا أنها لم تحل دون وجود مقاومة مستمرة من جانب النخبة التي مالت دوما لتأييد قيم احترام السلطة والاستقرار السياسي وتأييد الحقوق الجماعية على حساب الحقوق الفردية (الاسيما في المجال الروسي). ومع ذلك، فكما تؤكد الدلائل الواقعية التي رصدتها عدد كبير من الباحثين، فإن النخبة الصينية -وبسبب الضغوط التدريجية التي تفرضها

(٢٩) حنان قنديل، عملية التغيير السياسي في الصين (١٩٧٦-١٩٨٥)، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩) ص ١٢٤-١٢٨.

(٣٠) حنان قنديل، ماوتسي تونج ونينج شياوونج: سيرة زعيمين، في ماجية صالح (محرر)، عظماء آسيا في القرن العشرين، (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) ص ١٥-١٦.

إيجاد مورد من العلاقات تفوض الدولة بمقتضاها سلطاتها الى مديري المصانع في مجال حقوق الاستخدام والانفتاح دون حق التنازل. باعتبار الدولة مالكة للمشروع بالكامل (٣٢).

ثم كان ان شجع منتج الاستثمارات الأجنبية للقدوم الى الصين في خطوة مهمة من لدعم الصناعة الوطنية باستخدام التكنولوجيا الحديثة الواردة من الخارج ولأجل هذا الغرض، بدى في انشاء ما عرف بالمناطق الاقتصادية الخاصة

Special Economic Zones (SEZ) منذ عام ١٩٨٠. ولتصبح مقار لنشاط المستثمرين من كل انحاء العالم. وحتى تجد الاستثمارات الأجنبية دافعا قويا للعمل في تلك المناطق، تم منحها إعفاءات ضريبية كبيرة، وقدمت لها التسهيلات للدخول الى الصين والخروج منها، ودخل اصحابها صلاحيات كبيرة في إدارة مشروعاتهم، بل وتم السماح لها بإقامة هيئات مالية (كالبانوك الخاصة)، بالإضافة لإنشاء أسواق للأوراق المالية. وكانت هذه الإجراءات كلها تعكس رغبة القيادة الصينية في ان يشاركها العالم المتقدم هدفها في التحديث، اعتمادا على آليات السوق الحرة (٣٤).

وتماشيا مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي، وما استتبعه ذلك من انضمام للمؤسسات الاقتصادية العالمية، اشرف منتج ورفاقه على صدور عدد من الإجراءات لتحسين النظام التجاري الصيني وهكذا، قامت الحكومة بخفض دعمها المباشر لصادراتها الى الخارج بدرجة كبيرة، واصبحت الاهداف الخاصة بالتصدير أشد استجابة لإشارات السوق العالمية، بعد ان بدأت الدولة تراجع تدريجيا عن التدخل في تحديد هذه الاهداف (٣٥).

وكان من نتيجة هذه السياسات كلها ان تمكنت الصين من تحقيق معدل للنمو في الناتج القومي الإجمالي، بلغ نحو ١٠٪ سنويا طوال فترة التسعينيات، ثم قفز هذا المعدل ليقترب من ١٣٪ سنويا في عقد التسعينيات (٣٦). كما ساهمت علاقاتها مع العالم الخارجي في إنعاش الاقتصاد الصيني بدرجة مذهلة، حتى ان القيمة الاجمالية لحركة الصادرات والواردات وحدها بلغت نحو ٦٦ مليار دولار أمريكي في منتصف التسعينيات (٣٧).

ومع ذلك، فإن الصورة لم تكن براقية تماما في نظر كثير من الباحثين، الذين اكدوا انه على الرغم من الخطوات المهمة التي شجعها منتج لتحويل اقتصاد الصين المركزي الى اقتصاد السوق الحرة، الا ان هذه الخطوات كانت مهددة دوما بالافتتاح اثارها المرغوبة، وبلن تسبب عقبات في طريق استمرار النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين.

كان من الصعب ان يبقو لرحل هتمنا كبيرا من ثمرتين ومصدر معرف عريقا ومعتدات التي عبر عنها من قبل زعماء عملية التحويل الاقتصادي. ويخبر لقايد القوى أمال حثيث وتوقعاتهم في هذا الشأن وعلى الرغم من انه لم يشأ في البداية بولامد تحقق بالتعدد على حصومه في مؤتمر الحزب والدية. بل يعن عن حماسة جديدة لاقتصادية قريبة، إلا ان انتصاراته تتولبة على هؤلاء، لخصومه كانت تتوكل مع جرة أشد في ظهور تشجيع قيمة النشاط الفردي في مجال الاقتصاد (٣٨).

وبعد انتصاراته لأول على حصومه في عام ١٩٧٨، بدأ منتج شيانويج قيادة كبر عملية اقتصادية في تاريخ الصين الحديثة لتحويلها من الاعتماد على اقتصاد مخطط ومركزي الى العمل وفقا لنسبة تتركز في كيات السوق الحرة. وهي آليات التي ظلت تكسب أرضا جيدة منذ تلك الوقت وحتى اليوم.

وهكذا، ففي مجال النشاط الزراعي، وفي تلك القطاع للملكية للدولة State Owned Sector، بدأت الصين منذ أوائل الثمانينيات إجر مقها لتحويل الكوميونات Commune (وهي الصورة الأساسية للنشاط الزراعي حتى عام ١٩٨٠) إلى ما يعرف بنظام المسؤولية الأسرية

Household Responsibility System وقد اشتمل هذا التحول على تغييرات مهمة في حقوق الملكية للترتبة للأسرة الفلاحية، والتي أصبحت في ظل النظام الجديد وحدة الإنتاج الرئيسية أما هذه الحقوق، فتشئت في أن يصبح للأسرة الفلاحية مثلا حق استخدام قطعة الأرض التي تعاقبت على ملكيتها مع الدولة، وذلك بمقتضى عقود استقلال Lease Contracts طويلة الأجل تحدد أمدها بثلاثين عاما في عام ١٩٩٢. كذلك، تقدر للأسرة الفلاحية حق الانتفاع بقسم مهم من عوائد بيع المحاصيل ولحوم الحيوانات بعد الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة وأخيرا، أصبح من حق الأسرة الفلاحية في النظام الجديد أن تتصرف فيما تملك من قطع أرض خاصة عن طريق توريثها للأبناء، كما ترتب لها حق الاتجار فيما تحوزة من عقود استقلال طويلة الأجل عن طريق بيعها مثلا إلى أسر فلاحية أخرى (٣٩).

وكانت الإصلاحات التي لحقت بالمشروعات الصناعية المملوكة للدولة وليلا آخر على صدق نيات منتج شيانويج في إنجاز التحول نحو اقتصاد السوق الحرة فقد قامت الصين في عام ١٩٩٤ بتطبيق نظام ملكية الأسهم في المشروعات الصناعية المملوكة للدولة. وبعد ان اقتضت التغييرات وقبل هذا التاريخ، على

(٣١) حنان فتيل، عملية التغيير السياسي، مرجع سابق.

(٣٢) حنان فتيل، التحول الى نظام السوق والفساد السياسي في الصين، في مصطفى كامل السيد وصالح سالم زروق (محرران)، الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٧.

(٣٣) حنان فتيل، الصين: ثابول والعملة رؤية مقارنة، في محمد السيد سليم والسيد صديقي عابدين (محرران)، اسيا والعملة (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٦٦١-٦٦٢.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٦٦٢.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٦٦٢.

(36) Denny Roy, China's Foreign Relations (Macmillan Press LTD: London, 1998) p. 96.

(٣٧) حنان فتيل، الصين: ثابول والعملة، مرجع سابق، ص ٦٦١.

السوق مع ما قد يكون في ذلك من إخلال بالدور الذي ينبغي أن تلعبه الدولة في تحقيق الانتقال الآمن إلى هذه الآليات (٤٠) وإذا كانت هذه الحجج تبدو وجيهة من الناحيتين النظرية والعملية (خاصة في حالة الدول التي اعتادت أن تكون لها اليد الطولى في حياة مجتمعاتها)، فإن الأمر الذي لاحظته الباحثون أن القيادة الصينية "بالغت" في كثير من الأحيان في تأمين هدف الاستقرار والحفاظ على سلطة الدولة، وبما أسفر في نهاية الأمر عن وضع تتعثر فيه الخطوات نحو إنجاز اقتصاد سوق حرة كفاء وفعال.

ومع ذلك، فلا بد من القول إنه على الرغم مما احتوته التحليلات السابقة من إظهار لعيوب رئيسية ومهمة في اقتصاد السوق الصينية، إلا أن سؤالاً مهماً كان لابد أن يطرح نفسه وهو: كيف نجحت إذن الإجراءات "غير الناضجة" للتحول نحو الاقتصاد الحر في دفع معدلات النمو إلى هذا الحد والوصول بها إلى مستويات غير مسبقة تاريخياً؟ إن الأمر الذي لاشك فيه أن أعمال قواعد السوق كان ذا أثر كبير على ما تحقق، ولكن كيف لا تكون المشكلات التي واجهت عمل تلك القواعد مثيرة لازمة بالنسبة لما تم إنجازه؟

هنا، برزت التفسيرات القيمية لتقيم مرة أخرى العلاقة بين قيم وجدت في المجتمع الصيني من ناحية، وتيسير استمرار عملية النمو الاقتصادي فيه من ناحية أخرى، وذلك على الرغم من مظاهر الضعف النسبي التي أصابت شروط عمل الاقتصاد الحر في الدولة الصينية. وأما القيمة الاجتماعية التي اجتذبت اهتمام الباحثين واستلقت انتباههم في هذا الشأن، فكانت التضامن الاجتماعي "Social Solidarity"، التي عبرت عن نفسها من خلال ممارسة عميقة الجذور وبفيرة الاستخدام في المجتمع الصيني منذ زمن طويل، وتعرف باسم "Guanxi".

ولكن ماذا تعني هذه الكلمة؟ إنها تشير إلى تلك الشبكة من العلاقات الشخصية التي يمكن للفرد أن يعتمد عليها، لتأمين الموارد اللازمة له أو تحقيق الفوائد التي يرغبها من عملية تفاعله الاجتماعي (٤١). وهذه الشبكة من العلاقات لا تنهض في وجودها أو استمرارها على جهود الفرد وحده، وإنما تستند عادة إلى قواعد اجتماعية مثل صلات القرابة، والأشترار في الانتماء إلى مكان ميلاد معين، أو في الانحدار من أجداد وأسلاف صينيين، وكذلك العلاقات مع زملاء الدراسة... إلخ. فإذا افترضنا مثلاً أن شخصاً ما ينتوى إقامة مشروع أو الدخول في عمل، فإن وجود أقارب له أو معارف يشاركونه الصلات السابقة في مواقع المسؤولية هو مما يسر له بداية ناجحة، ويرشحه لاستمرار موفق في مشروعه أو عمله (إضافة إلى جهود الفرد نفسه في إدارة هذه العلاقات لصالحه وبما يجعلها تنتج بوما هذه الآثار).

وقد رأى بعض الباحثين أن علاقات Guanxi بهذا المعنى لا تختلف في مضمونها عن أنماط شبيهة ظهرت في مجتمعات

أما الأسباب، فتعود إلى السنوات الطويلة التي أورثت الدولة الصينية تركة ثقيلة، فرضت عليها أن تكون طرفاً أساسياً في المعاملات الاقتصادية بدلاً من الأفراد. وقد استمرت الدولة -حتى بعد مرور فترة طويلة من بدء الإصلاحات- تقوم بهذا الدور، وكان من نتيجة ذلك عدم وجود حدود واضحة في كثير من الأحوال بين أدوار الدولة من ناحية، وما ينبغي أن ينهض به الأفراد أو القطاع الخاص من ناحية أخرى.

إن حقوق الملكية مثلاً -وهي عماد اقتصاد السوق وجوهه- لم تكن تنقسم في أحيان كثيرة بالوضوح والتحديد، وكانت الدولة تسلب من الناحية الواقعية -وفي حالات عدة- ما حصل عليه الأفراد من الناحية النظرية. وقد حدث هذا التميع من حقوق الملكية -كما لاحظ هؤلاء الباحثون- في مختلف القطاعات الاقتصادية في الصين (٣٨) وزاد من وطأة المشكلة أن النظام القانوني في الدولة الصينية استمر لفترة طويلة -ومنذ بداية الإصلاحات الاقتصادية- يتسم بقدر لا يستهان به من عدم الاستقلالية الفعلية عن الدولة، فظهرت حدود مهمة -بسبب هذا الوضع- على قدرته على مواجهة المتطلبات المعقدة والمركبة لمرحلة الانتقال إلى السوق. والمعروف أن التحول إلى الأخذ بمبادئ وقواعد السوق الحرة يقتضى في العادة ضرورة توفير نظام قضائي مستقل قادر على مهمة النهوض بمهمة البث في المنازعات ووضع الأحكام الصادرة بشأنها موضع التنفيذ، كما أنه يفرض وضعاً يتحتم فيه تطوير الهيئات التشريعية لتضع من القوانين ما يضمن حسن سير العمل في المؤسسات الاقتصادية الجديدة، وما يؤمن للعلاقات الناشئة في ظلها الاستقرار والاستقرار.

وهنا، وعلى الرغم مما بداته الدولة الصينية ومنذ أوائل الثمانينيات في اتخاذ خطوات مهمة نحو إيجاد مثل هذا النظام القانوني الذي يتواءم مع متطلبات المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد الدولة (٣٩)، فإن كثيراً من الباحثين تشككوا في أن تكون هذه الخطوات قد ساعدت على إيجاد نظام قانوني مستقل وفعال بما يكفي لتحقيق الغرض منه في دفع النمو الاقتصادي وتشجيع استمراره.

وبالطبع، فإن قيم النخبة السياسية لم تكن غائبة عن هذا المشهد، وإنما ظهرت جنباً إلى جنب مع القرات الطويل من المركزية، ليلقياً باثراً على تأخر نضوج الشروط الضرورية لاقتصاد السوق في الصين. وهنا، أشار عدد من الباحثين إلى قيم "الحرص على الاستقرار وأهمية الاحتفاظ للسلطة بمكانتها في المجتمع في مواجهة التطرف الفردي". وقد عبرت النخبة الصينية الرسمية عن تمكسها بهذه القيم في مناسبات عدة ارتبطت بالحديث عن الإصلاح الاقتصادي، فالتقدم الذي يتم في هذا الأخير لا ينبغي أن يضر بمسألة الاستقرار الاجتماعي، كما أن الحماسة له يجب ألا تعني اندفاعاً جامحاً نحو الأخذ بآليات

(٣٨) حنان قنديل، التحول إلى نظام السوق والفساد السياسي في الصين، مرجع سابق، ص ١٤٧-١٥٠.

(٣٩) راجع تفاصيل هذه الخطوات في حنان قنديل، المرجع السابق، ص ١٥٢-١٥٣.

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٧١.

(41) Howard Davies & Thomas K.P. Leung, Guanxi and Business Practices in the Peoples Republic of China, in Ilan Alon (ed), op.cit., p.42.

Guanxi المرتبطة بها من حديد عندما تبست مشكلات لاقتل
في اقتصاد السوق في الدولة الصينية. فكانت هي هذه
ليضا- وسيلة لمواجهة ما ظهر من صعوبات وكما كان الحال في
فترات تاريخية سابقة

ويشرح الدارسون كيفية التي حدث بها هذا الأمر. فيقولون
مثلا إن علاقات Guanxi التي قامت بين الفلاحين وكوادر
الحزب والدولة في الريف كانت عونا مهما لهم في التعامل مع
تضارب السياسات الحكومية إزاء حقوق الملكية وهكذا كان
الفلاحون يلجأون للكوادر الحزبية في المناطق الريفية لمعاملتهم من
تقدير المركز الجزافية نفية محاصيلهم أو منتجاتهم الحيوانية
التي أعطوا حق الانتفاع بها. وكان معنى هذا في كثير من الأحيان
خفض قيمة الضرائب المستحقة عليهم كما كان الفلاحون
يقصدون أيضا من يعرفونهم من القيادات الحزبية المحلية ليقوم
هؤلاء بالتوسط لهم لدى المستويات الأعلى من أجل وضع
الإجراءات الحكومية في مجال استغلال الأرض والانتفاع بها
موضع التنفيذ الفعلي (٤٥)

وكان النشاط الصناعي أيضا موطنًا مهما ورئيسيا لعمل
Guanxi. لاسيما بالتعبئة للاستثمارات الأجنبية القائمة إلى
الصين فقد لاحظ الباحثون مثلا أن الدفعة الرئيسية لهذه
الاستثمارات قد تمت على يد الصينيين المقيمين بالخارج، ولم يكن
هذا بالطبع مما يصعب تفسيره، فالمستثمرون الصينيون كانوا
الأقرب على إحياء علاقات سابقة مع شركاء صينيين، أو حتى على
إقامة علاقات جديدة مع ممثلي الحزب والدولة. ووفقا لأسس
Guanxi التي يعرفونها أكثر من غيرهم من المستثمرين الأجانب
وقد أظهرت بعض الأبحاث الميدانية تأكيدات المستثمرين الصينيين
اعتمادهم هذه العلاقات سبيلا أساسيا لتسهيل عودتهم إلى
الصين والبدء بنشاطهم فيها، ثم فيما بعد لتأمين بيئة مناسبة لنمو
مشروعاتهم، كل هذا على الرغم من المشكلات التي واجهوها في
البدية بسبب غموض الممارسات الخاصة بحقوق الملكية في
الصين (٤٦).

ويذهب الباحثون كذلك إلى أن Guanxi وما أتاحت من توفير
عنصر الثقة Trust في تعاملات الأفراد مع بعضهم بعضا، قد
سدت في واقع الأمر نقسا شديدا في ضعف النظام القانوني في
الصين وهكذا أصبح ممكنا أن تساعد Guanxi على إبرام
التعاقدات وعلى ضمان احترامها، وكذلك تأمين إجراءات حل
النزاعات بصورة ودية بين الأطراف الداخليين فيها (٤٧).

لهذا كله، أكد عدد لا بأس به من الدراسات الإمبريقية وجود
صلة إيجابية بالفعل بين عمل هذا النوع من العلاقات من ناحية،

إنسانية أخرى، مثل Blat في روسيا، وPalanca في أمريكا
اللاتينية، وVaza في كرواتيا والصرب، وكلها علاقات تعني
مفهوما شبيها بالواسطة في مصر بل إن Guanxi لا تتميز
أيضا -في رأي هؤلاء الباحثين- عن تلك العلاقات الشخصية التي
يلجأ إليها الناس في الغرب تيسيرا لأعمالهم ومهامهم (٤٨) غير
أن نفرا ممن تخصصوا في دراسة هذه العلاقة قد أكدوا أنها
تحمل لدى المواطن الصيني ما هو أكثر من مجرد العلاقات العابرة
التي توجد لإنجاز هدف محدد، ثم تنتهي بعده.

إن Guanxi تعود بجذورها أولا إلى الثقافة الكونفوشيوسية
التي تؤكد ضرورة تعاون الأفراد وتضامنهم، لأنه لا وجود أو أهمية
حقيقيين لهم إلا بفضل علاقاتهم الاجتماعية ولعل قول
كونفوشيوس "فقط عندما يفيض النهر الكبير بالماء، يستطيع النهر
الصغير أن يمتلئ" -لعل هذا القول يجسد الاعتقاد الراسخ لدى
هذا الحكيم بأهمية إثراء الأفراد لعلاقاتهم الاجتماعية، لما في ذلك
من فوائد ذاتية تعود على كل منهم بالضرورة (٤٩) وانطلاقا من
هذه الرؤية، فإن علاقات Guanxi لابد أن تحظى بعناية كبيرة
ممن ينتهون إقامتها، ويطمحون إلى تطويرها. وثمة شروط أساسية
لابد أن تتوافر فيها، حتى يمكن أن تؤتي ثمارها المتوقعة منها

أما أول هذه الشروط فهو أن تكون علاقة غير مؤقتة، وأن
تساندها نيات صادقة من جانب الأطراف الداخليين فيها في أن
تصبح علاقة معتدة وطويلة الأجل. وأما الشرط الثاني، فهو أن
يتمكن الطرف الأضعف في علاقة Guanxi من الحصول ويقتدر
الإمكان على ما يسعى إليه من أهداف، وإلا فقد الطرف الأقوى
احترامه لديه ولدى المجتمع ككل Losing face، ويترتب على
هذا الوضع ألا يتمكن الطرف الأقوى في المستقبل من المطالبة بأي
خدمات يمكن أن يؤتيها له الأفراد الآخرون. وهكذا، تؤكد
Guanxi أن خدمة الأفراد بعضهم بعضا هي واجب أخلاقي في
المقام الأول، وهي السبيل لتحقيق المجتمع المترابط المتناسك الذي
يتساند فيه الأفراد لمواجهة متطلبات حياتهم (٤٤).

فما علاقة Guanxi بالنشاط الاقتصادي في الصين؟ وما
صلتها بعملية النمو هناك في ظل ما رصده بعض الدارسين من
ضعف نسبي لشروط السوق الرأسمالية في الدولة الصينية؟

لقد أكد عدد ممن اهتموا بهذه العلاقة ويتطورها عبر التاريخ
أن Guanxi كثيرا ما استخدمت من جانب الصينيين عندما
كانت علاقاتهم تتعثر بنظم حياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو
السياسية، فكانت أداة تعينهم على تجاوز المشكلات التي لم يكن
من سبيل حلها -على الأقل من وجهة نظرهم- إلا باللجوء إلى تلك
الأداة. وقد استحضرت قيمة التضامن الاجتماعي وممارسات

(42) Richard E.Lee, It Doesn't Matter "Mei Guanxi": Culture Difference and Business Opportunity in the People's Republic of China, in Ilan Alon (ed), Ibid, p.76.

(43) Lu Le, Influence of Confucianism on the Market Economy of China, in Ilan Alon (ed), Ibid, p.31.

(44) Howard Davies & Thomas K.P.Leung, Guanxi and Business Practices, op. cit., p. 44.

(46) Howard Davies, op.cit., p.p50-51.

(٤٥) حنان قنديل، التحول إلى نظام السوق، مرجع سابق، ص ١٥٩

(٤٧) حنان قنديل، التحول إلى نظام السوق، مرجع سابق، ص ١٧١-١٧٢

المساوئ المترتبة على تزايد الاعتماد على العلاقات الشخصية في إنجاز التعاملات الاقتصادية. فالوضوح المستمر في كل من حقوق الملكية والنظم القانونية وتوافر الشفافية بصفة عامة، هو مما لا شك يعين على توفير الوقت، ويقلص من عمليات إهدار الموارد، ويساعد الكفاءات والمهارات، ويضمن قدرا كبيرا من الحياد في التعاملات الاقتصادية. وبالطبع، فإن تقوية شروط عمل السوق لا ينتظر منها أن تعني الغاء نهائيا لـ Guanxi على الأقل. لأنها تجسد في النهاية مسألة أهمية العلاقات الشخصية في العمل، وهي مسألة لا ينكرها أي نظام اقتصادي في العالم). ولكنها -أي هذه التقوية- ربما تساعد الصين على الالتعب خصوصيتها القيمة دورا سلبيا في عملية التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي لا بد أن يكون واضحا في أذهان المتحمسين لقضية الخصوصية على حساب الوقائع الموضوعية.

فإذا انتقلنا لموضوع التطور السياسي في الصين، للاحظنا أن بداياته لم تكن تختلف كثيرا عما حدث بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وذلك من حيث قيام النخبة السياسية الصينية بالدور الأهم في إطلاقهما معا. ومع ذلك، فإن "دنج شياو بينج" الذي نجح في دفع اقتصادات السوق الرأسمالي في الصين - بفضل "قيمه" المواتية لهذا العمل - لم يكن ليحمل القيم الملائمة نفسها لعملية التطوير السياسي أو المشجعة عليه. وإذا كان قد أظهر حماسه دوما (وإن تم هذا بدرجات مختلفة) لدور المبادرة الفردية في الاقتصاد، فإنه لم يكن ليقم التشجيع نفسه للحقوق الفردية في مجال العمل السياسي، وهو ما أثبتته الدراسات الفاحصة لمواقفه في هذا الشأن (٥٣).

غير أن "دنج شياو بينج" ما لبث أن أجبر على "تعديل" قيمه لتتناسب مع مقتضيات التحول الجديد للصين إلى نظام السوق الحرة. لذا، لم يكن غريبا أن يلاحظ المراقبون أن اتجاهه نحو إدخال إجراءات تحريرية في النشاط السياسي في الدولة الصينية

وتشجيع النمو الاقتصادي وحفز استثماره في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى (٤٨). ليس هذا فحسب، بل إن بعض الباحثين قد لفتوا الأنظار إلى أن نجاح Guanxi في أداء مهامها في هذا الشأن إنما يؤن بظهور طراز جديد من الرأسمالية في الصين Chinese Capitalism، وبحيث تنهض هذه الرأسمالية على أساس العلاقات الاجتماعية أكثر مما تقوم على قواعد السوق. ويؤكد هؤلاء أن ما تم في الصين بفضل Guanxi ليس سوى عملية تراكم رأسمالية شبيهة تماما بما حدث في الغرب، ولكن بأسلوب وشكل صينيين بامتياز (٤٩).

ومع كل هذا، فإن تحليلات أخرى باتت تنبه في الآونة الأخيرة إلى المساوئ المتزايدة التي نجمت عن الاعتماد الكبير على Guanxi، وقضايا الفساد الكبرى وتفشي المحسوبية والوساطة، فضلا عن عرقلة الأعمال (السيما بالنسبة لأولئك الذين لا ينجحون في إقامة Guanxi) هي كلها من أهم ما تم رصده في هذا الشأن (٥٠). لذا، تعتقد هذه التحليلات أن استئانة القيادة الصينية واستسلامها لاستمرار هذه العلاقات، مع ما تنتج من مساوئ، ربما لا يكونان الخيار الأمثل لها، خاصة إذا أرادت الصين تأمين الاستقرار الناجح لمسيرتها الاقتصادية في ظل ظروف اندماجها المتزايد مع الاقتصاد العالمي (٥١). ومن ناحية أخرى، فإن تعاطف الأكارب السلبية لـ Guanxi قد يهدد مستقبلا ظروف الاستقرار الاجتماعي، وهي القيمة التي حظيت دوما بعناية وتقدير كبيرين من جانب القيادات الصينية. وقد أبرزت بعض الاستطلاعات الحديثة موقف عدد من القطاعات الجماهيرية إزاء دور Guanxi في علاقات العمل، فكانت أقوى مظاهر الاعتراض هي التي عبرت عنها الأجيال الجديدة من الشباب، الذين رأوا أن هذه العلاقات تحرم الكفاءات الحقيقية من الحصول على فرصها المناسبة (٥٢).

لذا، يبدو ضروريا -من وجهة نظر هذا الفريق- أن تبذل جهود جادة لتقوية شروط السوق، والتي يفترض أنها تتلافى بدرجة أكبر

(٤٨) راجع نماذج لهذه الدراسات في كل من:

- David L. Wank, The Institutional Process of Market Clientilism: Guanxi and Private Business in a South China City, The China Quarterly, no 147, September 1996, p.p. 821-826.

- Martin King Whyte, The Social Roots of China's Economic Development, The China Quarterly, no 144, December 1995, p. 1004.

- Darryl Cra Cawford, Chinese Capitalism: Cultures, The Southeast Asian Region and Economic Globalization, Third World Quarterly, vol 21, no1, 2000, p.77.

(٤٩) انظر في هذه الآراء كلا من:

- Darryl Cra Cawford, Ibid

- Mayfair Mei-hui yang, the Resilience of Guanxi and its New Deployment: A Critique of Some New Guanxi Scholarship, The China Quarterly, ■ 170, June 2002, p. 473.

(٥٠) Lowell Dittmer and Lu Xiaobo, Personal Politics in the Chinese DANWEI under Reform, Asian Survey, vol 136, ■ 3, March 1996, p. 259-p. 263.

(٥١) وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الظروف الحالية باتت تمارس ضغوطها بالعمل على كثير من المشروعات الصناعية لإعادة تنظيم أدائها، وفقا لقواعد تكيف مع مقتضيات هذه الظروف

- Ibid, p. 248.

(٥٢) Ibid, p. 263.

(٥٣) راجع حنان قنديل، عملية التفسير السياسي في الصين (١٩٧٦-١٩٨٥)، مرجع سابق.

الصين كلها (٥٩). وفي هذه الانتخابات التي تتم في المناطق التي شهدت أوسع حركة "خصخصة" للنشاط الزراعي، بات المرشحون غير الحزبيين أوفر حظا من حيث قدرتهم على تقلد المناصب القيادية في هذه القرى. وقد أكدت بعض الدراسات أن فلاحي المناطق الريفية أصبحوا يظهرون اليوم وعيا سياسيا أكثر من ذي قبل. وفي استطلاع لآراء الفلاحين في عدد من قرى الريف، أكد ما يزيد على ٩٠٪ منهم ضرورة اختيار القيادات المحلية عبر الانتخاب المباشر والتصويت الشفاف (Transparent) (٦٠).

أما في مجال النشاطين الصناعي والتجاري، فقد قامت الدولة بإنعاش اتحاد الصناعة والتجارة Federation of Industry Commerce ليكون جسرا بينها وبين القطاع الخاص في كلا النشاطين، وذلك في خطوة منها للتواءم مع مقتضيات تطبيق قواعد السوق الحرة. وعلى الرغم من خضوع هذا الاتحاد للإشراف العام لكل من الدولة والحزب، إلا أن بعض الباحثين يؤكدون وجود دلالات كثيرة للبرهنة على اتجاه هذا الاتحاد للتعبير بصورة مطربة عن مصالح القطاع الخاص في مجال الصناعة والتجارة. وفي مواجهة الدولة. وقد شهدت مجالس الإدارات الفرعية المنتشرة في المستويات المحلية مناسبات كثيرة، انتخب فيها أصحاب المصالح الخاصة ممثلين لهم بدلا من الممثلين الحكوميين (٦١).

وفضلا عن هذا وذاك، أصبح هناك قبول في الحكومة والحزب للظهور التدريجي لعدد من جماعات الضغط التي تدافع عن مصالح أقسام من المواطنين، أو تعين جهودهم لمناصرة قضايا محددة. وأهم أنواع الجماعات الناشئة جمعيات "الحفاظة على البيئة والموارد الطبيعية" وكذلك جمعيات "حماية المستهلكين". ويعتقد بعض الباحثين أن هذه الجماعات باتت تقوم بنشاط ملحوظ في المستويات المحلية، وأصبحت تثبت قدرة متنامية على جميع صفوف المواطنين، وهو ما يشير -في بعض الأحيان- حفيظا مسئولى الحزب والحكومة (٦٢).

والحق أن مناخ التحرير السياسي لم يقتصر على ما يتم في "الواقع" الصيني فحسب، وإنما امتدت مظاهر التحرير لتشمل أيضا مجال "الفكر والأيدولوجيا". وهكذا، ومنذ النصف الثاني من

قد تراكب مع بدايات انتقال الاقتصاد الصيني للعمل وفقا لآليات السوق الحرة (٥٤). ومع ذلك، فإن هذا لم يثن يوما (وكلما أحس بخطر انقلاب الأوضاع واحتمال خروجها عن السيطرة) عن التدخل بنفسه لإعادة الأمور إلى نصابها، وإظهار انخيازه من جديد لقيم الاستقرار واحترام السلطة (٥٥).

والواقع أنه على الرغم من وجود تحليلات تشككت في أن تشهد الصين تحولات ذات وزن على الصعيد السياسي (ناهيك عن التحول الديمقراطي)، وذلك بسبب المقاومة المستمرة التي تبديها كل من الدولة والحزب أمام توسيع نطاق الحريات السياسية (٥٦) -على الرغم من ذلك، فإن مراقبين آخرين يعتقدون أن الصين تشهد بالفعل -ومنذ زمن- تغييرات بطيئة، ولكنها مستمرة على طريق مزيد من التحرير السياسي، بل إن هذه التغييرات يمكن أن تفتح في المستقبل الطريق أمام التحول الديمقراطي نفسه، كما حدث في بلدان أخرى شاركت الصين كثيرا من ملامح نظامها السياسي (٥٧).

وبالنسبة لهذا الفريق الأخير من الباحثين، فإن ظروف التحول الاقتصادي - الاجتماعي في الصين تقف في الخلفية الرئيسية من وراء ما تم من تغييرات وما سيأتي من تحولات. وإذا كانت هذه الظروف قد ألزمت النخبة السياسية في الماضي بإعادة حساباتها الاستراتيجية، فدفعتها نحو تعديل قيمها السياسية، فإنه ليس هناك ما يمنع من حدوث هذا بصورة مستمرة، لاسيما في ظل الضغوط المتزايدة والنافجة عن التحول إلى اقتصادات السوق. فارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وحجم الثروات التي تم تكوينها، والحاجة بسبب ذلك لوجود الحكم الرشيد Good Governance والذي يحافظ على هذه المكاسب... كل هذا صار يمثل دافعا موضوعيا للنخبة من أجل تطوير أدائها في مجال تنشيط الحريات السياسية، والسماح لفئات المجتمع بمزيد من المشاركة (٥٨).

وإذا برصد هذا الفريق من الباحثين ما تم من خطوات ذات مغزى بالنسبة لعملية التطور السياسي، فإنهم يبدؤون بالإشارة إلى تلك الانتخابات المحلية في القرى الريفية الصينية، والتي أصبح يشارك فيها مع حلول عام ١٩٩٧ نحو ثلث عدد القرى على امتداد

(٥٤) راجع في ذلك التواكب مثلا المرجع السابق، ص ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٨٩.

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) انظر مثلا على تلك التحليلات في

- Jude Howell, An Unholy Trinity? Civil Society, Economic Liberalization and Democratization in Post-Mao China, Government and Opposition, vol 33, no 1, winter 1998, p.79-80.

57- Larry Diamond and Ramon H. Myers, Introduction: Elections and Democracy in a Greater China, The China Quarterly, no16, September 2000, p.385.

(58) Larry Diamond, Ibid, p. 375.

(59) Ibid, p. 383.

(60) Minxin Pei, "Creeping Democratization" in China, in Larry Diamond and Marc E. Plattner (eds), Consolidating the Third Wave Democracies (the Johns Hopkins University Press: Baltimore and London, 1997) p. 223.

(61) Jonathan Unger, "Bridges": Private Business, the Chinese Government and the Rise of New Associations, The China Quarterly, no 147, September 1996, p. 811 and p.518.

(62) George Gilboy and Eric Heginbotham, China's Coming Transformation, op.cit., p33.

خاتمة :

كانت "قيم" النخبة الصينية عاملاً رئيسياً ومباشراً في تحديد البدايات الأولى لعملية النمو الاقتصادي في الصين، ثم لعب التحول نحو اقتصاد السوق دوراً رئيسياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية، بل وكذلك في حفز النخبة نحو "تعديل" قيمها لاتخاذ مزيد من إجراءات الانفتاح والتحرير السياسيين.

غير أن طرفاً موضوعياً خاصاً بالصين، تمثل في وجود اقتصاد مخطط لفترة طويلة من الزمن، قد تسبب في صعوبات لعملية التحول الرأسمالي هناك. ولهذا، جرى إحياء بعض القيم الصينية لتلعب دوراً "وسيطاً" في "تيسير" النشاط الاقتصادي خلال فترة "الغموض" في مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية. أما بالنسبة للتطور السياسي، فإن قيم النخبة، التي استمرت تعمل بقوة نحو تحبيذ الاستقرار وتركيز السلطة، قد لعبت دوراً وسيطاً آخر في الحيلولة دون أن يؤدي النمو الاقتصادي الكبير أثره المنتظر على حالة التنمية السياسية في الصين.

ومع كل هذا، فإن ظروف التحول الاقتصادي والاجتماعي في الصين تشير إلى أن خصوصياتها الموضوعية والقيمية لا تنقسم بتلك "الإيجابية" أو "السياسية" المستمرة كما يتصور كثيرون، وإنما هي خصوصيات باتت تتعرض لضغوط قوية في اتجاه إضعافها والتقليل تدريجياً من سطوتها. وفي هذا الإطار، فإن الصين لا يبدو أنها ستتخلف عن اللحاق بركب سبقتها إليه أمم كثيرة، شاركتها في الماضي ملامح من ظروفها، وتشاركها في المستقبل ظروفها من التنمية الاقتصادية والتطور السياسي المطربين.

الثمانيات، بدأت تجرى مناقشات مستفيضة وثرية -حتى في صحف الحزب الشيوعي- عن الاتجاهات الفكرية والفلسفية في الغرب، وكذلك عن المفاهيم التي تعبر عن ظواهر اجتماعية غربية فكان من الملاحظ مثلاً أن تظهر جدالات عن "الحدائق الديمقراطية" والليبرالية والمجتمع المدني، ثم تجتذب إلى مناقشتها أعداداً متزايدة من الأكاديميين والحزبيين على حد سواء. وعلى الرغم مما لاحظته بعضهم من أن الجدل في هذا الشأن كان ينتهي عادة بإبراز سلبيات الأفكار الغربية، إلا أن دارسين آخرين أكدوا أن هذا الأمر لم يكن ليحدث إلا بالنسبة للصحف الحزبية فقط. أما فيما عدا ذلك، فإن الحماس لانكار مثل حكم القانون، والحقوق الغربية، ومسئولية الحكم والمواطنة، قد أصبح يجد انتشاراً متزايداً لدى قطاعات مهمة من الأكاديميين والثقفيين في الصين (٦٣).

وبصفة عامة، يمكن القول إن المثقفين من مستقبل الصين السياسي قد بدأوا يفسحون الطريق تدريجياً أمام المثقفين بالنسبة لهذا الموضوع. ولم تعد مسألة الخصوصية القيمية في الصين (وما تعنيه من عدم انعكاس التطور الاقتصادي الكبير على تطور معاني في قيم الاستقرار واحترام السلطة) - لم تعد هذه القضية تحول دون الإقرار بإمكانية أن تشارك الصين غيرها من الأمم - وفي المستقبل - تدرا يحظى فيه مواطنوها بمزيد من الحريات التي تقودهم إلى التحول الديمقراطي، وليس هذا بالشئ البعيد، ما دامت التطورات السياسية قد بدأت بالفعل سبيلها للتراكم. وحتى لو كان هذا التراكم بطيئاً.

(٦٣) راجع في ذلك كلاً من

- Yali Peng, Democracy and Chinese Political Discourses, Modern China, vol 24, no 4, October, 1998.
- Shu-Yung Ma, The Chinese Discourses on Civil Society. The China Quarterly, October 1994, p.192.

المشاركة السياسية للمرأة في اليابان

[دراسة مقارنة]

د. أماني أحمد خضير

مدرس العلوم السياسية ، كلية التجارة بالإسماعيلية ،
جامعة قناة السويس

ثانياً- لم يستطع بعض الناخبين تحديد ما إذا كان المرشح
ذكراً أم أنثى بسبب تشابه الأسماء.

ثالثاً- تفضيل بعض الناخبين للمرأة على الرجل، لأن معظم
المرشحات ركزن في دعايته الانتخابية على العمل على ترسيخ
السلام، وهو ما كان يرغب فيه المجتمع الياباني في هذه الفترة
الحرجة من تاريخ اليابان، حيث أراد الجميع الاتجاه نحو السلام
والتفرغ للبناء الاقتصادي والتنمية (٢).

يشير هذا التحليل إلى أن حصول ٢٩ سيدة على مقاعد في
مجلس النواب عام ١٩٤٦ لم يكن مؤشراً حقيقياً للدور السياسي
للمرأة اليابانية، وهذا ما أكدته أوضاعها في المرحلة الثانية التي
امتدت من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٩٢، وهي الفترة التي كانت
السيادة السياسية فيها في يد الحزب الليبرالي الديمقراطي (٥).
ولقد تميزت تلك المرحلة بميزات معينة، لعل من أبرزها:

- ١- زيادة عدد الدوائر الانتخابية من ٥٤ إلى ١٣٠ بسبب
انتهاج نظام الدوائر الانتخابية متوسطة الحجم.
- ٢- هبوط نسبة حصول الحزبين الشيوعى والاشتراكي على
مقاعد في مجلس النواب.
- ٣- هبوط نسبة تمثيل المرأة في المجلس (٥٥).

يتميز النظام السياسي الياباني، خاصة فيما يتعلق بالنظام
الانتخابي والمشاركة السياسية، بالتأخر في مجال المشاركة
السياسية للمرأة. ورغم أنه تمت مراجعة النظام الانتخابي ثلاث
مرات متتالية منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أننا سوف نرى سن
خلال هذه الدراسة- أن نسب تمثيل المرأة اليابانية في الحياة
السياسية والنيابية، رغم التحسن في مؤشراتنا منذ عام ٢٠٠٠، لا
تزال لا تتناسب مع المكانة التي تحتلها اليابان في صفوف الدول
المتقدمة.

نالت المرأة اليابانية حقها في الانتخاب لأول مرة في أبريل عام
١٩٤٦، وكانت هذه بداية مباشرة، حيث رشحت ٧٩ سيدة أنفسهن
في الانتخابات الأولى التي أجريت بعد الحرب الثانية يثمانية
أشهر وقد جرت هذه الانتخابات في ٥٤ دائرة انتخابية لاختيار ما
بين ٢ و١٤ عضواً في مجلس النواب حسب تعداد السكان
بالدائرة. وقد فازت فيها ٢٩ سيدة بمقاعد في البرلمان الياباني
وترجع توكيكو أوجيا Tokuko Ogai (١) فوز المرأة اليابانية
بهذا العدد الكبير من المقاعد إلى الأسباب التالية:

- أولاً- اعتقد بعض الناخبين خطأ أن عليهم اختيار مرشحة
امرأة مقابل كل مرشح رجل.

1- Tokuko Ogai, Japanese Women and Political Institutions: Why are women politically underrepresented?
Rikkyo University, 2001 P. 207.
2- Ogai Tokuo, The First Thirty-nine Female Diet Members: Symbols of Democracy, US Japan Women's
Journal, 1996 PP. 81-117.

(٥) تأسس الحزب الليبرالي الديمقراطي Liberal Democratic Party (LDP) مع ترفيع معاهدة الامم المتحدة الأمريكية - اليابانية عام ١٩٥٠
وتكون الحزب من مجموعة من الأحزاب المحافظة التي انصبت اهتمامها الأول على النمو الاقتصادي الياباني عقب الحرب العالمية
الثانية عام ١٩٥٠. ثم تحصل المرأة اليابانية إلا على ٢٪ من الأصوات. وكان أكبر عدد وصلت إليه المرأة في عضوية المجلس البرلماني هو
(٥٥) ففي ١٨ دورة انتخابية. عشرة مقاعد وذلك حتى عام ١٩٨٦

حق انتخاب أعضاء مجلس النواب (٥)

وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وحصل الشعب الياباني على أهم حقوقه السياسية. حتى صدر الدستور الياباني الجديد في ٢ نوفمبر عام ١٩٤٦. والذي وضع موضع التنفيذ في ٢ مايو من عام ١٩٤٧. وقد نص هذا الدستور على أن المصلحة تكمن في يد الشعب، وأن الشعب هو مصدر السلطات. وأن الإمبراطور ما هو إلا رمز للدولة. وعليه فلا سلطان للإمبراطور على الحكومة وفي ظل هذا الدستور، أصبح المجلس التشريعي القومي يتكون من مجلسين.

١- المجلس الأعلى ويعرف باسم مجلس المستشارين ومدة الدورة الانتخابية: ويتكون من ٢٤٢ عضواً (Sangiin) ست سنوات، يتخللها تجديد نصفه كل ثلاث سنوات في نظام انتخابي مختلط يجمع بين:

١ - أسلوب الأغلبية البسيطة في ٤٧ دائرة انتخابية محددة جغرافياً لانتخاب ٧٢ عضواً كل تجديد نصفه.

ب- أسلوب التمثيل النسبي لقوائم الأحزاب List System وفقاً لما يعرف بأسلوب بونت d'Hondt method (*) في دائرة انتخابية واحدة على المستوى القومي لانتخاب ٤٨ عضواً مع كل تجديد نصفه (٦).

٢- مجلس النواب (Shungiin): وقد تكون عند تشكيله لأول مرة من ٥١١ عضواً موزعين على ١٣٥ دائرة انتخابية، إلا أن عدد الأعضاء قد انخفض إلى ٤٨٠ في فبراير عام ٢٠٠٠. وتقسم مقاعد مجلس النواب إلى ٣٠٠ مقعد يتم انتخابها عن طريق الترشيح الفردي، وباقي المقاعد وعددها ١٨٠ مقعداً يتم انتخابها طبقاً لنظام التمثيل النسبي.

ويقسم هذا النظام اليابان إلى أحد عشر مجماً انتخابياً. ينتخب في كل مجم منها عدد يتراوح ما بين ستة أعضاء وثلاثين عضواً بحسب اتساع الدائرة الانتخابية. ولذا، فإن الناخب

٤- أغلب المرشحات اللاتي استطعن الوصول إلى مقعد بالبرلمان كن ينتمين إلى أحزاب المعارضة، وليس الحزب الليبرالي الديمقراطي (٣)، الذي لم يكن يؤيد أو يدعم أو يرشح مرشحات من الإناث.

أما المرحلة الثالثة، فشملت انتخابات عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠. وهي مرحلة تميزت بالتعدد الحزبي في ظل نظام انتخابي جديد يقوم على انتخاب مرشح لكل دائرة وانتخاب مرشحين على المستوى القومي في الوقت نفسه، وهو ما يعرف باسم نظام التمثيل البرلماني النسبي القومي. وهذه هي الفترة التي شهدت زيادة في نسبة تمثيل المرأة مرة أخرى، حيث حصلت على ٢٣ مقعداً في انتخابات ١٩٩٦، و٣٥ مقعداً في انتخابات عام ٢٠٠٠ (٤). كما شهدت هذه المرحلة أيضاً صدور قانون المساواة الاجتماعية من حيث النوع، والذي سوف نتعرض له لاحقاً.

المرأة اليابانية والنظام السياسي :

أولاً- البرلمان الياباني :

ترجع جذور المجلس التشريعي الياباني إلى عام ١٨٩٠، حيث تأسس المجلس الإمبراطوري، والذي كان مكوناً من مجلسين: مجلس أعلى يعرف باسم مجلس النبلاء وهو مكون من أعضاء العائلة المالكة، والنبلاء، ودافعي مبالغ كبيرة في شكل ضرائب للدولة، وأشخاص يتم اختيارهم بواسطة الإمبراطور.

أما مجلس النواب، فيتم انتخاب أعضائه من قبل عدد محدود من الأفراد الذين لهم الحق في الانتخاب، وليس الانتخاب الشعبي المعروف الآن.

وفي عام ١٩٢٥، صدر قانون انتخابي جديد يسمح لكل البالغين من الرجال فقط بانتخاب أعضاء مجلس النواب، كما نص هذا القانون أيضاً على أن يختار الإمبراطور رئيس الوزراء من مرشحين لهذا المنصب يرشحهم كبار الدولة، ويكون رئيس الوزراء مسئولاً أمام الإمبراطور. وقد تم تطبيق هذا القانون لأول مرة في انتخابات عام ١٩٢٧، والذي زاول فيه جميع البالغين من الرجال

3- Tokuko Ogai, Japanese Women and Political Institutions, P. 208

4- Ibid, P. 209

٥- الموقع الرسمي لمجلس النواب الياباني.

www.shugiin.go.jp

(*) تدخل الأحزاب الانتخابيات بقوائم انتخابية تفوز كلها أو تخسر كلها. ووفقاً لهذا الأسلوب، يتم احتساب المقاعد التي يحصل عليها كل حزب بالتناسب مع الأصوات الصحيحة التي حصل عليها الحزب لكل مقعد على حدة، وتستخدم المعادلة $V/(S+1)$ لحساب هذه النسبة، حيث V = إجمالي عدد الأصوات لكل قائمة حزبية، و S = عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب ويبدأ بصفر لجميع الأحزاب. ولقد سمي هذا الأسلوب نسبة إلى عالم الرياضيات Victor d'Hondt مثال: افترض أن هناك ٣ أحزاب و ٥٠ مقعداً، فإذا حصل الحزب الأول على ٢٤٠ ألف صوت، والثاني على ٢٨٠ ألف صوت، والثالث على ١٦٠ ألف صوت، فسنبدأ بتوزيع المقعد رقم واحد بقسمة عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب الأول، وهي ٢٤٠ ألفاً مثلاً على عدد مقاعده في البرلمان وهي صفر عند البداية + ١، أي $240 / (0 + 1) = 240$ ألفاً، إذن، البداية يحصل على المقعد الأول الحزب الذي حصلت قائمته على أعلى أصوات. وبعد توزيع المقعد الأول، تتغير الصورة، ويتم توزيع المقعد الثاني وفق المعادلة الأساسية كالتالي:

الحزب الأول $240 / (1 + 1) = 120$ ألفاً.

الحزب الثاني $280 / (1 + 1) = 140$ ألفاً.

الحزب الثالث $160 / (1 + 1) = 80$ ألفاً، إذن، يفوز بالمقعد الحزب الثاني.

وهكذا لتوزيع المقعد رقم (٣):

الحزب الأول $240 / (2 + 1) = 80$ ألفاً.

الحزب الثاني $280 / (2 + 1) = 93.3$ ألفاً.

الحزب الثالث $160 / (2 + 1) = 53.3$ ألفاً.

٦- الموقع الرسمي للمجلس التشريعي الأعلى باليابان

www.Sangiin.go.JP

أن يكون قد بدأ حياته بالعمل في البيروقراطية اليابانية، وأن يكون قد عمل فترة طويلة من الزمن في المجال السياسي على المستوى المحلي، وأن يكون منتقيا إلى عائلة لها تاريخ في الممارسة السياسية

ويتضح ذلك جليا في نتائج انتخابات ١٩٩٠، حيث كان ٧٧,٣٪ من الفائزين ينتمون إلى عائلات لها باع طويل في العمل السياسي

أما بالنسبة للمرأة اليابانية، فلم تكن لها فرصة في دخول المعترك السياسي إلا من خلال الفئة الأخيرة وهي الانتماء لعائلة سياسية، ومنهن ماكيكو تانكا Mokiko Tanaka ابنة رئيس الوزراء الأسبق كاكيو تانكا Kakuei Tanaka ويوكو أوبوتشي Yuko Obuchi ابنة رئيس الوزراء الأسبق كيزو أوبوتشي Keizo Obuchi (٩).

ثانيا- التشريعات الجديدة :

صدر في عام ١٩٩٩ قانون المساواة الاجتماعية من حيث النوع. وبالرغم من أنه لم ينعكس على ترشيحات الحزب الليبرالي الديمقراطي -أكبر الأحزاب السياسية اليابانية- إلا أنه يعد تحولا كبيرا فيما يتعلق بتمثيل المرأة اليابانية سياسيا، حيث اتاحت أحزاب المعارضة فرصا أفضل لتمثيل المرأة وتشجيعها على نيل حقتها في المشاركة السياسية. وقد ظهر ذلك جليا في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٠.

وقد كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي أبرز أحزاب المعارضة في مجال الاهتمام بزيادة تمثيل المرأة، سواء في القيادات الحزبية أو ترشيحات الحزب، أو الفوز بمقاعد في البرلمان، حيث فاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي ترأسه تاكاكو دوي (٥)، في انتخابات عام ٢٠٠٠ بعشرة مقاعد Ta kako Doi لسيدات ينتمين إلى الحزب، من جملة الفائزين من أعضاء الحزب، والبالغ عددهم ١٩، أي أن المرأة قد حصلت على ٥٢,٦٪ من جملة المقاعد التي فاز بها هذا الحزب

كما فازت في العام نفسه أربع سيدات من الحزب الشيوعي الياباني بنسبة ٢٠٪ من عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب وهي ٢٠ مقعدا

أما أحدث أحزاب المعارضة وأكبرها، وهو الحزب الديمقراطي الياباني (٥٥)، فقد فازت من خلاله ست سيدات بمقاعد في البرلمان الياباني في انتخابات عام ٢٠٠٠ بنسبة ١١,٥٪ من عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب، التي بلغت ٥٢ مقعدا (١٠).

الياباني يختار أولا مرشحا واحدا للمقاعد الفردية، ثم مرشحا لحزب سياسي في انتخابات التمثيل النسبي، ويستطيع المرشح ترشيح نفسه مرديا ومن خلال نظام التمثيل النسبي في الوقت نفسه، شريطة أن يكون مسجلا بكتشف الحزب الذي يرشحه في التمثيل النسبي في مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل بدء الانتخابات.

ويفسر النظام الانتخابي الياباني بإجراء انتخابات برلمانية كل أربع سنوات أو في حالة سحب الثقة من الوزارة أو الحكومة (وهو السبب الأكثر حدوثا) منذ عام ١٩٤٦، فلم يكمل المجلس السنوات الأربع المقررة له سوى مرة واحدة، لذلك، فقد خاضت اليابان ٢٠ معركة انتخابية، وهو ما يفسر أن كل الأعضاء، سواء من الحزب الحاكم والمعارضة، في حالة استعداد دائم لإجراء انتخابات تشريعية (٧).

وكان هذا هو الحال بالنسبة لانتخابات نوفمبر ٢٠٠٣، والتي تمت قبل انتهاء الدورة البرلمانية بأكثر من عام، حيث كان من المقرر إجراؤها في يونيو ٢٠٠٤، ولكن رئيس الوزراء الياباني جونشيرو كورومي أعلن حل مجلس النواب في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣، وعقدت الانتخابات بالفعل في ٩ نوفمبر من العام نفسه

يصير الدستور الياباني الجديد على أن يختار رئيس الوزراء من بين أعضاء المجلس التشريعي، ويكون مسئولاً أمام أعضاء المجلس لممارسة السلطة التنفيذية للدولة، وينص أيضاً على أن يعين نصف مجلس الوزراء على الأقل من أعضاء مجلس النواب، وفي حالة ما إذا وافق مجلس النواب على اقتراح بسحب الثقة من الوزارة، فيجب أن تقدم الوزارة استقالتها بالكامل، أو يتم حل البرلمان. وتجرى انتخابات جديدة لحسم النزاع عن طريق الاحتكام للشعب

وبالرغم من أن هناك استقلالا تاما للمجلس الأعلى عن مجلس النواب، إلا أن هناك ضرورة لوجود اتفاق متبادل بين المجلسين في كل القضايا الحيوية وفي حالة ما إذا فشل المجلسان في الوصول إلى اتفاق على الأمور الحيوية مثل الميزانية العامة للدولة، أو عقد الاتفاقيات الدولية وتعيين رئيس الوزراء، فإنه يؤخذ بقرار مجلس النواب. وتبدأ مناقشة الأمور الخاصة بالميزانية العامة للدولة أولا في مجلس النواب

ولقد حرص المشرع الياباني على وضع دستور يحقق قدرا كبيرا من التوازن والرقابة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (٨) انظر الشكل رقم (١)

ومن أهم الصفات التي تساعد على نجاح المرشح في الانتخابات

7- Ogai Tokuo, The First Thirty-nine Female Diet Members: Symbols of Democracy, p81-117

راجع أيضا
Stockwin, J.A.A., Governing Japan: Divided politics in Oxford: Blackwell, 1999.
- a major economy. الدستور الياباني، البند رقم ٦٩ الذي يهن على إجراء انتخابات تشريعية في حالة سحب الثقة من الوزارة أو استقالة الوزارة

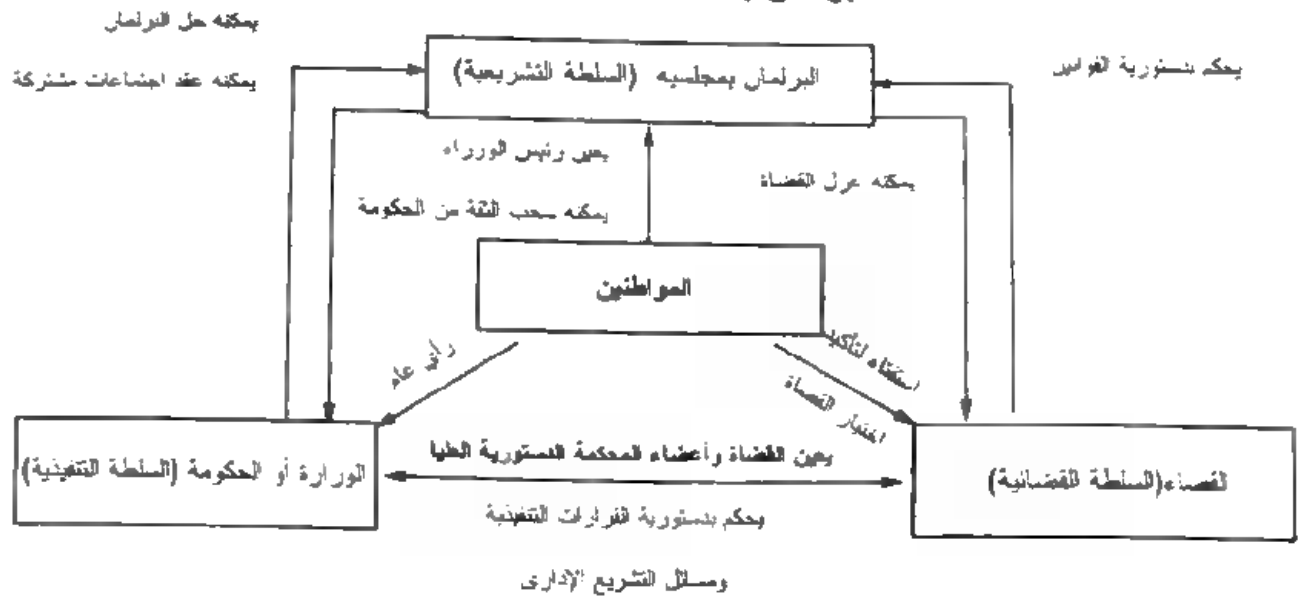
www.Sangiin.go.jp

9- Ogai Tokuo, The First Thirty-nine Female Diet Members: Symbols of Democracy, p81-117.

٥ أول سيدة يابانية ترأس حزبا سياسيا ١٩٨٦ - ١٩٩١، وأول امرأة ترأس البرلمان الياباني في ٦ ديسمبر عام ١٩٩٥
٥٥ تأسس الحزب الديمقراطي الياباني (The Democratic Party of Japan DP) في عام ١٩٩٨ في إطار حركة الإصلاح السياسي التي شهدتها اليابان في أواخر التسعينيات، وهو يضم أكبر مجموعة معارضة ضد المحافظين في الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني LDP
10- Anthony Quinn, The Political Reference Almanac, PutSci Books, 2001-2002 Edition, P.747-748.

شكل رقم (١)

علاقة البرلمان بالسلطتين التنفيذية والقضائية



في أوائل الثمانينيات إلى ٢.١٪ في عام ١٩٨٧ (١٢). وقد كان الاهتمام الإعلامي بها سبباً مباشراً في تدعيم شعبيتها، وتسبب في جذب عديد من النساء الأخريات للعمل السياسي

كذلك، فإن ظهور بعض القضايا التي تهم المرأة دون الرجل أدى إلى زيادة إقبال بعض السيدات على المشاركة الفعالة في العمل السياسي. من أهم هذه القضايا قضية الإجهاض التي أثارت ضجة في الآونة الأخيرة. فبالرغم من أن الإجهاض غير قانوني في اليابان، إلا أن القانون يبيح الإجهاض في بعض الحالات الخاصة. ويحاول المحافظون الذين يسيطرون على الحزب الليبرالي الديمقراطي إلغاء هذا الاستثناء. ويعد أن فشلت المرأة في إقناع أعضاء المجالس المحلية بتبني وجهة نظرها من هذه القضية في مواجهة المحافظين، قررت دخول المعتزك السياسي على المستوى المحلي للدفاع عن مثل هذه القضايا التي تتحمل تبعيتها المرأة وحدها في اليابان

وقد واكب تحسن وضع المرأة في مجال التشريع تقلدها المناصب العامة في مجال السلطة التنفيذية. فقد قرر جونيشيرو كوزومي، الذي تولى الوزارة في أبريل ٢٠٠١، كسر سيادة الحزب الليبرالي الديمقراطي في الاستئثار بالحقائب الوزارية المهمة في اليابان، وقد أدى ذلك إلى تعيين خمس سيدات لأول مرة في منصب وزير من بين ١٧ وزارة ضمتها الحكومة اليابانية، أي أن المرأة شكلت ٢٩.٤٪ من الوزارة اليابانية لعام ٢٠٠١ (١٣). وقد احتفظ كوزومي بوزيرتين من الوزارة السابقة هما شيكاجي

وبالرغم من هذه المؤشرات الجيدة من جانب أحزاب المعارضة اليابانية، إلا أن مجمل نتائج انتخابات عام ٢٠٠٠ لم تكن إيجابية بالقدر الكافي للمرأة اليابانية. فمن بين ٢٠٢ سيدة رشحن أنفسهن لنيل مقعد في مجلس النواب الياباني، لم تتل المقعد منهن سوى ٣٥ عضوة فقط أي بنسبة ١٦٪ من المرشحات (١١) وهذه النتائج لم تصل بعد إلى المؤشرات التي حققتها المرأة في الانتخابات الأولى لعام ١٩٤٦، وهي ٣٩ سيدة من بين ٧٩ رشحن أنفسهن، أي بنسبة ٤٩.٤٪

ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى التحسن، النسبي الذي طرأ على حالة تمثيل المرأة اليابانية في الحياة السياسية ما يلي:

- ١- حركة الإصلاح السياسي.
- ٢- صدور قانون المساواة الاجتماعية من حيث النوع.
- ٣- دعم أحزاب المعارضة للمرأة.

كانت هذه العوامل من أهم الأسباب التي أدت إلى انتخاب أول سيدة في منصب محافظ في عام ٢٠٠٠. وكذلك تبوات أول سيدة يابانية (نشيكاجي أوجي Chikage Ogi) منصب رئيس مجلس المستشارين وبعد هذا التقدم ثمرة لمجهودات السيدات اللاتي يظن المعتزك السياسي من باب الانتماء إلى عائلة سياسية، واستطعن التأثير الإيجابي في الحياة السياسية اليابانية، وعلى رأسهن تاكاكو نوي التي كان لوجودها على الساحة السياسية أكبر الأثر في زيادة تمثيل المرأة على المستوى المحلي من ١.١٪

11- Masako Aichi, How Women Won or Lost the Japanese Lower House Election: Case Studies of Women Candidates, Hakkaido Asaiga Kuen University, 2001p.221.

12- Misako Iwamoto, The Madonna Boom: The progress of Japanese Women into Politics in the 1980's, Mie University, 2000p. 225.

13- Marian Lief Palley, Women in Comparative Perspective: Japan and the United States, University of Delaware, 2001p.205.

بتأييد الحزب وحده، ولكن أيضا يجب عليه الاعتماد أيضا على قاعدة تأييد أهلية أو محلية مكونة من أفراد العائلة أو العشيرة. زملاء الدراسة السابقين أو أبناء المنطقة الواحدة، وهو ما يجعل المرشحين الانتخابيين قادرين على الاحتساب المسبق لعدد الأصوات التي سوف يحصلون عليها في دوائرهم الانتخابية.

وتتضح هذه الظاهرة إذا ما استعرضنا نتائج انتخابات مجلس النواب الياباني لعام ١٩٩٠، والتي سيطر عليها الحزب الليبرالي الديمقراطي، حيث فاز فيها بـ ٢٧٥ مقعدا:

- احتل ٧٢٪ من المقاعد أعضاء ينتمون إلى عائلات سياسية لها تاريخها في التمثيل البرلماني أو العمل السياسي، أو عملوا معارفين بارزين.

- احتل ١٥٪ من هذه المقاعد أعضاء سبق لهم أن خدموا الحزب في مواقع محلية أو على مستوى المحافظات أو المقاطعات.

- أما الـ ١٣٪ الباقية من المقاعد، فكانت من نصيب أعضاء سبق لهم العمل في البيروقراطية اليابانية (١٦).

ولم تختلف انتخابات عام ٢٠٠٠ كثيرا من حيث الانتماء إلى العمل السياسي أو الوظائف الإدارية العليا والبيروقراطية، وارتباط ذلك بالفوز في الانتخابات. ففي انتخابات عام ٢٠٠٠، فاز ٢٩٢ عضوا كانوا يعملون في وظائف قيادية حزبية بمقاعد في مجلس النواب، و٤٨ من العاملين في مجال الوظائف الإدارية العليا، و٢٩ عضوا من الموظفين بالبيروقراطية اليابانية، وتشكل هذه الفئات الثلاث ٧٧،١٪ من عدد أعضاء المجلس.

وضع المرأة اليابانية في إطار المتغيرات السياسية:

ولا تقتصر معاناة المرأة اليابانية على صراعها السياسي من أجل الحصول على حقوقها في المشاركة السياسية، بل يمتد هذا الصراع إلى بعض مناحي الحياة الأخرى، ولاسيما حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصا مكانتها في سوق العمل.

فقد خلصت الباحثة اليابانية هيروكو هاشيموتو Hiroko Hashimoto - (١٧) (٢٠٠١) إلى أن المرأة اليابانية تحتل مركزا متأخرا بين دول العالم المتقدم من حيث مركزها في سوق العمل بالمقارنة بالرجال المتساوين معها في المؤهلات والأداء، بل إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بـ ٢٠٠٠ معيار تدعيم النوع لعام ٢٠٠٠

Gender Empowerment Measure

وضع اليابان في المركز رقم ٤١ (وتقدمت اليابان إلى المركز رقم ٢٨ عام ٢٠٠٤) بين دول العالم عامة (١٨)، ويعتبر هذا مركزا متأخرا عن دول أقل تقدما من اليابان، حيث إن بعض الدول النامية، مثل الفلبين وسنغافورة، حظيت بمركز أكثر تقدما من

أوجي Chikage Ogi وزيرة الأراضي والبنية الأساسية، ويوريكو كاواجوتشي Yoriko Kawaguchi وزيرة البيئة، ثم أضاف إليهما ماكيكو تانكا Makiko Tanaka لتكون أول وزيرة للخارجية في اليابان، ومايومي مورياما Mayumi Moriyam. وزيرة للعمل وأتسكو توياما Atsuko Toyama وزيرة للتعليم (١٤).

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا سيطر الحزب الليبرالي الديمقراطي LDP على الحياة السياسية اليابانية لأكثر من خمسين عاما، حارما المرأة من حقها في تمثيل متكافئ مع الرجل؟ فإذا ما استعرضنا نتائج الانتخابات الجديدة لعام ٢٠٠٤، فس نجد أن الحزب الليبرالي الديمقراطي قد سيطر على مجلس النواب بأغلبية ٢٤٩ عضوا، وكان نصيب المرأة فيها ٩ مقاعد بنسبة ٣،٦٪، في حين أن عدد المقاعد المنبثقة للمعارضة، والبالغ عددها ٢٣٦، كان للمرأة فيها ٢٥ مقعدا بنسبة ٨،٨٪ (انظر جدول رقم ١).

وترجع سيادة الحزب الليبرالي الديمقراطي على الحياة السياسية اليابانية للأسباب التالية:

أولا- أسباب تاريخية، حيث تم تشكيل الحزب الليبرالي الديمقراطي كحزب أغلبية في الإطار الدولي الذي واكب توقيع الاتفاقية الأمريكية - اليابانية عام ١٩٥٠. وقد تالف الحزب آنذاك من مجموع أحزاب المعارضة التي كانت موجودة على الساحة السياسية قبل قيام الحرب، وبالتالي كان من الطبيعي أن يؤيد الحزب الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الهدف الأساسي من وراء تأسيس هذا الحزب العمل على تحقيق النمو الاقتصادي، لكي تنهض اليابان بعد خسارتها الفادحة في الحرب العالمية الثانية. لذلك، حظى الحزب الليبرالي الديمقراطي الجديد بتأييد وتعاون كل القوى السياسية الفعالة في المجتمع الياباني، وكذا المجموعات البيروقراطية، وقطاع الأعمال والتجارة، وهي الجهات التي كانت تطمح في جنى ثمار سياسات الحزب المتوجهة نحو النمو الاقتصادي.

هذا، وقد استطاع الحزب الليبرالي الديمقراطي تحقيق احتياجات أغلبية الناخبين في هذه السنوات المبكرة. وبالرغم من أن الحزب لم يتصد لأي من القضايا الاجتماعية، إلا أنه اعتنى بالقضايا الاقتصادية، محل اهتمام الجماهير في ذلك الوقت، مما أكسبه مساندة غالبية الناخبين.

ثانيا: اتبع الحزب الليبرالي الديمقراطي استراتيجية انتخابية ناجحة تعتمد على ما يعرف باسم كوينكاي (Koenkai)، وهي تتضمن بناء شبكة بشرية واجتماعية تتحرك في إطار يخدم المصالح الاجتماعية وتقوية البناء الاقتصادي والتجاري.

ومن الجدير بالذكر أن المرشح الياباني لا ينجح في الانتخابات

جدول رقم (١)
نتائج الانتخابات اليابانية عام ٢٠٠٤ (١٥)

الحزب	مجلس النواب	المجلس الأعلى
الحزب الليبرالي الديمقراطي	٣٤٩ (٩)	١١٤ (١١)
الحزب الديمقراطي الياباني ونادي المستقلين	١٧٨ (١٦)	٨٤ (١١)
حزب الكومييتو الجديد	٣٤ (٤)	٢٤ (٥)
الحزب الشيوعي الياباني	٩ (٢)	٩ (٣)
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	٦ (٣)	٥ (١)
مستقلون	٣ (٠)	٦ (٢)
الإجمالي	٤٧٩ (٣٤)	٢٤٢ (٣٣)

الأرقام بين القوسين تمثل عدد الأعضاء من الإناث في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤.

ثانياً: تدنى نسبة تولى المرأة اليابانية لمناصب الإدارة العليا. فبالرغم من أن المرأة تشكل ٧٥.٢٪ من القوى العاملة باليابان. إلا أن نسبة من تشغل وظيفة مدير في أي قطاع حكومي أو خاص لم تتعد ١٠٪ (٩.٦٪). وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت ليس فقط ببعض الدول المتقدمة، ولكن بدول نامية مثل الفلبين (٥٨.١٪) (٢٣).

ومن اللافت للنظر أن نسبة تولى المرأة لمناصب الإدارة العليا باليابان متقاربة مع مثيلتها بمصر، حيث تصل نسبة تمثيل المرأة في الإدارة العليا بمصر إلى ٩.٣٪ طبقاً لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام ٢٠٠٤ (٢٤).

ثالثاً- تدنى دخل المرأة اليابانية بالنسبة لدخل الرجل الياباني، حتى إذا قمنا بالعمل نفسه. فدخل المرأة في اليابان لا يتعدى ٥٢٪ من دخل الرجل (٢٥). ومع أن المرأة تشكل ٧٥.٢٪ من القوى العاملة في اليابان، إلا أن المرأة تتقاضى ٦٦.٩٪ من الأجر الذي يتقاضاه الرجل في الساعة (٢٦). أما في مصر، فالمرأة المصرية تتقاضى ٣٨٪ من الأجر الذي يتقاضاه الرجل للعمل نفسه (٢٧).

وفي تطور مهم يتسم بالفهم العميق لخطورة هذه المشكلات، لجأت اليابان إلى تشكيل مكتب للمساواة في مجال النوع، يتكون من ٢٢ سيدة و١٧ رجلاً. وقد فسر المكتب هذه النسب المتدنية لتمثيل المرأة- السابق ذكرها في إطار الواقع الاجتماعي الياباني الذي يفرض على المرأة تحمل كل أعباء المنزل والأبناء بعد الزواج، لذا تنخفض نسبة المرأة العاملة بشكل ملحوظ في الإناث بين سن

اليابان في هذا المجال (١٩). ويرجع تلخر اليابان هذا على المستوى العالمي إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

أولاً: انخفاض مشاركة المرأة اليابانية في الحياة السياسية بالنسبة لثيلاتها في الدول المتقدمة. فنسبة تمثيل المرأة اليابانية لا تتعدى ٧.٥٪ في مجلس النواب، و٩.٩٪ في البرلمان بمجلسيه (٢٠). وهو ما جعلها الدولة رقم ١٠١ طبقاً لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي. أما التقرير الصادر عن اتحاد البرلمانات الدولية فقد احتلت الذي تضمن تصنيفاً للدول يضم ١٨٣ دولة، (IPU) دولة رواندا فيه المركز الأول بنسبة تمثيل للمرأة، قدرها ٤٨.٨٪، ثم السويد بنسبة ٤٥.٢٪، والدنمارك بنسبة ٣٨٪، ثم فنلندا بنسبة ٣٧.٥٪، وهولندا بنسبة ٣٦.٧٪. أما اليابان، فقد احتلت المركز السادس والتسعين بنسبة ٧.١٪ بمجلس النواب، و١٣.٦٪ بمجلس المستشارين، أي بنسبة ٩.٣٪ تمثيلاً للمرأة في البرلمان بمجلسيه. والجدير بالذكر أن مصر تأتي في المركز رقم ١١٦ وفق التقرير نفسه، حيث إن نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية بنسبة ٤٪ تقريباً (١١) من ٤٥٤ في مجلس الشعب بنسبة ٢.٣٪، و١٨ من ٢٦٤ في مجلس الشورى بنسبة ٦.٨٪ (٢١).

ورتلتي دول نامية -مثل كوتيا- في مراكز متقدمة، حيث أتت في المركز السابع بنسبة ٢٦٪ لتمثيل المرأة في البرلمان، والأرجنتين في المركز رقم ١١، حيث إن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الأرجنتيني (٢٢) ٢٣.٦٪.

19- "Japan moves up in Gender Empowerment Measure", The Washington Times, United Press International (UPI), News World Communications, Inc., Jul 17., 2004.

20- Human Development Report, Seats in Parliament Held by Women, UNDP, 2004.

21- Ibid.

22- International Parliamentary Union (IPU) report, women in national parliament, world classification, 30 November 2004.

23- Hiroko Hashimoto, Men's Involvement in Gender Equality Movements in Japan, Women in Action, p.2.

24- Human Development Report, Female Administrators and Managers, UNDP, 2004.

25- UNDP report, 2001.

26- Suvendrini Kakuchi, Japan: Steps in Gender Equality Come too Slowly for Women, SUNS, TWN Third World Network, 2001 p.2.

27- Human Development Report, Ratio of Female Earned Income to Male Earned Income, UNDP, 2004.

منصبها وزاريا كما هو موضح بالجدول رقم (٢).
الأسباب التي أدت إلى انخفاض التمثيل السياسي للمرأة اليابانية :

ترجع هيروكو ميسوشيمما Hiroko Mizushima انخفاض نسبة تمثيل المرأة في اليابان إلى ضعف الممارسة الديمقراطية بصفة عامة، بصرف النظر عن الجنس وصعوبة دخول الفرد العادي، أيا كان المعتزك السياسي، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

١- المجتمع الياباني غير مدرب على فكرة الانتخاب على أساس المحتوى السياسي أو مناقشة القضايا، وإنما غالبا ما ينتخب على أساس الانتحاء لعائلة سياسية كما ذكرنا من قبل، أو بسبب مساعدات معينة يحصل عليها الناخب بانتخابه هذا العضو بالذات.

٢- الشعب الياباني بصفة عامة غير مهتم بالسياسة، وإنما بالأمور الاقتصادية وقطاع الأعمال.

٣- النظام السياسي الياباني يفرق في الواقع العملي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، رغم صدور القوانين التي تحاول معالجة هذه المشكلة، لكن الواقع لا يزال يحمل تحيزا ضد المرأة (٣١).

نظام الحصة :

وترى هيروكو ميسوشيمما (*) أن المرأة اليابانية لن تحقق تقدما ملحوظا في مجال التمثيل السياسي إلا بتبني نظام الحصة الذي يضمن مشاركة سياسية أكبر للمرأة اليابانية، وهو نظام لجأت إليه بعض الدول في محاولة لتذليل العقبات المجتمعية أمام المشاركة السياسية للمرأة. إذ يخصص ما بين ٣٠ و ٤٠٪ من المقاعد في البرلمان للمرأة. وبذلك، تكون هذه الدول قد ألقت بعيب إعداد المرأة وتنشئتها سياسيا وتشجيعها على المشاركة، وانتقاء العناصر الواعدة منها للدفع بها في المشاركة السياسية لا على المرأة ذاتها، بل على المؤسسات والأحزاب السياسية.

وينظر لنظام الحصة على أنه إجراء مؤقت يعمل على إزالة المعوقات أمام دخول المرأة مجال السياسة، إلى أن تستطيع تحقيق هذا التكافؤ بمفردها فيما بعد.

وقد استخدم نظام الحصة أيضا في بعض الحالات لصالح الرجل مثلما حدث في حزب الشعب الاشتراكي الدنماركي، الذي

الثلاثين والأربعين، حيث يضطر أغلب الموظفين لترك العمل عند الزواج أو بعد إنجاب الطفل الأول.

وقد درج المجتمع الياباني رجالا ونساء - على تقبل هذه الصورة للدور الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، حيث يشير التاريخ إلى أن نمط العادات والتقاليد اليابانية لا يتغير إلا في حالة واحدة فقط، عندما تتعارض مع الهدف الأهم للمجتمع، وهو النمو الاقتصادي.

وقد فطن اليابانيون في الآونة الأخيرة إلى أن مجموعة العادات والتقاليد القديمة تشكل خطرا مستقبليا مؤكدا على الاقتصاد الياباني، نظرا لتناقص القوى العاملة خلال القرن الحادي والعشرين بسبب خروج المرأة من سوق العمل، بالإضافة إلى تراجع نسبة المواليد في اليابان. ففي عام ٢٠٠٠، انخفضت نسبة المواليد بنسبة ١.٣٣/٢٨).

ولكن تواجه الحكومة اليابانية هذه المشكلات، لجأت إلى تبني قانون جديد هو القانون الأساسي للمساواة من حيث النوع الذي يعمل على توجيه المرأة نحو سوق العمل للحفاظ على صحة وانتعاش الاقتصاد الياباني خلال القرن الحالي. وكذلك نص القانون الجديد على المساواة بين الرجل والمرأة اليابانية في الأعباء المنزلية (٥) لا من دافع الحفاظ على حقوق المرأة، بل الحفاظ على وجود المرأة اليابانية في سوق العمل (٢٩).

وإذا كان المجتمع الياباني قد سلك بدايات الطريق نحو منح المرأة بعض حقوقها في سوق العمل، فلا يزال الطريق أمامها طويلا وشاقا في حصولها على حقوقها السياسية، وذلك لأنه بالرغم من ارتفاع نسبة تمثيل المرأة اليابانية من ٦٪ على المستوى البرلماني (بمجلسيه) و ٢.٤٪ في المجالس المحلية عام ١٩٩٠، إلى ٩.٣٪ على المستوى البرلماني و ٦.٢٪ على المستوى المحلي عام ٢٠٠٤، فإن هذه الزيادة بطيئة للغاية، وإن تسهم في التغلب على التحديات التي تواجه المرأة اليابانية بصفة خاصة والمجتمع الياباني ككل، كما أوضحنا سلفا.

أما على المستوى الوزاري، فاليابان هي الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التي يأتي مركزها متأخرا من حيث تمثيل المرأة في الوزارة. فقد أتت في المركز رقم ٧٢، في حين أن باقي الدول الصناعية السبع الكبرى أتت ضمن المراكز الـ ٣٥ الأولى (٣٠). كما أن تمثيلها في الوزارة جاء مقتصرًا على وزارات بعينها مثل: البيئة، والتعليم، والتخطيط الاقتصادي والعدل.

فمنذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٤، شغلت ٢١ سيدة يابانية

28- Hiroko Hashimoto, Men's Involvement in Gender Equality Movements in Japan, p.3.
Basic Law for Gender Equality Society

(٥) ينص البند رقم ٦ من القانون الأساسي للمساواة من حيث النوع الرجل والمرأة في تحمل الأعباء المنزلية، لا سيما رعاية الأطفال والسنين.

٢٠- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، الحرية الثقافية في عالمنا المتفوق، باب ٢٩، المشاركة السياسية للنساء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
انظر أيضا

- Women in National Parliaments, IPU, 2004.

31- Dr. Hiroko Mizushima, Women and Politics: Strong Power or Smooth Cooperation? 1st FES young women leaders network conference held on 3-4 November 2000 in Bangkok, Thailand, Freidrich Ebert Stiftung
2001, p1-2.

(٥) عضو البرلمان تنتمي إلى الحزب الديمقراطي المعارض.

جدول رقم (٢)
المرأة اليابانية والوزارة

الاسم	الوزارة	التاريخ
Masa Nakayana	الشئون الاجتماعية	١٩٦٠
Tsuryo Kondo	العلوم والتكنولوجيا	١٩٦٣ - ١٩٦٢
Shige Ishimoto	البيئة	١٩٨٥ - ١٩٨٤
Mayami Moriyama	البيئة	١٩٨٩
	لشئون مجلس الوزراء	١٩٨٩ - ١٩٩٠
	التعليم والرياضة والثقافة	١٩٩٢ - ١٩٩٣
	العدل	٢٠٠١ - ٢٠٠٣
Sumiko Takahara	التخطيط الاقتصادي	١٩٨٩ - ١٩٩٠
Akiko Santo	العلوم والتكنولوجيا	١٩٩٠ - ١٩٩١
Manac Kubata	التخطيط الاقتصادي	١٩٩٣ - ١٩٩٤
Mashiko Komura	التخطيط الاقتصادي	١٩٩٤ - ١٩٩٥
Ryoko Aakamatsu	التعليم	١٩٩٣ - ١٩٩٤
Wakako Hironaka	البيئة	١٩٩٣ - ١٩٩٤
Toshiko Hamayotsu	البيئة	١٩٩٤
Makiko Tanaka	العلوم والتكنولوجيا	١٩٩٤ - ١٩٩٥
	الشئون الخارجية	٢٠٠١ - ٢٠٠٣
Michiko Ishii	البيئة	١٩٩٦ - ١٩٩٧
Ritsuko Nagao	العدل	١٩٩٦
Seiko Nade	الاتصالات	١٩٩٨ - ١٩٩٩
Kayoko Shimizu	البيئة	١٩٩٩ - ٢٠٠٠
Chikage Ogi	البقاء	٢٠٠٠
Yoriko Kawaguchi	الأراضي، البنية الأساسية والمواصلات	٢٠٠٠ - ٢٠٠٣
	أول امرأة يابانية تصبح رئيس المجلس الأعلى (مجلس المستشارين) البيئة	٢٠٠٠ - ٢٠٠١
Atsuko Toyama	التعليم والرياضة والثقافة	٢٠٠١ - ٢٠٠٣
Yuriko Koike	البيئة	٢٠٠٣
Chiko Nono	العدل	٢٠٠٤
	شئون الشباب	

تعديل في الدستور أو إصدار تشريعات جديدة تضمن وجود المرأة بشكل متكافئ في البرلمان، وذلك بتخصيص نسبة معينة من المقاعد أو حفظ عدد معين من المقاعد للمرأة في البرلمان. وقد اتبع هذا الأسلوب في العديد من البلدان مثل الأرجنتين، حيث صدر تشريع في عام ١٩٩١ ينص على ضرورة أن تتضمن القوائم الانتخابية للأحزاب نسبة ٣٠٪ للمرأة. وقد أدى هذا الإجراء إلى نتائج مذهلة، حيث ضم البرلمان الأرجنتيني بمجلسيه الأعلى والأدنى ٨٦ سيدة، و٢٤ بنسبة ٢٣,٦٪/٢٣,٢٪ على التوالي

كان يعاني من مشكلة سيادة المرأة على الحزب (٣٢). ولكننا سوف نركز في هذه الدراسة على استعراض تجارب بعض الدول في مجال الحصة لصالح المرأة.

وهناك أكثر من أسلوب لضمان تمثيل أفضل للمرأة في البرلمان عن طريق استخدام نظام الحصة:

١- أسلوب الحصة الذي يعتمد على نص دستوري أو تشريع قومي:

هو تشريع يلزم المجلس التشريعي أو الأحزاب، عن طريق

32- Dahlerup, Drude, Using Quotas To Increase Women's Political Representation, Women In Parliament: Beyond Numbers, 1st Ed., IDEA, 1997p.2.

إلا أن نظام الحصة بهذا الشكل (نصا دستوريا أو تشريعا) قد أثار جدلا كبيرا، فالبعض يرى أنه نظام غير ديمقراطي على أساس أنه يفرض على الناخب عددا معيناً أو نسبة معينة من السيدات، وهو ما يتناقض مع أساس العملية الديمقراطية، على اعتبار أنه يفرض على الناخب أن تكون اختياراته على أساس النوع وليس الكفاءة. كما يرى البعض الآخر أن نظام الحصة بهذا الشكل يجعل هناك سقفاً لتمثيل المرأة، ويعمق فكرة التمييز ضدها، فهو يعمل على تضاعف كل الجهود للوصول إلى نسبة معينة من التمثيل السياسي للمرأة، وغالباً ما يكون الثلث. وعند تحقيق هذا الهدف، تتوقف الجهود، مما يؤدي إلى نتيجة عكسية أو -على أحسن تقدير- الثبات على نسبة التمثيل هذه للمرأة عند هذا الحد، وهو ما يجعل تمثيل المرأة مسألة شكلية لا علاقة لها بالهدف الأساسي، وهو رفع مستوى مشاركة المرأة في كافة القضايا المجتمعية على أساس أنها نصف المجتمع (٤١).

ب- أسلوب الحصة من خلال الأحزاب السياسية دون اللجوء إلى إصدار تشريعات أو تعديلات على الدستور:

وقد ظهر هذا الأسلوب لتلافي عيوب الأسلوب الأول، حيث إنه لا توجد تشريعات أو نصوص بالدستور تحدد قدراً معيناً من الوجود للمرأة بالبرلمان، بل تلتزم بعض أو كل الأحزاب في دولة ما بتخصيص عدد أو نسبة معينة من الترشيحات الحزبية للمرأة بشكل تطوعي.

ومن أبرز أمثلة هذا النظام، الدول الاسكندنافية، التي حققت تمثيلاً مرتفعاً للمرأة خلال العقود الثلاثة الماضية. فبالرغم من عدم وجود نص في الدستور يضمن حصة معينة للمرأة، إلا أن الضغط المتواصل من قبل الجمعيات النسائية استطاع تعبئة وتنظيم الجهود لضمان ترشيح متزايد للمرأة من قبل الأحزاب السياسية، مما أدى إلى حركة مجتمعية شاملة تستهدف زيادة تمثيل المرأة.

ولقد بدأت هذه الحركة في عام ١٩٨٣ بالنرويج، عندما قرر حزب العمال النرويجي أن يكون كل من الرجل والمرأة ممثلين بنسبة ٤٠٪ على الأقل (٤٢) وبالمثل حدث ذلك في قوائم الحزب الاشتراكي الدنماركي عام ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٤، رفع الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي شعاراً جديداً بأن القوائم الانتخابية يجب أن تتضمن أسماء مرشحين رجال ومرشحات من

(٢٣). وهو ما أهل الأرجنتين لتحل المركز الحادي عشر على مستوى العالم من حيث نسبة وجود المرأة في البرلمان. كذلك، فهناك العديد من الدول التي تلتزم بحفظ عدد محدد من المقاعد للمرأة، سواء في البرلمان أو المجالس المحلية، كما هو الحال في أوغندا وتنزانيا والهند. ففي أوغندا، يحفظ مقعد من بين المقاعد المخصصة لكل مقاطعة، والبالغ عددها ٢٩ مقاطعة، للمرأة، هذا بالإضافة إلى احتمال فوز سيدات أخريات لاعتبارات أخرى (٢٤). ويوجد حالياً في البرلمان الأوغندي، الذي يتكون من ٢٠٤ أعضاء، ٧٥ سيدة، وبذلك تقي أوغندا في الترتيب رقم ٢٢ بين دول العالم بنسبة ٢٤.٧٪ تمثيلاً للمرأة في البرلمان (٢٥).

أما تنزانيا، فتحتفظ ٢٠٪ من المقاعد في البرلمان و٢٥٪ من المقاعد في المجالس المحلية للمرأة (٢٦)، وهو ما جعل تنزانيا تحتل المركز رقم ٣٠ على مستوى العالم، حيث تشغل المرأة في تنزانيا ٦٣ مقعداً من بين ٢٩٥، أي بنسبة ٢١.٤٪ من المقاعد في البرلمان (٢٧).

وفي الهند، فإن التعديل الدستوري رقم ٧٤ (٢٨) يتطلب حفظ ٣٣٪ من المقاعد في المجالس البلدية المحلية للنساء، مما أحدث توازناً نسبياً في هذه المجالس، إلا أنه لم يطرأ أي تغيير على تمثيل المرأة في البرلمان فبالنظر إلى ترتيب الهند العالمي، نجد أن مؤشرات تمثيل المرأة لا تزال ضعيفة، حيث تمثل المرأة ٨.٢٪ فقط من أعضاء البرلمان (٤٥) سيدة من بين ٥٤٥ عضواً بالبرلمان (الهندي).

ونظراً لأن الترتيب العالمي للدول يعتمد على التمثيل البرلماني فقط، فإننا نجد أن الهند تقع في المركز رقم ٩٠ على مستوى العالم في تمثيل المرأة برلمانياً (٢٩).

ولا يقتصر أسلوب التشريع على البرلمانات والمجالس المحلية فقط بل هناك نماذج لدول صدرت بها تشريعات تلزم الأحزاب بنظام الحصة. ففي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨، صدر في ناميبيا تشريع يلزم الأحزاب السياسية بأن تكون ٣٠٪ من قوائمها الانتخابية من النساء. وفي فرنسا، أجرى تعديل دستوري عام ١٩٩٩ يقضي بأن تشمل القوائم الحزبية للأحزاب ٥٠٪ للرجال و ٥٠٪ للسيدات (٤٠).

33- IPU, Politics: Women's Insight, 2000 (www.ipu.org/english/surveys).

- International Parliaments Union (IPU), Women In National Parliaments, World Classification, 30 November 2004

34- IPU, Politics: Women's Insight, 2000 (www.ipu.org/english/surveys).

35- International Parliaments Union (IPU), World Classification, 30 November 2004

36- International IDEA, Women In Parliament, (www.idea.int.).

37- International Parliaments Union (IPU), (www.ipu.org)

38- Dahlerup, Drude, Using Quotas To Increase Women's Political Representation, p.5.

39- International Parliaments Union (IPU), (www.ipu.org)

40- International IDEA, (www.idea.int.).

Reynolds, A., Ben Reilly, Handbook of Electoral System Design, International IDEA, 1997 (www.idea.int.).

41- Dahlerup, Drude, Using Quotas To Increase Women's Political Representation, p.6.

42- Russell, Mcg, Quotas are Good for Democracy, Guardian Newspaper Limited, Thursday July 5,

2001p1-4.

بمجلس الشيوخ حتى عام ٢٠٠٤، الأمر الذي وضع نيبال في المركز ١٠١ على المستوى العالمي (٤٨).

الخاصة :

السؤال الذي يطرح نفسه الآن أين تقع اليابان بين دول العالم من حيث تمثيل المرأة سياسياً، سواء بالبرلمان أو على المستوى الوزاري؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة على هذا السؤال، ننظر إلى ١٣٤ دولة جاءت في المراكز المائة الأولى من حيث تمثيل المرأة بالبرلمان (انظر الجدول على موقع المجلة الإلكتروني (**)). لنحدد ما إذا كانت هناك علاقة قوية بين التقدم الاقتصادي للدول وتمثيل المرأة سياسياً أم لا. ومن بين هذه الدول، البالغ عددها ١٣٤ دولة، هناك ٢٧ دولة متقدمة، منها اليابان محل الدراسة، في حين أن هناك ١٠٧ دول نامية في ٧٣ مركزاً على مستوى العالم وبهذا، تكون الدول المتقدمة قد شكلت ٢٠.١٪ من العينة محل الدراسة، في حين أن نسبة الدول النامية بلغت ٧٩.٩٪ (الشكل رقم ٢)

أما بالنسبة للعلاقة بين نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان ونسبة تمثيلها على المستوى الوزاري، فقد أظهر معامل بيرسون للارتباط أن هناك علاقة Pearson's Correlation Coefficient طردية مباشرة قوية نسبياً، إذ بلغت ٠.٥٧٩، وإن كانت لم تصل إلى الواحد الصحيح +١ (انظر الشكل رقم ٣)

العلاقة بين نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان ونسبة تمثيلها على المستوى الوزاري. الشكل رقم (٢)

كما سبق، يتضح لنا أن التقدم الاقتصادي للدول ليس الشرط الأساسي لزيادة تمثيل المرأة، سواء على مستوى البرلمان، أو على المستوى الوزاري.

أولاً- تمثيل المرأة بالبرلمان :

في الدول العشر الأولى من حيث تمثيل المرأة بالبرلمان، مثلت الدول المتقدمة سبع دول بنسبة ٢٥.٩٪ من الدول المتقدمة، البالغ عددها بالعينة ٢٧ دولة، ومثلت الدول النامية ثلاث دول هي: رواندا في المركز الأول، وكوبا في المركز السابع، وكوستاريكا في المركز التاسع، بنسبة ٢.٨٪ من الدول النامية البالغ عددها بالعينة ١٠٧ دول.

وإذا نظرنا إلى ٥٥ دولة، مثلت المراكز الخمسين الأولى، فسوف نجد أن منها ١٧ دولة متقدمة، أي بواقع ٣٢.٩٪ من جملة الدول المتقدمة بالعينة، في حين شكلت الدول النامية في المراكز

النساء على التبادل، أي أنه إذا كان المرشح الأول للحزب رجلاً، فيجب أن تكون المرشحة الثانية من السيدات، وهكذا على التوالي (٤٣)

ولقد أدت هذه الإجراءات التي تبنتها الأحزاب السياسية الاسكتندنافية بشكل تطوعي (*) دون أي تشريع، إلى زيادة تمثيل المرأة لتكون السويد هي الدولة رقم ١ (٤٥.٣٪) طبقاً لتقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام ٢٠٠٤، والدولة رقم ٢ طبقاً لتقرير اتحاد البرلمانات الدولية للعام نفسه، وتكون الدنمارك هي الدولة رقم ٣ (٣٨٪)، والنرويج الدولة رقم ٥ (٣٦.٤٪) حسب التقريرين.

والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه في تطبيق نظام الحصص قد لقي استحساناً العديد من الأحزاب السياسية، فقد أكد اتحاد البرلمانات الدولية أن ٥٦ حزبا سياسياً على الأقل في ٢٤ دولة تتبع نظام الحصص بهذا المفهوم، أكثرها في أوروبا.

تقييم نظام الحصص :

ويجب ألا نغفل في التفاضل، فنظام الحصص ليست هي العصا السحرية التي يمكنها حل كل مشكلات عدم التوازن من حيث النوع في الحياة السياسية، إذ إن بعض الدول لم تحقق النجاح المنشود بتطبيق هذا النظام، فبعض الدول طبقت هذا النظام لفترة وجيزة، ثم توقفت دون أن تحقق الأهداف المرجوة، مثل مصر، حيث تبنت مصر نظام الحصص بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٦ (٤٤)، وبعض الدول الأخرى طبقت هذا النظام دون جدوى كالبرازيل ونيبال. فرغم التزام الأحزاب السياسية في البرازيل بترشيح نسبة ٢٠٪ من السيدات (٤٥) من قائمة المرشحين، إلا أن الناخب يختار على أسس أخرى غير النوع. وحيث إن المرأة في البرازيل ليست لديها الخبرة السياسية الكافية التي تمكنها من الحصول على الأصوات اللازمة للفوز، فغالبا ما تفشل في الوصول إلى مقعد البرلمان. ولا تزال البرازيل في المركز رقم ٨٨ على المستوى العالمي، فالمرأة في البرازيل لها ٥٤ مقعداً بنسبة ٩.١٪ من المقاعد في البرلمان بمجلسيه (٤٤) مقعداً من ٥١٢ بنسبة ٨.٦٪ تمثيلاً للمرأة في مجلس النواب، و ١٠ من ٨١ بنسبة ١٢.٣٪ في المجلس الأعلى (٤٦)

أما نيبال، فقد أجبرت تعديلاً دستورياً نص على ضرورة تخصيص نسبة ٥٪ من المرشحين عن كل حزب سياسي للمرأة. و ٢٠٪ من المقاعد تحفظ للمرأة على المستوى المحلي (٤٧) إلا أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان بمجلسيه لم تتعد ٦٪ حتى عام ٢٠٠١، حيث شكلت المرأة في نيبال ١٢ مقعداً من بين ٢٠٥ بنسبة ٥.٩٪ بمجلس النواب، و ٥ مقاعد من بين ٦٠ مقعداً بنسبة ٨.٣٪

43- Dahlerup, Drude. Using Quotas to Increase Women's Political Representation, p.8.

(١٠) وإن بدأت بحزب المعارضة، ثم امتدت لما في الأحزاب الدول الاسكتندنافية

٤٤ المشاركة السياسية للمرأة تاريخ وواقع المشاركة السياسية للمرأة في مصر، المجلس القومي، ملخص التقرير الأول، ٢٠٠١، ص ٢٨

45- Bunagan, Katrine, Reyes, Melanie, Yaucha, Ma. DaShell, Editor: Espine Villaluz, Sheila, Women Around The World, Center for Legislative Development, April 2000, Vol. 1, No.3.

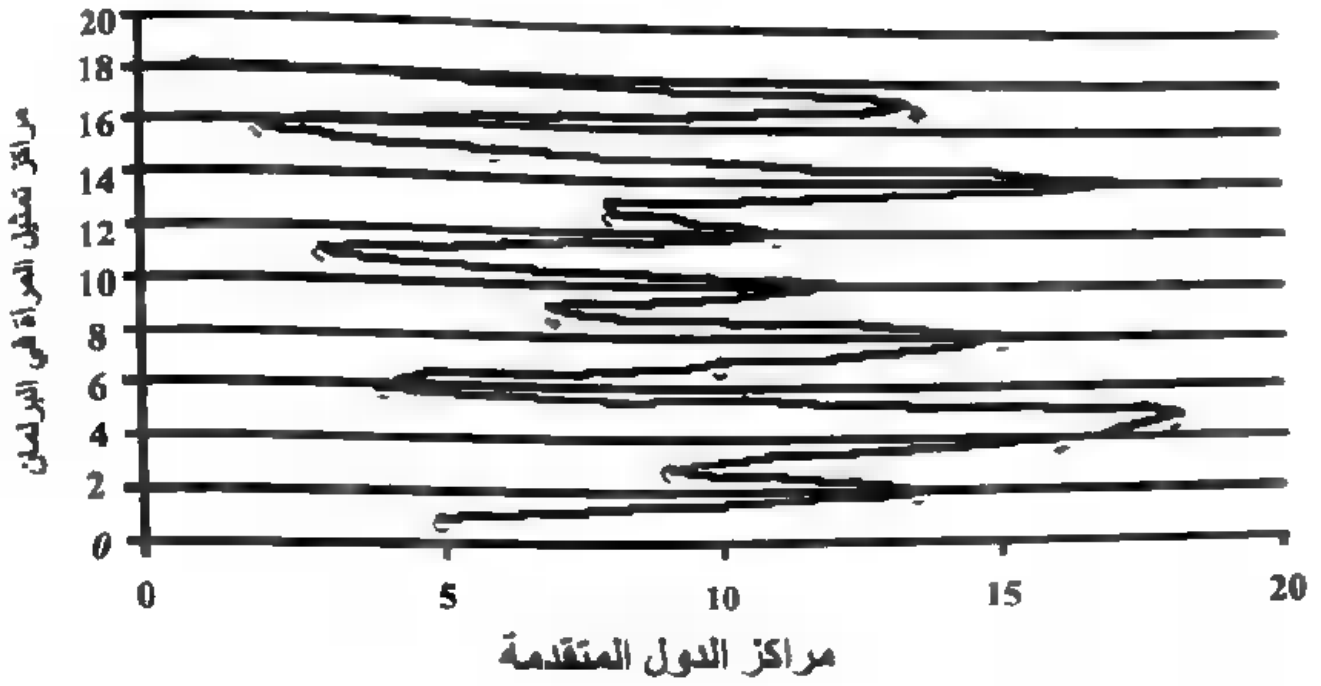
46- International Parliaments Union (IPU), (www.ipu.org).

47- Bunagan, Katrine, Reyes, Melanie, Yaucha, Ma. DaShell.

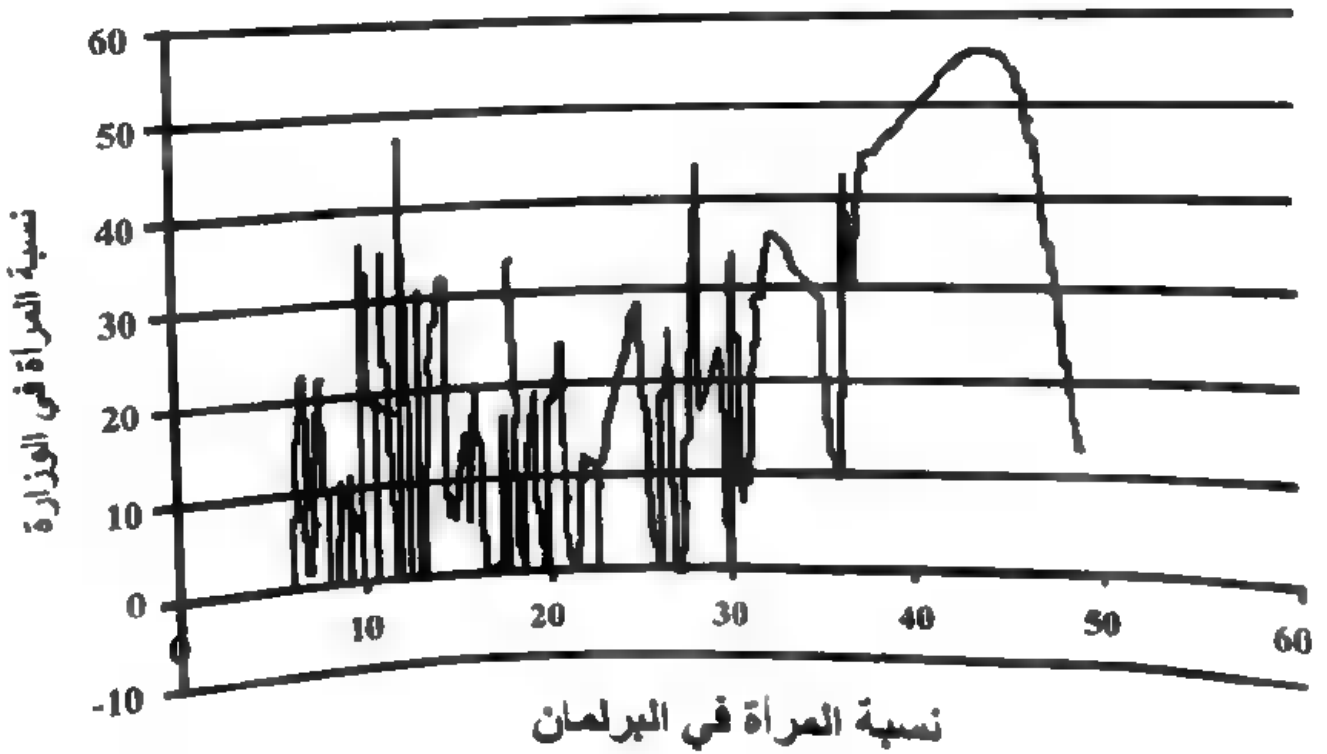
48- International Parliaments Union (IPU), (www.ipu.org).

(١١) www.siyassa.org.eg

شكل رقم (٢)



شكل رقم (٣)



(محل الدراسة)، في حين أن هناك ٣٢ دولة نامية ليس بها أي تمثيل للمرأة على المستوى الوزاري.

ومما سبق، يتضح لنا أن اليابان تأتي في مركز متأخر من حيث تمثيل المرأة سياسياً بين دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، فالإيابان آتت في المركز رقم ٩٥ بين دول العالم في نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان، وفي المركز رقم ٧٢ بين دول العالم في نسبة تمثيل المرأة في الوزارة.

وبدل ذلك على أن العلاقة ضعيفة بين التقدم الاقتصادي للدول وتمثيل المرأة بالبرلمان، فالتقدم الاقتصادي هو مجرد واحد من العوامل التي تساعد على زيادة تمثيل المرأة سياسياً، ولكنه ليس العامل الوحيد، بل إن هناك عوامل أخرى قد تكون أهم تأثيراً في زيادة نسبة تمثيل المرأة، ومن أهمها العادات والتقاليد التي قد تقف في بعض الأحيان حائلاً دون تحقيق قدر أكبر من المشاركة للمرأة في الحياة السياسية، حتى في الدول المتقدمة، مثلما رأينا الحال في اليابان.

وتشير بعض المؤشرات الرقمية إلى أن هناك علاقة أكبر بين التقدم الاقتصادي للدول والتمثيل على المستوى الوزاري، فالإيابان هي الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التي يأتي مركزها متأخراً من حيث تمثيل المرأة في الوزارة، فقد آتت في المركز رقم ٧٢، في حين أن باقي الدول الصناعية السبع الكبرى آتت ضمن الـ ٣٥ دولة الأولى. أما على مستوى التمثيل في البرلمان، فلم تأت بين الدول الـ ٢٥ الأولى سوى دولتين هما ألمانيا وكندا من بين الدول الصناعية السبع الكبرى.

الخمسين الأولى نسبة ٣٥.٥٪ من الدول النامية بالعينة.

أما إذا نظرنا إلى المراكز الخمسين الأخيرة، فسوف نجد أن ٧٩ دولة مثلت هذه المراكز، منها ١٠ دول متقدمة بنسبة ٣٧.١٪ من الدول المتقدمة بالعينة محل الدراسة، وتشمل هذه الدول العشر أربع دول من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، هي الولايات المتحدة الأمريكية (التي تدعى أنها صاحبة النموذج الديمقراطي الأمثل)، وفرنسا (بلد الحرية)، وإيطاليا، واليابان محل الدراسة.

ثانياً- تمثيل المرأة على المستوى الوزاري:

في الدول العشر الأولى، مثلت الدول المتقدمة ثمانى دول بنسبة ٢٩.٦٪ من الدول المتقدمة بالعينة محل الدراسة، في حين آتت دولتان فقط، هما كولومبيا وزيمبابوي، بنسبة ١.٨٪ من الدول النامية بالعينة ضمن الدول العشر الأولى من حيث تمثيل المرأة على المستوى الوزاري.

وإذا نظرنا إلى المراكز الخمسين الأولى من حيث تمثيل المرأة في الوزارة، فسوف نجد أن من بين ٦٤ دولة، مثلت تلك المراكز، ٢٣ دولة متقدمة بنسبة ٨٥.٢٪ من الدول المتقدمة بالعينة، محل الدراسة، جاءت ضمن المراكز الخمسين الأولى. في حين أن ٣٨.٣٪ من الدول للنامية محل الدراسة، والبالغ عددها ١٠٧ دول، جاءت ضمن المراكز الخمسين الأولى.

ولم يأت في المراكز الأخيرة سوى أربع دول متقدمة من دول العينة محل الدراسة هي: البرتغال، واليونان، وإسرائيل واليابان.

التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبدالرضا علي أسيري

استاذ مساعد ورئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت

الدول ليعمق من المطالبات الاصلاحية. من ناحية أخرى، جاءت بعض هذه الإصلاحات كترجمة مباشرة لحاجة النخب الحاكمة لتجديد مصادر شرعيتها، خاصة في ظل الموجة العالمية للديمقراطية، وثورة المعلومات والاتصالات، ثم تصاعد الضغوط الأمريكية المطالبة بالتحول الديمقراطي (١).

وفي هذا الإطار، اضطلعت المؤسسات التشريعية بدور مهم في تلك التحولات، سواء كمبادر بإنتاج التحولات الديمقراطية، أو كمجال لتلك التحولات. فالمؤسسة التشريعية كثيراً ما تكون ساحة للتحول الديمقراطي، ولكنها قد تكون أيضاً القوى الدافعة لهذا التحول وتقل الخبرة التاريخية للدول الديمقراطية على أن التحولات السياسية الجذرية في تلك الدول حدثت داخل المؤسسات التشريعية. كما هو الحال في الدور الذي قام به البرلمان الإنجليزي على مر العصور، كما أن الجمعية الوطنية الفرنسية كانت من ساحات التحولات السياسية التي أحدثتها الثورة الفرنسية. ويسعى هذا البحث إلى دراسة أهم ملامح التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى الدور الذي لعبته المؤسسة التشريعية في هذه التحول. وفي هذا الإطار، يطرح البحث عدداً من التساؤلات البحثية، منها ما هي العوامل التي أدت إلى انطلاق عمليات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، وكيف تختلف عمليات التحول الديمقراطي في تلك الدول عنها في الدول الأخرى؟ وما هو دور المؤسسة التشريعية في عملية

لا يختلف الباحثون على أن دول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت تشهد تحولات سياسية منذ بداية عقد التسعينيات، في اتجاه تعديل العمليات السياسية بما يتفق مع الموجة العالمية للتحول الديمقراطي، ومع الضغوط الداخلية والخارجية التي تفاعلت في هذا الدول فقد ظلت النظم السياسية لدول المجلس، ربما باستثناء حالة الكويت، في بداية التسعينيات تتسم بالانغلاق السياسي، حيث السلطة السياسية تتسم بالمركزية والوحدة، ولا توجد قنوات للمشاركة السياسية الفعالة أو دور فعال للمؤسسات السياسية الحزبية والتشريعية. ولكن هذه الدول بدأت تشهد -كما قدمنا- تحولات مهمة منذ بداية التسعينيات، وقد تسارعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١، بحيث إنه يمكن القول إننا إذاً، عملية تحول سياسي جذري، ربما لا يكون في اتجاه تحول ديمقراطي كامل، ولكنه في اتجاه خطوات ملموسة لتحقيق هذا التحول

فقد شهدت تلك الدول عدداً من التطورات السياسية الإصلاحية وذلك بداية من عقد التسعينيات من القرن العشرين وقد ساعد عدد من العوامل على بزوغ هذا التحول الديمقراطي، ومنها المطالبة من الطبقة الوسطى بعقد اجتماعي جديد، حيث جاء ذلك بعد ظهور طبقة وسطى متملمة في هذه الدول، كان لها مطالبها التي تتعلق بالإصلاح وكذلك، انكماش عامل دولة الرفاه بعد التأثير الذي شهدته أسعار النفط في عقد الثمانينيات من القرن العشرين علاوة على ذلك، يأتي النمو المتزايد والمطرد في عدد سكان هذه

(١) د. ابتسام الكندي، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع والأفاق المستقبلية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، محاضرة عربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالتعاون مع المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر وليبيا، من ٢٢ إلى ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠٤

انطلاق النظام من وضعية معينة إلى وضعية أخرى جديدة تتضمن تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشطة والفاعلة من الناحية السياسية، وتعتبر تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحويل الديمقراطي من المتطلبات المهمة التي تضمن عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي، ونضمن ممارسة المؤسسات الديمقراطية لدورها في حالة الصراعات الاجتماعية أو السياسية (٥).

ولعل مما تجدر الإشارة إليه وجود تداخل وتشابك بين مفهوم عملية التحويل الديمقراطي أو مفهوم الديمقراطية من جهة، وبين إجراءات الإصلاح السياسي من جهة أخرى، حيث تؤدي الأخيرة إلى حدوث تطور إيجابي في الأولى (عملية التحويل الديمقراطي). ومن ثم، فإن قياس عمليات الإصلاح السياسي في دولة ما غالباً ما تتداخل مع معايير قياس ما نخوضه هذه الدولة من عملية التحويل الديمقراطي. كذلك، تتبع أهمية عملية الانتخابات من كونها تعكس طبيعة المجتمع، وواقع مكوناته الداخلية، وسمات المجتمع وعناصره. وتعتبر عملية الانتخاب الشعبي جزءاً أساسياً من عملية التحويل الديمقراطي فلا يمكن تصور عملية ديمقراطية دون الحديث عن قدرة الشعب على الاختيار الحر عبر انتخابات نزيهة (٦). في الوقت ذاته، تتجانب أهمية هذه الآلية فيما بين النظم المختلفة، حيث تظهر في ظل بعض النظم غير الديمقراطية على أنها مجرد إجراء شكلي، إلا أنها ترتبط في الديمقراطية الواسخة بالتعددية والتنافسية والتداول في الوقت ذاته (٧).

وعند الحديث عن القوى الفاعلة في عملية التحويل الديمقراطي، يمكن الإشارة إلى عدد من القوى كالأحزاب السياسية والنخب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، بل ومؤسسات النظام السياسي ذاته. ففي بعض الأحيان، تقوم السلطة التنفيذية بدفع عملية التحويل الديمقراطي، كما هو الحال في التحولات الديمقراطية التي بدأت في موريتانيا من خلال المجلس العسكري الحاكم عام ٢٠٠٦. كذلك، قد تضطلع المؤسسة القضائية بدور في عملية التحويل الديمقراطي، وذلك حينما تتدخل تلك المؤسسة للحكم على دستورية القوانين وتفسير القوانين ومراقبة الانتخابات، كما هو الحال في مصر. وأخيراً، فقد تقوم المؤسسة التشريعية بدور محوري في عملية التحويل الديمقراطي من خلال إصدار القوانين

التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون؟ وكيف انعكست عمليات التحويل الديمقراطي بدورها على أداء المؤسسة التشريعية؟ وللإجابة على تلك التساؤلات، سيتم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية وذلك على النحو التالي

١- الإطار المفهومي للتحويل الديمقراطي.

٢- أصول التحويل الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي

٣- نشأة المؤسسة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي

٤- دور المؤسسة التشريعية في عمليات التحويل الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول- الإطار المفهومي للتحويل الديمقراطي :

هناك تعريفات متعددة للتحويل الديمقراطي، لعل من أهمها أنه يعني الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، وتطبيق القواعد الديمقراطية في المؤسسات، أو امتداد هذه التطبيقات لتشمل أفراداً وموضوعات لم تشملهم من قبل، وبالتالي فالتحويل الديمقراطي هو الترتيب المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار، من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية وتنافسية، يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين (٢). هذا التأكيد على أهمية المشاركة للأفراد والتعددية السياسية من شأنه أن يعطي من الإرادة الشعبية ودورها في مسألة الحكم (٣). كما تعرف عملية التحويل الديمقراطي أيضاً بأنها تعنى الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية إلى نظم ديمقراطية، وهذا يعني تطبيق عدة خطوات أو تبنى عدة سياسات تؤكد هذا التحويل، من أهمها: احترام الدستور، وسيادة القانون، ووجود مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة والإعلام، والتعددية السياسية والحزبية، واحترام حقوق الإنسان (٤).

من ناحية أخرى، تنطوي عملية التحويل الديمقراطي على

(٢) باسر أمينة، أثر التغير في النظام الدولي على التحويل الديمقراطي في الوطن العربي دراسة حالة منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ٢٠٠٣.

(٣) باسر أمينة، (المرجع السابق).

(٤) محمد صفي الدين، التحويل الديمقراطي في مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالتعاون مع المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر بلجيبيا، من ٢٢ إلى ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠٥.

(٥) د. إكرام بدر الدين، اتجاهات التحويل الديمقراطي في شرق اسيا، في د. محمد السيد سليم، السيد حدي عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية في اسيا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٣.

(٦) د. عبد الغفار رشاد، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ تحليل الإطار العام، في د. مصطفى علوي (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ٢٨٥.

(٧) د. محمود مصطفى كمال، الدينامية الانتخابية دراسة مقارنة لانتخابات مجلس الشعب بالتطبيق على الدائرة الأولى بمحافظة المنيا، شتمون اجتماعية، العدد ٧٩، خريف ٢٠٠٢، ص ٩٧.

بعدد من المطالب، أهمها وضع حد للتدخل البريطاني في شئون البحرين الداخلية وقد استطاعت قوات الاحتلال احتواء هذه الحركة من خلال نفى زعمائها للمهند (٩).

وقد امتدت آثار تلك الحركة إلى الكويت سنة ١٩٢٦ وفي هذا الإطار، يأتي اجتماع وجهاء الكويت في هذا العام بعد وفاة الشيخ سالم المبارك، حيث طالب هذا الاجتماع بأن يكون لهذه الجماعة دور في شئون الحكم، عن طريق مجلس استشاري يتكون من أعيان البلاد البارزين، وأسفر هذا الاجتماع عن تكوين ميثاق، وهو أول وثيقة دستورية في تاريخ الكويت، نشأ عنها تشكيل أول مجلس استشاري معين، وذلك في عهد الشيخ أحمد الجابر، ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن هذا المجلس الاستشاري لم يكن يتمتع بسلطة تشريعية، إلا أنه أوجد نوعاً من المشاركة الشعبية في الحكم وقد واصل المجلس جلساته، إلا أنه لم يستمر طويلاً بسبب خلافات أعضائه، وعدم الالتزام بالأغلبية، وتجاوز بعض الأعضاء لصلاحياتهم، فبدأ الأعضاء ينقطعون عن حضوره إلى أن حل تلقائياً (١٠). وقد تلت هذه الحركة في أواخر عقد الثلاثينيات حركة أخرى، بدأت سنة ١٩٣٨، وكانت هذه الحركة الشعبية تدعو لإجراء انتخابات لمجلس شعبي، كان من أهدافه زيادة دور الشعب في صنع القرارات المختلفة، ومن ثم تقليص دور الحاكم، وتخفيف النفوذ الأجنبي في الحكم. وكان من أهم عوامل بزوغ هذه الحركة ما شهدته تلك الدول من تغيرات اقتصادية واجتماعية، والاحتكاك المباشر بالحركات السياسية العربية، وتورط الأوضاع الداخلية، سواء من الناحية التنظيمية والإدارية في مجالات التعليم، والقضاء، والجمارك، والأمن، أو الاقتصادية المتمثلة في الاحتكار الاقتصادي الذي كان يمارسه القلة، ومنافسة العناصر الأجنبية للسكان، مما أدى إلى زيادة السخط الشعبي (١١).

ومن ثم، يلاحظ على هذه الحركات الإصلاحية أنها لم تشمل دول مجلس التعاون الخليجي جميعها، كما أنها اتسمت بالحدونية، سواء فيما يتعلق بحجم المشاركة الشعبية أو في حجم المطالب التي جاءت بها، إلا أنه لا يمكن إغفال الظروف التي نشأت ولعلها هذه الحركات، وأهمها الاحتلال البريطاني لدول الخليج الذي قلل من فعالية هذه المحاولات الإصلاحية، وكذلك المستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي الذي كانت تتمتع به دول المجلس خلال هذه الفترة، والذي أدى إلى انخفاض مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين في هذه الدول. ومن الملاحظ أن هذه الموجة من التحول الديمقراطي سرعان ما بدأت تتحسر عبر فترة زمنية طويلة قاربت النصف قرن، باستثناء الحالة الكويتية ويمكن تفسير هذا الانحسار في ضوء عدة عوامل، أهمها أولاً: الخبرة السلبية لتجارب الديمقراطية السابقة، والتي أدت - في غيبة

والتشريعات التي تؤسس لهذا التحول، كما هو الحال في التحولات الديمقراطية التي بدأت عام ٢٠٠٥ في البرلمان القرغيزستاني في آسيا الوسطى

وسيركز هذا البحث على عمليات التحول الديمقراطي التي تجري في دول مجلس التعاون الخليجي، ودور المؤسسة التشريعية فيه

المبحث الثاني - اصول التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي :

ظهرت عدة تيارات رسمية وغير رسمية، منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، تنادي بالتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، وجاء ذلك من خلال مطالبات للقرى السياسية الشعبية والمثقفين بأجراء هذا التحول، كما جاء على يد السلطة السياسية، وهو ما يتضح من خلال قراءة الخطاب السياسي لها، أو من خلال المراسيم الملكية والأميرية التي تضمنت بعض الإجراءات الإصلاحية، مثل إنشاء مجالس للشورى، أو تشريع إجراء انتخابات برلمانية أو بلدية ... الخ.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه يصعب إنكار الجذور التاريخية لإجراءات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعود إلى العقد الثاني من القرن العشرين

وفي هذا الصدد، فقد ظهرت عدة محاولات للإصلاح السياسي بدول الخليج العربية، والتي لم تكن تعرف بحدودها السياسية الحالية - خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين - وعلى الرغم من اختلافها في الوسائل والأساليب، إلا أنها انفقت في معظم مطالبها وأهدافها التي أنشئت من أجل تحقيقها، وقد بدأت تلك الحركات بالبحرين سنة ١٩٢٦، ثم الكويت في العام ذاته، وكذلك بإمارة دبي، بالإضافة إلى الحركات الإصلاحية فترة ما بعد الاستقلال (٨).

وبالنسبة للحركة السياسية المأيدة بالتحول الديمقراطي في البحرين، والتي جاءت سنة ١٩٢٦، فقد جاءت كرد فعل لصعود قانون بلدية النامة سنة ١٩١٩ بتشكيل مجلس بلدي، والذي كان يجمع مناصفة ما بين نظامي التعيين والانتخاب غير المباشر. علاوة على ذلك، فقد جاءت تلك الحركة بعد القرار الذي أصدرته سلطة الاحتلال البريطاني، والذي كان يقضي بتطبيق بعض القوانين الهندية ونقلها إلى البحرين. وفي هذا الصدد، نظرت هذه الحركة لهذا القرار على أنه تدخل في الشئون الداخلية، وهو ما أدى إلى عقد اجتماع تمخض عن تشكيل جمعية تأسيسية تقدمت

(٨) محمد بن علي بن سالم الرعابي، المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ٢٠٠٦، ص ٣٨

(٩) المرجع السابق، ص ٤٠

(١٠) المرجع السابق، ص ٤١

(١١) المرجع السابق، ص ٤٢-٤٣

الحكم لهذه الدول، إلا أن هناك تبايناً فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي نحو إنشاء مجالس تشريعية. كذلك فإن هناك تبايناً فيما يتعلق بالسلطات التي تتمتع بها هذه المجالس على المستويات التشريعية والرقابية.

فعلى حين تعود بدايات إنشاء المجالس التشريعية في الكويت إلى سنة ١٩٦٢، فقد تأخرت هذه التجربة إلى نهاية عام ١٩٩٦ في عمان. من ناحية أخرى، تتباين نظم المجالس التشريعية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبعضها. فعلى حين تتبع بعض الدول نظام المجلسين مثل البحرين وعمان، تقتصر بعض الدول الأخرى على مجلس واحد مثل الكويت والسعودية، علاوة على تعدد المسميات التي تطلق على مجالس السلطة التشريعية، بين مجلس الأمة (الكويت)، والمجلس الوطني (عمان)، والمجلس الاتحادي الوطني (الإمارات).

ومن الناحية التاريخية، تمتد جذور المؤسسة التشريعية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى ثمانية عقود، ولكن يصعب الحديث عن "جذور" لتلك المؤسسات في السعودية، وقطر، وعمان، والإمارات، وذلك نظراً لأن تلك الدول لم تعرف تجربة إنشاء المجالس التشريعية إلا بعد حرب الخليج الثانية في أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين، كاستجابة لعدد من التطورات الإقليمية وما صاحبها من العديد من المطالبات بالتحول الديمقراطي، كان من الطبيعي أن يأتي على رأسها إنشاء مؤسسة تشريعية يكون لها الدور الرقابي والتشريعي (١٢). ويرجع تأخر إنشاء المؤسسات التشريعية إلى أن الحقبة النفطية، وما تلاها من تطور اقتصادي واجتماعي، أدت إلى إقامة علاقات بين الدولة ومواطنيها، تتسم بأنها ذات اتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل، حيث وجدت مجموعة ضخمة من العائدات والمنافع أتاحت للمواطنين بتكلفة بسيطة، والمطلوب منهم فقط إبقاء نشاطهم السياسي في الحدود المرسومة من قبل الحكومة (١٣). وهكذا، لعبت "الدولة الريعية" دوراً مهماً في كسب الولاء السياسي، وتحقيق الشرعية السياسية، وزيادة اعتماد المواطن على الدولة في كل مناحي الحياة، مما أضعف أمام السلطة، وأقصاه عن المشاركة فيها، وقلل من فعله السياسي العام (١٤).

بيد أن الحالة الكويتية أتممت بقدر من الخصوصية أدت إلى إنشاء مؤسسة تشريعية فعالة منذ لحظة الاستقلال. ويرجع ذلك إلى أنه خلافاً لبقاى دول المجلس، فإن نشوء النظام السياسي اتسم بكونه بمثابة عقد اجتماعي توافقي بين الحاكم والمجتمع، فقد أتممت الكويت قبل الاستقلال باعتماد الأسرة الحاكمة على المجتمع في قضايا السلم والحرب والميزانية وبالتالي، فعند بدء العصر النفطي، الذي توافق مع الاستقلال، كان للمجتمع المدني

الأساس الاجتماعي والاقتصادية للتحول الديمقراطي التي تواجهه دعوة من الحائكم وأعضاء السلطة التشريعية حينذاك ثانياً اندلاع الحرب العالمية الثانية، واستفحال كل القوى السياسية والاجتماعية بمداخبات تلك الحرب على دولهم وما تتطلبه الحرب من إجراءات استثنائية لمواجهة التهديدات الناشئة عنها ثالثاً بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت مفاهيم جديدة أدت إلى استمرار تقييد عملية الإصلاح الديمقراطي، أهمها اندلاع الحرب الباردة وما أدت إليه من تركيز القوانين العظميين على اكتساب ولاه النظم السياسية، هذا بالإضافة إلى بداية ظهور الثروة النفطية، وبداية عصر دولة الرفاه في دول الخليج

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، بدأت تتبلور مطالب للتحول الديمقراطي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة، وذلك نتيجة عدة اعتبارات، أهمها تفكك الكتلة السوفيتية وعمليات التحول الديمقراطي في الدول التي قامت على انقاض تلك الكتلة والدول الجديدة، مما كان له أثر في تبني القوى الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي لمطالب ديمقراطية مماثلة كذلك، فإن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ أسهمت في تعميق التيارات المطالبة بالمشاركة الشعبية في السلطة، هذا بالإضافة إلى تنامي تيار العولمة وما ارتبط به من تعاظم المجتمع المدني العالمي، وظهور شبكة الاتصالات العالمية بين آلاف المنظمات غير الحكومية المطالبة بالتحول الديمقراطي وقد أدى هذا كله إلى تحول كيمي في عمليات المطالبة بالتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي لأول مرة. ومن ناحية أخرى، فإن أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية أسفرت عن مطالبات أمريكية وأوروبية منذ تلك الحقبة بإجراء عمليات إصلاح سياسي في النظم السياسية العربية، استناداً إلى أن حركات التطرف العربية إنما هي نتيجة للطبيعة التسلمية للنظم العربية، وأدى بعضها إلى تعميق ونشجيع كثير من الحركات الشعبية المطالبة بالتحول الديمقراطي، والتي وجد بعضها سنداً له في القوى الخارجية

المبحث الثالث- نشأة المؤسسات التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي :

لا يسمى هذا البحث إلى التعرض بالدراسة للجذور التاريخية للمؤسسة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، بقدر ما يسعى إلى فهم دور هذه المؤسسة في عمليات التحول الديمقراطي في تلك الدول، وعلاقة هذه المؤسسة التشريعية بتلك العمليات.

وفي هذا الصدد، فإنه على الرغم من تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير، إضافة إلى وجود عدد من القواسم المشتركة فيما يتعلق بنظم

(١٢) د. أمين المشايعة ود. شعلان العيسى، الإصلاح السياسي في دول الخليج، في د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١٢٣-١٢٤

(١٣) محمد بن علي بن سالم الزعابي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥-٣٧

(١٤) د. أمين المشايعة، د. شعلان العيسى، مرجع سبق ذكره.

الكويتي علاقات متداخلة قوية مع الأسرة الحاكمة. وبالتالي، لم تتفرد تلك الأسرة ببناء النظام السياسي، كما حدث في حالات أخرى، وإنما كانت هناك بالفعل قوى شعبية فعالة دعمت ورأيت إنشاء النظام الجديد بعد الاستقلال، بما في ذلك مطالبتها بإنشاء برلمان قوى يعبر عن قوتها.

تعتبر الخبرة الكويتية في ميدان الممارسة التشريعية هي الخبرة الوحيدة لدول هذه المنظومة في مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى بداية السبعينيات وقد نشأ مجلس الأمة في الكويت في عام ١٩٦٢ بعد إصدار دستور دائم للدولة في نوفمبر عام ١٩٦٢، والذي قام بأعداده مجلس منتخب المجلس التأسيسي، الذي تم انتخابه في ديسمبر عام ١٩٦١، بعد الاستقلال بستة أشهر. وفي هذا الوقت، كان مجلس الأمة هو المجلس التشريعي الوحيد المنتخب في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، مما منحه دوراً ريادياً أثر في تطلع شعوب تلك الدول إلى النموذج الكويتي. وقد قسم الدستور سلطات الحكم إلى ثلاث سلطات مستقلة، ولكنها واسعة في الجوانب التشريعية والسياسية والمالية، وإجمالاً الرقابية، مما قلص من هيمنة وهيبة السلطة التنفيذية رغم الاختصاصات الواسعة التي تتمتع بها دستورياً، إلا أن الدستور وضع قيوداً على دور مجلس الأمة. وعلى سبيل المثال، يصبح الوزراء في الكويت أعضاء في مجلس الأمة، على ألا يتعدى عددهم ثلث عدد أعضاء المجلس، على حين يفترض في الأخير أن يقوم بمحاسبة ورقابة أعمال الحكومة، وهو ما أحدث تداخلاً في السلطات من ناحية، وقصوراً في أداء المؤسسة التشريعية من ناحية أخرى. كذلك، فقد أكدت الممارسات نفوذ السلطة التنفيذية على الحياة السياسية العامة في الكويت. وفي هذا الإطار، يلاحظ أن الدستور نص على ضرورة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك، مما نتج عنه أن البلاد شهدت فترتين خلقتا من أي سلطة تشريعية منتخبة، وهما أعوام ١٩٧٦-١٩٨١، وأعوام ١٩٨٦-١٩٩٢. من ناحية أخرى، فإن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبى ولاية العهد ورئاسة الوزارة، وهو ما جعل الدولة تشهد بعض الأزمات السياسية والدستورية. فلما كان الدستور يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة، وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية عدم التعاون، فإنه وعندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء، فإن ذلك يوجد حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية، عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي هو في الوقت ذاته ولي العهد (١٥)، وهو ما تغير منذ عام ٢٠٠٣، حيث تم الفصل بين المنصبين كما يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية، وفقاً لنص المادة الحادية والخمسين من الدستور. كما أن المادة السادسة بعد المائة

من الدستور تعطي الأمير الحق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهراً، على ألا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة. أما المادة ١٠٧، فقد نصت على أنه للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين في أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس للسبب نفسه مرة أخرى (١٦). كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة أي حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها أو سحب الثقة من أي وزير عند الضرورة، ولكن للمجلس الحق في سحب الثقة من أي وزير بعد تشكيل الحكومة، كما أن الدستور يجعل الأمير حكماً فاصلاً في النزاعات السياسية أو التشريعية بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء في حالة عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعندها يلجأ الأمير إلى الاختيار ما بين إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة (١٧).

كان المجلس الثاني من حيث النشأة التاريخية هو المجلس الوطني في البحرين، والذي أنشئ بموجب الدستور البحريني الصادر في عام ١٩٧٣. وقد قرر الدستور أن السلطة التشريعية يتولاها الأمير والمجلس الوطني، بيد أن المجلس الوطني لم يمارس دوراً تشريعياً، أو رقابياً يذكر. ولم تبدأ البحرين في إعادة التفكير في إنشاء المؤسسة التشريعية إلا عام ١٩٩٢ حين تقرر إنشاء مجلس الشورى.

وفي دولة الإمارات، أنشئ المجلس الوطني الاتحادي بموجب الدستور الإماراتي الصادر عام ١٩٧١، وقد مثل هذا المجلس السلطة التشريعية ضمناً، حيث إنه لا يوجد نص صريح على ذلك الدستور. ويتألف المجلس من ٤٠ عضواً يمثلون الإمارات السبع، ويعينهم حكام تلك الإمارات، وقد أعطى للمجلس وظيفة رقابية سياسية ومالية على أعمال السلطة التنفيذية، ولكن لم يمارس أي عمل ذي تأثير على النظام السياسي.

وفي قطر، أنشئ مجلس الشورى بموجب النظام الأساسي المؤقت لدولة قطر الصادر عام ١٩٧٠ والمعدل عام ١٩٧٢، لتعاون الأمير في إصدار التشريعات وتقديم التوصيات، فكان المجلس بمثابة هيئة استشارية تعاون الأمير بالرأي والمشورة في دراسة القوانين قبل إصدارها، ويعين الأمير أعضاء المجلس ويعزلهم، كما أن للأمير حق حل المجلس.

المبحث الرابع - دور المؤسسة التشريعية في عمليات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي:

يمكن القول إن أزمة الخليج الثانية (١٩٩١/٩٠) تعتبر نقطة تحول جذرية في عمليات التحول الديمقراطي في مجلس التعاون

(١٥) عزة وهبي، الأداة التشريعية للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة)، موقع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية على <http://www.pogar.org/publications/legislature/wahby1a/section.13.htm>

على ذلك اكتساح المعارضة والقوى الإسلامية من السنة والشيعة لتشكيل ثلث أعضاء مجلس الأمة الخمسين. ومن ثم، مثل المجلس الجديد علامة فارقة للتحوّل الديمقراطي من خلال انتخابات نزيهة، وكانت الأولى بعد انتهاء حرب الخليج الثانية (٢١). إلا أنه جاء الحل الثالث ليعطل استئناف عمل مجلس الأمة مرة أخرى وذلك سنة ١٩٩٩، بعد استنحواب وزير حول أخطاء طباعية في القرآن الكريم. وجاء الحل الرابع عام ٢٠٠٦ ليكرر الخبرة نفسها بعد حدوث خلاف حول عدد الدوائر الانتخابية.

ويمكن القول إن واحدة من أبرز إشكاليات العمل السياسي في الكويت ما اتسم به من قطع للممارسة التشريعية خلال فترات حل المجلس، حيث نشبت خلال هذه الفترة أزمة حادة بين الحكومة وأعضاء المجلس، خاصة بعد الحل الثاني سنة ١٩٨٦، فحل المجلس أو التهديد بحله يعد من القضايا التي تعرقل العمل السياسي والرقابي. وقد أشار بعض أعضاء مجلس الأمة إلى أن ما سمي "الاختلاسات الكبرى" واللعب بشروات الكويت ومقدراتها كان إبان غياب مجلس الأمة وغياب الدور الرقابي الذي كان يفرضه، ومن ذلك الخسارة البالغة التي تكبدتها الكويت في استثماراتها في إسبانيا (٢٢). كما أصبحت الكثير من مؤسسات الكويت (خلال الفترة من سنة ١٩٨٦ وحتى سنة ١٩٩٠) محدودة القدرة والفاعلية أمام حشالة المركزية الجديدة التي أضحت تمارسها الدولة نتيجة لحل البرلمان. كما أنه من الملاحظ أن العناصر المثقفة ذات الاستقلال الفكري والعلمي قد خرجت من حيز التأثير الفعلي في أجهزة الدولة، وقد ساعد على حدوث تلك الأزمات وتكرارها الخلل الذي تقسم به المؤسسة التشريعية في الكويت، والذي يدور بشكل أساسي حول الطبيعة غير الحزبية للبرلمان، حيث إن الأحزاب غير شرعية في الكويت، ولكنها في الوقت ذاته مباحة. فالنستور الكويتي لم يمنع تكوين الأحزاب السياسية، ولكن غياب الأحزاب السياسية أوجد اختلالاً في وظائف البرلمان بين الحكومة من ناحية والأعضاء المنتخبين من ناحية أخرى، حيث إن الوزراء يعملون أعضاء في البرلمان (٢٣). وحسب اللائحة الداخلية للمجلس، فإنه مسموح فقط للحكومة بأن تتحدث وتمثل ككتلة واحدة متضامنة، مما جعل الحكومة الحزب السياسي الوحيد المسموح له بالعمل في البرلمان. أما الأعضاء المنتخبون، فلا يسمح لهم بالعمل معاً أو اتخاذ متحدث واحد

الخليجي، بما في ذلك دور المؤسسات التشريعية في العملية السياسية في تلك الدول. وقد سبق أن أشرنا إلى أن تلك الأزمة قد أدت إلى مطالبات شعبية ونخبوية بمزيد من مشاركة الطبقة الوسطى المساعدة في اتخاذ القرار السياسي (١٨). وفي هذا السياق، برز دور المؤسسة التشريعية على مستويين، الأول، هو تفعيل دور المؤسسات التشريعية القائمة، كما حدث في حالات الكويت والبحرين وقطر. أما النوع الثاني، فقد تمثل في إنشاء - لأول مرة - مؤسسات تشريعية أو شبه تشريعية. وفي كل الحالات، أصبحت المؤسسات التشريعية القائمة أو الجديدة تمثل بوتقة للتحوّل الديمقراطي في الدولة، كما أنها أصبحت تمثل أحد مؤشرات هذا التحوّل، ذلك أن زيادة دور المؤسسة التشريعية إنما كان يعني بالضرورة تعميق عملية التحوّل الديمقراطي.

ومن خلال العرض التالي، سوف يتم رصد أهم التطورات السياسية للمؤسسة التشريعية، التي نصب في اتجاه التحوّل الديمقراطي، والتي تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الأخيرة ودور المؤسسة التشريعية في هذه التطورات.

أولاً- دولة الكويت :

تمثل التجربة الديمقراطية الكويتية حالة خاصة لتعددية مقيدة بدون أحزاب سياسية، في بلد يلعب فيه التركيب القبلي دوراً مؤثراً على تطوره السياسي (١٩). وقد سبق أن رأينا أن مجلس الأمة قد أنشئ في بداية الستينيات. وقد اختص هذا المجلس سلطة إصدار القوانين ومحاسبة السلطة التنفيذية واعتماد الميزانية والحساب الختامي. وسلطة مناقشة موضوعات وقضايا عامة وتكوين لجان التحقيق وتقصى الحقائق. ومع تعددية وثراء الحياة السياسية في الكويت بعد الاستقلال، أصبح المجلس إطاراً سياسياً تعبر فيه القوى السياسية المختلفة عن توجهاتها (٢٠).

وقد تعرضت المؤسسة التشريعية في الكويت للعديد من أزمات الاحتقان مع السلطة التنفيذية، حيث كان رد الأخيرة دائماً هو حل مجلس الأمة (البرلمان). فلقد تم حل المجلس عام ١٩٨٦، ثم استأنف عمله عام ١٩٩٢ بعد الانتخابات التي عقدت خلال شهر أكتوبر من هذا العام، وخرجت نتيجة تلك الانتخابات دون الإعلان عن أي تجاوزات اعترضت سير العملية الانتخابية. وربما برهن

(١٨) د. حسن نافعة، الإصلاح السياسي العربي، الإشكاليات ومنهج التكامل، حوار العرب، العدد ١، ديسمبر سنة ٢٠٠٤، ص ٢٨-٢٩.

(١٩) ياسر أبو دية، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٢، ص ٩٣.

(٢٠) أحمد شهاب، هل بدأ حديث التغيير في الخليج

<http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article.50htm>

(٢١) محمد بن علي بن سالم الزعابي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢٢) علي راضي حسنين، إصلاح النظام الانتخابي كمقدمة لإصلاح النظام البرلماني - نظرة تقييمية للنظام الانتخابي الكويتي، في د. علي الصاوي (محرر)، الإصلاح البرلماني، (القاهرة، البرنامج البرلماني بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٧٤٥-٧٩١.

(٢٣) د. عبدالفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ١٧٩.

(24) Saad Eddin Ibrahim, Liberalization and Democratization in the Arab World: An Overview, in Rex Brynen, Bahgat Korany, Paul Noble, eds., Political Liberalization and Democratization in the Arab World (vol.1., Theoretical Perspectives), (Boulder and London: Lynne Rienner, 1995), pp. 29-60.

لمجموعة من البرلمانيين، وكانت النتيجة أن الحكومة تتمتع بمكانة قوية في التصويت على الموضوعات الرئيسية (٢٤).

بالإضافة إلى ذلك، يأتي دور "العصبية" الحوري والمؤثر في النظام البرلماني الكويتي فواحدة من أهم الإشكاليات في الكويت ما تؤديه العائلة والقبيلة والذهب من دور أساسي في تعزيز فرصة المرشح للفوز بمقعده البرلماني أو خسارته له، كما يؤدي العامل الاقتصادي والعلاقات الشخصية دوراً آخر نحو اتجاهه لتعزيز فرص الفوز، مع الأخذ في الاعتبار ظروف غياب الأحزاب المنظمة، وكذلك انخفاض نسبة الوعي السياسي (٢٥).

وعلى الرغم من التحديات والإشكاليات السابق الإشارة إليها، فإنه لا يمكن إنكار التطور السياسي الذي مرت به الكويت مؤخراً، والمتعلق بإعطاء حق الانتخاب والترشيح للمرأة.

فقد استمرت مطالبة أعضاء النخبة المثقفة بإفصاح المجال للمرأة للمشاركة السياسية منذ السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٥، أي لمدة ثلاثين عاماً، حيث كانت مشروعات القوانين التي تعطي للنساء حقوقهن السياسية في الترشيح والانتخاب وتقابل جميعها بالرفض. وفي سنة ١٩٩٩، أقر مجلس الوزراء مرسوماً بقانون يعطي المرأة الكويتية الحق الكامل للترشيح والانتخاب في انتخابات مجلس الأمة والانتخابات البلدية، تلاه مرسوم أميري للشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، إلا أن مجلس الأمة عندما عاد للانعقاد (حيث كان منحلاً فترة إصدار المرسوم)، رفض ذلك المرسوم الأميري. وقد وافق مجلس الأمة الكويتي يوم ١٦ مايو سنة ٢٠٠٥ على حق المرأة الكويتية السياسي في التصويت. كذلك، وافق مجلس الأمة الكويتي على السماح للمرأة بالمشاركة في انتخابات المجلس البلدي (٢٦).

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن المرأة الكويتية أصبحت تتمتع بالحقوق السياسية فيما يتعلق بحقها في الانتخاب والترشيح، إلا أن هذا القانون لم يكن كافياً لتغيير طبيعة الوعي بأهمية المشاركة السياسية في الكويت. وبالتالي، لم يؤثر منح المرأة حق الانتخاب والترشيح في طبيعة تكوين ووظيفة المؤسسة التشريعية الكويتية. ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات، أهمها معارضة التيارات القبلية والدينية لمشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية، مما أدى إلى إحجام المرأة عن المشاركة أو عدم المشاركة، في إطار التوجهات العائلية، كما أدى ذلك إلى عدم قدرة المرأة على الوصول إلى مجلس الأمة رغم أنه قد ترشح لانتخابات المجلس، التي سمح فيها لأول مرة للمرأة بالترشيح والتصويت، سبع وعشرون امرأة، وأن عدد الناخبات يفوق عدد الناخبين في جدول الانتخابات. ومن

ناحية أخرى، فإن استقصاءات الرأي العام التي سبقت الانتخابات أكدت أن تحوّل ربع النساء لم يكن يعتقد في أهمية مجرّد التصويت في الانتخابات لاعتقادهن أن هذه الانتخابات أمر يخص الرجال فقط. بيد أن إعطاء المرأة الحق السياسي الكامل أثمر نتيجة مهمة، هي تعيين وزيرة لأول مرة في حكومة الكويت، وهي بحكم الدستور تصبح عضواً في مجلس الأمة.

وقد مثلت نتائج تلك الانتخابات قوة دفع للتحوّل الديمقراطي في الكويت. ويكفي الإشارة إلى أن هذه الانتخابات أسفرت عن فوز المعارضة بـ ٢٣ مقعداً، منها ٢١ مقعداً للإسلاميين، بينما لم تحصل المرأة على أي مقعد. على الوجه الآخر، شكلت المرأة ٥٧٪ من إجمالي الناخبين الكويتيين، ووصلت نسبة المشاركة بشكل عام إلى ٦٧٪ (٢٧).

ومن ثم، فقد دلت هذه الانتخابات على ارتفاع نسبة المشاركة السياسية بين الكويتيين، علاوة على مشاركة المرأة في الانتخاب، وإن كانت عدة عوامل ثقافية واجتماعية قد حالت دون فوزها بمقعد في مجلس الأمة.

من خلال العرض السابق، يتضح أن أبرز التطورات التي تعرضت لها الكويت فيما يتعلق بدور المؤسسة التشريعية في التحوّل الديمقراطي تدور حول استئناف مجلس الأمة لعمله، بالإضافة إلى السماح للمرأة بالمشاركة السياسية من خلال الترشيح والانتخاب، وذلك بعد القانون الذي صدر في ١٦ مايو سنة ٢٠٠٥، وتعديل الدوائر الانتخابية.

وفيما يتعلق بدور المؤسسة التشريعية في التحوّل الديمقراطي في الكويت، يمكن أن نخلص للنتائج التالية:

أولاً- تعتبر المؤسسة التشريعية في الكويت هي البوتقة التي تلتقي فيها القوى السياسية للتعبير عن مطالبها، بما فيها مطلب التحوّل الديمقراطي، وذلك في غيبة مؤسسات سياسية أو حزبية أخرى. ويمكن القول إن مجلس الأمة الكويتي هو منبر التعبير عن الخطاب السياسي للمؤيدين أو المعارضين للتحوّل الديمقراطي، وبالتالي أصبح هو أهم أدوات التحوّل الديمقراطي.

ثانياً- العلاقة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية في الكويت تجسد الوزن الحقيقي لمجلس الأمة في العملية السياسية الكويتية، سواء من ناحية قيام المؤسسة التنفيذية بحل المجلس أو السعي للتأثير عليه لتمرير قوانين معينة، أو الضغوط على المؤسسة التنفيذية لاتخاذ إجراءات للتحوّل الديمقراطي، مثل علاقات الشد والجذب العالية بين المؤسستين في مجال تعديل الدوائر الانتخابية.

(٢٥) د. يعقوب يوسف الكندري، محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي، رؤية سوسيوثقافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ١٢٠، السنة ٣٢، يناير سنة ٢٠٠٦، ص ٧٥-١٢٣.

(٢٦) التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية، قراءات استراتيجيّة.

دور المؤسسة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتعد البحرين نموذجا لما قلناه. ففي عام ١٩٩٢، تقرر إنشاء مجلس الشورى، الا ان الامر استغرق نحو عقد من الزمان لتكوين وتفصيل هذا المجلس، حيث تم إعلان الميثاق الوطني عام ٢٠٠١، وقد نص الميثاق على إنشاء برلمان يتم انتخاب اعضائه بالتصويت والانتخاب ويتولى المهام التشريعية جنبا الى جنب مع مجلس الشورى الذي يعين اعضاؤه من اصحاب الخبرة والاختصاص، وقد تم اقرار هذا الميثاق من خلال الاستفتاء الشعبي العام. وهكذا، فقد اقر الميثاق نظام المجلسين لتكوين الهيئة التشريعية في البحرين لأول مرة في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يكون مجلس الشورى مجلسا معينيا يمثل الخبرة، ومجلس النواب منتخبا يمثل القوى السياسية، وذلك لكي يقوم الاول بموازنة الدور الذي يقوم به الثاني (٢٩).

ورفقا لقانون مجلسي الشورى والنواب الذي اصدره ملك البحرين في يوليو عام ٢٠٠٢، يتألف مجلس النواب من اربعين عضوا ينتخبون بطريقة الانتخاب العام السري المباشر، ومجلس الشورى يتألف من اربعين عضوا يعينهم الملك، ودورة كل مجلس هي اربعة اعوام.

اما دستور مملكة البحرين، فيتكون من ستة ابواب رئيسية تشمل المقومات الاساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، والسلطات الدستورية: (الملك) السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والشفئون المالية، واحكاما عامة. ويعتبر الدستور الإطار العام الذي يضبط علاقة المجلس الوطني بغرفتيه -الشورى والنواب- بالسلطات الدستورية الأخرى.

وفيما يتعلق بصلاحيات البرلمان، فقد اجاز الدستور لكل عضو من المجلسين حق اقتراح القوانين وحق توجيه سؤال لأحد الوزراء في الحكومة للاستفهام عن امر لا يعلمه العضو، أو للتحقق من حصول واقعة وصل علمها له، كما قصر هذا الدستور على اعضاء مجلس النواب حق الاقتراح برمته، وحق تقديم استجواب إلى أي من الوزراء، أي ان الدستور خول لمجلس النواب اختصاصات تشريعية ورقابية معا، وقصر اختصاصات المجلس المعين على الاختصاصات التشريعية (٣٠).

وهناك عدد من النتائج التي من المهم الإشارة إليها فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي ودور المؤسسة التشريعية في البحرين، وذلك على النحو التالي:

أولاً- على الرغم من التطورات التي طرأت على طبيعة عمل

ثالثاً- ما زالت المؤسسة التنفيذية في الكويت تتمتع بصلاحيات اكبر في مواجهة المؤسسة التشريعية، خاصة على مستوى العضوية التلقائية لأعضاء مجلس الوزراء في مجلس الأمة، وحقوقهم في التصويت على مشروعات القوانين. الا انه في إطار التحولات السياسية منذ تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١، بدأ المجلس يقوم بدور فطري حقيقي يفوق سلطاته الدستورية، مستندا الى دعم القوى السياسية خارج المجلس والقناعة الشعبية بدور المؤسسة التمثيلية (٢٨).

رابعاً- يواجه دور المؤسسة التشريعية في التحول الديمقراطي عددا من المعوقات، التي تتعلق بالمووروث الثقافي والاجتماعي للمجتمع الكويتي، ومنها العصبية في اختيار المرشحين، وعزوف المرأة -إلى حد ما- عن المشاركة السياسية. وهذه المعوقات أو الظروف لا تستدعي تدخلا من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية بقدر ما تحتاج إلى إعادة بناء العقل الكويتي على نيم مثل المشاركة السياسية ولفترات زمنية ممتدة، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال محتويات المناهج الدراسية، أو وسائل الإعلام.

يبد أنه تبرز بعض التحديات أمام المسيرة الديمقراطية في الكويت. لعل أهمها العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي تشهد توترات دائمة، وكثيرا ما تلجأ السلطة الأولى إلى عمليات الاستجواب، بالرغم من أن العلاقة بين السلطتين علاقة تعاون، وليس التنافس والتصيد لآية هفوة من السلطة التنفيذية، وكثيرا ما يكون الاستجواب لتصفية حسابات بين بعض النواب وبعض الوزراء، مثل استجواب وزير الكهرباء الأسبق عادل الصبيح.

ويرى بعض الكتاب أن التجربة الديمقراطية في الكويت ما زالت غير مكتملة المقومات لعدم وجود الأحزاب السياسية، غير أن البعض يتخوف من وجود أحزاب سياسية تعمل على الفرقة والعنف. وأن صغر حجم الكويت لا يستوعب هذه التجربة، وإنما الأفضل وجود تيارات سياسية كما هو قائم الآن.

ثانياً- مملكة البحرين:

تعتبر البحرين من أكثر دول مجلس التعاون الخليجي التي مرت بتطورات متعاقبة تصب في اتجاه عملية التحول الديمقراطي، برزت من خلاله المؤسسة التشريعية، حيث اقترنت هذه العملية بصنود دستور، وبتغيير القيادة السياسية في البحرين.

فقد سبق ان اشرنا الى اثر ازمة الخليج الثانية على تفعيل

(٢٨) سار حماد العيسى الجدي، حقوق المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة حالة لدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٦٨-١٦٩. ود مارين خليل غرايبة وباسل محمد العبد، اثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتداولته السياسية دراسة ميدانية نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٤، عدد ٢، ٢٠٠٦، ص ١٢-٢٥.

(٢٩) احمد منبهي، البحرين من الإمارة إلى المملكة دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، (القاهرة، مركز الامور للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ١٦٤-١٦٨.

(٣٠) محمد بن علي سالم الزماي، مرجع سبق ذكره (مرجع ٨)، ص ٨٢.

ابواب النقد مفتوحة لاي نقد بناء، يصب في مصلحة الوطن. وال دولة تدعم حرية الفكر والتعبير على كافة المستويات. وتمهد المزا علنا بالتزامه باحترام حقوق الإنسان.

وليس ادل على رغبة الشعب في الإصلاح الديمقراطي من مرافقة نسبة ٩٨,٤٪ على الميثاق الوطني في الاستفتاء الذي اجري عليه. وملاحظة إقبال المرأة البحرينية بشكل مكثف على لجان الاقتراع للإدلاء بصوتها وينسبة قاربت نسبة مشاركة الرجل (٣١) غير ان امام البحرين مجموعة من التحديات تؤثر على عمليات الإصلاح، لعل أهمها قضايا العمالة والتوظيف والبطالة وتدريب وإعداد كوادر وطنية في الإدارة. ومن المؤكد ان المجلس التشريعي سيلعب دورا بارزا في حل الكثير من هذه الاشكاليات.

وفي نوفمبر ديسمبر ٢٠٠٦، جرت الانتخابات التشريعية البحرينية وأسفرت عن تحقيق المعارضة السياسية تقدما ملحوظا. فقد حصلت "جبهة الوفاق الوطني" على ستة عشر مقعدا من إجمالي المقاعد البالغ عددها أربعين مقعدا، مما سيؤهلها للعب دور فعال داخل البرلمان لإجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية. وبالتالي، فإنه من المتوقع ان تشهد المؤسسة التشريعية البحرينية حوارا واسعا حول تلك الإصلاحات.

ثالثا- دولة الإمارات العربية المتحدة :

على خلاف دول مجلس التعاون الخليجي -رياستثناء الكويت- عرفت الإمارات تجربة الدستور (المؤقت) مع بداية حصولها على الاستقلال، وإنشاء اتحاد الإمارات العربية سنة ١٩٧١. وقد تم تثبيت هذا الدستور بموجب التعديل الدستوري سنة ١٩٩٦، حيث نص هذا الدستور -في باب خاص- على صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي والنظام الخاص به. ومما تجدر الإشارة إليه أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على صعيد تشكيل المجلس الوطني الاتحادي الذي لا يزال بعدد أعضائه وصلاحياته منذ تأسيسه سنة ١٩٧٢ ويشكل هذا المجلس من ٤٠ عضوا بواقع ٨ مقاعد لإمارتي أبوظبي ودبي، و٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة، و٤ مقاعد لعجمان وأم القيوين والفجيرة (٣٢). ومن الجدير بالإشارة أن يترك لكل إمارة طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس، ومدة الفصل التشريعي سنتان.

ومن المهم الإشارة إلى إصدار الإمارات العربية المتحدة نظاما انتخابيا لأول مرة في تاريخها، يتم بموجبه إجراء انتخابات للمجلس الوطني الاتحادي في ديسمبر عام ٢٠٠٦. وتعود بدايات هذه التجربة إلى أواخر سنة ٢٠٠٥، عندما أعلن رئيس الدولة، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، عن عزم بلاده تنظيم أول انتخابات برلمانية، على أن تكون جزئية يشارك فيها عدد محدود من وجهاء

المؤسسة التشريعية في البحرين، يلاحظ محورية دور رئيس الدولة (الملك) على كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، حيث يؤدي ذلك إلى هيمنة السلطة التنفيذية على المؤسسة التشريعية ومن ثم، قصور أدائها. وربما يبرهن على ذلك أن الدستور ينص على أن السلطة التشريعية مشتركة بتولاها الملك والمجلس الوطني (أي مجلس الشورى ومجلس النواب).

ثانيا- رغم أنه لا توجد في البحرين أحزاب سياسية شرعية يمكن من خلالها التأثير على المؤسسة التشريعية، إلا أنه يوجد عدد من المنابر والتيارات السياسية العلنية، مثل حركة الوفاق الوطني التي تقوم بوظيفة الأحزاب السياسية في التعبير عن المصالح وتجميعها كما أن هذه المنابر والتيارات أسهمت في عملية التحول الديمقراطي في البحرين من خلال إنشاء وتفعيل المؤسسة التشريعية وفي هذا الصدد، يمكن القول إن هناك وجهات للتشابه بين الحالتين البحرينية والكويتية. فرغم أنه لا توجد أحزاب سياسية شرعية في الكويت، إلا أن هناك عددا من التيارات والتنظيمات والمؤسسات السياسية، مثل المنبر الديمقراطي الكويتي، والحركة الدستورية الإسلامية، والحركة السلفية وغيرها، وهي تنظيمات تنشط داخل المؤسسة التشريعية عن طريق ممثليها إلى حد يمكن معه القول إن توافر المؤسسة التشريعية في الكويت والبحرين قد أدى إلى تقوية هذه الكيانات.

ثالثا- تلتى عملية التحول الديمقراطي في البحرين -وهو ما ينطبق بشكل كبير على كافة دول مجلس التعاون الخليجي- كرد فعل لازمت داخلية وإقليمية، أكثر منها سياسات مبادرة. وعلى سبيل المثال، أنشأ أمير البحرين مجلس الشورى سنة ١٩٩٢ إثر تداعيات حرب الخليج، وكمحاوله للانفتاح السياسي من أجل احتواء المعارضة وحركات الإصلاح السياسي التي لم تهدأ، وتأتي ضرورة لتأكيد أن حالة التنازع والمناكفة بين النظام والقوى المعارضة سادت طيلة الفترة منذ سنة ١٩٧٥ وحتى سنة ١٩٩٠، حيث أدت زيادة نفوذ قوى المعارضة إلى الدفع في اتجاه مزيد من الإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطي.

ويمكن القول إن الميثاق الوطني لم تفرضه القيادة من أعلى، وإنما جاء نتاج مناقشات مستفيضة وتم إقراره عبر الاستفتاء العام. ولتعزيز هذه المسيرة الديمقراطية وتحقيق استقلال السلطة القضائية، أنشأت البحرين المجلس الأعلى للقضاء، في سبتمبر عام ٢٠٠٠. ومن صلاحياته الاشراف على حسن سير العمل بالحاكم وترقية القضاة ونقلهم، وغير ذلك من المسائل المتعلقة برعاية القضاة، بجانب عقد حوار مستمر بين القيادة والشعب عن طريق سلسلة دورية من اللقاءات يعقدها الأمير مع رموز المجتمع البحريني لطرح تصورات المستقبلية، وتأكيد رئيس الوزراء أن

(٣١) يوسف زين العابدين زنتل، إصلاح المؤسسة البرلمانية وأثره على أداء النواب، في « على الصاوي (محرر)، الإصلاح البرلماني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١-٢٥٢. ومحمد خليفة، الإصلاح السياسي في البحرين، شئون خليجية، عدد ٢٥، م. ٢٠٠١، ربيع ١٣، ص ٢٣.

(٣٢) ابتسام الكتبي، المجلس الوطني لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢-١٩٩٠)، في « أحمد الرشيد (محرر)، المؤسسة التشريعية في الوطن العربي، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ١٠٥.

بين القوى السياسية. وأخيراً، فإن القوة النسبية للدولة الرعمية في دولة الامارات إنما تسهم في الحد من دور المؤسسة التشريعية.

وتتجه الامارات لتعزيز تجربة الإصلاح الى بناء قاعدة انتاجية لتوزيع مصادر الدخل لحماية الاقتصاد الوطني من أية اضطرابات تؤثر عليه. لذلك، كان الاهتمام بالزراعة والصناعة بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد هو القطاع النفطي (٣٦). كما تم تأسيس لجنة حقوق الإنسان لتعزيز مسيرة الإصلاح لتتابع قضايا حقوق الإنسان والحريات في الامارات (٣٧).

رابعاً- المملكة العربية السعودية :

تعتبر السعودية من أقدم الدول من حيث النشأة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من ذلك، تأخرت عملية التحول الديمقراطي بها مقارنة بدول الخليج الأخرى، بل واختلفت بعض هذه الإصلاحات عما جرى في تلك الدول. وكما هو الحال في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، جاءت معظم إجراءات عملية التحول الديمقراطي في السعودية مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وبالتحديد في سياق وعقب أزمة الخليج الثانية (١٩٩١-٩٠) التي أطلقت قوى سياسية مطالبة بقدر من التحول الديمقراطي في مجتمع يتسم بسيادة الطابع القبلي التقليدي، واعتناق المذهب الوهابي من ناحية، ومن ناحية أخرى مع صعود عملية التحديث الاقتصادي والسياسي والتعليمي، وما أثمرته من ظهور طبقة وسطى جديدة ونخبة ثقافية حديثة متعلمة تعليماً غربياً. وتتمثل أهم هذه الإجراءات في صدور النظام الأساسي للحكم، وإنشاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق في المملكة، حيث صدر في مارس سنة ١٩٩٢ ثلاثة أنظمة أساسية، الأول خاص بالنظام الأساسي للحكم في السعودية، والثاني مختص بنظام مجلس الشورى، والثالث يتعلق بنظام المناطق والحكم المحلي. ومن ثم، أصبحت السلطات الثلاث تتجسد في أن السلطة التنفيذية يتولاها الملك، وهو رئيس مجلس الوزراء، ويساعده الوزراء، والأجهزة التنفيذية الأخرى. أما السلطة التشريعية -ويطلق عليها أحياناً السلطة التنظيمية- فهي في يد مجلس الشورى، ويتداخل معه مجلس الوزراء في اقتراح القوانين. وأخيراً، السلطة القضائية التي أكد النظام الأساسي استقلالها في ضوء الشريعة الإسلامية، وهي في يد المحاكم الشرعية (٣٨).

الإمارات السبع، وتشكل خطوة باتجاه تنظيم انتخابات بالاقتراع المباشر، بحيث يصبح نصف أعضاء المجلس الاتحادي فقط بالتعيين، بعد أن كان جميع أعضائه معينين (٣٩). وفي إطار هذه الانتخابات، بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية ٦٦٨٩ عضواً، منهم ١١٨٩ امرأة، وهم الذين يحق لهم الانتخاب والترشح، كل في إمارته. أما مهام اللجنة الوطنية، فتدور حول إعلان قائمة المرشحين لكل إمارة، والبرنامج الزمني للانتخابات، ومهام اللجنة الإعلامية واللجنة الأمنية، وقواعد التشريع والانتخابات، حيث يحق للمرشح في الهيئة الانتخابية ترشيح نفسه لانتخابات عضوية المجلس الوطني الاتحادي ويمنع القانون الإماراتي الإنفاق على الحملة الانتخابية من المال العام أو من ميزانيات الوزارات، ومنع أيضاً استخدام المؤسسات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية، ولا يجوز للمرشح تلقي أي أموال أو تبرعات من الخارج أو من جهات أجنبية، وعدم تجاوز الإنفاق على الحملات الدعائية والترويجية مبلغ مليوني درهم إماراتي (٣٤).

وتسعى القيادة السياسية الإماراتية إلى تأكيد ضمان نزاهة هذه الانتخابات، وهو ما يتضح من الخطاب السياسي للقيادة من ناحية، ومن الأساليب الإجرائية للعملية الانتخابية من ناحية أخرى، وعلى رأسها إقرار التصويت الإلكتروني. واعتماد اللجنة الوطنية للانتخابات واللجنة الوطنية للمؤتمرات، وتكون مهمتها مخاطبة أعضاء الهيئات الانتخابية لتعريفهم بكافة أهداف وإجراءات العملية الانتخابية. علاوة على الإشراف القضائي على سير العملية الانتخابية (٣٥).

ويخلاف حالتي الكويت والبحرين، فإن المجلس الوطني الاتحادي لم يضطلع بدور ملموس بعد في عمليات التحول الديمقراطي في دولة الامارات العربية المتحدة، فالمبادرة بإنشاء المجلس، ثم المبادرة بإجراء انتخابات لنصف أعضائه، أتت من السلطة التنفيذية. ويمكن أن نعزو ذلك الى حداثة دولة الامارات ككيان سياسي واحد ومتميز، لم يتغلب بعد على عمق الانتماء الى الإمارة. وهو ما يتمثل في طبيعة تكوين المجلس الوطني، حيث إنه حتى سنة ٢٠٠٦. كان حاكم الإمارة هو الذي يعين من يمثل إمارة في المجلس. هذا بالإضافة الى الاتساع الشديد في مساحة دولة الامارات، مقابل محدودية عدد المواطنين، سواء كرقم مطلق أو كنسبة من إجمالي سكان الدولة، مما لا يوفر فرصة لتفاعل مستمر

(٣٣) محمد بن علي بن سالم الزعاسي، مرجع سبق ذكره (مرجع ٨)، ص ٩٤

(٣٤) الاتحاد (ابوظبي)، ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ على

(٣٥) الاتحاد، (ابوظبي)، ٢ يناير ٢٠٠٦ على

(٣٦) الاقتصاد الإماراتي - رؤية للقرن الجديد، شؤون خليجية، ٢ أبريل ٢٠٠٠، ص ٧٢

(٣٧) سعد الدين إبراهيم، التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٠

(٣٨) د. عبد الكريم بن حمود الفخيل، الإصلاح في المملكة السعودية - الأبعاد السياسية والاقتصادية، في د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩-٢٠٠

العامة الواسعة المجال أكثر من تحديد الاستراتيجيات، وهو ما يحد من فرص تقييم تجربة التحول الديمقراطي في السعودية. وهو ما تبدي عبر الخطاب السياسي للملك فهد بمناسبة افتتاح مجلس الشورى سنة ٢٠٠٣. فقد أكد هذا الخطاب ضرورة رفع الوعي بين المواطنين فيما يتعلق بقضايا المشاركة السياسية، وضرورة تطوير المناهج التعليمية لهذا الشأن، إلا أن هذا الخطاب لم يتضمن استراتيجيات تطبيقية لتحقيق هذه الأهداف.

ثالثاً- تدل التعديلات من خلال الأوامر الملكية على الاتساع النسبي لصلاحيات مجلس الشورى (أصبح يتمتع بحق اقتراح القوانين). إلا أنه -على الرغم من ذلك- يظل الدور المحوري والمؤثر للملك. وربما يتضح ذلك من الية إصدار القوانين التي تعطى السلطة الأعلى للملك ثم لمجلس الوزراء، بينما تأتي المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى) من حيث الأهمية في المرتبة الثالثة والأخيرة.

غير أنه يمكن رصد عدة عوامل أدت إلى الإقدام على بعض التغييرات السياسية في السعودية، لعل أهمها:

١- انخفاض أسعار النفط وتراجع مفهوم الرفاه :

فقد انخفضت أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات انخفاضاً ملحوظاً، أدى إلى انخفاض الدخل النفطي السعودية. ومع ارتفاع حجم السكان، والزيادة السكانية، بدا أن الدولة غير قادرة على الاستمرار في الاحتفاظ بمستويات نولة الرفاه التي كانت توفرها قبل ذلك. ومع تراجع دولة الرفاه، زادت مطالب المواطنين بمزيد من المشاركة العامة والسياسية، وبالأذات بما يتعلق بتوزيع الدخل النفطي. وهكذا، فإنه عندما اندلعت أزمة الخليج الثانية، كانت السعودية مهتمة بالفعل لظهور مطالبات القوى الجديدة التي تضررت من تراجع دولة الرفاه.

٢- ظهور طبقة وسطى جديدة :

جاءت على أثر الاتساع العمراني، وازدياد فرص التعليم، وزيادة دخل المواطنين وظهور العديد من المؤسسات المهنية والتجارية والصناعية، وانتشار التصنيع، وتزايد أعداد خريجي الجامعات والمبعضين إلى الخارج، وارتفاع عدد طلاب المملكة الدارسين في الجامعات الأمريكية، واتساع نسبة التحضر إلى نحو ٧١٪ لتحتل المملكة المركز الخامس بين سائر الدول الخليجية بعد كل من الكويت وقطر والبحرين والامارات. وجاءت هذه الإصلاحات لامتناس مطالب الطبقة الوسطى.

أما فيما يتعلق بصلاحيات المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى)، فإنها تتسم بالحدودية الشديدة. ففي جميع الأحوال، ترفع قرارات المجلس إلى الملك، الذي يحيلها بدوره إلى مجلس الوزراء للنظر فيها. وإذا كان للمجلس حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، فإنه ملزم برئعه إلى الملك للبت فيه، وبالتالي لم يمنح المجلس حق اقتراح القوانين، أو مداولة الموضوعات إلا إذا أحيلت إليه من الملك أو في حالة موافقة الملك على طلب المجلس، إذا تقدم عشرة أعضاء بطلب محدد (٢٩). وفي سنة ٢٠٠٣، صدر مرسوم ملكي بتعديل صلاحيات مجلس الشورى، بحيث يتمتع بحق اقتراح مشروع نظام جديد أو اقتراح تعديل نظام نافذ ودراسته، على أن يرفع رئيسه ما يقرره المجلس للملك. وبذلك، زادت صلاحيات المجلس وارتفعت، بحيث أصبح له حق اقتراح مشروعات الأنظمة.

ويرتبط بعملية التحول الديمقراطي في السعودية أيضاً قرار الحكومة إجراء انتخابات بلدية في عام ٢٠٠٤، إلا أنه حدث أن الحملات الانتخابية البلدية السعودية قد مست قضية الهوية الوطنية، والهويات الفرعية القبلية والمذهبية والمناطقية، حتى إن استثمار هذه الأخيرة في العملية الانتخابية حداً ببعض أن يرى أن تعيين الأعضاء حكومياً قد يكون أفضل من إجراء انتخابات تغلب عليها سمة "القبيلة" (٤٠).

وفي مايو ٢٠٠٣، ألقى الملك فهد -في افتتاح مجلس الشورى- خطاباً تضمن جوانب الإصلاح والتحول الديمقراطي في السعودية، والذي اشتمل على تأكيد أهمية استمرار عملية التحول الديمقراطي، وزيادة الرقابة، والدعوة للاهتمام بإصلاح التعليم، وأن تظل الشؤون الداخلية بعيدة عن أي ضغوط خارجية (٤١).

وفيما يتعلق بالتجربة السعودية للتحول الديمقراطي، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

أولاً- تتخذ السعودية مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة) كدستور ونظام لها. وعلى هذا الأساس، فقد امتنعت عن إصدار دستور وضمني على غرار ما هو موجود في كل دول العالم، ولكنها أصدرت ما يعادل الدستور عام ١٩٩٢ تحت مسمى "النظام الأساسي للحكم" والذي اعتبر القرآن والسنة هما المرجعية العليا. ومن ثم، أصبحت هناك وثيقة دستورية محددة تحدد العلاقة بين السلطات الثلاث في السعودية، وتحدد مكان مجلس الشورى في العملية السياسية.

ثانياً- غلب على الخطاب السياسي السعودي طرح الأفكار

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) د. خالد الرشيد، نظرة استشرافية على الانتخابات البلدية - التصويت للقبيلة والمذهب والمنطقة.

<http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article.59.htm>

(٤١) د. عبد الكريم بن حمود السخيل، مرجع سبق ذكره، (مرجع ٢٨)

(٤٢) ابنسالم الكتيبي، "التحولات الديمقراطية في دول الخليج"، المستقبل العربي، يوليو ٢٠٠٠، ص ٣٣٠

٣- المطالبات الداخلية والإقليمية والدولية .

ازدادت الضغوط على المملكة بعد انتهاء حرب تحرير الكويت ١٩٩١، خاصة من الولايات الأمريكية وأوروبا ومنظمات حقوق الإنسان، وتطور ذلك إلى الداخل - عريضة رجال الأعمال في نوفمبر ١٩٩٠ التي تطالب باصلاحات دستورية وتحديث النظام القضائي واعطاء دور كبير للمرأة في الحياة العامة واصلاح جنرى لنظام التعليم واصلاح جمعية الامر بالمعروف . بالإضافة الى الحركة الاجتماعية النسائية في نوفمبر ١٩٩٠، إلى جانب الضغوط الإقليمية مثل تجربة الكويت، واجرائها الانتخابات النيابية بعد التحرير والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية(٤٢).

ومما تجدر الإشارة إليه، أيضا، أن للمرأة الحق في العملية الانتخابية ترشيحا وانتخابا، كما تمتعت بهذه الحقوق في المجلس البلدي، ما دامت مستوفية للشروط الموضحة بالدستور، السابق الإشارة إليها.

وتختلف قطر عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي في شعولية مفهوم التحول الديمقراطي، بحيث تم إرساء مفاهيم أخرى مرتبطة بعملية التحول الديمقراطي، مثل التنشئة السياسية، وزيادة معدلات المشاركة السياسية(٤٥).

ولعل أهم ملامح مسيرة الاصلاح السياسي في قطر، خاصة بعد أن تولى الشيخ حمد بن خليفة الحكم في يونيو ١٩٩٥، الفصل بين منصبى رئيس الوزراء والامير، حيث أعلن ذلك في مرسوم اميرى في أكتوبر ١٩٩٦، وإنشاء مجلس العائلة الحاكمة في يوليو ٢٠٠٠، الذي يتكون من ١٢ شخصية من أسرة آل ثاني. ويعد هذا دعما من العائلة للخطوات التي يتخذها الامير على مسيرة الاصلاح، وتوسيع نسبة المشاركة السياسية بموجب المرسوم الاميرى في أكتوبر ١٩٩٨، والخاص بنظام الترشيح والانتخاب للمواطنين القطريين لعضوية المجلس البلدي الذي منح حق المشاركة السياسية لكل قطري وقطرية بلغا سن ١٨ عاما، ومنح المرأة حق المشاركة السياسية من خلال الترشيح والانتخاب. غير أن الانتعاش القبلية ما زالت تلعب دورا في العملية السياسية. وتشهد قطر حرية اعلام وصحافة مقننة، حيث تفرض على الصحف رقابة ذاتية دون الرقابة الرسمية. الا انه يبدو انه لا يوجد فرق كبير بينهما، لأن السلطة التنفيذية تقوم بتعيين رؤساء تحرير الصحف، ومن الموالين للنظام(٤٦).

سادسا- سلطنة عمان :

تمثلت بداية عملية التحول الديمقراطي في إنشاء المجلس التشريعي في عمان في تأسيس مجموعة من المجالس الاستشارية النوعية والمتخصصة كمجالس الزراعة والصناعة والخدمة المدنية عام ١٩٧٦. ومع بداية الثمانينيات، تأسس المجلس الاستشاري

سبق ان أشرنا الى إنشاء مجلس الشورى في قطر بموجب النظام الاساسى المؤقت الصادر عام ١٩٧٠ والمعدل عام ١٩٧٢. وهو الذي ظل العمل به ساريا حتى صدور الدستور الدائم والذي طرح لاستفتاء عام ٢٠٠٣. وقد نص هذا الدستور على هوية الدولة الإسلامية والعربية وتأكيد النظام الديمقراطي. وتم تخصيص الفصل الثالث من الدستور للسلطة التشريعية ويتولاها مجلس الشورى. ورفع عدد الأعضاء به إلى ٤٥ عضوا بعد أن كانوا ٣٠ منذ سنة ١٩٧٥، وكانوا قبل ذلك ٢٠ عضوا فقط(٤٣). ويتم انتخاب ثلثي أعضاء المجلس من المواطنين البالغين من العمر ١٨ عاما أو أكثر. ويقوم الأمير بتعيين الثلث الآخر، ومدة المجلس أربع سنوات.

ومن ثم، تتسم عملية التحول الديمقراطي في قطر بالحدز والبطء النسبي، وإن كانت السياسة القطرية في اعتماد التحول الديمقراطي جاءت متماشية مع مثيلاتها داخل بقية دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث إصدار دستور دائم، كما سبقت بعض الدول الخليجية الأخرى في إجراء انتخابات بلدية مثل السعودية.

وفي هذا الصدد، فقد دخلت قطر مرحلة جديدة من مراحل التحول الديمقراطي من خلال الاستعداد لإجراء انتخابات لمجلس الشورى خلال سنة ٢٠٠٧، بعد أن اجرت انتخابات للمجالس البلدية لمؤقتين من قبل سنوات ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ على التوالي، حيث سعت السلطة القطرية إلى تشكيل "اللجنة الدائمة للانتخابات" بحيث توكل لها مهمة نشر الوعي السياسي لتمكين المواطن والمواطنة من المشاركة في الحياة السياسية. وفي هذا الإطار، سيتم انتخاب ٣٠ عضوا في مجلس الشورى من ٤٥ عضوا هم إجمالى عدد أعضاء مجلس الشورى. ويخضع المرشح في

(٤٣) الراية (الدوحة) على:

http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=182195&version=1&1

(٤٤) الراية (الدوحة) على:

http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=1083695&version=1

(٤٥) المرجع السابق

(٤٦) المرجع السابق

الرقابة على الحكومة من قبل المؤسسة التشريعية

بيد أن الممارسة الديمقراطية لتفعيل هذا النظام الأساسي تستند إلى العادات والتقاليد العمانية، والانسجام مع التقاليد الإسلامية، واستعادة تراث الشعب العماني لمبدأ الشورى المستمد من تعاليم الدين الإسلامي، حيث كان العمانيون قد تعودوا على عقد مجالس عرفت باسم "السبلة" يلتقى فيها أبناء القبيلة لمناقشة كافة أمورهم، وأحياناً السلطان قابوس هذا التراث، عن طريق "البرلمان المفتوح" الذي يعتبر أشبه بلقاءات شعبية وجماعية واسعة مع السلطان، ويتيح هذا الاتصال المباشر بين القيادة والشعب، ولا تفيد هذه اللقاءات مع السلطان أية قيود بروتوكولية، مما يتيح طرح كافة القضايا، ويسبغ هذا على التجربة العمانية صبغة خاصة تزوج بين التراث والحداثة.

ويعتقد بعض المراقبين أنه بالرغم من تبلور ملامح تجربة شبه ديمقراطية في عمان، إلا أن الواقع القبلي ما زال له أثره في مسيرة العملية السياسية، وظهر ذلك في انسحاب بعض المرشحين في الانتخابات الأخيرة، استجابة لأوامر القبيلة بالامتناع عن إعطاء الأصوات للسيدات المرشحات، وإن كان الباحث يعتقد أن هذه الملاحظة لا تصدق على عمان وحدها بقدر شمولها دول مجلس التعاون الخليجي (٥٠).

خاتمة :

حاول هذا البحث إلقاء الضوء على أهم ملامح عملية التحول الديمقراطي داخل دول مجلس التعاون الخليجي ودور المؤسسة التشريعية فيها. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن عمليات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي تنقسم إلى مرحلتين، الأولى جاءت كرد فعل لسياسات القوى الاستعمارية في منطقة الخليج وبدأت في الربع الأول من القرن العشرين (وإن لم تشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي). أما المرحلة الثانية، فهي تلك التي أعقبت أزمة الخليج الثانية في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وجاءت كرد فعل للتحولات الديمقراطية العالمية، وتنامي تيار العولمة وللأثار السياسية التي أنتجتها أزمة الخليج الثانية من حيث إطلاق قوى وتيارات سياسية جديدة إلى حيز الممارسة العملية.

وبعد التعرض لعمليات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن التوصل إلى عدد من النتائج، أهمها:

أولاً- يمكن القول إن أزمة الخليج الثانية (١٩٩١/٩٠) قد أطلقت أيدي القوى السياسية المطالبة بالتغيير ودفعتها إلى

حتى عام ١٩٩١، حيث أطلق عليه مجلس الشورى، وتمتع بصلاحيات أكثر اتساعاً من سلفه، ثم صدر النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦، ويتكون من ٨١ مادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، واعتبر بمثابة أول دستور للبلاد (٤٧).

وبموجب هذا النظام، فإن السلطان هو رئيس الدولة والسلطة العليا النهائية، ويقوم بعمل رئيس الوزراء، وإن كان من صلاحياته أن يعين رئيساً لمجلس الوزراء. وبموجب النظام الأساسي للحكم، فإن هناك مجلس عمان، ويتألف من مجلسين، هما مجلس الشورى ومجلس النولة. فمجلس النولة عبارة عن مجلس استشاري يعينه السلطان من الكفاءات والخبرات الوطنية، ويتكون من ٥٧ عضواً لمدة ثلاث سنوات، ويضم حالياً ٨ نساء. أما المجلس الموازي الآخر، فهو مجلس الشورى المنتخب، الذي يشارك في انتخابه كافة العمانيين الذين يحق لهم الانتخاب لمدة ٣ سنوات، ويتألف من ٨٢ عضواً ويحق للمجلس تقديم مشروعات القوانين إلى مجلس الوزراء والسلطان، كما يحق للمجلس طرح الأسئلة وإبداء الرغبات وعرض طلبات المواطنين (٤٨). وكانت آخر انتخابات عام ٢٠٠٣، وستتم الانتخابات القادمة في أكتوبر ٢٠٠٧.

ويلاحظ أن عمان قد أخذت على غرار البحرين بنظام المجلسين وذلك لتحقيق الهدف ذاته، وهو ما يعكس الرغبة في تدريجية عملية التحول الديمقراطي من خلال الموازنة بين المجلسين. وعموماً، يلاحظ أن دور مجلس الشورى العماني محدود، وذلك في ضوء أنه ليس من صلاحياته إصدار النهاى للقوانين، ولكن رفع توصياته إلى رئيس الوزراء ثم إلى السلطان. ومن المعلوم أن السلطان يقوم بدور رئيس الوزراء، مما يضاعف من فرص مراقبة عمل السلطة التنفيذية (٤٩).

وعلى الرغم من اعتماد عمان لنظام المجلسين، إلا أن طبيعة الممارسة السياسية لهما تختلف عن الشكل التقليدي للبرلمانات في الدول الأخرى، حيث إن مجلس الشورى يرفع توصياته لمشروعات القوانين قبل إصدارها إلى مجلس الوزراء ثم إلى السلطان، بينما يعمل المجلس الآخر نظراً لما يحويه من خبرات علمية بشكل استشاري فقط، أي أن المجلسين يعملان بشكل متوازن. ومن ثم، يصعب القول إنهما مجلسان بما هو متعارف عليه في النظم البرلمانية الديمقراطية.

كذلك، كرس النظام الأساسي محورية دور السلطان في الحكم مقابل محدودية صلاحيات المؤسسة التشريعية (مجلس الشورى أساساً)، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن الدستور يتيح للسلطان أن يكون رئيساً للوزراء أيضاً، مما سيضعف من فرص

(٤٧) د. عبد الحميد موافي، التحول الديمقراطي في سلطنة عمان في د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١-٢٢٨.

(٤٨) المرجع السابق.

(٤٩) محمد شحات عبد الهادي، تجربة الإصلاح السياسي في سلطنة عمان، شئون خليجية، العدد ٢٥، ربيع ٢٠٠١، ص ٥٧.

(٥٠) أيمن عبد الوهاب، الانتخابات العمانية وخصوصية التجربة، السياسة الدولية، عدد ١٢١، يناير ١٩٩٨، ص ١١٢.

الكويت، أو تعود جذور المؤسسة التشريعية إلى عقود معتدة، كما في حالة البحرين. ومن ناحية أخرى، نجد أن المؤسسة التشريعية لا تتخطى كونها ساحة للنقاش حول التحول الديمقراطي ورفع التوصيات لمجلس الوزراء، وهو ما توضحه حالة المؤسسات التشريعية في عمان والإمارات وقطر.

خامساً- تتسم المؤسسات التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً بالضعف، نتيجة محورية دور الحاكم واتساع صلاحيات، وجمعه -وفقاً لخصوص الدستور أو النظام الأساسي للحكم- ما بين اختصاصات السلطة التشريعية والتنفيذية. وبالمقاييس على الديمقراطيات الأخرى، لا تضم المؤسسات التشريعية الخليجية أي مؤسسات حزبية أو تنظيمات سياسية، تعمل على إدارة هذه المؤسسات من خلال الانتخاب أو التنافس على السلطة بشكل مؤسسي أو تدوير الحكم. إلا أنه في بعض الحالات، قامت المؤسسة التشريعية بدور تاريخي مهم، كما حدث في حالة الكويت، حيث إن مجلس الأمة الكويتي نجح في أن يظهر خلال فترة العقود الأربعة كدند للسلطة التنفيذية، وكعامل من عوامل التحول الديمقراطي. ويمكن أن نشير هنا إلى الضغوط المستمرة التي يمارسها أعضاء المجلس من أجل تفعيل الدستور وتقليص عدد الدوائر الانتخابية ضماناً لنزاهة الانتخابات. من ناحية أخرى، فإن عدم السماح بوجود الأحزاب السياسية الشرعية -في حالتي الكويت والبحرين- لم يمنع من ممارسة بعض القوى لدوار سياسية داخل وخارج المؤسسة التشريعية، تكاد تشبه أدوار الأحزاب السياسية.

سادساً- إن عدد المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون، من حيث كونها مجالس أحادية أو ثنائية، لا يعني بالضرورة زيادة الفاعلية والتأثير السياسي في عمليات التحول الديمقراطي. والمثال على ذلك أن الكويت تعمل بنظام المجلس الواحد (مجلس الأمة) ولكنه أكثر فاعلية، إذا ما قورن بدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد نظام المجلسين مثل عمان والبحرين، من حيث محدودية الاختصاصات التي يتمتع بها كل من المجلسين في مواجهة سلطات رئيس الدولة (السلطان في الأولى، والملك في الثانية).

المطالبات العلنية بإطلاق عملية الإصلاح السياسي في اتجاه مزيد من المشاركة السياسية الشعبية، وترجمة ذلك كله في شكل إنشاء مؤسسات تشريعية أو تفعيل المؤسسات التشريعية القائمة. وقد توافقت تلك الأزمة مع التحولات العالمية التي تمثلت في انهيار النظم الشيوعية التسلطية وحدثت عمليات الانفجار الديمقراطي في شرق أوروبا وشرق آسيا وبعض الدول الإفريقية، مما أوجد مناخاً إقليمياً وعالمياً ضاغطاً في اتجاه التحول الديمقراطي، لم تجد النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي مناصاً من التكيف معه.

ثانياً- على الرغم من أن محددات عملية التحول الديمقراطي امتزجت بين الداخلية والخارجية، واختلاف سياسات هذا التحول من دولة إلى أخرى، إلا أن ملامح هذه العملية اتفقت جميعها من حيث إنها تأتي في إطار النظم القائمة، ويتمتع بالطابع السلمي لعملية رفع المطالب الخاصة بالتحول الديمقراطي، إضافة إلى التدرج في تنفيذ التحول الديمقراطي، وكذلك يأتي الإصلاح من أعلى.

ثالثاً- على الرغم من اعتماد القيادات السياسية لبعض إجراءات التحول الديمقراطي، إلا أن ثمة عوائق تفرض تفعيل تلك الإجراءات، وهي تنبع من الثقافة السياسية والعادات المترسخة في المجتمعات الخليجية. ويبرز من على ذلك فشل المرأة في تحقيق أي إنجاز في الانتخابات في قطر والكويت، بعد إعطائها حق الترشيح والانتخابات، إلا أنها حققت إنجازاً في البحرين، حيث وصلت للمرة لأول مرة إلى المجلس التشريعي عن طريق الانتخاب.

رابعاً- تعددت أدوار المؤسسة التشريعية، وتباينت في تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي بين دول مجلس التعاون الخليجي من دولة على أخرى. فعلى حين نجد أن المؤسسة التشريعية غدت واحدة من أبرز النقالات النوعية في عملية التحول الديمقراطي، كما في حالة السعودية، نجد دولة خليجية أخرى تمتلك المؤسسة التشريعية فيها بعض الخبرة التي تمكنها من القيام بعدد من الإجراءات التي تصب في عملية التحول الديمقراطي، كما في حالة

دور الأمم المتحدة في تطوير آليات حماية حقوق الإنسان

د. نجوى إبراهيم

(استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر)

ريجان، لم تعد حقوق الإنسان مجرد فكرة، بل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السياسات العالمية^(١). ومع بداية عقد التسعينيات، أصبح العالم بصدد نظام دولي جديد مع انتهاء الحرب الباردة ونهاية الصراع القطبي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبدأت مرحلة جديدة تلعب فيها الولايات المتحدة دوراً رائداً.

وفي ظل العولمة والنظام العالمي الجديد، لحقت قضايا حقوق الإنسان والانتهاكات الخاصة بها مكان الصدارة، حيث طرحت العولمة قيماً ثقافية ومبادئ ترى فيها التطور الإيجابي لدول ومجتمعات العالم. وتتمثل هذه القيم فيما يعرف باسم الثقافة المدنية *Civic Culture*، التي تؤكد احترام قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وما يرتبط بذلك من قيم التسامح والحوار وقبول الاختلاف والمؤسساتية والشفافية والمحاسبية. ولقد كانت هناك انعكاسات عميقة لشيوع الثقافة المدنية، من أبرزها الاتجاه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين نحو تأسيس منظمات غير حكومية في مختلف دول العالم، تتبنى قضايا "حقوق الإنسان"، وتراقب وترصد عملية التحول الديمقراطي.

كما أسهمت ثورة الاتصالات في تشكيل ما يعرف باسم المجتمع المدني العالمي، الذي أثر إيجابياً في التوجه نحو تأسيس شبكات دولية وإقليمية معنية بالمرأة وحقوق الإنسان والطفل وغير ذلك (٢). وفي أثناء هذا التطور، ظهرت مفاهيم سياسية جديدة،

مضى أكثر من نصف قرن على بدء الاهتمام العالمي بمفهوم حقوق الإنسان، ولقد شهدت الفترة الأخيرة، التي بدأت منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، تحولاً جذرياً في النظام العالمي والعلاقات الدولية، انعكس بشكل واضح ليس فقط على مضمون هذا المفهوم، بل أيضاً على المؤسسات المهتمة بقضاياها من حيث الكم والنوع والصلاحيات الممنوحة لتلك المؤسسات.

ولقد أخذت الأمم المتحدة زمام المبادرة في تطوير الآليات الخاصة بحقوق الإنسان، إيماناً منها بأهمية هذه القضية واحتلالها مكان الصدارة مع قضايا مهمة أخرى مثل السلام والتنمية ومكافحة الفقر.

واندركت أن احترام حقوق الإنسان بأسلوب يؤدي إلى الحد من العنف والانتهاكات والصراع يقتضي مدخلاً مختلفاً عن مجرد الرصد وتقديم الخدمات الإنسانية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من المنظمة الدولية في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ - والذي يطور فكرة الاختصاص الداخلي وسيادة الدولة في المادة (٧/٢) من ميثاق الأمم المتحدة، وهي المادة التي تحظر تدخل المنظمة الدولية "الأمم المتحدة" فيما يعد من صميم الاختصاص الداخلي للدولة احتراماً لسيادتها - قد تعرض للتغيير نتيجة للمستجدات على الساحة الدولية.

فابتداءً من عام ١٩٨٠ ومع مجيء إدارة الرئيس الأمريكي

(١) دافيد ب. مورسلات، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة محمد مصطفى عليم (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٢)، ص ١٧.

(٢) د. أمانى قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٤.

وانظر أيضاً Lipschutz, R., "Reconstructing World Politics, The Emergence of Global Civil Society," Millennium, vol21., no. 3, 1992, P.P. 389-420

الثانى : تطوير الآليات الدولية لحقوق الإنسان ..

الثالث : تطوير الآليات الوطنية لحقوق الإنسان

أولاً - التدخل الإنسانى و تطور مفهوم حقوق الإنسان :

إن مفهوم التدخل الإنسانى فى العلاقات الدولية، الذى شاع استخدامه منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى، استخدم بعد الحرب العالمية الأولى وارتبط بمبدأ حماية الأقليات، باعتباره البديل الذى ينبغي اللجوء إليه فى حالة اخفاق الأساليب الأخرى المتعارف عليها فى ذلك الوقت، وكان المقصود منه فى الماضى - وحتى وقت قريب - توفير الحماية لرعايا الدولة، ولم يكن مقصوداً منه أبداً حماية مواطنى الدولة أو الدول نفسها التى تنتهك فيها حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ومنذ البداية، أثارت مسألة التدخل الإنسانى جدلاً واسعاً، واختلفت الآراء بشأنها (٤).

فهناك رأى يرى ضرورة هذا التدخل فى حالات معينة بمعنى حماية مواطنى دولة ما إزاء المعاملة التعسفية والتى تتجاوز الحد .

والرأى الثانى يرفض انحصاره فكرة التدخل الإنسانى ويتمسكون بعدم جواز استخدام القوة ضد دولة أخرى أيا كانت البررات، فيما عدا حالة الدفاع الشرعى عن النفس. وجانب من أصحاب هذا الرأى ذهب إلى القول بضرورة التمييز بين التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة ما، حتى ولو كان ذلك مدفوعاً باعتبارات إنسانية وبين ما سماه "مهام إنقاذ" قد تضطر دولة من الدول إلى القيام بها. وفى كل الأحوال، لابد أن تعطى الأولوية للمنظمة الدولية أو الإقليمية ذات الصلة وليس لدولة بذاتها أو مجموعة من الدول.

والرأى الثالث ذهب مؤيدوه إلى تعريف التدخل الإنسانى بأنه رد فعل ملازم للانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، ومن ثم فقد أجاز هذا الفريق الحق فى شن الحرب دفاعاً عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التى قد تتعرض للانتهاكات جسيمة كما فى حالة التطهير العرقى وإبادة الجنس البشرى، وأن يكون اللجوء إلى مثل هذا العمل القسرى بمثابة البديل الأخير الذى يعول عليه لحمل الدولة المخالفة على العودة إلى جادة الصواب.

موقف الأمم المتحدة من التدخل الإنسانى :

الواقع أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة، أصبحت المسألة الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان تمثل أحد المبادئ الرئيسية والحاكمة للتنظيم الدولى. ولقد ظلت الضمانة المتعقلة فى إمكان تدخل المجتمع الدولى لكفالة الاحترام الواجب للحقوق والحرريات كمبدأ عام بعيدة عن التطبيق الفعلى خلال العقود الأربعة الأولى من حياة الأمم المتحدة إلا فى حالة قبول الدول لهذا التدخل. ثم أصبحت بعد ذلك على قائمة الإجراءات التى يتم اللجوء إليها لفرض مثل هذا الاحترام دون تفرقة بين المواطنين والأجانب. ولا يعنى هذا أن تطبيقات التدخل الإنسانى قد ظلت بعيدة عن ممارسات الأمم المتحدة حتى أوائل

منها ما يعرف باسم "حق التدخل"، حيث أضحت الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مجالاً عالمياً تراجعت إزاءه سلطات وسيادة الدولة التقليدية.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر فى بداية الألفية الجديدة لتشكّل مرحلة جديدة تأثرت بها قضية التحول الديمقراطي بشكل عام، والدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية وقضايا حقوق الإنسان على وجه الخصوص فى المنطقة العربية (٥)، حيث ربطت الحكومة الأمريكية بين القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولى وضرورة القيام بنوع من الإصلاح السياسى، حتى لو استلزم الأمر التدخل بالقوة، وطرحت ما أطلق عليه "مشروعات الإصلاح السياسى فى الوطن العربى"، وقدمت العديد من مبادرات الإصلاح، أهمها المبادرة التى جاءت على لسان وزير خارجية الولايات المتحدة "كولن باول" فى ديسمبر ٢٠٠٢ والخاصة "بمشروع الشرق الأوسط الكبير". ولقد تضمنت البرامج التى تعهد المشروع بتمويلها مجال دعم المجتمع المدني بهدف مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المتتمين إلى جميع الفئات السياسية لانجاز الإصلاح السياسى. وكان لهذه المبادرات بما تحمله من مصادر تمويلية كبيرة أثارها المتضاربة على منظمات حقوق الإنسان. فمن ناحية، اشتملت المبادرة على عدد من أهم مطالب الإصلاح التى تضمنتها برامج المعارضة السياسية والمنظمات الحقوقية، وفيها يتم التعامل مع "المجتمع المدني" كشريك متكافئ مع الحكومات. كما دفعت بكثير من الحكومات العربية إلى الاهتمام بقضية الإصلاح فى بلادها. وفي الجانب الآخر، فإن هذه المبادرة قد أثارت مرة أخرى قضية التمويل الأجنبى وما يحمله من مخاطر "التدخل" والتسبب فى المزيد من التنافس والتفتت والفساد فى حركة حقوق الإنسان التى أصبحت مطالبة بالدفاع عن مصداقيتها وعدم عمالتها للخارج إلى جانب دورها فى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ولقد أدت هذه التطورات إلى قيام بعض الحكومات باتخاذ الإجراءات وإصدار التشريعات الإصلاحية والقيام بإنشاء مؤسسات وطنية معنية بقضايا حقوق الإنسان. كما أدى هذا إلى بداية مرحلة جديدة لمنظمات حقوق الإنسان، تضطلع فيها بمهام سياسية غير تقليدية لم تمارسها من قبل. ولم تقتصر التغييرات التى جاءت مع مطلع القرن الحادى والعشرين على التنظيم المؤسسى لحقوق الإنسان على المستويين المحلى والإقليمى، بل تعداه للمستوى الدولى.

لذلك، فالهدف من الدراسة هو معرفة اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور مفهوم حقوق الإنسان ودور الأمم المتحدة فى تطوير الآليات المعنية به، وأهم المعوقات التى تحد من فاعليتها. والنهج الذى ستتبعه الدراسة هو المنهج التحليلي الوصفي لتلك الآليات وكيفية تفعيلها.

وتتناول الدراسة دور الأمم المتحدة فى تطوير آليات حماية حقوق الانسان فى ثلاثة محاور :

الأول : التدخل الإنسانى و تطور مفهوم حقوق الإنسان.

(٢) سعيد حسين محمود حسن غلاب، التطورات الرافعة فى النظام الدولى و اثرها على مبدأ "حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية"، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٣٣٣.

(١) د. احمد الرشيدى، بعض الاشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنسانى، فى د. نيفين مسعد (محرر) قضايا حقوق الإنسان (القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٧)، ص ١١-١٢.

لاعتبارات إنسانية خاصة نتيجة لارتفاع الضحايا من المدنيين والذين يشكلون نسبة ٩٠٪ من ضحايا الصراعات الأهلية المسلحة وعرف التحرك لحفظ السلام وإيقاف التعدي على حقوق الإنسان بالقانون الدولي الإنساني

Humanitarian International Law (٨) وأشار البعض إلى ضرورة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لاستعادة الأوضاع الإنسانية وحقوق الإنسان (٩).

والتدخل الإنساني بهذه الصورة فيه مخالفة صريحة لنص المادتين ٤/٢ و ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث إن هذا التدخل يشمل استخدام القوة، ويسمح بالتدخل في شئون تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدولة المعنية بالتدخل. ووجدت آراء معارضة لبدا التدخل بالقوة، ومنها ما أشار إليه بيترسون من أنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يجيز أو يوجب التدخل العسكري من أجل حماية حقوق الإنسان (١٠).

ومع بداية العقدين الأخيرين من القرن الماضي، بدأ جدل فقهي بأن العديد من حالات التدخل يمكن أكسابها الشرعية، وتضاعفت مفاهيم فقهية جديدة تتجه نحو كسب الشرعية الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان. فما كان يعد من الاختصاص الداخلي - طبقاً لنصوص الأمم المتحدة - لم يعد كذلك، لأن المشاكل المثارة أصبحت تمس السلم والأمن الدوليين، وليست من صميم الاختصاص الداخلي لهذه الدول. وظهر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣١/٤٣ في ٨ ديسمبر ١٩٨٨، و١٠٠/٤٥ في ١٤ ديسمبر ١٩٩٠ حول المساعدة الإنسانية وتقوية التعاون في الأزمات الإنسانية على الرغم من سيادة الدولة المعنية التي تنتهك فيها حقوق الإنسان، ولكن يلاحظ في قرارات الجمعية العامة أن عمليات التدخل بالقوة للاعتبارات الإنسانية لم تقر بأنها تقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية فقط (١١).

ويبدو أن البيئة الدولية أصبحت يصعد تطور مفهوم جديد وقاعدة قانونية جديدة تسمح بمشروعية التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية فقبل عقد التسعينيات من القرن العشرين، لم يعتبر التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية أو أن الدول المتدخلة في شئون الغير تعمل وفق أحكام القانون الدولي وحقوق الإنسان، مثال على ذلك (بنجلاديش ١٩٧١، أوغندا ١٩٧٨، وسط إفريقيا ١٩٧٩). وعلى العكس من ذلك، فالتدخلات العسكرية في العراق ١٩٩١ وكوسوفو ١٩٩٩ اعتبرها البعض غير متعارضة مع مفهوم

عقد التسعينيات، فقد حدث تدخل دولي في عدة حالات، منها الكونغو في أوائل التسعينيات، وقبرص في منتصف التسعينيات. ويفسر تزايد التدخل الإنساني في بداية عقد التسعينيات بواحد أو أكثر من التفسيرات الآتية:

١- تعاظم الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية نتيجة لزيادة الحروب والصراعات وكثرة انتهاكات هذه الحقوق وتلك الحريات. وتشير إحدى الإحصائيات إلى أن العالم شهد خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ نحو ٨٢ صراعاً مسلحاً، كان بينها ٧٩ صراعاً مسلحاً داخلياً مما ترتبت عليه آثار إنسانية خطيرة في صورة تزايد في عدد اللاجئين والمشردين والجرحى (٥).

ب - تبني الولايات المتحدة هدف نشر الرؤية الغربية لحقوق الإنسان في العالم من خلال الدبلوماسية الهادئة و المساعدات وحتى من خلال العمل العسكري إن لزم الأمر (٦).

ج - تحول ما كان يعرف في الماضي بأنه مجتمع الدول Community of Nations ليصبح مجتمعاً دولياً International Community له إرادة ذاتية مستقلة.

د- تراجع مبدأ السيادة الوطنية نتيجة للتجولات التي طرأت على النظام الدولي.

هـ - الربط بين إمكانية التدخل الدولي الإنساني ومسألة الحماية الدولية للأقليات، خاصة أن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة هو تعزيز حقوق الإنسان والحرية الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللغة، أو الدين (٧).

وهذا، يثار تساؤل مهم عن مدى مشروعية التدخل الإنساني.

في الواقع إنه منذ إرساء قواعد القانون الدولي التقليدي، اتبع الفقه القانوني والسياسي مبدأ قانونياً مهماً هو عدم التدخل Principle of non intervention وفكرة الاختصاص الداخلي Domestic jurisdiction وذلك منذ نشأة الدولة القومية في منتصف القرن السابع عشر، وأكبتها المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة. إلا أنه مع تطور مفهوم حقوق الإنسان واكتسابه مشروعية قانونية يجب المحافظة عليها، بدأ التوسع في مفهوم التدخل، وبخاصة ما سمي بالتدخل الإنساني أو التدخل

(٥) مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ٢٠٠١)، ص ٢٦٢.

(٦) Joshua Muravchik, The Imperative of American Leadership: A Challenge to Neo-Isolationism (Washington DC: AEL Press, 1996).

(٧) أحمد الرشيدى، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مرجع سبق ذكره ص ١٦.

(٨) أحمد الرشيدى، حقوق الإنسان ... نحو مدخل إلى وعي ثقافي (القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٢٩٤.

(٩) Ransbotham, O. & Woohouse, T. Humunitarian Intervention in Contemporary conflict: A Reconceptualization (London: Polity Press, 1996) P.P. 7-28.

(١٠) Peterson, F., The Facde of Humanitarian intervention for Human Rights in a community of Sovereign Nations (Arizona: Journal of International Comparative Law, 1998) PP. 872- 879

(١١) Ransbotham, O., " Humanitarian Intervention 1990-1995: a need to reconceptualize, Review of International Studies, vol. 23, October 1997, p. 457.

والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ وتقسيم أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تأسست طبقاً لما جاء في أحكام الميثاق، ومنها لجنة حقوق الإنسان.

المجموعة الثانية: تم إنشاؤها بموجب اتفاقيات دولية خاصة بحقوق الإنسان كـلجنة مناهضة التعذيب في إطار الاتفاقية الدولية بشأن محاربة التعذيب (١٥).

ولقد حرصت الأمم المتحدة على تطوير أجهزتها التي تعمل في مجال حماية حقوق الإنسان واستحداث أجهزة جديدة على النحو التالي:

أولاً - استحداث أجهزة جديدة في مجال حقوق الإنسان:

١ - المفوض السامي لحقوق الإنسان:

نتيجة للصعوبات التي واجهت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بحكم تكوينها وبنيتها والاحتياج لعمل تنفيذي سريع، فقد ظهر التفكير في إنشاء وظيفة المفوض السامي لحقوق الإنسان منذ بداية نشاط الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عام ١٩٤٧ وكان الاعتراض الرئيسي أن هذا المنصب قد يؤدي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويقتضيه غير متفق أساساً مع أهداف ومقاصد الميثاق. واستمر الإخفاق الدولي في إنشاء هذا المنصب، إلا أن الأوساط الأكاديمية تبنت الفكرة، وكانت البداية هي ظهور كتاب R.S.Clark بعنوان "المفوض السامي لحقوق الإنسان" عام ١٩٧٢ (١٦).

ثم عادت الفكرة للظهور على المستوى الدبلوماسي مع تغير الأحوال الدولية وانتهاء الحرب الباردة. ففي عام ١٩٩٢ في أثناء الإعداد للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، أعادت منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان عرض فكرة ما كان يسمى - وقتها - بالمفوض الخاص بحقوق الإنسان، والتي وجدت ردود فعل مختلفة من الاجتماعات الإقليمية. فلم يشر الاجتماع الإقليمي في تونس عام ١٩٩٢ لهذا الاقتراح، بينما تحمست إليه كوستاريكا في الاجتماع الإقليمي بأمريكا اللاتينية في يناير ١٩٩٣. وتضمنت الولايات المتحدة باقتراح باستحداث منصب مفوض سام لحقوق الإنسان من خلال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في يونيو ١٩٩٣. وقد لاقت الفكرة معارضة من جانب دول العالم الثالث، واعتبرتها خروجاً عن جدول الأعمال وانتهاكاً صارخاً لسيادة الدول، وبالرغم من هذا الرفض

حقوق الإنسان في إطار أحكام القانون الدولي، وبأنها أصبحت قاعدة عرفية جديدة خاصة بعد التدخل البريطاني في سيراليون في مايو ٢٠٠٠ (١٧).

وطبقاً لهذه الآراء، فإن قواعد القانون الدولي حرمت عمليات التدخل العسكري في الفترة (١٩٤٥ إلى ١٩٩٠). ومع نهاية الحرب الباردة، بدأت هذه النظرة تتغير، وبخاصة في أعمال مجلس الأمن الذي اعتبر أن حالات التدخل الإنساني تهدف إلى نصرة وحماية حقوق الإنسان. فمع غياب الاتحاد السوفيتي، صدرت عدة قرارات خطيرة من مجلس الأمن تبرر التدخل الإنساني في هذه النزاعات، بل إنها أعطت لنفسها الحق في التدخل المصحوب باستخدام القوة لتحقيق الحماية الإنسانية، في حين أن الأمم المتحدة لم تتصد للانتهاكات التي قامت بها بعض الدول الغربية في مجال حقوق الإنسان كما هو الحال بشأن مشكلة أيرلندا الشمالية مع الحكومة البريطانية، ومشكلة إقليم الباسك مع الحكومة الإسبانية، وهو مؤشر قوي على تأثر المنظمة الدولية بالاعتبارات السياسية وجرحها نحو ازدواجية المعايير (١٨).

وإذا كان التدخل الإنساني قد أصبح امراً وارداً، فلقد أوصت الأدبيات المتخصصة بأخذ بعض الضوابط في الاعتبار، ومنها:

- إنه لا بد من النظر إليه على أنه استثناء من مبدأ "عدم التدخل" ويكون في حالة الضرورة فقط.

- يجب أن يكون هذا التدخل آخر البدائل والاختيارات المتاحة التي يجب عدم اللجوء إليها إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى التي تحترم فيها السيادة الوطنية.

- يجب رفض التدخل الدولي من جانب دولة أو مجموعة من الدول، على أن يتم التدخل من خلال إحدى المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية، فالتدخل الفردي لن يكون ممكناً إلا بالنسبة للدول الكبرى. وهناك تخوف حقيقي من احتمال تسييس المسألة، مما يؤدي في النهاية إلى الانتقائية وازدواجية المعايير (١٩).

ثانياً - تطور الآليات الدولية لحقوق الإنسان:

شهد المجتمع الدولي اهتماماً متزايداً بقضايا حقوق الإنسان، حيث طور مجموعة من الترتيبات القانونية والمؤسسية التي تهتم بالأرقاء بها وحمايتها.

وقد قامت الأمم المتحدة بإبرام وإصدار العديد من المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة الوثيقة بحقوق الإنسان، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة المدنيين في ظل النزاعات المسلحة وأسرى وجرحى وقتلى الحرب، والمهدان الدوليان للحقوق المدنية

(12) Ortiga M. "Military Intervention & the European Union" (Institute for Security Studies of WEU, March 2001) P.P. 18, 19

(13) مسعد عبد الرحمن، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٢

(14) د. أحمد الرشيدى، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩

(15) Henry J. Steiner & Philip Alston, International Human Rights in Context (New York: Oxford University Press Inc., 1996), P347.

(16) رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢٠٠١)، ص ١٧٨

التشجيع أو التطوير تحمل نشر مفهوم القيم والمعاني المتعلقة بهذه الحقوق بين الشعوب والحكومات على السواء. أما بالنسبة للهدف من حماية حقوق الإنسان، فهو مختلف تماماً، فالجهاز المختص بالحماية يقوم بفرض احترام الحقوق كما هي قائمة في القانون النافذ، وذلك عن طريق جزاءات تبطل الحماية بمقتضاها مسألة ضرورية بالنسبة للمستقبل. والدول لا تثير عادة اعتراضات تذكر على إنشاء نظام دولي لتعزيز حقوق الإنسان بقدر اعتراضها على إقامة نظام لحماية هذه الحقوق (٢٠).

وقبيل العولمة، كانت هناك صعوبة في تخصيص أجهزة للحماية بصورة مطلقة على مستوى التنظيم العالمي. فمن الثابت أن وجود مثل هذه السلطة في توقيع الجزاء هو أمر استثنائي بصورة مطلقة، لأنها تفترض درجة من التضامن لم يصل إليها التنظيم الدولي بعد. ولم يتمكن المجتمع الدولي من إيجاد هذه الآلية إلا في ظل العولمة وإقرار قيام المحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨.

وعلى خلاف التنظيم الدولي، وجدت في النطاق الإقليمي منذ البداية أجهزة قضائية معنية بحماية حقوق الإنسان، حيث وجدت محكمتان لحقوق الإنسان: الأوروبية والأمريكية. فبالرغم من عالية هذه الحقوق كفكرة من حيث موافقة الدول عليها، فقد دفع البعض عن الإقليمية أساليب حماية حقوق الإنسان. فالتنظيم الإقليمي يضم دول ذات مفاهيم وقيم ومبادئ أكثر ترابطاً، كما تجمعها مصالح وغايات مشتركة توجد مناخاً ملائماً يسمح بالتخلي عن اعتبارات السيادة والغيرة عليها.

والمؤتمر الدبلوماسي الذي عقد بروما في الفترة من ١٥ يونيو وحتى ١٧ يوليو ١٩٩٨ لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية - وحضرته ١٦٠ دولة و ١٧ منظمة حكومية و ٣٢٨ منظمة غير حكومية - يعد حدثاً غير مسبوق لتعزيز الضمانات الجنائية اللازمة لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبنيتها وبوليا، وللتصدي للانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها هذه الحقوق وتلك الحريات، خاصة في أوقات النزاعات المسلحة الدولية والداخلية على حد سواء (٢١).

وبالرغم من الارتياح العام لهذه الخطوة في الأوساط المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، إلا أن المواقف المتباينة لبعض الدول، وبخاصة الكبرى منها كالولايات المتحدة الأمريكية، من هذا النظام.

المبدئي، إلا أن إعلان فيينا وبرنامج العمل قد تضمنتا قسماً تحت عنوان "تكييف وتقوية آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما فيها مسألة إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والذي تضمن توصية الجمعية العامة بأن تبدأ بنوع من الأولوية لمناقشة هذا المنصب (١٧).

لقد ظهرت اختلافات أساسية بين الاقتراح التفصيلي، المقدم في صورته المعدلة من جانب منظمة العفو الدولية في أكتوبر ١٩٩٢، والذي كان يتضمن تعيين مسئول يستجيب على الفور لآزمات حقوق الإنسان ويعتبر هو الرئيس السياسي، والأسمى وليس له مسئولية إدارية، وبين القرار الذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر من العام نفسه، والتي اختارت مسئولاً يعمل تحت رئاسة السكرتير العام وينفذ المهام المكلف بها من جانب الآليات المتخصصة للأمم المتحدة.

وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٤٨/١٤١ في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ استحداث وظيفة مفوض سام لحقوق الإنسان High Commissioner For human Rights، ويعتبر المفوض السامي مسئولاً رئيسياً عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ويشمل اختصاصه - فيما يشمله - تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان في العالم، والتعاون مع الحكومات بهدف ضمان احترام حقوق الإنسان (١٨)، وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظتين بشأن منصب المفوض السامي:

الأولى: يجب أن يوضع في الاعتبار الدور الذي لعبته منظمة غير حكومية - هي منظمة العفو الدولية - في التمهيد لإنشاء هذا المنصب، كما يسجل لها موقفها المعارض لأول مفوض سام Aylza Lasso سفير الاكوادور لارتباطه بالحكومة المسئولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

والثانية: لا بد من إبراز الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إبقاء هذا المنصب داخل عباءة الأمم المتحدة لضمان السيطرة عليه وتوجيهه.

ب. المحكمة الجنائية الدولية (١٩)

يتميز الفقه الدولي لحقوق الإنسان بين تعزيز هذه الحقوق Promotion وحمايتها Protection وفكرة التعزيز أو

(17) United Nation . World conference on Human Rights : The Vienna declaration & programme of action (New York: U.N. Department of Public Information, 1993) P. 49

(١٨) د إبراهيم على بدوي الشيخ، نفاذ التزامات مصر الدولية في مجال حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٩.

انظر أيضاً

- خالد عبد العزيز محمد الجوهري، اليات الرقابة الدولية في مجال حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٦٨.

(١٩) هيثم مناح، الإيمان في حقوق الإنسان، موسوعة عامة مختصرة، الطبعة الأولى (سوريا، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ١٩٩.

(٢٠) د عزت سعد السيد، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي (القاهرة، مطبعة العاصمة، ١٩٨٥)، ص ٤١.

(٢١) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية محل حيز التنفيذ من الناحية القانونية في الأول من يوليو ٢٠٠٢ - اكتمال التصديقات المطلوبة وهي ٦٠ تصديقاً.

- انظر: محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية - نشأتها ونظامها الأساسي (القاهرة، نادي فضاء مصر، ٢٠٠١)، ص ١٢٨ وما بعدها.

- انظر أيضاً: David P. Forsythe, - Human Rights in International Relations (U.K: University Press, Cambridge, 2000), p. 84.

الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، واقتصر دورها في البداية على تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان، ولم تبدأ في النهوض بدور متواضع في حماية حقوق الإنسان سوى في عام ١٩٦٧. ويرجع ضعف دور اللجنة أيضا إلى عدم استنادها إلى أسس قوية، إذ تجد أصلها الوحيد في تعهدات عامة تحملتها الدول بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة (٢٣).

كما أن هذه اللجنة قد اتهمت بالتسييس وازدواجية المعايير، فقد أدانت أوضاع حقوق الإنسان في دول مثل إيران والسودان وكوبا، ولم تستطع اتخاذ قرار بشأن أوضاع محتجزى جوانتانامو. كما أن انتخاب أعضائها على أسس جغرافية يحث أتاح انتخاب دول توجد عليها تحفظات بشأن سجل حقوق الإنسان بها.

وقد شهد إنشاء مجلس حقوق الإنسان مجموعة من العقبات عكست خلافا بين الدول المتقدمة والدول النامية حول عدد من النقاط أهمها :

١ - وضع المجلس بين أجهزة الأمم المتحدة : فقد رغبت الدول المتقدمة في أن يكون جهازا رئيسيا يحيل توصياته وتقاريره إلى ما شاء من أجهزة [ومنها مجلس الأمن]، بينما رغبت الدول النامية في جعله جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة يرفع تقاريره إليها فقط.

٢ - العضوية بالمجلس : رغبت الدول المتقدمة في تقييد العضوية ووضع معايير يجب توافرها في الدول التي تتقدم لشغلها . بينما رغبت الدول النامية في جعل تلك العضوية مفتوحة لجميع الدول، وأن تكون الجمعية العامة الحكم الوحيد في مدى أهلية الدول لعضوية المجلس.

٣ - حجم المجلس : رفض عدد من الدول المتقدمة أن يكون المجلس بنفس الحجم الحالي (٥٣) عضوا. ورغبت منذ البداية في أن تكون العضوية في حدود ٢٥-٣٠ يتم انتخابهم بأغلبية الثلثين، وهو ما رفضته جميع الدول النامية التي تمسكت بالأقل بالمجلس الجديد عن حجم اللجنة الحالية وأن يتم انتخاب أعضائه بالأغلبية البسيطة .

٤ - الأغلبية المطلوبة لإصدار المجلس لقرارات بإدانة أوضاع حقوق الإنسان : تمسكت الدول النامية بأن يتم إصدار هذه القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، بينما رغبت الدول الغربية في إصدارها بالأغلبية البسيطة .

٥ - آلية مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في الدول النامية : تحفظت الدول النامية على تلك الآلية، وذلك خشية أن تشجع في المجلس ذات الأجواء من الانتقائية والتسييس التي عانت منها اللجنة (٢٤).

ولقد تم الاتفاق على الأسس التالية لإنشاء المجلس الدولي

إلى جانب المخاوف من علاقة مجلس الأمن الدولي بهذه المحكمة. بصفته إحدى جهات الادعاء، أمامها، سرعان ما ألقت بظلال من الشك حول مدى الفاعلية المنتظرة لهذا النظام الجنائي الدولي وقدرته على فرض الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالنسبة للدول كافة.

وتجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات بشأن هذه الآلية :

١- فيما يتعلق بحدود العلاقة بين اختصاصات المحكمة ومبدأ السيادة الداخلية، فإن المحكمة لا تعدد أن تكون منظمة قضائية دولية دائمة تم إنشاؤها بموجب اتفاق دولي يفرض التحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة، والتي تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي، والمحكمة لذلك لا تعتبر مكملة لاختصاص المحاكم الجنائية الوطنية، وليست بديلا عنها بأي حال من الأحوال وهناك أولوية خاصة للمحاكم الوطنية كي تقوم بدورها

٢- هناك للتحدي المتمثل في مدى قدرة المحكمة على العمل باستقلالية وتجنب الانتقائية والتسييس، خاصة فيما يتعلق بتحديد الأشخاص المشتبه بهم وتحديد الدول التي ينتمون إليها، وبالأذات بالنظر للدور الذي ينادى بمجلس الأمن في هذا الخصوص، وتخويل المجلس سلطة التدخل ورفض نظر دعوى بعينها أو إرجاء نظرها يمكن أن ينطوي في بعض الحالات على الأقل على تغليب الاعتبارات السياسية، مما قد يعطل إجراءات سير العدالة الجنائية الدولية على نحو سليم، لذلك لا بد أن تكون المحكمة سيادة اختصاصها ولها رفض أو قبول أو إرجاء النظر في الدعوى المعروضة .

٣- وهناك تحدي آخر يتعلق بمدى قدرة الدول عموما، بما في ذلك الدول غير الأطراف في النظام الأساسي، على تحقيق ولو حد لشي من التعاون مع المحكمة لتمكينها من مباشرة مهامها، خاصة فيما يتعلق بجمع أدلة الاتهام أو القبض على المشتبه بهم أو تسليمهم، خاصة الدول الراضية من حيث المبدأ لفكرة وجود هذه المحكمة أصلا. وللواقع إن التحدي الذي يمثله هذا الموقف يكسب أهمية خاصة في حالة انتهاجه من جانب دولة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بما لها من وزن ومكانة عالميين (٢٢).

ثانيا - تطوير أجهزة قائمة بالفعل لحقوق الإنسان :

ج - مجلس حقوق الإنسان :

وهو أحدث جهاز دولي للمحافظة على حقوق الإنسان، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في ١٥ مارس ٢٠٠٦ بإنشاء هذا المجلس ليحل محل لجنة حقوق الإنسان بعد قرابة سنين علما من إنشائها، حيث أسست عام ١٩٤٦، وكان مقرها جنيف. وكانت فيها الجهاز الوحيد المعني بحقوق الإنسان في نطاق المنظمة العالمية. وقد تعرضت هذه اللجنة لنقد شديد، نتيجة لضعف اختصاصها ومحدودية فاعليتها أمام العدد الهائل من

(٢٢) نيل مصطفى إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥ Tim Dunne .
(23) Nicholas J. wheeler (Eds.), Human Rights in Global Politics (U.K: University Press, Cambridge, 1999), p. 103.

(٢٤) تصريحات وزير الخارجية المصري لجمعية الأهرام، ١٨ مارس ٢٠٠٦

ثالثا - تطوير الليات الوطنية :

تنقسم المؤسسات التي تهتم بتعزيز واحترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني إلى نوعين :

الأول : المؤسسات الوطنية التي تنشأ بقرار من الدولة، مثل في إحدى مؤسساتها الدستورية (التشريعية والتنفيذية) ويمثل هدفها العام في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ورصد الانتهاكات وتقديم التوصيات للحكومة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

الثاني : المؤسسات غير الرسمية أو ما يطلق عليها "المنجم المدني"، وهي مجموعة من المنظمات التطوعية ذات الإدارة الذاتية المستقلة نسبيا عن الحكومة. وهي غير ربحية تتوجه إلى تحقيق النفع العام للمجتمع ككل أو لقطاع معين، وهي تتوافق حول قيم أساسية، أهمها الحوار وقبول الآخر والإدارة السلمية للصراعات (٢٦).

أولا - استحداث أجهزة وطنية جديدة في مجال حقوق الإنسان :

المؤسسات الوطنية : (٢٧)

نوقشت مسالة إنشاء "مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية" للمرة الأولى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٤٦. وفي عام ١٩٧٨، نظمت لجنة حقوق الإنسان حلقة لدراسة المؤسسات الوطنية والمحلية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وواصلت الأمم المتحدة طوال الثمانينيات إبداء اهتمام إيجابي بقضية احترام حقوق الإنسان، وقدمت سلسلة من التقارير التي أعدها الأمين العام إلى الجمعية العامة. وقد انشئ خلال هذه الفترة عدد وفير من المؤسسات الوطنية، بعضها بدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وخلال التسعينيات، احتلت قضية المؤسسات الوطنية مكانا متميزا بعد أن نشبت حروب وصراعات أكدت ضرورة الحاجة إليها.

وبعد سلسلة من الاجتماعات التي نوقش فيها إنشاء مؤسسات وطنية والدور المهم والبناء الذي يمكن أن تقوم به، ومنها الحلقة الدراسية التي عقدت في الفترة من ٧ إلى ٩ أكتوبر ١٩٩١ في باريس بدعوة من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة - صدر قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٤/٤٨ في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣، والذي أصبح يعرف فيما بعد باسم مبادئ باريس Paris Principles والتي حددت ضوابط ومعايير استقلال تلك المؤسسات في أداء مهمتها وصور التنسيق بينها على المستوى العالمي. وقد وجدت الأمم المتحدة في هذه المؤسسات الوطنية أداة فعالة لتعزيز واحترام حقوق الإنسان، وقامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالتصديق على قيام اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ICC عام ١٩٩٤ (٢٨).

لحقوق الإنسان:

١- إنشاء المجلس كجهاز تابع للجمعية العامة مع إمكانية مراجعة الوضع بعد خمس سنوات.

ب- العضوية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة دون وضع معايير لتلك العضوية (مع ضرورة احترام الدولة العضو لحقوق الإنسان).

ج - عدد أعضاء المجلس (٤٧) ينتخبون على أساس جغرافي وبالأغلبية المطلقة لأعضاء الأمم المتحدة (٩٦ صوتا على الأقل) مع مراعاة سجل الدولة وإسهامها في حماية حقوق الإنسان.

د - ترك تحديد الأغلبية المطلوبة لإصدار قرارات إدانة أوضاع حقوق الإنسان في الدول ليقرها المجلس نفسه.

هـ - إخضاع أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول للمراجعة والنظر من جانب المجلس، ولا تملك الدول الأعضاء الحق في رفض إرسال لجنة تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان لديها، في حين أن الدول الأعضاء في اللجنة السابقة كانت تملك حق الرفض (٢٥).

و - تحديد مدة العضوية بمدة متعاقبتين، لا تزيد الواحدة على ثلاث سنوات، وهذا قد لبى طلب الدول الصغيرة التي كانت ترى أن المدة المفتوحة تمكن الدول الكبرى من السيطرة على اللجنة إلى ما لا نهاية.

ز - تعليق العضوية : للجمعية العامة الحق في التصويت بأغلبية الثلثين على وقف عضوية الدولة العضو إذا ما ثبت انتهاك هذه الدولة المستمر والمنهجي لحقوق الإنسان خلال فترة عضويتها.

ح - في مقدمة قرار إنشاء المجلس، تم تأكيد الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وعدم التركيز على أوضاع حقوق الإنسان السياسية والمدنية.

ما سبق يؤكد أن الدول الكبرى مازالت تسعى للهيمنة على الأجهزة الدولية في شتى المجالات، حفاظا على مصالحها، وهذا يبدو في كافة المعايير التي تمكست بها عند إنشاء مجلس حقوق الإنسان. ومنها الرغبة في تقييد العضوية بوضع شروط يمكن أن تحد من قبول دول لا ترغب في تمثيلها، والسعي لاستدامة نفس الأجواء الانتقائية التي عانت اللجنة السابقة منها. وإذا كانت هناك صعوبة الآن لاستشراق مستقبل هذا المجلس لحدائته، فإن مراجعة الأسس التي قام عليها تؤكد وجود رغبة حقيقية في تلافي جميع نواحي القصور في أداء اللجنة السابقة عن طريق التقريب بين وجهتي نظر الدول المتقدمة والدول النامية، تمهيدا لبدء مرحلة جديدة تسمح بتطبيق معايير أكثر شفافية وعدلا من المرحلة السابقة.

(٢٥) تصريحات شاش ثارود، مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة لجريدة الاهرام في ١١ مارس ٢٠٠٦.

(٢٦) د. أماني قنديل (محرر)، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية (القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ٢٠٠٦)، ص ١٦.

(٢٧) محسن عوض وعبد الله خليل، تطور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي، الطبعة الأولى (القاهرة، المجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥)، ص ٩ وما بعدها.

(28) UN, Report of the Secretary General, Submitted in accordance with the Commission on Human Rights resolution, Feb. 1999, p. 8.

القرارات التي يطلب من الدول تقديمها إلى أجهزة ولجان الأمم المتحدة بناء على التزاماتها التعاقدية. وعندما تكون هناك ضرورة لأن تعبر هذه المؤسسات عن رأيها حول أحد الموضوعات مع المحافظة على استقلالها.

ولقد شكل السكرتير العام للأمم المتحدة مجلساً للأمناء، مقرر جينيف ليقوم بوضع استراتيجيات كاملة، ورسم الخطط اللازمة لتنفيذ برامج حقوق الإنسان للتعاون التقني التي تقوم بمعاونة الدول على توفير المتطلبات الأساسية المطلوبة لدعم واحترام حقوق الإنسان (٢٢). هذه البرامج تهيب المجتمع لتطبيق ما جاء في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية من أهداف تتعلق باحترام وحماية وتنمية حقوق الإنسان، وهي لا تقتصر على العلاج بل لها دور وقائي عن طريق التحقق من توافر عدد من الركائز لحماية الإنسان وحقوقه. تختلف أولوياتها حسب الظروف المتباينة لكل مجتمع، لكن بعضها ثابت مطلوب توفيره في كل المجتمعات. ومن بين هذه المتطلبات الثابتة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ويصرف النظر عن مسميات هذه المؤسسات وأشكالها، فإن وجودها أصبح ركناً أساسياً في تحقيق حماية الإنسان وحقوقه. وأصبح معياراً مهماً في تقييم احترام الدول لحقوق الإنسان وتطبيقها. ويقوم برنامج المعونة التقنية بمعاونة الدول في إنشاء هذه المؤسسات، كما يسهم في تقييم أدائها الذي يعتبر اليوم مؤشراً على مدى احترام حقوق الإنسان.

ولقد استطاعت الأمم المتحدة من خلال علاقة لجنة حقوق الإنسان بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحقيق النتائج التالية: (٢٣)

أ- تمكنت من إقناع الدول بتأسيس مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان بناء على مبادئ باريس. ونتيجة لذلك، قام العديد من الدول مؤخراً بتشكيل مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان واعدت إلى تقوية وتعزيز هيئاتها القائمة في حالة وجود مثل هذه الهيئات.

ب- تجنيد الدول الأعضاء من أجل تطوير بعض النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان أو لوقف بعض الانتهاكات لهذه الحقوق، سواء كانت على مستوى العالم بشكل عام، أو على مستوى المنطقة أو الدولة نفسها.

ج- قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بإضفاء الشرعية على مشاركة المؤسسات الوطنية في نظام الأمم المتحدة من خلال الطلب من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بدعم

وقد انشئت لجان تنسيق إقليمية لأوروبا والأمريكتين وآسيا والباسيفيك وأفريقيا، وتنظم هذه اللجان الإقليمية لقاءات دورية كما تعمل في لجنة التنسيق الدولية

والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقع في منزلة وسط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وهي تمثل إحدى الآليات المحلية التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وقد قام العديد من الدول بتأسيس مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومن بينها استراليا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وغانا، والهند، واندونيسيا، والأرجنتين، ونيجيريا وفلسطين. وبعض الدول قامت بخطوات تشريعية وإدارية من أجل تأسيس مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، والبعض الآخر لديه مؤسسات متخصصة لهذا الغرض مثل مكاتب الامبودسمان في دول البوسنة والهرسك وسلوفينيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد اهتمت الأمم المتحدة بتوفير الضمانات لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، فوضعت مبادئ باريس ثلاثة شروط لضمان استقلال المؤسسة الوطنية عن الحكومة، هي:

١- إن تشكيل أية مؤسسة وطنية وتعيين أو انتخاب أعضائها يجب أن يعكس التمثيل العديدي لقوى المجتمع المختلفة مثل المنظمات غير الحكومية، والجامعات والخبراء المؤهلين. كما يجب أن يعكس التمثيل أعضاء البرلمان والتوجهات الفكرية والفلسفية والدينية السائدة. وكذلك المؤسسات والدوائر الحكومية. وفي الحالة الأخيرة، فإن ممثلي الحكومة يجب أن يشاركوا في المداولات بصفتهم الاستشارية فقط (٢٩).

٢- يجب أن يكون لدى المؤسسة الوطنية البنية التحتية اللازمة التي تسمح لها بالقيام بنشاطاتها بشكل سهل وفعال، وبالتحديد يجب أن تحصل المؤسسة على التمويل الكافي، وأن يكون لديها طاقم من الموظفين المؤهلين.

٣- يجب أن يتم تعيين أعضاء المؤسسة من خلال تشريع رسمي يحدد مدة ولايتهم (٣٠).

العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة :

إن مبادئ باريس تنص على أن إحدى مهام المؤسسات الوطنية هي التعاون مع الأمم المتحدة وأية منظمة أخرى من المنظمات التابعة لنظام الأمم المتحدة (٣١)، وكذلك المساعدة في

(٣١) وقد انشئت لجان تنسيق إقليمية لأوروبا والأمريكتين وآسيا والباسيفيك وأفريقيا. وتنظم هذه اللجان الإقليمية لقاءات دورية، كما تعمل في لجنة التنسيق الدولية

- انظر مبادئ باريس، القسم الثاني (التشكيل وضمانات الاستقلال - التعددية) فقرة ١ (هـ)

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر International Council on Human Rights Policy (ICHRP), Performance & Legitimacy (Geneva: National Human Rights Institution, 2000)

(٣١) مبادئ باريس، مرجع سبق ذكره، القسم الأول، فقرة ٣ (هـ)

(٣٢) د. ليلى تكللا، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٩، ١٠

(٣٣) من فترات لجنة حقوق الإنسان الأخيرة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

الكبرى للدور الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية ان تضطلع به في مجال الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية (٢٥).

ونصت المادة (٧١) من ميثاق الأمم المتحدة على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعتنى بالمشاكل الداخلة في اختصاصه. وأصبح أهم مجالات التعاون المشترك بين المنظمات غير الحكومية، كاليات وطنية مهمة في مجال حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية الشاملة، وبين الأمم المتحدة بأجهزتها واليانات المختلفة المجال الخاص ببناء قواعد بيانات أساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبرامج التدريب الميداني، وبناء القدرات وتعزيز المشاركة الشعبية في خطط التنمية.

ويسمح للمنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان بصفة مراقب، كما تستطيع المنظمات غير الحكومية المشاركة بشكل رسمي في نشاطات الأمم المتحدة، بما في ذلك اجتماعات لجنة حقوق الإنسان من خلال الوضع الاستشاري لهذه المنظمات ضمن إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٦).

وتتملك المنظمات غير الحكومية ضمن إطار لجنة حقوق الإنسان الحقوق التالية:

- اقتراح موضوعات وطرح أسئلة تتعلق بالأجندة المؤقتة.
- تقديم بيانات وتقارير كتابية رسمية.
- ارسال مراقبين لحضور الاجتماعات.
- تقديم ملاحظات شفاهية.
- تقديم شهادات وعقد جلسات استماع أمام اللجان الخاصة أو المؤقتة التي قد تنشئها لجنة حقوق الإنسان.
- القيام بدراسات وتوزيعها أو القيام بتحقيقات ودراسات بناء على طلب من اللجنة.

لقد قامت لجنة حقوق الإنسان بوضع قواعد إجرائية للتعامل مع اشكاليات حقوق الإنسان على المستوى العالمي أو على مستوى دولة معينة بذاتها، وتعتمد هذه الإجراءات في جزء مهم منها على معلومات مقدمة من المنظمات غير الحكومية. وأكثر مساهمات المنظمات غير الحكومية فاعلية وتأثيراً تأتي من خلال العمل غير الرسمي لحشد الدعم الذي تقوم به هذه المنظمات من خلال استهداف الدول الاعضاء في لجنة حقوق الإنسان (٢٧).

والعلاقة القانونية بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة علاقة واضحة، فالمنظمات غير الحكومية تستطيع المشاركة بأجهزة

المؤسسات الوطنية وتشجيع نشاطات لجان التنسيق العالمية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودعم التعاون بين المؤسسات الوطنية مع بعضها بعضاً.

وهناك إشكاليات تتعلق بالمواسسات الوطنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان:

الأولى تتعلق بمشكلة الخلط بين المؤسسات الوطنية والهيكل الحكومية، والتي أدت إلى نتائج سلبية على هذه المؤسسات وأفقيتها ثقة الرأي العام، كما أدى عدم تفهم معظم المنظمات غير الحكومية لطبيعة دور هذه المؤسسات إلى عرقلة استفادة المجتمع من الية إضافية لتعزيز احترام حقوق الإنسان لها. وأصبح التحدي الذي يواجه هذه المؤسسات هو دعم استقلاليتها ومنحها الصلاحيات التي تميزها عن غيرها من الهياكل الحكومية وغير الحكومية، مع تعميق جسور التفاهم والثقة بينها وبين منظمات المجتمع المدني المعنية.

الثانية: تتعلق بعلاقة المؤسسات الوطنية بالأمم المتحدة، فعلى الرغم من أن هذه المؤسسات قد حصلت في حالات معينة على حقوق أكبر من تلك التي حصلت عليها المنظمات غير الحكومية، فإن هذه المؤسسات ما زالت غير قادرة على القيام ببعض ما تقوم به المنظمات غير الحكومية من مهام، فأنضمام المؤسسات الوطنية إلى نظام الأمم المتحدة أسهل نسبياً ولا يحتاج إلى اتباع الإجراءات الطويلة التي يجب على المنظمات غير الحكومية اتباعها من أجل الحصول على وضع استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فالمنظمات غير الحكومية تتمتع ببعض الحقوق التي لا تتمتع بها المؤسسات الوطنية، ومنها الحق في مخاطبة لجنة حقوق الإنسان من خلال العديد من الموضوعات (العناوين) المطروحة على جدول الأعمال، بينما المؤسسات الوطنية لديها حق المخاطبة فقط ضمن إطار العنوان الفرعي لبرنامج العمل. لذلك، فإن الصفة القانونية التي تشارك من خلالها المؤسسات الوطنية في نشاطات أجهزة الأمم المتحدة ما زالت بحاجة إلى توضيح (٢٨). فعلاقة المؤسسات الوطنية مع لجنة حقوق الإنسان غير مقننة ضمن نظام الأمم المتحدة، وتحتاج إلى أن تأخذ الصفة الرسمية من خلال تبني الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مجلس حقوق الإنسان لقرارات تمنع المؤسسات الوطنية وضعا مشابها للوضع الاستشاري الذي تتمتع به المنظمات غير الحكومية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً - تفعيل أجهزة قائمة بالفعل:

المنظمات غير الحكومية:

الأمم المتحدة من أولى المنظمات الدولية التي أبركت الأهمية

(٢٤) معتر فنيضة، تعزيز علاقة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنظام الأمم المتحدة، ترجمة فيس جبارين - سلسلة التقارير القانونية (٣٦) (رام الله، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٤)، ص ٤١.
(٢٥) David Beetham, Politics ■ Human Rights (U.K.: Blackwell Publishers, 1995) P.96.
(٢٦) Laurie S. Wiseberg, "Human Rights Non-governmental Organizations", in Richard Pierre Claude & Burns H. Weston (eds.), Human Rights in the world Community: Issues and Actions (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1992) P.P. 372-391.
(٢٧) Demelza Stubbs, "The Challenge of Protection & Monitoring: An NGO perspective, in Robert G. Patman (ed), Universal Human Rights (New York: Palgrave, 2000) PP. 211-225.

اهتماما متزايدا بالقضية .

٢ - تبذل الأمم المتحدة جهدا متواصلا لتطوير هذه الآليات والوصول بها إلى مرحلة تسود فيها الشفافية والمساءلة مع محاولة تجنب التسييس والانتقائية وإزواجية المعايير التي تؤدي إلى اتخاذ قضية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في شؤون دول دون أخرى، ولكن لم توفق المنظمة الدولية حتى الآن في عزل الاعتبارات السياسية عن الأنشطة التي تقوم بها

٣ - تسعى الدول الكبرى دائما لاحتلال موقع مؤثر داخل التنظيم الدولي، وتحاول السيطرة على زمام الأمور تحقيقا لمصالحها، ويبدو هذا واضحا في المناقشات التمهيدية لإنشاء أحدث آلية لحماية حقوق الإنسان، وأيضا في محاولتها إعطاء مجلس الأمن سلطات كبيرة في مختلف الآليات المعنية بحقوق الإنسان، حيث تتمتع بـ "الفيو" فيمكنها من فرض رأيها والاعتراض على ما تشاء.

٤ - إن بعض الآليات المستحدثة غير مقننة ضمن نظام الأمم المتحدة وتحتاج إلى أن تأخذ الصفة الرسمية، مما يعزز ويسهم قيامها بدورها .

٥ - إن المؤسسات الإقليمية هي الأقدر على "حماية" حقوق الإنسان، حيث تضم دولا ذات مفاهيم وقيم ومبادئ أكثر ترابطا وتشابها في مضمون الحقوق المعترف بها، وبأن ذلك ضمان بعدم حدوث تدخل في الاختصاصات وسير الأعمال في الأجهزة المعنية بالحماية، لذلك، فلقد نجحت محاكم حقوق الإنسان الأوروبية والأمريكية. ولا شك في أن نجاح المحكمة الجنائية الدولية في أداء المهام الموكلة إليها مرهون بتعاون أكبر من جانب المجتمع الدولي، وربما أيضا بإعادة النظر في علاقة مجلس الأمن بهذه المحكمة.

٦ - إن الحكومات بدأت تلخذ زمام المبادرة في إنشاء المؤسسات المختصة بحقوق الإنسان، سواء لإبراز النيات الجادة في إتمام عملية الإصلاح السياسي، أو لإظهار مدى اهتمامها وحرصها على هذه القضية دون اقتناع حقيقي بها .

٧ - إن الدور المهم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان وحيثية على المستوى الوطني لا ينبغي أهمية باقي مؤسسات المجتمع المدني، ومنها الأحزاب والنقابات. ولقد ان الأوان للحكومات للتحررك من أجل إيجاد دعم مالي للمنظمات الجادة في مجال حقوق الإنسان، والبعد عن شبكات التمويل الأجنبي، بالإضافة إلى تهيئة المناخ التشريعي المناسب.

٨ - لا يوجد تعارض أو تنافس بين الآليات الوطنية والدولية الرسمية وغير الرسمية في مجال حماية حقوق الإنسان، فهي منظومة متكاملة وتقوم الأمم المتحدة بدور فاعل في التنسيق والتعاون بينهما.

الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان من خلال الصفة الاستشارية الممنوحة لها كما أن القواعد الإجرائية للعديد من أجهزة الأمم المتحدة تسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في الاجتماعات التي تعقدتها بالإضافة إلى تقديم التقارير إليها (٣٨).

ومع التطورات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد أن أصبح المجتمع المدني سمة أساسية للنظم الديمقراطية وأساسا للشرعية، حظيت المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من جانب الأمم المتحدة وأصبحت مشاركا رئيسيا في جميع المؤتمرات الدولية التي عقدها المنظمة الدولية في هذه الفترة. لقد تطور جيل المنظمات "الحقوقية والدفاعية"، وهو أحدث أجيال وأنماط المنظمات غير الحكومية، بشكل كبير من حيث الحجم وأنماط النشاط ليعكس تناولا واسعا لمفهوم حقوق الإنسان، لتشمل الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بجانب الحقوق السياسية والمدنية (٣٩). وتطور نشاط هذه المنظمات من القيام بدور تقليدية تتمثل في توعية الرأي العام والرقابة الشعبية على أداء الحكومة فيما يتعلق بمختلف قضايا حقوق الإنسان والدفاع عن قضايا المرأة ومطالبها والعمل على توعيتها، إلى القيام بدور ذات بعد سياسي، مثل الرقابة على الانتخابات دون ترك لأدوارها التقليدية.

وبفضل الدور النشط لهذه المنظمات، صارت سجلات حقوق الإنسان لأغلب الحكومات مفتوحة أمام الرأي العام في بلادها وفي المحافل الدولية، بعد أن كانت هذه المهمة ملقاة فقط على عاتق المنظمات الدولية لحقوق الإنسان حتى قرب نهاية النصف الثاني من الثمانينيات .

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين أيضا ازدهارا في دور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، والتي تعتبر من أهم الآليات العالمية للرقابة على انتهاكات حقوق الإنسان. ومن أهم هذه المنظمات منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم هذه المنظمات بدور جوهري في تشريع وتقنين حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والدولية والرقابة على أداء الحكومات والدول فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومناهضتها .

نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية :

١ - في ظل العولمة وتبنى الأنظمة الحاكمة للنهج الديمقراطي والإصلاحي، حدث تطور ملحوظ في آليات حماية حقوق الإنسان كما ونوعا على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وهذا يعكس

(٣٨) خالد - العزيز محمد الجوهري، آليات الرقابة الدولية في مجال حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢

(٣٩) د. أمانى قنديل (محرر) التطور المالي والإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص ٩



البعد الثقافي - الحضارى للأمن القومى المصرى

د. داليا عبد القادر عبد الوهاب

الأحداث - بالرغم من ضراوتها - لم تشكل تهديدا عسكريا مباشرا بالمفهوم التقليدى للأراضى المصرية والكيان السياسى؟ وكيف يمكن توصيف وضع الأمن القومى المصرى فى الوقت الراهن؟

قراءة فى خصوصية الأمن القومى المصرى:

تستوجب الإجابة على هذه التساؤلات التعمق فى دراسة مفهوم الأمن القومى بصفة عامة، وتتبع تطوره فى أدبيات السياسة الدولية والوصول إلى توصيف نظرى مناسب يساعد على ترتيب الأفكار ووضوح الرؤية، حيث إن مفهوم الأمن القومى المصرى غنى ومتعدد الأبعاد، ولا سبيل لفهم واستيعاب خصوصيته وجوهره دون دراسة متأنية. وهنا، تبرز المعضلة الأساسية، وهى أن النظريات التقليدية المادية وحدها لا تفسر لنا كل أبعاد الأمن القومى المصرى على سبيل المثال، فإنها لا تفسر الاحساس بالخطر الذى انتاب الأمة المصرية، سواء الصفوة السياسية أو أحزاب المعارضة باختلاف توجهاتها، عندما اجتاحت العراق الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠، بالرغم من عدم وجود تهديد عسكري مباشر للأراضى المصرية.

بالإضافة إلى ذلك، تبدو مصر نشيطة فى خوض برنامج للإصلاح الاقتصادى، والأرقام والإحصائيات الاقتصادية تبدو أيضا فى تحسن.

ولكن تبقى التساؤلات حول أثر التدهور المستمر للوضع السياسى والأمنى فى المنطقة العربية على أمن مصر القومى. فلا يكاد يمر يوم دون أن تطالعنا الصحف بأحد تلك الأخبار: أعمال القتل والعنف الطائفى فى العراق وشيخ اندلاع حرب أهلية، اغتيالات سياسية وتهديد خطير للاستقرار السياسى فى لبنان، مجازر واعتداءات إسرائيلية فى حق الفلسطينيين وتحركات إسرائيلية عسكرية فى قطاع غزة ومناوشات على الحدود فى رفح، تجدد أعمال العنف فى دارفور وخطر تفكك السودان والتدخل العسكرى الخارجى... الخ.

وقد انعكست هذه الأحداث فى إحساس بالخطر يسيطر على المواطن المصرى، وتصريحات من السياسيين وصانعى القرار تنسم بالقلق الشديد على مجريات الأمور.

فكيف يمكن تفسير الإحساس بالخطر والتحديات الأمنية، رغم أن

يبدو، للوهلة الأولى، أن الأمن القومى المصرى مصون، وفى مأمن على الصعيدين العسكرى والاقتصادى: فقد تمكنت مصر من العبور بسلام من أزمات عدة عصفت بالمنطقة، أبرزها أزمة الخليج، احتفظت خلالها بكيانها السياسى ووحدة ترابها وتماسكها، كما تمكنت فى هذه الأجواء العاصفة من المحافظة على معاهدة السلام، وعلاقتها مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة - القوة العظمى التى تتول إليها مقدرات العالم - بجانب تواصل علاقاتها مع الدول العربية.

(١٠) مكتوبه فى العلوم السياسية.

مع إسرائيل دفاعاً عن الحقوق العربية، وأنه قد أن الأوان لثقتي لشاكرها الداخلية وتبنى نفسها.

واجهت المدرسة غير التقليدية عدة تحديات، فقد اتهمت بأنها وسعت مفهوم الأمن بأكبر مما ينبغي بحيث أفقدته العمق في المعنى فإذا كان الأمن القومي مفهوماً "مطاطاً" يشع ليشمل جميع أشكال التحديات الداخلية والخارجية، فهو يصبح مفهوماً هلامياً يفقد العمق والقيمة. وخلال حقبة التسعينيات، اتضح أكثر المازق الفكري لنظريات الأمن القومي السائدة، سواء المدرسة التقليدية ببعدها العسكري المادي، أو المدرسة غير التقليدية ببعدها الاقتصادي. فكلتا المدرستين أصابها العجز في تفسير كثير من التطورات على الساحة الدولية، ومنها انهيار الاتحاد السوفيتي وهو في قمة قوته العسكرية، والانتفاء المفاجئ للحرب الباردة، والتحلل السياسي، والصراعات الثقافية والإثنية في دول شرق أوروبا وأبرزها يوجوسلافيا.

ويتضح هذا التحدي الفكري - بصفة خاصة - في حالة الأمن القومي المصري. إن تعريف نظريات الأمن باقتراعاتها المختلفة أصبح غير كافٍ للتعبير عن الأمن المصري في نطاق عدة أزمات مر بها، حيث لم تكن معظم تلك التهديدات الأمنية ذات طبيعة عسكرية أو اقتصادية مباشرة.

وفي هذا الإطار، ظهر في نظريات الأمن القومي نهج حديث يطلق عليه مدرسة "ما بعد الحداثة" "Postmodernism" والتي تتضمن عدة نظريات أخذت في الظهور خلال حقبة التسعينيات، مما شكل دفعة قوية لمفهوم الأمن القومي المصري، وتركز هذه المدرسة على البعد المعنوي للأمن القومي الذي يتحدد بعنصري الثقافة والهوية، اللذين يتم تشكيلهما وفقاً للمعطيات التاريخية والجغرافية والحضارية.

وبالإضافة إلى تسليم هذه المدرسة بأهمية المفهوم المادي التقليدي للأمن القومي ببعده العسكري والاقتصادي، إلا أنها أوجدت نهجاً جديداً يركز على البعد المعنوي غير المادي الحضاري/الثقافي لمفهوم الأمن القومي. ويعتبر هذا المنهج أن إدراك الأمن القومي يتم تشكيله وفقاً لمعطيات تاريخية وجغرافية وثقافية. تشتمل هذه المدرسة على اقترايين اثنين لهما دلالة فكرية مهمة في تعريفها لمفهوم الأمن القومي المصري. الأول: هو الاقتراب البنائي Constructivist Approach الذي يرى أن الأمن القومي هو نتاج تراكم حضاري وتاريخي، ويتمثل في عملية إدراك التهديد Social Construction of Threat الذي يتحدد بعامل الثقافة السياسية والهوية السياسية. إن القوة المادية المجردة لا تكفي لتحديد التهديدات الأمنية. وعلى سبيل المثال، كما ذكر الكسندر ويندت، فإن ٥٠٠ طن سلاح نووي في حوزة بريطانيا لا تشكل خطراً أمنياً بالنسبة للولايات المتحدة، ولكن ٥٠٠ طن سلاح نووي في حوزة كوريا الشمالية كافية لإثارة إحساس بالتهديد الأمني للقيادة الأمريكية. والمغزى، هنا، أن الأمن القومي - في جزء كبير منه - إدراك وتجربة، وأن القوة المادية وحدها ليست كافية لصياغة التوجهات الأمنية. فهناك عامل معنوي مرتبط بالمخزون الثقافي والحضاري، والذي يحدد أن بريطانيا دولة صديقة ولا ضرر من حوزتها السلاح النووي، ولكن كوريا الشمالية دولة معادية ومثيرة للمشاكل، وأن امتلاكها للسلاح النووي يشكل تهديداً أمنياً. وتعتبر مؤلفات كل من بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein، ومايكل بارنيت Michael Barnett

كما أن هذه النظريات لا توضح الإحساس الحالي بالخطر، جراء ما يحدث في المنطقة العربية. إننا بحاجة إلى مفهوم للأمن، يخدم توصيف الأمن القومي المصري في نطاق الأزمات المتلاحقة التي تحيط به.

كان مصطلح الأمن القومي في نشأته جزءاً لا يتجزأ من دراسات فنون الحرب والاستراتيجية، وقد ساهم الجنرال كلوزفيتز Clausewitz في ذلك من خلال كتابته عن التكتيك والاستراتيجية العسكرية. ولكن بمرور الوقت، وتحديدًا بانتهاء الحرب العالمية الأولى، تبين أن الأمن القومي أخطر من أن يترك في أيدي جنرالات الحرب، وأنه من الأجدي أن يكون في حوزة السياسيين. وحدث التحول في المفهوم تدريجياً ليصبح جزءاً من العلوم السياسية.

ارتبط مفهوم الأمن القومي في ألبينات السياسة الدولية بالمدرسة التقليدية والكلاسيكية ومن أبرز مفكرها هانز مورجانتاو Hans Morgenthau وهو الأب الروحي لهذه المدرسة. ويأجج، تعتمد هذه المدرسة في تعريف الأمن على البعد العسكري، كما أنها تستند إلى مفهوم القوة. ووفقاً لهذه المدرسة، فإن مصدر التهديدات خارجي، وغالباً ما يكون تهديداً عسكرياً يهدد كيان الدولة وحدودها. وقد خدم هذا التوجه مفهوم الأمن القومي المصري في حقبتى الخمسينيات والستينيات، خاصة في ضوء وجود الخطر الإسرائيلي على حدود الدولة المصرية بأطرافها التوسعية والاستيطانية.

ولكن المدرسة التقليدية، عقب تحول النظام الدولي إلى الثنائية القطبية وحلول الحرب الباردة، واجهت مازناً فكرياً يكمن في انفصالها عن الواقع السياسي. ففي ضوء ظهور السلاح النووي وسياسة الردع، أصبح استخدام القوة غير عملي أو واقعي. كما أن الصراع الدولي أخذ شكلاً آخر بخلاف الشكل العسكري التقليدي، وتحول بصورة أوضح إلى المنافسة الاقتصادية وظهور المصالح والتكتلات ذات الطابع الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، وعقب حصول الدول في آسيا وإفريقيا على استقلالها، ظهرت نوعية أخرى من التهديدات الداخلية غير العسكرية، مثل الصراعات الطائفية والإثنية، والفقر، وغياب المؤسسات، والتي لا تقل خطورة عن التهديدات الخارجية في زعزعة كيان الدولة وتماسكها وأمنها. واتهمت المدرسة التقليدية التي تركز على البعد العسكري والتهديدات الخارجية - في تعريفها لمصطلح الأمن القومي - بالشيخوخة والتصلب الفكري واللاواقعية.

شهد ذلك الطريق لظهور المدرسة غير التقليدية مع مطلع السبعينيات من Non-Conventional School القرن الماضي، والتي تعتمد على البعد الاقتصادي والتنموي في تعريف الأمن، وتبرز أهمية التهديدات الداخلية كتحديات مؤثرة في الأمن القومي. كان لظهور هذه المدرسة أثر واضح في توسيع مفهوم الأمن ليشمل نواحي متعددة، سواء اقتصادية، أو تنموية، أو اجتماعية، أو بيئية وغيرها. وجدير بالذكر أن هذه المدرسة تطابقت زمنياً وفكرياً مع توجهات الرئيس أنور السادات في إعادة تعريف الأمن المصري عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، واتفاقية السلام عام ١٩٧٩. ركز الرئيس السادات على البعد الاقتصادي والتنموي، وظهر في القاموس السياسي مصطلحات فرعية مختلفة، مثل "أمن المواطن" و"الأمن الغذائي"، وتوالت - إلى حد كبير - البعد العسكري القومي، بدعوى أن مصر بذلت الكثير من جراح حروبها

وايدارد كلودوريتش Edward Kolodziej والكسندر ونديت Alexander Wendt عن هذا الاقتراب.
الاقتراب الثاني هو الجيوبوليتكس النقدية

ونرى ان تحديد مفهوم الأمن (Critical Geopolitics) مرتبط بقراءة الخريطة الجغرافية، والتي تعتمد على معطيات حضارية وتاريخية ترسب في الشعور الإدراكي على مدى السنين. ويتمثل ذلك، على سبيل المثال، في تقسيم خريطة العالم الى كتل ذات خصائص ومعطيات مسبقة، مثل "الشرق" و"الغرب"، "الدول النامية" و"غير النامية" ومؤخرا "الدول الإرهابية" أو "محور الشر". وهي كلها تصنيفات محللة بمعان ومصنفات سياسية واقتصادية واجتماعية. وتتضح أهمية هذه النظرة - إلى حد كبير - في حالة الدول التي تتميز بتراث حضارى وثقافى وتاريخى مثل مصر وإيران والهند من أبرز مفكرى هذه المدرسة

جيرويد اوتوثيل Geroid O'Thuathail

وسيمون دالبى Simon Dalby

دروبرت كوكس Robert Cox

ديفيد كامبل David Campbell

وتتضح القيمة الفكرية لمفاهيم الاقتراب البنائى والجيوبوليتكس النقدية بشدة في حالة الأمن القومى المصرى، حيث يتحدد - في جزء كبير منه - فى البعد المعنوى غير المادى، وهو نتاج الجغرافيا والتاريخ والتراكم الثقافى والحضارى. وتأكيدا لهذا المعنى، فإن القيم الأمنية، التي غالبا ما تسيطر على العقل والوجدان المصرى في وقت الأزمات، تتبلور في: وجود وتماسك "الامة العربية" ككيان سياسى وحضارى، و"الدور المصرى" في مقدراته.

وقد ظهر هذا بوضوح خلال أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١، فبتحليل الخطاب السياسى للصفوة الحاكمة، بالإضافة الى احزاب المعارضة خلال الأزمة، نجد أنه بالرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلا أن هناك مساحة كبيرة من الاتفاق في أن غزو صدام للكويت شكل تهديدا للدور المصرى ومكانة مصر في المنطقة، ولتماسك النظام العربى، وهو العمق الحيوى لمصر. إن مفهوم "الدور المصرى"، كقيمة أمنية غير ملموسة، يعد بدرجة كبيرة أحد ثوابت الأمن القومى المصرى عبر التاريخ إن الجغرافية السياسية لمصر توجد ارتباطا عضويا بينها وبين الإقليم المحيط بها. فهناك شعور غريزى بأن سلامة مصر مرتبطة بتماسك المنطقة المحيطة بها. وأن مصر لها دور في تأمين وضبط الإيقاع بالمنطقة، وهي توجهات لها أساس في ذاكرة الامة. فإن نهر النيل، وهو شريان الحياة لمصر، ينبع من وراء حدودها الجنوبية. وعليه، فإن مصر كانت على وعى تام عبر التاريخ بأهمية تأمين مصالحها الأمنية في نول حوض النيل. وبالمثل، فإن تأمين قناة السويس يبدأ من باب المندب باليمن، فإذا سقط باب المندب في أيدي مصانية، فستصبح قناة السويس أشبه بقرعة مائية ومن جهة أخرى، يطالعنا التاريخ بحساسية مصر لعمقها الشرقى المترامى من العراق الى سوريا الى فلسطين. وهي خطوط دفاع حيوية لمصر عبر فترات مختلفة. وهذا يفسر لماذا وصلت قوات مصر في عهد محمد على الى الجزيرة العربية وأعلى نهر النيل في القرن التاسع عشر، ولماذا أرسل عبد الناصر قواته الى اليمن، ولماذا أرسلت مصر مساندة عسكرية للعراق في حربها مع إيران بالرغم من المقاطعة العربية لها في ذلك الوقت. ولسنا بصدد تقييم تلك

السياسات، سواء اكانت قرارات صائبة أم لا، ولكن ما يهم بالدرجة الأولى هو تتبع مفهوم "الدور المصرى" كقيمة أمنية غير ملموسة، ولكنها مؤثرة في التوجهات والسياسات الأمنية لقيادار مصرية مختلفة عبر التاريخ.

ليس "الدور المصرى" في المنطقة دريا من دروب فرض السيطرة أو الهيمنة أو النرجسية القومية، فهو - بالإضافة الى كونه ركيزة أمنية وصمام امان للمنطقة العربية ككل - فإنه مخزن للقيمة أو بمثابة ثروة قومية لمصر، يمكن ترجمتها الى مكاسب استراتيجة واقتصادية ملموسة. وهذا، تتضح العلاقة الوثيقة والقرابط بين البعدين المعنوى والمادى في منظومة الأمن القومى. وللدلالة على ذلك، فإن الأمن الاقتصادى يرتبط ارتباطا وثيقا بحيز دور مصر الإقليمى. فنحن نستطيع أن نرصد مواقف عدة، كمن "الدور والثقل المصرى" العامل الأساسى وراء مكاسب أو مميزات اقتصادية واستراتيجية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن قيام الولايات المتحدة منذ السبعينيات من القرن الماضى بمنح مصر المساعدات العسكرية والاقتصادية، التي تفوق مليارى دولار سنويا، فاصبحت ثاني أكبر دولة، بعد إسرائيل، مستفيد من برنامج المعونة الأمريكية - كان ترجمة للاحتياج الاستراتيجى لدور مصر في ذلك الوقت.

وبالمثل نفسه، أدى الاحتياج الأمريكى لدور مصر أثناء أزمة الخليج الأولى الى إلغاء ما يقرب من ٥٠٪ من ديونها، ويأتى ذلك مباشرة عقب التشدد الأمريكى والاوربى في فترة أواخر الثمانينيات قبل غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والتي شهدت توترا في العلاقات، نتيجة رفض الولايات المتحدة للسماح لمصر بلى مساعدات اقتصادية، أو المساهمة في جدولة ديونها مع البنك الدولى ونادى باريس. ولكن الحال تبدل تماما بوقوع الأزمة، حيث إن احتياج أمريكا للدور المصرى أدى الى قيامها بإعفاء مصر من جزء كبير من ديونها، والعمل على حل الأطراف الدولية الأخرى على القيام بالمثل، والعمل على جدولة باقى الديون، كما قامت نول الخليج بدورها بإلغاء ديون مصر الخارجية، التي قدرتها بـ ٧ مليارات دولار أمريكى في ذلك الوقت. وجدير بالذكر أنه قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ظهرت أصوات بالكونجرس الأمريكى تطالب برفع المعونات عن مصر، حيث أنه لم يصبح لها دور يبرر تلك اللباغ المنصرفة لها. لكن بعد هذه الأحداث، ظهرت الحاجة الى دور مصر لتحقيق استقرار المنطقة، فتلاشت تلك الأصوات، وقامت الولايات المتحدة بإرسال مساعدات إضافية الى مصر. وبالخلاصة، أن أزمة الخليج الأولى جاءت لتبرهن على أهمية الدور والثقل المصرى، الذى استتبعت مساعدات اقتصادية كبيرة وإلغاء ديون مصر الخارجية وهي خطوات لم تكن منظورة قبل الأزمة، ولكنها تبرهن على أن البعد الاقتصادى للأمن هو بدرجة كبيرة وظيفة الدور المصرى.

والغزى هنا أن قوة وخصوصية الأمن القومى المصرى تكمن - في جزء كبير منه - في بعده المعنوى غير المادى، الذى يشكل جزءا لا يتجزأ من عوامل قوتها.

التحديات العسكرية للأمن القومى المصرى ببعبده المادى:

يفرض الموقف الراهن للمنطقة، خاصة عقب حربى الخليج الأولى والثانية، تحديات حرجة للأمن القومى المصرى، أهمها خسارة العراق كقوة عسكرية ومركز ثقل عربى مؤثر في مقدرات

بسلوطة العراق، أصبحت مصر عرضة لانكشاف استراتيجي لعلمها الشرقي، الأمر الذي يطرئ القوى المنافسة والمعادية بتوجيه تحديات أمنية لمصر. وقد ظهر ذلك بوضوح عقب الأزمة في تزامن الدور الإيراني في الخليج، والذي كان عاملا مؤثرا في إحباط إعلان دمشق وبدورها. قامت تركيا بإبرام تحالف استراتيجي مع إسرائيل، غير حافلة بمردود ذلك على مصر والأطراف العربية. وبالرغم من ذلك، فإننا نستطيع القول إن التهديدات التركية أو الإيرانية تدخل في إطار التنافس المشروع، ولا تشكل خطرا مسيريا أو وجوديا *existential threats*، فهما - قبل كل شيء - جزء من النسيج الجغرافي والتاريخي للمنطقة. والدليل على ذلك، بالرغم من تاريخ يحمل معه لكرات تنافس وحروب مع العراق، إلا أن كلا من تركيا وإيران حريصة على وجود العراق وتماكك أراضيه.

وبالحديث عن الأخطار والتحديات المحدقة بمصر على بوابتها الشرقية، فإن الخطر الأعظم ■ يزال يكمن في إسرائيل، وهي الطرف الوحيد في النظام الإقليمي الذي يسعى ويشجع على ضرب العراق على عكس كل من تركيا وإيران. وإذا سقط العراق وتفككت، فإن عمق مصر الشرقي سوف يصبح في متناول الأطماع الإسرائيلية الكلاسيكية في بسط دولة إسرائيل من النيل للفرات. وقد يبدو هذا التصور شائعا مغرورا، ولكني أود أن أذكر بأن حلم صهيوني في تكوين وطن قومي لليهود في فلسطين في مشارف القرن العشرين كان أيضا يبدو غير واقعي وصعب التحقيق. لكنه تحقق في غضون نصف قرن من الزمان.

والحديث عن التحديات الأمنية العسكرية من شأنه أن ينقلنا إلى الوجود الأمريكي في المنطقة، إن وجود تركز للقوات العسكرية الأمريكية في قواعد بمنطقة الخليج، على نحو غير مسبوق ولا منظور قبل أزمة الخليج، يشكل تحديا آخر لمصر على المستوى العسكري، حيث إن منطقة الخليج تشكل عمقا خلفيا لمصر. إن وجود قوات وقواعد أمريكية في الخليج يعرض من القوة الإسرائيلية، حيث إن أمريكا لا تكف عن الإعلان صراحة عن مساندتها وتدعيمها لإسرائيل. هذا الوضع ينهي المذاق الأمني والمعضلة الجغرافية لإسرائيل، التي كانت محاطة بطوق من الدول العربية. وكانت المساعدات الأمريكية - في وقت الأزمات (مثل حرب أكتوبر) - تستدعي مد جسور يمتدحرق عدة أيام، مما كان يعطي مصر الفرصة لكسب الوقت وإحراز تقدم سياسي أو عسكري. ولكن في الوقت الراهن، اختللت الصورة جبريا، فالوجود الأمريكي المتأخم لإسرائيل اختزل عنصر الزمان والمكان، وأصبحت الرسائل الأمريكية في الخليج عنصر امان لإسرائيل يدعم من تشديدها تجاه العرب.

التحديات المعنوية للأمن القومي المصري ببعده غير

المادي :

بالرغم من ضراوة التحديات العسكرية، فإن ما هو أكثر شراسة هو التهديد الموجه إلى الهوية والذات. فواقع الأمر، أكثر ما يهدد مصر هو زعزعة الشخصية والثقافة العربية.

وهنا يجب أن تذكر الدور المدمر لازمة الخليج، إن الدمار الذي خلفته أزمة الخليج تجاه المنطقة العربية غير مسبوق، كونها الأزمة الوحيدة في التاريخ العربي المعاصر التي أدت إلى تصدع الثوابت، والأعراف والقواعد التي حكمت طويلا العلاقات العربية - العربية وحديث فوائدها. فبالرغم من أن المنطقة تعرضت في تاريخها

المنطقة بخروج العراق من معادلة القوة العربية، خسرت مصر قوة دافعة في مواجهتها للأخطار غير العربية. وعلى الأخص إسرائيل فقبل تدمير القوة العسكرية للعراق، كان للقوة العربية مجتمعة تفوق في السلاح التقليدي على إسرائيل أما الآن، فقد أصبح لإسرائيل تفوق عسكري تقليدي. فخلا عن تفوقها غير التقليدي.

وبالرغم من أن العراق لم يكن طرفا مباشرا في حروب مصر مع إسرائيل، كما هو الحال مع سوريا، إلا أن العراق كان يشكل تهديدا أمنيا لإسرائيل. كما ظهر بوضوح في الخطاب السياسي الأمريكي والإسرائيلي، الذي أكد أن أحد أهداف حرب الخليج والقصات العسكرية على العراق التي تلقها - والمستمرة إلى يومنا هذا - هو ضمان أمن إسرائيل. كان العراق يمثل قوة ردع ضاغطة على إسرائيل، بعناصرها الثلاثة: وجود القوة، والنية في استخدامها والمصادقية في أنها قد تستخدم.

بغيا بقوة ردع عربية، أصبحت إسرائيل أكثر استهانة بالقوى العربية. واشتد ضراوة في عدوانها على الشعب الفلسطيني. إن ممارسات القمع الإسرائيلي، التي تستخدم فيها الآلة العسكرية ضد المنفيين العزل، امتدت إلى مدينة رفح على حدود مصر الشرقية في غياب الردع العربي، أصبحت مصر مجبرة على نهج سلام كخيار استراتيجي. بصرف النظر عن تمادي إسرائيل في ممارسة لغة الحرب والعنوان. لقد كان اختيار مصر طريق السلام يستند في الأساس إلى مركز قوة، والذي نتج عن حرب أكتوبر ١٩٧٣. إن وجود قوى رادعة شرط أساسي كي يصود السلام فعليا. ووجود قوة ردع عربية كان من شأنه تعضيد أمن مصر العسكري في مواجهة تهديدات غير عربية. وهذا يفسر حرص القيادة المصرية والقوى السياسية - المتصلة في أحزاب المعارضة المصرية - أثناء الأزمة على الحفاظ على قوة العراق، كما ظهر بوضوح في الخطاب السياسي الخاص بهم.

بخلاف قيمة العراق، كقوة ردع، فإن العراق يشكل غطاء استراتيجيا لمصر. يمثل العراق مع مصر نقطتي توازن، حيث إن العراق يمثل تقلا حضاريا وبيئيا واقتصاديا وعسكريا، ولا يتوافر تلك العناصر مجتمعة في أي قطر عربي بخلاف مصر. يعني ذلك، فإن العراق مع مصر يشكلان رأسى حرية ومركز ثابت. إن هناك حقيقة تاريخية تبرز من على وجود علاقة استراتيجية بين القطرين، فكان العراق يمثل خط الدفاع الأول، فيما كانت مصر تشكل خط الدفاع الثاني، حيث كانت معظم التهديدات تمر بالعراق قبل أن تصل إلى مصر. فإذا لم تنجح العراق في صدّها، فإنها تتجه مستهدفة مصر، التي كان يقع عليها عبء، الخطر الخارجي وحماية الأمة العربية. وقد ظهر هذا لسط في مجرم المغول والعثمانيين على الأمة العربية. وبذلك، نصلد علاقة خاصة وارتباط تاريخي بين مصر والعراق وقد نصح ذلك، على سبيل المثال، عندما استهدفت جيوش التتار الأمة العربية في القرن الثالث عشر. فيسقوط بغداد، أصبحت مصر في خطر كونها المحطة التالية لغزو التتار بعد العراق ولكن بقيام مصر بالتمسك للعنوان في معركة عين جالوت، تم نحر خطر المغول عن المنطقة وسلمت الأمة العربية. وحدث العكس مع الغزو العثماني في القرن السادس عشر فبعد غزو العراق والمشرق العربي، نجحت القوات العثمانية الزاحفة في غزو مصر. ويسقوط مصر، سقطت الأمة العربية تحت الاحتلال العثماني لمدة قرون، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وهو امر واجب، فإن هناك سقفا وحدودا للقوة المصرية العسكرية لن يسمح لها بتجاوزهما.

أما البعد الاقتصادى للأمن المصرى، فهو برغم أهميته، إلا أن غير مستقر وغير مضمون لاعتماده على مؤثرات خارجية، فمصلح الدخل المصرى - من السياحة، والبترويل، وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج، واستثمارات خارجية - تعتمد بدرجة كبيرة على عوامل خارجية، وتتأثر تأثيرا مباشرا بدرجة استقرار المنطقة، وأى تغير فى درجة الاستقرار له مردود سلبى على الاقتصاد المصرى، فإنا نذكر مرات عديدة كيف تعرض نمو الاقتصاد المصرى لانتكاسات متكررة، جراء حوادث إرهابية متفرقة غير ذات وزن. فبالرغم من أهمية النمو والاستقرار الاقتصادى لأمن مصر، فإنه ليس بالطريق السهل، كما أنه يحتاج إلى دور ومكانة مصر لتدعيمه.

وفى ضوء ذلك، تتبدى أهمية العنصر غير المادى للأمن القومى المصرى، الذى يركز على الثقافة والهوية، ويتبلور فى دور مصر الإقليمى وثقلها الدولى. إن هذا العنصر يمثل نقطة البداية فى محاولتنا لتحجيم الأخطار الناجمة عن أزمة الخليج، وتكمن قرى فى عدد من الخصائص والمميزات، منها:

١- لا يمكن سلبه ولا السيطرة عليه من الخارج، حيث أنه ينبى من الذات المصرية

٢- لا يحتاج لموارد باهظة لتنميته، فهو هبة تاريخ وجغرافيا مصر ونتاج حضارتها وثقافتها.

٣- لا يرتبط بزمان وحقة معينة. فمقدرات الدور المصرى فرضت نفسها عبر التاريخ، ومصر لم تكف عن التأثير فى محيطها حتى وهى مستعمرة، والدور المصرى قادر على التطور والتجديد ليحتفظ بحيويته فى ظروف مختلفة.

٤- هناك احتياج عالمى وإقليمى لهذا الدور المصرى. فأمريكا فى حاجة إلى الدور المصرى المتعقل والمستقير للحد من الغليان والتطرف الذى يسود المنطقة ويهدد بضرب مصالحهما كذلك الشعوب العربية بحاجة لن يقودها، وهى إن اتفقت على شىء واحد، فهو احتياجهم لقيادة تجيد الثقة فى الذات العربية.

٥- إن هذا العنصر يوفر قدرات هائلة لتحريك الشعوب، بما لذلك من أثر بالغ فى هزيمة الآلة العسكرية. فبالأمن القريب، كان حزب الله العنصر الفعال فى انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان كما أن خسائر إسرائيل جراء الانتفاضة الفلسطينية تفوق خسارتها جراء جميع حروبها النظامية مع العرب. فمصر - بقلها الثقافى والحضارى ودورها الإقليمى - قادرة على تحريك الشعوب العربية فى الطريق الصحيح لتحقيق أمنها والأمن العربى.

إن ميزان القوة فى الحرب المعنوية مازال فى صالحها. فإسرائيل وأمريكا - رغم التفوق العسكرى الساحق - هما فى طريقهما إلى مواجهة مأزق حرج، نتيجة افتقاد الشرعية. فالتاريخ من الداخل، وتكون مقدمة لزوال القوة.

وفى النهاية، فإن البعد الحضارى والثقافى هو صمام الأمان لأمنها، وهى مازالت تملك الكثير من مقومات قوتها الكامنة فى نطلها الحضارى

المعاصر إلى أزمات تسببت فى اغتصاب الأرض، وإزهاق الأرواح، وتشريد المجتمعات العربية. إلا أنها فى معظمها لم تمس الثوابت والمبادئ - الرسمية وغير الرسمية - للأمة العربية. بل على العكس، فى معظم الأوقات، كانت هذه الأزمات تترك المجتمع العربى أكثر تماسكا واتفاقا على نوعية التهديدات التى تواجهه على وحدة مصيره لا مذكر فى تاريخنا الحديث ما هو أكثر مرارة من أزمته ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وأثرهما فى ضياع فلسطين وإعلان دولة إسرائيل. ولكن بكل مالهما من سلبيات، فقد كان هناك اتفاق على ثوابت أمنية شديدة الوضوح. مثل الاتفاق على أن إسرائيل هى العدو الأساسى، ورفض التدخل العسكرى الأجنبى فى المنطقة، واحترام الدول العربية لمبدأ حرمة الأراضى والسيادة. وعلى الرغم من وجود صراعات عربية - عربية، وصلت إلى درجة المناوشات على الحدود أو الحرب، فلم يحدث فى التاريخ المعاصر أن تغزو دولة عربية جارتها. محاولة ابتلاعها وإزالتها من الوجود.

بعد نكسة ١٩٦٧، كانت مصر قادرة على إحراز نصر أكتوبر واستخدام عمقها الشرقى بأكمله، بالتنسيق مع سوريا والسعودية واليمن، حيث تمكنت من توحيد الفعل العربى، وإغلاق باب المندب، واستخدام سلاح البترول لتحقيق تفوق استراتيجى. جسدت حرب أكتوبر تفوق الإرادة العربية، أكثر من كونها تعبيرا عن تفوق مصر والعرب عسكريا. لم تزل هزيمة ١٩٦٧ من هويتنا. ولذلك كنا قادرين على مواصلة التطوى والانتصار فى حرب أخرى.

وتغير الوضع تماما بعد حدوث أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١، حيث أصبحت المنطقة العربية فى مهب الرياح، ليس لها ضابط، وأصبح كل شىء قابلا للحدوث، وتبدت ظواهر غير مسبوقة، ومنها اجتياح بلد عربى لقطر عربى، وقيام تحالف عسكرى غربى - عربى لشن حرب ضد بلد عربى، وظهور تقارب عربى - إسرائيلى. أصبح العراق (وقت صدام حسين) مصدر التهديد لمنطقة الخليج العربى، بدلا من إيران وإسرائيل قبل الأزمة. أصبح لكل طرف عربى أجندة أمنية خاصة ومصالح ذاتية فى معزل عن الباقى، والأخطر فى معزل عن تاريخ وجغرافية المنطقة.

ويتضح مما سبق أن مصر قد خسرت تماسك كيان الأمة العربية التى تمثل المجال الحيوى لممارسة دورها. فالمعضلة الأمنية الحالية تلخص فى أن مصر لا تزال تملك مقدرات الدور، ولكنها خسرت المسرح السياسى للعب هذا الدور، وهى بذلك تفقد سلاحا مهما لحماية مصالحها الأمنية.

إن التهديد الداهم الذى يواجه أمننا القومى هو خطر طمس الهوية والثقافة العربية، وقد يأخذ اشكالا مختلفة من التفتيت الداخلى للكيانات العربية التى لها تأثير مباشر على مصالحنا، مثل العراق، ولبنان، وفلسطين، والسودان إلى تجميع وتهميش الخليج، إلى إخراج سوريا من المعادلة العربية وجرحها إلى محور الإرهاب مع العسكر الإيرانى.

الخلاصة :

فى ضوء التحديات السابق ذكرها، نستطيع أن نقول إنه بالرغم من أهمية العنصر العسكرى للأمن القومى المصرى، فإنه - للأسف - يواجه تحديات عديدة فيصرف النظر عن تكلفته الاقتصادية، فإن أمريكا فى ظل أحادية النظام الدولى لن تسمح لمصر أو الدول العربية مجتمعة بالوصول إلى تفوق عسكرى، أو حتى مساواة إسرائيل. فمهما بذلت مصر من جهود لتدعيم موقفها العسكرى،

آسيا الصاعدة .. عالم جديد يتشكل

- ١ نحن والصين - صعود الآسيوى .. رؤية حضارية
- ٢ المشهد الاستراتيجى الآسيوى فى أوائل القرن الحادى والعشرين
- ٣ الصين - صعود الصينى .. التجليات والمخاض
- ٤ الصين والاقتصاد العالمى .. مقومات القوة وعوائق الاندماج
- ٥ الدبلوماسية الشعبية والعلاقات العربية - الصينية
- ٦ السياسة الصينية تجاه العراق
- ٧ فرنسا والتقى العرب الصينى - الأوروبى
- ٨ اليابان الجديدة .. إعادة التعمير فى الدور الخارجى
- ٩ الأبعاد السياسية الداخلية للصراع فى شبه الجزيرة الكورية
- ١٠ الهند .. مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية
- ١١ مستقبل قبل الانتشار النووى فى شمال شرقى آسيا
- ١٢ روسيا والمعضلة الكبرى فى آسيا
- ١٣ آسيا الوسطى .. التنافس الدولى فى منطقة مغلقة
- ١٤ بؤر التوتر والإقليمى فى آسيا .. الأسباب والحلول
- ١٥ هل العالم على أعقاب "حقبة" آسيوية؟

نحن والصعود الآسيوي .. رؤية حضارية

حوار مع د. أنور عبد الملك

الدعامة الأساسية في بناء قوتها الوطنية. وفي مقدمة هذه المفاهيم إعلاء قيمة الجماعة على قيمة الفرد، وهو اختلاف أساسي بين الحضارات الشرقية والحضارة الغربية، وهو الذي أعطى جهره التنمية في الصين قاعدة اجتماعية متماسكة، وقدرة هائلة على التعبئة والحشد والثبات أمام المصاعب والكوارث.

والجدير بالذكر أن هذا البعد الثقافي لعب دورا مائلا في البلاد ذات التاريخ الحضاري الطويل في شرق آسيا، ومنها اليابان. فالإيمان باستطاعت الاحتفاظ بتماسكها الثقافي والمجتمعي وإحساسها بالانتماء الوطني، رغم الهزيمة العسكرية والاحتلال الأمريكي. بل لقد وظفت الوجود الأمريكي لإعادة بناء قوتها الوطنية بدءا بالقوة الاقتصادية. والآن، هي في سبيلها إلى ممارسة جميع أبعاد الدور الذي تستحقه كقوة على المستوى العالمي، بما في ذلك حقها في امتلاك قوة عسكرية، كما تتجه تدريجيا إلى الاستقلال عن تبعيتها السياسية للولايات المتحدة.

وتتبدى أهمية الدور الذي تلعبه هذه القيم الثقافية المجتمعية في التعامل مع المشكلات التي خلفتها عملية التنمية "الصاروخية" في الصين. فالقبيلة المركزية الصينية الحالية تمتنع الفكر الماوي بالأساس، فيما يطلق عليه الماويون الجدد. ولذلك، فهي تعطي أولوية لقيمة الحفاظ على التوازن الداخلي للمجتمع، عن التي أعطتها القيادة السابقة. لقد أوجدت عملية التنمية فروقا هائلة بين المناطق الصناعية على الساحل الشرقي والمناطق الداخلية والغربية، كما أوجدت افترا شديدة السلبية على البيئة. وبينما كانت القيادة السابقة ترى أن دفع عملية التنمية له الأولوية، وأن التعامل مع الأفكار السلبية يمكن تأجيله إلى مرحلة لاحقة، فإن القيادة الحالية تعمل بجدية على "فرملة" هذه الانطلاقة، في سبيل تنمية وتطوير المناطق الداخلية، وإصلاح الخلل الناتج عن الفروق الكبيرة في الدخل ومستوى المعيشة.

السياسة الدولية: ما هو تقييمكم للدور الذي تلعبه الصين على الساحة الدولية، وكيف تدبر بكون علاقاتها مع الدول الأخرى؟

- إن نمو القوة الوطنية لدول شرق آسيا - وفي قلبها الصين - له مغزى عميق من المنظور الحضاري، فهو يعني أن مركز النقل الحضاري والمبادرة التاريخية في القرن الحالي قد انتقل من الغرب إلى دائرة الحضارة الشرقية، حيث تنشأ اليوم رؤية جديدة لعالم

السياسة الدولية: كيف تفسرون الصعود الآسيوي المتزايد؟

- لا يختلف المحللون على أن هناك طفرة تنموية وصعودا مائلا في منطقة شرق آسيا، للمنتدة من اليابان إلى إندونيسيا - تلحق بها أيضا عملية التحديث والتنمية في الهند - وأن الصين تقع في قلب هذه الطفرة وهذا الصعود. فالقارة الآسيوية، حيث يعيش ثلثا سكان المعمورة، قد أصبحت الدائرة المركزية لصياغة مستقبل الاقتصاد العالمي، ولكننا يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من السطح لنفهم الدلالات الحقيقية لهذا التطور.

فقد جاءت هذه الطفرة في إطار رؤية حضارية متكاملة، ارتكزت على القيم الثقافية العريقة من أجل بناء القوة الوطنية. ففي الصين، ارتكزت جهود التنمية إلى مبادئ صاغها القائد الصيني ماوتسي تونج، استنادا إلى الثقافة الكونفوشية والتاوية. لقد جاء الانفتاح الصيني على العالم في إطار مبدأ عام مقامه ليخدم كل ما هو عالمي كل ما هو صيني، ولذلك فقد تعاملت الصين مع كل من يستطيع مساعدتها في تطوير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، دون النظر إلى أي اختلافات سياسية أو عقائدية. فعلى سبيل المثال، أرسلت الصين أعدادا كبيرة من الطلبة إلى الولايات المتحدة لدراسة الهندسة والتكنولوجيا، عاد منهم إلى الوطن أكثر من ٨٥٪، حيث أعطوا امتيازات اجتماعية واقتصادية، ووفرت لهم كل الإمكانيات، حتى أرسوا قواعد الانطلاق الصناعي والتكنولوجي. وطلبت الصين منذ ثمانينيات القرن الماضي سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفتحت الباب للاستثمارات من كل مكان، غربا وشرقا، حتى تايوان، والتي لا تعترف بها الصين ككيان سياسي مستقل، فتحت لها الباب، بل وأعطت مستثمريها تسهيلات خاصة، حتى أصبحت تايوان حاليا من أكبر المستثمرين داخل الصين. ورغم اختلافاتها السياسية مع استراليا، فقد تعاملت معها الصين بشكل نكي، واستنعت عن مهاجمتها، حتى تستطيع تأمين احتياجاتها من اليورانيوم، حيث تشتري ما يقرب من ٨٥٪ من الإنتاج الأسترالي. ويأتي هذا الانفتاح على أسس قاعدة اجتماعية داخلية متماسكة، تستمد تماسكها من التاريخ الحضاري والسياسي الممتد عبر القرون.

إن المفاهيم المستمدة من الثقافة الكونفوشية والتاوية، والتي صاغها ماوتسي تونج في مبادئ، تشكل المحاور الرئيسية في الدستور الصيني، مازالت منبع الفكرة الوطنية في الصين، وتشكل

والحضارة المصرية وجغرافيا، فإن هذه الدائرة تعقد من الصين واليابان في شرق آسيا إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهناك قيم حضارية مشتركة بين الحضارة الإسلامية، التي تنتمي إليها الآن كل من مصر وإيران، وبين الحضارة الصينية، خاصة فيما يتعلق بإعلاء قيمة المجتمع على الفرد كما أن هناك تقديرا عميقا في الصين لهذه الحضارات العريقة، خاصة الحضارة المصرية، التي يعترف الصينيون بأنها أقدم من حضارتهم.

ولا ننظر الصين إلى الإسلام في إطار "صراع الحضارات"، كما يفعل الغرب، وهي تحترم تقاليد وعقائد الأقلية المسلمة التي تعيش فيها، ومشكلتها هي بالأساس مع النزعات الانفصالية من جماعات مسلمة في هذه الأقاليم الحدودية الحساسة مع روسيا. إن الاتحادات والتكتلات الآسيوية، خاصة منظمة شنغهاي للتعاون، سوف يكون لها دور بارز على الساحة الدولية في الفترة القادمة، وهي تمد نفوذها وعلاقاتها لتشمل دولا مثل إيران وباكستان وماليزيا. وعلى الدول العربية كلها أن تهتم بتقوية الصلات مع هذه القوة الصاعدة، سواء على مستوى الدول أو مستوى التنظيمات الإقليمية.

السياسة الدولية: كيف ترون العلاقة بين الشرق الأوسط والشرق الآسيوي؟ وما هي فرص الالتقاء بين الطرفين؟ وهل هناك في التجربة التنموية الآسيوية ما يمكن أن نستفيد منه؟

- إن التجربة التنموية في شرق آسيا تعطينا دروسا مهمة عن كيفية توظيف الأبعاد الحضارية والثقافية في تنمية القوة الوطنية، وفي التحرك على المستوى العالمي ولكي ننجح في الاستفادة منها، يجب أن نعي بوضوح دورنا ومكانتنا وتاريخنا الحضاري. فمصر تقع في قلب الدائرة التي ظهرت فيها الديانات التوحيدية الثلاث. وقد سبقتها في تبني الإيمان بالحياة البعيدة كما أنها أعطت أبلغ المثل عن الاستخدام الحضاري للقوة في المعاهدة التي أبرمها الملك رمسيس بعد معركة قادش، والتي أرسيت مبدأ احترام العدو المهزوم، وعدم أحقية المنتصر في ممارسة القتل أو الهدم أو الاعتداء على النساء (قارن ذلك بما حدث في العراق من القوات الأمريكية).

وعلى أن نفهم أيضا عمق علاقاتنا الحضارية التاريخية مع إيران، وأهميتها كمركز نقل إقليمي. فمصر وإيران تجمعهما دائرة الحضارة الإسلامية، ويجمعهما تاريخ مشترك في السعي من أجل التحرر الوطني. ويجب ألا ننقل مفزى إعلان رئيس الوزراء الإيراني مصدق تميم شركة البترول البريطانية - الإيرانية من القاهرة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي. وفي رأيي، فإن النظام الحالي في إيران يمثل امتدادا لهذه الثورة الوطنية التي بدأها مصدق، لكن بزعامة دينية. وبناء إيران لقوتها الوطنية لا يشكل تهديدا لنا، كما أن الخلاف المذهبي لا يشكل عائقا أمام التعاون معها. فكما أن آسيا تتسع للعديد من مراكز القوة، الصين واليابان ومستقبلا كوريا وفيتنام، فليس هناك من تهديد من وجود عدة مراكز قوة في الشرق الأوسط، مثل مصر، وإيران، وأيضا تركيا، لأنها تشترك في إطار دائرة حضارية واحدة.

إن بناء القوة الوطنية المصرية لا ينفصل عن إدراك الأبعاد التاريخية والحضارية لدورها إقليميا وعربيا، ولا عن تقبل فكرة أن التقارب مع الشرق لا يعني التضحية بالصلوات مع الغرب. وعلينا أن نسعى لإيجاد الوعي بين النخب السياسية والثقافية بمعالم هذا النظام العالمي الجديد، وكيفية التعامل، من خلاله، لتحقيق المصالح الوطنية.

متعدد الأقطاب والمراكز، متشابك العلاقات والمنافع وكما لعبت القيم الحضارية - الثقافية دورا في بناء القوى الوطنية، فهي تؤثر أيضا على هذا النظام العالمي الذي يتشكل فالمنهج الذي يحرك الفكر الصيني في كل الاتجاهات هو أن التناقض هو جوهر الوجود، حسب رسالة ماوتسي تونغ الشهيرة. إن هذا المبدأ لا يعتمد ضرورة تفجير التناقضات من أجل توليد تركيبة أو صيغة جديدة، فالتناقضات، - من وجهة النظر هذه - لا تنتهي، إنما صيغ الصراع هي التي تتغير. ولذلك، فإن الصين لا تجد غضاضة في التعامل مع عدد كبير من أنماط التناقض الدولية، دون الإحساس بضرورة تضييق أي من القوى الفاعلة. ورغم أن الرؤية الصينية تحدد التناقض الرئيسي في عصرنا بالصراع بين تحكم وهيمنة القطب الواحد بالعنف، ونشأة نظام عالمي متعدد الأقطاب والمراكز، فإن الصين تقبل بوجود واستمرار الولايات المتحدة كقطب دولي، وتحفظ بعلاقات تجارية قوية معها، بل وتسعى للاستفادة من التقدم الأمريكي في شتى المجالات.

ولكن في الوقت الذي لا تسعى فيه الصين لكسب أو استفزاز هذا القطب الدولي، فإنها تعمل بأسلوب هادئ، على احتواء نفوذه وتقبل فرصه في الإضرار بمصالحها. فعلى سبيل المثال، أقامت الصين علاقات قوية مع كوريا الجنوبية، حليف الولايات المتحدة القوي في آسيا، بالإضافة إلى علاقاتها القوية مع كوريا الشمالية. وذلك، فمن المتوقع عند إعادة توحيد الكوريتين - وهو ما سيحدث حتما - أن تكون الصين الحليفة الرئيسية لهذه الدولة، التي تصبح اليابان جديدة. وتعتمد الصين - في تعاملها كقطب دولي - على التأثير المعنوي، لا التويع بالقوة الاقتصادية أو العسكرية، وهي تسعى إلى تقوية علاقاتها مع كل المراكز الآسيوية، روسيا واليابان والهند، متجاوزة في ذلك الخلافات الحدودية والحروب التاريخية. وعلى سبيل المثال، ورغم المشاعر العدائية التي خلفها الاحتلال الياباني للصين، والتي مازالت مستعرة حتى اليوم، فإن الصين تسعى لتقوية العلاقات مع اليابان، وترى أن تشابك المصالح الاقتصادية يوجد عالما جديدا، لن تصعد فيه الخلافات الآسيوية إلى مستوى النزاعات المسلحة مرة أخرى.

وكما تسعى الصين إلى احتواء النفوذ الأمريكي في آسيا، فقد مدت علاقاتها إلى "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، بإقامة علاقات قوية مع كوبا، التي تعدها بالسلاح، ومع سريلانكا من أجل الحصول على النفط. وهي في تعاملاتها كقطب دولي، تعتمد أسلوبا مختلفا عن الولايات المتحدة. ويتبدى ذلك - بشكل خاص - في الوجود الصيني القوي في إفريقيا. ففي مقابل فتح السوق الإفريقية الهائلة أمام المنتجات الصينية، وتأمين الحصول على النفط فإن الصين تسهم جديدا في تطوير القارة عن طريق بناء شبكات واسعة من البنية التحتية والمستشفيات. ولذلك، فالوجود الصيني في إفريقيا مقترن بالبناء، وليس بالاحتلال أو السيطرة، وهي لا تسعى لفرض قيم معينة أو للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

ويتنى السؤال ما موقعنا نحن في هذا النظام المالي الجديد الذي يتشكل؟ إن مصر ومنطقة الشرق الأوسط لها صلات تاريخية وحضارية مع شرق آسيا. فبالتعريف الحضاري، فإن الشرق هو الدائرة الواسعة التي تضم ثلاث حضارات إنسانية ظلت محتفظة باستمراريتها في إطار مجتمعي وسياسي قومي حتى يومنا هذا. الحضارة الصينية، والحضارة الفارسية ثم الفارسية - الإسلامية،

تبلورت عمليات مهمة للتحول الديمقراطي وتوازت معها عمليات صعود الحركات الاصولية.

عندما بدأ القرن العشرون، كان مركز الثقل في النظام العالمي يكمن في أوروبا مع انشاء التحالفات الأوروبية الثانية (وفاق الابطارة الثلاثة، والحلف الفرنسي - الروسي) ولكن ذلك المركز انتقل من أوروبا إلى شرقي آسيا، وذلك مع توقيع اتفاقية الحلف البريطاني - الياباني سنة ١٩٠٢، وانتصار اليابان في الحرب الروسية - اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥)، وتوقيع الاتفاق الروسي البريطاني سنة ١٩٠٧. شيء من هذا القبيل حدث مع اوائل القرن الحادي والعشرين ايضا، فقد كان مركز الثقل في الصراع العالمي مركزا في البلقان، ولكنه سرعان ما انتقل إلى شرقي آسيا. وكان من مؤشرات هذا التحول أزمة طائفة التجسس الأمريكية قرب السواحل الصينية في أبريل سنة ٢٠٠١، والتي كانت أولى أزمات القرن الجديد. وقد كشفت تلك الأزمة عن أن هناك صراعات بين الولايات المتحدة والصين تدور، ليس فقط حول تايوان، ولكن أيضا حول تنامي القدرة العسكرية الصينية، التي تراها الولايات المتحدة واليابان بمثابة تهديد لهما. وقد استطاعت الدولتان احتواء الخلاف بينهما، ولكن تلك الأزمة كشفت عن خلاف آخر حول مفهوم المنطقة الاقتصادية الخالصة. فقد أكدت الولايات المتحدة أن طائرتها كانت تطير فوق البحار الدولية، بينما أكدت الصين أن تلك الأجواء هي جزء في منطقتها الاقتصادية الخالصة التي لا يجوز أن تحلق في أجوائها الطائرات المعادية ويفسر ذلك الصراعات التي تنشب بين اليابان من ناحية، وكوريا الجنوبية والصين من ناحية أخرى حول عدد من الجزر الصغيرة في قيمتها الاستراتيجية، ولكنها مهمة بالنسبة لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لتلك الدول.

الهدف من هذه الدراسة الموجزة هو رصد أهم معالم المشهد الاستراتيجي الآسيوي في بداية القرن الحادي والعشرين واحتمالات تطوره، وتأثيره على الوطن العربي. وفي رصد هذا المشهد، فإنه من المهم أن نتذكر أن آسيا ليست عالما واحدا. فدول شرقي آسيا تختلف عن وسط آسيا أو جنوبي آسيا، مما يجعل مهمة إطلاق صفة آسيا على ما نقول مسألة محفوفة بالمخاطر. والحق أنه عند الحديث عن آسيا، فإن المقصود غالبا هو دول شرقي وجنوبي آسيا، لأن وسط آسيا لم يظهر بعد كقوة مؤثرة، كما أن دول غربي آسيا تنتمي في الأغلب إلى الشرق الأوسط. كذلك، فإنه من المهم أن نتذكر أن القرن الحادي والعشرين قد بدأ مع نهاية الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١، تماما كما أن القرن العشرين بدأ مع سنة ١٨٩٠، حينما بدأ النظام العالمي في التحول نحو القطبية الثانية.

لعل أهم معالم المشهد الاستراتيجي الآسيوي في مطلع القرن الحادي والعشرين تتحدد في أربعة تيارات رئيسية أولها: هو انتقال مركز الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي العالمي إلى آسيا. فقد انتقلت بؤرة الصراعات العالمية مع اوائل هذا القرن من أوروبا والشرق الأوسط إلى آسيا، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة أن آسيا هي التي ستحدد مستقبل النظام العالمي، وإنما يعني أن هذا المستقبل ستكون ساحته هي آسيا، مما يعني أن قوى غير آسيوية مهمة ستشارك في تلك المهمة. من ناحية ثانية، فقد عادت آسيا إلى استئناف رحلة الصعود الاقتصادي بعد الضربة التي تلقتها في إطار الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٧، وانتشرت في آسيا المؤسسات الإقليمية الجديدة والاتليمية متعددة الأطراف في إطار مفاهيم العولمة. كذلك، شهدت آسيا دخول العامل النووي في السياسة الآسيوية، كما

المشهد الأكثر احتمالا هو مشهد "التصادم التدريجي" بين المحور الأمريكي - الياباني، مدعوما من الهند من ناحية، والصين مدعومة من روسيا من ناحية أخرى، وهو مشهد يتسم بالارحية لعدة اعتبارات، أهمها: إن الولايات المتحدة ترغب في عدم إعطاء الصين الفسحة الزمنية التي تحتاج إليها لتحقيق رحلة الصعود، وهي تقوم تدريجيا ببناء حلقة من مناطق التمركز حول الصين، تمثلت في وجودها العسكري في آسيا الوسطى على مقربة من حدود الصين الغربية، وهي موجودة بالفعل في اليابان والمحيط الهندي على حدود الصين الشرقية وعلى حدودها الغربية في فيرغيزستان. وهناك من المؤشرات من تصريحات القادة الأمريكيين ما يدل على أن وبيرة هذا الصدام في تصاعد مستمر. وتستخدم الولايات المتحدة أوراقا متعددة في هذه العملية كورقة حقوق الإنسان في الصين، وورقة كوريا الشمالية. وقد بدأت في استخدام الورقة النفطية بالضغط على المصالح النفطية الصينية في الخارج. ومن ثم، فإن الصراع العالمي القادم سيكون على الأرجح صراعا أمريكيا - يابانيا في مواجهة الصين، وسيكون هذا الصراع مفروضا على الصين، وربما تنجح الأخيرة في دفع هاتين القوتين إلى تأجيل هذا الصراع لأطول فترة زمنية ممكنة. ولكن ربما لا تنجح في ذلك، إذا ضغطت الدولتان على الصين في ملف كوريا الشمالية بمحاولة استهدافها عسكريا، ذلك أن من يسيطر على كوريا الشمالية يهدد أمن الصين مباشرة. ولذلك، ربما كانت كوريا الشمالية شرارة الصراع القائم وليست تابوان. كذلك، يحتمل تبلور هذا الصراع في حالة الضغط القوي على المصالح النفطية الصينية في إفريقيا ومنطقة الخليج العربي، أو حدوث تهديد مباشر لطرق نقل هذا النفط عبر البحار الدولية.

بالإضافة إلى كل ذلك، فلاحظ صعود ما يسمى "التهديدات الأمنية الجديدة" في آسيا، حيث توج آسيا بعدد من التهديدات الأمنية الجديدة مثل انتشار تجارة المخدرات، والأسلحة الصغيرة، والإرهاب، بالإضافة إلى الأوبئة الجديدة مثل الإيدز. فيما يتعلق بالإيدز - على سبيل المثال - يوجد في آسيا نحو 8 ملايين مصاب بالفيروس يزيدون نحو مليون نسمة سنويا، منهم نحو ٥,١ مليون في الهند وحدها. ويتوقع أن تتفوق الهند على جنوب إفريقيا كأكبر دولة ينتشر بها الإيدز في العالم. وبلغ عدد المصابين بالفيروس في الصين نحو مليون نسمة. فإذا أخذنا حالة جنوبى آسيا - كمثال - فسنجد أنها توج بتهديدات أمنية غير تقليدية، لعل أهمها انتشار الأسلحة الصغيرة، وتجارة المخدرات، والإرهاب، وانتشار مرض الإيدز بشكل وبائي. فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، يقدر أن هناك نحو ٧,٧ مليون قطعة سلاح من طراز AK-47 في دول جنوبى آسيا، وأنه إذا أضيف إليها كل أنواع الأسلحة الخفيفة الأخرى، فإن الرقم قد يصل إلى أربعة أمثال هذا العدد. وتنتشر هذه الأسلحة في مختلف أنحاء جنوبى آسيا، وتستعملها الجماعات المقاتلة، خاصة الانفصالية كما هو الحال في كشمير، وسيريلانكا، وبنجلاديش، ولكنها تتمركز بالأساس في شمال الإقليم الممتد عبر أفغانستان وباكستان حتى بنجلاديش. ويأتى معظم تلك الأسلحة من خلال الصناعات المحلية التي تتمركز في بعض دول جنوبى آسيا، خاصة في باكستان، ومن خلال الشراء من السوق الدولية. وقد

رغم أن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ حدثت في الولايات المتحدة، إلا أنها ساهمت في تكريس التحولات المشار إليها، وذلك مع الغزو الأمريكى لأفغانستان في أكتوبر سنة ٢٠٠١. ولأول مرة، تمركزت القوات الأمريكية في أفغانستان وفي بعض دول آسيا الوسطى المجاورة، مثل أوزبكستان وقيرغيزستان. ورغم قلق روسيا والصين من هذا الوجود العسكري الأمريكى قرب حدودهما، إلا أنهما وافقتا على هذا الوجود، نظرا للمصلحة المشتركة لكل الأطراف في إنهاء نظام طالبان في أفغانستان. ولذلك، فإن بعد تحقيق تلك المهمة، بدأت الدولتان في مطالبة الولايات المتحدة بإنهاء وجودها العسكري في آسيا الوسطى على الأقل. ولكن لم تستجب الولايات المتحدة لهذا الطلب حتى الآن إلا بشكل جزئى. ذلك أن الوجود الأمريكى في آسيا الوسطى هو مراقبة الصين من حدودها الغربية. وكان قد سبق ذلك كله تصريحات الرئيس بوش حول أن الصين "منافس استراتيجى" وليس "شريكا استراتيجيا"، على نحو ما كان يؤكد الرئيس كلينتون وجاءت تصريحات رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكى السابق لتعبر بشكل أوضح - عن قلق الولايات المتحدة من نمو القدرة العسكرية الصينية. وفي هذا الإطار، تفهم دعم الولايات المتحدة للبرنامج النووى الهندى. رغم عدم انضمام الأخيرة لاتفاقية منع الانتشار النووى. فالولايات المتحدة تعد الهند لكى تكون المنافس الاستراتيجى للصين من ناحية الغرب، في الوقت الذى تدعم فيه اليابان على الحدود الشرقية للصين. وفي الوقت ذاته، لحقت كوريا الشمالية بالنادى النووى، وتساعد صراعا مع الولايات المتحدة التي تصر على تجريد كوريا الشمالية من أسلحتها النووية. وبذلك، فإن الدول النووية الأربع خارج إطار اتفاقية منع الانتشار النووى توجد في آسيا.

في الوقت ذاته، تقاربت الصين وروسيا في إطار منظمة شنغهاى للتعاون التي تأسست سنة ١٩٩٦، وأصبحت ركنا من أركان التوازن الاستراتيجى في شرقى آسيا. وهو ما تأكد مع تولي بوتين الرئاسة الروسية واتباعه سياسة "أوراسية جديدة" مقابل السياسة "الأورو-أفريقية" التي كان يتبعها الرئيس السابق يلتسن.

بدأ يتضح أن محاور الصراع في آسيا تدور حول محورين هما المحور الأمريكى - الياباني، والمحور الصينى - الروسى. فقد رسخت اليابان من دعمها للسياسة الأمريكية تجاه أفغانستان أو العراق أو كوريا الشمالية، كما اتجهت روسيا إلى تأكيد تقاربها الاستراتيجى مع الصين، كما تمثل في الملفين الكورى الشمالى والىرانى. وفي آسيا الوسطى. وقد ظلت الهند خارج إطار المحورين تسعى إلى الاستفادة منهما معا لتحقيق هدفها الاستراتيجى، وهو عزل باكستان وإنهاء مشكلة كشمير من جذورها. والحق أن الهند تقوم ببناء تفاعلات استراتيجية مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، فضلا عن اتجاهها للانفراج المؤقت مع الصين، وتثبيت تعاونها الاستراتيجى مع روسيا. وفي هذا الإطار، فإن زيارة الرئيس كلينتون للهند سنة ٢٠٠٠، وزيارة الرئيس بوش للهند سنة ٢٠٠٦، يشنتا عهدا جديدا أساسه أن الولايات المتحدة تراهن على الهند كركيزة لسياستها في جنوبى آسيا، وذلك كجزء من عملية تحضير المسرح لاحتواء الصعود الصينى.

أدى انتشار تلك الأسلحة إلى تغذية كثير من الصراعات العرقية الانفصالية في جنوبى آسيا، ذلك أن معظم الحركات الانفصالية مسلحة - إلى حد كبير - بكثير من أنواع الأسلحة الخفيفة التي استطاعت من خلالها أن تحقق انتصارات على القوات النظامية وتعتبر الهند، وسيريلانكا من أكثر دول جنوبى آسيا تضرراً من تلك الأسلحة

من ناحية ثانية، تنتشر في جنوبى آسيا زراعة وتجارة وتهريب المخدرات، خاصة الهيروين والأفيون، في المنطقة الممتدة بين إيران وباكستان والهند عبر أفغانستان، حيث تنتج هذه المنطقة نحو ١٥٠٠ طن متري سنوياً من الهيروين، ونحو ١٢٥٠ طناً مترياً سنوياً من الأفيون، وتتركز تلك الزراعة في أفغانستان نتيجة ضعف السلطة المركزية، واستعمال بعض الجماعات المسلحة لتجارة المخدرات لتمويل أنشطتها الأخرى. ويتم تهريب المخدرات من تلك المنطقة إلى نقاط العبور في جنوبى آسيا، ومنها إلى أوروبا والشرق الأوسط، والولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى استهلاك المخدرات محلياً وعلى نطاق واسع، مما أدى إلى مشكلات اجتماعية ضخمة.

من ناحية ثالثة، أصبحت منطقة جنوبى آسيا مسرحاً للعديد من الحركات الإرهابية، ذلك أن العديد من الحركات الانفصالية والطائفية، والأصولية لجأت إلى استعمال أساليب الاغتيال السياسى، ومهاجمة المدنيين كإداة لترويع السلطات والسكان المحليين للاستجابة لمطالبهم. وفي ظل وفرة الأسلحة الصغيرة في جنوبى آسيا، فقد زاد ميل الحركات السياسية المختلفة إلى استعمال الإرهاب السياسى. وقد سبق أن أشرنا إلى نماذج من تلك الحركات.

وأخيراً، فإن جنوبى آسيا يواجه بتهديد أمنى جديد يتمثل في انتشار مرض الإيدز في جنوبى آسيا، الذى بات يهدد كل ما حققته تلك الدول من تنمية اقتصادية في ضوء احتياج مريض الإيدز إلى أساليب متنوعة للعلاج. ويقدر أن علاج مريض الإيدز الواحد يزيد على ما ينفق على تعليم عشرة تلاميذ في المرحلة الابتدائية، كما سينخفض متوسط العمر المتوقع، ويتهدد النسيج الاجتماعى للدول في جنوبى آسيا. ومازالت الجهود المبذولة لمنع انتشار الإيدز في جنوبى آسيا وعلاج المصابين به في مراحلها الأولية، مما يندرج بأن تلقى بعض المناطق في جنوبى آسيا المصير المظلم الذى تلقاه حالياً بعض الدول الإفريقية الجنوبية التى يكاد ينقرض سكانها بسبب الإيدز

أما التيار الثانى، الذى يميز المشهد الآسيوى في أوائل القرن الحالى، فهو استئناف رحلة الصعود الاقتصادى الشرق آسيوى، مما أدى إلى انتقال مركز الثقل الاقتصادى العالمى إلى منطقة آسيا-المحيط الهادى، وهي تشمل شرقى آسيا. كانت الدول الشرق آسيوية قد تلقت ضربة اقتصادية كبرى نتيجة لازمة المالية التى اندلعت فجأة سنة ١٩٩٧. ولكن لأن نمو تلك الدول كان نمواً حقيقياً، أى يستند إلى قاعدة إنتاجية وتكنولوجية قوية، فقد استطاعت أن تعبر هذه الأزمة، وأن تعود إلى الصعود الاقتصادى. وفي الوقت الراهن، تشكل القوى الاقتصادية الآسيوية أحد المكونات المهمة للنظام الاقتصادى العالمى. فإذا رجعنا إلى تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٥، فسنجد أن من بين الدول السبع والخمسين مرتفعة التنمية البشرية توجد إحدى

عشرة دولة آسيوية، وهي مقدمتها اليابان، إذ كان ترتيبها رقم ١١ تليها هونج كونج بترتيب ٢٢. كما أن القوى الآسيوية الثلاث اليابان، والصين، والهند تمثل ١٧.٥٪ من الناتج القومى الإجمالى العالمى، حيث تشكل اليابان وحدها ١٢٪ والصين ١٠.٥٪ والهند ١٠.٥٪ بيد أن آسيا مازالت لا تمثل أكثر من ٢١٪ من الناتج القومى الإجمالى العالمى، رغم أنها تضم ٦٠٪ من سكان العالم ويرجع ذلك إلى أن آسيا مازالت مسرحاً يعيش فيه نحو ٩٠٠ مليون نسمة تحت خط الفقر، ويتركز هؤلاء أساساً في جنوبى آسيا، حيث يبلغ متوسط الدخل الفردى نحو ٥٠٠ دولار سنوياً، ورغم ذلك، تنفق الهند وباكستان نحو ١٥ مليار دولار سنوياً على أغراض التسليح فإذا قصرنا التحليل على شرقى آسيا، لاختلفت الصورة، وتبين أن دول شرقى آسيا تمثل نقطة ثقل هائلة في النظام الاقتصادى العالمى ويرجع ذلك إلى الاندماج الآسيوى المحسوب مع العولمة، وإلى تعاضد الظاهرة الإقليمية في آسيا. تمثل دول شرقى آسيا حالة نموذجية لدراسة ظاهرة العولمة وشروط التعامل معها، ذلك أن دول شرقى آسيا كانت من أولى المناطق التى تعاملت مع ظاهرة العولمة منذ مراحلها الأولى تحت مسمى "الاعتماد المتبادل" في الستينيات، ويرجع ذلك إلى أن دول شرقى آسيا كانت ساحة من الساحات الكبرى للحرب الباردة. وحينما بدأت دول شرقى آسيا نهضتها في الخمسينيات، فإنها استفادت من المناخ الدولى التنافسى الذى انتهت تلك الحرب، من خلال حصولها على معاملة تفضيلية وتسهيلات من الولايات المتحدة، مما مكناها من التعامل مع الولايات المتحدة بشروطها هى، وهو أمر قبلته الولايات المتحدة نظراً لظروف الحرب الباردة. ولهذا، فإن تعامل آسيا مع الإمبراطوريات الأولى لتيارات العولمة تحت مسمى "الاعتماد المتبادل" أنتج أثراً إيجابياً، وفي هذا الإطار، طورت دول شرقى آسيا نماذج للتنمية تختلف عن النماذج الرأسمالية والاشتراكية التقليدية. وتبدو هذه النماذج حول مفهوم محورى، هو المزج بين الدور التخطيطى القوي للدولة، والمبادرة القوية للقطاع الخاص الرأسمالى. فالدولة تضطلع بدور محورى في عملية التخطيط التاشيرى العام، بمعنى تحديد أهداف التنمية وقطاعات الإنتاج المطلوب التركيز عليها، وهي تعطى القطاع الرأسمالى الحوافز والإعفاءات وتفرض الضرائب والعقوبات، ولكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج. وقد استند هذا النموذج إلى مجموعة من القيم الآسيوية التى تقوم على أولوية الجماعة على الفرد، وعلى الانضباط الاجتماعى، والعمل العائلى. وفي تطبيق هذا النموذج، ركزت الدول الآسيوية على تعبئة الموارد الذاتية، ودفع القطاع الرأسمالى إلى تطوير تكنولوجيا محلية مع الاستفادة من التكنولوجيا العالمية. ومن ثم، فإن الدول الآسيوية لم تسمح بأن يتحول القطاع الرأسمالى الخاص إلى مجرد وكيل للرأسمالية العالمية يتولى بيع المنتجات الغربية، ولكنها أجبرت القطاع الرأسمالى المحلى على أن يطوّر التكنولوجيا الخاصة به وإنتاجه بما يتفق مع احتياجات السوق المحلية فلم يكن مسموحاً في دول شرقى آسيا باستيراد السيارات الجاهزة، وإنما تم تشجيع (إجبار) القطاع الرأسمالى المحلى على تطوير تكنولوجيا السيارات. كذلك، فإن دول شرقى آسيا لم تسمح بتحرير التجارة الخارجية، وإنما فرضت شروطاً قاسية على الاستيراد الخارجى، وأقامت نظاماً تجارياً حمائياً. وفي الوقت ذاته، فإنها استفادت من

وإنما لشرقي آسيا ذاتها

من ناحية أخرى، فإن الدول الشرق آسيوية كانت قد بدأت تندمج في الاقتصاد العالمي من النواحي المالية لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية. وتحرير العملات الوطنية من ناحية أخرى، فإن الدول الشرق آسيوية شرعت في الدخول في تيار العولمة دون أن تكون قد توافرت لديها الأدوات الاقتصادية اللازمة كوجود نظم مصرفية كفء، وأسواق قوية للأوراق المالية، وفي ظل هذه الظروف، اندلعت الأزمة المالية الآسيوية في يوليو ١٩٩٧، والتي تمثلت في انهيار أسعار العملات والأوراق المالية لمعظم دول النور الآسيوية بدأت الأزمة في تايلاند ثم امتدت إلى ماليزيا، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا، وقد أدى ذلك كله إلى هبوط عام في معدلات النمو الاقتصادي وقد أجبرت الأزمة بعض الدول - مثل كوريا الجنوبية وتايلاند - على توقيع اتفاقيات للتصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، بينما صمم البعض الآخر (ماليزيا) على اتباع طريق مستقل للتعامل مع الأزمة وقد كانت الأزمة المالية الآسيوية نابعة من ضغوط خارجية متباينة انتهزت فرصة الاضطرابات الهيكلية الداخلية لهذه الأسواق الآسيوية. بهدف دفع الدول الشرق آسيوية إلى فتح أسواقها والاندماج الكامل في عملية العولمة. فلم يكن الهدف هو تحطيم النموذج الآسيوي، وإنما إحداث أزمة محكومة توفر المناخ لممارسة ضغوط لتحقيق هدف فتح الأسواق في إطار العولمة والليل على ذلك أن الدول الشرق آسيوية، التي وقعت اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وافقت على شروط معينة في تلك الاتفاقيات ليس لها علاقة بالأزمة الآسيوية وإنما ترتبط بعملية العولمة. ومن ذلك السماح للشركات الأجنبية بشراء أسهم الشركات المحلية وتحرير علاقات العمل، وتحرير التجارة الخارجية وفي بعض الحالات، اشتراط صندوق النقد الدولي، كما حدث مع إندونيسيا، وقف المشروعات التكنولوجية الكبرى واللجوء إلى الاستيراد ومن ثم، فإن الرابطة بين الأزمة المالية الآسيوية وعملية العولمة هي رابطة قوية، في تقديرنا. وقد استطاعت الدول الشرق آسيوية أن تتغلب على الأزمة الآسيوية (عدا إندونيسيا) نتيجة قوة نماذج التنمية في تلك الدول، حيث إن التنمية فيها أسفرت عن تطوير بنية تحتية تكنولوجية وبشرية متطورة مكنتها من الصمود أمام الأزمة بدرجات متفاوتة، كما لعبت اليابان وتجمع الآسيان دورا مهما في إقالة دول النور من عثرتها الاقتصادية.

كذلك، فإن دول شرقي آسيا مارست قواعد الرأسمالية الجديدة في ضوء الإقرار بحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود مع الترحيب برأس المال الأجنبي، ولكن ذلك عرضها لمخاطر انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية المفاجئ، وذلك هو سبب الأزمة الآسيوية والحق أن قبول مساعدة من صندوق النقد الدولي للمساعدة في حل الأزمة الآسيوية ارتبط بمزيد من فتح الاقتصاد لدخول منظمات الأعمال الأجنبية، وهو وضع يؤدي إلى ابتلاع البنوك والشركات والصناعات الوطنية ويضعف من سلبيات العولمة

ويقولنا ذلك إلى نتيجة مهمة أخرى تتعلق بالتعامل الآسيوي مع العولمة، ألا وهي المقابلة بين العولمة والإقليمية فبالتوازي مع التعامل المحسوب مع العولمة، شهدت السنوات العشر الأخيرة أكبر نمو في المؤسسات الآسيوية المتعددة الأطراف سواء

الشروط التصديرية التفضيلية التي توافرت لها في السوق الأمريكية لكي توسع من نطاق السوق أمام صادراتها وقد قبلت الولايات المتحدة ذلك نظرا لظروف التنافس مع المعسكر الاشتراكي. وتنطبق الملاحظة ذاتها على دول النور الآسيوية بشكل متفاوت ولعل أهم ما يستدل عليه من تجربة التنمية الشرق آسيوية في عصر الحرب الباردة هو أن التنمية هي عملية محلية بالأساس فالولايات المتحدة لم تكن هي التي اضطلعت بعملية التنمية، ولا فكيف نفسر أن دولاً حليفة للولايات المتحدة قد حققت مستويات عالية للتنمية (مثل كوريا الجنوبية)، بينما لم تحقق دول أخرى حليفة أيضاً إلا الفشل الاقتصادي (مثل فيتنام الجنوبية) ففي أقصى مراحل التنمية الكورية، لم يزد نصيب الموارد الأجنبية على ١٠٪ من موارد التنمية. من ناحية أخرى، فإن دور الدولة في عملية التنمية، كما تدل عليه خبرة شرقي آسيا، هو أمر حيوي، خاصة في الدول النامية. فليس صحيحاً تماماً كلما قل دور الدولة في إدارة شئون المجتمع، كان ذلك أفضل بالنسبة لعملية التنمية، وهي المقولة التي يدور حولها مفهوم التحول نحو القطاع الخاص في عصر العولمة. لقد اضطلعت الدول الشرق آسيوية بدور محوري في التنمية، وقام القادة الآسيويون محمد إقبال، وبارك شونج هي في كوريا الجنوبية، ولي كوان يو في سنغافورة بدور محوري في بناء مشروع وطني للتنمية الشرق آسيوية قادته الدولة. من ناحية ثالثة، فإن التنمية الشرق آسيوية لم تحدث في ظل تحرير التجارة الخارجية، حيث تركزت تبيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة على أنه كلما تم تحرير التجارة والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، زادت فرص النمو الاقتصادي للدولة وتدل خبرة دول شرقي آسيا على عدم صحة هذه المقولة، إذ إن تلك الدول نمت في ظل ظروف تقييد التجارة الخارجية لحماية الصناعة الوطنية الناشئة.

ومع سقوط الكتلة الاشتراكية، ونهاية الصراع العالمي المسمى بالحرب الباردة، تغيرت المعادلات الدولية، ولم تعد الولايات المتحدة تنظر بعين الارتياح إلى الممارسات التجارية للدول الشرق آسيوية. وأصبح المطلب الرئيسي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هو فتح الأسواق الآسيوية أمام منتجاتها. ومما زاد من حدة هذا المطلب أن الموازين التجارية لكل الدول الشرق آسيوية مع الولايات المتحدة حققت فوائض هائلة لصالح تلك الدول. كانت الولايات المتحدة مستعدة لقبول هذه الأوضاع في ظل ظروف الحرب الباردة، ولكن بعد انتهاء تلك الحرب، لم يعد هناك مبرر لهذا القبول لكن الدول الشرق آسيوية لم تكن مستعدة للتنازل عن مكاسبها الاقتصادية من خلال تحرير التجارة الخارجية. وهكذا، تبلورت ملامح صراع اقتصادي بين الولايات المتحدة وحليفاتها السابقة في شرقي آسيا حول قضية فتح الأسواق وبشكل أدق، تبلورت ملامح ضغوط أمريكية على دول شرق آسيا لحليفة لفتح الأسواق، تذكرنا بالضغوط العسكرية التي مارستها الولايات المتحدة على اليابان سنة ١٩٥٢ لإجبارها على فتح أسواقها بالقوة فالولايات المتحدة لم تعد تقبل أن تتوسع الصادرات الشرق آسيوية في الوقت الذي تطلق فيه دول تلك المنطقة أسواقها أمام المصدرين الأجانب. ولهذا، يمكن القول إن الظروف التاريخية التي حققت استفادة دول شرقي آسيا من التسهيلات الغربية لم يعد قائما، ليس فقط بالنسبة للوطن العربي،

المنظمة وعقد أول مؤتمر وزاري في تايلاند في يونيو سنة ٢٠٠٢ في بانكوك، حضرته ١٨ دولة. سرعان ما زاد عددها إلى ٣٠ دولة وتتميز منظمة حوار التعاون الآسيوي باختصاصها الآسيوي الشامل، وهي تعمل طبقاً لأسس التعاون الإقليمي الجديد التي تقوم على الطابع غير الرسمي، وعدم إنشاء مؤسسات تنظيمية ضخمة، والانفتاح، وتنسيق تايلاند أعمال حوار التعاون الآسيوي ويشمل عمل المنظمة بعدد من: الحوار، والمشاريع. فيما يتفق بالبعد الأول، تعقد المنظمة مؤتمرات وزارية سنوية عقد آخرها في الدوحة سنة ٢٠٠٦، وسيعقد المؤتمر السابع في كوريا في يونيو ٢٠٠٧. لمناقشة قضايا التعاون الآسيوي. أما البعد الثاني، فهناك مشروعات للتعاون تشمل الطاقة، والزراعة، والتكنولوجيا الحيوية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. ومن أهم المشروعات المطروحة "مبادرة السندات الآسيوية والتعاون المالي لبناء سوق للسندات الآسيوية في القارة. كذلك، تم إنشاء منتدى بنوك التفكير" وتشمل المؤسسات الأكاديمية في دول الحوار لتقديم الأفكار حول تطوير التعاون.

أما المنظمة الآسيوية الشاملة الثانية، التي تعرف اختصاراً باسم "سيكا"، فقد اقترح إنشاؤها الرئيس الكازاخي نازارباييف سنة ١٩٩٢، لكي تكون مؤسسة آسيوية للأمن والتعاون. وقد دعت كازاخستان عدة دول آسيوية لمناقشة الفكرة، وعقدت عدة اجتماعات على مستوى السفراء والخبراء، أسفرت عن بلورة تصور أولي للمشروع المقترح. وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩٩٩، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء وأصدروا إعلاناً "ألماتي" حول العلاقات بين الدول الأعضاء في المؤتمر وتقرر إعلان المنظمة في سنة ٢٠٠١، ولكن جاءت أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ لتؤجل الإعلان إلى ٣-٥ يونيو سنة ٢٠٠٢. حيث صدر "ميثاق ألماتي" وإعلان "السيكا" لمواجهة الإرهاب، ودعم الحوار بين الحضارات. وتضم المنظمة في عضويتها ست عشرة دولة هي: أفغانستان، وأذربيجان، وإيران، ومصر، وفلسطين، وإسرائيل، والصين، والهند، وباكستان، ومنغوليا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وتركيا. ويلاحظ أن الدول العربية الخليجية ليست مشاركة في تلك المؤسسة ويركز ميثاق ألماتي على مواجهة القضايا الأمنية الجديدة، وإقامة التفاهم المشترك بين الدول الأعضاء، وحماية حقوق الإنسان، وحماية السلام والأمن في آسيا، ودعم جهود نزع أسلحة الدمار الشامل عالمياً، ودعم الحوار بين الحضارات، والتصدي للحركات الانفصالية والمتطرفة. ويلاحظ أن مبادئ المنظمة لا تختلف كثيراً عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، باستثناء الإشارة إلى تأكيد مبدأ حق تقرير المصير للشعوب التي مازالت تحت الاحتلال الأجنبي، والإشارة إلى التزام الدول الأعضاء بعدم دعم الحركات الانفصالية في الدول الأخرى، ورفض استخدام الدين من جانب الحركات الإرهابية كمبرر لسلوكها، وتطبيق إجراءات بناء الثقة بين الدول الأعضاء. وتعقد المنظمة مؤتمراً للقمّة كل أربع سنوات، ومؤتمراً للوزراء الخارجية كل عامين، ولجنة لكبار المسؤولين كل عام، ولها أمانة عامة مقرها أستانا عاصمة كازاخستان.

أما جمعية البرلمانات الآسيوية من أجل السلام، فهي منظمة آسيوية غير حكومية، إذ تتألف من برلمانات الدول الأعضاء. وقد

الاقليمية الجديدة أو الاقليمية وقد تمثل ذلك في انشاء مؤسسات جديدة، وفي توسيع عضوية وأنشطة المؤسسات القائمة. بعض هذه المؤسسات آسيوية شاملة، أي أن عضويتها مفتوحة لكل الدول الآسيوية، مثل مؤتمر حوار التعاون الآسيوي، ومؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا (سيكا)، وبعضها عضويته مقصورة على إقليم جغرافي معين، مثل رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، وبعضها إقليمي بحث، أي أنه يضم دولاً تقع في نطاق جغرافي محدد (مثل الآسيان)، وبعضها إقليمي جديد، أي يقوم على التعاون بين دول آسيوية وأخرى غير آسيوية دون اشتراط التجاور الجغرافي، مثل المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (الآبيك)، ورابطة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، والمنتدى الآسيوي-الشرقي أوسطى. كما أن بعض تلك المؤسسات حكومي بحث مثل "السيكا"، وبعضها غير حكومي يمثل المجتمع المدني في آسيا مثل جمعية برلمانات آسيا للسلام. وبعضها بين دول آسيوية فقط مثل حوار التعاون الآسيوي، وبعضها له طبيعة إقليمية، أي يمثل تعاوناً بين إقليم آسيوي وآخر غير آسيوي مثل مؤسسة "الآبيك".

وربما يكون من المفيد تعريف مفهومى الإقليمية الجديدة والاقليمية فقد ركزت الإقليمية التقليدية على محورية التجاور الجغرافي، والتشابه الثقافي والايديولوجي، كأساس لبناء التنظيم الإقليمي. ولكن الإقليمية الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول، مما يعنى إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافياً، وغير متشابهة ثقافياً أو ايديولوجياً. كذلك، فبينما ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء المؤسسات (الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة) وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات، فإن الإقليمية الجديدة دارت حول إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون، على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات، بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات. وأخيراً، فقد ركزت الإقليمية التقليدية على التكامل الاقتصادي عبر المراحل التقليدية لهذا التعاون، ابتداء من خفض التعريفات الجمركية، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية، في الوقت الذي ركزت فيه الإقليمية الجديدة على تحرير التجارة البينية ونقل التكنولوجيا، وتسهيل انتقال الاستثمارات أما مفهوم الإقليمية، فيقصد به العلاقات المؤسسية بين كتل أو تخطيمات إقليمية تقع في قارات أو أقاليم متجاينة على أساس متعدد الأبعاد.

ويمكن تلخيص أهم معالم المشهد "الإقليمي" الآسيوي في

التالى:

أولاً- المؤسسات الآسيوية الشاملة :

ويقصد بها المؤسسات المفتوحة عضويتها لكل الدول الآسيوية على أساس قارى، وأهمها "حوار التعاون الآسيوي"، ومؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا، وجمعية البرلمانات الآسيوية من أجل السلام. وقد أنشئت منظمة حوار التعاون الآسيوي سنة ٢٠٠٢، وذلك كإطار مؤسسى آسيوي شامل للحوار بين مختلف المؤسسات الإقليمية، وذلك بناء على اقتراح رئيس الوزراء التايلاندى السابق "تاكسين شينواترا" وقد لاقى الاقتراح قبولا من الدول الآسيوية، مما أدى إلى إنشاء

أنشطة الوزارات المختلفة في الدول الأعضاء، والمركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب ومقره في بشكيك.

أما بخصوص الآسيان، فقد تأسست بموجب إعلان بانكوك الصادر في أغسطس سنة ١٩٦٧، مكونة من إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وانضمت بروناي إليها سنة ١٩٨١ ثم فيتنام سنة ١٩٩٥، ولاوس وميانمار سنة ١٩٩٧. وبذلك تضم عشر دول أعضاء. كذلك، تم استحداث نمطين للعضوية المشاركة، هما "شريك الحوار"، وشريك الحوار القطاعي. وبعد مؤتمر القمة هو أعلى جهاز لاتخاذ القرار في الآسيان، ويجتمع سنويا ولد "الآسيان" أمانة دائمة مقرها جاكارتا. وقد ركزت الآسيان في البداية على الجوانب السياسية، حيث تم إعلان "منطقة الآسيان سنة ١٩٧١ منطقة للسلام والحرية والحياد، وذلك لمنع امتداد الصراعات الإقليمية إليها. ولكن الرابطة تحولت إلى التركيز منذ منتصف السبعينيات على الجوانب الاقتصادية. وجاء إعلان سنغافورة ليدشن الاتجاه إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء. كما ركزت على المشروعات المشتركة في إطار مفهوم "مثلثات التنمية"، مما أدى إلى نمو التجارة بينها إلى نحو ٢٥٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت المنظمة تضيق اهتمامها بالجوانب الأمنية، فتم إنشاء "منتدى الآسيان الإقليمي"، وهو ما دشّن عهد تحول الآسيان إلى الاهتمام بالقضايا السياسية. وفي إطار هذا المنتدى، تتم مناقشة القضايا الأمنية والسياسية، مع التركيز على إجراءات بناء الثقة بين الأطراف وتطوير وثيقة سنوية تسمى "الرؤية الأمنية السنوية"، هذا بالإضافة إلى إجراءات الدبلوماسية الوقائية. ويعقد المنتدى سنويا على مستوى وزراء الخارجية، كما تشارك في المناقشات بعض الدول غير الأعضاء، حيث تشارك في مناقشات المنتدى ثلاث عشرة دولة أخرى بالإضافة إلى الدول الأعضاء العشر. وقد كان من ثمار هذا المنتدى توقيع اتفاقية منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، والمسماة بمعاهدة بانكوك في ديسمبر سنة ١٩٩٧.

ثالثا- المؤسسات المشتركة بين الدول الآسيوية والأقاليم الجغرافية المجاورة :

وهي المؤسسات التي قامت على أساس مفهوم الإقليمية الجديدة، أو التعاون بين آسيا أو جزء منها وإقليم غير آسيوي آخر. وأهم تلك المؤسسات رابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا-المحيط الهادئ (الآبيك) والحوار الآسيوي - الشرق أوسطى.

أنشئت رابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي في مارس سنة ١٩٩٧ كختم لعملية بدأت في مارس سنة ١٩٩٥ بالتعاون بين سبع دول تطل على المحيط الهندي هي: أستراليا، والهند، وجنوب إفريقيا، وكينيا، وموريشيوس، وسنغافورة، وماليزيا. وقد انضمت فيما بعد سبع دول أخرى هي: إندونيسيا، ومدغشقر، وموزمبيق، وعمان، واليمن، وسبريلانكا، وتزانيا. وهي الدول التي اشتركت مع الدول السبع السالفة في إنشاء الرابطة. وفي اجتماع الرابطة في موزمبيق في ٣٠-٣١ مارس سنة ١٩٩٩، انضمت خمس دول أخرى هي: بنجلاديش، وإيران، وسيشل، وتايلاند، والإمارات العربية المتحدة، وقد انسحبت منها سيشل في يوليو سنة ٢٠٠٣، مما يعني أن الرابطة تضم حاليا ١٨ دولة

أنشئت الجمعية في المؤتمر الأول للجمعية الذي عقد في دكا عاصمة بنجلاديش في سبتمبر سنة ١٩٩٩. وقد حدد ميثاق الجمعية أنها تهدف إلى تفعيل دور المشرعين في حماية حقوق الإنسان والديمقراطية، ودعم السلام العالمي، كما أنها إطار للتشاور بين البرلمانين وللجمعية هيكل تنظيمي يتألف من الجمعية العمومية، وتعقد مؤتمرا سنويا، وقد عقدت الجمعية حتى الآن سبعة مؤتمرات أخرى في طهران في نوفمبر سنة ٢٠٠٦، كما أن لها مجلسا تنفيذيا يتألف من الرئيس ونائبه، وممثل لكل مجموعة إقليمية آسيوية. ويعين الرئيس الأمين العام للجمعية، ويغير الأمين العام بتغير الرئيس.

ثانيا - المؤسسات الآسيوية الإقليمية :

وتنصرف إلى المؤسسات المقصورة عضويتها على إقليم جغرافي معين في آسيا، أهمها منظمة شنغهاي للتعاون، كما شهدت المؤسسات التي أنشئت إبان الحرب الباردة، مثل رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، تطورات مؤسسية مهمة لم تشهد رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (الساك) التي تضم دول جنوب آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي، مما يدعو إلى عدم الإشارة إليهما بخصوص منظمة شنغهاي للتعاون، فهي من المؤسسات الآسيوية الجديدة التي تبلورت مع مطلع القرن الحالي. كان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون ختام سلسلة المجهودات التي بذلتها الصين وروسيا بالأساس للتعامل مع القضايا الأمنية الجديدة، خاصة قضية الإرهاب، في شرقي آسيا. وتسعى الوثائق إلى بناء نظام عالمي متعدد القطبية كرد على الهيمنة الأمريكية وبناء على مبادرة صينية، اجتمع قادة الصين، وروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان في شنغهاي في أبريل سنة ١٩٩٦ حيث تم توقيع اتفاقية إنشاء "مجموعة شنغهاي للدول الخمس". وقد حددت الاتفاقية أن تتعهد الدول الأعضاء بإقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين وباقي الدول الأعضاء، وتبلغ نحو ٨ آلاف كيلومتر، وعدم مهاجمة بعضها بعضا، أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف الدول الأخرى، مع إبلاغها بتلك المناورات مسبقا، كذلك اتفق على عقد اجتماع دوري بين الدول الأعضاء وفي القمة الرابعة التي عقدت في بشكيك، عاصمة قيرغيزستان، تم توسيع نطاق الاهتمامات لتشمل قضايا مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والحركات الانفصالية، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات والسلاح وغيرها. كما تم الاتفاق على إبعاد القوات المسلحة للدول على مسافة ٣٠٠ كم من حدودها مع الدول الأخرى وفي القمة المنعقدة في شنغهاي في يونيو سنة ٢٠٠١، تم توقيع إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون بدلا من المسمى السابق، وانضمت قيرغيزستان إلى المنظمة في هذا الاجتماع ووضح من سبب المناقشات اتجاه المنظمة إلى التعامل مع القضايا الأمنية الجديدة مثل الإرهاب، والتطرف الديني، والحركات الانفصالية، والاتفاق على مفهوم جديد هو أن أمن آسيا الوسطى يشكل أمن أوراسيا كلها. وفي القمة المنعقدة بسان بطرسبرج في روسيا في يونيو سنة ٢٠٠٢، تم توقيع ميثاق المنظمة، وإنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب وتم إنشاء أمانة عامة للمنظمة في بكين. وتعقد المنظمة مؤتمر قمة سنويا بالتناوب بين الدول الأعضاء، ومؤتمر وزراء خارجية يسبق القمة، بالإضافة إلى مجلس التنسيق القومي بين

يونيو ٢٠٠٥ بمبادرة من رئيس وزراء سنغافورة السابق جيه شوك تونج، وعقد الاجتماع الأول للمؤسسة في سنغافورة. وذلك كإطار مؤسسي للتعاون بين الدول الآسيوية، ودول الشرق الأوسط. ويعد الحوار الآسيوي - الشرق أوسطى منتدى غير حكومي، رغم أن الحكومات هي التي تنظمه، ويستطيع الأفراد أن يشاركوا بشرط أن ترشحهم وزارات الخارجية في دولهم. ويضم الحوار ٥٠ دولة، ليس من بينها إسرائيل، ومن بينها جميع دول مجلس التعاون الخليجي

وتدور اهتمامات المؤسسة حول الحوار في ثلاثة مجالات، هي المجالات الأمنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية والعلمية. وهكذا دار النقاش في مؤتمر سنغافورة حول ثلاثة موضوعات هي: الإصلاحات السياسية، والتنمية، والحداثة والتقليدية. ودار حوار أوسع حول تلك القضايا في عدة ورش عمل، انتهت إلى بيان رئاسي تضمن تلخيصاً لوجهات النظر المطروحة، كما عقدت ورش عمل متعددة بعد ذلك. ويعمل الحوار الآسيوي - الشرق أوسطى على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام التنوع والخصائص الفريدة لكل دولة. وهو منتدى للحوار والتوصل إلى سياسات غير ملزمة أكثر منه لاتخاذ القرارات، ويعقد كل عامين وسيُعقد الاجتماع الثاني في القاهرة سنة ٢٠٠٧.

وأخيراً، فهناك المؤسسة الإقليمية المعروفة باسم مؤتمر القمة الأوربي - الآسيوي. والمؤتمر هو إطار مؤسسي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان بالإضافة إلى الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية. وبموجب هذا الشكل من التعاون، يعقد على مستوى القمة مؤتمر كل عامين بالتناوب بين العواصم الآسيوية والأوروبية، كما يعقد مؤتمر وزراء خارجية مرة كل سنتين في غير سنوات انعقاد القمة. وخلال تلك الفترة، تم عقد مؤتمرات للقمة في بانكوك سنة ١٩٩٦، ولندن سنة ١٩٩٨، وسول سنة ٢٠٠٠، وكوبنهاغن سنة ٢٠٠٢. وليس للمؤتمر مؤسسات رسمية باستثناء "مؤسسة آسيا-أوروبا" وهي تشرف على التعاون الثقافي والأكاديمي. ومقرها سنغافورة، ومركز آسيا أوروبا للتكنولوجيا البيئية ومقره بانكوك. كذلك، تشارك المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الاجتماعات.

أما التيار الثالث، فهو دخول العامل النووي في السياسة الآسيوية. فمع سقوط الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١، ظهرت أول دولة نووية في آسيا وهي كازاخستان التي ورثت جزءاً من الترسانة النووية السوفيتية، ولكن سرعان ما تم نزع الأنابيب النووية الكازاخية وانضمامها إلى اتفاقية منع الانتشار النووي. ولكن العامل النووي ما لبث أن ظهر مرة أخرى بدخول الهند وباكستان النادي النووي في مايو ١٩٩٨، ثم انسحاب كوريا الشمالية من اتفاقية منع الانتشار النووي سنة ٢٠٠٤، وإشهارها لامتلاك السلاح النووي في أكتوبر سنة ٢٠٠٦. ويختلف الدارسون حول تحديد أثر هذا التطور على السياسة الآسيوية، ونرى أنه قد أدى إلى وقف التصعيد العسكري إلى درجة الحرب في آسيا. فالتوازن النووي الهندي - الباكستاني كان من عوامل استبعاد نشوب حرب رابعة بين الدولتين، كما أن امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي كان من عوامل تردد الولايات المتحدة في غزو كوريا الشمالية.

ويوجد في الرابطة فئة للعضوية تسمى شركاء الحوار، وهي مصر، واليابان، والصين، وبريطانيا، وفرنسا. ومن الواضح أنه لا يربط الدول الأعضاء سوى رابطة الإطلال على المحيط الهندي، وهي ليست رابطة إقليمية جغرافية بالمعنى التقليدي. وتركز الرابطة على التعاون الاقتصادي القائم على مفهوم تحرير التجارة، والاستثمار، وانتقال التكنولوجيا بين الدول الأعضاء. كما أنها تعمل على أساس مفهوم "الإقليمية المفتوحة"، حيث العضوية متاحة للدول المشاركة للمحيط الهندي، والتي تقبل أحكام ميثاق الرابطة، كما أنه لا يوجد للمنظمة هيكل مؤسسي محدد. وقد نص ميثاق الرابطة - الذي صدر في مارس سنة ١٩٩٧ - على عدد من الأهداف والمبادئ، كما نص على أن الرابطة تعمل على أساس التوافق بين الدول الأعضاء. وللرابطة أمانة محددة مقرها موريشيوس، كما أن بها مسارين، أحدهما حكومي والآخر غير حكومي. أما المسار الحكومي، فينصرف إلى الاجتماعات الوزارية لدول الرابطة، والتي تعقد كل سنتين، حيث تناقش فيها السياسات العامة، ويضم المسار غير الحكومي مؤسستين هما: منتدى إقليم المحيط الهندي للأعمال، والمجموعة الأكاديمية لإقليم المحيط الهندي.

وقد أنشئ مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا - المحيط الهادي (الآبيك) في الاجتماع الوزاري الذي عقد في كانبيرا بأستراليا في نوفمبر سنة ١٩٨٩. وفي سنة ١٩٩٢، تم إنشاء الأمانة العامة للآبيك في سنغافورة. واعتباراً من سنة ١٩٩٢، تم تدشين الاجتماعات الدورية بعقد الاجتماع الأول لرؤساء الدول والحكومات في سياتل بالولايات المتحدة. ويضم الآبيك ٢١ دولة أعضاء هي: أستراليا، وبنما، وكندا، وشيلي، والصين، وهونج كونج، وإندونيسيا، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبابوا-غينيا الجديدة، والفلبين، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايواند، والولايات المتحدة، وبيرو، وروسيا، وفيتنام. وتتسم تلك الدول بأنها تطل على سواحل المحيط الهادي، كما أنها جميعاً تفتح طريق تحرير التجارة الدولية، والاقتصاد الحر. وقد تأسست الآبيك على صيغة تنظيمية قانونية مرتبة باعتبار أنها أقرب إلى كونها إطاراً للتشاور حول تحرير التجارة أكثر منه تنظيم إقليمي. ويلاحظ أيضاً أن الآبيك تضم الصين، وتايوان، وهونج كونج كوحدات مستقلة، وهي المؤسسة الوحيدة التي تضم هذه الوحدات في إطار واحد. وتعمل الآبيك على أساس ما يسمى "التعهدات غير الملزمة" والحوار المفتوح. فليست هناك اتفاقية منشئة للآبيك، كما أن الأمانة العامة في سنغافورة هي أمانة محدودة، ويتم اتخاذ القرارات بالتوافق. وقد اتفقت الدول الأعضاء، في مؤتمر قمة بوجود - إندونيسيا في سنة ١٩٩٤ على أن تلغى الدول المتقدمة الحواجز الجمركية مع حلول سنة ٢٠١٠، وأن تلغى الدول الأقل تقدماً في الآبيك تلك الحواجز مع حلول سنة ٢٠٢٠. وهو ما يعرف باسم "أهداف برجود" وإلى جانب الأجهزة الحكومية الرسمية، تضم الآبيك العديد من مجموعات العمل بما يتواءم مع مجالات التعاون الوظيفي التي تغطيها نشاطات التجمع. وتضم هذه المجموعات في تكوينها ممثلين عن القطاع الخاص، سواء في ذلك أكانوا من رجال الأعمال أم كانوا من ذوي الخبرة والأكاديميين.

وقد أنشئت مؤسسة الحوار الآسيوي - الشرق أوسطى في

المواصلات الدولية العامة، أولها بناء طريق الحرير الجديد - وهو طريق السكك الحديدية العابرة لآسيا من شرقي الصين، مروراً بآسيا الوسطى إلى القوقاز وأوروبا. وقد قارب هذا الطريق من الانتهاء، واقامت الدول المشاركة أمانة عامة في أذربيجان المهم أن دول آسيا بدأت تضغط للارتباط بالطريق الحديدى الأوراسى، فقد قررت في سنة ٢٠٠١ استكمال الخط الذى يربط شرقي وشمال شرقي آسيا بطريق الحرير الجديد. أما المشروع الثانى، فهو الطريق البحرى الشمالى الذى تتعاون في بنائه اليابان وروسيا والنرويج، ويدور المشروع حول شق طرق نقل بحرية عبر المحيط المتجمد الشمالى لنقل البضائع الشرقى - آسيوية بحراً إلى أوروبا دون المرور بالمحيط الهندى والبحر الأحمر وقناة السويس، وقد بدى بالفعل في إنشائه.

من ناحية أخرى، تتميز آسيا بغير كبير من عدم التوازن في امتلاك مصادر الطاقة التقليدية، أى الفحم والنفط، والغاز الطبيعى، حيث تتسم دول غربى وسط آسيا بامتلاكها احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعى، حيث تعتمد دول شرقى وجنوبى آسيا على استيراد النفط والغاز الطبيعى. فاليابان، وكوريا الجنوبية والصين، والهند، وباكستان تعتمد على استيراد النفط والغاز الطبيعى، وتعتمد كل تلك الدول على دول غربى آسيا في وارداتها النفطية بنسبة تصل إلى ٧٥٪ من إجمالى الواردات، وتصل إلى ١٠٠٪ في حالة باكستان. فإذا أخذنا الصين - كمثال على ما نقول - فنسجد أنه منذ سنة ١٩٩٣ تحولت الصين إلى مستورد صاف للنفط، حيث يمثل النفط نحو ٢٧٪ من إجمالى استهلاكها من الطاقة وبينما استوردت الصين سنة ١٩٩٣ نحو ١١.٤ مليون طن من النفط سنة ١٩٩٣، فإن هذا الرقم ارتفع سنة ٢٠٠٢ ليصل إلى ٦٩.٤ مليون طن، ويتوقع أن يزيد الرقم إلى ١٠٠ مليون طن سنة ٢٠٢٠. وتستورد الصين نحو ٥١٪ من تلك الكميات من دول الخليج العربية وإيران. وتتمثل معضلة الصين في أن خطوط نقل النفط إليها ليست آمنة، في حالة نشوب صراعى إقليمى أو عالمى واسع النطاق. ومن ثم، فهي تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة في روسيا وكازاخستان. وقد انشأت بالفعل خط أنابيب للنفط في كازاخستان، وبدأت مفاوضات معاملة مع روسيا، ذلك أن خطوط الأنابيب الأرضية أكثر أمناً لتوريد النفط إلى الصين من خطوط النقل البحرية. ومن ثم، فإن الصعود الصينى والهندي هو صعود غير آمن لاعتماده على الطاقة المستوردة.

ولا يتسع المجال هنا لرصد آثار هذه التطورات على الوطن العربى وأسلوب التعامل معها، ولكن ربما لا يوجد اختلاف حول أهمية قراءة المشهد الآسيوى قراءة دقيقة لاكتشاف الفرص ومجالات التهديد. فقد أشرنا إلى أن ساحة الصراع العالمى القادم هي آسيا، كما أن تلك القارة هي ساحة الانتشار النووى، مما يتطلب الاهتمام بما يحدث في تلك القارة من صراعات وتحولات في موازين القوى. كما أن انتشار المؤسسات الإقليمية والإقليمية الجديدة في آسيا يفتح آفاقاً واسعة للدول العربية في الارتباط بشكل معين بتلك المؤسسات، وهو أمر لم تكتشفه الدول العربية، بما فيها الدول التى تقع في آسيا جغرافياً. كما أن آسيا مجال واسع لتأمين أسواق وشركاء النفط العربى في مواجهة الضغوط الغربية على الدول العربية المصدرة للنفط.

وفي الوقت ذاته، فإن آسيا تمزج بالعديد من سمات التسليم، كما هو الحال في سباق التسليم الهندى - الباكستانى، وسباق تسليم اليابان - الصينى وتوجه اليابان حالياً إلى إعادة التسليم وبناء قاعدة التاسعة من الدستور التى تحظر بناء قوات مسلحة غير مراض الدفاع الذاتى، وتشجعها الولايات المتحدة على ذلك. وتعتبر آسيا حالياً هي المسرح الأهم لسباقات التسليم العالمية، متحيزة سلباً منطقة الشرق الأوسط.

وجبراً فإن القيار الرابع المهم هو التحولات الديمقراطية في آسيا. فقد ظلت آسيا معقلاً للحكومات التسلطية طوال معظم سنوات تطورها، حيث حكمتها امبراطوريات وراثية تسلطية، وكمرس الحكم الاستعماري نمط الحكم الاستبدادى، حتى إن وينوجل قد اشتق مفهومه الاستبداد الشرقى من الخبرة الآسيوية. بيد أن المظم السياسية الآسيوية بدأت تتحول منذ بداية تسعينيات نحو الديمقراطية. فقد سقط حكم سوهارتو في إندونيسيا، ووصلت ميغاواتى سوكارنو بورتي إلى الحكم بطريق الانتخاب الشعبى، وحدثت الظاهرة ذاتها في الفلبين مع إسقاط حكم استرادا وتولى أرويو ماكاباجال السلطة، وفي بنجلاديش مع انتخاب خالدة ضياء، كرئيسة للوزراء، وحدث التحول ذاته في تايوان مع انتخاب شون شوييان كأول رئيس منتخب ديمقراطياً، وحسوت تداول للسلطة لأول مرة. ونعلم أن اليابان والهند بدأتا تلك الرحلة الديمقراطية منذ أواخر الأربعينيات وفي جورجيا وقيرغيزستان، حدثت تحولات ديمقراطية شعبية عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. بيد أن آسيا الوسطى مازالت تمثل معقل التسلطية السياسية في آسيا، حيث يحكم الرؤساء الذى ورثتهم تلك الدول من الحقبة الشيوعية حكماً يكاد يرقى إلى مرتبة عبادة الفرد على نحو ما نجده في تركمنستان، وأوزبكستان، وكازاخستان، هذا بالإضافة إلى كوريا الشمالية، كما أن بعض دول جنوب شرقى آسيا، مثل سنغافورة، وميانمار، وكمبوديا مازالت تحكم حكماً تسلطياً.

ولما كانت آسيا هي قارة المتناقضات، فإنه بالتوازى مع الصعود الديمقراطى نمت الأصولية الدينية السياسية في آسيا. فقد اجتاحت آسيا موجة من الصعود للتيارات الأصولية ذات المنبع الدينى، حيث تصاعد تأثير الحركات الإسلامية الأصولية في آسيا الوسطى وجنوبى آسيا، ومثلت تحدياً حقيقياً للنظم الحاكمة، كما حدث في حالة أوزبكستان، حيث كادت تغتال الرئيس كريموف في فبراير سنة ١٩٩٩. كما نمت الحركات الجهادية المطالبة بتطبيق الشريعة في جنوب شرقى آسيا، ومن تلك الجماعة الإسلامية في إندونيسيا، والحزب الإسلامى الماليزى في ماليزيا، هذا بالإضافة إلى استعمال بعض تلك الحركات العنف المسلح كما حدث في إندونيسيا. وفي جنوبى آسيا، صعد نجم الحركات الأصولية الهندوسية التى ترفع شعار الهندوتفا أى تحويل الهند إلى دولة هندوسية. والجديد هو أن هذا التسيار وصل إلى السلطة في الهند سنة ١٩٩٨، في إطار انتصار حزب بهاراتيا جاناتا، وكان قد سبق ذلك قيام انتصار هذا الحزب بتدمير المسجد البابرى في الهند، والسعى إلى بناء معبد هندوسى على أنقاضه وذلك سنة ١٩٩٢.

هناك أيضاً عدة تيارات أقل مركزية تميز المشهد الآسيوى، أهمها تطور حركة النقل الآسيوى، وصعود أزمة الطاقة في آسيا. فقد أصبحت آسيا مسرحاً لتطورات استراتيجية في حركة

السياسة الدولية

السياسة الدولية

د. هادي مكي

الانفصالية، مثلما هو الحال في منطقة التبت وشينجيانج، ومخاطر تراجع التوجه الليبرالي على الصعيد السياسي، وعداوية المجتمع المدني في مواجهة سلطوية الدولة.

تنامي معدلات النمو الاقتصادي :

أرست الصين بنيته التحتية الاقتصادية تحت قيادة زعيم ماوتسي تونج، مما مكنها من تحقيق انطلاقها الاقتصادية، حيث سجلت معدل نمو بلغ ١٠,٣ ٪ من الناتج المحلي الخام خلال الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٧٥ (١).

ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي دنج شياو بينج الحكم في عام ١٩٧٨، والذي رفع شعار "الخيار الجديد" بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية. وقد تبنت سياسات الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لاستيراد التكنولوجيا الحديثة وفتح أسواق جديدة للمنتجات الصينية.

ونتيجة للمخطط التنموي التي تبنتها الصين منذ منتصف الثمانينيات، فقد أصبحت الصين القوة الاقتصادية العالمية الثالث - بعد اليابان والولايات المتحدة - بالاعتماد على معياري التجارة الدولية وحجم السوق. مع توقعات بأن تشغل المرتبة الأولى بحلول عام ٢٠١٥. بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين عام ٢٠٠٢ نحو ١٩١.٦٧٤ مليار دولار، وحققت الصين فائضا لصالحها بمقدار ١٣٤.٨٣٦ مليار دولار في العام

لفتت تجربة الصين التنموية الأنظار نتيجة ما حققته من معدلات للنمو منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين فاقت كل التوقعات. ومن هذا المنطلق، ظهر العديد من التساؤلات حول المقومات الأساسية لهذا النمو، والتوقعات بصعود الصين قريبا إلى مصاف الدول العظمى. فقد أصبحت الصين تشغل المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الناتج القومي، والمرتبة نفسها من حيث القدرات النووية، هذا فضلا عن كثافتها الديموغرافية، حيث وصل تعداد سكانها إلى نحو مليار وثلاثمائة مليون نسمة. لقد توجهت الصين للانفتاح على العالم الخارجي، رافعة شعار ليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني. وفي حالة استمرار تنامي معدل النمو الاقتصادي على ما هو عليه الآن، يمكن للصين أن تتحول في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم. في هذه الحالة، ستحتل الصين مكان الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبر اقتصادها الأكبر على مدى قرن من الزمان، وسيكون القرن الحادي والعشرون قرنا صينيا بالأساس.

وقد أثار هذا الصعود السريع مخاوف وريبة العالم الغربي، خاصة الولايات المتحدة التي لا تقتنع بما يقال عن سلمية الصعود الصيني، وإنما تميل إلى اعتباره مصدر تهديد لمكانتها وللأستقرار العالمي والإقليمي.

من الناحية الأخرى، تواجه الصين على المستوى الداخلي عددا من التحديات، يتبدى أهمها في تكلفة ومخاطر النمو الاقتصادي المتصاعد، إضافة إلى التخوف من بعض الجماعات

الجبرية، أصبح للمزارعين حرية اختيار المحاصيل التي يزرعونها وحرية بيعها، وفقا لآليات السوق، بعد إنتاج المحصول التي تحددها خطة الدولة(٤).

الآثار السلبية للنمو الاقتصادي :

برغم ضخامة الإنجازات على الصعيد الاقتصادي، إلا أن الصعود الصيني يواجه معضلتين أساسيتين، هما: التباينات في المستوى الإنمائي بين المناطق الصينية، وتلوث البيئة

١- التباينات في المستويات الإنمائية :

أدركت القيادة الصينية أن المناطق الساحلية هي الأقرب لتقبل التغيير والانفتاح، ولهذا اختارت الساحل الجنوبي لإنشاء أربع مناطق اقتصادية تضم الاستثمارات الأجنبية والشركات المختلطة (صينية - أجنبية)، انعكس ذلك في تفاوت مستوى دخول الأفراد في هذه المناطق الساحلية عنها في مناطق الوسط والغرب، فعلى سبيل المثال، بلغ مستوى الدخل في شنغهاي خمسة أضعافه في مقاطعة سيتشوان(٥)، كما تشير الإحصائيات إلى تمتع نحو ٢٠٠ مليون صيني بمستوى دخل فردي يقارب ألف دولار سنوياً، مقابل أكثر من ٩٠٠ مليون صيني لا يصل دخلهم إلى ١٣٧ دولار في السنة. وترقب على عدم المساواة في توزيع الدخل، هجرة من يسكنون في مناطق الوسط والغرب الريفية إلى المدن بصورة متزايدة، فأصبح عدد سكانها يزداد بمعدل ٢٠٪ سنوياً(٦).

ولذلك، أدركت الحكومة الصينية أهمية تنمية مناطق وسط وغرب الصين للحد من هذه الهجرة، فبدأت تنفيذ ما أطلقت عليه "استراتيجية تنمية الغرب الكبرى" عام ٢٠٠٠ وفي هذا الإطار، تم افتتاح ٧٠ مشروعاً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، كما قررت الحكومة افتتاح ١٢ مشروعاً بمقدار ١٦٥.٤ مليار يوان صيني في عام ٢٠٠٦، وبذلك بلغ إجمالي الاستثمار في الغرب تريبليوناً و١٦٠ مليار يوان منذ بدء تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وعلى صعيد آخر، تمثل مشكلة البطالة تحدياً مهماً يواجه الحكومة الصينية، حيث صرح وزير شؤون العاملين تشانج بوه لين، في ٩ مارس عام ٢٠٠٤، بوصول عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٤ مليون صيني. وبذلك، فإنه على الحكومة الصينية توفير ما بين ١٠ و ١٥ مليون وظيفة سنوياً. وتتوقع الحكومة أنه خلال السنوات الخمس القادمة، سيكون هناك ١٢٧ مليون فلاح زاندين على الحاجة، مما سيؤدي إلى تفاقم المشكلة. وهنا تجدر الإشارة إلى تباين الأرقام حول معدلات البطالة، حيث إن بعض الإحصائيات تحدد عدد العاطلين مع بدايات القرن الحادي والعشرين بنحو ٥٠ مليون عامل وذلك في تباين واضح مع التصريحات الرسمية(٧).

وقد أدى النزوح الكبير من الريف إلى المناطق الحضرية إلى

لمحات اقتصادية

• لدى الصين أكبر احتياطي نقد أجنبي تملكه دولة واحدة على مستوى العالم، إذ وصل في نهاية سبتمبر ٢٠٠٦ إلى ٩٨٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٢٨,٥٪ عن العام السابق.

ويعود هذا الحجم الهائل من احتياطي النقد الأجنبي إلى فائض الميزان التجاري للصين مع العالم، والذي تضاعف ثلاث مرات خلال العام الماضي ليصل إلى ١٠٢ مليار دولار

• تتجه الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الصين إلى الاتساع بمعدل متزايد. فبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، انخفض مستوى دخل الـ ١٠٪ الأكثر فقراً بين الصينيين بنسبة ٢,٤٪ وفي الفترة ذاتها، ارتفع دخل الـ ١٠٪ الأغنياء في الصين بنسبة ١٠٪.

وبعد أن كانت الصين في الثمانينيات من القرن الماضي - قبل تطبيق الانفتاح الاقتصادي- من الدول ذات التفاوت المحدود في توزيع الدخل، أصبح توزيع الدخل فيها (بحسب مقياس جيني) أقل مساواة من كل من الولايات المتحدة وروسيا.

(قايناغشمال تايعز، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦).

ذاته(٢) وأوضحت تقارير البنك الدولي أن واردات الصين عام ٢٠٠٢ تجاوزت ٦٣٩ مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه واردات اليابان ٥٢١ مليار دولار(٣).

وقد حققت الصين أعلى معدل للنمو الاقتصادي بين القوى الكبرى في العالم، حيث تراوح في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ما بين ٨٪ و ١٤٪، ثم استقر خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حول ١٠٪ سنوياً. مما دفع القيادة الصينية إلى إدراك ضرورة خفض هذا المعدل لما يمثل من خطورة

كما نجحت الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ذكر التقرير السنوي للبنك الدولي أن إجمالي هذه الاستثمارات ارتفع إلى ٤٦.٨ مليار دولار بعد موافقتها على ٢٨ ألف مشروع أجنبي خلال عام ٢٠٠٢. وذلك بزيادة قدرها ٢٤٪، بالإضافة إلى استثمارات تعاقبية بلغت ٧٥.٦ مليار دولار بزيادة ٢٠٪ خلال الفترة نفسها وتوقع تقرير البنك أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية قبل نهاية العقد الحالي

وقد امتدت الإصلاحات إلى المجال الزراعي الذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للصين، وذلك لأن الريف يضم نحو ٨٠٪ من إجمالي السكان وبعد أن تم إلغاء نظام التعاونيات، والتسوية

تراجع معدلات الإنتاج الزراعي، وبالتالي تهديد الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية

كما ارتفعت نسبة الفقر، بحيث شملت نحو ١٠٪ من إجمالي عدد السكان. وأصبحت الدولة مضطرة لتقديم مساعدات إلى نحو ١٥٠ مليون شخص

٢- مشكلات بيئية حادة :

يمثل تلوث البيئة أحد التحديات المهمة والملحة التي تواجه الصين. وقد أشار علماء صينيون إلى أن التلوث الناتج عن حركة التصنيع الكبيرة التي تشهدها البلاد مسئول عن انتشار الإصابات بالأمراض الصدرية التي تسبب ربيع الوفيات في الصين سنوياً

وفي إطار هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الصين بحلول ٢٠٢٠، سوف تستهلك ٣.١ مليار طن فحم سنوياً، علماً بأن الفحم يعتبر من أكثر مصادر الطاقة تلويثاً للبيئة، ويمكن أن تمتد آثاره إلى مناطق خارج حدود الصين مثل سيامبريا وكوريا. كما ارتفع إنتاج الصين من غاز ثاني أكسيد الكربون ففي عام ١٩٩٠، كان نحو ٢٢ مليون طن، ارتفع بعد ذلك ليصل إلى نحو ٥٥٤ مليوناً، واستقر في الارتفاع بنسبة ٢٥٪، حتى أصبحت الصين تحتل المرتبة الثالثة من بين أكثر الدول إنتاجاً للغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ومع ذلك، فإن نسبة إنتاج الفرد لهذه الغازات في الولايات المتحدة لا تزال تبلغ تسعة أضعاف نظيره في الصين (٨).

وتشير التقديرات إلى أن معدلات تلوث الهواء سوف تزيد بنحو ٣٥٪ عام ٢٠٢٠. ولذلك، اتخذت الحكومة الصينية إجراءات من شأنها تعزيز حماية البيئة في المدن الصينية. وقد انعكس التقدم الذي أحرزته هذه الإجراءات على تحسن جودة الهواء في نحو ٤١.٥٪ من المدن الخاضعة للرقابة خلال عام ٢٠٠٤، مريادة ٧.٧٪ عن العام السابق

لقد أصبحت قضية حماية البيئة في الصين على درجة من الخطورة تمثل تهديداً على المستوى الداخلي، وأيضاً على المستوى الدولي فعلى مستوى الداخل، أصبح تلوث المياه والهواء، واستنزاف الموارد الطبيعية بصورة حادة لخدمة النمو الصناعي، مشكلات أساسية يجب على الحكومة الصينية التعامل معها ومن ناحية أخرى، فإن الدول الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى جيران الصين، تعذر من الآثار الكارثية لاستمرار معدلات التلوث الصينية في الارتفاع عن معدلات الاحتباس الحراري، مما لها من تداعيات على المستوى العالمي

الصعود العسكري للصين وهل يمثل خطراً ؟

بشكل الإنفاق العسكري في الصين نحو ١.١٪ من إجمالي الناتج القومي وفقاً للإحصائيات الرسمية، تضاعفت الميزانية العسكرية الصينية في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى منتصف

التسعينيات من القرن العشرين، حتى وصلت ٧.٥ مليون دولار وقد ارتفعت عام ٢٠٠٠ لنحو ١٨ مليار دولار. الأمر الذي يجنب بين مصاف أعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم. وللصين علاقات تعاون على المستوى العسكري مع دول كثيرة، منها روسيا، حيث قامت بشراء صواريخ روسية معاملة لصواريخ باتريوت الأمريكية ومقاتلات. وتتعاون الصين مع باكستان وهدف تدعيم قوتها الجوية وتدريب طيارها

وعلى الصعيد ذاته، سعت الصين لتطوير أسطولها البحري فأضافت إليه سفناً عسكرية ومدمرات وحاملات للطائرات، فضلاً عن أنها أرسلت في عام ١٩٨٥ بعض قطع من أسطولها البحري لزيارة باكستان وسيريلانكا وبنجلاديش. كما عقدت اتفاقاً مع بورما، بمقتضاه تستخدم الصين جزيرتين في المحيط الهندي كقواعد بحرية ونقاط مراقبة

ويتبدى نشاط الصين في سعيها للاستفادة من الخبرات الأجنبية في كمية الاتصالات بين الجيش الصيني وقوفود عسكرية أجنبية. فعلى سبيل المثال، زارت وفود عسكرية أكثر من ٥٠ دولة واستقبلت ٦٨ وفداً أجنبياً مهماً على مستوى وزير الدفاع الوطني، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة

وفي السياق ذاته، دعت الصين لما يسمى "نظرية الأمن الجديدة" أساسها الدعوة إلى الثقة والمنفعة المتبادلتين والمساواة والتعاون. وقد أجرت القوات المسلحة للدول الأعضاء لمنظمة شنغهاي للتعاون - خلال الفترة من ٦ إلى ١٢ أغسطس ٢٠٠٢ - مناورات عسكرية مشتركة ضد الإرهاب تحت شعار "الاتحاد ٢٠٠٢"، علماً بأنها أول مناورات عسكرية مشتركة متعددة الأطراف ضد الإرهاب تقام ضمن هيكل منظمة شنغهاي للتعاون

ويعمل العديد من المحللين الغربيين إلى اعتبار الصين مصدر خطر محتملاً على الاستقرار العالمي والإقليمي، لأن قوتها الاقتصادية - في نظرهم - سوف تؤدي إلى الرغبة في الهيمنة بما يتلاءم مع الوضعية الجديدة للدولة الصاعدة.

فالمهدف الصيني من بناء القوة العسكرية - وفقاً لهذه الرؤية المتشككة - لا يتمثل في مجرد الدفاع عن الأراضي الصينية، وإنما يتعدى ذلك إلى القيام بضربات وفائية خارج الصين. ولتأكيد هذه الرؤية، يستند مفكرو الواقعية التقليدية الغربيون إلى التاريخ لتأكيد وجهة نظرهم بإبراز الشعور التاريخي الصيني بالتميز، حيث ارتأت الصين في القارة الآسيوية حدوداً لها

ووفقاً لهذه الرؤية الغربية، فإن الصين قوة صاعدة ذات أهداف تورية، تتمثل في إحداث تعديلات جفرية في كل من النظام الدولي والإقليمي وهي تبدي عدم اهتمامها بالخطاب الصيني المهان الذي يعكس الأهداف السلمية المحدودة للصين

ولعل أهم ما تتخوف منه الولايات المتحدة الأمريكية هو رغبة الصين المعلنة في أن تكون طرفاً في نظام مستبعد الاقطاب.

لقوتها العسكرية المتنامية لتحقيق هذه المطالب.

٢- المخاوف بشأن الطموحات الصينية :

غالباً ما تنتظر الدول بقلق إلى القوى الصاعدة، ويرجع السبب في ذلك إلى الخوف من أن تتحول تلك القوى الصاعدة إلى نظم ديكتاتورية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث كوارث لا تقتصر آثارها على الدولة وحدها، ويربط البعض بين التجربة الصينية والتجربة الألمانية فيما يتعلق في الإحساس بالمهانة. فبالنسبة لألمانيا، أدت هزيمة نابليون وما ترتب عليها من إحساس بالذل إلى سعي ألمانيا لتحقيق انطلاقة اقتصادية وصناعية، وهو ما تحقق بالفعل، ترتب عليها البحث عن مزيد من القوة ومحاولة رد الاعتبار لألمانيا، مما أدى لاندلاع الحرب العالمية الأولى. بالنسبة للصين، فقد أدت هزيمتها في حرب الأفيين الأولى أمام بريطانيا - والتي انتهت بتوقيع معاهدة نانكيسج ١٨٤٢ - إلى دخولها قرناً من الإذلال لم ينته إلا بإعلان جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩. ومبعث القلق هنا أن يؤدي استرداد الصين لقوتها الاقتصادية والعسكرية إلى محاولة رد الاعتبار ويشبه البعض محاولة سعي بنج شياو بنج نحو مزيد من القوة دون قلب موازين القوى بموقف سمبارك عام ١٨٩٠. ويتخوف الغرب من تكرار تجربة وليم الثاني، إمبراطور ألمانيا، حيث أذكي الروح القومية للشعب الألماني، الأمر الذي أدى لاندلاع الحرب العالمية الأولى. ويشير المراقبون إلى أن هناك حساسية في الصين من هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي، كما تنهم الصين الولايات المتحدة بحث سكان التبت على الثورة ضدها. وفي المقابل، ترى الولايات المتحدة في الصين مصدر خطر قد يهدد الوجود الأمريكي القوى في جنوب شرقي آسيا.

٣- المعضلة السياسية :

لم تتحول الصين نحو الليبرالية السياسية مثلما فعلت على الصعيد الاقتصادي. فالواقع السياسي في الصين يتمثل في سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة بحماية الجيش الشعبي، واستمرار ظاهرة شخصنة السلطة. وقد أدى ذلك لاتساع الفجوة بين التيار المحافظ والإصلاحي، وظهور حركات احتجاجية، مثل المظاهرات الطلابية التي تمكن النظام من قمعها. وعند اندلاع مظاهرات تيان أن مين عام ١٩٨٩، التي طالبت بإجراء إصلاحات سياسية ومكافحة ظاهرة الفساد وتحقيق المساواة الاجتماعية، فقد قمع النظام هذه الاحتجاجات بقسوة، واطلقت قوات الأمن الصينية النار على الطلبة المتظاهرين، مما أدى إلى قتل الآلاف منهم.

وقد انتقدت الدول الغربية والولايات المتحدة قمع هذه المظاهرات، وقامت بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على الصين، استناداً إلى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة الصينية. وتجدر الإشارة إلى أن أحداث تيان أن مين قادت إلى إحداث بعض التغييرات، تمثل في إعلان بنج شياو بنج عن

ورفضها للنظام العالمي الأحادي القطبية في وضعه الحالي، مما يهدد مكانتها المحورية الحالية وبينما لا يشكل صعود الصين خطراً على الاستقرار العالمي في ظل نظام متعدد الأقطاب، فهناك خشية من أن تسعى الصين إلى إحداث تغييرات جذرية داخلياً وخارجياً لتدعيم مكانتها المكتسبة وقوتها الصاعدة.

١- الاستقرار الإقليمي :

برغم اختلاف التقديرات حول هدف الصين من أن تقتصر على كونها قوة كبرى في شرقي آسيا، أو تجاوز ذلك إلى تعديل النظام الدولي، وإعادة صياغته لكي تتبوأ فيه مكانة الدولة العظمى، إلا أنه من المؤكد أن الاهتمامات الصينية لفترة طويلة انصبحت على الجانب الإقليمي، حيث حرصت الصين على أن تكون القوة الإقليمية القائمة، وهو ما لا يتعارض مع فرضية أن الصين يمكن أن تتوج صعودها بمنافسة القوى العظمى على الصعيد الدولي بعد تمكنها من الريادة الإقليمية.

وعلى المستوى الإقليمي، توجد للصين نزاعات مع كل من فيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان والفلبين على منطقة بحر الصين الجنوبي، حيث تدعي الصين ملكية ١٠٠ ميل منها. وترجع أهمية هذه المنطقة بالنسبة للصين لعدة أسباب، الأول: إن هذه المنطقة من بحر الصين الجنوبي تعتبر طريقاً ملاحياً مهماً يتم من خلاله نقل بترول الخليج العربي لليابان. والثاني: احتواء هذه المنطقة على بترول يقدر بنحو ١٠٥ مليارات برميل، وذلك وفقاً لما أعلنته الصين. إضافة إلى احتوائها أيضاً على غاز طبيعي. والثالث: تمثل في تبعية هذه المنطقة تاريخياً للصين، ولكنها فقدتها في فترات ضعفها وتثور المخاوف من أن يؤدي نمو القوة العسكرية للصين إلى مطالبتها باسترداد ما فقدته في فترات ضعفها. وقد بنت مؤشرات في هذا الاتجاه، حيث أعطت الصين حق التنقيب عن البترول في إحدى المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي مع فيتنام لشركة أمريكية، وأعلنت عن حماية أسطولها لأعمال الشركة، إضافة إلى أنها استطاعت السيطرة على قطاع داخل جزيرة وودي، كبرى جزر باراسيل بطول ٢٦٠٠ متر.

أما العامل الثاني الذي يؤثر في الاستقرار الإقليمي للمنطقة، فيتمثل في قضية تايوان، حيث تعتبرها الصين قضية قومية ونصر على أنها جزء من "الوطن الأم"، وبالتالي تصبح زيادة الصين لقدرتها العسكرية تدعماً لتهديدها باللجوء، إلى القوة العسكرية. إذا ما أعلنت تايوان استقلالها، كما أن هناك نوعاً من التوتر في علاقات الصين مع اليابان يتعلق بموقف طوكيو من الاعتذار بشأن العدوان الياباني على الصين أثناء الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء السابق كويزومي إلى معبد ياسوكوني الذي يمجّد مجرمي الحرب أثناء الحرب العالمية الثانية. كما أن هناك خلافاً بين الدولتين حول ملكية مجموعة من الجزر في شمال تايوان. وتجدر الإشارة إلى صعوبة تخلي أي حكومة صينية عن هذه المطالب الإقليمية، خاصة في مناطق بحر الصين الجنوبي وتايوان، بما يشير إلى احتمال استخدام الصين

والعمل. كما تراجعت في الصين سياسة الطفل الواحد في كل من المناطق الريفية والحضرية، وهي السياسة التي كثيراً ما قوبلت بانتقادات حادة من قبل الغرب.

هذا، وقد حفز النمو الاقتصادي بروز تنظيمات اجتماعية اتسمت بقدر من الفاعلية، وإن حرصت السلطات الصينية على تحجيم نشاطها والإحجام عن دعمها ومراقبتها، خوفاً من مخاطر أي انشقاق سياسي. بيد أنه برغم تلك القيود، إلا أن هذا الواقع لم يمنع تنامي وعي اجتماعي بأهمية كل من التنظيمات الرسمية، وغير الرسمية والتي شملت العديد من المجالات على غرار النقابات العمالية وجمعيات المستهلكين والحفاظ على الحيوان.

فمع ارتفاع مستوى المعيشة وتنامي القطاع الخاص على حساب القطاع العام، إضافة إلى تخطي الدولة عن نظام التعاونيات الزراعية، تراجعت هيمنة الدولة بما انعكس في نوع من التغيير في ميزان القوى بين الدولة والمجتمع المدني. وبعد أن كانت المعارضة النشيطة في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي تقتصر على الطلبة وبعض العمال الحضريين، إضافة إلى بعض رجال السياسة المطالبين بالإصلاح، فقد اتسعت لتشمل فاعلين أكثر قوة يسعون إلى الضغط على الحكومة للحفاظ على مصالحهم، ومنهم :

- الانفصاليون: نتيجة لتفاوت مستوى التنمية بين المناطق الصينية، طالب سكان المناطق التي تعاني من ضعف مستوى التنمية بالانفصال، وبرزت هذه الأقاليم : إقليم التبت وإقليم شينجيانج الذي تقطنه أغلبية مسلمة. ولا يرجع السبب وراء مطالبة سكان هذا الإقليم بالانفصال فقط إلى ضعف مستوى التنمية فيه، بل يرجع أيضاً إلى المساعدة التي تقدمها لهم الجماعات الإسلامية في منطقة وسط آسيا. وقد حدثت مواجهات في هذا الإقليم مع رجال الشرطة ومسؤولي الحكومة، وحكم على نحو ٢١٠ أشخاص بالإعدام، وفقاً لتقديرات المراقبين الدوليين.

- مجموعات المزارعين: حيث انتظم هؤلاء في جماعات للتعبير عن أنفسهم تجاه الفساد المتفشى بين بعض الموظفين المحليين، إضافة إلى رفضهم بعض الضرائب التعسفية. وعلى سبيل المثال، في أبريل ٢٠٠١، رفض المزارعون دفع ضرائب اعتبروها غير قانونية ومبالغاً فيها، وقاموا على أثر ذلك بإغلاق بعض الطرق، مما استوجب تدخل بعض قوات الجيش والشرطة لمواجهة هذه التجاوزات.

- تنظيمات المتعطلين التي برزت إلى حيز الوجود مع ازدياد معدلات البطالة، والتي ضاعف من وطأتها الانفتاح على مظلة تأمينات اجتماعية. ولذلك، كونه عدد من المعطلين عن العمل مجموعة من التنظيمات ضمن نحو ٢٠ ألف شخص قاموا بمظاهرات في عدد من المدن والمقاطعات في الصين.

- التنظيمات العمالية: حيث تسمى كثير من التنظيمات

تفاعده عام ١٩٨٩. وتم تقليص دور العسكريين وذلك خلال انعقاد المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي، وتم إدخال بعض التعديلات على الدستور الصيني، إضافة إلى تطوير نظام شامل للانتخابات الحرة التنافسية لشغل آلاف المناصب المحلية. وتتمسك الصين بما يسمى الديمقراطية ذات الملامح الصينية التي تستطيع من خلالها الحفاظ على استقرارها وتكاملها الإقليمي.

وعموماً، يعكس الوضع الصيني تحدياً أساسياً يتمثل في مدى إمكانية الاستمرارية في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على استقرار سياسي في نظام يتسم بالسلطوية، خاصة أن الصين تقلل من أهمية الإصلاح السياسي في حفز التنمية الاقتصادية. ولكنها مع ذلك، أحدثت بعض التعديلات السياسية من خلال دعم المشاركة السياسية على الصعيد المحلي، إضافة إلى تبنيها سياسات مناهضة للفساد، مع انضمامها إلى اتفاقيتي الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وللحقوق المدنية والسياسية خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

وفي مواجهة الضغوطات العالمية، أجرت الصين بعض التعديلات الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى تعديلات أخرى تؤكد احترام الملكية الخاصة.

تعتبر الرؤية الصينية للإصلاح نتاج تجربتين، الأولى: الثورة الثقافية التي بدأت منذ منتصف الستينيات واستمرت حتى منتصف السبعينيات واتسمت بالرايكاكية. والثانية أحداث تيان أن مين عام ١٩٨٩، والتي رأت القيادة الصينية أن سببها هو التوجهات الليبرالية على الصعيد السياسي، حيث حفز رنج شياو بنج إجراء بعض التحولات الديمقراطية داخل الحزب الشيوعي، وطالب بالفصل بين الحزب والدولة للحد من تدخل الحزب في الشؤون التنفيذية. وبالتالي بعد أحداث تيان أن مين، توقفت القيادة الصينية عن المضي قدماً على هذا الطريق.

وجدير بالملاحظة أن الصين لم تشهد حركة احتجاجية واسعة النطاق منذ أحداث تيان أن مين، ويرجع ذلك إلى لجوء النظام إلى القمع والإكراه من ناحية، وإلى الإنجازات الاقتصادية التي تجلت مظاهرها في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الصيني من ناحية أخرى. فقد ارتفع متوسط الدخل الفردي من ٦٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٩٨ إلى ٨٩٠ دولاراً عام ٢٠٠١، كما تصمنت الخدمات الفنية والتعليمية، كما أن الإنجازات الاقتصادية، المتمثلة في تضاعف تجارة الصين الدولية، ومركزها المتميز في الاقتصاد العالمي، لعبت دوراً في رفع مستوى رضا المواطن الصيني عن حكومته.

٤- هل تشهد الصين مجتمعا مدنياً فاعلاً ؟

في إطار تنامي الإصلاحات الاقتصادية، لجأت الصين إلى توسيع نطاق الحريات الشخصية، بحيث سمح للصينيين بحيز أكبر من حرية التعبير، إضافة إلى السماح بحرية الانتقال

الثالث. إقرار العديد من المسؤولين الصينيين بأنه يصعب مواجهة قوة المجتمع. وقد صرح رئيس مجلس الدولة الصيني زو ونجي بان ١١٧ حادثة ناتجة عن أعمال عنف احتجاجية. نتج عنها مصرع ٤٣٠٠ شخص معظمهم من كوادر الحزب الشيوعي ومسؤولي الحكومة.

يتضح مما سبق أن أسلوب تعامل الدولة مع تنظيمات المجتمع في الصين يمثل أهم التحديات التي يمكن أن تواجهها حكومات بكين عبر الأجيال القادمة. فبجانب التحليلات الاقتصادية والعسكرية للصعود الصيني، أصبحت مهمة إيجاد توازن بين كل من الدولة والمجتمع ضرورة ملحة يجب أن تأخذها الدولة الصينية في الحسبان، بمعنى ليس فقط ضرورة استحداث السبل والوسائل الكفيلة للمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي المتسارعة، وإنما لدعم شرعية النظام والحفاظ على مزيد من المساندة الشعبية له، وهو ما يستوجب بالضرورة قبول لغة الحوار مع مختلف التنظيمات في إطار متوازن.

والخلاصة أن الصين قد تمكنت عبر نهج تنموي فريد من أن تحقق عددا من الإنجازات التي قادت إلى تغييرات هائلة على الصعيد الاجتماعي، مع بدء تنامي تنظيمات مجتمع مدني واعية، بما يشير إلى مرور الصين بمرحلة انتقالية على كل من الصعيدين السياسي والاجتماعي، نتيجة استمرارية التزام القيادة الصينية بسياسة الحزب الواحد، بما يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقة بين كل من النظام السياسي الحاكم ومختلف القوى الاجتماعية الصينية نتيجة تنامي مطالبها للمشاركة في عملية صنع القرار. ومن هذا المنطلق، فإن على الصين ضرورة سد الفجوة القائمة بين إنجازاتها الضخمة المتحققة على كل من الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وواقعها السياسي المتراجع، وذلك لتجنب مزيد من التناقضات السياسية والاجتماعية التي ارتأت من خلالها القرب إمكانية انهيار الصين من الداخل، في حالة عدم استجابة النظام لمزيد من الإصلاحات السياسية.

العمالية - على الرغم من العلاقة التاريخية بينها وبين الحزب الشيوعي - إلى اكتساب قدر من الاستقلالية في مواجهة الحزب. ولقناعة الشركات الأجنبية بأن تشكيل نقابات عمالية يمكن أن يزيد من فاعلية العلاقة التفاوضية بين كل من الإدارة والعمال، طالبت بالسماح بتشكيل نقابات عمالية.

- اتحادات الصناعة. عززت الاتحادات الصينية الرسمية عن أن تقوم بدور الوسيط بين كل من رجال الصناعة والحكومة، بسبب هيمنة الحزب الشيوعي عليها، الأمر الذي جعل القيادات الصناعية تنتظم في جماعات للضغط على الحكومة لتغيير بعض السياسات الخاصة بالضرائب والتجارة الدولية.

- جماعات المصالح المتخصصة. وتشمل جماعات لحماية البيئة، وحقوق الحيوان. وقامت جماعات الحفاظ على البيئة بتنفيذ برامج لزراعة الأشجار وغيرها من الأنشطة البيئية والخدمات المجتمعية.

وفي إطار هذا السياق، أصبحت مهمة إيجاد توازن بين كل من الدولة والمجتمع، من خلال تشجيع المجتمع المدني، تشغل حيزا متناميا من أجندة الحكومة، إذ إن تحقيق إنجاز على الصعيد الاقتصادي يتطلب الحفاظ عليه كسب المساندة الشعبية، الأمر الذي يتطلب قبول فتح باب الحوار مع مختلف التنظيمات الشرعية المستقلة. وهناك توقع بأن تسير القيادة الحالية في هذا المسار لعدد من الأسباب، هي:

الأول إن الانتماءات والاهتمامات الشخصية للقيادة الحالية تنفعها نحو الاستثمار في خيار التغيير، فهوجنتاو رئيس الصين الحالي ترجع خلفيته السياسية إلى رابطة الشباب الشيوعي الذي يمثل أحد الأجنحة الليبرالية للحزب، وبالتالي فإن ميله سيكون في اتجاه الإصلاح.

الثاني استمرار قمع تنظيمات المجتمع المدني سيؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، وذلك لأن ضعف مؤسسات المجتمع المدني يؤثر على فعالية الأداء، بما يؤثر سلبا على الاستثمار.

الهوامش :

- 1- Le Monde, 29-7-2003.
- 2- International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics Year Book, 2003.
- 3- Le Monde, op.cit.
- 4- Fan Gang, "China La Double voic vers L'conomie de marche Politique Etrangere, no. 2, 1992, p. 337.
- 5- J. Pauler, L'Asie et la Croissance (Paris: Edllices, 1996), p. 192.

٧- إذاعة الصين الدولية

- 8- N.D. Kristof, The Rise of China, <http://weekly-china-foru.org/ccf9322-.html>.

د. مفاورى شلبى على

تعتبر في أفضل حالاتها، وهو ما أكده رئيس الوزراء الصينى في مؤتمر القمة الصينى - الآسيوى الذى عقد في نوفمبر ٢٠٠٦، حيث وصف الشراكة بين الآسيان والصين بأنها في أعلى مستوياتها (١).

ويضاف إلى ما سبق أن نجاح الصين في أن تصل لصدارة الاقتصاد العالمى مرهون بحسم التنافس، أو بمعنى آخر الصراع التجارى الراهن بين القوى الاقتصادية الكبرى، خاصة الصراع التجارى بين الصين والولايات المتحدة، والصراع التجارى بين الصين واليابان، سواء كان هذا الصراع صراعاً على أسواق بعضها بعضاً، أو صراعاً على الأسواق العالمية، أو صراعاً على صياغة اليات وقواعد النظام التجارى الدولى تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، خاصة بعد تعثر مفاوضات جولة الدوحة للتنمية في يوليو ٢٠٠٦، وتعلقها لأجل غير مسمى على خلفية الخلافات بين هذه القوى.

ويتناول هذا الموضوع بالتحليل العديد من النقاط المرتبطة بالإجابة على سؤال رئيسى وجوهري، هو هل تنجح الصين - في ضوء ما يتوافر لها من مقومات اقتصادية وعسكرية وسياسية، وفي ظل البيئة الدولية الراهنة - في أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم، ومن ثم يصبح القرن الراهن قرناً آسيوياً، ولعل تناولنا للنقاط التالية بالتحليل قد يعطى رداً على هذا السؤال.

أولاً - مقومات القوة الصينية :

إن قراءة التطورات التاريخية للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية تشير إلى أن العالم شهد تحولين رئيسيين للقوى العالمية خلال القرون الأربعة الماضية، الأول تمثل في صعود القارة

حقوق الاقتصاد الصينى خلال العقدين الأخيرين نتائج مبهرة، خاصة في معدلات النمو الحقيقي والصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر. وبدا هذا الاقتصاد بخطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمى، محتلاً أماكن بلدان كبرى منافسة له في العديد من القطاعات الاقتصادية. وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تنهض إلى أن القرن الحالى سيصبح قرناً صينياً تنصير فيه الصين الاقتصاد العالمى. ولكن مقابل هذه الآراء، هناك من يقلل من فرص نجاح الصين في تحقيق هذا الهدف لأسباب كثيرة، أهمها ما يتعلق بمحددات وطريقة اندماج الاقتصاد الصينى في الاقتصاد العالمى، وخاصة المحددات الداخلية النابعة من الفلسفة والأيديولوجية التى بنى عليها النمو الاقتصادى الصينى، وصعوبة الحفاظ على استمرارها في ظل ضرورة الصين في منظمة التجارة العالمية، يضاف إلى ذلك طبيعة هيكل الاقتصاد الصينى، وما يعانیه من تناقضات داخلية، وما يصادفه من منافسة خارجية.

ورغم تفاوت الرايين السابقين، يلاحظ أن كليهما يتفق في أن نجاح الصين في أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم مرهون بطبيعة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول الآسيوية، خاصة مع اليابان والهند والكوريتين، وذلك بسبب التشابه في البنيان الاقتصادى في معظم هذه الدول، والتقارب في الآليات المتبعة لتحقيق النمو، خاصة في مجال نفوذ الإنتاج، وأساليب زيادة الإنتاجية والقطاعات المستهدفة، وكذلك لوجود نوع من التكامل الصناعى - بشكل أو بآخر - بين بلدان هذه المنطقة الآسيوية، يجعل اقتصادات بعض هذه البلدان بمثابة ركوس كبرى لاقتصادات البلدان الأخرى، ومنها الاقتصاد الصينى. والجدير بالذكر أن علاقات الصين مع الدول الآسيوية

وفي الجانب العسكري، نمت القدرات العسكرية الصينية ليصبح لدى الصين أكبر جيش نظامي في العالم يتعدى ٢.٥ مليون جندي، ولديها رابع أكبر ميزانية عسكرية في العالم، والتي تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً. ورغم ذلك، تسعى الصين للوصول إلى هيمنة اقتصادية وقوة سياسية لتحقيق أهدافها بعيداً عن الاستخدامات العسكرية، لأن هدف القيادة الصينية الرئيسي هو الابتعاد عن أي مواجهة عسكرية من خلال تطبيقات استراتيجية مدروسة تمكنها من تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

ولإيمان الصين بأن من ضمن مقومات القوة الاقتصادية وجود قوة بحرية لحماية تجارتها عبر العالم، فقد أصبحت الصين بالفعل ثالث أكبر دولة تجارية على مستوى العالم، وتعد السعة الطنية لسفنها الرابعة على الصعيد العالمي، وتأتي التوسعة السريعة للسعة الطنية للسفن كجزء من الخطة الخمسية الحالية للصين. وتعكف الصين حالياً على بناء سلسلة من القواعد البحرية عبر العالم، فهي تعمل الآن مثلاً على تشييد قاعدة "جوادار" البحرية في جنوب غرب باكستان، حيث اختير هذا الموقع الاستراتيجي لحراسة الممر الذي يؤدي إلى الخليج العربي. حيث أنشأت الصين مواقع إلكترونية لمراقبة السفن، بما في ذلك السفن الحربية المارة عبر مضيق هرمز وبحر العرب (٥).

وقد أدى التوسع الاقتصادي الصيني إلى تطلع جميع الدول والشركات للفرص المرتبطة بالاقتصاد الصيني، فقد أصبحت جميع الدول الصناعية الكبرى ومعظم الدول النامية تعتمد على هذه السوق في التصنيع والاستهلاك، وصارت الصين تتمتع بمكانة مهمة ومؤثرة في حركة نمو الاقتصاد العالمي. وقد أدى هذا النمو الصيني إلى تزايد تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات عليها للانطلاق والمنافسة عالمياً من هذا الاقتصاد، كما لوحظ أخيراً توجه العديد من البلدان شرقاً نحو الصين، خاصة من البلدان العربية مثل مصر وبعض الدول الإفريقية وبلدان الخليج العربي (٦)، خاصة بعد تداعيات أحداث ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب على علاقات هذه البلدان مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويكفي هنا الإشارة إلى أن هناك نحو ٤٧٥ ألف عامل وخبير صيني يعملون في مشاريع تنفذها شركات صينية خارج البلاد. وفي المقابل، هناك ٢٩٠ ألف شركة من ١٧٠ دولة لها استثمارات في الصين، منها نحو ٤٠٠ شركة تصنف ضمن أكبر ٥٠٠ شركة في العالم.

ثانياً- الصين والصراع على القمة :

في إطار سيادة النمط الرأسمالي عالمياً، بدأت العديد من بلدان العالم تترك أنها أصبحت إزاء ميل وحشي للنهب والسيطرة، والتدمير، وربما كان أكثر وحشية من أي وقت مضى، لأن الاستغلال الجائر الذي يفرض على العالم والهايف إلى تعظيم الأرباح، يترافق وتدمير المجتمعات، والبشر وما يمتلكونه من قيم. لذلك لن نبالغ إذا قلنا أننا إزاء عودة لفزعة كانت سائدة حينما كان العالم ثنائياً القطب، لكنها عودة مفوخشة. ولا شك في أن قناعة الرأسمالية الأمريكية بأنها انتصرت وتحققت نهاية التاريخ (٧)، وبالتالي فإنها الأكثر جدارة في الوجود والسيطرة، دفعها للتصرف هكذا. لهذا باتت مغنية بالاستغلال الأقصى للبشر والثروات، كما باتت مقتنعة بحقها في ذلك، حتى ولو أدى

الأوروبية في القرن السابع عشر لتصبح قوة عظمى في العالم والثاني: تمثل في ظهور الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القوة العاصرة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والتي تفرد بقيادة العالم.

وبنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فإن العالم يشهد صعوداً لقوة اقتصادية وسياسية جديدة هي الصين، التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم، وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين هذه القوى في المستقبل. ومن بين هذه المقومات أن الصين تعد الأكبر في العالم من حيث عدد السكان، كما أنها تتمتع بتسارع نمو اقتصادي في العالم يتجاوز ٩٪ سنوياً منذ ٢٥ عاماً تقريباً، وتتمتع ثاني أكبر احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي وصل في نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ألف مليار دولار أمريكي، كما ارتفع فائض الميزان الجاري للصين من ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٧,٢٪ عام ٢٠٠٥، والمتوقع أن يصل إلى ٩,١٪ بنهاية عام ٢٠٠٦ (١٥٠ مليار دولار)، كما أصبحت الصين أكبر منتج للفحم والفولاذ والأسمنت في العالم. وثاني أكبر مستهلك للطاقة، وثالث أكبر مستورد للنفط (٢).

كما نجحت الصين خلال ٢٥ سنة في أن تخرج أكثر من ٢٠٠ مليون صيني من حالة الفقر، وضاعفت متوسط دخل الفرد بنحو أربعة أضعاف. ويضاف إلى كل ما سبق الدور الأساسي الذي أصبحت تلعبه الصين في الاقتصاد العالمي من خلال عملتها "البوان"، بحيث أصبح سعر صرف عملتها يؤثر ليس فقط على من يذهب للتسوق في هذا البلد، بل يؤثر أيضاً على المستهلكين في أنحاء العالم (٣). والمثير للانتباه أن كل هذه الإنجازات تمت دون حدوث مشاكل اجتماعية أو أمنية تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الصين.

وكانت الصين قد بدأت عملية إصلاحات اقتصادية تركز على التنمية من خلال الاهتمام بالواقع السياسي والاقتصادي للبلاد، واختيار أساليب تطوير ناجحة بغض النظر عن البعد الأيديولوجي (٤).

والملاحظ أن الصين تبنت في البداية سياسة التركيز على النمو الاقتصادي، وأهملت -إلى حد كبير- في سياستها الخارجية لعب دور فاعل ومؤثر على الساحة الدولية، واعتمدت سياسة عدم المواجهة مع الدول الكبرى في القضايا الدولية باستثناء قضية تايوان وربما كان ذلك يعود لقناعة القيادة الصينية بأن أي مواجهة، خاصة مع واشنطن، ستعطل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها كانت تعتبر أن الولايات المتحدة هي الحجر الأساسي لنمو الاقتصاد الصيني ولكن بدأت الأمور أخيراً تتجه نحو التغيير فيما يخص السياسة الخارجية الصينية، فسياسة الصين الحالية تتبنى النمط الأمريكي في الاعتماد على القوة العسكرية واستخدام سياسة العصا والجزرة، والشروط في شئون الكثير من دول العالم، كما أنها لا تريد أن تتبنى النموذج السوفييتي الذي قام على سياسة استنزاف القوة العسكرية الأمريكية، والتي نجم عنها نتائج عكسية دفع الاتحاد السوفييتي ثمنها غالياً في النهاية.

تجارية انتقامية ضد الصين، وذلك من أجل عدم تحطيم السفينة. ورغم أن الطرفين قررا عدم تصعيد الصراع التجارى بينهما، إلا أن احتمالات هذا الصراع ستظل قائمة لعدة أسباب أهمها التنافس على الأسواق الدولية فى ظل تشابه قطاعات الإنتاج والتصدير فى البلدين.

ب- الصراع التجارى بين الصين والولايات المتحدة :

الملاحظ أن العلاقات الصينية- الأمريكية من أكثر العلاقات تعقيدا وصداما، حيث تتناقض المصالح فى كثير من الأحيان بنفس مقدار تشابكها فى أحيان أخرى. وإذا قمنا بتقييم المصالح الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، فسيتضح أنها تشهد أحيانا تألفا كبيرا، ويغلب عليها الصراع والصدام فى أحيان أخرى. فقد شهد العقد الأخير من القرن الماضى ازدهارا فى التبادل التجارى بين البلدين، حيث تضاعف حجم التجارة الثنائية بمقدار ستة أمثال ما بين عامى ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. بحيث أصبحت الصين الشريك التجارى الرابع للولايات المتحدة الأمريكية، غير أن العلاقات التجارية بين الجانبين غير متعاقبة من حيث الأهمية، أو من حيث درجة احتياج كل من الطرفين إلى الآخر، فالصين فى حاجة أكثر للولايات المتحدة وليس العكس، حيث تمثل الولايات المتحدة سوقا حيوية لا غنى عنها للصادرات الصينية، التى تعد المحرك الأساسى للاقتصاد الصينى. وتقوم الصين بتصدير ٢١.٥٪ من إجمالى صادراتها إلى الولايات المتحدة، وقد ترتفع هذه النسبة إلى ٣٠.٤٪ إذا أضفنا إليها صادرات هونج كونج، وهو الأمر الذى جعل الولايات المتحدة هى المنافذ الأولى للصادرات الصينية.

وفى المقابل، تواجه الولايات المتحدة صعوبة فى غزو الأسواق الصينية، مما أدى لتزايد العجز التجارى الأمريكى مع الصين إلى ثمانية أمثال، ليرتفع من ١٠.٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ إلى ٨٢.٨ مليار فى عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٢٢٨ مليار عام ٢٠٠٦. وقد اهتمت أوساط الأعمال الأمريكية بمسألة انضمام الصين لنظمة التجارة العالمية، والذى ترتب عليه تخفيض الرسوم الجمركية فى الصين من ٢٢.٩٪ إلى ١٧٪، حيث يمل المصدرون الأمريكيون فى أن يؤدى ذلك إلى تيسير تصدير منتجاتهم للصين، خاصة مصدري الحبوب من القمح والذرة، ولكنهم غير مدركين أن خفض الرسوم على المنتجات الزراعية من ٢١٪ إلى ١٤٪ قد يدفع الشركات الصينية إلى فرض قيود غير جمركية لتفادى الخلل الناجم عن خفض الرسوم، وهو ما حدث بالفعل فى عام ٢٠٠٢. ولتخطى هذه العقبات، اتجهت الشركات متعددة الجنسيات لإقامة فروع لها فى الصين بهدف الوصول للمستهلك الصينى، فبلغ حجم استثماراتها ٢٧ مليار دولار، أى ٨٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى الصين، فأصبحت الولايات المتحدة ثانى مستثمر أجنبى فى الصين بعد هونج كونج.

والملاحظ أن الصعود المتنامى للصين على كافة المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية أصبح محل قلق أمريكى وطرح نفسه بقوة. وكان الشاهد الأبرز فى الرؤية الإستراتيجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية فى الجانب الاقتصادى، لوسط الفلق الأمريكى من سياسة سحر المصرف فى الصين.

ذلك لتدمير كل المكتسبات التى حققتها الشعوب. ومن هنا، سيطر على العالم العديد من الصراعات التجارية التى أوشكت أن تتحول إلى حروب تجارية من أجل الحصول على أكبر قدر من كعكة العولة الاقتصادية.

ففى ظل فشل المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل عام ١٩٩٩، وتكرار هذا الفشل فى كانكون ٢٠٠٣، وهونج كونج ٢٠٠٥، زادت حدة المنافسة على الأسواق العالمية، وبدأت أجواء الصراع تسيطر على العلاقات التجارية بين الدول الكبرى فى العالم، حيث تتبادل كل من الصين واليابان اتخاذ إجراءات تجارية انتقامية ضد صادرات الطرف الآخر منذ عام ٢٠٠١، مما جعل الدولتين على وشك الدخول فى حرب تجارية طاحنة. وعلى الجانب الآخر، زادت احتمالات اشتعال الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى أكثر من أى وقت مضى، وذلك بسبب القانون الأمريكى للإعفاءات الضريبية، الذى يدعم الشركات الأمريكية، ويتعارض مع نصوص منظمة التجارة العالمية (حرب الصلب مثالا)، وكذلك بسبب قوانين الإغراق الأمريكية، والتنافس فى مجال صناعة الطائرات (الصراع بين بوينج وإيرباص مثالا)، وفى مجال تجارة السلع المعلة وراثيا (صادرات الحبوب المعدلة وراثيا، وقضية الهرمونات فى صادرات اللحوم مثالا). وفى مجال التجارة الإلكترونية (قضية تقييد تبادل المعلومات فى مجال التجارة الإلكترونية مثالا). أيضا، احتدم التنافس التجارى بين الولايات المتحدة والصين فى العديد من المجالات، لدرجة تنذر باشتعال حرب تجارية بين الطرفين. وفيما يلى إلقاء مزيد من الضوء على أبعاد الصراع التجارى بين الصين وغيرها من القوى الاقتصادية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والاحتمالات المستقبلية لحسم هذا الصراع.

١- الصراع التجارى بين الصين واليابان (٨) :

هناك صراع تجارى بين الصين واليابان، بدأ يتفاقم منذ عام ٢٠٠١. عندما قامت اليابان بفرض رسوم جمركية تصل نسبتها إلى نحو ٢٦٦٪ على وارداتها من بعض السلع الزراعية المستوردة من الصين، وقد جاء هذا القرار اليابانى فى محاولة لحماية منتجاتها المحلية المماثلة، ولأن الصين ترى أن حجم صادراتها من هذه المنتجات إلى اليابان لا يتجاوز بضعة ملايين من الدولارات، وهو مبلغ صغير بالنسبة لحجم التبادل التجارى بين اليابان والصين. لذلك لم تهتم الصين فى البداية، ولكن اليابان اتخذت قرارات أخرى بمنع استيراد الطيور من الصين، وذلك بحجة اكتشاف إصابات بمرض "انفلونزا الطيور" وقد أدى هذا القرار لاعتقاد الصينيين بأن اليابان تنفذ خطة غير معلنة لتقليل حجم صادراتهم إلى أسواقها، وقد عزز هذا الاعتقاد الأصوات التى ارتفعت فى اليابان تنادى بتقليل الواردات من الصين وبناء على ذلك، قامت الصين باتخاذ إجراءات تجارية ثارية ضد اليابان، حيث أعلنت فرض رسوم جمركية مشددة على بعض الواردات الصناعية من اليابان، وقد وصلت الرسوم الجمركية على بعض هذه الواردات إلى نحو ١٠٠٪، والتى كانت قبل القرار تتراوح بين ١٢٪ و ٨٠٪. وبعد أن اتخذت اليابان لهجة متشددة تجاه القرار الصينى، وهددت بشن حرب تجارية ضد الصين، تراجعت فى النهاية، لأنها أدرك أنها ستخسر الكثير من دخولها حربا تجارية معها، ولذلك أعلنت أنها لن تتخذ إجراءات

وقد تمثل المطلب الثانى للوبي الصينى الجديد فى إسقاط واشنطن معارضتها لعضوية الصين فى منظمة التجارة العالمية، فقد أرادت الصين أن تصبح جزءا من منظمة التجارة الدولية منذ إنشائها فى عام ١٩٩٤، ولكن الولايات المتحدة وقفت حائلا أمام قبولها، مطالبة بأن تخفض الصين أو تستأصل العديد من مساوئ الانحرافات التجارية، ولكن الملاحظ أن الصين نجحت فى الانضمام إلى المنظمة عام ٢٠٠١، بعيدا عن إبرام صفقة من هذا النوع، وأن هذا الانضمام جاء فى الغالب بشروط صينية وبمزايا كبيرة، وأصبحت الصين بموجب ذلك تتمتع بوضع الدولة الأولى بالرعاية بصفة دائمة، ليس فى علاقاتها مع الولايات المتحدة فقط، ولكن مع جميع الدول الأعضاء فى المنظمة.

وقد بدأت عضوية الصين بالمنظمة تؤدى إلى منع الولايات المتحدة من اتخاذ إجراء قوى فى خلافاتها التجارية مع الصين، حيث أصبح للصين الحق فى الإصرار على وجوب حل أى خلاف عن طريق نظام التحكيم الملزم بالمنظمة. والملاحظ أن منظمة التجارة العالمية تتحرك فى نظر مثل هذه الخلافات بحذر وببطء، ويستغرق حل الخلافات سنوات. وفى الغالب تكسب الصين هذه القضايا على أرض الواقع، باتباع استراتيجية الحرب الشعبية ضد المنتجات الأمريكية.

وفى النهاية، إذا كانت هذه هى أهم أبعاد الصراع التجارى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأمر المؤكد أن هذا الصراع يزداد عمقا بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وتزايد حجم الدور الذى تلعبه الصين فى صياغة قواعد النظام التجارى الدولى على حساب تراجع الدور الأمريكى، وهو ما بدأ يظهر فى عام ٢٠٠٥، بشكل واضح، فى الخلاف الأمريكى -الصينى حول سعر صرف العملة الصينية، والضغط الأمريكى من أجل تغيير السياسة النقدية الصينية. وكذلك فى مجال تجارة المنسوجات بعد إلغاء نظام الحصص الأمريكى والمؤكد أيضا أن تعثر مفاوضات الدوحة سيساعد على مزيد من الصراع على الأسواق بين الصين والولايات المتحدة، فى ظل السياسات المختلفة التى يتبناها كلا البلدين لفرض الأسواق، وتأمين مصادر النفط الرخيص اللازم لتحقيق معدلات النمو المرتفعة.

ثالثا- التحديات التى تواجه الصعود الصينى :

لقد عكست الجولة الأخيرة للرئيس الصينى، التى قام بها فى عدد من العواصم الإقليمية والدولية عام ٢٠٠٦، التطلعات الجديدة للدبلوماسية الصينية، التى تسعى لمواكبة حضور الصين المتنامى فى الاقتصاد العالمى (١٢). ورغم كل التوقعات بنجاح هذه الدبلوماسية فى تحقيق صعود الصين لتصبح القوة الأولى فى العالم إلا أن هناك العديد من التحديات التى يمكن أن تقف عقبة أمام تحقيق ذلك، أو -على الأقل- تؤخر تحقيقه، وأهمها ما يلى

- وجود العديد من التناقضات داخل الاقتصاد الصينى، وأهمها وجود فائض كبير فى الطاقة الإنتاجية غير المستغلة فى العديد من الصناعات ويكفى الإشارة هنا إلى أن فائض الطاقة غير المستغلة فى صناعة الفولاذ مثلا بلغ نحو ١٢٠ مليون طن متري، وهذا الرقم يفوق إنتاج اليابان من الفولاذ فى عام ٢٠٠٥، والبالغ نحو ١١٢.٥ مليون طن متري، وهو ما يعنى تدنى الكفاءة

وزيادة الضغط الأمريكى على بكين لرفع قيمة عملتها أمام الدولار. وأمام هذه الضغوط، أقدمت الصين فى شهر يوليو من عام ٢٠٠٥ على رفع قيمة اليوان بزيادة طفيفة، بحيث يعادل الدولار ٨.١١ يوان بدلا من أن يكون سعره ٨.٢٨ يوان، وقد تم تعديل هذا السعر فى نوفمبر ٢٠٠٦ ليصل إلى نحو ٧.٨ يوان لكل دولار (٩) ورغم ذلك، يرى الخبراء الاقتصاديون أن الاختلال التجارى الواضح بين واشنطن وبكين لن يصحح ما لم ترفع الصين قيمة عملتها ما بين ١٥ و ٤٥٪ (١٠)

وقد وصل حد التخوف الأمريكى من السياسة النقدية للصين إلى حد التهديد بفرض رسوم على الواردات الأمريكية من الصين تصل إلى ٢٧.٥٪، رغم تخوف البعض من أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار فى الولايات المتحدة.

وفى الجانب العسكرى، لوحظ أن خطاب حالة الاتحاد -الذى ألقاه الرئيس الأمريكى مطلع شهر فبراير ٢٠٠٥- قد حذر من أن هناك قوة منافسة تقعو على الساحة بشكل خطير، وأشار تحديدا إلى الصين والهند، معتبرا أن ذلك قد يمثل قلقا وحافزا لمزيد من التوتر داخل الولايات المتحدة.

ويأتى فى هذا السياق ما صرح به وزير الدفاع الأمريكى السابق دونالد رامسفيلد بأن حجم القوات البحرية الصينية سيفوق مثيله الأمريكى فى غضون ١٠ سنوات، وحث كبار المسؤولين فى وزارته على وضع تقرير حول الاستراتيجية العسكرية الجديدة للقوات الأمريكية بحيث تهتم بتحويل مركز ثقل القوات الأمريكية فى شرق آسيا نحو الصين بصورة تدريجية خلال عملية نشر قواتها فى أنحاء العالم (١١).

والملاحظ من شواهد الصراع التجارى بين البلدين أنه مازال لدى الولايات المتحدة الأمريكية قدر كبير من القوة الكامنة على الجبهة التجارية، إذا كانت على استعداد لاستخدامها ضد الصين. ولكن لوبي الصين يضغط على واشنطن حتى لا تستخدمها، وكان مطلبه الأول- قبل انضمام الصين للمنظمة التجارية العالمية- هو أن يتم جعل وضع الصين كدولة أولى بالرعاية دائما بدلا من النظر فى تجديده كل عام، ودائما، كانت الصين تعترض على إلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية لأسباب سياسية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تعارض منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية بصورة الية، مهما تكن الممارسات التجارية الصينية، والسبب هو الاعتقاد الأمريكى أنه بمجرد أن يكون ذلك الوضع دائما فإنه سيصبح من المستحيل تقريبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الضغط على الصين للتخلي عن الممارسات التجارية غير المشروعة، عن طريق تعليق وضع الصين كدولة أولى بالرعاية. معطيا الإدارة الأمريكية سلطة كاملة لرفع الرسوم الجمركية على أى بضائع صينية، عندما لا يحقق إجمالي الصادرات الأمريكية الزيادات الإضافية المرجوة

ورغم ذلك، فقد نجحت الصين، قبل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فى إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمنحها وضع الدولة الأولى بالرعاية بصورة دائمة فى عهد الرئيس كلينتون، وهو ما يعنى نجاح الضغط للوبي الصينى. وتظل الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام هذا السلاح فى إدارة الصراع التجارى مع الصين

الاقتصادية في الصين (١٤)

- وجود العديد من التناقضات في السلوك الاقتصادي للمجتمع الصيني ومن الأمثلة على ذلك تدنى مستويات الاستهلاك في الصين مقارنة ببلدان أخرى، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين مرتين ونصف مرة من نصيب الفرد الهندي بالأسعار الجارية ولذا لبيانات عام ٢٠٠٤ ولكن الملاحظ أن استهلاك الفرد في الصين لا يزيد على ثلثي استهلاك الفرد في الهند وهذا التناقض دفع بعض الاقتصاديين الصينيين إلى مطالبة الحكومة الصينية بتبني سياسة تنموية تعتمد على الاستهلاك. وليس على الاستثمار والصادرات

- إن الاقتصاد الأمريكي ما زال ضعف نظيره الصيني، ويصعب في المدى المنظور أن يتساوى البلدان على مستوى البنية الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن مناطق كبيرة من الريف الصيني ما زالت متخلفة. ومن ثم لن تتساوى الصين مع الولايات المتحدة من حيث دخل الفرد قبل عام ٢٠٧٥.

- ما زال الطريق طويلا أمام الصين قبل أن تشكل تحديا للتفوق الأمريكي. يماثل ذلك التحدي الذي فرضته ألمانيا، حين تفوقت على بريطانيا خلال الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الأولى

- إن روسيا ما زالت تمثل المصدر الأول للسلاح والتكنولوجيا العسكرية الصينية، وأن بكين أكبر مستورد عسكري من روسيا

- إن الصين ستكون مضطرة لاستيراد نحو عشرة ملايين برميل من النفط يوميا بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما يزيد على ٨٪ من إجمالي الطلب العالمي. كما سيتمين عليها استيراد نحو ٣٠٪ من احتياجاتها من الغاز بحلول العام نفسه، وهو ما يجعل النمو في الاقتصاد الصيني رهين أسعار النفط والغاز، ورهين الاستقرار في منابع النفط خاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات النفوذ الأمريكي الواسع

- إن القول أنه ما دامت الصين تحقق نموا اقتصاديا متزايدا، فمن المرجح أن تتزايد في الوقت نفسه قوتها العسكرية، أمرا صحيحا ولكن في النهاية ستخوف النتيجة على رد فعل الولايات المتحدة على تنامي القوة العسكرية الصينية

- إن المفاجأة الرئيسية للقوة العسكرية في عصر المعلومات يتوقف على القدرة على تجميع ومعالجة ونشر وجمع الأنظمة المعقدة للمراقبة من الفضاء، وأجهزة الحاسب الآلي فائقة القدرة والسرعة، والأسلحة الذكية ومن المؤكد أن الصين ودولا أخرى تمكنت من تنمية بعض هذه القدرات ولكن ولذا لأراء العديد من المحللين العسكريين، فليس من المرجح أن تتمكن الصين من سد الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة في المستقبل المنظور في هذا المجال

- رغم أن الصين كانت تهيمن على آسيا في مجال القوة البحرية حتى القرن السابع عشر، إلا أن عدم وجود استراتيجية بحرية عالمية لها خلال القرنين الثلاثة الماضية، وعدم سعيها إلى امتلاك قوات بحرية قادرة على دعم إستراتيجية عالمية، سيجعلها

غير قادرة على فرض ظروف خاصة في شرق آسيا، وهو ما يعني كذلك أن توازن القوى بين الولايات المتحدة والصين على مستوى العالم، كما على مستوى آسيا نفسها. من المرجح أن يظل لصالح واشنطن على نحو حاسم خلال السنوات العشرين القادمة ومع ذلك، فمن المرجح أن تتزايد قدرات بناء السفن لدى بكين، حتى تتمكن من منافسة اليابان وكوريا الجنوبية بحلول عام ٢٠١٠.

- وجود العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تعترض استمرار النمو الاقتصادي الصيني، مثل الفساد، والحكم الشمولي، والبطالة، إضافة إلى أن الصين قد أصبحت في الوقت الراهن موطنًا لكثير من المشاكل البيئية في العالم. ويكفي هنا الإشارة إلى أن سبعا من بين المدن العشر الأكثر تلوثًا في العالم توجد في الصين.

رابعاً- الصين وسيناريوهات حسم الصراع على القمة :

إذا كان التفوق العسكري والاقتصادي الأمريكي تفرق مطلقا، فإن الأسئلة التي تطرح هنا، تتعلق بمقدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمل تبعات الحروب والصراعات التي تديرها الولايات المتحدة خارج أراضيها. وتأثيرها على تحريك الاقتصاد عبر ضخ استثمارات تسمح بإنعاشه. والسؤال بمعنى آخر إلى أي مدى تستطيع السياسة الخارجية الأمريكية إنقاذ الاقتصاد الأمريكي من التراجع أمام صعود الاقتصاد الصيني؟ لا شك في أن الفشل الأمريكي في هذا المجال يرشح سيناريو التراجع الأمريكي لصالح الصعود الصيني.

والامر الذي نرجحه، ويمكن الجزم به إلى حد ما أن أزمة الركود سوق تنعق، وإنهيار أسواق الأسهم مرشح للتكرار، كما أن إفلاس الشركات قد يتسع في ظل النظام الرأسمالي والسياسات الاقتصادية الأمريكية. وهو ما سيلقي بخلاله على حسم الصراع التجاري الدولي لصالح قوى أخرى مثل الصين، وهو ما يعزز احتمالات تحقق السيناريو السابق.

ولكن يجب التنبيه إلى أنه سبق أن تنبأ الكثيرون في ظل أزمات الاقتصاد الأمريكي التي تبلورت في ثمانينيات القرن الماضي (١٥)، ونهوض الاقتصاد الياباني ومقبرته على المنافسة، بأن اليابان تسير نحو القمة (١٦)، إلا أن هذه التوقعات انتهت مع الانهيار الاقتصادي الذي شهدته اليابان نهاية التسعينيات والذي طال قطاع البنوك بالأساس، وجعلها تفرق في أزمة لم تستطع تجاوزها حتى الآن، مما أضعف مقدرتها التنافسية، وقلص من توقعات، قيادتها للاقتصاد العالمي وهذا يطرح سؤالا مهما، هو هل سينكرر السيناريو نفسه مع الصين خلال العقود القادمة أم أن الاقتصاد الصيني سيتطلب على كل التحديات، وينجح في أن ينصهر الاقتصاد العالمي لا شك أن تكرار ما حدث لليابان مع الصين يرشح سيناريو فشل الصعود الصيني ويعزز سيناريو بقاء السيطرة الأمريكية

وختاماً، من المهم التأكيد أن الإجابة على التساؤلات التي طرحها السيناريوهات السابقة ترتبط بالإجابة على سؤال آخر جوهري، هو هل سنسهر الصين في الإطار الاستراتيجي أم

خاصة، قادرة على أن تصبح في المركز الاقتصادي الأول عالمياً. والمؤكد أن صعود الصين للقمة سيعزز حدوث تفكك للتحالف الاقتصادي السياسي العسكري الأمريكي- الياباني لصالح تحالف أسيو- كما تخوف من ذلك هنري كيسينجر (١٧)، وكذلك إذا حدث تحالفا بين الصين واليابان من جهة، وبين الصين ودول رأسمالية مهمشة، مثل فرنسا، من جهة أخرى (١٨).

الرأسمالي؟ حيث إن تحولها إلى قطب في إطار النمط الرأسمالي يقتضي تحولها إلى الرأسمالية، فالسياسات المتبعة حالياً في الصين قد توحي بهذا، إلا أن التدقيق فيها يوضح أنها سياسات مستوحاة إلى حد ما من التجربة اليابانية، حيث تلعب الدولة دوراً مهماً في تطوير الصناعة، وتحولها إلى رأسمال خاص، ويتركز هدف الحكومة في تأسيس اقتصاد رأسمالي في ظل ضبط توسيع الملكية الخاصة، وهذه مسألة تجعل من الصين تجربة

الهوامش والمراجع :

- (١) وكالة الأنباء الصينية، جيا باو، الشراكة بين الآسيان والصين في أعلى مستوى لها، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦.
- (٢) تقديرات مكتب الإحصاءات الوطني الصيني وصندوق النقد الدولي.
- (٣) ديفيد فرانسيس، لماذا يهتم الأمريكيون بسعر صرف العملة الصينية
- (٤) أعلن رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي دينغ زيوبينغ أنه يتعين على نظام الحكم في الصين التركيز على التنمية بعيداً عن الحوار الأيديولوجي وقال (لا يهمني إذا كان لون القط أبيض أم أسود ما دام ينتج في اصطلياد القثران، لأنني عندها أستطيع القول عليه إنه قط جيد)، ومنذ ذلك الوقت، اتبعت الصين بشكل مدروس وبلا كلل أساليب علمية وعملية لعملية التطوير والتحديث بعيداً عن الجدل الأيديولوجي.
- (٥) عبد الجليل زيد المرهون، جولة جنتاو وتطلعات الدبلوماسية الصينية، جريدة الرياض السعودية، ٥ مايو ٢٠٠٦.
- (٦) لقد صرح وزير التجارة والصناعة المصري- قبل زيارة الرئيس مبارك مباشرة للصين في نوفمبر ٢٠٠٦ - بأن الصين ستصبح الشريك التجاري الأول لمصر خلال ١٠ سنوات، في إشارة إلى توجه مصر تجارياً نحو الشرق، فيما اعتبره البعض رسالة مصرية للولايات المتحدة الأمريكية بعد تعثر مفاوضات البلدين لإقامة منطقة تجارة حرة.
- (٧) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ.
- (٨) لمزيد من التفاصيل حول أبعاد الصراع التجاري الدولي، يمكن الرجوع إلى:
د. مغاوري شلبي على، مستقبل الاقتصادات العربية في ظل النظام التجاري الدولي، مكتبة دار النهضة العربية، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٨٩- ١٢٢.
- (٩) وكالة الأنباء الصينية، الأحد ٥ نوفمبر ٢٠٠٦.
- (١٠) يرى الأمريكيون أن السياسة المالية الصينية القائمة على التدخل لصالح خفض قيمة عملتها توجد ما قيمته ٢٢٪ من الدعم المقدم إلى منتجاتها المصدرة، وأن هذا يعد سياسة تجارية غير عادلة، وتخل بمعايير المنافسة الحرة، وتطالب الولايات المتحدة برفع قيمة اليوان أمام الدولار.
- (١١) التيارات الخفية المعارضة للصين تكشف عن الحالة النفسية للحرب الباردة، جريدة الشعب الصينية، ٢٠ أبريل ٢٠٠٤.

<http://arabic.peopledaily.com>.

(١٢) عبد الجليل زيد المرهون، جولة جيتاو وتطلعات الدبلوماسية الصينية، جريدة الرياض السعودية، مرجع سابق.

(14) Marten Wolf, China Toward consumption Driven Growth path, policies of international economy, October 2006, www.ile.com.

- (١٥) سلامة كيلة، الامبريالية ونهب العالم، دار التنوير العلمي، الأردن، مايو ١٩٩٢.
- (١٦) ليستر ثارو، الصراع على القمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٠٤، ١٩٩٥.
- (١٧) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، ص ١٠٧، ص ١٠٨، ص ١٢١.
- (١٨) يؤكد ما ذهبنا إليه هنا الزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي شيراك إلى بكين في أكتوبر ٢٠٠٦، حيث جاهرت فرنسا لأول مرة بعيداً عن المفوضية الأوروبية بأنها تسعى إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الصين في المجالات الرئيسية، مثل صناعة الطيران، والطاقة النووية، والنقل بالسكك الحديدية، والاتصالات، والخدمات المالية.

الدبلوماسية الشعبية والعلاقات

الصينية - العربية

د. جعفر كزار أحمد

في المرحلة من ديسمبر ١٩٢٧ حتى (Isa Ma Wu Ling) يوتير ١٩٤٠، بعثة صينية زارت البلاد العربية للحصول على دعم عربي رسمي وجماهيرى لنضال الشعب الصينى ضد الغزو اليابانى، وقد زار هذا الوفد مكة المكرمة، حيث وجد من المسئولين السعوديين تعاطفا ودعما لقضية الشعب الصينى (٢).

وكثيرا ما وقف مناضلون من بقية الدول العربية - خصوصا مصر والسودان - إلى جانب حركة التحرر الصينى وكفاحها ضد الاحتلال اليابانى. كما كانت الصين - بعد استقلالها - فى مقدمة الدول التى ساندت حركات التحرر والاستقلال فى إفريقيا ودول العالم الثالث. ثم وقفت الصين بقوة إلى جانب الدول العربية فى قضاياها الرئيسية، خصوصا الصراع العربى - الإسرائيلى. وخلال القرن العشرين، كانت الدبلوماسية الشعبية تلعب دورا محوريا فى العلاقات بين الجانبين.

حاضر ومستقبل الدبلوماسية الشعبية بين الجانبين :

شهدت فترة التسعينيات تراجع ملحوظا فى نشاط جمعيات الصداقة الشعبية بين الجانبين، بالرغم من انتشارها وتزايد أعدادها، وقد تزامن هذا التراجع مع نهاية الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتى، إلا أن مؤشرات تراجع نشاط الجمعيات فى الصين قد ظهر منذ نهاية الثورة الثقافية فى عام ١٩٧٨، وظهور تغييرات أساسية فى بنية الحزب الشيوعى والدولة فى الصين وتوجهاتها الخارجية. وقد تزامن مع كل هذا - وخصوصا فى فترة التسعينيات - تراجع النشاط الثورى فى معظم بقاع العالم، ومن ضمنها المنطقة العربية، إذ قل نشاط القوى التى كانت تعتبر

تحاول هذه السطور أن تبحث فى الجذور التاريخية للدبلوماسية الشعبية فى الجانبين فى العصور القديمة، ثم نشأتها وتطورها فى العصر الحديث، محاولة البحث فى طبيعة الجهود التى قامت بها الدبلوماسية الشعبية وشكل نشاطاتها، والوضع الراهن للدبلوماسية الشعبية فى الجانبين وكيف يمكن تنشيطه.

نشأة وتطور الدبلوماسية الشعبية العربية - الصينية :

تشير المصادر التاريخية الصينية الى أن المؤسسة الرسمية الصينية عندما فكرت فى التعرف على منطقة اسيا الوسطى وغرب اسيا، كخطوة أولى نحو إقامة علاقات دبلوماسية معها، استخدمت رسل الدبلوماسية الشعبية كفرق استكشاف متقدمة للتعرف على جغرافية وثقافة المنطقة. حيث ارسل الإمبراطور وو دى (Wu Di) المبعوث جانج تشيان (Zhang Qian) مرتين فى عامى ١٩٣ و ١٢٠ ق.م إلى اسيا الوسطى وغرب اسيا. وتشير المصادر الصينية إلى أن جانج تشيان قد زار العراق، الذى كان يطلق عليه فى ذلك الوقت تياو تشى (Tiao Zhi)، وقد جمع جانج معلومات وفيرة عن الطرق التجارية حول العراق والمناطق التى حوله (١)، وقد أسهمت هذه المعلومات - لاحقا - فى بناء العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع هذه المنطقة.

واستمرت الدبلوماسية الشعبية الصينية - العربية فى تعزيز العلاقات بين الجانبين حتى أوائل القرن الماضى، عندما قادت شخصيات صينية، مثل الحاج عيسى ما وولنج

هذه الشراكة. فبينما اُشار إعلان المنتدى إلى أهمية دعم وتطوير علاقات التفاهم والحوار بين الطرفين^(٣)، اُشار برنامج عمل المنتدى بوضوح إلى "ضرورة تنشيط وتعزيز التواصل والتعاون بين جمعية الصداقة الصينية - العربية، وجمعية الصداقة العربية الصينية، وتعزيز دورهما في تحقيق التواصل غير الحكومي^(٤)."

مؤتمر العلاقات الصينية - العربية وتفعيل الدبلوماسية الشعبية :

كان مؤتمر العلاقات الصينية العربية - الذي عقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦ في العاصمة السودانية الخرطوم - تطوراً مهماً في دعم الدبلوماسية الشعبية. وقد عقد هذا المؤتمر تحت شعار (الصداقة الشعبية وعاء جامع ورابط متين). وبالرغم من أن المؤتمر قام على شعارات شعبية، إلا أن الطابع الرسمي قد غلب عليه. وقد عززت معظم الأوراق المقدمة والكلمات التي أقيمت هذا الانطباع .

وبالرغم من غلبة الجانب الرسمي على الشعبي في مداولات وأوراق هذا المؤتمر، إلا أن انعكاده في حد ذاته يعتبر حدثاً مهماً، إذ إنه قد يمنح في المستقبل المنظمات الشعبية المعنية بالعلاقات الصينية - العربية منبرا مهماً للإسهام في الشراكة الصينية - العربية الشاملة، وقد خرج المؤتمر بعدد من الاقتراحات والتوصيات، كان أهمها:

١- ضرورة أن يعقد المؤتمر اجتماعه الدوري مرة كل سنتين تحت استضافة إحدى المنظمات العربية أو الصينية، وذلك لضمان المتابعة والتنسيق بين جمعيات الصداقة الصينية والعربية بشكل دوري ومنظم.

٢- تكريس الاهتمام بإقامة علاقة توأمة بين المدن الصينية ونظيراتها العربية بهدف إيجاد أطر مؤسسية شعبية للتعاون وتبادل الخبرات في مجال تنمية وإدارة المدن.

٣- أقر المؤتمر إقامة رابطة لجمعيات الصداقة العربية - الصينية، مقرها الخرطوم، تعمل تحت رعاية جامعة الدول العربية.

٤- تتكون عضوية الجمعية من ممثلي الدول المشاركة، وتكون رئاستها دورية، حيث يقام المؤتمر .

٥- أن يكون يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ هو يوم الصداقة العربية - الصينية، ويحتفل به في كل الدول العربية عبر جمعيات الصداقة، وكذلك في الجامعة العربية، وفي جمعية الصداقة الصينية - العربية في الصين.

خاتمة :

تؤكد حقائق التاريخ أن الدبلوماسية الشعبية بين الجانبين

التضامنين مع القوى الثورية ومع شعوب العالم جزءاً أصيلاً من نهجها السياسي.

وبالرغم من أن الصين تعتبر من القوى التي خرجت من معارك الحرب الباردة بخسائر قليلة نسبياً، ونجحت في تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب وروسيا، إلا أن القضايا التي كانت تواجهها الصين إبان الحرب الباردة لا يزال بعضها حاضراً، بينما استجدت قضايا أخرى، فالنضال من أجل توحيد الصين لا يزال مستمراً، والتشكيك في مشروعى الشراكة الصينية - العربية والصينية - الإفريقية اتخذ أبعاداً وأدوات جديدة

هذا بينما تعيق القوى الغربية - بكل ما تستطيع - نهوض الصين السلمى، في وقت ظهرت فيه طموحات مشروعة للصين للتحويل إلى قوة اقتصادية وسياسية وثقافية كبرى. وقد تزامنت مع طموحات الصين المشروعة هذه حملة إعلامية وسياسية غربية، تستهدف تشويه صورة الصين والتشكيك في نياتها.

إن القضايا ذاتها، التي كانت تحشد لها الصين الدعم وتنشط دبلوماسيتها الشعبية في الدفاع عنها، لا تزال حاضرة، وتحتاج لذلك الدعم.

وكان على جمعيات الصداقة في الصين والوطن العربي البحث عن آليات جديدة للنهوض بواجباتها، بدلاً من الاستسلام للتراجع والقراءات الخاطئة، لقد قل منذ مطلع التسعينيات الدعم المادى والسياسى والإعلامى الرسمى لهذه الجمعيات، كما قل اهتمام القوى السياسية التي كانت تبارك عملها في الماضى، حيث انحصر دورها بالصين في تنظيم الحفلات الرسمية عند زيارات الوفود العربية الرسمية وشبه الرسمية، كما لم يعد يصاحب يوم التضامن مع فلسطين في الصين نفس الزخم الإعلامى السابق، واقتصر الاحتفال به على مجموعات صغيرة محددة. لقد تراجع دورها التنويرى والتضامنى مع شعوب الشرق الأوسط بينما تقاعد جيل الثوريين القدامى الذين كانوا على رأس حركات السلام والتضامن والصداقة في العالم العربى، وأصبحت جمعيات الصداقة في معظم البلدان العربية منظمات رسمية أكثر منها شعبية، يكاد لا يشعر المجتمع بنشاطها. وربما لا يلاحظ وجودها إلا في المناسبات الرسمية مثل حضور حفلات استقبال اليوم الوطنى للصين.

ولكن ظهرت في السنوات القليلة الماضية مؤشرات طيبة على رغبة شعبية ورسمية لتنشيط هذه الجمعيات، كما شعرت فئة من المثقفين العرب والصينيين بالحاجة إلى إعادة تفعيل هذه المنظمات للإسهام في مشروع الشراكة العربية - الصينية المقترح، والبحث عن المشترك بين اليمينتين الصديقتين. لقد انتهت هذه الجهود إلى نبض صيغة منتدى عربى - صينى يؤسس لشراكة شاملة بين اليمينتين وتنبه القانون على أمر المنتدى إلى أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به جمعيات الصداقة في دعم

والصحفي السوداني حامد وافي، ومحمد خير، وغيرهم. وحتى هؤلاء الذين لا يزالون يقدمون بصمت ونكران ذات، مثل الخبير الفلسطيني محمد أبو جراد، الذي لازم الثورة الصينية لأكثر من ثلاثة عقود. على هذه المنظمات أن تبادر بإصدار كتيبات توثيقية حول إسهامات هذا الجيل.

وعلى القائمين والحاضرين على مستقبل الصداقة بين الجانبين، والذين يعتبرون أنفسهم ومنظماتهم امتدادا طبيعيا لحركة التضامن الذي أظهرته جمعيات ومنظمات الصداقة منذ خمسينيات القرن الماضي، أن يعملوا على إحياء وتنشيط منظمات كانت قائمة في السابق، ولعبت دورا أساسيا في مسيرة الدبلوماسية الشعبية بين الجانبين، وذلك مثل الجمعية الصينية للتضامن الأفرو-آسيوي، وتنشيط نظيراتها في العالم العربي، وإحياء اتحاد صحفيي آسيا وإفريقيا، واتحاد كتاب آسيا وإفريقيا. لقد أسهمت هذه المنظمات في تقريب الأمم وتصنت للحملات المعادية للامتين. إن الحاجة لا تزال قائمة لهذه المنظمات.

كما قد يكون من المفيد أن يصدر بمناسبة انعقاد المؤتمر القادم كتاب يشمل تاريخ جمعيات الصداقة العربية في كل قطر عربي. ويكلف هذا المؤتمر رسميا كل جمعية صداقة عربية - صينية بتجميع وثائقها وتاريخ منظماتها، وتبعث بها إلى لجنة مكلفة يحددها هذا المؤتمر، تكون مسنولة عن تجميع وتصنيف وإصدار هذا الكتاب. كما نرى أهمية إصدار مجلة ربع سنوية باللغتين العربية والصينية، تعنى بإبراز نشاطات جمعيات الصداقة للجانبين، وكذلك قضايا العلاقات العربية - الصينية.

ونسبة للطبيعة غير الرسمية لجمعيات الصداقة في الجانبين ومرونة الحركة المتوافرة قياسا للقنوات الدبلوماسية الرسمية، فمن المهم أن تصدر هذه الجمعيات بيانات مشتركة، توضح فيها رأيها في القضايا الكبرى التي تهم العالم العربي والصين.

العربي والصيني ليست وليدة اليوم. وإنما يعود تاريخ نشأتها إلى أكثر من ألفي عام، وقد أسهم جيل من روادها في تعزيز التفاهم والتواصل بين الأمتين. أما حاليا، فإن من أهم واجبات الدبلوماسية الشعبية للامتين الإسهام في تحويل مشروع الشراكة المطروح حاليا إلى واقع ملموس وفعلي. ولكيما تفعل الدبلوماسية الشعبية ذلك، فيجب أن تنتزع قدرا من حرية الحركة، كما على الحكومات أن تتفهم دورها وعدم التضيق عليها. بل من واجبها توفير الدعم المالي والإعلامي والسياسي لها.

ومن المهم أيضا العمل قبل انعقاد مؤتمر الصداقة العربية - الصينية القادم على تكوين جمعيات صداقة في كل من مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية الصومال الفيدرالية.

ونسبة للدور الكبير والمهم الذي نتوقع أن تلعبه الدبلوماسية الشعبية لدى الجانبين، نرى من المفيد أن يتم، بعد إحياء وتنشيط جمعية الصداقة العربية - الصينية، تشكيل لجنة صينية - عربية مشتركة لتنسيق المواقف والعمل المشترك.

من المفيد أيضا تشجيع ممثلي المؤسسات الدينية في الجانبين على مواصلة دورهم المهم في تعزيز التفاهم والحوار بين الجانبين. وقد لوحظ الدور المهم الذي قامت به المنظمات الدينية العربية الإسلامية والمسيحية في تعزيز تيار الدبلوماسية الشعبية منذ القرن السابع الميلادي وحتى اليوم.

ومن المهم أن تقوم جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم وجمعية الصداقة الصينية - العربية باستدعاء تاريخ رواد الدبلوماسية الشعبية العربية - الصينية الأوائل الذين وقفوا إلى جانب الثورة الصينية حتى انتصارها، وأسهموا في مرحلة بناء الدولة في الصين، مثل جورج حاتم، وسلامة عبيد،

المراجع والهوامش:

1- Zhang Gang Da, An Outline of the Historical Relations Between China and Arab Countries, edited by Zhou Yi Liang, The History of Sino-Foreign Cultural Intercourse, (Hunan, The People's Publishing House), 1987, p746. (in Chinese language) see also Shi Ji chapter (123) in Chinese language.

٢- Tie Wei Ying, المساعدات المقدمة من الشرق الأوسط للصين في أثناء حرب المقاومة ضد اليابان، مجلة العالم العربي، شنفهاى، العدد الثاني، أبريل ١٩٩١، ص ٢٩-٣٠، (باللغة الصينية).

٣- النص الكامل لإعلان منتدى التعاون الصيني - العربي، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

٤- للنص الكامل لبرنامج عمل منتدى التعاون الصيني - العربي، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤.

العلاقات الصينية - الإفريقية - شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية

شهدت العاصمة الصينية بكين، بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٦، أعمال القمة الصينية - الإفريقية، بمشاركة أكثر من أربعين زعيما إفريقيا، تحت شعار "صداقة وسلام وتعاون وتنمية"، وهي القمة الأرفع مستوى، والاجتماع الأضخم بين الزعماء الصينيين والأفارقة منذ شروع الصين والدول الإفريقية في إقامة روابط تعاون فيما بينهما خلال عقد الخمسينيات. وقد اختتمت القمة أعمالها بالموافقة على إعلان القمة، الذي أعلن فيه رسميا إقامة وتطوير الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وإفريقيا، ونلا الإعلان كل من الرئيس الصيني هو جينتاو، وميليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي، الذي تولت بلاده الرئاسة المشتركة للمنتدى مع الصين، والرئيس المصري حسني مبارك، حيث تستضيف مصر المؤتمر الوزاري القادم للمنتدى عام ٢٠٠٩.

وقد أكد الإعلان أن الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وإفريقيا تقوم بالأساس على المساواة والثقة المتبادلة سياسيا، والتعاون والحصول المشترك على المنافع اقتصاديا، والتبادلات والاقتباسات المتبادلة ثقافيا، كما أشار إلى أن الأهداف التنموية بين الصين وإفريقيا مشتركة، والمصالح متعاقلة، ومستقبل التعاون واسع في ظل الأوضاع الجديدة، وأن تعميق الصداقة التقليدية وتوسيع التعاون المتبادل هو طريق لا بد منه لتحقيق التنمية والرخاء المشتركين بين الصين وإفريقيا في القرن الجديد.

ترجع العلاقات بين الصين ودول القارة الإفريقية لأكثر من نصف قرن، وإن اختلفت توجهاتها، فخلال عقد الستينيات، وفي إطار أجواء الحرب الباردة، منحت الصين العديد من الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في إفريقيا في إطار سياستها لنشر "المائة"، ثم شهدت العلاقات بين الجانبين حالة من القفزة، امتدت منذ منتصف السبعينيات وحتى نهاية القرن العشرين، ومع نهاية التسعينيات، عادت العلاقات الصينية - الإفريقية للانتعاش مرة أخرى، خاصة مع انطلاق منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الذي تأسس في عام ٢٠٠٠، وشكل البنية فعالة للحوار الجماعي وملقى مهنيا للتعاون بين الصين وإفريقيا، وتحت إطار المنتدى، قامت الصين بإلغاء ديون تصل قيمتها إلى ١٠,٩ مليار يوان (١,٢٨ مليار دولار أمريكي) كانت مستحقة على ٢١ من البلدان الأقل تقدما المقتلة بالديون في إفريقيا، كما أنها وسعت من نطاق إلغاء التعريفات الجمركية على بعض الواردات إلى الصين كما منحت الصين ٢٩ دولة إفريقية، من الدول الأقل نموا والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، ١٩٠ نوعا من المنتجات، ينتظر أن تصل خلال السنوات القادمة إلى ٤٤٠ نوعا من المنتجات، إعفاء من الرسوم الجمركية.

وتقوم الاستراتيجية الصينية على تقديم المساعدات للدول الإفريقية بدون أي شروط سياسية مسبقة بهدف تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، ومواصلة تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية معها.

وخلال ٦ سنوات من إقامة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي، عقد مؤتمرات وزاريان في كل من بكين وأديس أبابا، كما تبادل زعماء الطرفين أكثر من ١٨٠ زيارة، منها ١٤٠ زيارة قام بها الزعماء الأفارقة للصين، وتضاعفت التجارة بين الجانبين الصيني والإفريقي أربع مرات خلال السنوات الخمس الماضية، لتصل من ١٠,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٣٩,٧ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٥، لتصبح الصين ثالث أكبر شريك تجاري للقارة الإفريقية بعد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويسمى الطرفان الصيني والإفريقي لرفع حجم التجارة بينهما ليصل إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ (١٣).

وطبقا لإحصائيات عام ٢٠٠٥، فقد وصلت الاستثمارات المباشرة الصينية في إفريقيا إلى ١,١٨ مليار دولار أمريكي، كما أسست الصين نحو ٨١٠ مؤسسات هناك.

من جهة أخرى، أبدت الصين اهتماما ملحوظا بمصادر الطاقة في القارة الإفريقية، فبدأت مصادر الطاقة الإفريقية والمواد الخام والمنتجات الصناعية في التحول إلى السوق الصينية، خاصة أن الاقتصاد الصيني، الذي حافظ على معدل للنمو ٩٪ سنويا على مدى العقدين الماضيين، تزايد حاجته لمصادر رخيصة للطاقة لكي يحافظ على هذا المعدل للنمو. وطبقا للخبراء، فإن الصين بحلول عام ٢٠٤٥ - ستعتمد في ٤٥٪ من استهلاكها للطاقة على مصادر خارجية (٢)، وهو ما يبرر سعي الصين لضمان مصادر رخيصة للطاقة من الدول الإفريقية، خاصة السودان، ونيجيريا، والجايبون، وتشاد.

وبجانب تنمية أوجه التعاون في مجالي التجارة والاقتصاد، فقد شهدت العلاقات الثقافية بين الجانبين أيضا نشاطا ملحوظا، فقد وقعت الصين، حتى نهاية عام ٢٠٠٥، ٦٥ اتفاقا ثقافيا مع الدول الإفريقية، وقامت بتنفيذ ١٥٦ خطة للتبادلات الثقافية.

ويمكن إيجاز موقف الصين من قضايا الديمقراطية والحكم الصالح في إفريقيا، فيما صرح به ون جيا باو، رئيس مجلس الدولة الصيني، خلال زيارته لبعض الدول الإفريقية في الصيف الماضي، حيث أعلن أن الصين تشجع الدول الإفريقية على الديمقراطية، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية والمساواة، ثم أضاف أن الصين تنق تماما بين الدول الإفريقية تستطيع أن تحل قضاياها الداخلية بنفسها (٣).

ومن جانبها، فقد قدمت العديد من الدول الإفريقية دعما قويا في إحباط الاقتراحات المعادية للصين من جانب بعض البلدان الغربية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وساعدت الصين على إجهاد المحاولات الكثيرة من جانب تابوان للمشاركة في الأمم المتحدة، وللخروج في منظمة الصحة العالمية وهيئات بولية أخرى.

وأصدرت الحكومة الصينية في يناير ٢٠٠٦ برنامج سياساتها الإفريقية، تحت عنوان وثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا (٤)، والتي جاء في مقدمتها أنها تهدف إلى إعلان أهداف سياسات الصين تجاه إفريقيا، وإجراءات تحقيقها، وتخطيط التعاون المستقبلي في مختلف المجالات بين الجانبين من أجل دفع العلاقات الصينية - الإفريقية إلى تطور مستقر طويل الأجل. وتعاون المنافع المتبادلة إلى مستوى جديد باستمرار. وقد تناولت الوثيقة المكانة المهمة التي تحتلها القارة الإفريقية، والروابط التاريخية التي تربطها بالصين، بالإضافة إلى سبل تعزيز التعاون الصيني - الإفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بالإضافة إلى قضايا السلام والأمن.

الهوامش:

- ١- تقرير إخباري، توقع زيادة حجم التجارة الصينية - الإفريقية بحلول عام ٢٠١٠، صحيفة الشعب اليومية <http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/5000829.html>
- 2- Esther Pan, China, Africa and oil, council on foreign relations: <http://www.cfr.org/publication/9557/>
- 3- Elizabeth C. Economy: The perils of Beijing's Africa strategy; International Herald Tribune; November 2- 2006

٤- يمكن الاطلاع على النص الكامل لوثيقة سياسات الصين إزاء إفريقيا على موقع منتدى التعاون الصيني - الإفريقي <http://www.china.org.cn/arabic/269173.htm>

السياسة الصينية تجاه العراق

٦

د. محمد بن شويل

الشيوعية من جهة، وتجاه العلاقة مع الاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى.

وعلى سبيل المثال، خلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية، كان الموقف الصيني يتمحور حول نقطتين أساسيتين: النقطة الأولى مرتبطة بالتخوف الصيني من التوغل السوفيتي في منطقة الخليج عبر طرف من أطراف الحرب، والنقطة الثانية مرتبطة بالتخوف الصيني من أن الحرب قد تتوسع لتتطال الدول الخليجية الأخرى القريبة من إيران والعراق. لذلك، سعت الصين إلى اتباع سياسة خارجية قائمة على الحياد بين الطرفين المتحاربين، حتى لا تفقد تواصلها مع كل من العراق وإيران، وتفتح المجال للاتحاد السوفيتي كي يتوغل بنفوذه فيهما. وفي الوقت ذاته، استغفبت الصين من الحرب العراقية-الإيرانية من خلال بيعها للسلاح إلى كل من الطرفين المتحاربين، حيث إنه خلال فترة الحرب، أصبحت الصين المصدر الأساسي للسلاح إلى كل من العراق وإيران، فقد شكلت مبيعات السلاح الصيني إلى كل من العراق وإيران ما نسبت تيمتد من مجموع مبيعات الصين من السلاح خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦ (٤).

وأثناء أزمة الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠، دعمت الصين قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالكويت، ولم تعارض القرار ٦٧٨ القاضي بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية الموجودة في الكويت من أجل إخراجها من هناك.

ودعمت الصين باتفاق النفط مقابل الغذاء الذي وقعته الأمم المتحدة مع الحكومة العراقية، والذي سمحت للصين من خلاله إلى إعادة علاقاتها الاقتصادية مع العراق. ووفقاً لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم لدراسات السلم الدولي، فإن الصين كانت ثاني أهم مصدر للسلاح إلى العراق حتى عام ٢٠٠١ بما نسبته ١٨ بالمائة من واردات العراق من السلاح (٥).

ثانياً: موقف الصين من التصعيد الأمريكي مع العراق :
في الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٢، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار بطلب ضمنيًا بشروط مجلس الأمن

يسمى التحليل التالي إلى محاولة فهم السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق، ومعرفة المحددات الأساسية التي ينطلق منها الموقف الصيني الرسمي من الاجتياح العسكري الأمريكي-الأجنبي للعراق، والوضع العراقي بعد ذلك الاجتياح.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن التوجه السياسي الخارجي الصيني تجاه العراق الجديد هو تعبير عن السياسة الخارجية العامة التي تبنتها الصين الشعبية مع قدوم الرئيس دينج تشاو بينج إلى السلطة في الصين في أواخر السبعينيات، والقائمة على تسخير جميع السبل من أجل مساعدة الصين على إنجاز برنامجها الإصلاحي.

أولاً- تطور السياسة الصينية تجاه العراق :

عندما نشأت الصين الشعبية في نهاية عام ١٩٤٩، كان العراق بعيداً كل البعد عن الصين الشعبية وفكرها الشيوعي الذي كان يعمل عقائدياً وسياسياً واقتصادياً إلى الاتحاد السوفيتي. واتسمت العلاقات بينهما بالفتور حتى قيام ثورة ١٩٥٨، التي قادها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وتمكنت من القضاء على الحكم الملكي في العراق من هنا. برزت أهمية العراق في التفكير السياسي الصيني فثورة ١٩٥٨ لم تقض فقط على التحالف العراقي - الغربي من خلال الانسحاب العراقي من حلف بغداد، لكنها أيضاً قربت العراق إلى الفكر الشيوعي من خلال تقريب النظام الجديد في العراق للشيوعيين العراقيين، واعتماده عليهم في تفسير شؤون البلاد (١). لذلك، جاءت العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية والعراق في أغسطس من عام ١٩٥٨ كنتيجة لذلك التحول الأساسي الذي حدث في العراق وكانت الصين تأمل في أن تكون الثورة العراقية بداية انطلاقاً لثورات أخرى في المنطقة العربية تعتمد النهج الثوري الشيوعي (٢)، وهو ما جعل الصين تدافع عن نظام عبد الكريم قاسم ضد محاولة الانقلاب الفاشلة ضده في مارس من عام ١٩٥٩، وانتقلت الصين مصر ليوها في دعم تلك المحاولة (٣).

لكن تلك العلاقة بين البلدين لم تكن دائماً في أحسن حالاتها، بل شهدت صعوداً وهبوطاً في ضوء مواقف كل منهما تجاه

الصيني فوراً، فقد أصدرت وزارة الخارجية الصينية في اليوم نفسه بياناً حددت فيه موقف الصين الرسمي من الاجتياح الاجنبي للعراق، جاء فيه:

إن الحكومة الصينية تعبر عن قلقها الشديد إزاء قيام الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى بعمليات عسكرية ضد العراق. إن الحكومة الصينية تدعو بشدة الدول ذات الصلة إلى وقف الأعمال العسكرية، والعودة إلى الطريق الصحيح من خلال العمل على إيجاد حل سياسي للمسألة العراقية (١٤).

الملاحظ على هذا الموقف الرسمي الصيني من الاجتياح العسكري الأمريكي-الاجنبي للعراق أنه لم يكن موقفاً قوياً مندداً بالاجتياح العسكري، بل كان موقفاً - كما عبر عنه بيان وزارة الخارجية الصينية - يكتفي بإظهار القلق من اجتياح العراق.

ويعود هذا القلق الصيني من الاجتياح العسكري للعراق إلى أمور أخرى لم تذكرها البيانات الصينية الرسمية، ويمكن إجمالها في التالي:

١- إن الاجتياح العسكري للعراق سيفقد الصين مصالح اقتصادية قوية كانت قد أسست لها مع نظام صدام حسين في مجال الاستثمار في الطاقة وإعادة بناء العراق.

٢- التخوف من أن الاجتياح العسكري للعراق سيجعل نفط العراق يقع تحت سيطرة الولايات المتحدة، مما قد يؤثر على إمدادات النفط المستقبلية للصين.

٣- التخوف من التأثير الذي يمكن أن يلحقه العمل العسكري ضد بلد مسلم كالعراق على حالة الأمن والاستقرار في الصين ذاتها، لا سيما في غرب البلاد، حيث القابلية السكانية المسلمة هناك قد أعلنت تضامنها مع الشعب العراقي ورفضها للعدوان العسكري الأمريكي على العراق (١٥)، الأمر الذي جعل رئيس الجمعية الإسلامية الصينية- التابعة لإشراف ورقابة النواة الصينية - يدعو مسلمي الصين للهدوء، وأن يعملوا على حماية مصالح بلادهم الوطنية، ويتبعوا عن السبل والطرق غير السلمية في التعبير عن رفضهم للعدوان الأمريكي على العراق، وضرورة العمل على حماية الأمن والاستقرار في بلادهم (١٦).

رابعاً- الصين ووضع العراق تحت الاحتلال :

بعد الاجتياح العسكري الأمريكي للعراق، بدأ التركيز الصيني يتمحور حول النقاط التالية: ضرورة العودة إلى الأمم المتحدة، وإعادة السيادة للعراقيين ودفع العملية السياسية، والمشاركة في إعادة إعمار العراق.

١- إعادة القضية للأمم المتحدة :

منذ البداية، كان التركيز الصيني يتمحور حول ضرورة عودة الموضوع العراقي إلى الأمم المتحدة من أجل إعادة الاعتبار إلى المنظمة الدولية وإلى سلطة مجلس الأمن، لذلك أبدت الصين القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن التي تساعد في هذا الاتجاه، ومنها القرارات: ١٤٨٣، ١٥٠٠، ١٥٣٨، ١٥٥٧، ١٦١٩، ١٧٠٠.

وبين هذا الدعم السياسي، الذي قدمته الصين لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالملف العراقي، مدى الأهمية التي توليها الصين لموضوع ضرورة إشراك الأمم المتحدة في مجريات الأمور في العراق، وعدم ترك الملف في يد الولايات المتحدة وحلفائها الذين يدعمونها في العراق فقط.

لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم قبول وعدم تعاون العراق مع فريق التفويض الدولي الرد الصيني على المشروع الأمريكي لم يكن بشدة وصرامة رد كل من فرنسا وروسيا، اللتين أعلنتا صراحة عدم رضاهما عن المشروع الأمريكي، ما لم تدخل الولايات المتحدة تعديلات عليه. أما الصين، فقد طالبت بضرورة اعتماد التسوية السلمية والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية (٦). وبعد مناقشات بين أعضاء مجلس الأمن، صدر بالإجماع القرار رقم ١٤٤١ في الثامن من نوفمبر من عام ٢٠٠٢، والذي حذر العراق من تعرضه إلى عواقب وخيمة إذا ما فشل في الوفاء بالتزاماته المحددة. الصين صوتت لصالح القرار، واعتبرته خطوة في طريق الحل السلمي للموضوع العراقي (٧).

ولقد رحبت الصين بقبول العراق لقرار مجلس الأمن، واعتبرته تحركاً إيجابياً من شأنه أن يدفع نحو حل الموضوع العراقي سلمياً في وقت قريب (٨). كما رحبت الصين بعودة المفتشين الدوليين للعراق، وتقديم العراق تقريراً مكتوباً عما لديه من أسلحة دمار شامل إلى الأمم المتحدة، بناء على ما حددته قرار ١٤٤١ (٩).

ثم قام وزير الخارجية الصيني في أوائل عام ٢٠٠٣ بزيارات إلى الأمم المتحدة في نيويورك من أجل الضغط للوصول إلى حل سلمي للقضية العراقية. كما أن الرئيس الصيني جيانج زيمين كان على اتصال مباشر برؤساء دول مجلس الأمن والمانيا، وكان موقفه ثابتاً في ضرورة العمل على الاستمرار في دفع دور الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للقضية العراقية، والابتعاد عن أسلوب الاستخدام العسكري لحلها (١٠). وأعلنت الصين عن رغبتها في تقديم المساهمة التقنية والبشرية لفريق المفتشين الدوليين العاملين في العراق (١١). كما التزم الرئيس الصيني الجديد هو جينتاو بالخط العام الذي تسيير عليه السياسة الصينية تجاه القضية العراقية، بعد أن تم اختياره رئيساً للصين خلفاً للرئيس جيانج زيمين (١٢). وعبرت الصين عن قلقها بسحب المفتشين الدوليين من العراق (١٣).

ويلاحظ على الموقف الصيني من القضية العراقية قبل الاجتياح الأمريكي ما يلي:

أ- كان واضحاً تركيز الخطاب السياسي الصيني الرسمي تجاه القضية العراقية على مسألة احترام سيادة العراق من قبل الولايات المتحدة والدول الأخرى. لذلك، اعتبرت الصين الهجمات العسكرية الجوية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا للأراضي العراقية والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضدها انتهاكاً لسيادة العراق.

ب- ركزت الصين على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة الدور الأساسي في مواجهة المشاكل والقضايا الدولية. فإصرارها على استمرار عمل المفتشين الدوليين لإتمام مهمتهم في العراق كان من أجل إبقاء دور الأمم المتحدة قوياً، وبالتالي إمكانية أن يكون للصين دور فاعل من خلالها، باعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن.

ج- ركزت الصين أيضاً في سياستها تجاه الملف العراقي على ضرورة إزالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وهو ما يمكن إرجاعه إلى حاجة الصين إلى الاستفادة الاقتصادية من تعاونها في هذا المجال مع العراق، خاصة في مجال النفط، حيث إن الصين أصبحت بحاجة إلى تنويع مصادر الحصول على النفط.

ثالثاً- موقف الصين من الاجتياح الأمريكي للعراق :

عندما قامت القوات الأمريكية، ومعها بعض من حلفائها باجتياح العراق في العشرين من مارس من عام ٢٠٠٣، كان الرد

٢- إعادة السيادة للعراق ورفع العملية السياسية :

رحبت الصين رسمياً بإنشاء مجلس الحكم العراقي، الذي تم تشكيله في الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٣ من قبل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، على الرغم من بقاء السلطات الفعلية في يد بول بريمر، رئيس الإدارة الأمريكية في العراق (١٧) وأيدت الصين قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١١، الذي يقرب بين مجلس الحكم ووزراء وأجهزته الإدارية الرئيسية تمثل الإدارة المؤقتة للعراق، وتجسد سيادة العراق خلال الفترة الانتقالية، إلى أن يتم إنشاء حكومة منتقاة للشعب العراقي وتعبيراً كذلك عن دعمها للعملية السياسية في العراق، عملت الصين على أن تكون من أولى الدول التي تعيد فتح سفارتها في العراق وبالفعل، فقد تمت إعادة فتح السفارة الصينية في بغداد في أوائل شهر يوليو ٢٠٠٤. وقد نكر سون بيجان، رئيس البعثة الدبلوماسية الصينية العائدة إلى العراق، أن هذا التحرك يوضح دعم الحكومة الصينية للحكومة الانتقالية في العراق (١٨)

وبالنسبة للانتخابات العراقية التي جرت في الثلاثين من يناير ٢٠٠٥، فإن الصين كانت من المؤيدين لإجرائها. وأعلنت الصين استعدادها لتقديم دعم يصل إلى مليون دولار أمريكي في شكل مساعدة لإجراء الانتخابات في العراق (١٩). كما قدمت منحاً دراسية للطلبة العراقيين للدراسة في الصين، وقدمت المساعدة في تدريب عدد من التقنيين والإداريين والدبلوماسيين العراقيين. فعلاً في أبريل ٢٠٠٥، مولت الحكومة الصينية أحد عشر دبلوماسياً عراقياً للتدريب في جامعة الصين للشئون الخارجية (٢٠). وما إن أجريت الانتخابات، حتى أعلنت الصين تنفيذها لها، واعتبرتها خطوة مهمة في إعادة بناء العراق (٢١).

٣- إعادة إعمار العراق :

في ديسمبر من عام ٢٠٠٣، ترددت معلومات مفادها أن الولايات المتحدة ترفض حصول الصين وفرنسا وألمانيا وكندا والمكسيك وروسيا على مشاريع استثمارية كبيرة في برنامج إعادة إعمار العراق. من هذا المنطلق، بدأت الحكومة الصينية في السعي وراء دعم العملية السياسية من أجل عدم استئثارها من الحصول على امتيازات الاستثمار في عراق ما بعد الحرب. فقد تعهدت الصين خلال مؤتمر مدريد بتقديم مساعدة مادية إلى العراق، تقدر بـ ٢٥ مليون دولار أمريكي. وباستعدادها لإلغاء نسبة كبيرة من ديونها على العراق، والمقدرة بنحو ٥,٦ مليار دولار (٢٢). لكن هذه المساعدة لم تكن بغرض المساعدة الإنسانية لإخراج العراق من محنته، وإنما كانت ذات طبيعة سياسية-اقتصادية. فقد ذكر مساعد وزير الخارجية الصيني شن جوفانج أن الصين تأمل من وراء إلغاء بعض من ديونها على العراق في الحصول على تسهيلات في مجال الاستثمار في قطاع النفط ومشاريع البنية التحتية (٢٣).

ويتضح لنا مما سبق أن الموقف الصيني تجاه القضية العراقية، بعد الاجتياح الأمريكي للعراق، لم يكن موقفاً متشدداً بشكل واضح، كما لم يكن موقفاً منتقداً للسياسة الأمريكية لما بعد الاجتياح، وإنما كان موقفاً محايداً إلى حد بعيد مع السعي الأمريكي. فإن كانت الحكومة الصينية متشعبة في خطابها السياسي تجاه عملية استخدام القوة العسكرية ضد العراق قبل الاجتياح الأمريكي-الأجنبي، فإن خطابها أصبح أقل حدة بعد الاجتياح، وهو ما عبرت عنه بوضوح المواقف الصينية في المظاهر التالية:

١- الصين صوتت لصالح جميع القرارات المتعلقة بالعراق لفترة ما بعد الاجتياح العسكري، ولم تقف في وجه الولايات المتحدة في مثل تلك القرارات. وإن كانت قد اتخذت في بعض الأوقات مواقف تدعو إلى ضرورة إدخال بعض التعديلات على بعض القرارات، فإنها في النهاية صوتت لصالح جميع القرارات التي عدلت، وكذلك تلك التي لم تعدل.

٢- الصين أيدت العملية السياسية في العراق، وقدمت مساعدات من أجل إنجاحها، وهي العملية التي تمت بمباركة أمريكية في الأساس، ولم تنتقد المسعى الأمريكي لإدخال الديمقراطية إلى العراق.

لذلك، فإننا نقول إن الموقف الصيني لم يكن موقفاً متشدداً في التعامل مع الاجتياح العسكري الأمريكي للعراق، كما كان البعض يتوقع له أن يكون، لا سيما وأن العراق كان يتمتع بعلاقات قوية مع الصين في فترة قيادة صدام حسين للبلاد.

ويمكن تفسير هذا الموقف الصيني غير المتشدد في ضوء، ما يلي:

١- اعتماد الصين طريق النمو السلمي والابتعاد عن كل ما يمكن أن يعرقل خطط سير النمو الصيني في مجال تحقيق برنامج الإصلاح الذي تبنته منذ عهد الرئيس دينج تشاو بينج. ولعل الصين أدركت أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لبرنامجها الإصلاحي، بعد أن قامت الولايات المتحدة - ومعها حلفاؤها - بفرض عقوبات على الصين بعد أحداث ميدان تيانانمن لعام ١٩٨٩، والتي كان لها بالغ الأثر في التأثير السلبي على برنامج الصين الإصلاحي. لذلك، فالصين لا تود لمثل هذا السيناريو أن يعود مرة أخرى، بل تود أن تبرز للعالم أن صعودها ونموها هو صعود ونمو سلمي لا تسعى من خلاله الصين إلى إثارة المشاكل والخلافات التي من شأنها أن تؤثر على الأمن والاستقرار الدوليين (٢٤). ولقد أعلنت الصين - على لسان المتحدث باسم خارجيتها - أن تزايد حاجة الصين من النفط الأجنبي لن يجعلها تتصالح مع الدول الأخرى، بل إنها ستعمل مع دول العالم - بما فيها الولايات المتحدة - من أجل تحقيق ذلك الهدف (٢٥).

٢- إن الصين ونظراً للعقوبات المفروضة على العراق منذ غزوه للكويت في عام ١٩٩٠، لم تكن تعتمد على العراق اعتماداً كبيراً لنفع عجلة نموها الاقتصادي. فالصين لم تكن تعتمد على العراق في الحصول على إمدادات النفط، بل كان تركيزها أساساً حول دول أخرى في المنطقة كالسعودية وعمان وإيران. كما أن الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة بين الصين والعراق في عهد صدام حسين كان تنفيذها مرهوناً برفع العقوبات عن العراق، وبالتالي لم تكن الصين مستفيدة من تلك الاتفاقيات. ولكن ما كان يهم الصين هو المكانة المستقبلية للعراق، عندما يتم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه. فالعراق دولة غنية بالنفط وتتمتع باحتياطي نفطي هائل يمكن أن يساعد في سد رمق الاقتصاد الصيني الملش للنفط. كما أن العراق يمكن أن يمثل نقطة استثمار رابحة للشركات الصينية العاملة في مختلف المجالات لذلك، وجدنا الصين تعيل إلى التعاون مع الولايات المتحدة في تمديد مستقبل العراق، ونبتعد عن التصالح معها، وعرقلة عملها من أجل الوصول بالعراق إلى الاستقرار.

٣- الصين لديها أيضاً تطلعات حول المنشدين الإسلاميين، ووقفت مع الولايات المتحدة في حربها ضد ما يسمى بالإرهاب، لا

الصين ذاتها تعرضوا للاغتيالات والخطف في العراق من قبل مثل تلك الجماعات العاملة في ذلك البلد، بالإضافة إلى أن سقوط العراق في يد المتشددین الإسلاميين يعني أيضاً إخلال المنطقة الخليجية في حالة من عدم الاستقرار الذي يمكن أن يهدد إمدادات النفط الخليجي الذي تعتمد عليه الصين. لذلك، فليس من مصلحة الصين انتصار الإسلاميين.

سيما ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان. لذلك، فلا يمكن للصين أن تقبل خسارة الولايات المتحدة في العراق. لأن من شأن ذلك أن يقوي نفوذ تلك الجماعات المتشددة في الدول المسلمة المجاورة للصين، وكذلك في الصين ذاتها التي تصنف حكومتها الإسلاميين الانفصاليين في غرب البلاد على أنهم إرهابيون. كما أن رعايا

المراجع :

1- Hashim S. H. Behbehani, China's Foreign Policy in the Arab World 1955-75: Three Case Studies (London: KPI, 1981), p. 191.

2- Yitzhak Shichor, The Middle East in China's Foreign Policy 1949-1979 (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 87.

3- Lillian Craig Harris, China Considers the Middle East (London: I.B. Tauris & Co Ltd., 1993), p. 103.

4- U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers 1987 (Washington: ACDA, 1987), pp. 127-130.

5- British Broadcast Company, Summary of World Broadcasts, Far East/2708, 4 September 1996, p. G/1.

٦- انظر مثلاً رد وزير خارجية الصين من خلال المصدر التالي:

- People's Daily Online, 24 October 2002.

7- 'Chinese FM Spokesman on New UN Resolution on Iraq', People's Daily Online, 9 September 2002.

8- 'China Welcomes Iraq's Acceptance of UN Resolution', People's Daily Online, 14 November 2002.

9- 'China Welcomes Iraq's Submission of weapons Declaration to UN,' People's Daily Online, 9 December 2002.

١٠- انظر مثلاً :

- 'President Jiang, Blair Talk by Phone on Iraq Issue', People's Daily Online, 9 March 2003, 'President Jiang, German Chancellor Discuss Iraq Issue', People's Daily Online, 11 March 2003, and 'Resolution on Iraq Unnecessary: Jiang Tells Chirac', People's Daily Online, 12 March 2003.

11- 'China is Willing to Help Inspections in Iraq: Spokesman', People's daily Online, 14 March 2003.

12- 'Chinese, Russian Presidents Talk over Phone,' People's Daily Online, 18 March 2003.

13- 'China Regrets Halt of UN Arms Inspections in Iraq', People's Daily Online, 19 March 2003.

14- 'Chinese FM Issues Statement on Iraq Question,' People's Daily Online, 20 March 2003.

١٥- انظر مثلاً :

- 'Chinese Concern over Consequences of Iraq Conflict', People's Daily Online, 21 March 2003.

16- 'Head of Chinese Islamic Association Calls on Chinese Muslims to Remain Calm,' People's Daily Online, 22 March 2003.

17- 'China Welcomes Establishment of Iraqi Governing Council,' Xinhua News Agency, 16 July 2003.

18- 'China reopen its embassy in Iraq,' Embassy of the People's Republic of China in Australia, 12 July 2004, <http://au.china-embassy.org/eng/xw/t.142750.htm>.

19- 'Donation of China ■ help Iraqi elections', China's Daily Online, 24 November 2004.

20- Yufeng Mao, 'Beijing's Two-Pronged Iraq Policy', China Brief, volume 5, issue 12, 24 May 2005.

21- 'Spokesperson's Remarks on the Result of the Iraqi Election', Foreign Ministry of the People's Republic of China, at <http://houston.china-cosulatr.org/eng/nv/fyrth/t.183745.htm>.

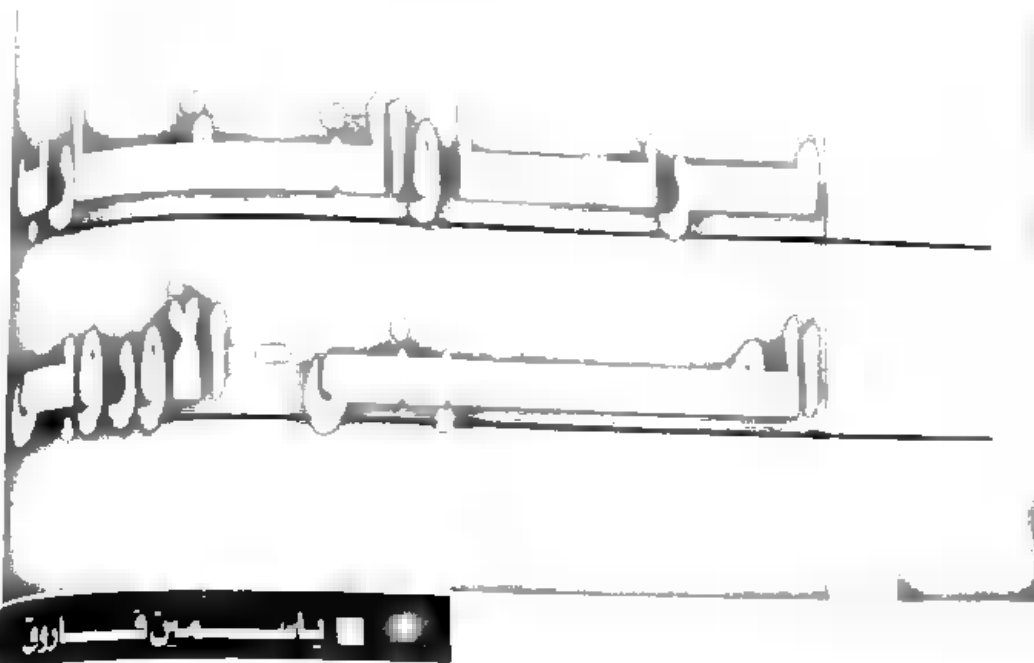
22- Thomas J. Christensen, 'China's Role in the World: Is China a Responsible Stakeholder?', remarks before the U.S.-China Economic and security Review Commission, Washington D.C., 3 August 2006.

23- <http://www.aljazeera.net>, 1 March 2004.

٢٤- لمزيد من المعلومات حول نهوض الصين السلمي، يمكن قراءة من بين العديد مما كتب حول هذا الموضوع:

- 'Clash of the Titans', Foreign Policy, January-February 2005.

25- 'China: Energy needs won't cause conflict,' China's Daily Online, 7 September 2006.



اعترفت المجموعة الأوروبية بجمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٧٥، إلا أن الانضمام الأوروبي بالتقارب مع الصين أصبح واضحاً بشكل خاص منذ النصف الثاني من التسعينيات، حينما أصدرت المفوضية الأوروبية في عام ١٩٩٥، ورقة استراتيجية تحدد فيها سياستها على المدى الطويل مع الصين. وقد ركزت هذه السياسة على الصعيد الدولي على دمج الصين في المجتمع الدولي كقوة دولية مسنولة، مع دمجها في الاقتصاد العالمي، وعلى الصعيد الداخلي على مساعدة الصين على التحول المؤسسي نحو دولة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما أكدت هذه السياسة ضرورة تحسين صورة الاتحاد الأوروبي في الصين. وقد واصلت أوروبا توطيد علاقاتها مع الصين خلال الأعوام التالية، بدءاً بتأسيس القمم السنوية الصينية - الأوروبية في عام ١٩٩٨، وحتى توقيع الشراكة الشاملة بين الجانبين في عام ٢٠٠١. وبالرغم من أن الصين استجابت للدعوة الأوروبية للتقارب، إلا أن أول اعتراف صيني حقيقي بأهمية تلك العلاقات جاء في الوثيقة الاستراتيجية التي أصدرتها وزارة الخارجية الصينية في عام ٢٠٠٢، والتي أعلنت فيها الصين صراحة عدم وجود أي خلافات جوهرية بين الصين وأوروبا وأن كلا منهما لا تمثل أي تهديد للآخرى.

بالنظر إلى خريطة القوى العالمية، يمكن استخلاص عدة عوامل لعبت دوراً مهماً في ميل الاتحاد الأوروبي إلى فتح نوافذ جديدة للتعاون مع الصين. لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في حد ذاته إلى بروز الصين على الساحة الدولية كإحدى القوى الدولية القادرة على موازنة الخلل الذي تولده الهيمنة الأمريكية

على النظام الدولي، مما يفسر مجموعة الاتفاقيات والشراكات المتعددة التي وقعتها المجموعة الأوروبية على مدى العقد الماضي مع الصين وروسيا. فمواقف كل من الصين وأوروبا تتناغم فيما يتعلق بتدعيم نظام دولي متعدد الأقطاب، واحترام دور المنظمات الدولية - خاصة الأمم المتحدة - في إدارة العلاقات الدولية مع رفض كليهما لمبدأ التدخل العسكري لحل النزاعات الدولية. وهذه النقطة الأخيرة هي نقطة الخلاف المركزية بين السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية. وتسمى أوروبا دائماً إلى كسب تأييد الأطراف الدولية الأخرى في هذا الصدد، حيث إنها غير قادرة وحدها على كبح جماح القوة العظمى الأمريكية.

زاد تطلع المجموعة الأوروبية إلى التعاون مع القوى الدولية المؤثرة إثر تبلور هيكل الاتحاد وسعيه إلى إثبات وجوده ككتلة فاعلة في العلاقات الدولية المعاصرة. فبالنسبة للأوروبيين، يسمع التقارب مع الصين بفتح باب الوجود الأوروبي في جنوب شرق آسيا، وهي منطقة تسيطر عليها الولايات المتحدة، ويتكثف وجودها فيها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. كما أن دخول هذه المنطقة عبر البوابة الصينية يجنب الاتحاد الأوروبي غضب العملاق الصيني، ويؤمن حماية إقليمية لشبكة المصالح التي بدأ الاتحاد الأوروبي في تأسيسها هناك.

ولا تقل الصين أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي منها على المستوى السياسي فالجمهورية الشعبية هي ثالث قوة تجارية، وتمتلك ثاني أكبر ناتج محلي إجمالي على مستوى العالم، كما أن معدل النمو الاقتصادي للصين يبلغ نحو

جاء شيراك "بغير العادل والتمييزي" في خطوة أثارت حفيظة واشنطن، وما زالت تثيرها.

ولعل الحرص على انعقاد اللقاءات السنوية بين رئيسي الدولتين، وحرص فرنسا على التقدم أي دولة أوروبية أي مشروع قرار ضد الصين في مجلس الأمن، بالإضافة للعوامل التي ذكرناها آنفا، يدفع الملاحظ للعلاقات بين البلدين للبحث وراء سر "مغازلة" فرنسا للصين، وحرصها على أن تحتفظ بعلاقات ثنائية معها بموازاة العلاقات الصينية الأوروبية. إن النمو الملحوظ للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين يدل في حد ذاته على دخول التعاون الصيني - الفرنسي مرحلة جديدة. وخلال الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٦، تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث زاد حجم الصادرات الفرنسية إلى الصين بنسبة ٣٠٪ أثناء عام ٢٠٠٦ فقط. كما وقعت كبرى الشركات الفرنسية - خاصة إيرياص وشركة الاتصالات الفرنسية وشركات الصناعات الغذائية - عقودا عملاقة مع الصين، حتى بلغ نصيب هذه الشركات من السوق الصينية نحو ١,٤٪ بنهاية عام ٢٠٠٦. كما أن الصين هي أيضا أكبر مصدر لعجز الميزان التجاري الفرنسي، ومنذ نهاية عام ٢٠٠٥، أصبح نصيب بكين يصل إلى ٥,٦٪ من التجارة الخارجية لفرنسا بعد أن كانت هذه النسبة تقف عند ٢,١٪ في عام ١٩٩٥.

وإلى جانب توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية، تستخدم فرنسا أيضا إحدى أبرز أدواتها الدبلوماسية مع الصين، وهي الدبلوماسية الثقافية. فعام ٢٠٠٣ كان "عام الصين في فرنسا"، والذي شهد وجودا مكثفا للاحتفالات الثقافية الصينية في جميع أنحاء فرنسا. كما تبلغ نسبة الطلاب الصينيين في فرنسا نحو ١٠٪ من إجمالي الطلاب الأجانب، ويأتي إلى فرنسا نحو ١٠٠٠ طالب صيني كل عام.

وبالرغم من أن الدبلوماسية الفرنسية دبلوماسية نشيطة دوليا بشكل عام، إلا أن تقوية العلاقات الصينية الفرنسية في كافة المجالات بشكل مكثف مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة - خاصة أن فرنسا هي التي تأخذ بزمام المبادرة في تدعيم هذه العلاقات - إنما تعكس مجموعة من المصالح المشتركة بين هاتين القوتين. ويأتي في مقدمة هذه المصالح المشتركة أن كلا من الدولتين - خاصة فرنسا - تسعى إلى مواجهة الآثار الجانبية للهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية. ولكن في حين تتجه بكين إلى محاكاة الولايات المتحدة بطريقة هادئة وغير مباشرة، فإن فرنسا تدع خلافاتها مع حليفها الأمريكي تظهر على السطح، بل ولا تردد أحيانا في المواجهة العلنية لإثبات عدم تبعية أمريكا، بالرغم من التحالف بينهما. وبالرغم من أن تحجيم الهيمنة الأمريكية سيكون أكثر فاعلية بالنسبة لفرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي، إلا أن فرنسا تدرك جيدا أنه مع عدم تبلور سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي، يصعب عليها حماية مصالحها في مواجهة القوة العظمى بالاعتماد فقط على أوروبا. وقد أثبتت

٧/ سنويا منذ عدة سنوات، فهي أسرع الدول النامية تقدما في العالم وأكبرها. إلى جانب ذلك، تحوى الصين خمس سكان العالم. مما يضع سوق الاستهلاك الصينية - التي تعادل في حجمها السوق الأوروبية بكاملها - على رأس أولويات الصادرات الأوروبية. ومن أهم مزايا الصين اقتصاديا وفرة الأيدي العاملة في كل المجالات، والانخفاض الحاد للأجور، مما يجعل سوق العمل في الصين "جنة" للشركات متعددة الجنسيات، التي اتجهت كبرياتها إلى نقل خطوط الإنتاج إلى الصين، ويزيد من أهمية الصين الشعبية على خريطة الاقتصاد العالمي كونها أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر دائن تجاري لأمريكا، حيث وصل حجم العجز التجاري الأمريكي في مواجهة الصين بنهاية عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي، مما يضع بين يدي الصين ورقة ضغط تجاري مهمة على أكبر اقتصاد في العالم.

لم يقف الاتحاد الأوروبي مكتوف الأيدي أمام هذا النمو المطرد للعلاقات الصيني. لقد تضاعف تدريجيا حجم التبادل التجاري بين أوروبا والصين، حتى أضحت الاتحاد الأوروبي بأعضائه الخمسة والعشرين أكبر شريك تجاري للصين في عام ٢٠٠٤، وتقدم ليصبح ثاني أكبر سوق للصادرات الصينية على مستوى العالم - بعد الولايات المتحدة - في حين أصبحت الصين ثالث أكبر سوق للصادرات الأوروبية بنسبة ١١٪ من إجمالي هذه الصادرات. وقد حرص الشريكان الصيني والأوروبي على أن تتشعب العلاقات التجارية والاقتصادية لتشمل جميع المجالات، بما فيها المجالات التكنولوجية الحساسة.

العلاقات الصينية - الفرنسية :

تقع العلاقات الثنائية بين الصين وفرنسا في قلب العلاقات الصينية - الأوروبية، إن لم تكن تتقدمها. في عام ١٩٦٤، كانت فرنسا أول قوة أوروبية تعترف بجمهورية الصين الشعبية (لم تسبقها في أوروبا سوى بلجيكا). وفي عام ١٩٧٥، كانت باريس هي أول عاصمة أوروبية يزورها رئيس الصين الشعبية بعد اعتراف الأوروبيين بدولته تحت ضغط وتشجيع من الجمهورية الفرنسية. كذلك، كانت فرنسا هي الدافع الأكبر لإعادة العلاقات الصينية - الأوروبية بعد قطعها منذ أحداث تيانانمن، عندما أصبحت الأولى التي أعادت العلاقات الدبلوماسية الثنائية عام ١٩٩٤. ومع مرور السنوات، شكل تطور العلاقات الثنائية بين البلدين حافزا للتقارب الصيني - الأوروبي بشكل عام. وبلغ تقارب الجمهوريتين ذروته بتوقيع الشراكة العامة بينهما في ١٩٩٧ - وهي الشراكة التي حركت توقيع الشراكة بين الصين والاتحاد الأوروبي في ٢٠٠١ - والتي أعقبها في ٢٠٠٤ توقيع الرئيس الفرنسي ١٤ اتفاقية جديدة لتقوية هذه الشراكة لتصبح "شراكة استراتيجية" خلال زيارته الرابعة للصين منذ توليه رئاسة الجمهورية. كانت فرنسا أيضا في صدارة الدول الأوروبية المؤيدة لرفع حظر بيع الأسلحة للصين، وهو الحظر الذي وصفه الرئيس

أكبر أزمة في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في عام ٢٠٠٥ حينما واجهت أوروبا غزو المنسوجات الصينية لأسواقها بفرض حصص معينة على المنسوجات الصينية، وردت الصين على ذلك بإلغاء جميع الضرائب على صادراتها من المنسوجات القطنية.

يأتي في المقام الثالث أن الدول الأوروبية، بما فيها فرنسا، تعي تماما أن ثمن التعاون مع الصين هو عدم تجاوز الخطوط الحمراء التي تضعها الصين لشركائها، والتي تمنعهم من الخوض في ثلاثة موضوعات، هي: مسألة احترام حقوق الإنسان في الصين، ومسألة استقلال تايوان، ومنح الحكم الذاتي للتيبت. وإذا كانت المصالح والاعتبارات الواقعية تدفع الدول الأوروبية لفض النظر عن هذه الموضوعات، فإن الرأي العام في الدول الأوروبية بدأ ينتقد بشكل لاذع هذا السكوت الأوروبي عما يجري داخل الصين. وقد أخذ هذا الخلاف بين الحكومات والرأي العام بعدا مؤسسيا داخل الاتحاد الأوروبي، انعكس في تضارب مواقف الأعضاء من التعاون الصيني الأوروبي، بالإضافة إلى تضارب المواقف والقرارات بين المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. فمن ناحية، تتجه قرارات المفوضية الأوروبية إلى تشجيع التعاون مع الصين، ومن ناحية أخرى، يصدر البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من المواطنين قرارات ينتقد فيها الصين فيما يخص حقوق الإنسان والتبتي وتايوان. في المقام الرابع، ورغم التقارب الصيني - الأوروبي، فلا تزال الولايات المتحدة تأتي في المقام الأول من بين الشركاء الاقتصاديين والسياسيين لكل من الصين وأوروبا على حدة. ولكن ذلك لا يعني أن الأوروبيين أو الصينيين مستعدون للتضحية أحدهما بالآخر لإرضاء الولايات المتحدة. فقيام التعاون بينهما يؤدق الولايات المتحدة، خاصة حينما بدأ التعاون الصيني - الأوروبي يؤتى بشار ملموسة، كإعلان فرنسا والمانيا تأييدهما رفع حظر بيع الأسلحة للصين الشعبية، ودفعهما الاتحاد الأوروبي لإعادة فتح ملف حظر تصدير السلاح إلى الصين. ويتضح اختلاف أسلوب كل من أوروبا وأمريكا من حيث مواجهة تبعات الدخول القوي للصين على الساحة الدولية من خلال أزمة المنسوجات - التي أشروا إليها آنفا - حيث إنه في حين وجهت أوروبا إنذارا إلى بكين، وفتحت معها حوارا أدى في النهاية إلى اتفاق بين الجانبين على الإجراءات التي يجب على كل جانب تبنيها، قامت أمريكا في المقابل بفرض الحصص على المستورد من المنسوجات الصينية بقرار أحادي ودون إنذار للصين بشكل مسبق. وأخيرا، فإن أحد أهم مجالات الريبة في العلاقات بين الصين وفرنسا هو التهديد المباشر للمصالح الفرنسية الذي يمثله الترخل الصيني المتزايد في إفريقيا. ففي السنوات الأخيرة، كثفت الصين علاقاتها ووجودها الاقتصادي في إفريقيا بشكل لافت. وفقا لإحصائيات عام ٢٠٠٥، وصلت نسبة الواردات الصينية إلى ٢٥٪ من مجموع واردات إفريقيا. ووصل حجم الاستثمار الصيني في القارة السمراء إلى ٧٥٠ مليون دولار (مقارنة بـ ١٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٤)، كما وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٣٩

الحرب الأمريكية على العراق هذه الفرضية، حيث قسمت العلاقات الثنائية بين أمريكا والدول الأوروبية الاتحاد الأوروبي على نفسه ومن ناحية أخرى، تمتلك الصين من الإمكانيات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ما يعادل ما تملكه مجموعة من الدول مجتمعة، مع فارق أن تنسيق العلاقات والمواقف الدولية على المستوى الثنائي أسهل وأكثر فاعلية من تنسيقها على مستوى متعدد الأطراف والصين - بالرغم من قدراتها العملاقة - لا تسعى للدخول في صراعات دولية مفتوحة مع القوى المؤثرة دوليا على مناطق النفوذ ولا على الحلفاء، وتلتزم في سياستها العامة ومواقفها من القضايا الدولية الحساسة، مثل انتشار الأسلحة النووية والصراع العربي - الإسرائيلي، بحماية مصالحها، ولا تتعدى ذلك إلى الدخول كطرف في الصراع أو القيام بضرب مصالح قوى أخرى. إن الصين بصفتها أكبر دولة نامية في العالم في حاجة إلى الدول المتقدمة لمساعدتها في مراحل النمو المختلفة، ولكن معدل نموها الهائل يشير إلى أنه في غضون سنوات قليلة، ستقل حاجة الصين - وإن كان من المستحيل أن تختفي - إلى مساعدة الدول المتقدمة لها. وبالتالي فهذه هي المرحلة التي يمكن للدول الكبرى أن تحقق أكبر فوائد عن طريق تقديم المساعدات للصين، وأخيرا، وليس آخرا، فنظرا لاعتماد كل من الصين وفرنسا على استيراد الطاقة، فإن لكل منهما مصلحة في العمل على ألا تنفرد كل من روسيا وأمريكا بالسيطرة على منافذ العرض والطلب العالمي.

نقاط الشك في العلاقات بين الجانبين :

يجب ألا يدفعنا هذا التقدم الملحوظ في العلاقات الصينية الفرنسية، والصينية الأوروبية إلى استنتاج تناغم تام في السياسات والمواقف بين الجانبين. يأتي في المقام الأول من المساحات الرمادية في العلاقات بين الأوروبيين والصينيين أن النجاح المبهز والسريع لبناء القوة الصينية يحول الصين بشكل ما إلى نموذج للتقدم بالنسبة للعديد من الدول الفقيرة والأقل نموا، وهذا النوع من الانبهار العالمي بالصين هو آخر ما يريده الأوروبيون. لعل السبب في هذا يرجع إلى أن صعود نجم الصين يقف وراءه، من وجهة النظر الأوروبية، نظام اقتصادي وسياسي شيوعي وسلطوي لا يعترف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطن، بل ويعتمد على السخرة التي تجبر أفقر العمال على العمل بشكل متواصل وبأجور الأجور. ويأتي في المقام الثاني أن هذا النمو السريع للاقتصاد الصيني يرفع من استهلاكها للطاقة، مما يؤثر على الأسعار، حيث تستورد الصين ٤٠٪ من استهلاكها من الطاقة من الخارج. وبالرغم من أن تشابه مواقف الدول الأوروبية والصين في الاعتماد على استيراد البترول والغاز من الخارج يجعل لها مصلحة مشتركة في الحد من السيطرة الأمريكية والروسية على السوق العالمية، إلا أن ذلك لم يمنع التنافس بينهما على مصادر الطاقة، خاصة في إفريقيا. وهذا التنافس في المصالح الاقتصادية استند إلى القطاع الصناعي، بشكل خاص صناعة الفزل والنسيج التي شهدت

خاتمة :

يظل الأوروبيون - وفي مقدمتهم الفرنسيون - يوازنون بعذر بين مزايا ومخاوف خروج العملاق الصيني عن الصمت، وما زالت أوروبا متقدمة بين الرغبة في الانتظار لمعرفة خطط الصين المستقبلية من جانب، والرغبة في مواكبة باقي دول العالم في تقريبها من بكين من جانب آخر. والأكيد، بالرغم من السعي المتواصل للتعاون بين الجانبين، هو أن كلا منهما مازال في مرحلة "استكشاف الأخر" مع الاتفاق الضمني على تجنب الموضوعات الحساسة التي قد تفضي أحدهما الجانبين، والحرص على غياب المواجهات، مع تفضيل الحوافز، وفتح باب الحوار للنائثر على مواقف الجانب الآخر.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن وجودها المباشر في جنوب شرق آسيا، إلى جانب تشابك مصالحها مع الصين واحتلالها الموقبة الأولى في العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية للاتحاد الأوروبي، يمثل ضمانا كافيا لوضع رعاية مصالحها في قلب العلاقات الصينية - الأوروبية. وقد انضج ذلك في قرار الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤ استمرار حظر تصدير الأسلحة إلى الصين، رغم المساعي الفرنسية و الألمانية المكثفة لرفعها.

ملهار بولار ولم يقف تطور العلاقات عند هذا الحد، فقد تبنت الصين عقد قمم سنوية صينية-إفريقية، كان آخرها في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦، وحضرها ٦٠ من رؤساء الدول والحكومات الأوروبية، حيث أكدوا ترحيبهم بالدور الصيني في إفريقيا. ويأتي هذا الدخول الصيني على المسرح الإفريقي في وقت تعاني فيه فرنسا من توتر علاقاتها بالكثير من الدول الإفريقية التي علا صوت انتقادها للهيمنة الفرنسية على هذه القارة، واستثنائها بالسيطرة على ثرواتها دون مساعدة الدول الإفريقية على التنمية للخروج من حالة الفقر والتخلف التي تعاني منها. أما الصين، فهي تضع هذه الدول في إطار تشعير فيه هذه الأخيرة بأنها في علاقة منفعة متبادلة والأهم من ذلك، أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، مثلما تفعل أوروبا وفرنسا، حينما تربط مساعداتها لتلك الدول بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقعيًا، الشرط الوحيد الذي تضعه الصين للدخول في علاقات مع أي دولة هو امتناع هذه الدولة عن إقامة علاقات مستقلة مع تايوان، واحترام مبدأ الصين الموحدة الذي يستبعد انفصال أي من الإقليم خاصة التبت وتايوان. ومما يزيد من قلق فرنسا الاستجابة السريعة للدول الإفريقية ونهايتها للتعاون مع بكين، حتى إن بعض هذه الدول - التشاد والسنغال والنيجر - تراجع عن اعترافه بإقليم تايوان، وتنازل عن علاقاته معها في سبيل فتح باب العلاقات الاقتصادية مع الصين.

اليابان الحديثة: إعادة التفكير

في الدور الجديد

٨

د. أحمد بهي الدين قنديل

توقعات بأن يبلغ هذا المعدل مستوى ٣٪ في عام ٢٠٠٦. كما قفزت قيمة الصادرات من ٢٨٢ مليار دولار في ٢٠٠١ إلى ٥٦٨ مليار دولار في ٢٠٠٥، وارتفعت قيمة الإنفاق الاستهلاكي (بالأسعار الحقيقية) من ٢٨٧ تريليون ين إلى ٣٠٢ تريليونات ين (أي ٢,٥٩ مليار دولار) في الفترة نفسها، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٤,٨٪ خلال السنوات الخمس. ومن جهة أخرى، تراجع معدل البطالة من ٥,٢٪ في ٢٠٠١ إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٠٥. نتيجة الزيادة المستمرة في فرص التوظيف منذ عام ٢٠٠٢. ومن جهة ثالثة، ارتفع مؤشر نيكاي القياسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية إلى مستويات غير مسبوقة. فبعد أن وصل المؤشر إلى أدنى مستوياته في أبريل ٢٠٠٣، عندما بلغ ٧٩٠٠ نقطة، وصل المؤشر إلى ١٦١٠٥ نقاط في ١٨ أغسطس ٢٠٠٦. كما تنامت مشاعر الثقة والتفاؤل من جانب الشركات اليابانية حول آفاق الاقتصاد الياباني، وهو ما أظهره آخر استطلاعات الرأي التي أجراها البنك المركزي الياباني على أكثر من عشرة آلاف شركة يابانية. ومن جهة رابعة، حدثت حالة من الاستقرار المالي في اليابان، نتيجة جهود الحكومة اليابانية السابقة في حل مشكلة القروض الهالكة في البنوك، التي تراجعت في الفترة من مارس ٢٠٠٢ إلى مارس ٢٠٠٦ من ٤٠ تريليون ين إلى ١٠ تريليونات ين، فضلا عن تراجع قيمة الإنفاق العام، ونسبة الدين الداخلي إلى الناتج القومي الإجمالي.

وقد رافق هذه التطورات الاقتصادية المهمة في ظل حكومة كويزومي، ميل صانعي السياسة اليابانية إلى لعب دور سياسي وعسكري أنشط على الصعيد الدولي، وتعزيز علاقات التعاون الأمني والاستراتيجي مع إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة. ومن الأمثلة البارزة على نشاط الدور الخارجي لليابان في عهد كويزومي، قيام الحكومة اليابانية بتقديم الدعم اللوجيستي للقوات الأمريكية العاملة في أفغانستان والمحيط الهندي، وإرسال ٦٠٠ شخص من قوات الدفاع الذاتي للعراق للقيام بأعمال إعادة البناء (وكان ذلك أول مرة يتم فيها السماح بشهر قوات يابانية في منطقة حرب منذ الحرب العالمية الثانية)، وبذل جهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتوصل إلى حل سلمي للتحدى النووي لكوريا

تحتل اليابان مركزا متميزا على المستويين الآسيوي والعالمي، فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني التي تنسق سياساتها لاستقرار الاقتصاد العالمي، وأكبر مساهم في البنك الآسيوي للتنمية، وثاني أهم المساهمين بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهي، أيضا، من أهم دول العالم من حيث حجم الأرصدة النقدية، والاستثمارات الخارجية، والمساعدات الإنمائية. وتعد طوكيو أيضا من أهم المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة، وأجهزتها المختلفة، وهو ما يؤهلها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، في إطار المشاورات الجارية حاليا بشأن إصلاح الأمم المتحدة. كما تعتبر اليابان ثاني أكبر مستورد للبترول في العالم.

ومع تصاعد المد القومي في اليابان، والذي يجسده وصول رئيس الوزراء الجديد شينزو أبي إلى الحكم مؤخرا، بدأت في التبلور رؤية جديدة، تركز على الثقافة والتقاليد والتاريخ الياباني، تسعى لترجمة قوة اليابان الاقتصادية إلى دور خارجي أنشط على المستويين الأمني والسياسي، يتناسب مع حجمها كقوة عظمى في القرن الجديد. وقد بدأت بوادر تنفيذ هذه الرؤية الجديدة في دعوة رئيس الوزراء الجديد إلى ضرورة تعديل بعض مواد الدستور للسماح لليابان بتنمية قوتها العسكرية. وتثير هذه القضية جدلا واسعا داخل اليابان، كما تثير حفيظة بعض جيرانها الإقليميين، خاصة الصين وكوريا، خشية عوبة ظهور نزعة التوسع الإمبريالي التي أدت باليابان للدخول في حروب مع الدول المجاورة، مخلفة مشاعر عداوية لا تزال مستمرة حتى اليوم.

وقد جاء تولى الحكومة اليابانية الجديدة بعدما شهد الاقتصاد الياباني تعاظما واضحا وملموسا خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠٠١-٢٠٠٦) أثناء جلوس كويزومي على مقعد رئاسة الوزراء، وهو ما جعله أطول رئيس وزراء ياباني بقاء في السلطة منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي. فعندما تولى كويزومي رئاسة الوزراء في عام ٢٠٠١، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليابان ٠,٤٪ فقط، ولم تكن هناك توقعات منافسة بشأن تزايد هذا المعدل في المستقبل. إلا أن معدل النمو وصل في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إلى ٢,٣ و ٢,٨٪ على التوالي. وسادت

(٥) باحث في الشؤون اليابانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الخارج. وتعديل الدستور السلمي الياباني. لكيلا يتعارض مع هذا الدور خلال السنوات القادمة.

ومن ناحية ثانية، لم يقدم رئيس الوزراء الياباني الجديد بعد تبريرا مقنعا للرأي العام الياباني حول مبررات تعديل الدستور، أو الأخطاء الموجودة في الدستور الحالي وتتطلب إيجاد دستور جديد، خاصة أن الشعب الياباني ظل يعمل ويعيش قرابة الستين عاما في ظل الدستور الحالي. ويمكن من إخراج البلاد من الدمار، الذي لحق بها في الحرب العالمية الثانية، لتصبح إحدى القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

ومن ناحية ثالثة، فإن هذا البرنامج يشير إلى أن الحكومة الجديدة تميل إلى التخلي عن التفسير التقليدي للمادة التاسعة من الدستور الياباني منذ الحرب العالمية الثانية، والذي وضع قيودا مشددة على عمل قوات الدفاع الذاتي (الجيش الياباني) في الخارج طوال العقود الستة الماضية، حيث كان يوجد حظر على هذه القوات من حيث النخول في أي ترتيبات للدفاع الجماعي أو مساعدة الحلفاء عند تعرضهم لهجوم من جانب بول ثالثة، والاقتصار فقط على حق الدفاع عن النفس عندما تتعرض اليابان إلى هجوم وشيك الحدوث.

ومن ناحية رابعة، لم يكشف السيد أبي النقاب، حتى لحظة كتابة هذه السطور، عن آرائه بشأن الحروب التي شنتها العسكرية اليابانية في الماضي على الدول الآسيوية المجاورة، كما لم يعلن أيضا عما إذا كان سوف يقوم بزيارة معبد ياسوكوني أم لا، وهما المسألتان اللتان فجرتا التوتر في العلاقات بين اليابان وجيرانها الآسيويين طوال فترة رئيس الوزراء الياباني السابق كوزومي.

اليابان بين القوة الناعمة والقوة العسكرية

وقد فتح القموض، الذي اكتنف البرنامج السياسي لحكومة أبي الجديدة إزاء القضايا الحساسة، المجال أمام التخمينات والتساؤلات. فهل ستتخلي حكومة أبي الجديدة عن مفهوم "القوة الناعمة" لصالح مفهوم "القوة الصلبة" الذي يعلى من استخدام الآلة العسكرية؟ وهل سيفقد ذلك إلى خروج "المارد" العسكري الياباني من قمعه، الذي قمع فيه طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تكبيل قوات العسكرية بقيود الدستور السلمي، وماتت التاسعة الشهيرة التي تمنع اللجوء إلى القوة لحل المنازعات الدولية؟

وقد انقسم المراقبون في الإجابة على هذه التساؤلات إلى فريقين، الفريق الأول يرد بالإيجاب على هذه الاسئلة. ويرى أن الوضع الراهن، خاصة بعد التجارب الصاروخية والنووية لكوريا الشمالية، يمثل هبة من السماء للتيار القومي المتشدد في اليابان لتوسيع الدور العسكري، وتعزيز التحالف الأمني والاستراتيجي مع الحليف الأمريكي. ويستند أنصار هذا الفريق إلى أن الحكومة الجديدة سوف تستغل البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية في الاستجابة لمطالب إيجاد "يابان جديدة"، وهي اليابان التي تستطيع أن تدافع عن مصالحها في عالم مضطرب، والتي تلعب دورا عسكريا فعالا على الصعيد العالمي، يتناسب مع وضعها ككأني أكبر اقتصاد في العالم. وهي أيضا تلك اليابان القادرة على إرسال القوات العسكرية إلى الخارج، وإنتاج وإطلاق أقمار التجسس، وإنشاء نظم دفاعية مضادة للصواريخ، وإنتاج السلاح النووي إذا ما تطلب الدفاع عن البلاد ذلك. ومن ناحية أخرى، يشير أنصار هذا الفريق إلى أنه في ضوء ضعف احتمالات نجاح العقوبات الاقتصادية والعسكرية في دفع كوريا الشمالية للتخلص

الشمالية، والسعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

وقد صاحب هذا الدور الخارجي النشاط حدث توتر في علاقة اليابان السياسية بجيرانها الآسيويين، خاصة الصين وكوريا الجنوبية، رغم تنامي الروابط الاقتصادية والتجارية بين الجانبين بشكل غير مسبوق. وقد جاء هذا التوتر بسبب الاختلاف بين اليابان وجيرانها الآسيويين حول عدة قضايا حساسة، مثل تفسير الأحداث التاريخية الخاصة بالتوسع العسكري الياباني في الدول الآسيوية المجاورة قبل واثناء الحرب العالمية الثانية، وزيارات رئيس الوزراء الياباني السابق كوزومي المتكررة لمعبد ياسوكوني الذي يمجّد ضحايا الحروب اليابانية مع جيرانها، والخلاف حول تطوير موارد الغاز الطبيعي بين اليابان والصين، والنزاعات الحدودية بين اليابان وكوريا الجنوبية، ومعارضة الصين لعضوية اليابان الدائمة في مجلس الأمن.

اليابان الجميلة .. توجهات الحكومة الجديدة :

في ظل هذه الأوضاع على الصعيدين الداخلي والخارجي، جاء رئيس الوزراء الياباني الجديد شينزو أبي إلى السلطة، رافعا شعار "اليابان الجميلة"، وهي يابان تمجد الثقافة والتقاليد والطبيعة والتاريخ وهي يابان حرة، ومنضبطة، وملينة بالحياة والنشاط، من أجل مواصلة النمو في المستقبل. وهي أيضا يابان تتمتع بالثقة، وتجد الاحترام والحب من جانب كل المجتمع الدولي. وقد أكد السيد أبي - في أول خطاب له أمام البرلمان الياباني (الدايت) - أن حكومته في سعيها لإيجاد اليابان الجميلة سوف تسعى إلى الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرتفع، وإصلاح النظام التعليمي، وتقليل الفجوة المتنامية بين الفقراء والأغنياء، والحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

كما أعاد السيد أبي في هذا الخطاب تأكيد فكرته الكبرى، التي تقوم على تعديل بعض مواد الدستور السلمي، لتتناسب مع "اليابان الجديدة"، التي تستطيع لعب دور عسكري وأمني أكبر على الصعيد العالمي، معبرا عن أمله في أن يعمل البرلمان الياباني بسرعة على مراجعة الدستور الحالي الذي وضع منذ ما يقرب الستين عاما، عندما كانت اليابان تحت الاحتلال.

ومن جهة ثالثة، شدد السيد أبي على أهمية التحالف الدفاعي بين اليابان والولايات المتحدة، والذي نجح تماما، في رأيه، في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة شرق آسيا، مشيرا إلى أن حكومته سوف تطلب من البرلمان الياباني تحويل وكالة الدفاع الذاتي إلى وزارة للدفاع، ومد قانون تقديم الدعم اللوجيستي للسفن الأمريكية العاملة في أفغانستان لعام آخر، وبحث إمكانية القيام بهجمات استباقية دفاعا عن النفس، والتعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة التهديدات الصاروخية والنووية من جانب كوريا الشمالية.

ومن جهة ثالثة، أكد رئيس الوزراء الجديد أن تعزيز الثقة مع الصين وكوريا الجنوبية في غاية الأهمية لآسيا والمجتمع الدولي، مشيرا إلى أنه يجب على كل الأطراف أن تبذل جهودا لكي تتحدث إلى بعضها بعضا بصراحة.

وقد أثار البرنامج السياسي المعلن لرئيس الوزراء الياباني الجديد العديد من ردود الفعل الداخلية والخارجية. فمن ناحية، رأى عدد من المراقبين أن هذا البرنامج يتسم بالعمومية وقلة التفاصيل إزاء القضايا الحساسة، كما أنه يتسم بالنزعة القومية المحافظة المتشددة، والتأكيد الشديد على التحالف الأمني والسياسي مع الولايات المتحدة، والرغبة الجامحة في لعب دور عسكري أكبر في

اليابانى مع تنافى المشاعر القومية فى الدول الآسيوية المجاورة خاصة فى الصين وكوريا الجنوبية، وهو ما قد يؤثر بشدة على المصالح الاقتصادية للعديد من الشركات اليابانية فى هذه الدول. إذا ما أصرت طوكيو على تحدى مشاعر شعوب الدول المجاورة بتوسيع دورها العسكرى والأمنى فى العالم.

وفى ضوء هذا الجدل بين الفريقين، يعتقد كاتب هذه السطور أن اختلاف وجهات نظر الفريقين ينبع من النظرة التقليدية للأوضاع السياسية فى اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت القيادة السياسية فى اليابان منذ ذلك التاريخ، أن لعب دور أمنى وسياسى أكبر على الصعيد العالمى من شأنه أن يؤدى إلى أربع نتائج غير مرغوبة، هي: تكلفة اقتصادية مرتفعة، ورفض سياسى وشعبى داخلى، واستثارة الجيران الآسيويين نتيجة الماضى الاستعماري اليابانى، والدخول فى سياق تسليح إقليمى. ومن ثم، فإن هذا الدور الأمنى والسياسى الأكبر سوف يضر بالمصالح الأمنية والاستراتيجية اليابانية، ومن ثم، تم النظر إلى التحالف مع الولايات المتحدة باعتباره الدعامة الأساسية للحفاظ على الأمن القومى اليابانى.

غير أن هذه الرؤية غير المشجعة لتوسيع الدور العسكرى قد اختلفت جزئيا نتيجة أربعة عوامل أساسية، هي:

١- انتهاء الحرب الباردة، وأحداث ١١ سبتمبر، والضيوط الأمريكية على اليابان من أجل اقتسام تكلفة الأعباء الأمنية العالمية.

٢- تراجع القوة النسبية للتيارات السياسية فى اليابان التى تعارض توسيع الدور العسكرى، خاصة انصار التيار الاشتراكي والشيوعى.

٣- شعور اليابانيين بالعزلة فى آسيا، والتهديد الاقتصادى والعسكرى من جانب الصين وكوريا الشمالية.

٤- حاجة اليابان إلى تأمين إمدادات مستقرة من واردات الطاقة، خاصة مع زيادة الطلب الصينى والهندي على موارد الطاقة، والصعوبات التى تواجهها اليابان فى تأمين موارد ثابتة ومستقرة لإمدادات الطاقة، بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط المضطربة. نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية فى العراق، والبرنامج النووى الإيراني، واستمرار الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

وهذه العوامل الأربعة، فى تقديرنا، ليست أمرا عابرا، وإنما سوف تستمر فى المدى المنظور، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الدور الأمنى والعسكرى لليابان سوف يستمر فى التصاعد التدريجى فى المستقبل.

ولا شك فى أنه لابد أن يكون للعرب رؤية استراتيجية فى التعامل مع اليابان فى القرن الحادى والعشرين. وربما يساعد على تكوين هذه الرؤية وجود مركز عربى للدراسات اليابانية فى طوكيو، يساعد صانعى السياسة العرب على فهم ما يجرى على الساحة اليابانية، ويدفع فى اتجاه تحقيق المصالح المشتركة بين العرب واليابانيين. ويمكن أن يقوم هذا المركز بنشر الدراسات والأبحاث التى يعدها الخبراء والمتخصصون فى مختلف مجالات الاهتمام المشترك بين العرب واليابانيين، وإنشاء قنوات اتصال بين المؤسسات والهيئات العربية العاملة فى المجالات الثقافية، والسياسية، والمعلوماتية، والمالية، والتجارية، والصناعية، والاقتصادية، وبين مثيلتها اليابانية، وتقديم المعلومات الفنية المتخصصة لصانعى القرار فى هذه الجهات من أجل دفع التعاون بين الدول العربية واليابان.

من برامجها النووية والصاروخية، قياسا على الضربة الهندية والباكستانية، يصبح إخراج المارد العسكرى اليابانى من قمقمه ضرورة قصوى للحفاظ على أمن اليابان، خاصة مع حالة الضعف والإنهاك التى أصابت القوات الأمريكية فى العراق وأفغانستان، وضرب انصار هذا الفريق مثلا على صحة وجهة نظرهم بالموقف المتشدد الذى اتخذته حكومة أبى من التجربة النووية لكوريا الشمالية فبعد أيام قليلة من هذه التجربة، استبقت الحكومة اليابانية، ربما لأول مرة فى تاريخها الحديث، صدور قرار من مجلس الأمن الدولى، وقررت تطبيق عقوبات قاسية على كوريا الشمالية، تشمل حظر جميع الواردات منها، ومنع جميع سفنها من دخول المياه الإقليمية لليابان، فضلا عن منع مواطنى كوريا الشمالية من دخول اليابان. وأكد السيد أبى أن التجربة النووية الأخيرة تتعارض مع مهمته كرئيس وزراء مسئول عن حماية الأمن القومى اليابانى وأرواح الشعب اليابانى، مشيرا إلى أن البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية تعزل "تهديدا صارخا" للأمن الإقليمى بصفة عامة، والأمن اليابانى بصفة خاصة. ومن جهة أخرى، أكد السيد أبى، أمام لجنة الموازنة فى مجلس الشيوخ، أن حكومته سوف تعمل على تسريع بناء حائط الدفاع الصاروخى بالتعاون مع الولايات المتحدة لينتهى قبل الموعد المحدد له فى عام ٢٠١١. وأعلن مصدر مسئول فى وكالة الدفاع الذاتى اليابانية أن بلاده تدرس حاليا سن قانونين جديدة، من شأنهما السماح بتقديم الدعم اللوجيستى للسفن العسكرة الأمريكية، التى من المقرر أن تقوم بتفتيش سفن كوريا الشمالية للتأكد من عدم قيامها بنشر برامجها النووية والصاروخية إلى دول أخرى، مثل إيران وسوريا. وقالت السيدة يوريكو كويكي، المستشارة الخاصة لرئيس الوزراء لشئون الأمن القومى، "نحن ندرس كل الخيارات التى تساعدها على حماية بلادنا، والتى تواجه حاليا تهديدا واضحا للعيان"، مشيرة إلى أن بلادها سوف تراقب عن كثب مدى التزام الولايات المتحدة بتطبيق العقوبات الاقتصادية والعسكرة على كوريا الشمالية والدفاع عن اليابان، خاصة أن واشنطن لديها أوضاع معقدة فى العراق وأفغانستان وإيران. وتحدثت السيدة كويكي أيضا عن عزم اليابان إنشاء مجلس للأمن القومى، تكون مهمته جمع وتحليل المعلومات، بشكل يسمح لمكتب رئيس الوزراء بأخذ المبادرة فى التعامل مع القضايا الدبلوماسية والعسكرة.

الفريق الثانى رد بالنفى على الاسئلة سالفة الذكر، مؤكدا صعوبة توسيع نطاق ومهام الآلة العسكرة اليابانية، نظرا لوجود العديد من القيود الدستورية والقانونية الصارمة التى تجعل استخدام هذه القوات فى اضيق نطاق ممكن، فضلا عن وجود قطاعات عريضة من الراى العام اليابانى التى تتمسك بالصيغة الحالية للدستور السلمى. فالشعب اليابانى، بصفة عامة، لا يحدد توسيع الدور العسكرى اليابانى، وتعميق التحالف الأمنى والاستراتيجى مع الولايات المتحدة، بل إن معظم الخبراء الاستراتيجيين والمفكرين العسكرين اليابانيين كثيرا ما يبدون مخاوفهم من أن تتورط اليابان فى حروب لا ناقة لها فيها ولا جمل نتيجة الارتباط الاستراتيجى القوي مع واشنطن.

هذا، فضلا عن المعارضة الإقليمية الشديدة من جانب الدول الآسيوية المجاورة - والتى ترتبط معها بعلاقات تجارية واقتصادية كثيفة - لاي توسع، ولو كان بسيطا، فى مهام القوات اليابانية، نتيجة ما عانته الدول من هزات العسكرة اليابانية فى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث تزامن زيادة الدور العسكرى

الحجرات من تاريخ اليابان

- ١٨٩٤: أعلنت اليابان الحرب على الصين، واستطاعت جيوشها إحراز النصر خلال تسعة أشهر فقط.
- ١٨٩٥: تنازلت الصين عن تايوان لليابان وسمحت لليابان بالتجارة داخل الصين.
- ١٩٠٤: أعلنت اليابان الحرب على روسيا، محرزة النصر عليها عام ١٩٠٥.
- ١٩١٠: بعد ثلاث سنوات من الحرب، أعلنت اليابان ضم كوريا.
- ١٩٣١: غزت اليابان منشوريا، ووضعت في الحكم نظاما ماليا لها.
- ١٩٣٧: أعلنت اليابان الحرب على الصين، واستولت خلال هذا العام على شنغهاي، ويكن، ونانجينج، وقد اتسم الغزو الياباني بالوحشية الشديدة، حيث قدر عدد المدنيين الصينيين الذين قتلوا أثناء عملية احتلال نانجينج وحدهما بما يقرب من ٣٠٠ ألف شخص.
- ١٩٣٩: بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا، ووقوع فرنسا تحت الاحتلال الألماني، تحركت اليابان - التي كانت قد وقعت اتفاقية "مناهضة الشيوعية" مع ألمانيا عام ١٩٣٦، ومع إيطاليا عام ١٩٣٧ - لاحتلال المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية.
- ١٩٤١: شنت اليابان هجوما مفاجئا على الأسطول الأمريكي المربط في ميناء بيرل هاربور بهواي، حيث أسفر الهجوم عن مقتل ما يقرب من ألفين وخمسمائة شخص، وإغراق ١٢ سفينة، وإعطاب ٩ سفن أخرى. وقد أعلنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على اليابان في اليوم التالي لهذا العدوان.
- ١٩٤٢: واصلت اليابان حملاتها الغازية في آسيا، محتلة عدة بلاد، منها الفلبين، وبورما، ومالايو.
- ١٩٤٥: أسقطت الطائرات الأمريكية قنبلتين نريقتن على اليابان، الأولى على مدينة هيروشيما في السادس من أغسطس، والأخرى على مدينة نجازاكي في التاسع من أغسطس. وقد أعلن الامبراطور هيروميتو استسلام بلاده، ووضعت اليابان تحت الحكم العسكري الأمريكي، وتم تسريح جميع القوات البحرية والبرية للدولة اليابانية.
- ١٩٤٧: تم إقرار دستور ياباني جديد. وبموجبه، تعهدت اليابان بعدم إنشاء قوات برية أو بحرية أو جوية بهدف شن حرب عدائية.
- ١٩٥٢: استعادت اليابان استقلالها من الولايات المتحدة، التي احتفظت بعدة جزر، منها أوكيناوا، للاستخدام العسكري.
- ١٩٥٦: انضمت اليابان لمنظمة الأمم المتحدة.
- ١٩٧٢: زار رئيس الوزراء الياباني الصين، وتمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وتلا ذلك إغلاق اليابان سفارتها في تايوان.
- وفي العام نفسه، تم وضع جزيرة أوكيناوا تحت السيادة اليابانية مرة أخرى، ولكن الولايات المتحدة احتفظت بقواعد فيها.
- ٢٠٠١: زار رئيس الوزراء الياباني، جونيشيرو كويزومي سول، حيث قدم اعتذار بلاده عن معاناة كوريا الجنوبية في أثناء سنوات الاحتلال الياباني.
- ٢٠٠٢: في أول زيارة لرئيس وزراء ياباني، زار كويزومي كوريا الشمالية في سبتمبر، حيث قدم له الزعيم الكوري كيم إيل سونغ اعتذارا عن اختطاف بلاده عددا من المواطنين اليابانيين خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وفي أكتوبر من العام نفسه، عاد خمسة من المختطفين إلى ذويهم في اليابان.
- ٢٠٠٣: أعلنت الحكومة اليابانية عزمها إقامة حائط لصد الصواريخ، أمريكية الصنع، لأغراض دفاعية بحثية.
- ٢٠٠٤: تقدمت اليابان، بالإضافة إلى البرازيل واليابان والهند، بطلب للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

الأبعاد السياسية الداخلية للصراع في شبه الجزيرة الكورية

السيد صلقى عابدين

وقد تجلّى هذا التأثير على الصراع في مراحل مختلفة فيما بعد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى سبيل المثال، فإن الحرب الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣ كانت المشاركة الخارجية فيها إما بقوات نظامية، كما فعلت الولايات المتحدة وحلفاؤها، أو بمتطوعين كما فعلت الصين، أو بأسلحة ومعدات وتمويل كما فعل الاتحاد السوفيتي. وبعد ذلك، استمرت القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية إلى الآن، وتعهّدت بتوفير الحماية لها، وتجرى معها مناورات دورية، دائماً ما تصفها كوريا الشمالية بأنها بمثابة الإعداد للعدوان عليها. ولأسباب مختلفة - من بينها تجاهل كوريا الجنوبية وإدراك محورية الدور الأمريكي - كانت كوريا الشمالية تسعى لتوقيع معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، حتى قبل أن تظهر قضية الملف النووي. ومع تصاعد قضية الملف النووي لكوريا الشمالية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، كانت تسويقه من خلال اتفاق جنيف في أكتوبر ١٩٩٤ بين الجانبين الأمريكي والكوري الشمالي، والذي عرف باتفاق الإطار، وكان يتضمن امداد كوريا الشمالية بمفاعلين يعملان بالماء الخفيف من أجل توليد الكهرباء، وأن يتم توفير النفط لكوريا الشمالية، حتى يتم الانتهاء من بناء المفاعلين، وأن يكون هناك تفتيش على المنشآت النووية الكورية الشمالية، مقابل تحسين العلاقات بين الجانبين، وتقديم مساعدات اقتصادية لكوريا الشمالية. وقد بدأت العلاقات بين الجانبين في التحسن منذ هذا الاتفاق إلى أن وصلت إلى افتتاح مكاتب اتصال متبادلة، كما قامت وزارة الخارجية في إدارة كلينتون الثانية بزيارة بيونج يانج. عموماً،

الصراع في شبه الجزيرة الكورية واحد من أطول الصراعات في آسيا. ولقد مر هذا الصراع بمراحل مختلفة، وتأثر بالكثير من العوامل، منها ما هو داخلي يخص كلا من الكوريتين، مثل طبيعة التوجهات السياسية والأيديولوجية، وطبيعة النظام السياسي وكيفية اتخاذ القرار فيه، والعلاقة بين المؤسسات المختلفة للنظام، ومعدلات الإنجاز الاقتصادي.

في المقابل، ومع التطورات التي حدثت على مستوى الصراع في شبه الجزيرة الكورية، والمستوى الذي وصلت إليه العلاقات بين الكوريتين، هل يمكن القول إن ذلك له تأثير على السياسات الداخلية، بمعنى أن العلاقة ذات تأثير وتأثر، أم أنها ظلت في اتجاه تأثير السياسة الداخلية على الصراع وليس العكس؟ وإذا كان ثمة تأثير متبادل، فما هو مستواه بالنسبة للجانبين (الكوري الجنوبي والكوري الشمالي)؟، وما هو مستقبل النظام السياسي في الكوريتين؟ وإلى أي مدى سينعكس على مستقبل الصراع ذاته؟

أولاً- الصراع في شبه الجزيرة الكورية وتطور العلاقات بين الكوريتين (١) :

الصراع في شبه الجزيرة الكورية إلى جانب أنه ثنائي، فإنه في الوقت ذاته ذو طابع إقليمي ودولي، في ظل الدور القوى والتأثير المهم لهذه الأطراف على طرفي الصراع المباشرين، ومن ثم على سير الصراع، وقبل ذلك على تقسيم شبه الجزيرة الكورية، لدرجة أن هناك من يذهب إلى تغليب العوامل الخارجية على الداخلية في حدوث التقسيم (٢).

(٥) باحث في الشؤون الآسيوية.

المقيمين في اليابان، والتعويض عن فترة الاحتلال الياباني. وعلى ذلك، فإن تسوية الصراع في شبه الجزيرة الكورية تحتاج إلى توافق دولي وإقليمي، جنباً إلى جنب مع ارادة الكوريتين.

من ناحية ثانية، فإن الصراع في شبه الجزيرة الكورية متعدد الأبعاد. فإذا كان ما يبدو منه وتناقله وسائل الإعلام بكثافة خاصاً بالجوانب العسكرية والتسليحية، صاروخية كانت أو نووية، فإن هناك جوانب أخرى سياسية وأيديولوجية، واجتماعية وإنسانية. وإذا كانت الجوانب السياسية والأيديولوجية ستكون موضوع التركيز في الأجزاء التالية، فإنه فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية والاجتماعية، فإن هناك أسراً مفقودة - منذ حدث التقسيم - مازال شغلها لم يلتئم، وأقصى ما تطمح إليه هو لقاء لساعات أو أيام محدودة، بعدما بلغ العمر بأفرادها أرنه.

من ناحية ثالثة، فإن أطراف الصراع باتت لديهم قناعة باستحالة قضاء طرف على الطرف الآخر، وقد أدى ذلك إلى التحول لإدارة الصراع بأدوات جديدة إلى جانب الأدوات العسكرية، التي باقت تقوم بوظيفة الردع أكثر من الاستخدام الفعلي. ومن الأدوات التي باتت تلعب دوراً مهماً في المفاوضات، ثنائية كانت أو جماعية. فالمفاوضات الثنائية بين الكوريتين لاتزال تناقش قضايا أولية، ولم تنتقل إلى حل الصراع، سواء عبر إقامة علاقات دبلوماسية، وعلاقات طبيعية في مختلف المجالات بعد توقيع اتفاقية سلام، أو من خلال الاندماج الكامل بينهما، إذ إن مقترحات الطرفين بخصوص الوحدة لم تخضع لتفاوض فعلي من الجانبين. كما أن المفاوضات الجماعية تختلف أهداف أطرافها، ومن ثم الأجندة التي يطرحها كل طرف.

على صعيد تطور العلاقات بين الكوريتين، يمكن القول إنها مرت بمراحل ثلاث:

الأولى: مرحلة القطيعة القامة، وإنكار كل طرف وجود الطرف الآخر ١٩٤٨-١٩٧١.

الثانية: مرحلة الاتصالات المباشرة والاعتراف بالأمر الواقع ١٩٧١-١٩٩١.

الثالثة: مرحلة السعي لتحسين العلاقات ١٩٩٢-٢٠٠٦.

لم تشهد المرحلة الأولى اتصالات ثنائية مباشرة بين الكوريتين. وقد شهدت هذه المرحلة الصدام العسكري الأشد والأطول بين الجانبين، والذي امتد - بمشاركة أطراف أخرى - لمدة ثلاث سنوات، وأعقبها مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤، والذي لم يتوصل إلى نتائج بخصوص الصراع في شبه الجزيرة الكورية. وقد تميزت هذه المرحلة بكثافة الدعاية التحريضية من الجانبين، وتعاظم التأثير الخارجي.

كانت الإدارة الأمريكية السابقة قد وصلت إلى استنتاج مفاده استحالة تغيير كوريا الشمالية بالقوة، ومن ثم فإن من المنطقي التعامل مع الواقع الموجود دون أن يتم التأثير على المصالح الأمريكية العليا، في تحول نحو سياسة الارتباط والتعايش السلمي، والتي تتضمن إقامة علاقات طبيعية مع كوريا الشمالية.

وعلى الرغم من أن الاتفاق كان ثنائياً بين الطرفين، إلا أن تنفيذه كان جماعياً، حيث كانت كل من اليابان وكوريا الجنوبية - ومعهما بعض الأطراف الأخرى التي شكلت ما بات يعرف بمنظمة تنمية الطاقة في كوريا - تتحمل أعباء تنفيذ الاتفاق من النواحي المالية والفنية. ولكن مع توقف تنفيذ الاتفاق المشار إليه وعودة الملف النووي إلى التصعيد، أصبحت الولايات المتحدة - من البداية - على أن يكون التفاوض جماعياً، وليس ثنائياً كما كانت تطالب كوريا الشمالية، ومن ثم كانت المفاوضات السداسية، التي عقدت منها أربع جولات على مدى عامين كان آخرها في سبتمبر ٢٠٠٥، حيث تم التوصل إلى إعلان مشترك، اعتبره البعض تعبيراً عن الرغبة المشتركة للأطراف الستة بدفع عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية، وأنه سيحل محل اتفاق الإطار الذي أشير إليه آنفاً (٣).

ولكن التطورات التي حدثت بعد ذلك أثبتت أنه رغم هذا الإعلان، فإن عدم الثقة ظل قائماً، وكانت هناك اتهامات متبادلة بين كل من كوريا الشمالية والولايات المتحدة بعدم احترام ما جاء في البيان، ومن ذلك - على سبيل المثال - قيام الولايات المتحدة بفرض المزيد من العقوبات المالية على كوريا الشمالية. وبعد أن قامت كوريا الشمالية بإجراء التفجير النووي في أكتوبر ٢٠٠٦، ومن قبله سلسلة تجارب الصواريخ في يوليو، لجأت الولايات المتحدة إلى فرض مزيد من العقوبات عليها، ونقل القضية إلى مجلس الأمن، الذي أصدر القرار ١٧١٨ بموجب الفصل السابع من الميثاق، والذي أقر بعض ما كانت تطالب به الولايات المتحدة.

وقد اضطرت كل من الصين وروسيا إلى الموافقة عليه بعد إدخال تعديلات كثيرة عليه، بعدما كانتا ترفضان نقل الملف إلى مجلس الأمن في مراحل سابقة، حيث إنهما ران كانتا لاتزالان هما الداعمين الرئيسيين لكوريا الشمالية، فإنهما ليس من مصلحتهما امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية، كما أنهما لا تريدان أن تضررا في قضايا أخرى بسبب كوريا الشمالية، خاصة في ظل تشعب علاقاتهما مع كل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية في المقابل، فإن اليابان تعتبر الأكثر تشدداً في مواقفها من الصراع في شبه الجزيرة الكورية بسبب إحساسها بدرجة أعلى من التهديد في ظل التطور المستمر للقدرات الصاروخية لكوريا الشمالية، وامتلاكها للسلاح النووي مؤخراً، فضلاً عن قضية المخطوفين، وغيرها من القضايا التي تثيرها كوريا الشمالية، مثل حقوق الكوريين

ثانياً - البيئة الداخلية للصراع بين الكوريتين

يمكن القول إن البيئة السياسية في كل من الكوريتين لم
اثر بشكل كبير على الصراع في شبه الجزيرة الكورية

وقبل بيان أوجه التأثير، تجدر الإشارة إلى الملامح العامة
لطبيعة النظامين السياسيين في الكوريتين.

النظام السياسي الكوري الجنوبي مر بمرحلتين أساسيتين.
يمكن أن تقسم كل منهما إلى مراحل فرعية، حسب أكثر من
معياري. المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي، ثم
مرحلة التحول الديمقراطي التي بدأت عام ١٩٨٧. وقد اتسم
النظام في كل مرحلة بمجموعة من السمات (٤).

في المرحلة الأولى، كانت هناك سطوة للسلطة التنفيذية،
وعلى رأسها رئيس الجمهورية على ما عداها من سلطات، حيث
تركزت عملية صنع القرار في يديه بمساعدة عدد محدود من
الخبيرة الحليفة به. وفي الوقت نفسه، كان هناك تضيق على
أحزاب المعارضة، بحيث لم تتح لها الفرصة لتقديم خيارات
وبدائل سياسية قوية، في ظل الحرص الرسمي على تحقيق نوع
من التوافق الأيديولوجي، إن جاز التعبير. وفي إطار هذا الجو،
لم تستطع الأحزاب القيام بباقي الأدوار المنوطة بها بحكم
التعريف، مثل تجميع المصالح والتعبير عنها. وكانت الأمور
تصل إلى حد الإطاحة بهذه الأحزاب، خاصة في حالات
الانقلابات العسكرية، أو وجود توترات داخلية، حيث كان مما
اتسم به النظام في هذه المرحلة تدخل العسكريين في السياسة،
إما بشكل مباشر أو غير مباشر. أضف إلى ذلك عدم
الاستقرار الدستوري، حيث شهدت البلاد تسعة تعديلات
دستورية، والمعاناة من أزمة شرعية، تجلّى أحد جوانبها في
التظاهرات الطلابية، التي أطاحت بحكم أول رئيس للبلاد -
سينجمان ري- في أوائل الستينيات من القرن الماضي، وكذلك
الاضطرابات التي وقعت في أواخر عهد بارك تشونج هي في
أواخر السبعينيات، وتلك التي كانت في عهد خلفه شون
دوهوان، حيث كانت أحداث كوانجو، التي حوكم عليها فيما
بعد، بعدما ترك سدة الحكم تحت الضغط الشعبي.

أما في المرحلة الثانية، فقد تميز النظام بوجود بيئة
دستورية وقانونية تشجع على الممارسة الديمقراطية، وانتخابات
دورية ونزيهة، وتحديد واضح لحدود السلطات التنفيذية
والتشريعية والقضائية، وبالنسبة لرئيس الجمهورية، فقد بات
ينتخب لفترة واحدة مدتها خمس سنوات. وقد شهدت الممارسة
السياسية في كوريا الجنوبية حالة فريدة من عمل المؤسسات
في إطار دستوري وقانوني يحترمه الجميع، وعلى رأسهم رئيس
الدولة، حيث تمكنت أحزاب المعارضة من استصدار قرار من
البرلمان بإيقاف الرئيس عن ممارسة مهامه بسبب اتهامات
تتعلق بمخالفة قانون الانتخابات، وقد أنصاع الرئيس للقرار،
وانتظر قرار المحكمة العليا التي أعادته للحكم. إلى جانب ذلك،

في المرحلة الثانية، توالى الاتصالات المباشرة، التي بدأت
بالاتصالات بين مسئولى الصليب الأحمر من البلدين في عام
١٩٧١، ثم كانت الاتصالات التي أدت إلى التوصل إلى إعلان ٤
يوليو ١٩٧٢، واستمرت حتى التوصل إلى اتفاق المصالحة
وعدم الاعتداء، والتبادل والتعاون في ١٢ ديسمبر ١٩٩١.

وقد وضع الإعلان اللجنة الأولى لاعتراف الطرفين كل
بالآخر، حيث تضمن البيان المبادئ التي تقدم عليها عملية
الوحدة بين الجانبين، والتي تتمثل في: ضرورة إنجازها بشكل
مستقل بعيداً عن الاعتماد على القوى الخارجية وتدخلها،
وتحقيقها بالوسائل السلمية وبدون استخدام القوة من أي من
الطرفين ضد الطرف الآخر، وأن تكون وحدة وطنية كبرى
تتخطى الاختلافات في الأفكار والأيديولوجيات، والنظم. وجاء
اتفاق ١٩٩١ ليؤكد الاعتراف المتبادل، لا سيما أنه جاء بعد
ثلاثة أشهر من حصول الطرفين على عضوية الأمم المتحدة.
ومن بين ما تضمنه الاتفاق عدم التدخل في الشئون الداخلية،
والتعهد بعدم استخدام القوة، وحل الخلافات بينهما بالطرق
السلمية، وبدء التعاون والتبادل في الكثير من المجالات، منها
الاقتصادية، والتعليمية، والرياضية، والبيئية، والصحية،
والإعلامية، أي أنه يمكن القول إن هذا الاتفاق قد شكل إطاراً
قانونياً للعلاقات بين الكوريتين.

في المرحلة الثالثة، يلاحظ أن الاتصالات قد تكثفت وتشعبت
إلى أن وصلت إلى مستوى غير مسبوق، عندما عقدت أول قمة
بين الكوريتين في ١٥ يونيو عام ٢٠٠٠، كما تم توقيع الكثير من
الاتفاقيات التي أسهمت في تشكيل الإطار القانوني للعلاقات
بين الجانبين، وزاد حجم التبادل التجاري المباشر بعدما كانت
المبادلات بينهما قد بدأت عن طريق طرف ثالث، الأكثر من ذلك
أنه باتت هناك مشروعات مشتركة، تتمثل بالأساس في المجمع
الصناعي في منطقة جيسونج، والذي بدأت بعض مصانعها في
الانتاج الفعلي. في المقابل، برزت قضايا خلافية كان لها
تأثيرها على العلاقات، على رأسها قضية البرنامج النووي
الكوري الشمالي، وقضية حقوق الإنسان في الشطر الشمالي،
والتي يرتبط بها الفارون من الشمال إلى الجنوب عبر طرف
ثالث، كما حدثت اشتباكات حدودية أكثر من مرة، لاسيما عبر
البحر. ويلاحظ التداخل بين هذه القضايا وغيرها وتأثيرها على
مجملة العلاقات. وعلى سبيل المثال، فإن كوريا الجنوبية كانت
تعتنق عن التصويت على القرارات الدولية التي تدين سجل
كوريا الشمالية في حقوق الإنسان، حتى لا تتأثر العلاقات
بينهما. ولكنها في هذا العام، وبعد قيام كوريا الشمالية
بالتفجير النووي، صوتت لصالح القرار الذي أقرته الجمعية
العامة للأمم المتحدة بخصوص الموضوع في دورتها الأخيرة،
وهو ما اعتبرته كوريا الشمالية سميماً في ركاب الولايات
المتحدة، أي أن العلاقات بين الجانبين مازالت مشتعلة وعرضة
للتقلبات.

على التفاوض الثنائي مع الولايات المتحدة. ولاشك في ان مثل هذه الامور قد انعكست على الصراع من خلال ادراك كوريا الجنوبية- ومعها الولايات المتحدة - صعوبة عمل اختراق للموقف الكوري الشمالي في المسائل الميدنية. ومن ناحية اخرى، فان ثبات المواقف الميدنية مع وجود المرونة التكتيكية جعل كوريا الشمالية تحوز ارضية اوسع بين الراى العام الكوري الجنوبي الذى يمثل عامل ضغط على صانع القرار فى الجنوب فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال.

وينظرنا هذا الى مدى تأثير التطور فى الصراع والعلاقات بين الكوريتين على النظام السياسى فى الجانبين، حيث نجد تحسنا فى صورة كوريا الشمالية لدى الراى العام فى الجنوب، وقد تجلى ذلك بشكل واضح بعد القمة الكورية عام ٢٠٠٠. ومن ناحية اخرى، بات هناك تنهم شعبي اكبر حتى للخطوات الاستغزازية من جانب كوريا الشمالية، باعتبار انها تاتي ردا على استفزازات وعقوبات أمريكية. فى المقابل، تبدو البيئة السياسية فى كوريا الشمالية محصنة ضد التغييرات، وإن كان هناك تأثير غير مباشر تجلى فى تزايد حالات الفرار من جانب مواطنين شماليين الى كوريا الجنوبية عبر الصين بالاساس، وهو ما يحاول النظام منعه بكل السبل.

ثالثا- احتمالات التغيير السياسى فى الكوريتين ومستقبل الصراع :

من الناحية النظرية، يمكن الحديث عن أكثر من احتمال فيما يتعلق باحتمالات التغيير السياسى فى أى من الكوريتين. وقد طرحت بالفعل سيناريوهات خاصة بمستقبل النظام السياسى الكورى الشمالى منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضى(٦)، من بينها امكانية انهيار النظام، أو استمراره دون حدوث تغيير، أو استمراره مع ادخال اصلاحات. وقد كثر الحديث عن مستقبل النظام على ضوء الأوضاع الاقتصادية السيئة التى تعيشها كوريا الشمالية، وانتهاء الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الذى كان يوفر الدعم لها، ثم رحيل كيم ايل سونج مؤسس الدولة والقائد الكاريزمى لها. وفى طرحهم سيناريو الانهيار، ذهب الكثير من المحللين الى ان ما حدث فى المانيا الشرقية سينكرر فى كوريا الشمالية، ومن ثم سار أصحاب هذا الطرح بعيدا من حيث طرح تقديرات للتكلفة التى سيكون على كوريا الجنوبية تحملها جراء ذلك، وهل هى قادرة على تحمل ما تحمله المانيا الغربية أم لا وكانت هناك تقديرات لمثل هذه التكلفة، فى اطار الاهتمام بموضوع تكلفة الوحدة بشكل عام، سواء تمت جراء انهيار النظام الشمالى، أو بالاتفاق بينهما(٧).

وهناك الكثير من العوامل التى حالت ولا تزال تحد من احتمالات حدوث هذا السيناريو، من بينها:

اولا- إن هذا السيناريو طرح وفى الذهن خبرة تاريخية

فقد وصلت الصحافة الى درجة عالية من الاستقلالية والحرية فى التعبير، فضلا عن الاكتراث بقضايا حقوق الانسان أكثر من ذى قبل.

وإذا كانت هذه هى الصورة العامة للبيئة السياسية فى كوريا الجنوبية، فكيف انعكست على الصراع فى شبه الجزيرة الكورية والعلاقات بين الكوريتين؟ فى المرحلة الاولى، كان انعكاسها جليا فى الانحياز شبه التام للرؤية الأمريكية المرتبطة بحسابات الحرب الباردة. ومن ناحية ثانية، فى التضييق على كل من يطرح رؤى مغايرة، أو حتى بها بعض الاختلافات عن الرؤية الرسمية فيما يتعلق بالعلاقات مع الشمال، وتكفى هنا الإشارة الى أن الرئيس السابق كيم داي جونج كان من بين من حوكموا بسبب موقفهم المختلف مع الموقف الرسمى. ومن ناحية ثالثة، لم يكن مسموحا لوسائل الإعلام بتداول هذه الافكار، وانما كان عليها فقط ان تروج للرؤية الرسمية بحجة ضمان الأمن القومى.

على العكس فى المرحلة الثانية، أصبح المجتمع يشهد جدلا عاما واسعا أسهمت فيه وسائل الإعلام حول الصراع والعلاقات مع الشمال، ومن ثم خفت حدة الاحتقان بخصوص هذا الموضوع، وأصبح من حوكموا بنهم الانحياز لكوريا الشمالية فى سدة الحكم، ومن ثم طرحوا سياسات تقاربية. وعلى ذلك، بدأ يظهر تباين واضح بين مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية فيما يتعلق بالاسلوب الأمثل للتعامل مع الشمال، حتى فى المسائل الأمنية، التى مازالت لها حساسية خاصة لدى الجنوب، وعلى رأسها البرنامج النووى لكوريا الشمالية.

على الجانب الآخر، اتصف النظام السياسى الكورى الشمالى بعدد من الصفات التى لازمت منذ نشأته، ومن بينها(٥): إنه نظام اشتراكى، ثورى، تمارس فيه السلطات - وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية- الدور المحورى للقائد فى النظام، والذى يسيطر على النظام من خلال الحزب وتنظيماته، فضلا عن سيطرته على الجيش. وينعكس هذا كله من خلال وحدة الخطاب الكورى الشمالى من الصراع والعلاقات مع الجنوب، والثبات عند المواقف الميدنية، مع وجود مرونة تكتيكية. فبالنسبة للعنصر الأول، فليس هناك مجال لوجود طرح غير الطرح الرسمى. وبالنسبة للمواقف، تتمثل فى الإصرار على هدف الوحدة، وضرورة رحيل القوات الأمريكية من جنوبى كوريا، والعمل من أجل السلام والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية. أما المرونة، فان مربعا القراءة الواقعية للتغيرات على ارض الواقع، سواء فيما يتعلق بكوريا الجنوبية أو ما يتعلق بالبيئة الاقليمية والدولية. ولعل ذلك ما جعل النظام يتحول عن صيغة الانتخابات الحرة العامة فى الشمال والجنوب الى الصيغة الكونفيدرالية لتحقيق الوحدة، وهى ما جعلته يقبل بالتفاوض الجماعى حول برامج التسليحية بعدما كان يصبر

والاقتصادية، ليس هذا فحسب بل وحول قراءة التاريخ (٩)

يمكن الحديث عن احتمالين، الأول يتمثل في وصول قيادات أكثر يسارية الى الحكم، هذا الاحتمال وإن كان سيؤدي الى تقارب أكثر في العلاقات بين الكوريتين، بما قد يؤدي الى الوحدة بصورة أقرب الى الطرح الكوري الشمالي، إلا أن الولايات المتحدة لن ترضى عن مثل هذا الأمر، كما أن الرأسمالية الكورية الجنوبية ستضار كثيرا من مثل هذا الاحتمال، ومن ثم ستحول دون حدوثه. الاحتمال الثاني يتمثل في امكانية حدوث انقلاب عسكري في كوريا الجنوبية، وعودة التشدد تجاه كوريا الشمالية، بعد المرونة الكبيرة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، خاصة في عهد الرئيس السابق كيم داي جونج، والحالي روه موهين، وهي المرونة التي لا ترضى عنها الولايات المتحدة كثيرا. وكذلك في ظل تصاعد رأي عام كوري جنوبي معاد للولايات المتحدة، معتبرا اياها مصدرا اول للتهديد وليس كوريا الشمالية كما كان الحال من قبل - على الأقل - حتى ما قبل التفجير النووي الكوري الشمالي، وحتى بعد التفجير - فإن هناك قطاعات واسعة من الرأي العام الكوري الجنوبي ترى أن السياسة الأمريكية المتشددة تجاه الشمال هي التي أوصلت الأمور الى ما وصلت اليه. هنا، يمكن أن تقوم المؤسسة العسكرية بانقلاب على النظام القائم، وستجد حينئذ الدعم ما لم يكن التحريض الأمريكي. ولكن هذا السيناريو تظل فرصه ضعيفة في ظل درجة النضج التي وصلت اليها الممارسة السياسية في كوريا الجنوبية، ولكنه يظل احتمالا قائما، خاصة اذا وجدت الولايات المتحدة أنها ستخسر مواقعها في شرقي آسيا، بما فيها شبه الجزيرة الكورية، في الوقت الذي تنامي فيه القوة الصينية.

على ذلك، فإن من المرجح استمرار النظام الكوري الشمالي دون تغيير يذكر، لذا فإنه - كما سبق - يدرك أن أي تغيير يعني انهياره. ومن ناحية أخرى استمرار التداول السلمي للسلطة في الجنوب، مع تنامي العداء الشعبي للولايات المتحدة مالم تغير من سياستها في التعامل مع الشمال وكذلك مع الجنوب، حيث توجد مأخذ كثيرة على القوات الأمريكية هناك، كما أن الجنوبيين لا ينسون الدعم الأمريكي للنظام الذي استمر في قمعهم الى أن حدث التحول الديمقراطي.

من ثم، فإنه لا يبدو في الأفق حل للصراع في شبه الجزيرة الكورية، لأنه لا البيئة السياسية الداخلية، ولا التوازنات الدولية والإقليمية تسمح بذلك الآن. ورغم ذلك، فإن جميع الأطراف تحرص على تهدئة الصراع، وحصر ادارته في الوسائل غير العسكرية، لأن الجميع يخشى من الخسارة. وهكذا، يتضح أن الإطار السياسي الداخلي للصراع في شبه الجزيرة الكورية ليس في معزل عن الإطار الإقليمي والدولي للصراع، ولا عن باقي أبعاد الصراع، حيث إن كلا منها يؤثر ويتأثر بالآخر وإن بدرجات مختلفة.

معينة، ولم يراع الاختلافات الكبيرة بين الحالتين الألمانية والكورية. ففي حالة كوريا الشمالية، النظام أكثر تماسكا، كما أنه يرفض تماما إحداث أي اختراق لبنينته السياسية والعقيدية تحت مساعي الإصلاح، أو الانفتاح، أو التعددية السياسية، فهو يرى أن ذلك سيكون بمثابة بذرة فناءه، كما كان الحال في تجارب أوروبا الشرقية.

ثانيا- على الرغم من أن النظام في كوريا الشمالية كان جزءا من المعسكر الاشتراكي، إلا أنه كان يصر على أنه يطبق الاشتراكية بالأسلوب الكوري، في إطار فلسفته الاستقلالية.

ثالثا- إن النظام في كوريا الشمالية يدرك تماما أهمية الأداة العسكرية لضمان بقائه، ومن ثم فإنه يعطى لهذا الجانب أولوية مطلقة على ماعده من جوانب، وهذه مسألة استراتيجية بالنسبة للنظام، والتي يمكن في إطارها فهم الخطوات المتوالية التي خطتها النظام على صعيد برامج التسليحية غير التقليدية.

رابعا- إن هناك سياجا مفروضا على الشعب الكوري، ودعاية مكثفة تدعوه للتوحد مع القيادة والعقيدة والحزب الذي يقوده، فالحزب يسيطر على الدولة والمجتمع، والقيادة تسيطر على الحزب، ومن ثم تسيطر على الدولة والمجتمع (٨).

في مقابل سيناريو الانهيار الفجائي للنظام في كوريا الشمالية، يطرح سيناريو ضعف النظام وتآكله التدريجي، ليس فقط استنادا الى الصعوبات التي يعاني منها، وإنما أيضا استنادا الى عدم قدرته على الاستمرار في حالة العزلة، وأنه سوف يضطر الى إنخال اصلاحات، ولو في النواحي الاقتصادية، وأن المناطق الاقتصادية الخاصة يمكن أن تكون البوابة التي تنفذ منها التغييرات الى المجتمع الكوري الشمالي. وهنا، يتم الربط بين التقدم في العلاقات مع الجنوب، وجذب استثمارات الى هذه المناطق بحدوث مثل هذا الانفتاح.

ولكن النظام الكوري الشمالي يدرك هذا الأمر جيدا، وهو وإن كان قد انشأ بعض المناطق الاقتصادية الخاصة، إلا أنها ظلت معزولة عن باقي اقتصاد الدولة. ومن ناحية ثانية، فإنها مازالت محدودة. ومن ناحية ثالثة، فإنه وضع الإطار القانوني والمؤسسي الذي يجعله يحكم سيطرته عليها. ومن ناحية رابعة، فإن معظم الاستثمارات الموجودة في هذه المناطق تأتي من قبل الكوريين المقيمين في اليابان، والمعروفين بميولهم الى كوريا الشمالية.

على الجانب الآخر، هل يمكن الحديث عن احتمال تغير سياسي في كوريا الجنوبية في ظل حالة الاستقطاب في المجتمع الكوري الجنوبي بين المحافظين والتقدميين، والتي تزداد بسبب الانقسام حول السياسات التي ينبغي اتباعها حيال كوريا الشمالية، والولايات المتحدة، والقضايا الاجتماعية

(١) راجع: السيد صدقي عابدين، العلاقات بين الكوريتين، بحث مقدم الى مؤتمر العلاقات الآسيوية - الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٧ - ٨ مايو ٢٠٠٦.

(٢) لتفاصيل أكثر حول أسباب التقسيم، راجع: نجلاء الرفاعي البيومي، الحوار الكوري - الكوري حول قضية الوحدة، في السيد صدقي عابدين (محرر)، قضية الوحدة الكورية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٥-٨.

(3) Koh Yu hwan, "Assessment of the Joint Statement of the Six Party Talks" Korea Focus, vol13., no.6. Nov Dec .2005 p77.

(٤) نجلاء الرفاعي البيومي، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان، في د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران) التحولات الديمقراطية في آسيا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٩٢-١٠٤.

(٥) لتفاصيل أكثر، راجع: السيد صدقي عابدين، النظام السياسي الكوري الشمالي، في مدحت أيوب (محرر) د. عبدالعزيز شادي ومدحت أيوب، التحولات السياسية في كوريا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ١٧٩-١٩٠.

(٦) المرجع السابق، ص ١٩٥-١٩٧.

(٧) مدحت أيوب، مستقبل الوحدة الكورية ومواقفها، في السيد صدقي عابدين (محرر)، قضية الوحدة الكورية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧-٢٤٩.

(٨) السيد صدقي عابدين، العلاقة بين الدولة والمجتمع في كوريا الشمالية، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، المجتمع المدني في كوريا، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٥.

(9) Kim Ii-young, In Search of New Ideological Orientation in the Korean politics "New Right", "New Left", and Liberalism as their Common Basis, Korea Focus, August, 2006 <http://www.koreafocus.or.kr>.

الهند: سنوات الصعود

سنوات السياسة الخارجية

١٠

■ عبد الرحمن عبد العال

- الإسرائيلي والقضايا العربية بشكل عام لهو خير دليل على ذلك وإذا كانت القيادة الهندية تحلم بأن يكون هذا القرن الحادي والعشرون قرناً هندية، فإن التنبؤ بمكانة الهند في النظام الدولي ليس محل اتفاق بين باحثي العلاقات الدولية، حيث تتباين رؤاهم في هذا الشأن ما بين مؤيد ومتحفظ.

ومن هنا، يمكن تحليل مقومات تلك الصعود الهندي بما يتضمنه من فرص وقيود، وانعكاساته على السياسة الخارجية الهندية منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وذلك من خلال النقاط التالية:

- أولاً- الإدراك الرسمي والشعبي داخل الهند لمكانتها الدولية.
- ثانياً- مقومات الصعود الهندي في النظام الدولي.
- ثالثاً- انعكاسات الصعود الهندي على السياسة الخارجية الهندية.
- رابعاً- منخل للتعامل العربي مع الصعود الهندي.
- أولاً- الإدراك الرسمي والشعبي داخل الهند لمكانتها الدولية:

منذ استقلالها في عام ١٩٤٧، يسود الهند على المستويين الرسمي والشعبي شعور بامتلاكها المقومات الوصول إلى مصاف القوى العظمى في العالم. فقد كان نهرو أول رئيس وزراء لها بعد الاستقلال، ومعه عموم النخبة السياسية الهندية يتشاطرون الرؤية بأن بلادهم هي قوة عظمى محتملة، بل وتوقع نهرو لها بأن تكون بنهاية القرن العشرين القوة الرابعة بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين، وكان من رأى نهرو أن التحدي الحقيقي الذي يتعين على الهند مواجهته للوصول إلى ذلك الهدف هو واقعها الاقتصادي والاجتماعي المتخلف للغاية، والذي كان من مظاهره - على سبيل المثال لا الحصر - وجود نحو ٨٢٪ من

منذ عام ١٩٩١، تخوض الهند غمار عملية بناء صعبة لمكانتها في النظام الدولي، بعد أن فقدت ثقة المؤسسات المالية الدولية جراء عدم قدرتها على الوفاء بقرضات الديون المستحقة عليها، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها في ذلك العام وكانت تنحدر بها إلى حد الإفلاس الحقيقي - وفق تعبير رئيس وزرائها آنذاك ناراسيما راو- حيث لم تكن احتياطاتها من النقد الأجنبي تتجاوز مليار دولار، وهو ما كان يكفي فقط لسد احتياجاتها من الواردات لمدة أسبوعين. فبنت برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي، يعتبر مانموهان سينج رئيس وزرائها الحالي هو مهندسها الحقيقي، حيث كان يشغل منصب وزير المالية في حكومة ناراسيما راو في ذلك الوقت ويفضل هذا البرنامج، حققت الهند العديد من النجاحات الاقتصادية، سواء من حيث زيادة معدلات النمو إلى ٦,٥٪ وأحياناً ٨٪ وفقاً لطبيعة الظروف المناخية السائدة، وذلك بدلاً مما كان يعرف بمعدل النمو الهنديوسي وهو ٢٪، أو من حيث زيادة قيمة صادراتها من نحو ١٨,٥ مليار دولار تقريباً في عام ١٩٩١ إلى نحو ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وبالتالي مضاعفة نصيبها في التجارة العالمية من ٠,٥٪ إلى ١٪ خلال هذه الفترة، بل وأصبحت تصدر قائمة البلدان المصدرة لبعض الصناعات الأكثر تقدماً مثل البرمجيات والأدوية. وبالتوازي مع هذه النجاحات الاقتصادية، تمكنت الهند من تعزيز قدراتها العسكرية من خلال امتلاك الرادع النووي بعد تفجيراتها النووية في مايو ١٩٩٨. كما تحاول جاهدة منذ سنوات عديدة تأمين التأييد الدولي لها في الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن عند إجراء أي عملية إصلاح أو توسيع لعضويته.

ولا شك في أن قيام الهند بعملية إعادة البناء هذه لمكانتها الدولية قد استلزم بدوره إعادة هيكلتها لسياستها الخارجية، فأصبحت هذه السياسة تتسم بدرجة أكبر فأكبر بالبراجماتية والنفعية، بعيداً عن الإطار الأيديولوجي الذي أرسنه سلالة نهرو لها قرابة نصف قرن منذ الاستقلال. ولعل موقفها من الصراع العربي

بيهارى فاجباى خلال الحملة الانتخابية فى مايو ٢٠٠٤ - لهو خير تعبير عن هذه الحقيقة.

ومع أن كثيرا من باحثى العلاقات الدولية يشاطرون القيادة الهندية والشعب الهندى توقعاتهم بشأن مستقبل بلادهم فى النظام الدولى، إلا أن هؤلاء الباحثين يختلفون فيما بينهم من حيث وضعية الهند فى هيكل ذلك النظام، إذ يذهب فريق منهم إلى أن القرن الحادى والعشرين سوف يكون بالفعل قرن العملاق الهندى، وأن الهند وليست الصين هى التى سوف تتصدر قمة هيكل النظام الدولى خلال العقود القادمة من هذا القرن. ومن أنصار هذا الفريق الأمريكى كيلد بريستوتيرز، رئيس معهد الاستراتيجيات الاقتصادية فى واشنطن، وكل من ياشنغ هوينج، وتارين خانا استاذى العلوم السياسية بمعهدى ماساشوستش للتكنولوجيا وهارفارد لإدارة الأعمال، فى حين يذهب الفريق الآخر، ومن أبرز أنصاره صمويل هنتجتون، وهنرى كيسنجر، إلى وضع الهند إما فى ذيل قائمة الدول المرشحة للانتقال لمصاف القوى العظمى، أو مقدمة الدول الأقل قوة، وذلك استنادا إلى حقيقة أنها لا تزال قوة متوسطة تقتقر بدرجة أساسية إلى انسجام عناصر قوتها الشاملة. وإذا كانت ثمة دلالة لهذا الخلاف بين أولئك الباحثين، فإنه يؤكد ضرورة تحليل مقومات الصعود الهندى.

ثانيا- مقومات الصعود الهندى :

يمكن القول باطمئنان كبير إن الدولة الهندية ظلت منذ الاستقلال ولا تزال حتى اليوم - برغم ما تحقق من نجاحات اقتصادية - تعاني من خلل فى موارد القوة الصلبة لديها، إذ لا تزال فى مرحلة انتقالية لإعادة بناء هذه القدرات، بينما تتمتع بتفوق نسبي فى موارد القوة الناعمة، وذلك كما يلى :

١- موارد القوة الصلبة :

١- فيما يتعلق بالقدرات الاقتصادية، برغم النجاحات المعينة التى حققتها الهند، وأبرزها تحقيق معدل نمو يصل إلى ٦,٥٪ وأحيانا إلى ٨٪ وفقا للظروف المناخية السائدة، إلا أنه فى مقابل ذلك هناك معدل عجز فى الموازنة يصل إلى ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مما يضع قيودا حقيقية على مستقبل التنمية فى الدولة الهندية. علاوة على ذلك، فإن الاقتصاد الهندى لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة فى قطاعاته المختلفة: الزراعة، والصناعة، والخدمات، وذلك كما يلى :

- فى قطاع الزراعة، وبرغم نجاح الدولة الهندية فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء ووجود مخزون احتياطي من الحبوب للتصدير، إلا أن الأساليب المستخدمة فيها لا تزال أساليب عتيقة نظرا للطبيعة المحافظة للفلاح الهندى، مما جعل معدل النمو فى هذا القطاع لا يتجاوز، فى أحسن حالاته مع الظروف المناخية المواتية، نحو ٢٪. كما أن هذا الاكتفاء الذاتى لا يعنى تحقيق الإشباع المطلق لكل فرد هندي، حيث إن ذلك يستلزم من الهند مضاعفة إنتاجها من الغذاء حتى يمكنها توفير مستوى معيشى مناسب لقرانها.

- فى مجال الصناعة، نجد أن الهند أحرزت تقدما فى بعض الصناعات ذات التقنية العالية مثل صناعة البرمجيات التى قدرت قيمة صادراتها فى عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بنحو ١٠ مليارات دولار

السكان- وفق إحصاء عام ١٩٥١، يعانون من الأمية، وانخفاض العمر المتوقع للفرد إلى ٣٢ عاما. ناهيك عن وجود أكثر من ٥٢٪ من السكان تحت خط الفقر، وانخفاض معدلات الانخار والاستثمار المحلى إلى نحو ١٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٥١/١٩٥٠. لذلك، ارتأتى نهرو أن أفضل استراتيجية لمعالجة هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى تتمثل فى تبني سياسة عدم الاتحياز، والنزع الكامل للسلاح على الصعيد الدولى، وتسويق الهند عالميا باعتبارها دولة ديمقراطية مسالمة، بما يكفل توجيه أكبر قدر من الموارد لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد انطلق نهرو فى هذه الرؤية من قناعة شخصية لديه بأن الضعف العسكرى للهند لن يؤثر على مكانتها السياسية فى العالم، وفى هذا الخصوص، يذهب معظم الخبراء الهنود والأوروبيين إلى القول إن النموذج التنموى الموجه الذى صاغه نهرو، والقائم على التخطيط وتكامل جهود القطاعين العام والخاص، قد ظل يعمل بكفاءة طيلة عهده، حيث نجح فى إيجاد قاعدة صناعية واسعة ومتنوعة وتحقيق قدر كبير من الحرية للاقتصاد الهندى فى مواجهة التبعية الخارجية وقد جاء ذلك بفضل ما كان يحظى به هذا النموذج - فى حينه - من توافق عام داخل الأوساط السياسية والاقتصادية الهندية. استنادا إلى أن الدولة وحدها، فى ذلك الوقت، هى التى كانت تمتلك القدرة على تعبئة الموارد الضرورية لإرساء الأساس اللازم لعملية التحديث والتصنيع. وقد كان من الممكن أن يستمر هذا النموذج التنموى فى العمل بفعالية فى ظل القيادات التالية لنهرو، لو كان تم تطويره، بحيث تصبح الصناعة الهندية مصممة بدرجة أكبر للتصدير للأسواق الخارجية. ولكن ما حدث هو أن ذلك النموذج التنموى بدأ يواجه أزمة حقيقية فى ظل تلك القيادات التالية لنهرو، وبخاصة فى عهد أنديرا غاندى، نتيجة تدخلها الموقر للمنافسة فى نواحي الاقتصاد المختلفة، بكل ما استتبع ذلك من عمليات تأميم وتوسيع للقطاع العام ليشمل إنتاج السلع الأساسية وغير الأساسية، وهو الأمر الذى قاد فى النهاية إلى الأزمة الاقتصادية التى واجهتها الهند فى عام ١٩٩١، والتى وصلت بها إلى حد الإفلاس الحقيقى، وهى، أيضا، الأزمة التى لم تكن فى جوهرها سوى تعبير عن النهاية الميتة التى آل إليها ذلك النموذج التنموى. وفى انتقاد له دلالة لتلك السياسات الاقتصادية التى تبنتها القيادات التالية لنهرو، وينم عن خيبة الأمل التى سادت لدى الهنود بين ما كان ينبغي أن يكون عليه حال بلادهم ما آلت إليه فى عام ١٩٩١، قال مانموهان سنج - فى تصريح له عقب توليه حقيبة المالية فى حكومة ناراسيما راو عام ١٩٩١ - لو أنك فى عام ١٩٦٠ سالت أى شخص فى العالم عن الدولة التى يتوقع أن تكون على قمة رابطة دول العالم الثالث فى عام ١٩٩٦ أو ١٩٩٧، فإن الهند كانت ستوضع فى مقدمة هذه التوقعات. ولكن بعد ١٣ عاما فقط من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، تغير تماما ذلك التصريح للسيد مانموهان سنج، فقال- عقب توليه منصبه برئاسة الحكومة بعد فوز الائتلاف الحاكم بقيادة حزب المؤتمر فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى مايو ٢٠٠٤ - إن الجيل القادم من أبناء الهند يمكنه أن يتطلع إلى بلاده وقد أصبحت القوة الاقتصادية الثانية، بل الأولى فى العالم. ومن هنا، أصبح شعور بالثقة يسود كثيرا من الهنود. ولعل شعار "الهند المشرقة أو الهند تتلألأ" - الذى رفعه حزب بهاراتيا جاناتا برئاسة رئيس الوزراء السابق اتال

بعد أن كانت لا تتجاوز ١٠٠ مليون دولار في أوائل التسعينيات، كما نجحت في تدعيم القدرة التنافسية لبعض صناعاتها التقليدية، مثل المنسوجات التي باتت تستحوذ على ٢٥٪ من قيمة صادراتها الإجمالية، أي نحو ٢٠ مليار دولار. ومع هذا، فإن القدرة التنافسية للصناعة الهندية - بشكل عام - لا تزال محدودة في الأسواق الخارجية بسبب السياسة الحمائية لها في مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي واعتمادها منذ البداية على التوجه نحو السوق المحلية وليس التصدير. ويتصل بذلك الضعف التصديري للهند ضعف قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، التي لا تتجاوز حالياً ٦ مليارات دولار، برغم ما تستهدفه الهند من الوصول بها إلى ١٠ مليارات دولار سنوياً، مقارنة بالصين التي تجتذب سنوياً ٥٠ مليار دولار وهناك اتفاق عام بين الباحثين على أن تطوير القدرات التنافسية للصناعات الهندية يتطلب من الهند ضخ استثمارات جديدة في هذا القطاع، وتطوير بنيتها الأساسية المتهاكلة من الطرق والموانئ، والمطارات، فضلاً عن إصلاح جهازها الإداري وقوانين العمل المعوقة للاستثمار الأجنبي.

- وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع الخدمات، إذ إنه وبرغم ما يمتلكه من قدرات وأعدة، إلا أن بطء عملية الخصخصة في هذا القطاع حال دون حدوث طفرة في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تزد هذه النسبة سوى من ٤٥٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٥١٪ في عام ٢٠٠٥.

وهكذا، فإن الاقتصاد الهندي لم يندمج بعد في التجارة العالمية بدرجة كافية، ولا يزال يتجه بدرجة أكبر نحو السوق المحلية منه إلى الأسواق الخارجية.

٢- حجم وطبيعة التكوين السكاني للهند، فمن المعلوم أن الهند قد تجاوزت المليار نسمة بقليل، ولكن المشكلة لا تكمن في هذا الحجم السكاني الكبير للهند بقدر ما تكمن في طبيعة تكوينه، فلا يزال تحت خط الفقر - وفقاً للبيانات الرسمية - نحو ٢٢٪ من إجمالي عدد السكان، كما أن هناك نحو ٤٨٪ من السكان يعانون من الأمية. علاوة على ذلك، تشغل الهند المركز الثاني في العالم من حيث معدل الإصابة بمرض الإيدز بعد جنوب إفريقيا بعدد يصل إلى خمسة ملايين شخص. ويتصل بذلك أيضاً قضية الطبقة المتوسطة ومتوسط دخل الفرد، حيث لا يزال حجم هذه الطبقة يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠٪ من إجمالي عدد السكان على أحسن التقديرات، كما لا يزال متوسط دخل الفرد يدور حول ٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٦. ولذلك، فإن الهند - بشكل عام - تقع في مركز متخلف في مجال مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة للمعدلات العالمية، أو مقارنة بكثير من مثيلاتها في النول النامية. ولعل هذا يجد تفسيره في عاملين، يتعلق أحدهما بمعدل النمو السكاني الذي لا يزال - برغم جهود الدولة لتنظيم الأسرة - نحو ٢٪ بكل ما يعنيه ذلك من تزايد أعداد الداخلين إلى سوق العمل، والتي تبلغ حالياً نحو ٩ ملايين شخص سنوياً، في الوقت الذي يصل فيه معدل البطالة إلى ٩٪ من إجمالي قوة العمل البالغة ٤٠٠ مليون شخص، أي نحو ٣٦ مليون عاطل. في حين يتعلق العامل الآخر بجمود هيكل العمالة - إلى حد كبير - في قطاعات الاقتصاد الهندي، برغم تغير نسب مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، فبرغم انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في ذلك الناتج من ٢٢٪ عام ١٩٩١ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٥ - وفق ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية

الهندي بمناسبة ذكرى الاستقلال في يناير ٢٠٠٥ - إلا أن لا يزال يعمل بها نحو ٦٠٪ من إجمالي عدد السكان، أي نحو ٦٥٠ مليون شخص. في حين أنه لم يترتب على تزايد نسب مساهمة قطاعي الخدمات والصناعة من ٤٥٪ و ٢٧٪ على التوالي في عام ١٩٩١ إلى ٥١٪ و ٢٧٪ على التوالي عام ٢٠٠٥، أي تغيير جذري في نسب العمالة بهما. ويرى كثيرون أن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى ما يتطلبه هذان القطاعان من عمالة ماهرة، بينما السمة الغالبة لقوة العمل الهندية هي عمالة غير مؤهلة، نتيجة أن نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي في الهند لا تتجاوز ٦٪ من إجمالي من تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ سنة. ولعل من اللافت للنظر في هذا الخصوص أن بعض قطاعات الصناعة الهندية - التي يشار إليها باعتبارها رمزا للصعود الهندي مثل البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات - لا تستحوذ سوى على نسبة ضئيلة للغاية من سوق العمل الهندية، حيث لا يعمل بها سوى أقل من مليون شخص. ولذلك، يحذر كثيرون من أنه ما لم يتم تحقيق معدل نمو في الطلب على قوة العمل، فإن الزيادة السكانية في الهند سوف تكون لها عواقب خطيرة على ذلك الصعود الهندي. وعلى هذا، فإن طموح القيادة الهندية - كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية المشار إليه آنفاً في عام ٢٠٠٥ إلى إجراء تغييرات جذرية في هيكل العمالة بقطاعات الاقتصاد الهندي، بحيث تصبح نسبها بحلول عام ٢٠٢٠ نحو ٤٤٪ في الزراعة، و ٢١٪ في الصناعة، و ٣٥٪ في الخدمات - يعتبر هو التحدي الحقيقي أمام الهند لمعالجة تخلف مؤشرات التنمية البشرية بها.

ولا يمكن تحليل طبيعة التكوين السكاني للهند دون التطرق إلى قضيتين خطيرتين، هما:

- تهيش المرأة في المجتمع وبخاصة الفقيرات منهن: إذ لم تفلح في هذا الخصوص كافة المحاولات التي بذلتها الدولة الهندية منذ الاستقلال للارتقاء بوضع المرأة، حيث لا تزال النساء الهنديات - وبخاصة الفقيرات منهن - يعانين من النظرة الذونية والاستغلال الطبقي وسيادة الذكور، والعزل داخل عالم مغلق وغير ذلك. وفق ما تكشف عنه الدراسات الميدانية الحديثة التي أجريت في أواخر التسعينيات عن المرأة الهندية - بالإضافة إلى وقوعهن فريسة أو ضحية للاستغلال بمختلف أشكاله الاجتماعية والاقتصادية. وليس أدل على ذلك من أنهن يمثلن نحو ٨٩٪ من قوة العمل في القطاع غير الرسمي في الهند، وذلك حسبما يشير إليه تقرير منتدى النساء العاملات في الهند عام ١٩٩٦.

- ضعف التجانس الاجتماعي، وهو ما تجلى بوضوح في احتدام التوترات الاجتماعية بين الطبقات، وبخاصة في الريف الهندي. إذ إنه وبسبب المساواة التاريخية للنظام الطبقي ضد المنبوذين وأبناء الطبقات الدنيا من الفلاحين المعدمين والقبليين وغيرهم، فقد تحولت العلاقة عقب حصول الهند على الاستقلال وتمتع أبناء هذه الطبقات الدنيا بحق التصويت الانتخابي إلى علاقة عدا مع أبناء الطبقة العليا. لذلك، شهد الريف الهندي طيلة العقود الستة الماضية حوادث عنف كثيرة فيما بين هؤلاء المنبوذين والطبقة المتوسطة الريفية، احتجاجاً على الاستغلال. ويتصل بذلك أيضاً أعمال العنف التي قام بها أبناء الطبقات العليا في عام ١٩٩٠ ضد محاولات الحكومة لتطبيق توصيات تقرير لجنة "مادل" بتخصيص نسبة أكبر من الوظائف لطبقات المنبوذين والمعدمين وأبناء الأقليات

غاندى وحتى اليوم، يكشف عن هذا الضعف فى العلمانية الهندية بجلال، مع تبني هذه القيادات لسياسات معالشة للمتطرفين الهندوس، سواء عقب قيامهم بهدم هذا المسجد فى عام ١٩٩٢ فى ظل حكومة ناراسيما راو، أو بعد ارتكابهم لأحداث جوجارات فى عام ٢٠٠٢ ضد المسلمين. بل ووصل الأمر بأتال بيهارى فاجباي فى عام ١٩٩٦ إلى وصف الهنود بأنهم أولئك الذين لا يتقيدون بإله واحد، أو بنبي واحد أو بكتاب واحد، أى مرادفة الهوية أو القومية الهندية بالهندوسية، واستبعاد من هو غير هندوسى من هذه الهوية. وتنبع خطورة هذه المحاولات للتحويل من مبدأ التنوع فى إطار الوحدة إلى مبدأ سياسة الدمج القسرى من حقيقة ما تتسم به الهند من تعددية دينية ولغوية كبيرة تجعلها أبعد ما تكون عن تعريف الدولة/الامة، أو الدولة القومية، وأقرب ما تكون إلى تعريف الامة/الحضارة. لذلك، لم يكن غريباً أن تشهد الهند فى ظل هذه القيادات انبعاث الدعاوى الانفصالية فى العديد من ولاياتها مثل كشمير، والبنجاب، وتاميل نادو، وأسام وغيرها، بالإضافة إلى تجدد أعمال العنف الطائفي، سواء فيما بين الهندوس والسيخ فى الثمانينيات، أو فيما بين الهندوس والمسلمين منذ أواخر الثمانينيات وحتى اليوم. ولعل مما يحد من تفاقم مظاهر هذا الضعف فى الديمقراطية الهندية ما تشهده الهند منذ أوائل التسعينيات من بروز ظاهرة الحكومات الائتلافية، وتراجع ظاهرة الحزب المسيطر الذى كان السمة المميزة لحياتها السياسية قرابة خمسة عقود، بكل ما يعنيه ذلك من تزايد نفوذ الأحزاب الإقليمية والطبقية التى تعتبر الداعم الرئيسى لقوى اللامركزية والعلمانية فى المجتمع، وبالتالي وضع قيود حقيقية على سلوكيات الأحزاب والقوى الطائفية فى هذا الشأن، مثلما حدث فى رفضها عام ٢٠٠٠ لمحاولات رئيس الوزراء -آنذاك- أتال بيهارى فاجباي لتحويل الهند إلى دولة رئاسية، باعتبارها محاولة لتعزيز سلطة الحكومة المركزية على حساب الولايات، وذلك فى الوقت الذى ينبغي فيه إعادة النظر فى هذه العلاقة لصالح قوى اللامركزية على الصعيد المحلى. وكذلك انتقاداتها لمعالجته أحداث جوجارات الطائفية فى عام ٢٠٠٢، مما دفعه إلى تأكيد علمانية الهند والمساواة بين جميع أبنائها، وأن المسلمين هم جزء من الشعب الهندى. وقد جاء ربط فاجباي بين هزيمة حزبه -بهاراتيا جاناتا- فى انتخابات عام ٢٠٠٤ وأحداث جوجارات الطائفية، نتيجة تصويت غالبية المسلمين لصالح حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى، خير تعبير عن القيود التى يمكن أن تضعها الديمقراطية الحقيقية على سلوك الأحزاب المتطرفة.

٢- القيم المعيارية أو الرسالة الأخلاقية للدولة الهندية، وهى التى تمثلت فى ظل الحرب الباردة بقيادتها لحركة عدم الانحياز، والتى مارست من خلالها دوراً عالمياً معنوياً فى النظام الدولى. وبعد انتهاء الحرب الباردة، تسعى الهند إلى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق بلدان الجنوب فى إطار منظمة التجارة العالمية فى وجه محاولات دول الشمال لفرض معاييرها الخاصة بهذه التجارة. ولم تكف الهند فى هذا الخصوص عن مطالبة البلدان المتقدمة بترجمة المزايا المكثولة للدول النامية فى منظمة التجارة العالمية إلى واقع فعلى. وقد وضع هذا الموقف بجلال فى مؤتمر سياتل عام ١٩٩٩، حينما رفضت الربط المقترح للتجارة بالمعايير الخاصة بعمالة الأطفال والبيئة. وفى مؤتمر كانكون الوزارى لهذه المنظمة -الذى عقد فى عام ٢٠٠٢- نجحت الهند، بالتعاون مع الدول النامية، فى

فى دواوين الحكومة المركزية وفى حكومات الولايات، علاوة على منحهم دعماً مالياً من جانب الحكومة ومن كافة الجامعات، إذ رأى أبناء الطبقات العليا فى هذه الإجراءات تهديداً لأوضاعهم الاجتماعية، لأنه سوف يتم تخصيص الوظائف المحترمة لغيرهم. وقد دعت أحداث العنف والجدل السياسى والاجتماعى الكبير حول هذه القضية إلى قيام الحكومة بتجميد تقرير لجنة "ماندال"، ولا يزال حتى الآن دون تنفيذ، رغم ما كان يترتب عليه من زيادة التمكين الاجتماعى لأبناء طبقات كثيرة ما تعرضت للظلم والإذلال فى المجتمع الهندى وعلى هذا -وكما ذهب البعض- فقد استبدل الاعتماد المتبادل بين الطبقات فى الهند بالتضامن الطبقي بين أبناء كل طبقة فى مواجهة الطبقات الأخرى، مما يعنى الاتجاه نحو مزيد من الصراع الطبقي فى الهند.

٣- وأخيراً فيما يتعلق بالقدرات العسكرية: فعلى الرغم من أن الهند تعتبر ثالث قوة عسكرية فى العالم بعد كل من الصين والولايات المتحدة، من حيث حجم قواتها المسلحة الذى يتجاوز مليوناً و٢٠٠ ألف جندي، بالإضافة إلى امتلاكها للرادع النووى بعد تفجيراتها النووية فى مايو ١٩٩٨ -فإن قدرتها على توظيف قدراتها وإمكاناتها العسكرية خارج حدودها الإقليمية لا تزال محدودة نتيجة احتفاظها بقوات عسكرية على جبهتين أساسيتين لها، هما الصين وباكستان من ناحية، وضعف قدراتها البحرية والجوية طويلة المدى من ناحية ثانية، واعتمادها على الخارج فى إمداداتها العسكرية من ناحية ثالثة. وفى هذا الخصوص، لا تزال القيادة السياسية الهندية ترفض مقترحات القادة العسكريين بإنشاء هيئة أركان مشتركة لاختلاف أفرع القوات المسلحة لتحقيق التنسيق بينها ورفع كفاءتها القتالية، وذلك خشية أن يؤدى ذلك إلى زيادة سلطات هؤلاء القادة العسكريين وبالتالي تهديد الديمقراطية الهندية. ولعل هذا يطرح العديد من التساؤلات بشأن مدى قدرة الهند الفعلية على خوض غمار حرب تكنولوجية متقدمة.

ب- موارد القوة الناعمة، وهى الموارد التى تتمتع فيها الهند بتفوق نسبي، أبرزها :

١- نمط القيادة الهندية، والذى يقدم حالة نادرة لقيادات دول عالم ما بعد الاستعمار التى التزمت بالديمقراطية كأسلوب للحكم بكل ما تتضمنه من تداول سلمى للسلطة على الصعيدين المركزى والمحلى، وحرية الصحافة، ونزاهة الانتخابات، واستقلالية القضاء، والتزام الجيش الحياد فى العملية السياسية وقد بدأ الضعف يبدى فى أوصال هذه الديمقراطية الهندية فى ظل القيادات التالية لنهرو، حتى إنها أصبحت توصف بأنها عملاقة بحجمها وليس بانائها. بسبب نزوع هذه القيادات إلى تركيز السلطة وتسييس الدين فى العملية السياسية، ومحاولة تجاهل قيمة التعددية فى المجتمع، فأصبحت عملية إقصاء حكومات الولايات فى المناطق المضطربة أمراً عادياً، مما أعاق التطور الطبقي للبرامج والسياسات فى هذه الولايات، وأدى إلى استئثار التملق والفساد السياسى فى كل من المركز والولايات كما نهولت العلمانية الهندية، بدورها فى ظل هذه القيادات التالية لنهرو، إلى مجرد تطلعات وأمال أكثر من كونها واقعا تعيشه الأقليات الدينية والعرقية، وبخاصة المسلمة منها. ولعل التوظيف السياسى لقضية المسجد البابرى من قبل هذه القيادات، وبخاصة منذ عهد راجيف

إفشاله بسبب عدم تقديم البلدان الغربية لآى تنازلات بشأن الدعم الزراعى وتبني الهند فى هذا الخصوص استراتيجية الاندماج الانتقائى فى التجارة العالمية، بحيث أنها تدعم حرية التجارة فى المجالات التى تحقق فيها قدرة تنافسية عالية، بينما تتحفظ على المجالات الأخرى مثل الزراعة التى لا تتمتع فيها بمثل هذه القدرة.

٣- عضوية المؤسسات الدولية والإقليمية: ترتبط الهند منذ الاستقلال بشبكة معقدة من عضوية هذه المؤسسات، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ١٥ لدول الجنوب، وتجمع المحيط الهندى وغيرها. وتسعى جاهدة منذ أوائل التسعينيات إلى تأمين الدعم الدولى لها للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن عند إجراء أى عملية إصلاح أو توسيع له وترى أنه أيا كانت المعايير المستخدمة فى هذه العملية، فإنها تتمتع بكافة الشروط اللازمة للاضطلاع بمهام العضوية الدائمة، وقد أكد هذا المعنى مانموهان سنج فى خطابه أمام الكونجرس الأمريكى خلال زيارته للولايات المتحدة فى يوليو ٢٠٠٥.

وهكذا، يبدو من تحليل عناصر القوة الشاملة للدولة الهندية أن انتقالها إلى مصاف الدول العظمى لن يكون بالأمر الهين، حيث يتوقف ذلك على مدى نجاحها فى اجتياز هذه المرحلة الانتقالية من عملية إعادة بناء عناصر قوتها الصلبة الاقتصادية والعسكرية والشمسية. وإلى أن يتم ذلك، سوف يظل من الصعب التكهن بمستقبل وضعية الهند فى هيكل النظام الدولى.

ثالثاً - انعكاسات مقومات الصعود على السياسة الخارجية الهندية :

فى هذا الخصوص، تكشف الخبرة التاريخية لسلوك الهند فى النظام الدولى على مدى العقود الستة الماضية، منذ حصولها على الاستقلال، عن وجود فجوة بين تطلعاتها إلى مكانة القوى العظمى وسلوكها الدولى الفعلى. إذ إنها وباستثناء القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية لأمريكا القومية، مثل كشمير ومنع الانتشار النووى، فقد اتسم سلوكها الدولى بالتواضع، ولم تشكل سوى تحد محدود لمحاولات القوى العظمى لإعادة تنظيم العالم وفق تصوراتها، سواء فى ظل النظام الدولى ثنائى القطبية أو أحادى القطبية، مما جعل سياستها الخارجية تبدو فى غالب الأحيان باهتة. وإذا كانت هناك ثمة دلالة لهذه الفجوة بين الطموح والسلوك الدولى الفعلى للهند، فإنها تدل على وجود إرث عال لدى القيادة الهندية بخصوص جوانب الضعف والقوة فى قوتها الشاملة. وفى هذا الخصوص، استحوذ العامل الاقتصادى على أولوية كبيرة فى تحديد السلوك السياسى الخارجى للهند وكيفية ممارستها لدورها على الصعيدين العالمى والإقليمى وليس أدل على ذلك من أنها تراجعت فى عام ١٩٩٥ عن إجراء تفجيراتها النووية بعد تهديد الولايات المتحدة لها بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية، ولم تقم بإجراء هذه التفجيرات إلا فى عام ١٩٩٨، بعد إدراكها قدرة اقتصادها على تحمل أى عقوبات أمريكية أو دولية محتملة عليها، حال وقوعها.

واتساقاً مع هذا الإدراك من جانب القيادة الهندية لعناصر الضعف فى قوتها الشاملة، فقد سعت عقب انتهاء الحرب الباردة إلى توظيف كافة علاقاتها الإقليمية والدولية لخدمة برنامجها للإصلاح الاقتصادى، وهو ما انعكس بدوره على التحولات التى شهدتها السياسة الخارجية الهندية، وأبرزها:

١- السعى نحو توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة. باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو ما تجلى فى قيام كل من رؤساء وزرائها، نارا سيماراو، وفاجباى، ومانموهان سنج بزيارة الولايات المتحدة فى أعوام ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ على التوالى. كما قام كل من الرئيسين بيل كلينتون وبوش الابن بزيارة الهند فى مارس ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ على التوالى. وفى كل هذه الزيارات، سعت الهند إلى المساندة الأمريكية لها فى برنامجها للإصلاح الاقتصادى، فى حين سعت الولايات المتحدة إلى الاستفادة من حجم السوق الهندية التى اعتبرتتها إحدى أهم عشر أسواق فى العالم. غير أن محاولات تحسين العلاقات بين البلدين اصططمت بدرجة أساسية بموقف الهند الراض للمطالب الأمريكية بتوقيع معاهدى عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك إلى أن تم التوقيع خلال زيارة الرئيس بوش- المشار إليها آنفاً - على اتفاقية تمنع الولايات المتحدة خلالها الهند تعاوناً كاملاً فى مجال الطاقة النووية السلمية. مقابل قيام الهند بالفصل بين برامجها النووية المدنية والعسكرية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بفحص مواقعها النووية السلمية. وترى الهند فى هذا الاتفاق اعترافاً أمريكياً بها كعضو كامل فى النظام النووى العالمى الجديد. ولعل هذا الاتفاق قد يفسح الطريق أمام الولايات المتحدة للعدول عن موقفها الراض لعضوية الهند الدائمة فى مجلس الأمن عند إجراء إصلاح أو توسيع له. وعلى هذا، وكما يرى كثير من المحللين الأمريكىين والهنود، فإن احتمالات التقارب بين البلدين على المدى الطويل سوف تظل أكبر من احتمالات عدم التقارب، وذلك فى ضوء اتجاهات التنافس المستقبلية فى العلاقات الأمريكية- الصينية، وتحول الإدراك الأمريكى للصين فى ظل إدارة بوش الابن إلى منافس دولى محتمل أكثر منها شريكاً استراتيجياً كما كان يعتبرها كلينتون، وهو ما يعنى حاجة الولايات المتحدة للهند كعامل موازن للصين فى المنطقة. ولعل من الملاحظات ذات الدلالة فى هذا الخصوص أن الهند رفضت عرضاً روسيا لها بالانضمام إلى منظمة شنغهاى للتعاون، التى أنشئت فى يونيو ٢٠٠١ من ست دول، هى: الصين، وروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، لأن ذلك يتعارض مع توجهها نحو التقارب مع الولايات المتحدة. ومع هذا، سوف تظل العضلة فى هذا، المسعى الهندى لتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة - من وجهة نظر الباحث - كامة فى السعى الأمريكى إلى الهيمنة على العالم من ناحية، ومحاولة الهند لتأكيد استقلاليتها من ناحية أخرى.

ب- محاولة ترميم علاقاتها مع روسيا الاتحادية، استناداً إلى ما كان يمثلته الاتحاد السوفيتى السابق من المصدر الرئيسى لأسلحة الجيش الهندى، وهى العلاقات التى شهدت فتوراً مؤقتاً بسبب إعادة روسيا هيكل سياستها الخارجية بعيداً عن سياسات التحالف للاتحاد السوفيتى السابق. وفى هذا الخصوص، جاءت البعثة القوية لهذه العلاقات مع زيارة يلتسين لنيولوى فى عام ١٩٩٢، والتى تم خلالها تسوية قضية الديون الهندية المستحقة عليها للاتحاد السوفيتى السابق، ثم زيارة الرئيس بوتين فى أكتوبر ٢٠٠٠، والتى تم خلالها تشمين اتفاق المشاركة الاستراتيجية بين البلدين، غير أنه فى كل الحالات، كانت روسيا حريصة على تأكيد أن التقارب مع نيولوى لا يعنى تشكيل تحالف أو محاور ضد أى

البحث ويرد كثير من الهنود عن وجود معنى تكوين تحالف ثلاثي من الهند والولايات المتحدة وإسرائيل ضد الإرهاب

رابعاً- مدخل للتعامل العربي مع الصعود الهندي :

إذا كانت العلاقات العربية- الهندية هي من بين أكثر العلاقات التي تأثرت سلباً جراء هذا التحول في السياسة الخارجية الهندية، فإن ذلك لم يكن ليحدث لولا نجاح الهند في الفصل بين المكونات الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذه العلاقات، نتيجة قصور في استراتيجية التعامل العربي تجاه الهند منذ البداية وفي هذا الخصوص، يمكن اقتراح أربعة مداخل هي

١- المتابعة الدقيقة للخريطة الحزبية الهندية والتمثيل السياسي للطبقات في الهند، وذلك في ضوء التغيرات التي تشهدها الساحة السياسية والاجتماعية الهندية منذ أوائل التسعينيات وبعدها ظهور عصر الحكومات الائتلافية وفي هذا الخصوص، لابد أن تسعى البلدان العربية إلى بناء شبكة من العلاقات الحزبية مع الأحزاب الإقليمية والطبقية الطائفية الهندية، بما يدعم المصالح العربية والعلاقات مع الهند.

٢- تبني خطاب عربي حضاري نحو اليمين الهندوسي المتطرف، أسوة بالمحاولات العربية في هذا الشأن تجاه العالم الغربي، على أن يراعى هذا الخطاب الحساسيات التاريخية للمجتمع الهندوسي إزاء الإسلام وعلى هذا، فإن العالم العربي مطالب بتجديد التوظيف السياسي للدين في علاقاته مع الهند، سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي

٣- التوظيف الأمثل للقدرات العربية، وبخاصة الاقتصادية في إطار العلاقات العربية- الهندية، بما يدعم الموقف السياسي العربي، إذ نجحت الهند في هذا الخصوص بدرجة كبيرة في الفصل بين القضايا السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع العالم العربي.

٤- السعي إلى إضفاء الصبغة المؤسسية الجماعية على العلاقات العربية- الهندية، من قبيل محاولة إقناع الهنود بإنشاء منتدى عربي- هندي حتى، ولو كان غير رسمي، أو إنشاء حوار عربي- هندي في إطار الجامعة العربية.

الخلاصة :

ما لم تتمكن الهند من اجتياز هذه المرحلة الانتقالية من عملية إعادة بناء عناصر القوة الشاملة لديها وتحقيق صيغة مناسبة من التوازن فيما بين هذه العناصر، وبخاصة العسكرية والاقتصادية، فإن الطريق لا يزال أمامها طويلاً للوصول إلى مصاف القوى العظمى في النظام الدولي، في ضوء وجود العديد من القيود الداخلية والإقليمية والدولية لذلك الصعود الهندي وإلى حين تحقق ذلك، فإن السلوك السياسي الخارجي للهند سوف يستمر في عدم تشكيل تحدٍ جدي للهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، مثلما كان الحال في فترة الحرب الباردة، ما لم تتصل هذه الهيمنة بالمصالح الهندية المباشرة وفي ضوء ذلك، ما لم يرق الجانب العربي بتطوير استراتيجية فعالة لإدارة علاقاته مع الهند، فإن تذبذب الهند كثيراً بدعم قضاياها.

أطراف أخرى، وهو ما عبر عنه صراحة كل من الرئيسين يلتسين وبيوتين

ج- التركيز على مناطق الاتفاق وليس الخلاف مع البلدان المجاورة، وبخاصة الصين وباكستان. وقد تمثل هذا المدخل في حالة الصين في تحيية الخلاف الحدودي - الذي تسبب في نشوب الحرب بين البلدين عام ١٩٦٢ - جانباً - والتركيز على قضايا التبادل التجاري، حتى أضحت الصين هي ثاني شريك تجاري للهند في السنوات الأخيرة، حيث وصل معدل التبادل التجاري بينهما إلى ١٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ٢٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ ولعل مما ساعد على نجاح المسعى الهندي وجود رغبة صينية موازية تؤكد الحد من التنافس مع الدول المجاورة، وإيجاد محاور للتعاون معها. وفي هذا الخصوص، حرصت فياندا كل من البلدين على أنهما شريكان وليس منافسين. وقد تجلت مظاهر هذه الشراكة مؤخراً في جانبين، يتعلق أحدهما بالتنسيق في قطاع الطاقة بصفة خاصة، باعتباره القطاع الذي سوف يحدد مقدراتهما على النمو والقضاء على الفقر في حين يتعلق الجانب الثاني بافتتاحهما في يوليو ٢٠٠٦ لمنطقة التجارة الحرة في معبر الحدود في منطقة التبت، وهي المنطقة التي تم إغلاقها عقب حرب ١٩٦٢

أما في حالة باكستان، فرغم أن الهند لم تفتأ تكرر اتهاماتها لها بمحاولة بلقنتها عبر مساعدة الحركات الانفصالية في البنجاب وكشمير وغيرها، فضلاً عن تحميلها مسئولية كل من أحداث كارجيل في عام ١٩٩٩، والاعتداء على برلمان ولاية كشمير في أكتوبر ٢٠٠١، ومن بعده البرلمان الهندي في ديسمبر ٢٠٠١ - فإن الهند لم تسع إلى تصعيد هذه الاتهامات إلى درجة اللاعبة في العلاقات بين البلدين ولذلك، تم - برغم هذه الحالة العدائية - العديد من الخطوات لبناء الثقة بينهما، وأخيراً ما تم في عام ٢٠٠٥ من إنشاء خط ساخن ونظام الإنذار المبكر على مستوى وزيرى خارجيتي البلدين وكبار الدبلوماسيين فيهما. كما أنه لأول مرة منذ تقسيم شبه القارة الهندية، تم في أبريل من ذلك العام تسير عربات تربط المناطق الهندية والباكستانية من كشمير. ويؤمن مانموهان سينغ على استمرار التعاون بين البلدين.

د- تحيية الإطار الأيديولوجي في السياسة الخارجية الهندية جانباً، وهو ما تجلّى بوضوح في توجهات الهند إزاء القضايا العربية، حيث انتقلت من الحياد الإيجابي إلى الحياد السلبي في هذا الشأن. ومن مظاهر ذلك قيامها بالاستئناف الكامل لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في عام ١٩٩٢، باعتباره أحد مداخل دعم علاقاتها مع الولايات المتحدة ومنذ ذلك التاريخ، حققت هذه العلاقات طفرات كبيرة في مختلف مجالاتها، وبخاصة في المجالين الاقتصادي والعسكري، حيث وصل التبادل التجاري بينهما في عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١.٧ مليار دولار، مقارنة بنحو ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ وقد عبرت صحيفة "انديان اكسپريس" عن هذا التحول في السياسة الخارجية الهندية إزاء القضايا العربية، في معرض تعليقها على زيارة شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي للهند في سبتمبر ٢٠٠٢، بقولها إن هذه الزيارة تشهد نهاية عصر كانت فيه نيوبلهي تساند فلسطين معنوياً، وكذلك على نهاية آخر فلول الحرب الباردة، وتفتح الطريق أمام عهد من البراجماتية

الصين والهند.. من التنافس إلى التعاون

جاءت زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو للهند في الحادي والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٦، والتي تعد الأولى من نوعها منذ عشر سنوات، لتستأنف جولات التقارب والتفاهم بين البلدين. وتعتبر البداية الحقيقية والقوية لعودة العلاقات الصينية - الهندية قد بدأت في أبريل من العام الماضي بزيارة رئيس الوزراء الصيني وين جيا باو للهند، لتشهد منذ ذلك الحين العلاقات الصينية - الهندية دفقا جديدا بعد خمسة عقود من الصراع العسكري والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي. وتعود الخلافات الصينية - الهندية لعام ١٩٦٢، حيث تعرضت العلاقات الثنائية لازمة كبيرة، نتيجة للنزاعات الحدودية التي أدت إلى نشوب حرب حدودية ضروس بينهما كانت الغلبة فيها للصين، الأمر الذي لا يزال الهنود يتذكرونه بآلم وحسرة.

ومن جهتها، تدعي الهند ملكية منطقة اقصى تسمى الواقعة إلى الشمال من إقليم كشمير، والخاضعة للإدارة الصينية - الباكستانية كما تتخوف الهند أيضا من العلاقات التي تربط الصين بمنافستها التاريخية باكستان، حيث تتشكك في أن الصين ساعدت عدونها اللدود في برنامجها النووي، بالإضافة لتسليحها. وفي المقابل، تنظر الصين بعين الريبة والشك إلى الأراضى النامية بين بلهى وواشنطن، خصوصا بعد أن وقع الجانبان الأمريكى والهندي اتفاقا يتيح للهند الحصول على التقنية النووية. كما أن من الأمور المعقدة للعلاقات بين البلدين، استضافة الهند حكومة التبت فى المنفى (بقيادة الدالاي لاما)

وخلال مباحثات العام الماضى بين رئيس الحكومة الصينية والمسئولين الهنود، اتفق الطرفان على تسوية النزاع حول الحدود عند الهيمالايا، والتي يبلغ طولها ٢١٧٥ ميلا. كما وقعا أيضا اتفاقيات بشأن التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى، فضلا عن التبادل التكنولوجى والطيران المدنى، وقضايا أخرى. وكمؤشر على حسن النيات، تخلت الصين رسميا عن مطالباتها بمحافظة سيكيم الصغيرة بمنطقة الهيمالايا، وعرضت بكن خريطة للمنطقة على المسئولين الهنود توضح أنها جزء من الأراضى الهندية، كما أعربت عن تأييدها لانضمام الهند إلى مجلس الأمن الدولى. الهند من جانبها، أكدت احترامها لسيادة الصين على التبت، وعدم السماح بالنشاطات السياسية المعادية للصين من داخل أراضيها. وأكد رئيس الوزراء الصينى وين جيا باو أن ليس ثمة خصومة أو تنافس بين الدولتين، وإنما علاقات جوار ودية تهدف إلى التعاون المشترك.

ويجب الإشارة إلى أن الاتفاق الأخير لم يكن تطورا مفاجئا، فالجانب الصينى أبدى اهتماما بالهند خلال السنوات القليلة الماضية إثر ملاحظة الصين للصعود السريع فى معدلات النمو الاقتصادى فى الهند، خاصة فيما يتعلق بقطاعات الخدمات ومجالات الاقتصاد الجديد، مثل تكنولوجيا المعلومات والفضاء، وتكنولوجيا الصناعات المتناهية الصغر، والتحديث العسكرى. وإذا وضعنا الدوافع الاقتصادية جانبا، فإن الصين ترغب فى تطوير علاقات أفضل مع الهند بهدف موازنة نفوذ الولايات المتحدة المتزايد فى الهند، وإمكانية تطوير علاقاتها العسكرية معها.

وليست التداخليات الجغرافية - السياسية للتقارب الأخير بين الهند والصين خافية. فقد أشارت دراسة - أعدها مجلس الاستخبارات الوطنى الأمريكى فى ديسمبر ٢٠٠٤ - إلى أن بدايات القرن الحادى والعشرين تعتبر فترة صعود لبعض الدول فى العالم النامى، بقيادة الهند والصين. وقد استشهدت الدراسة بمعدلات نموها الاقتصادية المتزايدة والدائمة. وقدراتهما العسكرية المتسعة، وعدد سكانهما الضخم، الذى تغلب عليه سن العمل، والذى يزيد على المليار فى كل منهما. لذا، فإن التقرير يعتبر الصين والهند اللاعبين الرئيسيين الجديدين الذين يمكن أن يغير صعودهما من المشهد السياسى الجغرافى العالمى فى القرن الحادى والعشرين. وأشار التقرير أيضا إلى أن الهند ربما تصبح بنهاية ٢٠٢٠ الأسرع نموا فى العالم، وتتفوق بذلك على الصين.

ولم تبد الإدارة الأمريكية أى قلق إزاء الحديث الدائر عن تحالف صينى - هندى موجه ضدها، إذ نفت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن يكون لدى واشنطن أى شعور بالقلق إزاء التقارب بين نيودلهى وبكين. الهند، أيضا، أوضحت موقفها من الشراكة الاستراتيجية مع الصين، مؤكدة أنها ليست حلفا عسكريا وليست موجهة ضد أحد. وقد جاء هذا الإعلان لتخاشى المخاوف والشكوك إزاء تشكيل محور جديد فى آسيا قد يعمل ضد المصالح الأمريكية.

وتعتبر مساندة الصين - لأول مرة - لمطالبة الهند بمقعد دائم فى مجلس الأمن، واستعدادها لغض الطرف عن تقديم الهند ملازا أمنا لدودها اللدود، الدالاي لاما منذ عام ١٩٥٩، مؤشرات على أن التطورات الأخيرة هى أكثر من مجرد تطور علبر فى العلاقات بين البلدين.

فلا يغيب عن أى متابع للعلاقات الصينية - الهندية، على مدى العقود الماضية، أن الخلافات السياسية بينهما قد أضرت بالمصالح المشتركة بين البلدين.

لذا، فقد ركزت أبحاث الأخيرة بين الرئيس الصيني ونظيره الهندي على تطوير العلاقات الاقتصادية، حيث يأمل البلدان في رفع مستوى التبادل التجاري بينهما من ٢٠ مليار دولار أمريكي سنوياً إلى ٤٠ مليار دولار كل عام (ووجدت بالذکر ان حجم التبادل الثنائي بينهما عام ١٩٨٧ كان لا يتعدى ١١٧ مليون دولار) ويعد مبلغ الـ ٢٠ مليار دولار قيمة التبادل التجاري بين الصين والهند - صينياً - مقارنة بحجم صادرات الصين الذي بلغ نحو ٧١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥. بالإضافة لحجم صادرات الهند الذي بلغ في العام نفسه نحو ٧١ مليار دولار. لذا، تسعى الدولتان لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما بحلول عام ٢٠١٠ ليصل إلى ما يقرب من ٥٠ مليار دولار، بالإضافة لاتفاق البلدين على التعاون في مجالات الطاقة والزراعة والتعليم والتكنولوجيا الحديثة. كما ان البيان المشترك بين البلدين اشار إلى إمكانية التفاوض حول إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما.

وتعد الصين الآن ثاني أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة، وبينما يلعب قطاع التصنيع دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي للصين، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النمو الاقتصادي الهندي يقوده قطاع الخدمات المتمثل في تقنية المعلومات، والتكنولوجيا البيولوجية، وصناعة الدواء.

ويعتبر السعي لتأمين الحصول على مصادر الطاقة هدفاً مشتركاً للبلدين. فمع التوقعات بارتفاع الطلب العالمي على النفط في الفترة المقبلة، فإن المنافسة على مصادر الطاقة ستتزايد بين الصين والهند شرقاً، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة غرباً. ومن المرجح ان يشتد الصراع على موارد الشرق الأوسط بالتحديد، وعجلة النمو في البلدين تحتاج إلى المزيد من النفط والغاز. فالطلب الصيني على النفط في نمو مستمر، حيث بلغ استهلاكها من النفط ٦.٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٥، مرتفعاً بنسبة ٨.٥٪ عن العام السابق، الذي ارتفع بدوره نحو ١٧٪ عن عام ٢٠٠٢. وحالياً، تركز الهند للحاق بالصين، حيث تحتل المركز الرابع في قائمة الدول المستهلكة للطاقة بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا. فموقع الهند بين معظم مجموعة دول أوبك المصدرة للنفط غرباً والدول المستوردة شرقاً، لا سيما الصين واليابان، يعطيها ميزة استراتيجية وجغرافية، وأصبحت الهند مركز اهتمام عالمي كقوة اقتصادية في مجالات التقنية العالية، والسوفت وير، والصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى إمدادات آمنة وكافية من الطاقة، وبات هذا أمراً حيوياً للهند.

وقد توصل الطرفان إلى اتفاق حول تجنب المنافسة بينهما حول الوصول إلى مصادر الطاقة، وذلك حتى لا تواصل الأسعار ارتفاعها.

ويشترك الطرفان في التعامل البراجماتي في السعي للطاقة، حيث تتعامل الهند، رغم علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة، مع بلدان لا ترضى عنها واشنطن مثل إيران وبورما والسودان.

كما أن التعاون الإيراني - الصيني قد جاء على حساب الشركات الأمريكية، بالإضافة إلى العلاقات الصينية - الفنزويلية الوطيدة. وقد عبر بيفيد أو رايلي، المدير التنفيذي لشيفرون تكساس، ثاني أكبر شركة طاقة أمريكية بعد اكسون-موبيل، عن قلق الشركات الأمريكية من هذه التطورات، عندما قال: بدانا نرى التحالف بين الدول الآسيوية التي ستشكل مجتمعة قوة هائلة كأكبر تآلف لاستيراد النفط والغاز في العالم.

كل هذا يشير إلى أن الشراكة الجديدة بين دولتين تضمان معا نحو ٢٧٪ من عدد سكان الكرة الأرضية قد تتسع فتصبح حلقة استراتيجية يعمل على تحجيم النفوذ الاقتصادي والعسكري الأمريكي في آسيا، لإفساح المجال أمام القوتين الصاعدتين للتعهد في مجالهما الإقليمي الحيوي.

لذلك، نجد السؤال الخاص بكيفية سير العلاقة بين هذين العملاقين الآسيويين المختلفين جداً يحظى بأهمية كبيرة للجميع: لشعبيهما وجيرانهما وشركائهما التجاريين، وبالتأكيد للقوة العظمى في العصر الحالي، الولايات المتحدة الأمريكية. هذا، وتوجد عناصر تعاون وكذلك عناصر تنافس في العلاقات الصينية - الهندية الحالية، تعكس جهودهما المنفصلة، بل والمتضاربة لبناء دولة وأمة حديثة.

ويبقى في النهاية أنه بدون تجاهل منظورات التهديد المتبادل بين الصين والهند، نجد أن الحكومات في البلدين قد تبنت منهاجاً برجماتياً، وليس تصادفياً تجاه كل منهما الأخرى في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبالتالي، فقد أكدت كل من بكين ونيودلهي التفاعل الاقتصادي بين الدولتين، والتسوية السياسية للمشكلة الحدودية القائمة بصورة متسارعة.

كما عبرت كل منهما عن الحاجة لوجود بيئة خارجية من السلام، حتى تتمكن كل منهما من مواصلة برنامجها في الإصلاح الاقتصادي، والتفرغ للمشاكل الداخلية التي دانما ما تحمل في طياتها إمكانية تعزيز الاستقرار الداخلي.

سنية الفقي

قبل الانتشار النووي

في الشرق الأوسط

■ محمد فايز فريحات

وجود توافق عام على رفض امتلاك النظام الكوري لصواريخ بعيدة المدى أو قدرات نووية عسكرية. ويعود هذا الاستقطاب إلى ما قبل إجراء التجربة النووية الكورية. وقد أدرك النظام الكوري، بوضوح منذ بدء الجدل الدولي حول برنامجهِ النووي في أوائل التسعينيات، عمق الخلاف بين القوى الدولية المعنية بهذا البرنامج. وقد أخذ هذا الخلاف شكل الاستقطاب بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من ناحية، والصين وروسيا من ناحية أخرى. بينما اتخذت كوريا الجنوبية موقفاً وسطاً بين الرؤيتين الصينية - الروسية، والأمريكية - اليابانية.

وقد تطور هذا الاستقطاب على خلفية الموقف من عدد من القضايا الأساسية التي شكلت محور الخلاف بين تلك القوى، شملت الخلاف حول مسألة تفكيك البرنامج النووي، بمعنى من يأتي أولاً: التفكيك أم التعويضات الاقتصادية، والضمانات الأمنية، ونطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية وتعويضات الطاقة، ومسألة منع الانتشار. بمعنى كيف يمكن التأكد من التزام كوريا بعدم تصدير التكنولوجيا النووية إلى الخارج، ومسألة مستقبل النظام الحاكم في كوريا، ومسألة الضمانات الأمنية ضد أي هجوم عسكري أمريكي. بالإضافة إلى مسألة الوضع النووي المستقبلي لكوريا وقد كانت الخلافات العميقة بين القوى الدولية حول تلك المسائل أحد العوامل المهمة المسنولة عن تشجيع النظام الكوري على المضي فحماً في برنامجهِ الصاروخي والنووي، وتطور إدراك قوى لدى النظام بأنه يمكن استكمال هذين البرنامجين دون تكلفة ضخمة تفوق قدرة النظام على تحملها.

وكان ضغط وتنافس الرسائل الدولية الموجهة إلى النظام الكوري أكثر وضوحاً بعد إقدامه على إجراء مجموعة التجارب الصاروخية الأخيرة في الخامس من يوليو (أي قبل نحو شهرين من إجراء التجربة النووية الأولى) والتي شملت الصاروخ تايبودونغ " Taepudong II بعيد المدى عابر القارات الذي يمكنه الوصول إلى الشواطئ الأمريكية، بالإضافة إلى ستة

سرى إقدام كوريا الشمالية على إجراء تجربتها النووية الأولى في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ إلى تصاعد سؤالين كبيرين فيما يتعلق باتجاهات الانتشار النووي في إقليم شمال شرقي آسيا. الأول يتعلق بمواقع إقدام كوريا الشمالية على البديل النووي العسكري، وإصرارها، ومجاهدتها. أيضاً، في خرق التزاماتها بنظام حظر الانتشار النووي والسؤال الثاني ما هي أفاق الانتشار النووي في إقليم شمال شرقي آسيا بعد التجربة النووية الكورية؟ ومنسجل أكثر تحديداً ما هي احتمالات إقدام اليابان على تطوير برنامج نووي عسكري؟ فقد تبع إجراء التجربة الكورية تطور جدل كبير داخل اليابان حول ضرورة امتلاك سلاح نووي، وإعادة النظر في السياسة النووية اليابانية التقليدية وقد أخذ الاتجاه المؤيد لامتلاك السلاح النووي مرجحة أكبر من المصادقية. خاصة بعد أن دعا عدد من السياسيين اليابانيين إلى امتلاك اليابان لهذا السلاح أو على الأقل إجراء دراسة جادة لهذا البديل ورغم قوة التحدي الذي فرضته التجربة النووية الكورية، وما أثارته حول أفاق الاستقرار وتوازن القوى العسكري والاستراتيجي في منطقة شمال شرقي وشرقي آسيا، وربما في منطقة آسيا - المحيط الهادئ بأكملها، في حالة احتمال البرنامج الصاروخي الكوري وإجراء تجارب ناجحة للجبل الثاني من الصواريخ بعيدة المدى إلا أن هذا البديل يكتنفه الكثير من التعقيدات التي قد تؤدي من الناحية العملية إلى تجميده. والعودة مرة أخرى إلى مناقشة سياسات أمنية عملية ويناقش هذا المقال هذين السؤالين بدرجة أكثر من التفصيل.

أولاً- لماذا اهتمت كوريا الشمالية على الجبل النووي؟

لا يمكن فهم إقدام نظام موينج بانج على إجراء تجربته النووية في التاسع من أكتوبر ٢٠٠٦ وإصراره على استكمال برنامجهِ النووي، رغم معارضة الولايات المتحدة والقوى الدولية والإقليمية، بمعزل عن الفراغ الدقيق لطبيعة رموز الفعل الدولية إزاء هذين البرنامجين، إذ تكشف قراءة تلك الرموز عن وجود حالة من الاستقطاب الدولي بشأن طريقة إدارة أزمة هذين البرنامجين. رغم

أكثر من ذلك، فقد ذهبت بعض التحليلات إلى أن القرار لم يستهدف البرنامج النووي الكوري بقدر ما استهدف تحقيق أهداف أخرى ويشار هنا إلى هدفين أساسيين، الأول هو الحفاظ على قوة الموقف الأمريكي بشأن مسألة الانتشار النووي، فنجاح كوريا في إجراء تجربتها النووية يؤكد في التحليل الأخير عدم فعالية نظام حظر الانتشار النووي والسياسات الأمريكية في هذا المجال الهدف الثاني هو توصيل رسالة قوية لإيران بأن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لن يتوردا في اتخاذ إجراءات عقابية ضدها في حالة عدم انصياعها للمطالب الأمريكية بشأن برنامجها النووي. ولاحظ هنا التوظيف الإعلامي المكثف والسريع من جانب الولايات المتحدة للقرار ١٧١٨ في مجال الحالة الإيرانية.

ومن ناحية أخرى، ورغم أن القرار ١٧١٨ قد استند إلى أحكام الفصل السابع، إلا أنه لا يمثل، أولا، ضمانا لعدم تدهور الوضع الأمني في شبه الجزيرة الكورية، كما لا يتوقع، ثانيا، أن يمثل رادعا قويا للنظام الكوري. ورغم أن القرار ١٧١٨ قد استند إلى أحكام الفصل السابع، إلا أنه استند فقط إلى المادة (٤١) منه، بما يعني عدم جواز الانتقال إلى استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى. والحصول على تفويض من خلال قرار جديد، وهو أمر يصعب تحقيقه بالنظر إلى معارضة الصين وروسيا لهذا المستوى من التصعيد، فمواقفهما على بديل العقوبات لا يعني دعمهما لسيناريو التصعيد العسكري. وقد كان رفضهما لهذا السيناريو وراء إدخال التعديلات على الصيغة الأمريكية الأصلية للقرار.

ومن ناحية أخرى، ورغم أن القرار ١٧١٨ قد توسع في نطاق الحظر المفروض على كوريا الشمالية بالمقارنة بالقرار ١٦٩٥، إلا أنه يظل أيضا حظرا نوعيا غير شامل، إذ يقتصر على التجارة العسكرية (الذبابات والآليات المصفحة وأنظمة المدفعية الثقيلة والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية والسفن الحربية والصواريخ وأنظمة الصواريخ)، أو توفير المساعدات التقنية والصناعات المرتبطة بالمعدات العسكرية. واقتصرت العقوبات الاقتصادية على حظر تصدير السلع الفاخرة إلى كوريا وتجميد الصناديق والأرصدة المالية والموارد الاقتصادية الكورية الأخرى ذات الصلة بالبرنامج النووي الكوري، دون أن يرقى إلى حظر اقتصادي شامل، ورغم أهمية تلك العقوبات، إلا أن عوامل عدة تقلل من فعاليتها، منها أولا: إن فعاليتها تتوقف على مدى التزام القوى الرئيسية بها. وتشير مواقف روسيا والصين - وهما الشريكان التجاريان والعسكريان الرئيسيان لكوريا - عقب صدور القرار إلى تحفظهما على بعض بنود القرار، خاصة تفتيش الحمولات المتجهة من وإلى كوريا. ثانيا: إن حظر تصدير السلع الفاخرة إلى كوريا لا يكتسب أهمية كبيرة بالنظر إلى محدودية الواردات الكورية من تلك السلع. وحتى مع افتراض أن القرار قد استهدف هنا النخبة الكورية، فإنه يصبح أيضا غير ذي أهمية كبيرة بالنظر إلى محدودية تأثيره على الاقتصاد والمجتمع الكوري.

ولاشك في أن هذا التناقض كان عاملا مشجعا لإعلان كوريا الشمالية إمكانية إجراء تجربة نووية ثانية. ورغم أن الصين قد استطاعت إقناع النظام الكوري بالإعلان عن إلغاء تلك التجربة، إلا أن هذا لا يعكس سوى إبراك الصين لخطورة الخطوات غير المحسوبة من جانب حليفه الكوري على الاستقرار في المنطقة، والعيولة دون انفجارها بشكل يؤدي في النهاية إلى تدخل

صواريخ أخرى قصيرة ومتوسطة المدى فقد حاولت الولايات المتحدة واليابان استغلال تلك التجارب - رغم فشلها - باعتبارها لحظة مثالية للتصعيد ضد النظام الكوري وإيجاد رأي عام عالمي بشكل عام. وأسبوي بشكل خاص، ضد البرنامجين النووي والصاروخي الكوريين. بل طرحت الولايات المتحدة واليابان إمكانية توجيه ضربات استباقية ضد كوريا، بالإضافة إلى حالة التعبئة العسكرية على السواحل البحرية اليابانية. ونصب بطاريات صواريخ، إلا أن تلك الجهود انتهت بفشلهما في استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا. فقد رفضت الصين وروسيا بشدة إصدار قرار من مجلس الأمن يفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا، كما رفضتا أيضا سياسة التصعيد العسكري والسياسي ضدها. وإزاء هذا الموقف، اكتفى قرار مجلس الأمن رقم (١٦٩٥) بإدانة التجارب الصاروخية ومطالبة كوريا بوقف تلك التجارب، وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخي والالتزام بتعهدها الطوعي بوقف تلك التجارب، والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط. وتنفيذ إعلان بكين (سبتمبر ٢٠٠٥). والتخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار.

ورغم أن القرار ١٦٩٥ اعتبر التجارب الصاروخية الكورية تعرضا للسلام والاستقرار والأمن في المنطقة وخارجها للخطر، لاسيما في ضوء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها استحدثت أسلحة نووية، إلا أن القرار لم يشر إلى استناده إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، واكتفى فيما يتعلق بنطاق العقوبات بحصرها في منع نقل / شراء القذائف والأصناف والمواد والسلع والتكنولوجيا المتعلقة بها إلى (من) برامج جمهورية كوريا الشعبية والديمقراطية ذات الصلة بالقذائف أو أسلحة الدمار الشامل. ونقل أي موارد مالية ذات صلة بتلك البرامج، ولم يرق إلى فرض عقوبات اقتصادية شاملة.

ولم تقتصر جبهة الرفض على الصين وروسيا فقط، فسرعان ما لحقت كوريا الجنوبية بتلك الجبهة. ورغم وضوح التهديد الكوري الشمالي بالنسبة لكوريا الجنوبية، بالمقارنة بحالتي الولايات المتحدة واليابان، وإعلان كوريا الجنوبية اتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد جارتها الشمالية، خاصة وقف المساعدات الاقتصادية، إلا أنها لم تتردد في تأكيد خلافها مع المنهج الأمريكي - الياباني في إدارة الأزمة من خلال سياسة العقوبات الاقتصادية أو التصعيد العسكري. وقد حاولت كوريا الجنوبية في المراحل الأولى من الأزمة التشكيك في إمكانية إقدام بونينج يانغ على إجراء تلك التجارب، إلا أنها اضطرت بعد إجراء تلك التجارب إلى التصعيد كنوع من التماشي مع الموقفين الياباني والأمريكي أكثر منه كرد فعل خالص للتجارب الصاروخية الكورية.

وقد تكرر السيناريو ذاته بعد إجراء التجربة النووية، فقد حال الخلاف بين روسيا والصين من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر داخل مجلس الأمن، دون إصدار قرار قوي ضد كوريا الشمالية. ورغم أن القرار رقم ١٧١٨ (الذي صدر عقب إجراء التجربة النووية) قد فرض مجموعة من العقوبات ضد كوريا الشمالية، استنادا إلى أحكام الفصل السابع، إلا أن نص القرار أثار تساؤلات مهمة حول حدود التصعيد المحتمل ضد كوريا الشمالية، ومدى فعالية هذا القرار في إثباتها عن طموحاتها النووية، رغم موافقة روسيا والصين عليه.

التسعينيات مع بداية مشكلة البرنامج النووي الكورى. حيث قامت وكالة الدفاع اليابانية بإجراء دراسة حول هذا البديل. انتهت في الأخرى إلى عدم الجدوى الاستراتيجية لامتلاك اليابان لهذا السلاح. وقد عاد الجدل حول البديل النووي بقوة داخل اليابان منذ عام ٢٠٠٢ على خلفية اندلاع الأزمة الكورية في ذلك العام. كما تواترت خلال السنوات الأخيرة تصريحات العديد من القيادات السياسية اليابانية التي طالبت بإعادة النظر في السياسة النووية اليابانية.

إشكاليات الخيار النووي الياباني :

ومع إدراك الفارق المهم بين المشهد الاستراتيجى الراهن في المنطقة، بعد إجراء كوريا الشمالية لتجربتها النووية الأولى بالمقارنة بالعقود السابقة، إلا أن الخيار النووي في اليابان يخضع لعدد من الإشكاليات والقيود المهمة التي لا تزال قائمة، والتي يتوقع أن تلعب دورا مهما في انتهاء الجدل الراهن حول هذا الخيار إلى استبعاد هذا البديل، كما تم استبعاده طوال العقود السابقة، بحيث يصعب الجدل القائم ليس سوى حلقة جديدة من حلقات الجدل الدائرى حول هذا الخيار.

أولى تلك الإشكاليات هي موقع السلاح النووي في الوعي العام الياباني. ورغم مرور ما يقرب من ستة عقود على الحرب العالمية الثانية، إلا أن تجربة إلقاء قنبلتي هيروشيما وناجازاكي، وما تركته من لا تزال سلبية عميق لدى الشعب الياباني حول السلاح النووي لا تزال قوية. ويعبر هذا الإدراك عن نفسه في استمرار قوة الاتجاه "السلامى" في اليابان الذى يدعو إلى استمرار التمسك بالطابع "السلامى" للمستور الياباني والسياسة الخارجية اليابانية، بالإضافة إلى قوة المنظمات غير الحكومية المعارضة للانتشار النووي، ليس فقط داخل اليابان، ولكن على مستوى العالم.

وعلى الرغم من أن الراى العام الياباني قد أصبح أكثر تسامحا وقبولا لمناقشة الفكرة من حيث المبدأ، بحيث لم يعد الحديث عن إمكانية امتلاك اليابان للسلاح النووي من التابوهات المحظورة مناقشتها كما كان سائدا من قبل، إلا أن هذا لا يعنى موافقة الأغلبية اليابانية بشكل مباشر على امتلاك هذا السلاح. إذ يقتصر الدعم على مجرد الموافقة المبدئية على مناقشة ودراسة هذا البديل. فقد كشف استطلاع الراى - أجراه أحد المواقع الإلكترونية اليابانية عقب إعلان كوريا الشمالية امتلاكها السلاح النووي - عن رآى ٣٧٪ (من إجمالى ١٤٣٦ مشاركا) أنه يجب على اليابان دراسة البديل النووى. وفي استطلاع آخر للموقع نفسه، رآى ٥٤٪ (من إجمالى ٤٥٠٧ مشاركين) ضرورة عدم استبعاد اليابان البديل النووى.

وينسحب ذلك على الجيل الأصغر من السياسيين اليابانيين (أقل من ٤٠ سنة)، الذين يقيمون موقفا متريدا حيال هذا البديل. ففي استطلاع للراى - أجري في يونيو ٢٠٠٣ على ٤٨ من هذا الجيل أجرته مجلة AERA الأسبوعية - أكد ٦ منهم "يجب على الأقل بحث جدوى البديل النووى". والملاحظة المهمة الأخرى هي أن الراى العام الياباني لا يرى في الدول النووية الآسيوية المجاورة تهديدا خطيرا للأمن القومى الياباني. ورغم تصاعد مشكلة البرنامج النووى الكورى خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه القضية تراجعت لدى الراى العام بالمقارنة بمشكلة المخطوفين اليابانيين لدى كوريا الشمالية. ومازال الراى العام الياباني يرى أن خطر التهديد النووى يمكن مواجهته من خلال التحالف مع الولايات

عسكري محتمل قد يؤدى إلى انهيار النظام الكورى. وحدثت اختلالات كبيرة في توازنات القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

إلا أن ضعف وتناقض الرسائل الدولية الموجهة إلى النظام الكورى لا ينفر أيضا مسئولية الولايات المتحدة ذاتها عن دفع النظام الكورى إلى الإصرار على البديل النووى العسكرى. ونشير هنا بشكل خاص إلى السياسة المتشددة التي تبنتها الولايات المتحدة ضد النظام الكورى، خاصة منذ وصول إدارة بوش إلى السلطة ومراجع الجناح المؤيد للمنهج السلمى في إدارة أزمة المرماع النووى الكورى. فقد تمسكت الولايات المتحدة بمطلب التفكيك الكامل والنهائى الذى يمكن التحقق منه كشرط مسبق لاية تنازلات أو امتيازات أو تعهدات يمكن تقديمها للنظام الكورى، وهو ما أدى إلى تعميق أزمة الثقة بين النظام الكورى والولايات المتحدة واليابان. وتعميق الإدارات السلبية لهذا النظام إزاء المجتمع الدولى والنيات الحقيقية للولايات المتحدة بشأن مستقبل هذا النظام. وهو ما أدى فى النهاية إلى فشل المحادثات السادسة فى إنجاز تقدم ملموس طوال الجولات الخمس التى عقدت حتى تاريخ إجراء التجربة النووية الأولى.

ثانيا- هل تتجه اليابان إلى تطوير برنامج نووى عسكرى؟

يستند الاتجاه المؤيد لامتلاك السلاح النووى في اليابان إلى عدد من المقولات المهمة. أولى تلك المقولات هي تراجع قوة الردع المظلة النووية الأمريكية فى شمال شرقى آسيا، وقوة الردع الأمريكية بشكل عام. فنجاح كوريا الشمالية فى تطوير قدراتها الصاروخية والنووية يعنى فى التحليل الأخير -وفق هؤلاء- عدم نجاح قدرة الردع الأمريكية فى المنطقة (التقليدية والنووية) على تحجيم الطموحات النووية للنظام الكورى الشمالى أو إجهاض مراميجه التوسعية. سواء باستخدام الوسائل السلمية (إطار المحادثات السادسة)، أو عن طريق استخدام القوة أو التهديد الفعلى باستخدامها. الأمر الذى يعنى -فى التحليل الأخير- محدودية قدرة الردع الأمريكية والحاجة الملحة إلى تطوير قدرة ردع نووية وطنية موازية للتهديد النووى الكورى، فضلا عن أن عدم تطوير سلاح نووى وطنى سوف يؤدى إلى مزيد من التبعية الأمنية اليابانية للولايات المتحدة. وتؤكد تلك المقولة لدى انصار هذا الاتجاه بالنظر إلى ضعف النظام والاقتصاد الكورى بالمقارنة بنظيره الأمريكى.

وواقع الأمر أن فكرة امتلاك سلاح نووى ليست جديدة فى اليابان. فقد طرح هذا البديل فى مناسبات سابقة. فقد أثير هذا البديل فى منتصف الستينيات فى ظل حكومة إيساكو ساتو - Ei-saku Satō - الذى طرح على الرئيس الأمريكى ليندون جونسون، sakusato Satō - أثناء قمة بينهما فى عام ١٩٦٥. حق اليابان فى امتلاك سلاح نووى إذا امتلكتها الصين. وفى عام ١٩٦٧، كلف ساتو فريقا لدراسة مدى حاجة وجندى امتلاك اليابان لسلاح نووى، وانتهت الدراسة إلى عدم جدوى هذا السلاح وصعوبة امتلاكه، استنادا إلى عوامل التكلفة الاقتصادية وصعوبة الحصول على الدعم الداخلى. ونداعياته الأمنية السلبية على الأمن الإقليمى كما عبر ساتو -فى مناقضاته مع السفير الأمريكى فى طوكيو فى عام ١٩٦٩- صراحة عن تناقض مبادئ السياسة النووية اليابانية مع الأمن القومى الياباني كما أثير هذا الجدل مرة أخرى فى أوائل

الدفاع اليابانية في عام ١٩٨١- في إطار تقييم جدوى البديل النووي لمواجهة التهديد النووي السوفيتي. فقد انتهت الدراسة إلى أن التكلفة البشرية على الجانب الياباني لأي حرب نووية محتملة مع الاتحاد السوفيتي تقدر بنحو ٢٥ مليون شخص، مقابل مليون واحد فقط على الجانب السوفيتي. ويمكن سحب الاستنتاج ذاته على الجانب الصيني.

الإشكالية الرابعة تتعلق بحدود الردع النووي الياباني في حالة امتلاكه- في مواجهة التهديد النووي الكوري. والافتراض المطروح هنا أنه حتى بافتراض توصل صانع القرار الياباني إلى عدم فاعلية المظلة النووية الأمريكية، فإن السؤال الذي يظل قائماً: هل تستطيع الترسنة النووية اليابانية ردع كوريا الشمالية؟ ويذهب الاتجاه الرافض لامتلاك السلاح النووي إلى أن الترسنة اليابانية لن يكون بمقدورها توفير ردع أكبر بالمقارنة بنظيرتها الأمريكية، لأنها ستظل أصغر حجماً وأقل كثافة من مثيلتها الأمريكية.

الإشكالية الخامسة تتعلق بالمشكلات الفنية. فرغم أن دورة الوقود النووي تسمح لليابان بتوفير كميات البلوتونيوم اللازمة لإنتاج عدد كبير من الرؤوس النووية، بالإضافة إلى إمكانية توفير الموارد المالية اللازمة، إلا أن هذا لا ينفي وجود الكثير من المشكلات الفنية واللوجيستية اللازمة لإنتاج سلاح نووي يمكن استخدامه عملياً، مثل عدم امتلاك التكنولوجيا الرؤوس النووية، والبنية الأساسية الداعمة مثل العقيدة النووية. والأهم من ذلك هو خضوع المنشآت النووية اليابانية، وعمليات استخدام المواد النووية لمعايير دولية وثنائية، ومن ثم يصعب التحول إلى برنامج نووي عسكري دون التنسيق مع أطراف دولية عديدة، خاصة الولايات المتحدة، الأمر الذي يثير التساؤل حول الموقف الأمريكي الحقيقي من امتلاك اليابان للسلاح النووي.

وفي هذا الإطار، وفي ضوء الإشكاليات والتعقيدات التي تواجه البديل النووي، يصبح على صانع القرار الياباني ضرورة البحث عن مجموعة من السياسات الأمنية البديلة. ويمكن هنا تصور بدلين محتملين، الأول هو الاعتماد المكثف على التحالف الياباني - الأمريكي، على أن يقتصر ذلك بإعادة أقمدة التحالف مع البيئة الاستراتيجية الجديدة، والحصول على تعهدات واضحة من الولايات المتحدة باستمرار التزاماتها الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا، واستمرار تمتع اليابان - بجانب كوريا الجنوبية- بالمظلة النووية الأمريكية، حيث تصبح الولايات المتحدة في هذه الحالة بمثابة عمق استراتيجي مهم لليابان في حالة نشوب أي حرب نووية في المنطقة، بما في ذلك مع الصين، وذلك جنباً إلى جنب مع تطوير القدرات التسليحية التقليدية للجيش الياباني، وتطوير القدرات الدفاعية للمظلة النووية بما يتناسب وطبيعة التهديد النووي الكوري.

البديل الثاني هو تطوير سياسة إقليمية جديدة تركز على بناء نظام أمن إقليمي في منطقة شمال شرقي آسيا، يشمل اليابان والكورينين والصين. وتقوم هذه السياسة في تلك الحالة على عدد من الركائز الأساسية، بدءاً بتطبيع العلاقات اليابانية- الصينية، وتسوية مشكلة الميراث التاريخي للمؤسسة العسكرية اليابانية، وهرداً بتطبيق سلسلة من إجراءات بناء الثقة على مستوى الإقليم، والدخول في حوار إقليمي حول قضايا ضبط التسليح والانتشار النووي، وإجراءات الأمان النووي، وانتهاء ببناء إطار أو منتدى أمني يعني بإدارة قضايا الأمن والاستقرار في الإقليم.

المقدمة، بالإضافة إلى خبرة التعايش السلمي مع الصين النووية خلال العقود الخمسة الماضية.

ومن ناحية أخرى، وباستثناء الجناح المتشدد في التيار المحافظ، لا يزال صانعو السياسة الخارجية اليابانية ينطلقون من افتراض وجود علاقة سلبية بين امتلاك السلاح النووي والأمن القومي الياباني وتستند تلك الرؤية إلى أن امتلاك اليابان لهذا السلاح سيؤدي إلى تقويض نظام حظر الانتشار النووي، ليس فقط في منطقة شمال شرقي آسيا، ولكن في إقليمي شرقي وجنوب شرقي آسيا أيضاً، خاصة بالنظر إلى الخبرة السلبية للجيش الياباني خلال عقود الثلاثينيات والأربعينيات في تلك الأقاليم. وتحت الإشارة في هذا السياق- إلى أن دولا آسيوية عدة لا تزال لديها مخاوف شديدة بشأن اتجاهات تطور العقيدة العسكرية اليابانية، والتحاليف الياباني- الأمريكي، والتنافس الياباني- الصيني، وانعكاس تلك التطورات المهمة على الاستقرار في آسيا بشكل عام وقد اتجهت بعض تلك الدول إلى حسم خياراتها بالفعل إزاء هذا التنافس بالانحياز إلى الصين ومن ثم، فمن المتوقع أن يؤدي امتلاك اليابان للسلاح النووي إلى تعميق أزمة الثقة بين اليابان وجيرانها الآسيويين، وتعميق النظر إليها باعتبارها مصدر التهديد الأول للأمن الإقليمي في شرقي وجنوب شرقي آسيا، واعتبارها مصدر التهديد الأول لحالة التكامل الاقتصادي التاريخية بين الدول والأقاليم الآسيوية، والتي تشهد نمواً متسارعاً تحت مظلة الأبيك منذ تأسيسه في عام ١٩٨٩، وهو ما يترتب عليه دعم الاتجاه الانحيازي إلى الصين في ظل سياق التسليح النووي الذي قد يطلقه امتلاك اليابان لهذا السلاح، وعزل اليابان عن محيطها الآسيوي.

الإشكالية الثالثة هي القيود العملية على استخدام اليابان للسلاح النووي في أي حرب نووية محتملة في المنطقة. وتتعلق تلك القيود بغياب العمق الجغرافي من ناحية، وتركز السكان في - محدود من الأقاليم اليابانية من ناحية أخرى، الأمر الذي يعني ارتفاع التكلفة البشرية على الجانب الياباني في أي حرب نووية محتملة بالمقارنة بالعدو. والمثال العملي المطروح هنا هو نشوب حرب نووية مع الصين (المنافس التقليدي لليابان والعدو المحتمل)، فإلقاء خمس قنابل نووية (ثلاث قنابل على طوكيو، واثنان على إقليم كاساي الذي يضم كوبي وأوساكا وكيوتو) بضمن تدمير اليابان بالكامل. وفي المقابل، فإن إلقاء العدد نفسه من القنابل على الصين لا يعني تدمير الصين المتنامية الأطراف ذات الحجم السكاني الضخم. وهكذا، فإن تعرض اليابان لضربة نووية أولى من جانب الصين لا يضمن بالضرورة قيام اليابان بتوجيه ضربة نووية مدمرة للصين، بينما يصدق العكس في حالة الصين، الأمر الذي يعني صعوبة انسحاب نظرية الردع النووي على الصراع بين الطرفين، كما يعني -في التحليل الأخير- عدم فعالية السلاح النووي لليابان كرادع مهم في مواجهة الصين وما يميز الحالة اليابانية هنا عن حالة إسرائيل، التي يجمعها مع الحالة اليابانية صغر المساحة والكثافة السكانية المرتفعة -ذلك بافتراض امتلاك الدول العربية للسلاح النووي- هو وجود مساحة مائية فاصلة كبيرة بين اليابان والصين، الأمر الذي يزيد من فعالية استخدام السلاح النووي الصيني ضد اليابان دون تأثيرات سلبية ملحوظة داخل الحدود الصينية.

وقد خلصت إلى هذا الاستنتاج الدراسة التي أجرتها وكالة

روسيا والغرب الكبير في آسيا

أحمد دياب

شكل العمل على استعادة ودعم وجود روسيا تدريجيا في المناطق التي شهدت تقلصا لهذا الوجود، خصوصا في الشرقين الأوسط والأقصى. وبدأت مؤشرات هذا التوجه عقب تولي يفيجينى بريماكوف رئاسة الوزراء في أواخر عهد يلتسين (من خريف ١٩٩٨ إلى صيف ١٩٩٩). لكن هذا الاتجاه تبلور بصورة واضحة منذ تولي بوتين الرئاسة (بالإنابة عقب استقالة يلتسين في ٢١ ديسمبر ١٩٩٩، ثم رسميا عقب انتخابه في ٢٦ مارس ٢٠٠٠)، خصوصا بعد نجاحه في سحق المقاومة الشيشانية، وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة الروسية.

وفي يوليو عام ٢٠٠٠، أفصحت روسيا عن المبادئ الرئيسية لسياستها الخارجية "مبدأ بوتين"، جاء في مقدمتها إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في عالم "متعدد الأقطاب" لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، بالإضافة إلى البعد الآسيوي فيما يتعلق بمصالح روسيا في قارة أوراسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان، وتجمع الآسيان والعالمين العربي والإسلامي، بعد ما سدت الأبواب في وجه روسيا غربا بسبب توسع حلف الأطلسي نحو دول الجوار القريب لروسيا في أوروبا الشرقية، التي كانت تشكل مع الاتحاد السوفيتي السابق كتلة حلف وارسو. وتكريسا لهذا التوجه، قام بوتين بزيارة الصين في يوليو ٢٠٠٠ واليابان والهند في سبتمبر من العام نفسه على التوالي. ومنذ البداية، بدا واضحا أن هناك اهتماما روسيا بامر التقارب الهندي - الأمريكي المتزايد، الذي ترجم إلى تبادل في الزيارات وتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون وإظهار الجانب الأمريكي الرغبة في أن تكون هناك مشاركة وتحالف بين الهند والولايات المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين.

منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، بدأت السياسة الخارجية الروسية في التخلي عن عدد من المواقع التي كان يمثل وجودها فيها نوعا من التحدي الموجه للغرب في فترة الحرب الباردة. لكن لم يمض وقت طويل، حتى تخلت روسيا عن سياستها الخارجية القائمة على التطبيع مع الغرب، واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها عبر سياسة قائمة على تدرج في الأولويات، أسوة بالدول العصرية الأخرى، وليس إخضاعا لهيمنة مظلة المواجهة الأيديولوجية، كما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة، خصوصا بعد ما تاکد المسئولون الروس من خلال التجربة الأولى مع الغرب من أن السلام الذي تم بعد الحرب الباردة على الساحة الدولية ما هو إلا "سلام بارد"، على حد قول الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين. على هذا النحو، تاکد خروج السياسة الخارجية الروسية من "خندق التطبيع" أو التبعية للغرب.

ويتناول هذا التقرير دوافع التحول الروسي نحو الشرق في إطار سياسة خارجية جديدة، تقوم على إعادة ترتيب الأولويات، وتضع على قممتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الواحد الأمريكي. وذلك من خلال محاولة تفعيل علاقاتها بكل من الهند والصين وإيران وكوريا الشمالية، ومحاولة الاستفادة من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى عدم إحداث تقارب بين القوى الآسيوية الكبرى، وذلك في محاولة لتثبيت وتمدد النفوذ الروسي في هذه المنطقة الحيوية.

أولا- التوجه الروسي نحو الشرق :

وقد انعكس هذا الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية في

ثانياً- العلاقات الروسية - الهندية :

لقد كان التقارب بين الهند وروسيا يعد من ثوابت العلاقات الدولية في المنطقة منذ عقود. فمن المعروف أن الدولتين وقعتا العديد من الاتفاقيات المهمة التي وثقت العلاقات بين الهند والاتحاد السوفيتي السابق أثناء الحرب الباردة. وكان في مقدمتها معاهدة السلام والصداقة والتعاون في عام ١٩٧١. والعلاقة السوفيتية - الهندية كانت دائماً ركناً ثابتاً من أركان الاستراتيجية الهندية سياسياً وعسكرياً، تماماً كما كانت من وجهة نظر موسكو نفسها. فالهند كانت تنظر إليها باعتبارها المرتكز الاستراتيجي المطلوب، بل الذي لا بد منه لموازنة جارتها اللدنتين. باكستان والصين، في حين كانت الاستراتيجية السوفيتية تجاه آسيا والمحيط الهندي تعتبر نيودلهي الحليف المثالي في مواجهة الصين (عقب الانشقاق الشيوعي بين العاملين (روسيا والصين) في منتصف الستينيات من جهة، والنفوذ الأمريكي التقليدي في باكستان من جهة أخرى.

ورغم أن يلتسين قام بزيارة مهمة إلى الهند عام ١٩٩٢ أسفرت عن توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الهند وجمهورية روسيا الاتحادية عام ١٩٩٤، إلا أن انشغال يلتسين بالصراعات الداخلية جعله يهمل كثيراً السياسة الخارجية، مما أدى إلى حدوث برود في العلاقات الهندية - الروسية، خصوصاً عقب رضوخ روسيا للضغط الأمريكي عام ١٩٩٣ بضرورة إبطاء حركة انتقال التكنولوجيا الروسية إلى الهند. وقد انعكس ذلك على العلاقات الثنائية، فتقلص التبادل التجاري بين الدولتين من ٨ مليارات دولار عام ١٩٩١ إلى ١.٥ مليار دولار عام ١٩٩٩. ورغم توقيع إعلان "المشاركة الاستراتيجية" بين الهند وروسيا - الذي وصف بأنه "نقلة نوعية وكمية جديدة" في العلاقات بين الدولتين خلال زيارة بوتين التاريخية إلى الهند في أكتوبر ٢٠٠٠ - لكن يلاحظ أن الهند لم تتحمس لفكرة التحالف الثلاثي (روسيا - الهند - الصين) التي طرحها رئيس الوزراء الروسي السابق يفيجينى بريماكوف في ديسمبر ١٩٩٨. وعندما صدرت وثيقة التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية في أواخر يونيو ٢٠٠٠، نصت على أن مجموعة شنغهاي هي إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية، واقترحت روسيا ضم الهند إلى مجموعة شنغهاي، وجاء ذلك على لسان الجنرال ليونيد إيفانوف، مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة الدفاع الروسية، آنذاك في أبريل ٢٠٠١، لكن الهند لم تتحمس للعرض الروسي، لأنه يتعارض مع توجهها الجديد الذي يقوم على بناء نظام استراتيجي، تكون الهند محوره. ويتأسس على أساس ثنائي بين الهند والولايات المتحدة من ناحية، والهند وروسيا من ناحية أخرى، على ألا تقترب الهند من روسيا إلى الحد الذي يؤثر سلباً على علاقتها مع الولايات المتحدة.

ثالثاً- العلاقات الروسية - الصينية :

ارتبط العملاقان الصيني والروسي بروابط وثيقة بعد استيلاء

الشيوعيين على الحكم في بكين عام ١٩٤٩، لكن سرعان ما دب الشقاق بينهما بسبب تنافسهما على قيادة الشيوعية العالمية، وخلافهما حول بعض المشاكل الحدودية، وحدث الانشقاق الكبير في الكتلة الشيوعية في منتصف الستينيات من القرن الماضي. وقد ظل التنافس والتوتر سعتاً للعلاقات بين البلدين حتى نهاية الحرب الباردة وطوال عهد بورييس يلتسين، الذي حاول الاقتراب أكثر من الولايات المتحدة والغرب على حساب علاقات روسيا الآسيوية والعالمية. لكن بعد تولي بوتين، بدأت بوادر التحسن في علاقات روسيا بالصين، فشرع البلدان في ترسيم الحدود المشتركة بينهما وتسوية الخلافات حولها. وفي يوليو ٢٠٠١، وقعت الدولتان اتفاقية للصداقة والتعاون، وإن كانت الدولتان قد حرصتا على الإعلان عن أن هذه الاتفاقية ليست موجهة إلى طرف ثالث، في إشارة إلى الولايات المتحدة، فالصين لم تشأ مجازاة طموحات روسيا في تحدى الولايات المتحدة، لكن ذلك لم يمنع من اطراد التعاون الاقتصادي بين الدولتين. ففي عام ٢٠٠١، كان حجم التبادل التجاري بينهما لا يتجاوز ١٠ مليارات دولار ويبلغ الآن نحو ٣٠ مليار دولار، ويخطط الطرفان لأن يصل هذا الرقم إلى ٨٠ مليار في غضون الأعوام الخمسة عشر القادمة. وتتصدر الأسلحة قائمة الصادرات الروسية للصين، فالصين أكبر مشتر للسلاح الروسي في العالم، يليها الهند، وعلى السلاح الروسي تعتمد كثير من عمليات الاحلال وإمدادات قطع الغيار في الجيش الصيني. وتسقّثر الصين وحدها بـ ٤٠٪ من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية ٧٠٪ من إجمالي واردات الصين من الأسلحة. ويبلغ حجم مشتريات الصين من السلاح الروسي نحو ملياري دولار سنوياً. وقد وقع الجانبان منذ عامين اتفاقاً استراتيجياً حول "التعاون التكنولوجي المتعلق بالقضايا العسكرية" كجزء من الخطة المشتركة لتعميق العلاقات الاستراتيجية الصينية - الروسية والشراكة والتعاون وتنميتها. وينكر أن روسيا والصين كانتا قد أجريتا أولى مناوورتهما العسكرية المشتركة في صيف عام ٢٠٠٥. وقد وصفت وسائل الاعلام هذه المناورات بأنها تحمل "رسائل متعددة"، إذ رأت شبكة "سي. إن. إن" الأمريكية أن المناورات تمثل "استعراضاً للعضلات العسكرية للدولتين الشيوعيتين سابقاً"، وذلك في منطقة قريبة من المجال الحيوي للأسطول الأمريكي السابع، كما لم تكن هذه المناورات، التي أجريت أمام ميناء فلاديفستوك الروسي وشبه جزيرة شاندونج الصينية على المحيط الهادي، بعيدة عن مناطق نفوذ القاعدة الأمريكية في جزيرة أوكليناوا في جنوب اليابان. وذهبت بعض مراكز الأبحاث الأمريكية إلى اعتبار المناورات "تحالفاً أحمر لمواجهة الخطر البرقائي"، في تلميح إلى التعاون بين جيشين، عتاها العسكري من زمن الشيوعية، يحاولان إيقاف توفل الثورات السلمية التي تطيح بنظام الحكم في وسط آسيا، وربما تصل إلى أحد البلدين.

وبعد السلاح، يأتي النفط كاهم عنصر مساعد في علاقات

المصافي والحقول النفطية والمصانع الصينية، وهو ما اصاب البلاد بضرية موجعة.

هذا رتأرجح العلاقات بين روسيا والصين بين التعاون التكتيكي والتنافسي الاستراتيجي، فبينما تتكاتف الدولتان في حرب واحدة تهدف إلى توجيه أنابيب النفط والغاز شرقاً نحو الصين، ومواجهة الهيمنة الأمريكية في آسيا الوسطى والشرقية، فإنهما تواجهان كثيراً من المشاكل، فإضافة إلى ضعف الثقة المتبادلة بين الدولتين، والنابعة من تجارب تاريخية ومواجهات عسكرية، إلى جانب التقارب الروسي - الهندي والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الصين والولايات المتحدة، والتنافس الخفي بينهما للسيطرة على آسيا الوسطى - تبرز مشكلة الخلل الديموجرافي بينهما كخطر محتمل.

إن روسيا، بتعداد سكانها الحالي البالغ ١٤٢ مليون نسمة، تبلغ مساحتها أكثر من ١٧ مليون كم^٢، في حين أن الصين، التي تبلغ مساحتها نحو ٩,٥ مليون كم^٢، يبلغ تعداد سكانها ١٣٠ مليون نسمة. وتعداد الذكور في الصين يزيد على تعداد الإناث بمقدار ٩٠ مليون نسمة، في حين يزيد تعداد الإناث في روسيا على تعداد الذكور بمقدار ٦ ملايين نسمة. وتجمع الدولتين حدود مشتركة تصل إلى ٢٦٤٥ كم. وبينما لا يتعدى سكان سيبيريا كلها نحو ٢٠ مليون نسمة، منهم نحو عشرة ملايين فقط على الجانب الروسي من الحدود مع الصين، نجد أن عدد السكان في الأقاليم الصينية الثلاثة المقابلة للحدود الروسية يصل إلى ٢٥٠ مليون نسمة، أي أن الكثافة السكانية في الجانب الصيني تتعدى ٢٥ ضعفاً عن نسبتها في الجانب الروسي.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١، يتدفق الصينيون داخل روسيا عن طريق التجارة أو الهجرة غير المشروعة، ويوجد الآن نحو نصف مليون مهاجر صيني في الأراضي الروسية. ويتوقع الروس أن يصل عدد هؤلاء الصينيين إلى ٢٠ مليون نسمة خلال العقود المقبلة، وهو ما يوجد ظاهرة يسميها القوميون الروس "احتلالاً صينياً صامتاً" للمناطق الشرقية من روسيا، قد تصل بالعلاقات بين موسكو وبكين إلى حد المواجهة. فالمعادلة الصينية - الروسية صعبة بلا شك، فروسيا أرض تحتاج إلى شعب، والصين شعب يحتاج إلى أرض، وهي معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار في أوراسيا بالكامل.

رابعاً - الموقف الروسي من البسرفانج النووي الإيراني:

خلال لقائه سكرتير المجلس الأعلى للأمن الإيراني السابق، حسن روحاني، بموسكو (١٨ فبراير ٢٠٠٥)، أعلن الرئيس الروسي بوتين أن بلاده ستواصل تعاونها مع طهران في كافة المجالات، بما في ذلك الصعيد النووي، مؤكداً في الوقت نفسه ارتياح بلاده للتحركات الإيرانية التي أكدت عدم وجود نيات إيرانية لتطوير أسلحة نووية. لكن بوتين أشار إلى أهمية مواصلة

البلدين، فنقطة الضعف الأولى في مصادر الطاقة الصينية تتمثل في اعتمادها على الموارد الفحمية بنسبة ٧٠٪، وهو ما يصيب البيئة الحضرية بتلوث شديد. ورغم أن الصين كانت قد وصلت في مطلع التسعينيات إلى مستوى الدولة المصدرة للنفط، فإن الزيادة الهائلة في قدرتها الصناعية - التي جعلتها ثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة - قد دفعت بها إلى الاعتماد على ثلث ما تستهلكه من نفط من مصادر خارجية.

ومن جانبها، تعتبر روسيا أن الأسواق الصينية تعتبر المنفذ الجديد للغاز والنفط الروسيين في ظل مساعي بعض الدول الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة وفي الوقت الذي شعرت فيه موسكو بخطر تقلص صادراتها من الغاز لأوروبا، التي تستغل معادلة احتكار المستهلك ضد منتج الغاز، فقد تقدمت بكيين بمشروع اتفاقية للحصول على كميات من الغاز الروسي تصل إلى نصف حجم صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وقد أعلن الرئيس بوتين عن توقيع اتفاقية بين موسكو وبكين، ستقوم الشركات الروسية بموجبها بإمداد الصين بنحو ٦٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ولا يستبعد أن يكون الإعلان عن ظهور منافس آخر يطلب الغاز الروسي (الصين) يستهدف إقناع الأوروبيين بشراء الغاز الروسي بأسعار مرتفعة.

ومما لاشك فيه أن توجه روسيا إلى الأسواق الآسيوية، لتسويق منتجاتها من النفط والغاز في هذه الأسواق، خطوة باتجاه مواجهة احتكار المستهلك. وفي الوقت نفسه، تمكن موسكو من توطيد نفوذها في مختلف دول القارة الآسيوية، باعتبار أن هذه الأسواق ستعتمد على مصادر للطاقة الروسية.

وخلال مباحثات الرئيس فلاديمير بوتين مع نظيره الصيني هوجينتاو في ربيع عام ٢٠٠٦ حول تطوير سبل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية بين البلدين، أعلن بوتين أن تنفيذ خطة العمل لفترة تستمر من ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨ والرامية إلى تطبيق بنود معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون، يحقق نجاحات متميزة. وقد أسفرت هذه القمة عن اتفاقية لتنفيذ عدة مشروعات لد أنابيب نقل النفط والغاز وزيادة حجم صادرات الفحم والكهرباء، إضافة إلى مشروع إنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز من شرق سيبيريا إلى شواطئ المحيط الهادئ (ميناء ناخوبكا)، ومنه بالناقلات البحرية إلى الموانئ الصينية المجاورة.

ورغم أن الصين حريصة على إتمام تلك المشروعات، وتظهر جدية في التعاون مع روسيا، مشترطة ألا تراحمها اليابان في حصة من التصدير، فإنها لا تضع كل رهانها على المصدر الروسي، إذ إن هناك استثمارات روسية في بحر قزوين في غرب كازاخستان، كما تسعى الصين للبحث عن استثمارات نفطية في كل من تركيا والعراق وإيران والسودان وفنزويلا. فمن الصعب أن ينسى القادة الصينيون تلك الأزمة الحادة التي شهدتها الصناعة الصينية عقب توتر العلاقات بين موسكو وبكين في منتصف الستينيات الماضية، حينما سحبت روسيا مهندسيها من

إن صعود الموقف الروسي الرافض لفرض عقوبات دولية على إيران، بهدف عزلها ومنعها من تطوير برنامجها للطاقة النووية. يعود بالدرجة الأولى إلى مهارة القيادة الإيرانية في إدارة المعركة الدبلوماسية ملفها النووي، وقوة موقف إيران سياسيا واقتصاديا وعسكريا أمام الضغوط الأمريكية، وقدرتها على ردع الولايات المتحدة عن مهاجمتها حتى الآن، أي أن الموقف الروسي يتغذى بالموقف الإيراني، والعكس صحيح.

خامسا- روسيا و ملف كوريا الشمالية النووي :

ارتبطت كوريا الشمالية ونظامها الشيوعي بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي السابق منذ انتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣، وصارت بيونج يانج حليفا مهما لموسكو في مواجهة كوريا الجنوبية واليابان -حليفتي واشنطن في شرق آسيا- وقدمت موسكو مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة لنظام الرئيس السابق كيم إيل سونج. وفي الوقت الحالي، فإن روسيا تعارض فرض عقوبات اقتصادية قوية ضد كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي، خصوصا بعد تفجيراتها الأخيرة. فهي تخشى أن ترسخ بيونج يانج للضغوط الأمريكية، وتنجح واشنطن في جذبها لفلكتها عبر توحيدها مع حليفتها الغنية -كوريا الجنوبية- على غرار ما حدث مع ألمانيا بعد سماح موسكو بوحديتها عقب انتهاء الحرب الباردة.

سادسا- الاستراتيجية الأمريكية في آسيا :

تقوم الاستراتيجية الأمريكية في آسيا على سياسة "توازن القوى" ومنع حدوث تقارب أو تحالف بين القوى الآسيوية الأربع الكبرى: اليابان، والصين، وروسيا، والهند، وهي تملك من الإجراءات والعقوبات ما يوفر نجاحها حتى الآن. فهي تسعى حاليا لإيجاد تعاون بين الهند واليابان بهدف احتواء الصين، وعدم تقارب الأخيرة مع كليهما، وتسعى إلى حل الخلافات بين الهند وباكستان لمنع تدخل روسيا والصين في منطقة جنوب آسيا. وظنى أن التهاون الأمريكي تجاه البرنامج النووي الكوري الشمالي يعود إلى رغبة واشنطن في دفع اليابان إلى امتلاك السلاح النووي بحجة مواجهة التهديدات الكورية، في حين أن واشنطن تسعى لأن تمتلك طوكيو المعادل النووي لبكين. وفي منطقة آسيا الوسطى، تسعى واشنطن إلى دفع هذه الدول الصغيرة إلى الاستعانة بكل من موسكو وبكين، كل في مواجهة الآخر من جانب. ومن جانب آخر، تحاول ربط هذه الدول بدول جنوب آسيا (الهند - باكستان - أفغانستان) بعد تسوية خلافاتها، من أجل تصدير النفط والغاز عبر بحر العرب والمحيط الهندي، بعيدا عن روسيا والصين. ولكن التنافس الأمريكي -الصيني في منطقة شرقي آسيا وجنوبها يوفر فرصة لتمدد النفوذ الروسي في هذه المنطقة، كما هو الحال مع باكستان، وأخيرا إندونيسيا التي وجدت في روسيا "اختيارا ثالثا" بعيدا عن واشنطن وبكين، بل وطوكيو، وقامت أخيرا بشراء أسلحة روسية ومحطة طاقة نووية للأغراض السلمية.

طهران الالتزام بكل التعهدات التي أخذتها على نفسها على المستويين الثنائي والدولي، ووصف إيران بأنها "شريك قديم ومهم لروسيا"، مشيرا إلى عزم البلدين مواصلة تعاونهما على الصعيد العسكري.

غير أن إيران في ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ أعلنت عن تأجيل توقيع الاتفاقية الإيرانية - الروسية لتزويد إيران بالوقود النووي لتشغيل مفاعل بوشهر، وكذلك اتفاقية إعادة النفايات النووية. وجاء هذا التأجيل بسبب الاستياء الإيراني من طول المدة التي استغرقتها المفاوضات بين الجانبين دون التوصل إلى نقاط نهائية للتفاهم، في ظل احتمالات بأن يكون الجانب الروسي يمارس ضغوطا على إيران لدفعها إلى الموافقة على التخلي عن تخصيب اليورانيوم، مقابل تعهد روسي بالالتزام بتزويد طهران بالوقود الضروري لتشغيل منشآتها.

تكمّن أهمية العلاقات بين موسكو وطهران، ليس فقط في التعاون الثنائي في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وإنما أيضا في استثمار ثروات بحر قزوين، خاصة أن موقف البلدين متطابق بشأن إغلاق حوض البحر على الدول المطلة عليه وعدم السماح بوجود قوات أجنبية، مما يعنى تعددية مجالات التعاون والتقسيم، ويضفي على علاقات روسيا وإيران سمة استراتيجية، تجعل موسكو تتعامل بهدوء مع الطموحات الإيرانية في امتلاك أسلحة نووية، خاصة أنها لا تهدد الأمن الروسي أو أمن الشركاء الأوروبيين والآسيويين. ووفق قناعة الأوساط السياسية الروسية، فإن النظام الإيراني الحالي أكثر استقرارا أو ثباتا، ويتميز استراتيجياته بوضوح ومصداقية، خلافا لانتظمة أخرى. ويستند السياسيون الروس في رؤيتهم هذه إلى أن طهران لا تعادى جيرانها، ولم تدخل في صدام مسلح منذ عقدين ضد أي دولة.

إن موقف روسيا يهدف إلى إغلاق الطريق أمام مساعي إيران لتخصيب اليورانيوم والحصول على تقنيات نووية، من الممكن استخدامها لأغراض عسكرية. وإذا كانت موسكو تؤيد حق إيران في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وترفض أي إجراءات تؤدي لفرض عقوبات أو حصار ضد إيران، فإنها لا ترغب في أن تملك جارتها أسلحة نووية، في إطار تمسكها بمعاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية وحظر أسلحة الدمار الشامل. وفي محاولة لنزع فتيل الأزمة بين إيران ووكالة الطاقة الذرية، ومن روائها الولايات المتحدة ودول القوقاز الأوروبية، اقترحت روسيا تأسيس مركز إيراني- روسي مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية.

هذا الاقتراح سيجعل برنامج الطاقة الإيراني يرتبط بتنفيذه بالتقنية الروسية، وسيعتمد على الشركات الروسية في كافة مراحله، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء ٢٥ محطة نووية لتوليد الكهرباء خلال ١٠ - ٢٠ عاما.

وجدت أن عليها التنسيق مع فاعلين آخرين، وهو ما نشأت بسببه تحالفات وتحالفات مضادة، أبرزها محور روسي - صيني تعبر عنه منظمة شنغهاي للتعاون، والذي تنسق معه إيران بانتظام، مقابل محور آخر أمريكي، ينسق مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي والناط، وأحيانا مع تركيا، وكثيرا مع إسرائيل. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أن التنافس يحدث أيضا داخل كل محور. ومن هنا، يأتي تعبير "المباراة الكبرى" الذي يشيع لوصف التنافس الدولي الجاري على المنطقة. فهي بالفعل مباراة مركبة تتنافس فيها الدول نفسها التي تتعاون مع بعضها، مثل روسيا والصين، وتتعاون في ظلها الدول نفسها التي تتنافس ضد بعضها، كما هو الحال بالنسبة لتركيا وإيران. وهي تقلبات تحتملها المصالح وتفرضها تقديرات اللاعبين للاستراتيجية المثلى لنجاح محاولاتهم للسيطرة على المنطقة.

وهي محاولات ليست سهلة أو مضمونة، لأن المنطقة وإن كانت حييصة جغرافيا، فإن السيطرة عليها منذ نهاية الحرب الباردة أقرب إلى محاولة الإمساك بالزئبق. فآسيا الوسطى اليوم - كما كانت يوما عبر التاريخ - تمثل ثقب العالم، وذلك وفقا لتشبيه الباحث الشهير في شؤون التنمية أندريه جوندرو فرائك (١). فهي تشد إليها بموقعها ومواردها إمبراطوريات وقوى كبرى، تجعلها على التزاحم عليها والتنافس من أجلها، ثم بعد ذلك تدفعها بقسوتها بعيدا عبر هذا الثقب الجغرافي الكبير لتدخل قوى أخرى جديدة وهكذا.

وآسيا الوسطى - كما يغطيها هذا القسم من الملف - تشمل خمس دول فقط، هي: أوزبكستان، وتركمنستان، وطاجيكستان، وقزغيزستان، وكازاخستان، والتي يصل مجموع مساحتها إلى

نحجت آسيا الوسطى خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية في لفت الانتباه إليها بشدة، فهذه المنطقة وإن كانت أكبر سجن جغرافي في العالم، فإنه سجن انفتح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لتندفع إليه قوى آسيوية كبرى، أهمها إيران وتركيا والصين والهند. وقوى أخرى دولية، على رأسها الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الانهيار الكبير، تجرى في تلك المنطقة الحبيسة حروب صامتة، تحاول فيها كل دولة وراثته ما أمكنها من روسيا التي احتكرت السياسة، والاقتصاد، والفكر، وكل شئ فيها طيلة ١٢٦ عاما منذ أن سقطت طشقند في يد القيصر الكسندر الثاني عام ١٨٦٥، إلى أن سقطت مرة أخرى هي وعواصم بقية الجمهوريات الخمس من يد سكرتير عام الحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في ١٩٩١.

وروسيا بدورها وإن استسلمت لخسارة المنطقة جغرافيا، فإنها لا تزال مصرة على الاستحواذ عليها استراتيجيا، فتراقب ما يجري فيها عن كثب وتحفظ لنفسها بأوراق مؤثرة، أهمها عشرة ملايين روسي لا يزالون يعيشون فيها، كما أنها تدخل مع قوى كبرى أخرى مهتمة كثيرا بالمنطقة، وتحديدا مع الصين، في ترتيبات أمنية من أجل احتواء الاندفاع الأمريكي الذي بدأ عقب نهاية الحرب الباردة، وازداد بشكل خاص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حينما احتاجت واشنطن إلى آسيا الوسطى كواحدة من منصات انطلاق حملتها العسكرية على أفغانستان.

الخريطة الجيوموليتيكية لآسيا الوسطى:

في إطار التنافس الدولي على المنطقة، كان من الطبيعي أن تدفع توازنات القوى إلى ظهور محاور، هدفها تعزيز فرص المتدخلين في كسب السباق فالدول التي تبحث عن أعلى العوائد

الاستقلال، فنالت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي ويدات عملية بناء الدولة وسط موجة التحرر من الاستعمار، بينما تأخرت دول آسيا الوسطى ثلاثين عاما، فنالت استقلالها في عصر العولمة، مما يؤكد بالفعل أنه قد قذف بها من جرة، إلى مجرة وأن التنافس الدولي عليها لم يأتيها بالتدريج، وإنما هبط عليها فجأة. هذا عن أوجه الاختلاف، أما أوجه الاتفاق، فتبين في الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين، وفي الميول السياسية لدى النخب الحاكمة فيهما. فاستراتيجيا، تعد الاثنان منطقتي معابر وموارد، إذ تتحكم كل واحدة منهما بطرق مرور دولية رئيسية تزيد من حدة التنافس الدولي عليهما. فآسيا الوسطى هي صرة طريق الحرير الرابط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، والعالم العربي، من جهته، يمتلك نقاطا مفصلية تربط قارات العالم القديم بعضها ببعض. علاوة على ذلك، تتمتع المنطقتان بمخزون هائل من موارد الطاقة، يسيل له لعاب القرى الصناعية الكبرى، أما بالنسبة للميول السياسية لنخب الحكم، فتتشابه في بعدين، الأول: هو عدم أولوية المسألة الديمقراطية لديها، مما يجعل السياسات الخارجية لدول المنطقتين حكرا على قلة مسيطرة. والثاني: إن هذه القلة المسيطرة غالبا ما تبحث في الخارج وليس في الداخل أو في الجوار الإقليمي القريب عن مظلة حماية، سواء كانت لأمن النظام أو لأمن الوطن، كما تبحث في الخارج أيضا عن منافذ لتصريف منتجاتها، الأمر الذي يفتح الباب في المنطقتين على مصراعيه أمام الاختراق الخارجي، والإشارة إلى العالم العربي هنا ليست مقحمة على الموضوع، وإنما هدفها وضع علامة توضيحية أمام القارئ العربي، تقرب له صورة ما يجري في آسيا الوسطى، وتبين أمامه أن هذه المنطقة -شأن المنطقة العربية- لا تحكم تفاعلاتها الإقليمية بنفسها، وإنما تقررها منافسات عالمية كبيرة تتجاوز قدراتها، كما أنها تعج بمخترقين يتفاوتون في مستوى القوة، وتجرى بينهم داخل هذا الصندوق صور متنوعة من التنافس.

صورة من داخل الصندوق :

الفراغ دائما يستدعي من يشغله، والفراغ الذي خلفه سقوط الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى حرك قوى إقليمية ودولية عديدة، وشجعها على دخول الصندوق. ولم يكن أمام دول الصندوق إلا الترحيب بالقادمين الجدد، ماداموا سيفكون عنها حبسها المزيج: السياسي لروسيا، والجغرافي للطبيعة التي حرمتها منفذا إلى البحار. وهذان العاملان فقط: الخوف من روسيا، والانحباس الجغرافي يفرضان على الجمهوريات الخمس القبول باللعبة الدولية الكبرى المستمرة في المنطقة منذ ١٩٩١. ومع إدراكها خطورة استضافة لعبة الأمم على أراضيها، فإن دول آسيا الوسطى لم يكن أمامها خيار آخر، فهي تقف ضمن مجموعة من اثنتين وأربعين دولة حبيسة في العالم، وهو ما تفقد بسببه نحو ١٥٪ في المتوسط من عوائد صادراتها، مقابل نفقات النقل وحدها (٣). ولهذا، لم تكن هذه الدول ليعترض على القادمين الجدد إلى ساحتها، ماداموا سيوفرون لها -في إطار المباراة الكبرى- المنافذ التي تستطيع من خلالها تصدير ثرواتها إلى المرافئ النهائية للحصول على عوائد تدعم استقلالها، وتحافظ على سيادتها أمام روسيا.

نحو أربعة ملايين كم^٢ (٣.٩٩٤.٤٠٠ بالتحديد) أي ما يساوي ٢٩.٥٪ من مجموع مساحة الدول العربية. وتحديد دول المنطقة بالاسم هنا مقصود، لأن لها تعريفات مختلفة تصيف إلى ما سبق دولا وأراضى أخرى فآسيا الوسطى ليست مساحة جغرافية جامدة، وإنما نظام إقليمي يتسع أو يضيق، وفقا للمعيار الذي يأخذ به الباحثون. فمنظمة دولية -مثل اليونسكو- أنتجت مؤلفا عن تاريخ المنطقة فبيل تفكك الاتحاد السوفيتي، اعتمدت فيه على معيار المناخ. ووفقا له، فإن آسيا الوسطى تضم -إلى جانب الجمهوريات الخمس سالفة الذكر- منغوليا، وإقليم غرب الصين، وشمال شرق إيران، وأفغانستان، وغرب باكستان (٢). أما المعيار الذي يأخذ به هذا التقرير، وتعتمده كثير من وزارات الخارجية عبر العالم، فسياسي خالص، يعتبر أن هذه الدول الخمس بالتحديد تشكل منطقة قائمة بذاتها، لأن علاقات القوة السياسية التي ربطتها بروسيا تغيرت ١٨٠ درجة بحلول عام ١٩٩١. فروسيا وإن كانت قد الفت التدخل في مناطق قريبة من تلك الجمهوريات، مثل أفغانستان، فإن الدول الخمس وحدها هي التي قُبعت لأكثر من قرن خلف الستار الحديدي، إلى أن سقط لتجد نفسها فجأة وقد خرجت من جرة إلى مجرة.

ويقدر ما سعت الدول الخمس إلى الخروج من القمقم الإقليمي الذي كانت تعيش فيه لترى ما يحدث من حولها في العالم، كان العالم بدوره شغوقا بالدخول إلى هذا القمقم بعد أن رفع عنه الغطاء، ليكشف من جهة عما كان يحدث فيه، والأهم ليبحث لنفسه عن نصيب من الفرص فيما تمتلكه المنطقة من ثروات مؤكدة من النفط والغاز الطبيعي. والأهم أكثر ليمنع عن نفسه شروا يمكن أن تخرج من هذا الصندوق لتعبر الحدود، وتطول أمن واستقرار دول عديدة واقعة في الجوار القريب والبعيد للمنطقة على السواء، من بينها التطرف الإسلامي، والإرهاب، وتجارة المخدرات، والصراعات العرقية.

وبانفتاح الصندوق، تمكنت دول المنطقة من التخلص من الاحتكار الإقليمي والتبعية المطلقة لروسيا، لتبدأ مرحلة جديدة تتصف بالسيولة الإقليمية Regional Fluidity التي أتاحت لعديد من القوى الإقليمية والدولية اختراق المنطقة والنفوذ إليها. وهي حالة فرضتها الجغرافيا الحبيسة للمنطقة، وحاجتها إلى شركاء خارجيين جدد إلى جانب روسيا، شركاء يمكنونها من النفوذ إلى العالم عبر أراضيهم، ويقدمون لها سندا يستطيع موازنة النفوذ الروسي الذي لا تزال جمهوريات المنطقة تحمل تجاهه شكوكا تاريخية عميقة. ومع تنويع الشركاء الخارجيين، تراجعت العلاقات بين الجمهوريات الخمس لتحول آسيا الوسطى. شأنها في ذلك شأن المنطقة العربية، من فاعل بإمكانه التأثير في العلاقات الدولية. إلى مسرح كبير تلعب عليه الدول الكبرى القادمة بسرعة من الخارج.

ومع أن آسيا الوسطى تختلف عن المنطقة العربية في عدد من النواحي، إلا أن التحليل الإقليمي المقارن يكشف أيضا عن وجود أوجه أخرى للنسب بينهما وتختلف المنطقتان في أمرين وتتماثلان في أمرين آخرين. أما الاختلاف فيظهر في الجغرافيا وفي التاريخ، فالمنطقة العربية ليست حبيسة جغرافيا كآسيا الوسطى، كما أن الدول العربية سبقات تاريخيا دول آسيا الوسطى إلى

غير أن الجمهوريات الخمس لم تحمل اللعة الكبرى كلاعبين. لأن ذلك يريد بكثير على امكاناتها. كما انها لم تكن لتكتفى بالمشاهدة من موقع المتفرجين. لأن ذلك يقل بكثير عن مقوماتها. وإنما دخلوا اللعبة على أساس اهم اصحاب الساحة. وأن من حقهم أن يسعوا للحصول على اعظم عائد ممكن. مقابل فتحها أمام اللعبة الدولية الكبرى. بحيث يرسو العطاء. إن جاز التشبيه. على من يدفع أعلى الاسعار. ولأن نخب الحكم في تلك الجمهوريات هجرت. منذ الاستقلال. التفكير بالايديولوجيا. وتصرف بمطلق على محض. فإنها تدبر الساحة التي تمتلكها بسلوب يوفق بين موقر الإتاحة وفنون الإزاحة. فهي تعقد صفقات طويلة الأجل مع القوى الكبرى. متى كانت مأمونة الجانب. لتتيح بموجبها لتلك القوى فرصة الوجود في مواقع مؤثرة في المنطقة. وعادة ما تكون هذه الصفقات ذات طابع اقتصادي يركز على استثمار ثروة تقدر بنحو ٤٠.١٩٩٢ مليار برميل من النفط. و٢٠٤.١٩٩٩ مليار قدم مكعبة من الغاز (٤) وإلى جانب ذلك. تستغل تلك النخب السياسية الطلب المرتفع على ساحتها الإقليمية. فتبطل صفقة لتسديدها بأخرى. مما يتسبب في إزاحة قوى وإتاحة الطريق أمام أخرى. وعادة ما يكون ذلك مرتبطا بأسباب سياسية تتصل مباشرة بأمن نظم الحكم. وشعورها بأنها ستكون في درجة أمان أكبر. لو أن المباراة الكبرى مالت لمصلحة طرف على حساب آخر

وقد وضع ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - في المباراة الدائرة بين روسيا والولايات المتحدة على من منهما يمتلك المفاتيح الأساسية للأمن في المنطقة. فقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. كانت أوزبكستان. وهي أكبر دول المنطقة سكانا. تبعث بإشارات إلى واشنطن. تعلن من خلالها عن استعدادها للتقارب معها وفتح الساحة الإقليمية أمامها لتتقدم على حساب موسكو. وقد تأكد ذلك حينما أعلنت عن انسحابها عام ١٩٩٩ من معاهدة الأمن الجماعي المنبثقة عن كومنولث الدول المستقلة. التي تمنح روسيا غطاء قانونيا يبرر وجودها العسكري في المنطقة ثم أتت أحداث الحادي من عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ليتحول ذلك الغزل الاستراتيجي إلى واقع. حينما فتحت أوزبكستان ابوابها. وسمحت للولايات المتحدة باستعمال قواعد ومنشآت عسكرية على أراضيها. أبرزها قاعدة خنا أباد. إلا أن روسيا - التي لم ترتع لوجود القوات الأمريكية في جوارها القريب في آسيا الوسطى - انتهزت أول فرصة للتوتر بين الجانبين الأوزبكي والأمريكي فراحت تدفع مع الصين. التي تساورها الشكوك أيضا في الوجود الأمريكي. من أجل إزاحة واشنطن بعيدا

وقد أتت تلك الفرصة في مايو ٢٠٠٥. حينما وقعت أعمال عنف في مدينة أنديجان الأوزبكية. وجهت واشنطن بسببها انتقادات علنية لسجل حقوق الإنسان في أوزبكستان. مما أزعج السلطات الأوزبكية. ودفعها لمراجعة الطريقة التي توجب بها ساحتها الإقليمية لموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان غير مستحب الخوض فيه عند قادة المنطقة ولهذا. بدأت أوزبكستان بعد أحداث أنديجان في فتح ساحتها من جديد أمام روسيا. فطلبت من واشنطن سحب قواتها من قاعدة خنا أباد. ثم انضمت في يناير ٢٠٠٦ إلى الجماعة الاقتصادية الأورو-آسيوية Eurasec. مما قربها أكثر من موسكو والأهم أنها عانت في

٢٠٠٦ إلى العمل مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي. التي سبق أن انسحبت منها في ١٩٩٩. وقد شجع التغيير في موقف موسكو الساحة كلا من الصين وروسيا. فانصرفت في يوليو ٢٠٠٥ بين منظمة شنغهاي للتعاون. التي تجمعها مع دول سيب الوسطى باستثناء تركمنستان. يطالب الولايات المتحدة بتحديد جدول زمني لسحب قواتها من المنطقة. ولتشجيع عملية الإزاحة أكثر. قررت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون وبنو منظمة معاهدة الأمن الجماعي. في نوفمبر ٢٠٠٦. إجراء مشاورات عسكرية مشتركة في جبال الأرز الروسية خلال ٢٠٠٦. ومن جانبها. سعت واشنطن إلى معالجة ما تعرضت له من إزاحة فيديا تظهر حرصا أكبر على عدم الخوض في قضية الإسلام الديمقراطي في المنطقة. من ناحية. بعد أن تلكد لها أن ذلك يفسد عليها مصالحها. وعلى البحث من ناحية أخرى عن بدائل تعرض خسارتها في أوزبكستان. يسعى جون أبي زيد. قائد المنطقة المركزية الأمريكية. لإيجائها في تركمنستان. وبالتحديد في قلعة ماري. وذلك مقابل تعهد قسمة. خلال زيارته لعشق أباد في أغسطس ٢٠٠٥. بأن واشنطن في مقابل الحصول على تسهيلات عسكرية. ستضمن عدم الإطاحة بنظام الحكم في تركمنستان (٥)

وإذا كانت روسيا والولايات المتحدة والصين أبرز القوى المتنافسة في المنطقة. فإنها ليست الوحيدة. وإنما هي دول المستوى الأول فقط من بين ثلاثة مستويات تقسم إليها الدول الداخلة في المباراة الكبرى. وتستطيع هذه الدول الثلاث. بحكم قدراتها. أن تدبر معاركها إما مباشرة أو بالوكالة. والملمح الأهم للمنافسة على هذا المستوى هو ميل بكين وموسكو إلى تعزيز التنسيق بينهما. لاسيما وأن الاتجاه الأحادي الذي تتبناه الإدارة الأمريكية الحالية في العلاقات الدولية يشجع الطرفين على ذلك. حتى لا يختل توازن القوى في منطقة عازلة Buffer Region تمنع وصول كثير من الشرور إليهما. أما المستوى الثاني. فيضم القوى المتوسطة. سواء بالنظر إلى حجمها في النظام الدولي مثل تركيا وإيران. أو قياسا إلى درجة تغلغلها في المنطقة مثل دول الاتحاد الأوروبي. وعلى رأسها فرنسا. وبريطانيا. وألمانيا. أو الهند. وباكستان القامتان من جنوب آسيا واستثناء دول الاتحاد الأوروبي. فإن الدول الأخرى على هذا المستوى جاءت حاملة معها من مناطقها مناقشات قيمة وثقرا تاريخيا تحاول أن تصفيه بعيدا. وأن تصنع لنفسها امتدادا إقليميا في آسيا الوسطى بقوى مكانتها في مناطقها الأصلية. أما المستوى الثالث. فيشمل مجموعة من الدول القمامة Scavenging States التي تنافس على ما تبقى من كمكة الموارد والفرض في المنطقة. وتكفي عانة بالمشروعات قصيرة الأجل محدودة العائد. كما يتصف وجودها بأنه رمزي أكثر منه فعليا. ولو أهم بعض من هذه الدول يلعب دور أكبر. فيتم ذلك عبر التحالفا بقائمة الوكلاء. عن إحدى القوى الكبرى المتنافسة ومن دول هذا المستوى. تنبئ الدول العربية. وبعض دول أمريكا اللاتينية. وجنوب شرق آسيا

ويؤكد التنافس الدولي على المستويات الثلاثة أن آسيا الوسطى ولدت ضعيفة. تعاني حالة هشاشة بنيوية تجعلها غير سهية لبلوغ الكفاية الأمنية نفسها. وتدفعها بشكل دائم للبحث عن كفيل أمني لها في الخارج. فالمنطقة. منذ أن انفتحت

المنطقة إزاء تلك المشاكل مرهونا بقرارات تتخذ في عواصم خارجها.

ويسبب مشكلات الأمن التقليدي وتحديات الأمن الرخو معا، وفي ظل الطبيعة الجغرافية المعلقة للمنطقة، فإن القوى التي تنفذ إليها لا تستطيع الخروج منها إلا بشق الأنفس. فالمنطقة -كما سبقت الإشارة- تعتبر ثقب العالم، وهي صندوق، ضيق من دخل فيه، عليه أن يمر عبر هذا الثقب متى حان وقت الخروج. ونتيجة للمزاخمة على دخول الصندوق، نشأت في آسيا الوسطى حالة "احتباس استراتيجي" تجذب المنطقة بمقتضاها، ثم تعنص، ثم تخترق أدق وأصغر المشكلات الإقليمية والدولية لتحولها إلى مواجهات كبرى تغلّي دون أن يسمع لها بالضرورة صوت. فطابع آسيا الوسطى المطلق لا يتيح للأصوات المدوية أن تمر بسهولة إلى الخارج.

صندوقها، وهي نموذج للمناطق الرخوة Soft Regions التي تحفل بتحديات الأمن التقليدية، إلى جانب ما يعرف بمشكلات الأمن الرخو على الجانب التقليدي. تقف دول المنطقة أمام جيايرة عسكريين لا قبل لها بهم. فالموازنات الدفاعية للدول الخمس مجتمعة لا تزيد على ١٥ / ٠ من ميزانية الدفاع الباكستانية، و ٢ / ٠ من الميزانية الصينية، و ١٦ / ٠ من الميزانية الروسية (٦)، وهي فجوة قوة تغرى دول الجوار القريب قبل البعيد على دخول المنطقة، والتشميت بالبقاء فيها. كذلك، فإن التهديدات العسكرية المتبادلة بين جمهوريات المنطقة الخمس، والمرتبطة عادة بخلافات الحدود، تزيد من ضعفها أمام الخارج، وتدفع بها دائما إلى البحث عن غطاء خارجي للمساعدة أما على الجانب غير التقليدي، فتعص المنطقة بالتحديات البيئية، والصحية، ومشكلات تهريب المخدرات، واللاجئين، والصراعات العرقية، ومظاهر التطرف الإسلامي، وجميعها مشاكل عابرة للحدود تجعل أمن

الهوامش :

(1) Andre Gunder Frank, The Centrality of Central Asia, Comparative Asian Studies, vol. 8 Amsterdam, VU Press, 1992, 1

(2) Dani, A.H and V.M. Masson, eds., UNESCO History of Civilizations of Central Asia, Paris: UNESCO, 1992

(3) Jonas Hagen, "Trade Routes for Landlocked Countries," UN Chronicle, Dec., 2003. http://www.findarticles.com/p/articles/es/mi_m139/is_4_40/ai_114007078

(٤) بيانات إدارة الطاقة الأمريكية

<http://www.eia.doe.gov/emeu/international/reserves.htm>. 1

(5) Central Asia: The Great Game Heats Up, Stratfor Strategic Report. <http://www.Stratfor.biz/products/premium/prints.php?storyID=.255960>

(6) The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2006, New York: Routledge, 2006.

بؤر التوتر الإقليمي في آسيا

الأسباب والحلول

د. محمد أيوب

على امتداده غياب استراتيجية أمنية واضحة للأمن الآسيوي أو أمن الأقاليم الآسيوية، على غرار الأمن الأوروبي أو الأطلسي. ومع هذا الحضور الأمريكي في التفاعلات الآسيوية، فإن هذه التوترات الإقليمية تفسح المجال للمتنافس بين القوى الكبرى في آسيا، خاصة الولايات المتحدة واليابان والصين وروسيا.

عوامل التوتر والنزاع في آسيا :

على امتداد القارة الآسيوية، تبرز بؤر التوتر الإقليمية، مسببة عوامل لعدم الاستقرار واحتمال الفوضى، أو حتى الصدامات العسكرية. ومن أبرز القضايا المسببة للتوتر قضايا إعادة التوحيد (الكوريتان والصين وتايوان)، والمنازعات حول الدعاوى الإقليمية (كشمير والنزاع بين أرمينيا وأذربيجان)، والموارد الطبيعية (جزر اسبراتلي وبارسيل)، يضاف إليها السياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي أنشأت بؤرا أخرى، سواء في أفغانستان أو العراق ومحيطهما الإقليمي.

١- قضايا إعادة التوحيد :

في شرق آسيا، تسعى كل من الكوريتين لاحتواء الأخرى من خلال إعادة التوحيد، وفق أجندتها ودرئتها، إلا أن كوريا الشمالية تظل -بقدراتها النووية دولة عسكرية- تشكل أحد المصادر الأساسية لتهديد الأمن للدول المحيطة بها، خاصة

رغم مرور أكثر من عقد ونصف عقد على انتهاء الحرب الباردة، إلا أن بؤر التوتر الإقليمي، سواء تلك التي خلفتها تلك الحرب أو نشأت بعدها، تمثل مخاطر كامنة ليس فقط على أمن آسيا -كبرى قارات العالم- ومن ثم على السلم والأمن الدوليين، ولكن أيضا على الصعود الاقتصادي الآسيوي، وهو الصعود الذي رشح الألفية الجديدة كي تكون قرنا آسيويا.

وقد أثبت استمرار بؤر التوتر الإقليمية إخفاق الطريقة الآسيوية في إدارة وحل المنازعات، وهي التي قامت على تجنب الخوض فيها، والتركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية، وهو ما كشف عنه تصاعد سلسلة من المنازعات القديمة، كالمنازعات على الإقليم البحري بين إندونيسيا وماليزيا في منطقة بحر سالويزي، والنزاع بين اليابان وكوريا الجنوبية على جزر توكودو أو ناكشيمما، وتصاعد التوتر بين الصين واليابان على المناطق الغنية بالطاقة في شرق بحر الصين، وإعادة نشر بعض الكتب المثيرة للجدل. وقد كشف هذا التصعيد عن حاجة البلدان الآسيوية إلى آليات جديدة لإدارة وحل نزاعاتها، فضلا عن إصلاح وتفعيل ما هو قائم.

ولا تقتصر التفاعلات المرتبطة ببؤر التوتر الإقليمية على الأطراف الآسيوية المباشرة، ولكنها تشمل أطرافا أخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل حضورا قويا ليس فقط في إدارة التوتر، ولكن أيضا في تصعيده أو احتوائه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا الدور امتد منذ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية إلى الآن، وساعد

كوريا الجنوبية، إذ عكفت كوريا الشمالية، خلال الحرب الباردة وما بعدها، على تصعيد قدراتها العسكرية، ونظمت الاقتصاد بها من أجل خدمة قوتها العسكرية، وذلك رغم ما واجهته -ولتزال تواجهه- من مشكلات اقتصادية حادة. وتتمثل الأهداف الحالية للاستراتيجية الأمنية لكوريا الشمالية في العمل على تحقيق هدفين أساسيين، هما: إنهاء عزلتها الدبلوماسية باستخدام القضية النووية للدخول في معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، والحصول على مساعدات اقتصادية تحتاج إليها لمواجهة أزماتها، والثاني: خروج القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية وما يؤدي إليه ذلك من تحقيق الوحدة الكورية على أجندة كوريا الشمالية، بفابل هذا اعتماد الاستراتيجية الأمنية لكوريا الجنوبية على تأكيد تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة، واعتباره بمثابة قلب سياستها الدفاعية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى التعاون الأمني مع اليابان والصين وروسيا ودول الآسيان، وهي الدول المؤثرة في ترتيبات الأمن الإقليمي، فضلاً عن العمل بالأساليب الاقتصادية على تهدئة الأجواء في منطقة شبه الجزيرة الكورية، مما يساعد على تقليل احتمالات المواجهة العسكرية مع كوريا الشمالية، وتحقيق الوحدة الكورية بأسلوب متدرج، تستوعب فيه كوريا الشمالية في نظام كوريا الجنوبية.

إلا أن إعلان كوريا الشمالية في فبراير ٢٠٠٥ امتلاكها أسلحة نووية، ثم قيامها بإجراء أولى تجاربها النووية في ٢٠٠٦، مع ما يمثل ذلك من تهديد مباشر لأمن دول الجوار، خاصة كوريا الجنوبية واليابان -قد عقد من مسألة توحيد الكوريتين، فضلاً عن تعزيزه- على الأقل في المدى القريب- لسياسة استقواء كوريا الجنوبية بالمظلة الأمنية الأمريكية، وتقوية علاقات التحالف الأمريكية - اليابانية والصعوبات التي تحد من فعالية المباحثات السداسية (بين الكوريتين والولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا) بشأن الأزمة الكورية، وما يزيد من خطورة دخول كوريا الشمالية النادي النووي الأزمة الاقتصادية المزمنة التي تعيشها كوريا الشمالية، والتي قد تدفعها إلى تصدير تكنولوجيا التسليح النووي أو الأسلحة النووية ذاتها ووسائل إطلاقها. كما أنه قد أصبح لدى كل من كوريا الجنوبية واليابان حافز قوي للتسلح النووي حتى تتوافر لكليهما البية ذاتية الردع، لو غابت المظلة النووية الأمريكية وإذا كانت كوريا الشمالية تستند إلى مؤازرة الصين لها، وكوريا الجنوبية تستند إلى مؤازرة الولايات المتحدة لها، فإن بؤرة التوتر في شبه الجزيرة الكورية لا ترتبط تفاصلاتها فقط بالعلاقات الثنائية بين الكوريتين، ولكن أيضاً -وبدرجة لا تقل أهمية- بالعلاقات الأمريكية - الصينية.

ومن قضايا إعادة التوحيد الأخرى المسببة للتوتر في شرقي آسيا، قضية عودة تايوان إلى الوطن الأم، فالصين

تسعى وتصر على الوحدة السلمية مع تايوان، وفقاً لعدد من المبادئ، أهمها دولة واحدة ونظامان، وهو ما يعني تخلي تايوان عن فكرة تمثيلها للصين، مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وقواتها المسلحة، فضلاً عن الروابط غير الرسمية التي تربطها بالعالم الخارجي، وعدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لتايوان، ودعوة الشخصيات السياسية في تايوان لشغل مناصب في السلطة العليا للدولة، وكذلك دعوة رجال الأعمال في تايوان لاستثمار أموالهم في الصين. وتبذل الصين الجهود لتحقيق التوحيد السلمي التدريجي، إذ إنه -وفقاً لها- لا ينبغي للصينيين أن يحارب بعضهم بعضاً، مع عدم استبعاد اللجوء إلى القوة التي لن توجه ضد أهالي تايوان، وإنما ضد أي قوة أجنبية تحاول التدخل لعرقله توحيد الصين من خلال الدعوة إلى استقلال تايوان. ويجري هذا التدخل العسكري (١) إذا تم إعلان استقلال تايوان، أو إذا امتلكت تايوان سلاحاً نووياً، أو رفضت تايوان مفاوضات الوحدة، أو في حالة انفجار مشكلة خطيرة في تايوان.

وبينما لا ترفض تايوان الوحدة مع الصين، إلا أنها تشترط -بداية- أن يتغير النظام السياسي فيها. وتعتمد تايوان في استراتيجيتها الأمنية على تنمية علاقات الصداقة والتعاون مع دول عديدة لتفادي الضغوط التي تبذلها الصين في اتجاه عزلها، والعمل من أجل بناء ترسانة نووية للدفاع عن نفسها، وتعتمد في ذلك على الولايات المتحدة بصفة أساسية، أي أن تايوان تسير في طريق الأسباب التي تدعو إلى تدخل الصين عسكرياً، وهو ما يجعل هذه البؤرة للتوتر الإقليمي مفتوحة للتصاعد إلى أفاق غير محددة، خاصة أنه بمقتضى قانون (ضد الانفصال)، الصادر في ١٤ مارس ٢٠٠٥، أصبح جيش التحرير الشعبي الصيني مخولاً بالهجوم على تايوان، حينما يقرر قادته أن تايوان قد أصبحت مستقلة تماماً (٢).

٢- الدعاوى الإقليمية :

إذا انتقلنا إلى بؤر التوتر بسبب الدعاوى الإقليمية، فسنجد نزاعاً إقليمياً بين الصين واليابان في منطقة بحر الصين الشرقي، حيث يدعى كلا الطرفين أنها منطقتهم الاقتصادية الخالصة، وقد أجمعت هذا النزاع التقارير التي تذهب إلى غنى هذه المنطقة بالنفط والغاز. وتشمل المنطقة المتنازع عليها جزر سنكاكو Senkako، وحقل غاز chunxiao. وبينما باشرت الصين أعمال حفر وتنقيب في هذه المناطق في عام ٢٠٠٢، فإن الحكومة اليابانية أعطت الضوء الأخضر لعمليات التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها في أبريل ٢٠٠٥ (٣). وقد وصل التنافس بين البلدين إلى احتمال المواجهة العسكرية عقب تسلل غواصة نووية صينية إلى المياه اليابانية بالقرب من أو كيناروا في

نوفمبر ٢٠٠٤، وأعقب هذا تسلسل سفن أبحاث صينية إلى المياه اليابانية في أوكتوبري Okinotori في ديسمبر، وتعددت حوادث التسلل الصينية إلى المياه اليابانية في ٢٠٠٤

وكما تصاعد التوتر بين اليابان والصين بسبب الدعاوى الإقليمية، فقد تكرر هذا بين اليابان وكوريا الجنوبية في بحر اليابان، الذي تطلق عليه كوريا الجنوبية البحر الشرقي، وهو النزاع حول جزر تاكشيم - كما تعرف في اليابان - أو جزر توكدو - كما تعرف في كوريا الجنوبية. وحاليا، فإن كوريا الجنوبية تحتل هذه الجزر، وتقسم المياه حولها بغناها بالأسماك والغاز الطبيعي والمعادن. وقد تصاعد الحنق الكوري حين أعلن في اليابان يوم ٢٢ فبراير يوم تاكشيم، فأنطلقت المظاهرات تجتاح كوريا الجنوبية، وطالب الرئيس الكوري رومو هيون اليابان بالاعتذار. وتقديم تعويضات عن ممارساتها في كوريا أثناء الحرب العالمية الثانية، برغم أن اليابان سبق أن أعلنت أنها أوفت بالتزاماتها في هذا الشأن بموجب معاهدة التطبيع بين البلدين عام ١٩٦٥.

وبين اليابان وروسيا يوجد النزاع حول جزر الكوريل، وهي أربع جزر تقع شمال جزيرة هوكايدو اليابانية في أقصى شمال أرخبيل اليابان وقبالة أقصى شرق روسيا. وتبلغ مساحتها ٥٠٠٠ كم مربع، ولهذه الجزر أهميتها البالغة لغنى منطقتها بالأسماك والمعادن كالمنجنيز، والقصدير، والزنك، والنحاس، والتيتانيوم (٤). وترجع جذور هذا النزاع إلى القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٥٥، وقع البلدان اتفاقية، تم بمقتضاها تقسيم الجزر الأربع فيما بينهما. وفي عام ١٩٠٥، وقع البلدان اتفاقية تنازلت بمقتضاها روسيا عن جنوب سخالين، مقابل سيادتها على جزر الكوريل الجنوبية. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، قام الاتحاد السوفيتي بالاستيلاء على جنوب سخالين، مع احتفاظه بالسيادة على جزر الكوريل. وفي إطار اتفاقية الهدنة بين البلدين عام ١٩٥٦ والتي أعادت العلاقات الدبلوماسية بينهما، وافقت روسيا على إعادة اثنتين من الجزر، مقابل توقيع معاهدة سلام. وهو ما لم يتم إلى الآن. بل زاد التوتر بسبب زيارة رئيس الوزراء الياباني للمنطقة المتنازع عليها في سبتمبر ٢٠٠٤. وادى التوتر في العلاقات اليابانية - الروسية إلى تأخير التعاون بين البلدين في مجال مشروعات الطاقة.

وقد أدت بؤر التوتر في إقليم شمال شرقي آسيا في اليابان إلى إعادة النظر في سياساتها الدفاعية وتوسيع دورها العسكري ومنذ ٢٠٠٤، واليابان تأخذ خطوات غير مسبقة بشأن دورها في الأمن الدولي والإقليمي، معبرة عن إحساسها بعدم الأمن، وأصبح هناك شعور قوي في كل من اليابان والولايات المتحدة بالحاجة إلى التحرر من القيود التي تحد من قدرة اليابان على تطوير مشاركتها الأمنية

الإقليمية والدولية. وفي مقابل هذا، فإن دول الإقليم تنظر بحذر بالغ إلى تطور هذا الدور الياباني، خاصة الكوريتين والصين، بسبب ماضي اليابان الاستعماري، وتقاطيع الطموحات الصينية - اليابانية. وقد بلغت ميزانية الدفاع اليابانية نحو ٤٦,٦ مليار دولار في ٢٠٠٥ (٥)، بما يجعلها واحدة من كبرى ميزانيات الدفاع على المستوى العالمي. وتشمل الميزانية إنفاقا على نظام الدفاع الصاروخي، وبرامج الصواريخ طويلة المدى، مما يعكس قلق اليابان من بيئتها الأمنية.

وفي إقليم جنوب شرقي آسيا، هناك نزاع حول جزر اسبراتلي، وتقع على بعد ٢٠٠ ميل بحري جنوب هونغ كونغ. وفي الحرب العالمية الثانية، قامت اليابان باحتلال هذه الجزر. وفي عام ١٩٥١، أقرت اليابان بتخليها عنها، ولكن لم يتحدد إلى من تنول هذه الجزر (٦). وتبرز أهمية هذه الجزر بسبب موقعها الاستراتيجي على خطوط ملاحية دولية، وغناها بالأسماك، واحتمالات النفط والغاز، ولهذا تتنازع السيادة عليها ٦ دول، هي الصين، وفيتنام، وتايوان، وماليزيا، والفلبين، وبروناي، وجميع الأطراف المتنازعة - باستثناء بروناي - تحتفظ بقوات في منطقة الجزر، إلى جانب اتجاهها للتسلح وبناء قوات عسكرية للدفاع عن حقوقها في هذه الجزر. أما جزر بارسيل المتنازع عليها، فهي تقع في بحر الصين الجنوبي بين فيتنام والصين، وتتنازع الدولتان السيادة عليها. ومن بؤر التوتر في هذه المنطقة أيضا التوتر القائم بين ماليزيا وإندونيسيا عقب طرد ماليزيا نحو مليون عامل دخلوا إليها بطريقة غير شرعية، من بينهم ٤٥٠ ألف إندونيسي، وتصاعد التوتر بسبب النزاع الإقليمي في بحر سالويزي. خاصة في أكتوبر ٢٠٠٥ عقب منح شركة بتروماس الماليزية حقوق التنقيب عن النفط لشركة شيل في المنطقة المتنازع عليها، وردت إندونيسيا بإعطاء حقوق مماثلة لشركة Unocal (٧).

وتعد قضية جامو وكشمير من أهم بؤر التوتر في آسيا، وقد تصاعدت إلى مصادمات عسكرية وحروب بين الهند وباكستان عدة مرات، وأدت هذه الحروب إلى إنشاء بنجلاديش على أرض باكستان الشرقية في ١٩٧٢، وإلى تحول الهند وباكستان إلى دولتين نوويتين. وقد ولدت هذه المشكلة مع تقسيم شبه القارة الهندية في عام ١٩٤٧، واستمرت إلى الآن، ويتوزع إقليم جامو وكشمير حاليا بين الهند وباكستان والصين، التي حصلت على جزء من الأراضي الكشميرية في حربها مع الهند في عام ١٩٦٢، والجزء الآخر بمقتضى اتفاقية ترسيم الحدود بين الصين وباكستان. وبينما تعتبر الهند هذه الولاية جزءا لا يتجزأ من أراضيها، وأن مشكلة كشمير مشكلة ثنائية بينها وبين باكستان، وأن حلها لا يكون إلا على أساس اتفاق سيملا الموقع بين الدولتين في عام ١٩٧٢، وترفض أي تسوية على

مشكلة إقليم ناجورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، وتبلغ مساحة هذا الإقليم ٩٧٠٠ كم مربع، ويمثل ٢٠٪ من مساحة أذربيجان، إلا أن ٨٠٪ من سكانه من الأرمن (١٠). كما تعاني جورجيا من الحركات الانفصالية في أوستيا وأبخازيا.

وفي منطقة غربي آسيا، تبرز بؤر التوتر المزمنة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وما ترتب عليه من حروب إقليمية وسباقات تسلح، كما دخلت المنطقة في قلب الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة، وبمقتضى هذه الحرب، قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق، وهو ما ترتب عليه أن الدولة العراقية أصبحت مهددة بالانهيار، وعلى شفا التقسيم، وتصعيد المشكلة الكردية التي تعانيها تركيا، والفوييا التي يسببها سعى إيران لتطوير قدرات نووية في مجال توليد الطاقة، حيث يتم إدراك هذا السعى على أنه تهديد لدخول إيران نادي التسلح النووي، وما يثيره هذا من احتمالات قوية لضرب المنشآت النووية الإيرانية، خاصة من جانب إسرائيل. وقد أسهم تصاعد التوتر في هذه المنطقة الحساسة من العالم، التي تحتوى على ٦٢٪ من مخزون النفط العالمى، في ارتفاع كبير غير مسبوق في أسعار هذا النفط، جاوز أحيانا حد ٧٥ دولارا للبرميل. كما كان انشغال هذه المنطقة بالصراعات التي ولدها التوتر الأمنى فيها أكبر أسباب تباطؤ التنمية فيها.

المعالجة الآسيوية لبؤر التوتر والنزاع :

في سبيل التعامل مع بؤر التوتر الأمنية، لجأت البلدان الآسيوية إلى أربعة مسارات، هي :

- ١- تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية.
- ٢- الاستعانة بالمظلة الأمنية الأمريكية.
- ٣- محاولات بناء ترتيبات أمنية إقليمية.
- ٤- إجراءات لبناء الثقة.

١- في المسار الأول، أصبحت كل من الصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية بلدانا نووية، كما قامت العديد من البلدان الآسيوية بتطوير نظمها الصاروخية مختلفة المدى، ونشر شبكات من الصواريخ المضادة للصواريخ، معتمدة على التكنولوجيا الروسية أو التكنولوجيا الأمريكية، وتطوير تكنولوجيا محلية في صناعة الأسلحة التقليدية ووسائل الاتصال والأنظمة الإلكترونية والذخائر، فضلا عن مشتريات الأسلحة من مصادرها المختلفة، والتي أصبحت تشكل بندا مهما في التجارة الخارجية بين البلدان الآسيوية وهذه المصادر. ومن المعلوم أن مناطق شرق وجنوب شرقي آسيا - باستثناء الصين واليابان- تأتي في الإنفاق على التسلح بعد

أساس قرارات الأمم المتحدة -قإن باكستان تطالب بمنح شعب كشمير حقه في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء، وأن تتم تسوية هذه القضية وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ويسهم في تفاقم هذه المشكلة -بالإضافة إلى هذين الطرفين الرئيسيين- عدد من الحركات والجماعات الموجودة داخل الأراضي الكشميرية وخارجها، خاصة في الهند وباكستان. وتنقسم مطالب هذه الجماعات إلى أربعة مطالب، بعضها ضم كشمير إلى الهند، والآخر ضمها إلى باكستان، والثالث حكم ذاتي موسع، والرابع الاستقلال التام لكشمير وعدم انضمامها إلى أى من الهند وباكستان، وقد أصبحت الولايات المتحدة في هذه القضية أكثر انحيازاً للجانب الهندي، خاصة بعد أن وقعت الولايات المتحدة مع الهند اتفاقية التعاون النووي في مارس ٢٠٠٦ (٨)، وبموجبها أصبح في استطاعة الهند الحصول من الولايات المتحدة على احتياجاتها من الوقود النووي والمساعدات العلمية، وفي غيبة الإرادة السياسية للوصول إلى حل وسط، تظل مشكلة كشمير من أخطر بؤر التوتر في آسيا. وبالإضافة إلى الدعاوى الإقليمية حول إقليم جامو وكشمير، فإن هناك توترات أخرى بفعل الحركات الانفصالية، والصراع على السلطة في سيريلانكا، وباكستان، ونيبال، والتبت.

٣- السياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر:

لم يؤدِ الوجود الأمريكى في وسط آسيا -الذى أخذ من دعاوى الحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذريعة له- إلى اقتلاع الإرهاب، واحتواء بؤر التوتر، بل أضاف هذا الوجود بذاته عاملا إضافيا إلى جانب عوامل التوتر الناتجة عن مشاكل الحدود، وتعدد العرقيات، وسوء توزيع الثروة والسلطة بينها. والصراع على الموارد الطبيعية، والتنافس الإقليمي والدولى على هذه المنطقة الرخوة من العالم. ويعد تصميم الحدود بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق أحد أهم أسباب التوترات الأمنية في هذه المنطقة، حيث لم تراعى التكوينات الاجتماعية وتجانسها، مما تسبب في حركات انفصالية، وعدم استقرار لهذه الدول الجديدة فهناك -على سبيل المثال- أكثر من مليون طاجيكى يقيمون في أوزبكستان (٩)، ومليون أوزبكى يعيشون على الجانب الآخر في طاجيكستان. وهى ظاهرة تتكرر بين القرغيز والطاجيك كما أن لدى تركمانستان مشكلات مع أوزبكستان، حيث دخلت العاصمة التركمانية القديمة خوارزم في زمام الحدود الأوزبكية. وفي المقابل، تعتبر أوزبكستان أن لها حقا في إعادة لم شمل هذه الأراضي التي تدخل تاريخيا في نطاق خوارزم، وما زالت موجودة في تركمانستان وأوزبكستان - مثلها- لديها تحفظ على أجزاء في جنوب كازاخستان وجنوب قرغيزستان، وكازاخستان تعتبر طشقند من أراضيها ومن بؤر التوتر أيضا الناجمة عن مشكلات الحدود، وضعف التجانس العرقى في جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق،

ولهذا، فهو إطار فضفاض يتسع في داخله ليضم العديد من الدول المتنازعة، وهو أقرب إلى مجال لبناء الثقة من كونه ترتيباً للأمن الجماعي.

وتشمل الترتيبات الأمنية أيضاً المعاهدات كمعاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، والتي تم توقيعها في بانكوك في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥ من جانب عشر دول، هي: ماليزيا، وإندونيسيا، وبروناي، وتايلاند، ولاوس، وسنغافورة، والفلبين، وكوريا، وميانمار، وفيتنام، ومعاهدة الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلة، والموقعة في طشقند في ١٥ مايو ١٩٩٢ بين روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأرمينيا، وقرغيزيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون وهي منظمة دولية بين الحكومات، وتأسست في شنغهاي في ١٥ يونيو ٢٠٠١ بين الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان.

٤- يعتبر مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا (وهو الذي نشأ بمبادرة من الرئيس الكازاخى نور سلطان نازارباييف في الدورة ٤٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٢، وعقد قمته الأولى في يونيو ٢٠٠٢) أبرز ترتيبات بناء الثقة في آسيا، وهو يضم ست عشرة دولة هي: أفغانستان، وأذربيجان، وإيران، ومصر، وفلسطين، وإسرائيل، والصين، والهند، وباكستان، ومنغوليا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقرغيزيا، وروسيا، وتركيا. وقد نشأ هذا المؤتمر على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

غير أن الترتيبات التي اتخذتها البلدان الآسيوية، على مستوى هذه المسارات الأربعة، لم تصل بها إلى حد التخلص من بؤر التوتر الإقليمي وتجاوزها. ويرجع السبب الرئيسى - كما أسلفنا - إلى النهج الآسيوى فى تجنب الخوض فى المشكلات الأمنية، على أساس أن الزمن كفيل بحلها بعد أن يصل الإنجاز الاقتصادى إلى حد يجعل تصعيد الصراع بسبب هذه البؤر من التوتر شديد التكلفة لأطراف هذه البؤر. وبينما يمكن القول إن هذا النهج قد أتاح استمرار الصعود الاقتصادى لبلدان شمال شرقى آسيا - باستثناء كوريا الشمالية ومعظم بلدان جنوب شرقى آسيا - فإنه قد تسبب فى تباطؤ هذا الصعود فى منطقتى جنوب ووسط آسيا، بل وأحدث نوعاً من الجمود فى منطقة غربى آسيا، الأمر الذى يستدعى إعادة النظر فى هذا النهج جنباً إلى جنب مع تفعيل اليات بناء الثقة ومنظمات التعاون الإقليمى. مع استنباط الدروس من فقرة السلام الطويلة التى استطاعت بلدان الاتحاد الأوروبى أن تسوى فيها خلافاتها وتعتبر المشروعات الإقليمية الكبرى والمشروعات عبر الإقليمية - كمشروع الجسر الأوراسى الذى يمتد من السواحل الشرقية للصين حتى ميناء روتردام الهولندى بعرض ٥٠ ميلاً - أحد المشروعات

الشرق الأوسط مابداً أضيفت هاتان الدولتان، فستصبح مناطق شرق وجنوب شرقى آسيا متقدمة على منطقة الشرق الأوسط.

٢- فى مسار الاستعانة بالمظلة الأمنية الأمريكية، تبرز مبادئ اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان على وجه الخصوص، ويسر هذا المسار منطق حرص الولايات المتحدة على حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ومكانتها، والدفاع عن ذلك بكل السبل. بما فيها الوسائل العسكرية. ومن ثم، فإن من المناطق التى تخفى بالمظلة الأمريكية سيكون مكفولاً، ما دامت هذه المناطق مناطق مصالح اقتصادية واستراتيجية للولايات المتحدة وتشمل المظلة الأمنية الأمريكية الأساطيل، والقواعد، والتسهيلات العسكرية المنتشرة فى آسيا، فضلاً عن الارتباطات الدفاعية من أحلاف واتفاقيات، ومناورات مشتركة، وإمداد بالأسلحة والخبراء والتدريب، وقطع الغيار والشخيرة. وبمقتضى توسيع نطاق نشاط الناتو والحرب على الإرهاب، أصبحت المظلة الأمنية الأمريكية أكثر اتساعاً لتشمل كل مناطق آسيا خارج الصين وروسيا وإيران.

٣- تعتبر الآسيان - التى تضم عشرة بلدان آسيوية، هي: إندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند، وسنغافورة، والفلبين، وبروناي، وفيتنام، ولاوس وميانمار، وكمبوديا - أقدم الترتيبات الأمنية الإقليمية. وقد نشأت فى ١٩٦٧، وسارت على نهج احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، وتبذ التهديد بالقوة أو استخدامها فى تسوية المنازعات بين الأعضاء، ويؤخذ على نموذج الآسيان تجنبه للتوترات الثنائية، وقد أعلت الآسيان من قيمة المساواة فى السيادة بين الأعضاء، رغم أنها تضم مجموعة غير متكافئة من الدول واعتقدت الآسيان مبدأ الحوار، وعدم الإفصاح علناً عن أى خلافات داخلية بين الأعضاء. وافترقت الآسيان لتطور استراتيجى مشترك لتوازن القوى، ولآلية فعالة للأمن الجماعى كما تحاشيت الآسيان أى صياغة رسمية لنموذج للأمن الإقليمى. وكان الحوار هو البديل عن قنوات الأمن الجماعى التعاقدى، واليات لتسوية المنازعات، فتجاهل نموذج الآسيان صيغ الدفاع الجماعى والأمن الجماعى. والخطر من كل هذا أن الآسيان اتاحت الروابط الدفاعية خارج نطاقها، وهو ما يعنى احتفاظ الأعضاء بروابطهم الدفاعية مع الولايات المتحدة. ليرجم هذا فى النهاية أن المظلة الأمنية الأمريكية هى الموازن الرئيسى بين أى من أعضاء الآسيان وأى قوة مضادة.

ويعتبر المئحدى الإقليمى ARE هو المنظمة الأمنية الرسمية الوحيدة فى منطقة آسيا الباسيفيك، وقد نشأ فى يوليو ١٩٩٤، ويضم دول الآسيان، يضاف إليها استراليا، وكندا، والصين، والاتحاد الأوروبى، والهند، واليابان، ونيوزيلندا، وكوريا، ومنغوليا، وروسيا، والولايات المتحدة.

فإن شبكات المشروعات الاقتصادية العابرة للحدود، والعولمة العادلة، تظل طوق النجاة للعالم من ويلات حروب جديدة قد تؤدي إليها بؤر التوتر والنزاع في مختلف انحاء العالم، وليس في آسيا فقط.

لأستراتيجية التنموية الدولية الكبرى، إن لم يكن مشروع القرن الجديد للتعاون الذي يضم على جانبيه وبامتداده معظم بلدان القارة الآسيوية. وبدلاً من اصطفاف بلدان العالم في تفاعلات صراعية تزيد الفقراء فقراً، وتدمر البيئة الإنسانية،

الهوامش :

١- د ماجدة صالح، الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا: كوريا وتايوان، في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص ١٤٩.

2- www.heritage.org

3- Asia times online.

٤- د نورهان الشيخ، النزاعات حول الجزر في آسيا وانعكاساتها على الأمن الآسيوي، في: هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

5- www.heritage.org

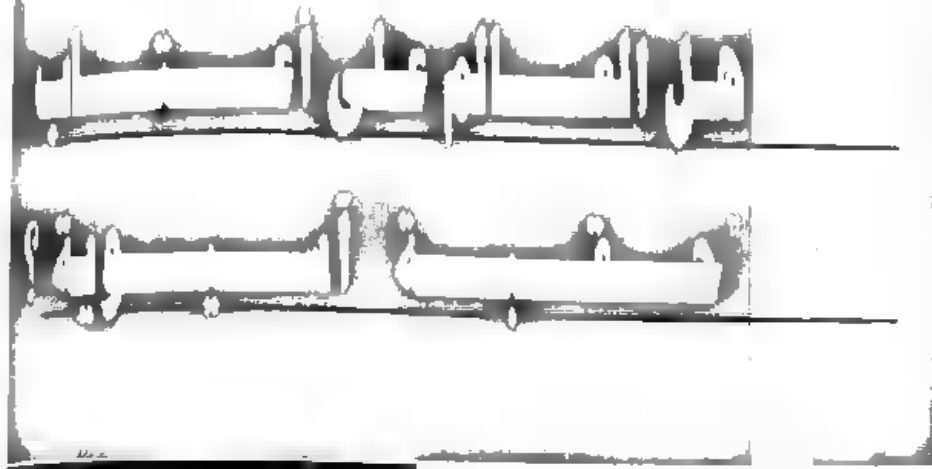
٦- دخورهان الشيخ، مرجع سابق.

7- Asia times online.

٨- د ماجدة صالح، الحركات الانفصالية في القارة الآسيوية .. دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الـ ١١ للدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، مايو ٢٠٠٦.

٩- د إبراهيم عرفات، العلاقات بين الدول الحبيسة .. حالة جمهوريات اسيا الوسطى، المرجع السابق.

١٠- مركز الدراسات الآسيوية، الأطلس الآسيوي، ص ٧٧.



■ محمد فايز فرحات

اقتصادات شرق اسيا، وعلى الرغم من نجاح الاقتصادات الآسيوية في التعافي من تلك الأزمة والتخلص من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، يمتلئ مختلف، واستخلاص الدروس الاقتصادية منها، إلا أن هذا لم يحل دون إثارة جدل كبير بين كبار الاقتصاديين حول جدارة وطبيعة التجارب والاستراتيجيات التنموية الآسيوية ذاتها.

أولاً- مصادر مقولة "القرن الآسيوي" في المرحلة الراهنة :

بالإضافة إلى الأسس السابقة التي استندت إليها مقولات "القرن الآسيوي" أو "الحقبة الآسيوية"، فقد ظلت حجج تلك المقولات قائمة في المرحلة الراهنة، استناداً إلى عدد من التطورات والتفاعلات المهمة في المجال الآسيوي، لعل أبرزها ما يلي:

١- تحولات العقيدة العسكرية اليابانية :

فعلى الرغم من احتفاظ اليابان حتى الآن بدستور ١٩٤٧، الذي يفرض قيوداً شديدة على الدور الخارجي للمؤسسة العسكرية اليابانية، إلا أن اتجاهها قوياً داخل اليابان وداخل المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأكاديمية اليابانية يسمى بقوة حالياً إلى تغيير الطابع السلمى للدستور اليابانى. بما فى ذلك المادة التاسعة من الدستور التى تحظر على الجيش اليابانى القيام بأى دور خارجى وقد مثل رئيس الوزراء اليابانى جونيشيرو كويزومي أحد أبرز رموز هذا التيار. وقد استطاع

دفع استقرار معدلات التنمية الاقتصادية المرتفعة للاقتصادات الآسيوية، ونجاح عدد مهم من تلك الاقتصادات فى تطوير نماذج ناجحة للتنمية الاقتصادية بدأت بالجيل الأول، ثم الجيل الثانى، الذى عرف بالنمو الآسيوي، ثم الحديث عن جيل ثالث- إلى طرح بعض المقولات حول تأثير تلك التحولات المهمة على النظام الدولى، ليس فقط فيما يتعلق ببنية وميكل هذا النظام، باعتبار أن تلك التحولات تمثل مدخلاً رئيسياً لإعادة توزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية بين الفاعلين الدوليين، ولكن أيضاً فيما يتعلق بقيمة هذا النظام، خاصة فى ضوء ارتباط تجارب التنمية الآسيوية بسياسات تنمية مختلفة- إلى حد ما- عن الفرضيات التقليدية التى طرحتها المؤسسات الغربية والفكر الليبرالى، خاصة حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، والدور التنموى للدولة إذ على العكس من الفرضيات والمقولات الغربية والليبرالية حول وجود علاقة تلازم بين الديمقراطية والتنمية، وأن الديمقراطية واليات السوق هى شروط أساسية لإنجاز هدف التنمية الاقتصادية، فقد طرحت معظم التجارب التنموية الآسيوية نماذج تنموية أكدت إمكانية تحقيق التنمية فى ظل نظم "تسلطية" أو غير ديمقراطية، وفى ظل دور محورى للدولة فى عملية التنمية. وفى هذا السياق، شهد النصف الثانى من القرن العشرين إطلاق مقولات مثل "القرن الآسيوي"، "القرن الباسيفيكي"، الخ للتبشير بحقبة آسيوية قادمة، غير أنه، وعلى العكس من تلك المقولات، لم ينته القرن العشرون حتى شهدت الاقتصادات الآسيوية أزمة مالية طاحنة، كان لها آثارها الاقتصادية المهمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى

واللافت للنظر أيضا ان الخطة في تحديدها لأولويات حماية الامن القومي الياباني قد ركزت على ثلاث اليات. شملت المشاركة اليابانية الفعالة في الأنشطة التعاونية الدولية لحماية الامن والسلم الدوليين، وإيجاد بيئة امنية دولية تحول دون تطور تهديد مباشر أو غير مباشر للامن القومي الياباني. الامر الذي يعنى توسيع المجال الحيوى الياباني ليشمل قضايا نوعية -غير محددة جغرافيا- مثل العمل على نزع اسلحة الدمار الشامل، والانتشار النووي، والإرهاب الدولى وحماية حقوق الإنسان ... الخ. كما شملت تلك الأولويات العمل على إعادة هيكلة وكالة الدفاع الذاتى، بدءا من تغيير اسم الوكالة لتأخذ مسمما جديدا يتناسب وطبيعة المؤسسات العسكرية فى الدول "الطبيعية"، وانتهاء بإعادة هيكلة ووظائف تلك المؤسسة وتحديثها بشكل يسمح لها بمواجهة مصادر التهديد الجديدة، خاصة التهديدات النووية والبيولوجية والكيميائية والصواريخ الباليستية. وقد مثلت الميزانية العسكرية اليابانية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مؤشرا مهما فى هذا الإطار. فعلى الرغم من تراجع حجم تلك الميزانية بنسبة ١٪ بالمقارنة بميزانية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، لتصل إلى ٤٦.٦ مليار دولار - وهى لاتزال من أعلى الميزانيات العسكرية فى العالم - إلا أنها أولت اهتماما أساسيا بالإنفاق على نظام الدفاع الصاروخى، وبرنامج تنمية الصواريخ بعيدة المدى.

ولاشك فى ان تبين الوثيقة مفهومها واسعا لتهديدات الامن القومى، ومنهوما واسعا أيضا لآليات حماية الامن القومى والمجال الحيوى لليابان، إنما يعكس رغبة واتجاها قويا لدى اليابان، ليس فقط للتخلص من صورتها التقليدية كقوة اقتصادية سلمية، والتخلص من إرث نتائج الحرب العالمية الثانية، ولكنه يعكس أيضا وجود عملية ممنهجة لتحويل اليابان إلى قوة فاعلة فى النظام الدولى.

والواقع ان بناء استكمال شروط تعظيم الدور الخارجى لليابان سبقت أحداث سبتمبر ٢٠٠١، إذ يمكن أن نلمس بعض المؤشرات المهمة فى هذا المجال على مستوى عملية المراجعة التى شهدتها التحالف الأمريكى - اليابانى. وقد تمثلت أهم محطات تطوير هذا التحالف فى مراجعة اتفاق "المبادئ العامة للتعاون الامنى الأمريكى - اليابانى".

"Guideline of U.S.- Japan Security Cooperation"

الموقع فى عام ١٩٧٨. وقد بدأت عملية مراجعة بنود هذا الاتفاق بمبادرة أمريكية فى ابريل ١٩٩٦. ومهدت تلك المراجعة إلى الحفاظ على فاعلية هذا التحالف فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتى، وظهور أنماط جديدة من التهديدات (تأمين مصادر الطاقة، تأمين طرق التجارة الدولية، التهديدات النووية ... الخ)، وإعادة توزيع المسئوليات الامنية فى منطقة اسيا - المحيط الهادى بين طرفى التحالف.

مع التبار استغلال البيئة الدولية الجديدة التى نشأت عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى إدخال تغييرات مهمة على طبيعة الدور الخارجى لليابان، دون ربط تلك التغييرات بتعديل دستور اليابانى، على نحو ادى من الفاحية العملية إلى صعيد القبول الدستورية على الدور الخارجى لليابان. وقد مثلت أهم مؤشرات ومداخل التغيير فى الدور الخارجى لليابان بما يلى:

- التعيير الأول هو صدور قانون "الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب"، فى أكتوبر ٢٠٠١، والذي مثل الأساس القانونى للدعم اللوجيستى اليابانى للمعاملات العسكرية أمريكية فى أفغانستان، ثم صدور قانون "الإجراءات الخاصة بمساعدة الإنسانية وإعادة بناء العراق" فى يوليو ٢٠٠٣، والذي سمح بنشر قوات يابانية غير مقاتلة فى العراق. ورغم ان مشاركة اليابان فى عمليات حفظ السلام سابقة على هذا قانون، إلا انه شكل نقلة نوعية بالمقارنة بقانون "دعم عمليات حفظ السلام" الذى صدر فى عام ١٩٩٢. فقد وضع قانون ١٩٩٢ خمسة شروط لنشر قوات عسكرية يابانية فى الخارج، شملت وجود اتفاق لوقف إطلاق النار، وموافقة الأمم المتحدة على نشر تلك القوات، وقبول الأطراف المتحاربة، والتزام الحكومة اليابانية بسحب تلك القوات فى حالة افتقاد أى من شروط الثلاثة السابقة، وأخيرا اقتصر تسليم تلك القوات على الأسلحة الشخصية. إلا ان قانون سنة ٢٠٠٣ قد تنازل عن شروط الأربعة الأولى، بشكل فتح المجال أمام مشاركة القوات يابانية فى عمليات "حفظ سلام"، أو عمليات إعادة بناء الدول و"تجمعات بعد الحرب، استنادا إلى دوافع واعتبارات سياسية، وبشروط أكثر مرونة.

- المؤشر الثانى هو التطور المهم الذى طال العقيدة العسكرية اليابانية فى ضوء التعديل الثانى لـ "الخطة العامة لبرنامج الدفاع الوطنى" (الوثيقة العسكرية الرسمية لوكالة دفاع الذاتى اليابانية) الذى صدر فى ديسمبر ٢٠٠٤. وبعد هذا التعديل هو التعديل الثانى منذ وضع الخطة فى عام ١٩٧٦. وقد كان لتلك التعديلات دلالات مهمة بالنسبة للدور اليابانى المحتمل فى النظام الدولى ورؤية اليابان لنفسها كقوة دولية. فقد جاء فى مقدمة تلك التعديلات تبين الوثيقة رؤية أكثر تعقيدا لطبيعة التهديدات الامنية التى قد تواجه اليابان خلال العقد القادم. شملت الإرهاب الدولى، والأسلحة النووية، ونمو القدرات الصاروخية بالمنطقة، وحرب العصابات، والأمراض واسعة الانتشار. التجسس ... الخ. وتضمنت الوثيقة لأول مرة الحديث عن الصين - بجانب كوريا الشمالية - كمصدر رئيسى لتهديد الامن القومى اليابانى، وهو ما تجنبت الوثيقة الأساسية فى سنة ١٩٧٦، ثم تعديل سنة ١٩٩٥، حيث أشار التعديل الأخير إلى تنامي القدرات العسكرية البحرية والصاروخية للصين وللدور الصينى فى الانتشار النووى.

ينسحب على كل من المملكة المتحدة وفرنسا، إلا أن علاقاتهما وارتباطاتهما التقليدية (الثقافية والأمنية) مع الولايات المتحدة حالت دون إدراكها سلبيا من جانب الأخيرة، على العكس من الصين.

- علاقات الصين بالدول "المارقة": فالقاسم المشترك بين أزمة الولايات المتحدة والغرب مع كل من كوريا الشمالية، وإيران، وباكستان (في مرحلة سابقة) هي علاقات الصين مع تلك الدول. وقد عمق من الإدراك السلبي لتلك العلاقات الدور المهم الذي لعبته الصين في تطوير القدرات النووية العسكرية لتلك الدول، سواء من خلال مبيعات التكنولوجيا النووية أو تكنولوجيا الصواريخ، الأمر الذي يثير الشكوك حول الموقف العملي للصين من قضية عدم الانتشار النووي في العالم الثالث، خاصة الدول ذات النزعة الثورية الراديكالية ضد الولايات المتحدة وبنية النظام الدولي القائم.

- الرؤية الصينية المغايرة للمبادئ الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية والنظام الدولي في المرحلة الراهنة، خاصة مبدأ "السيادة"، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، والحق في الدفاع عن أراضي الدولة. ففي الوقت الذي لم تكن فيه الصين أحد الأطراف الرئيسية في صنع نظام "وستفاليا"، إلا أنها لا تزال ترى في مبدأ سيادة الدولة القومية المبدأ الأساسي الذي يجب أن تستند إليه العلاقات الدولية. وفي الوقت الذي بدأت فيه الدبلوماسية الأمريكية خلال العقد الأخير تتبنى مفهوما مرنا للسيادة بالموازاة مع تطوير مفهوم "التدخل لاعتبارات إنسانية" أو "التدخل لنشر الديمقراطية"، لا تزال الصين تؤمن بالسيادة بمعناها الجامد. بل إنها ترى أن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإبادة الجماعية، لا تمثل أساسا لانتهاك مفهوم السيادة أو التدخل في الشؤون الداخلية. وينطبق التكيف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس، فبينما تتبنى الولايات المتحدة مفهوما موسعا للمصلحة الوطنية، أدى بدوره إلى توسيع مفهوم حق الدفاع عن النفس، لا تزال الصين تؤكد ضرورة قصر حق استخدام القوة المسلحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء محدد على الأراضي الإقليمية للدولة، وهو ما يعنى رفض الصين فكرة استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة.

ومن ناحية أخرى، تمتلك الصين رؤية مغايرة لأدوات إدارة العلاقات والصراعات الدولية. ويتركز التناقض هنا حول الموقف من التحالفات الدولية والأمم المتحدة. فبينما تعتمد الدبلوماسية الأمريكية السياسة الأهادية وتوظيف الأحلاف الدولية، والقوة العسكرية، وتهميش الأمم المتحدة، كآليات رئيسية لإدارة علاقاتها الدولية والازمات الدولية، تقوم الرؤية الصينية على أهمية سياسة تعدد الأطراف، وتفعيل دور الأمم المتحدة، ومفاهيم الفعاليات السلمية، والأمن التعاوني، وبناء الثقة

وقد كان لهذا التعديل دلالاته المهمة بالنسبة لدور وموقع اليابان في النظام الدولي، وفي القلب منه الدور الياباني في الحفاظ على الأمن العالمي. فقد تضمنت التعديلات الجديدة الاتفاق على التزام اليابان بتقديم المساعدات الفنية واللوجيستية للعمليات العسكرية الأمريكية التي تجرى في المناطق المحيطة باليابان "areas surrounding Japan"، حيث فسر الطرفان عبارة "المناطق المحيطة باليابان" باعتبارها مفهوما موقفا "situational concept" وليس مفهوما جغرافيا يتعلق بخريطة أو منطقة جغرافية محددة، الأمر الذي يعنى توسيع المجال الحيوي والمسؤوليات الأمنية للتحالف، واليابان

أيضا، يمكن الإشارة هنا إلى الدور المهم الذي يقوم به الاتجاه المؤيد لتغيير الدستور والسياسة الدفاعية اليابانية، بحيث تشمل بديل "الضربات الاستباقية". وقد حاول هذا التيار استغلال التجارب الصاروخية لكوريا الشمالية، ثم التجربة النووية الكورية- التي أجريت في ٩ أكتوبر ٢٠٠٦ - للترويج لتلك الفكرة. وأخيرا، يمكن الإشارة إلى السعى الياباني الحثيث للحصول على مقعد دائم داخل مجلس الأمن تتمتع فيه بحق الفيتو، بالإضافة إلى احتمالات التحول إلى الخيار النووي تحت تأثير التجربة النووية الكورية الأخيرة.

٢- الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني:

يمثل الصعود الصيني على المستويين الاقتصادي والعسكري المصدر الثاني المهم في تغذية مقولة "القرن الآسيوي" أو "الحقبة الآسيوية"، ليس فقط استنادا إلى معدلات النمو المرتفعة والمستدامة للاقتصاد الصيني، ولكن أيضا- وربما يكون ذلك هو الأهم- ارتباط الصعود الصيني بتغيرات محتملة بهيكل النظام الدولي، ليس فقط فيما يتعلق بتوزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية، ولكن أيضا فيما يتعلق بموقف الصين ورويتها للنظام الدولي. ويمكن الإشارة هنا إلى أهم التحولات على مستوى الصعود الصيني ودلالاته بالنسبة لمقولة "القرن الآسيوي".

- تراجع الفجوة العسكرية والنووية بين الصين والقوى العسكرية التقليدية. وقد جاء هذا التراجع نتيجة عاملين أساسيين، الأول هو التخفيض الذي شهدته الترسانتان النوويتان الأمريكية والروسية وفقا لمعاهدتي "ستارت-١"، و"ستارت-٢". والثاني هو التحديث المستمر للترسانة النووية الصينية، ورفض الصين الدعوة إلى إجراء أي تخفيضات على ترسانتها النووية بدون ربطها بحجم الترسانتين الأمريكية والروسية. ووفق بعض التقديرات، ارتفعت نسبة إجمالي الترسانة النووية لكل من الصين والمملكة المتحدة وفرنسا من أقل من ١٠٪ فقط من إجمالي حجم الترسانة النووية الأمريكية ونحو ٧٪ من الترسانة النووية الروسية إلى نحو ٥٠٪ من الترسانة الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٠. ورغم أن هذا التراجع

يفترض أن تسهم في تعظيم القدرات السياسية للقوى الآسيوية أو بناء قطب آسيوي، إلا أنه من المستبعد أن تسهم تلك التكتلات في بناء هذا القطب لأسباب عديدة. ويمكن تصنيف تلك الأسباب إلى مجموعتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بطبيعة الأهداف النهائية لتلك التكتلات. أما المجموعة الثانية من الأسباب، فتتعلق بطبيعة علاقة تلك التكتلات بالنظام الدولي والفاعلين الرئيسيين على قمة هذا النظام من خارج القارة الآسيوية. ويمكن فهم تلك الأسباب بوضوح من خلال استعراض سريع لتكتلين رئيسيين، هما منظمة شنغهاي للتعاون، ومنتدى "التعاون الاقتصادي في آسيا- المحيط الهادئ" المعروف بالآبيك APEC.

تستمد منظمة شنغهاي للتعاون أهميتها من عاملين رئيسيين، الأول هو طابعها الآسيوي الخالص، إذ تنتمي جميع دولها حتى الآن إلى القارة الآسيوية، والثاني هو أن تضم في عضويتها عددا من القوى الآسيوية المهمة، خاصة الصين والهند، بالإضافة إلى روسيا وإيران. وقد أدى هذان العاملان إلى إثارة الكثير من الجدل حول الأهداف النهائية لتلك المنظمة، خاصة فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي، وما إذا كانت المنظمة تمثل محاولة لإعادة بناء "حلف شرقي- آسيوي ضد الغرب أم لا. واقع الأمر، يجب التمييز هنا بين أهداف منظمة شنغهاي من ناحية، وأثارها بعيدة المدى على النظام الدولي من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار التداخل بين أهداف تلك المنظمة وتأثيراتها المتوقعة على النظام الدولي، إلا أن التمييز بينهما يظل مهما. فتحقيق المنظمة لأهدافها الأساسية، المتمثلة في تحقيق الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى من خلال منهج اقتصادي يقوم على تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول المنظمة، وآخر سياسي أمني من خلال التعاون في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة غير التقليدية، خاصة الإرهاب الدولي والفرزعات الانفصالية وتجارة السلاح والمضدرات أو- على الأقل- معظم تلك الأهداف- لا يعني بالضرورة إدخال تغييرات جوهرية على هيكل النظام الدولي. ويجب الإشارة هنا إلى عدد من الملاحظات المهمة. فمن الناحية الرسمية، يؤكد زعماء المنظمة أنها مفتوحة العضوية أمام دخول أعضاء جدد. الأمر الذي يعني أنها ليست منظمة مغلقة على أطراف أو دول محددة. كما يؤكد هؤلاء من ناحية أخرى أنها لا تخطط لإقامة حلف عسكري، وأنها تسعى إلى تحقيق الأمن الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى من خلال التعاون وليس من خلال المواجهة أو التحالفات العسكرية.

ومع الإدراك بأن هذه التأكيدات تؤدي وظيفة دبلوماسية بالأساس، ومحاولة لعدم تأليب الولايات المتحدة والدول الغربية ضد المنظمة، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي قد تحول دون تحول المنظمة إلى حلف ضد الغرب. أول تلك العوامل هو ضعف العلاقات الاقتصادية بين دول المنظمة. فرغم الأهداف الاقتصادية المهمة التي تتبناها المنظمة، إلا أن علاقات دولها مع

وقد تعمقت مؤشرات الاستقطاب الأمريكي - الصيني على نحو يدفع الصين إلى التركيز خلال المرحلة القادمة على الانتقال من وضع القوة الإقليمية - التي لا تزال تتمسك بها دبلوماسية والخطاب الدولي الصيني - إلى وضع القوة العالمية. تحت تأثير عدد من العوامل، يأتي على رأسها التطورات التي طالت التحالف الأمريكي - الياباني، بحيث أصبحت الصين تشكل جزءا أساسيا من مجاله الحيوي، وارتباط هذا التطور بتطور مماثل في العقيدة العسكرية اليابانية. ووثيقة الدفاع اليابانية التي أضافت الصين كمصدر رئيسي لتهديد الأمن القومي الياباني - كما سبقت الإشارة إليه - ومحاولة دمج تايوان في هذا التحالف، بالإضافة إلى إعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية لحلف الناتو، فضلا عن التطورات المهمة التي شهدتها الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند. وقد أدت تلك التطورات إلى نمو قناعة صينية بأن التحالفات الأمريكية في آسيا تميل إلى التحول عن المفاهيم التقليدية للردع والدفاع التعاوني cooperative defense إلى تبني مفاهيم ذات طابع هجومي، وتمحورها حول هدف محدد، هو احتواء الصعود الصيني وتأكيد الهيمنة الأمريكية.

وتكتسب المقولات السابقة حول الصعود الياباني والصيني درجة أكبر من المصادقية في ضوء مقولات النظرية الواقعية والواقعية البنائية. فوفقا لمقولات الواقعية، التي تعتبر القوة هدفا رئيسيا للدولة، تصبح هناك علاقة إيجابية بين قوة الدولة واحتتمالات التوسع الخارجي والسعي إلى إعادة بناء النظام الدولي وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الصاعدة، فالنمو الاقتصادي والتحديث العسكري يدفعان إلى المزيد من التوسيع والتحديث والتوسع، الأمر الذي يؤدي - في التحليل الأخير - إلى حتمية الصدام مع النظام الدولي القائم. وينسحب التحليل ذاته، في ظل مقولات الواقعية الجديدة التي تضيف إلى القوة عامل بنية النظام الدولي، حيث تزداد التأثيرات السلبية للدول الصاعدة على الاستقرار الدولي في ظل سيطرة نظام دولي أحادي القطبية.

ثانيا- مقولة القرن الآسيوي والحاجة إلى ضبط المفاهيم :

على الرغم من أهمية الحجج والتحولات السابقة على الساحة الآسيوية، إلا أنه يصعب القول بحدوث تغييرات هيكلية في بنية النظام الدولي، استنادا إلى تلك التحولات، على الأقل على المدى القريب. ويستند هذا الاستنتاج إلى عدد من العوامل المهمة، يرتبط بعضها بالتحولات السابقة ذاتها ونشير فيما يلي إلى أهم تلك العوامل

١- طبيعة التكتلات الآسيوية رغم تعدد التكتلات الآسيوية في مختلف الأقاليم الآسيوية (شرق، وجنوب شرقي آسيا، وجنوبي آسيا)، باستثناء شمال شرقي آسيا فقط والتي

التحرير الفردي احادية الجانب للتجارة. (هـ) تحرير التجارة غير التمييزي ضد الدول غير الاعضاء في الترتيب الإقليمي (و) الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص كمحرك رئيسي في عملية التكامل الإقليمي، وفق ما عرف بـ "تكامل السوق" تمييزا عن نمط الإقليمية المؤسسية القائمة على محورية دور الحكومات. (ز) التفاعل بين القطاعات الرسمية (معتلة في الحكومات) والقطاعين الخاص والأكاديمي، على نحو وصفت معه الإقليمية الجديدة بالظاهرة ذات الأرجل الثلاث. وقد جاء الحرص على مشاركة تلك القوى نتيجة تصاعد الأهمية النسبية لتلك القطاعات، بالإضافة إلى التحول في طبيعة التهديدات والقضايا الجديدة موضوع التعاون الإقليمي، خاصة قضايا البيئة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وتزايد الحاجة إلى استغلال (عالي البحار ... إلخ، وبروز دور القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية.

وقد كان لتلك المبادئ دلالاتها المهمة بالنسبة لإمكانية تحول تكتل الآبيك إلى فاعل دولي على المستوى الأمني أو قطب مواز للقطب الأمريكي. فقد أدى تراجع الأهمية النسبية للعامل الجغرافي إلى استناد الآبيك إلى كيان جغرافي واسع النطاق (يضم ستة أقاليم فرعية في منطقة آسيا - المحيط الهادي من بينها إقليما أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية)، وهو ما يعني - في التحليل الأخير - غياب الهوية الأسيوية الخالصة للمنتدى، بالإضافة إلى عدم استقلاليته عن الولايات المتحدة التي تعد أحد الفاعلين الرئيسيين في إدارة وتوجيه عملية التكامل داخل المنتدى. بل تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد نجحت بالتعاون مع بعض القوى الأسيوية في إجهاض بعض المبادرات الأسيوية لبناء تكتل اقتصادي مغلق على القوى الأسيوية فقط، خاصة المبادرات (الماليزية في هذا المجال. كما أن تراجع الاعتبارات الأيديولوجية والأمنية في بناء الآبيك قد أدت إلى استبعاد القضايا الأمنية من أجندة عمل الآبيك. مقابل تركيزه على قضايا تحرير التجارة والاستثمار في المنطقة، الأمر الذي يعني تأجيل تحويل المنتدى إلى فاعل دولي بالمعنى السياسي والأمني إلى أجل غير منظر. ورغم اهتمام الآبيك - بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ - بمسألة الإرهاب، إلا أن هذا الاهتمام لا يزال محدودا، كما جاء بشكل استثنائي في سياق ضخامة أحداث سبتمبر، وفي سياق سعى الولايات المتحدة لربط الترتيبات الإقليمية بأجندتها الخاصة بمكافحة الإرهاب. وأخيرا، يمكن الإشارة إلى أن استناد الآبيك إلى مبدأ التحرير الأحادي وغير التمييزي للتجارة الدولية يعني - في التحليل الأخير - ضعف القدرات التساومية للمنتدى على المستوى الاقتصادي، كما يعمق فكرة الانفتاح وعدم الانغلاق أو التصرف باعتباره كتلة مغلقة.

٢- العلاقات الأسيوية مع الولايات المتحدة: بالإضافة إلى طبيعة التكتلات الرئيسية الأسيوية، لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لطبيعة لتحالفات القوى الأسيوية الرئيسية، خاصة

الغرب والاقتصادات الغربية تفوق بكثير علاقاتها الاقتصادية البينية، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية الصينية - الروسية، بالإضافة إلى مشروع التجارة الحرة الأمريكية مع دول آسيا الوسطى، والذي يتوقع - في حالة نجاحه - أن يؤدي إلى مزيد من تراجع نسبة التجارة البينية داخل المنظمة إلى إجمالي حجم علاقاتها التجارية مع الغرب. العامل الثاني هو تقاطع وتداخل العلاقات الأمنية لعدد من دول المنظمة بين المنظمة من ناحية، والمنظومات الأمنية الغربية من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي تسعى فيه دول آسيا الوسطى إلى تدعيم علاقاتها الأمنية مع الصين وروسيا، إلا أن العلاقات الأمنية بين تلك الدول والناو والولايات المتحدة لأمثال أقوى بكثير من علاقاتها مع القوتين الأساسيتين داخل المنظمة (الصين وروسيا). بل إن الإشكالية الأهم تتعلق بعلاقة روسيا بالغرب على المستويين الاقتصادي والأمني. فمن ناحية، تشهد تلك العلاقة تطورات مهمة مع الناو تجعل من الصعب الحديث عن سعي روسيا إلى الانعزال عن المنظومة الأمنية الغربية بشكل كامل والانخراط في منظومة أمنية بديلة، بالإضافة إلى مشكلات الاقتصاد الروسي التي تجعل من الصعب استغنامه عن المساعدات الاقتصادية الغربية.

وفي هذا الإطار، فإن دور تأثير المنظمة على مستقبل النظام الدولي يجب أن يفهم في ضوء اعتبارين أساسيين، الأول: هو النظر إليها باعتبارها محاولة صينية ورد فعل صينيا للسياسات الأمريكية الرامية إلى احتوائها من خلال عدد من التحالفات الجارية في الأقاليم الأسيوية، والثاني: هو النظر إلى المنظمة، باعتبارها إحدى عمليات إعادة هيكلة البنية الأساسية للنظام الدولي الراهن وكجزء من عملية طويلة الأمد تظل نتائجها النهائية مرهونة بشروط وتحولات إضافية مهمة على المستوى العالمي.

أما فيما يتعلق بمنتدى الآبيك، فإنه رغم أهميته كأطار لإدارة واحدة من أهم وأوسع وأعمق عمليات التكامل الاقتصادي، إلا أن النمط والفلسفة التي تقوم عليها تلك العملية لا يسمحان بتحويل الآبيك إلى قوة أسيوية خالصة، أو فاعل دولي على المستوى الأمني والعسكري، على غرار تجربة التكتل الأوروبي، وذلك لاعتبارات عدة تتعلق بالمنهج الذي اتبعه المنتدى في بناء مشروع التكامل، والتي استندت إلى ما يعرف بمنهج "الإقليمية الجديدة" أو "الإقليمية المفتوحة" open regionalism التي قامت على قواعد تختلف جذريا عن القواعد التي قامت عليها الموجة الأولى من الإقليمية أو نظريات التكامل التقليدية ويمكن الإشارة فيما يلي إلى مجموعة الخصائص الأساسية لمنهج التكامل الاقتصادي، وفق أدبيات الإقليمية الجديدة، ذات الصلة بموضوع المقال: (١) تراجع الأهمية النسبية للعامل الجغرافي كمحدد لبناء الترتيب الإقليمي. (ب) الاعتماد على نموذج المؤسسية المرنة غير القانونية. (ج) تراجع الاعتبارات الأمنية والأيديولوجية في تأسيس الترتيب الإقليمي. (د) الاعتماد على استراتيجيات

للولايات المتحدة، سواء على بنية النظام أو قواعد عمله كما تسهم - من ناحية أخرى - في احتواء الصين باعتبارها المصدر الرئيسي لتهديد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الراهن

وأخيراً، تجدر الإشارة، فيما يتعلق بالصعود الصيني، إلى أنه رغم أن الرؤية الصينية للنظام الدولي والمبادئ الرئيسية الحاكمة للعلاقات الدولية تختلف نسبياً عن الرؤية الأمريكية الراهنة، إلا أنها تعد في جوهرها رؤية "محافظة" فالرؤية الصينية هي - في واقع الأمر - لا تتعدى الحفاظ على القواعد والمبادئ التقليدية التي تم إقرارها عقب الحرب العالمية الثانية، أو ما عرف بنظام ترومان. وبمعنى آخر، لا يمكن اعتبار الصين قوة راديكالية بالمعنى الدقيق، بقدر ما يمكن اعتبارها قوة محافظة تهدف إلى الحفاظ على نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية بمبادئه التقليدية، ربما يكون ذلك لأن هذا النظام هو الذي أسهم - بالإضافة إلى عوامل أخرى - في تسهيل الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني

وفي جميع الأحوال، يظل هذا التحليل أحد الاجتهادات والتصورات المطروحة لحدود مقولة "القرن الآسيوي" أو "الحقبة الآسيوية"، ولا ينبغي غميره من التصورات، أو أهمية التدخلات الأخرى الحاكمة لمستقبل تلك المقولات

اليابان والهند، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية فالحليف الرئيسي لتلك القوى يظل هو القطب الراهن (الولايات المتحدة الأمريكية). وتشهد تحالفاتها مع الولايات المتحدة نمواً متسارعاً، فبالإضافة إلى ما أشير إليه سابقاً بشأن التحالف الأمريكي - الياباني، شهدت العلاقات الهندية - الأمريكية قفزة ملحوظة. خاصة بعد انتقال الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين إلى ما عرف بـ "برنامج الخطوة التالية".

Next Steps in the Strategic Partnership (NSSP)

الذي يهدف إلى نقل الشراكة الاستراتيجية بين البلدين إلى مستويات ومجالات أكثر تقدماً، خاصة تكنولوجيا الطاقة النووية المدنية، والفضاء وتجارة التكنولوجيا المتقدمة والصواريخ.

والدلالة المهمة هنا أن هذه التحالفات تسهم - في التحليل الأخير - في ربط الولايات المتحدة بالتطورات الاستراتيجية في الأقاليم الآسيوية. وتأكيد استمرارها كفاعل رئيسي في مختلف الأقاليم الآسيوية، وأحد مصادر ضبط تلك التفاعلات، من ناحية. على نحو يحول دون اصطدام تلك التفاعلات والتحالفات الخارجية الآسيوية مع هيكل النظام القائم والوضع المهيمن

د. إميل قنسطنطيسكو

رئيس رومانيا الأسبق:



”يجب تطوير العولمة لبناء الجسور بين الحضارات“

حوار

سوسن حسين

تولى إميل قنسطنطيسكو رئاسة رومانيا في الفترة من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠، درس القانون في جامعة بوخارست، وبدأ حياته العملية قاضياً في محكمة بلدة نتسيتي، ولكنه لم يتحمل الضغوط التي فرضها النظام الشيوعي على القضاء، فقرر ترك عمله، واتجه إلى دراسة الجيولوجيا، فالأحجار - كما يقول - لا تحركها السياسات. حصل على الدكتوراه في العلوم الجيولوجية، وعمل أستاذاً في جامعة بوخارست، ثم انتخب رئيساً للجامعة.

دخل الساحة السياسية بعد ثورة ١٩٨٩، وناضل من أجل إقرار النظام الديمقراطي في البلاد والكفاح ضد رموز النظام السابق. أسس حركة التحالف المدني الذي يعد أكبر تنظيم يعبر عن المجتمع الروماني. تم انتخابه رئيساً للتحالف الديمقراطي الروماني عام ١٩٩٢، ورأس جبهة المعارضة الديمقراطية فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦، ووضع مشروعاً سياسياً واضحاً لإيجاد الحلول لقضايا رومانيا الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والإدارية، يقوم على أساس تلبية احتياجات المواطنين أولاً، والاستعانة بالخبراء المتخصصين في جميع المجالات.

فاز قنسطنطيسكو في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ ضد يون اليسكو. وقام على الفور بتأسيس المجلس الوطني للكفاح ضد الفساد والجريمة المنظمة، وركز داخلياً على تنمية الهياكل التحقيقية للمجتمع الروماني، وعمل على المستوى الدولي من أجل دخول رومانيا الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، وتدعيم الروابط بين رومانيا والمجتمع الدولي، وإبرام الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار والدول الأخرى.

لم يرشح قنسطنطيسكو نفسه لفترة رئاسية أخرى، وانسحب من الحياة السياسية بسبب فشله في الوفاء بوعد الذي قطعه على نفسه أمام مواطنيه، وهو القضاء على الفساد في رومانيا. وأكد - في خطاب وجهه إلى الجماهير الرومانية عبر التلفزيون - أن الفساد لا يزال متفشياً بصورة محيطة، نتيجة الصراع الأعمى لتحقيق المصالح الشخصية، واللجوء إلى الكذب والابتزاز لشراء المقاعد في البرلمان، ولكنه عاد مرة أخرى إلى الساحة السياسية عام ٢٠٠٢ كرئيس لحزب ”الحركة الشعبية“.

نشر العديد من الكتب والدراسات الجيولوجية القيمة التي ترجمت إلى جميع لغات العالم، إلى جانب مؤلفاته التي تتناول القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، المحلية والدولية.

لقد شاركت في افتتاح معهد السلام في مكتبة الإسكندرية في العام الماضي .. كيف ترى مستقبل العلاقات الدولية في إطار الأفكار المطروحة عن صراع الحضارات؟

■ عندما تسلمت الدعوة للمشاركة في افتتاح "معهد السلام" في مكتبة الإسكندرية، تذكرت قصة الراعي الإسباني الذي سافر من أوروبا متجها لزيارة مصر، وقابل خلال رحلته نماذج إنسانية مختلفة عايشها وتعرف عليها، وخلص في النهاية إلى حكمة رائعة، مفادها إن معرفة "روح العالم" هي أغلى كنوز الأرض، وهذه القصة - التي كتبها الكاتب البرازيلي "باولو كويلو" والتي قرأها الملايين - تبرهن على أن حوار الحضارات ليس فقط ممكنا، ولكنه أيضا أمر رائع. إن هذه القشرة من الصلف والكبرياء، التي تقف حائلا دون الاتصال بين البشر، يجب إزالتها، ويجب تجنب الأفكار النمطية والاحكام المسبقة. كما يجب أن ندرس بعناية والتزام الطبيعة العميقة للحضارات الإنسانية المختلفة في هذا العالم متعدد الحضارات، الذي قدر لنا أن نعيش فيه بشكل مؤقت. يجب أن نبحث وأن نتعرف على الحضارات المتباينة والمتكاملة في الوقت نفسه، ونعيد اكتشاف حقائقها وأساليب التفاوض بينها، والتفكير في أفضل السبل للعيش معا حول مشروع مشترك لإقرار وتدعيم السلام. إن الحرية، والعدالة، والضمير، والتسامح، والتعددية، هي القيم التي ستساعدنا على العثور على طريق الخلاص من ظلمات الكراهية والانتقام، حتى يتسنى لنا بناء جسور جديدة من التفاهم بين الثقافات والحضارات المختلفة.

● يجب إزالة قشرة
الصلف والكبرياء التي
تقف حائلا دون
الاتصال بين البشر

إذا أردنا عالما يسوده السلام، فيجب إذن أن نبني هذا العالم، وأن نناضل من أجله، وأن نسجد لنصلي معا ولا نخشى شيئا. وإذا كنا لا نستطيع تحاشي العولمة، فيجب علينا، على الأقل، العمل على تطويعها لخدمة هذه الأهداف. إن التعددية الثقافية تتطلب احترام الهوية والتقاليد المختلفة، واحترام حقوق الإنسان، واحترام حرية كل فرد.

إن التطور السريع للعولمة لا يفرز فقط آثارا اقتصادية واجتماعية، وإنما أيضا تنتج عنه آثار ثقافية بالغة الأهمية، تزداد حدتها يوما بعد يوم، وتدعونا إلى أن نتساءل: هل سنستطيع الاحتفاظ بـ "التمايز الثقافي" في ظل نظام ثقافي عالمي تصبح فيه بعض الثقافات مهددة بالاندثار؟

■ إذا تحدثنا عن نظام ثقافي عالمي جديد، فيجب أولا أن نميز بين نظام دولي ونظام عالمي. نظام دولي يعني الدول ذات السيادة التي تتفاعل داخل المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة واليونسكو. أما النظام العالمي، فيدخل إلى الساحة فاعلين جددًا، مثل: الشركات العابرة للقارات، والنظام المصرفي، والإعلام العابر للقارات، ونظام التعليم عن بعد، والتي ظهرت لإيجاد حلول كونية لمشاكل تتعدى الحدود الوطنية.

● إذا أردنا عالما يسوده السلام فيجب أن نبني هذا العالم

واعتقد أن التناقض الذي يتحدثون عنه بين العولمة من جانب، والهوية الخاصة بكل شعب وكل لغة وكل دين من جانب آخر، هو تناقض خاطئ.

إن الأمر يتعلق في الواقع بالتعارض بين ثقافة الاستهلاك وما يمكن أن نسميه ثقافة الإثراء، وهي ثقافة ذات قيم ثابتة لا تتغلق على نفسها، بل تعبر الزمان والمكان، وتشارك في الثقافة الإنسانية بمعناها الواسع.

إن العولمة ليست هي العدو الحقيقي للثقافات، بل على العكس يمكن أن تصبح عاملا مساعدا لها، شريطة أن تكون هناك رؤية واضحة، وتحديد للمصالح والإمكانيات. وستكون هناك دائما سوق لثقافة الاستهلاك، وستساعد الأساليب الحديثة المرئية والمسموعة على توسيع هذه السوق وتطويرها. إن المشكلة الحقيقية تكمن - من وجهة نظري في ضرورة تنمية ثقافة الإثراء، وحماية مصلحة الأجيال المتعاقبة من الشباب في الاحتفاظ بالقيم الثقافية الدائمة في إطار هذا السياق الجديد.

ما هي فرص الأجيال الشبابية في عالم معولم؟

● يجب ألا ننظر إلى العولمة بالمعنى السلبي الذي يتحدثون عنه اليوم، أي الإمبريالية التكنولوجية، وصعود ثقافة الاستهلاك، وسيادة اللغة الإنجليزية على حساب التنوع الثقافي والهويات القومية. ولكن يجب أن نفكر في العولمة بمعناها الإيجابي، أي المساواة في الفرص التي تفتح أبوابها الآن أمام الجميع، خاصة الأجيال الشبابية.

وكيف يؤثر ذلك على النظام التعليمي؟

● إن العولة تفتح سوقا بلا حدود في النظام التعليمي. إن عالما بلا حدود يتطلب إعادة تشكيل المؤسسات التعليمية. حتى يصبح خريجوها على مستوى من الكفاءة يؤهلهم للتعامل على المستوى العالمي. وأيضا على المستوى المحلي بجميع أبعاده الثقافية والدينية والتقنية. إن العالمية والمحلية ليسا مفاهيم جغرافية بقدر ما هما طريقة للتفكير وللتعامل مع المشكلات. ولا يمكن اعتبار التكنولوجيا منتجا غريبا فقط. إن التكنولوجيا منتج غربي بسبب تركيز التقدم العلمي في الغرب. ولكن العولة تدفع التكنولوجيا إلى أخذ الخصائص المحلية في الاعتبار. ولكي نبني مفهوما جديدا للتضامن الكوني. يجب أن نكون قادرين على شرح أخلاقيات العولة وتوضيحها. وأن ننظر إليها من منظورها البشري. لا من منظورها التكنولوجي.

● الجانب الإيجابي
للعولة هو إتاحة فرص
متساوية أمام الجميع

لقد تحدثت كثيرا عن أوروبا جديدة ذات نظام أمني جديد.. ما هي - في رأيك - أهم التحديات الأمنية التي تواجه أوروبا اليوم؟ وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة هذه التحديات؟

● لقد أصبح الأمن في عالمنا المعاصر مفهوما مركبا، يركز على أمن المواطن قبل أمن الدولة القومية، ويتسع ليشمل الحماية من التهديدات التقليدية، وتلك التي نشأت حديثا، والتعامل مع الحروب العسكرية التقليدية والنزاعات الحديثة التي تشمل أطرافا غير تقليدية.

وفي رأيي - ويشاركني في ذلك زملاء عديدون من وسط وشرق أوروبا - أن عبء توفير الأمن يجب أن يكون مسؤولية مشتركة بين المجتمعات المحلية والدول القومية، والاتحادات السياسية مثل الاتحاد الأوروبي، والأحلاف الأمنية مثل حلف الناتو، والمنظمات الدولية.

إن تدويل الجريمة حقيقة تسبق تدويل الدفاع، وتدويل المخابرات، وجميع أساليب محاربة الجريمة عبر الحدود. ولذلك لا بد من مراجعة جميع المفاهيم التي ورثناها، ووضع أساليب جديدة لفرض الأمن، دون المساس بالديمقراطية وحقوق المواطنين.

إلى أي حد، تم تطبيق هذه الأفكار في التطورات الأخيرة التي شهدتها الاتحاد الأوروبي؟

■ إن الاتحاد الأوروبي هو اتحاد سياسي يضم كيانات قومية متعددة، ويجب أن يوازن بين اعتبارات الدولة القومية من ناحية، واعتبارات الاتحاد السياسي الإقليمي من ناحية أخرى، وهي مهمة ليست سهلة على الإطلاق، خاصة أن عليه، في الوقت نفسه، أن يشق طريقه بين الفاعلين الأساسيين على المسرح السياسي الدولي - الولايات المتحدة، والعالم العربي بكل تعقيداته، وروسيا، والصين، واليابان. وأنا واثق تماما بأن الاتحاد الأوروبي، مع الوقت، سيستطيع مواجهة هذه التحديات الجديدة. وتعتبر أجندة لشبونة، التي تضمنت العديد من الأهداف الجديدة لتفعيل الاتحاد الأوروبي في إطار العولة، هي البداية السليمة.

● التحالف الذي تترعّمه

الولايات المتحدة يفتقر إلى

الرؤية الواقعية في العراق

هل تعتقد أن رومانيا سيتمكنها استيفاء شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

■ لنكن واضحين، إن رومانيا يمكنها استيفاء شروط الانضمام، مثلها مثل أي دولة انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي. إن عملية الانضمام هي عملية مستمرة، بدأت في أواخر التسعينيات، وستستمر لفترة طويلة، كما هو الحال مع إسبانيا والبرتغال واليونان. وفي رأيي، فإن عملية الانضمام عام ٢٠٠٧ ستسرع باندماج رومانيا الكامل في الاتحاد الأوروبي. وهذا الرأي يشاركني فيه العديد من المسؤولين والمواطنين الأوروبيين.

هل تعتقد أن الغرب كان مساندا لرومانيا بشكل كاف في عملية تحولها السياسي والاقتصادي؟

■ إن الغرب - بوجه عام - كان مساندا لرومانيا، سواء في مجال المقترحات الإصلاحية، أو في مجال إعادة بناء المجتمع المدني الديمقراطي وتحديد أساليب وأهداف تطويره، ولكن الغرب لم يكن يثق في الزعماء الديمقراطيين. ولا في قدرة الشعب الروماني على مساندتهم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق. ففي السنوات التي تلت سقوط النظم الشيوعية في جنوب شرق

أوروبا، كان اهتمام الغرب منصبا على الاستقرار. ومن أجل هذا الاستقرار، كان مستعدا لمساندة أى طرف، سواء كان ينتمى إلى النظام القديم، أو كان زعيما من زعماء النظام الشيوعى السابق، يستطيع ضمان هذا الاستقرار. فى الواقع، لم يفهم الغرب بشكل كاف المشكلات التى واجهتنا. ومن الصعب على الديمقراطيات الغربية المستقرة أن تتصور أن الدولة الرومانية هى التى انهارت عام ١٩٨٩، وليس الحزب الشيوعى فقط لم تتصور كيف أفسد الحكم الشيوعى جذور النظام القضائى والتعليمى والصحة... الخ. لقد كان المجتمع الرومانى يبدو - على البعد - وكأنه سيسير عافيته على الفور بعد سقوط نظام شاوشسكو. وكان من الصعب على المشاهد من واشنطن أو باريس أن يتخيل أن رموز النظام السابق قد تظاهروا بالقواعد الديمقراطية، حتى يتسنى لهم تطويرها لخدمة مصالحهم.

• امتدح المجتمع

الدولى أسلوب رومانيا

فى التعامل مع الأقليات

غرقت أوروبا الشرقية، منذ تفكك الاتحاد السوفيتى، فى صراعات عرقية، وقد قدمت سياساتك - عندما كنت رئيسا لرومانيا - حولا ناجحة لمواجهة المشكلات العرقية العديدة التى تفجرت فى رومانيا.. هل تستطيع أن تحدثنا عن هذه التجربة؟ وهل استمر خلفاؤك فى انتهاج نفس سياساتك الناجحة لمواجهة هذه المشكلات؟

● إن النظام الشيوعية، فى سنواتها الأخيرة، اتسمت بتشجيع نوع معين من الشعور بالانتماء الوطنى، يطلق عليه "الشيوعية القومية"، وكان شاوشسكو بارعا فى تطبيق هذا الخليط الغريب، ولم يكن بمفرده، بل كان هوكسه فى البانيا، وميلوسوفيتش فى يوجوسلافيا مثالين لتطبيق هذا النموذج. كما أن أجهزة المخابرات فى الاتحاد السوفيتى السابق استخدمت فى الأخرى الإحساس بالانتماء القومى كأداة لفرض سيطرتها على الدول التى استقلت حديثا عبر حدودها. وفى الواقع، أدى هذا الشكل المشوه للاعتراف بالكرامة القومية إلى عرقلة الديمقراطية والتعاون بين الشعوب. وتم توجيه هذا الأسلوب الجديد ضد الأقلية المجرية فى رومانيا، وهى أقلية كبيرة وذات صلات وثيقة مع المجتمعات الغربية. واندلع صراع محلى فى مارس ١٩٩٠، ولكنه لم يستمر سوى ثلاثة أيام، لأن الدولتين لم تكونا على استعداد للدخول فى حرب أهلية، مثل التى حدثت فى يوجوسلافيا. ولكن التوترات استمرت على المستوى السياسى يذكيها الحزب الحاكم الذى كان يلوح دائما بخطر تقطيع حدود رومانيا لصالح المجر.

وعندما كنت مرشحا للرئاسة من قبل المعارضة، اقترحت أن يتم التعاون السياسى مع الحزب المجرى. وكان من الطبيعى - بعد فوزى فى الانتخابات - أن أدعز الحزب المجرى للمشاركة فى الحكومة الائتلافية. وكان ذلك هو العامل الأساسى فى تطبيع العلاقات ليس فقط مع حزب الأقلية المجرية، وإنما أيضا مع المجر نفسها. وقد تطلب ذلك أيضا

• الدولة فى رومانيا هى

التي انهارت عام ١٩٨٩

وليس النظام

الشيوعى فقط

إعادة النظر فى القوانين السارية، وتبنى قوانين جديدة تخدم التطلعات المشروعة للمواطنين الرومانيين من أصول مجرية، واحترام حقوق الأقليات، مهما يكن ضالة عددها. ولكل هذه الأقليات تمثيل فى البرلمان مما يتيح لها الدفاع عن مصالحها بأسلوب سياسى ديمقراطى. ولذلك، امتدح زعماء المجتمع الدولى الأسلوب الرومانى فى التعامل مع الأقليات، ودعوا جميع دول المنطقة إلى الاحتذاء بها من أجل إيجاد حلول سلمية للتوترات السائدة بين الأغلبية والأقليات العرقية ذات اللغة والثقافة المختلفة. وكان هذا الاتجاه الجديد فى السياسات الرومانية عاملا قويا ومشجعا على انضمام رومانيا إلى حلف الأطلسى، والتقدم فى اتجاه قبولها فى الاتحاد الأوروبى.

هل توجد اتجاهات ضد السامية فى رومانيا كما ورد فى بعض التقارير؟

■ لا اعتقد أن هناك مشكلة حقيقية على مستوى المجتمع الرومانى. حقا، إن بعض الأحزاب تبنت أفكارا وشعارات معادية للسامية فى الماضى. أما اليوم، فلا يوجد فى رومانيا سوى بعض اليهود من كبار السن بعد أن صدر الحزب الشيوعى معظمهم إلى الخارج، ولا توجد منافسة من أى نوع لتشعل غيران معاداة السامية على المستوى العام. إن المشكلة تكمن فى الماضى، فى حقيقة أن الرومانيين قد رفضوا باستمرار الاعتراف بمسؤولية الدولة الرومانية والمجتمع الرومانى عن عمليات الاضطهاد العنصرى التى حدثت تاريخيا، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، وأنكروا أى علاقة لرومانيا بعمليات التعذيب والقتل الجماعى لليهود، واستمر هذا الإنكار إلى يومنا هذا. حتى على أعلى المستويات. ولكن هناك لجانا دولية من المؤرخين قدمت أدلة

قاطعة لعمليات الإبادة الجماعية، وتقارير دامغة على جرائم الشيوعية. إن أى مجتمع سليم ومعافى لا يمكنه الاستمرار فى الحياة وهو يكذب، بل يجب عليه أن يواجه أخطائه، وحتى جرائمه، كي لا يكررها مرة أخرى.

ما هو رأيك فى قرار أمريكا شن الحرب على العراق؟ وما هى آثار هذه الحرب على رومانيا؟

● بالنسبة لى - كما هو الحال بالنسبة لى روماني - فإن قرار التخلص من صدام حسين هو قرار صائب، ولا يوجد أى خلاف بشأنه، فكل فرد من الشعب الروماني قد عانى الطغيان وما يفعله حاكم طاغية بشعبه وبالعالم كله.

ولكن الأمر الصعب هو كيف تُبنى دولة قوية ومجتمع حر بعد ذلك. ونحن نعلم - من واقع تجربتنا الئيمة - أن الأمر ليس سهلاً على الإطلاق. إن التحالف الذى تتزعمه الولايات المتحدة يفتقر أحياناً إلى الرؤية الواقعية للموقف، وإلى الإمكانيات التى تدعم حكم القانون فى العراق.

لقد قمت بزيارة مصر عندما كنت رئيساً لجامعة بوخارست .. فما هى الانطباعات التى تركتها هذه الزيارة لديك؟

● عندما كنت رئيساً لجامعة بوخارست، قمت بمساعدة سفراء الدول العربية فى رومانيا على إنشاء مركز للثقافة والحضارة العربية فى جامعة بوخارست، وظل هذا المركز حتى يومنا هذا نقطة جذب للعديد من الخبراء والباحثين.

وقد قمت بافتتاح هذا المركز مع أمين عام الجامعة العربية عام ١٩٩٣. ودعانى الأمين العام لزيارة مقر الجامعة بالقاهرة. وبالطبع، أنا أعلم أن مصر هى مهد لحضارة من أعظم وأعرق حضارات العالم. ولكن أن أشهد هذه الحضارة بعينى، فقد كان شيئاً عظيماً وتجربة مثيرة. ويصفتى جيولوجياً، انتبهرت بالصحراء المترامية حدودها اللانهائية، التى ترمز إلى الزمن الأبدى الذى استغرقتة صخور القارة لتصبح بحراً من الرمال، ولكننى انتبهرت كذلك بنشاطات الجامعات المصرية ومراكز البحوث، وحاولت - جهدى - دعم الروابط الثقافية بين مصر ورومانيا.

■ فشلت، أثناء فترة

رئاستى، فى القضاء

على فساد الدولة

لماذا غيرت مهنتك عدة مرات، بدأت قاضياً، ثم استاذ علوم جيولوجية، ثم سياسياً، ثم رئيساً لرومانيا؟ وهل أثرت دراستك الجيولوجية على حياتك السياسية؟

● لقد غيرت مهنتى كقاضٍ، لأنى لم أحتمل الظلم الفادح للنظام القضائى السابق فى النظام الشيوعى، فما بالك بأن تصبحى جزءاً من هذا النظام. وهكذا، تركت القضاء بعد عام واحد من على، واتجهت إلى دراسة الجيولوجيا، فالأحجار لا تحركها السياسات. وقد أثرت هاتان المهنتان على أرائى السياسية. دراسة القانون أمدتنى بإطار فكرى يحترم المبادئ وحقوق جميع الشعوب احتراماً غير مشروط، ودراسة الجيولوجيا أمدتنى بالقدرة على رؤية التطور على المدى البعيد، وفهم الزمن الذى لا يخضع للأحداث المباشرة.

لقد كان لديك يا سيادة الرئيس طموحات وأهداف كبرى من أجل تطوير رومانيا، وتستلزم وقتاً طويلاً لتحقيقها .. لماذا لم ترشح نفسك مرة أخرى فى الانتخابات الرئاسية التى تلت فترة ولايتك؟

■ إن تحقيق أهدافى الأساسية فى فترة رئاستى الأولى قد كلفنى ثمناً باهظاً من شعبيتى ومساندة الشعب لى. سواء فيما يتعلق بالإصلاح الداخلى الذى كان مؤلماً للغاية - لأن هذا الإصلاح كان لابد أن يبدأ بتصفية العديد من المشروعات التى تسببت فى خسائر فادحة فى قطاع البنوك والمزارع الضخمة المملوكة للدولة ومناجم الفحم وغيرها - أو فيما يتعلق بموقفى الثابت من تدخل حلف الأطلنطى فى الصراعات الدائرة فى يوجوسلافيا السابقة كضمان لسياستنا الخارجية الديمقراطية الموالية للغرب، وكعنصر حاسم لقبول رومانيا كمرشح قوى للانضمام إلى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى. هذه الإصلاحات رفضت من جانب الأغلبية، وكان لابد أن يدفع شخص الثمن السياسى لذلك.

ومن ناحية أخرى، لم استطع القيام بواجباتى كرئيس للدولة والقيام بالحملات الدعائية فى طول البلاد وعرضها فى الوقت نفسه. كما فعلت فى عامى ٩٢ و١٩٩٦، خاصة أن هذه الحملات تستلزم الاعتماد على أجهزة الإعلام، أى الاعتماد على المال ومن يملكون هذا المال ليستثمروا فى شخص كرئيس. ولم أكن على استعداد مطلقاً. بعد أربع سنوات من الحرب الضارية ضد الفساد، لأن أصبح أداة لتحالف رجال المال والسياسة

وبناء على ذلك، حاولت تقديم بديل مرشحا جديدا لا علاقة له بالقرارات المؤلمة والضرورية في الوقت نفسه، والتي اضطرت إلى اتخاذها في السنوات الماضية، وهو رئيس الوزراء الناجح موجور إيسرسكو الذي كان من الممكن أن يحصد ثمار الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأن يضمن الاستمرارية السياسية التي تحتاج إليها البلاد، لو أنه حصل على مساندة الأحزاب الأربعة في الحكومة الائتلافية، ولكن الأحزاب الأربعة قررت غير ذلك. والتزم كل حزب من هذه الأحزاب بأجندته الخاصة، وكانت النتيجة هي فوز المعارضة.

هل ندمت في يوم من الأيام على هذا القرار؟

● بالنسبة لي، لم أندم على الإطلاق، ولكنني أسفت كثيرا، لأن شركائي لم يوافقوا على مشروعي الذي كان لديه فرصة كبيرة للنجاح، والنتيجة لم تكن مجرد تغاوب في الحكم - كما هي العادة في أي نظام ديمقراطي. فرغم أن الإدارة الجديدة (وهي الإدارة السابقة التي خسرت انتخابات ١٩٩٦ لأن اليسكو وحزبه هما اللذان فازا) عملت على تأكيد الإصلاحات التي بدأتها، واستمرت في عملية إعادة بناء الاقتصاد لكي يتجاوب مع قواعد الاقتصاد الحر، والتحالف مع الأقلية المجرية، كما وافقت على مشروعات الانضمام إلى حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، والتسليم بالحق في الملكية الخاصة في الدستور الجديد (وهو الأمر الذي كان محل خلاف في فترات حكمهم السابقة) - فإن أعضاء هذه الإدارة عملوا على توظيف هذه القواعد لمصلحتهم الشخصية، والسيطرة على أجهزة الإعلام، وتطوير فساد الدولة بشكل لم يسبق له مثيل. لقد تظاهروا بالاشتراكية، وهم في الواقع يمثلون أقلية صغيرة من الحكام الأثرياء والفاسدين... هذه هي الحقائق التي شوهت النظام الديمقراطي فيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤. وهكذا، لدى أسباب عديدة للندم، ليس لأنني لم أصبح رئيسا مرة أخرى، ولكن لأن الحزب الذي فاز في الانتخابات لم يكن على مستوى تطلعات الشعب الروماني.

ما هي - في تقديرك - العقوبات الأساسية التي حالت دون تنفيذ خططك للقضاء على الفساد في رومانيا؟

■ لقد كنت دائما واعيا تماما لحقيقة أن الفساد لا يمكن القضاء عليه نهائيا، ولكن يمكننا فقط تحجيمه باستخدام أحكام القانون. لقد كان هدفي الأول هو القضاء على فساد الدولة، أي فساد المستويات العليا أو الفساد المؤسسي. وقد وقفت في بداية فترة حكمي في وجه تزايد خضوع الدولة ومؤسساتها للمصالح الخاصة، وقد حاول خصومنا جاهدين، بعد توليهم الحكم، أن يمتثلوا على واحد من المسؤولين في حكومتني غير نظيف اليد بلا جدوى، وأكرر بلا جدوى! بل إن العدالة في عهدي قد نجحت في محاكمة عدد كبير من المسؤولين عن الأعمال الضخمة غير المشروعة التي نفذت فيما بين ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ وإدانتهم جميعا. كما تم نحو سبع محاكمات كبرى حول جرائم التهريب على مستوى واسع في مجالات مثل البترول، والتجارة السرية للسلاح التي تمت مع اليوسنة والهرسك وقت الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥، والتي تورط فيها عدد كبير من المسؤولين في مؤسسات الدولة. كل هؤلاء قدموا للمحاكمة في فترة ولايتي، وكان أول شيء فعلته الإدارة الجديدة في الأيام الأولى من ولايتها أن سارعت بوقف هذه المحاكمات، والإفراج عن الذين صدرت ضدهم أحكام وأدينوا بالفعل.

لقد قمت بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي، خلال فترة رئاستك، يقوم على أساس شخصية مؤسسات الدولة، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. هل استمرت هذه المبادرة كما أريدت لها بعد أن تركت الحكم؟

■ لقد تم تأجيل هذه الإصلاحات فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦، سواء بسبب مصالح انتخابية، أو لكسب الوقت من أجل نهب ممتلكات الدولة. إن الحزب الحاكم وعملاء في ذلك الوقت حولوا كل ما هو متاح أمامهم بعد سقوط شاوشيسكو إلى ممتلكات شخصية. لذلك، كان هؤلاء هم أوائل المستفيدين من الخصخصة، نظرا لسيطرتهم الكاملة على الاقتصاد بعد شاوشيسكو. واستطاعوا الحصول بشكل غير مشروع على الوسائل التي مكنتهم من شراء جميع مصادر القوة الاقتصادية ذات القيمة بشكل قانوني. وسأعطيك مثالا على ذلك، فقد استطاع أحد الوزراء السابقين في حكومة ٩٢ - ١٩٩٦ شراء أكثر من ١٢ ألف

فدان من أجود الأراضي الزراعية عندما بدأت عملية خصخصة المزارع المملوكة للدولة، واستطيع أن أعطيك العشرات من الأمثلة الأخرى. لذلك، عندما عادوا إلى الحكم مرة أخرى، كان من مصلحتهم استمرار عملية الخصخصة وحماية نتائجها. وتمركزت القوة الاقتصادية في يد حكومة تسيطر عليها فئة استغلالية، وقد أنت الهوة الكبيرة بين تصريحاتهم الانتخابية وتصرفاتهم السياسية إلى التدهور الكبير في شعبيتهم في الوقت الحالي، لأن الشعب الفقير لا يمكن أن يثق بالأنثرباء الفاسدين.

ما هي خططك المستقبلية؟ وهل تشغل على إعادة ترشيح نفسك لرئاسة رومانيا مرة أخرى؟



■ إن اهتماماتي السياسية في الوقت الحالي تنحصر في تكوين وإعداد نخبة من الشباب الروماني من أجل الدخول إلى عالم جديد من التعاون والتنافس والاتحاد، عالم يبدأ مع انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد بدأت فعلاً في إعداد برامج في هذا المجال، أحد هذه البرامج يهدف إلى تطوير وفهم الاختلافات الثقافية في نظام التعليم العالي بمساعدة منظمة فرانكفونية، وبرنامج آخر لمساعدة الجيل الجديد المتميز من الطلاب، ورجال الأعمال، والمديرين، والنقائيين... الخ، لتدعيم التضامن بينهم، وتسهيل الاتصال والحوار مع المجتمع الروماني، وتعميق وعيهم بالانتماء إلى النخبة الأوروبية الجديدة.

تقرير بيكر - هاملتون .. رؤية واقعية ومستقبل مجهول

■ خليل العناني ■

بعد تسعة أشهر من تشكيلها، أصدرت مجموعة دراسة العراق، التي يرأسها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، ولي هاملتون الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، تقريرها حول الأوضاع في العراق، وكيفية معالجة المأزق الأمريكي هناك. وهي المجموعة التي عرفت لاحقاً باسم "لجنة بيكر- هاملتون" التي أصدرت تقريرها في السادس من ديسمبر ٢٠٠٦، والذي تضمن ٧٩ توصية تم تقديمها للرئيس الأمريكي جورج بوش للنظر فيها، والبحث في إمكانية الأخذ بها.

في العراق والمنطقة طيلة السنوات الست الماضية، وضرورة البحث عن استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار التوصيات التي جاء بها التقرير.

أما بالنسبة للعراقيين، فقد اختلفت مواقف الفرقاء من توصيات التقرير ما بين مرحب ومتحفظ ومندد. ففي الوقت الذي رحب فيه رئيس الوزراء المالكي "شيعي" بتوصيات التقرير، خصوصاً تلك التي تطالب بتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم للحكومة العراقية، فضلاً عن الدعوة إلى إجراء حوار إقليمي لمناقشة الأوضاع في العراق، تحفظ السنة على توصيات التقرير حتى يتم الشروع فعلياً في تنفيذ توصياته، خصوصاً تلك التي تعوض الكثيرين منهم عما تعرضوا له طيلة الأعوام الثلاثة الماضية. بينما رفض الأكراد توصيات التقرير - جملة وتفصيلاً - نظراً لتشديده على ضرورة إعطاء مزيد من القوة للحكومة المركزية، والتي يرى الأكراد أنها ستكون على حساب سلطات إقليم كردستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي منذ أوائل التسعينيات، فضلاً عن رفضهم للتوصية التي تطالب بوضع مدينة كركوك تحت التحكم الدولي، وهي التي يعتبرونها جزءاً لا يتجزأ من إقليم كردستان.

أما على الجانب الإقليمي، ففي الوقت الذي وصفت فيه سوريا التقرير بأنه جاء "موضوعياً"، خصوصاً فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تقوم به دول الجوار في تحقيق استقرار العراق، اتسم رد الفعل الإيراني بالحذر الشديد، انتظاراً لما يمكن أن يتخذه الرئيس بوش من إجراءات فعلية على أرض الواقع.

ردود أفعال متفاوتة

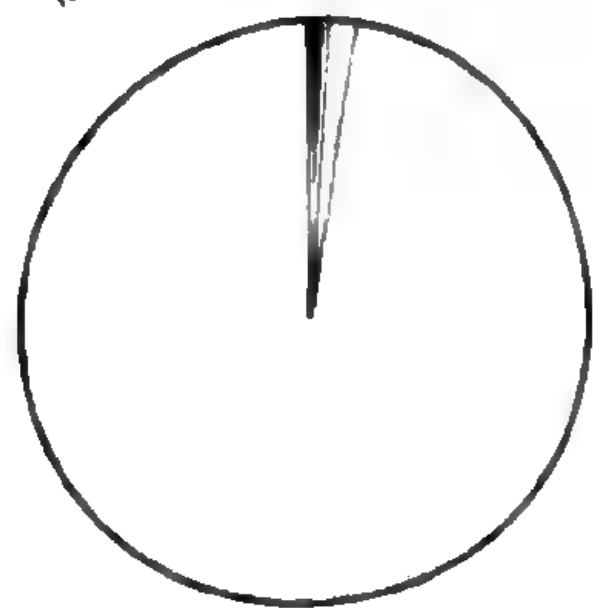
لم يقدم تقرير بيكر - هاملتون حلاً سحرياً للآزمة العراقية، ولم يكن لأحد أن يتوقع عكس ذلك، وهو ما اعترف به القائلون على إعداد التقرير أنفسهم، وذلك على الرغم من الضجة الكبيرة التي أثارها مداولات المجموعة طيلة الشهور القليلة الماضية، بيد أن ذلك لا ينفي الجدية التي تعاطى بها التقرير مع حقيقة المأزق الأمريكي في العراق، وسبل الخروج التي يمكن اللجوء إليها، إذا ما رغبت الإدارة الأمريكية في ذلك.

ويعكس الحجم الكبير للتقرير (١٦٠ صفحة) مدى الاهتمام بتشخيص الوضع الراهن في العراق من مختلف زواياه، الداخلية والإقليمية والدولية، ومحاولة إبراز مدى التشابك الذي يربط بين هذه الزوايا مع بعضها بعضاً. ولعل أقل ما قد يقال عنه إنه يقدم تشخيصاً دقيقاً لأبعاد المأزق الأمريكي في العراق، فيما يعتبره البعض بمثابة إعلان واقعي عن ضرورة تغيير المسار الراهن، من أجل الخروج من هذا المأزق. في حين تتسم أفكار التقرير بالكثير من "الجرأة" التي غابت عن السياسة الخارجية الأمريكية طيلة مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

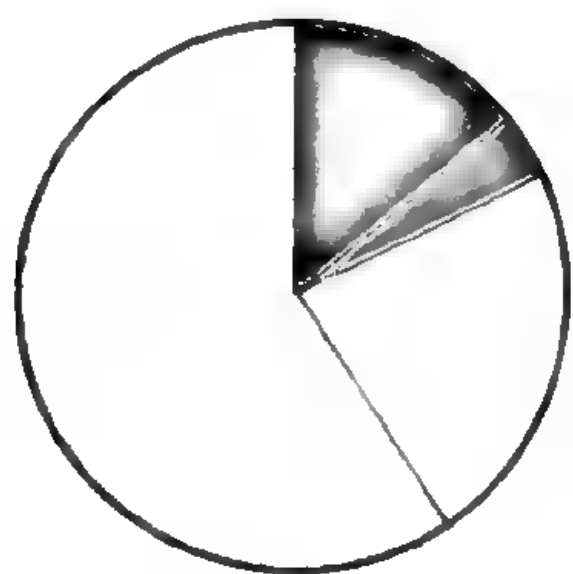
لذا، لم يكن غريباً أن يبدي العديد من الأطراف عدم ارتياحهم لما جاء في التقرير، كل حسب مصالحه. فعلى الجانب الأمريكي، لم يبدد الرئيس بوش تعاطفاً مع توصيات التقرير، خصوصاً فيما يتعلق بتلك التي تطالب بفتح حوار مع سوريا وإيران، في حين نظر إلى التقرير برمته كما لو كان محاولة لاستهدافه شخصياً، ذلك أن القبول بما جاء في التقرير يعني فشل استراتيجيته التي اتبناها

(١) مساعد مدير تحرير مجلة السياسة الدولية.

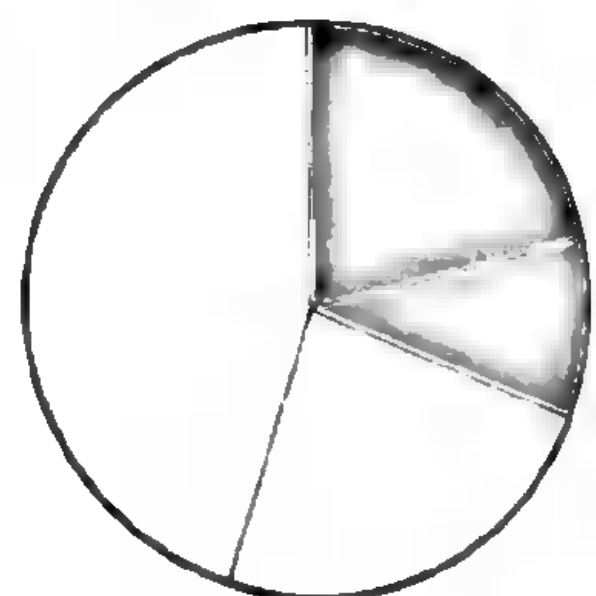
قبل الغزو (يناير 2002 - مارس 2003)



بعد الغزو (مارس 2003 - أبريل 2004)



مايو 2004 - مايو 2005



يونيو 2005 - يونيو 2006



قتلى العنف بسبب قوات التحالف



قتلى العنف لأسباب أخرى



قتلى بدون معرفة المصدر



وفاة طبيعية



أعداد القتلى في العراق (الأسباب - الفترة الزمنية)

إصلاح ما أسداه المحافظون الجدد :

خمس نقاط رئيسية تكشف عن مدى الجدية التي تعاطى بها التقرير مع الحالة العراقية، أولها: توجيه نقد لاذع للاستراتيجية التي تتبعها الإدارة الحالية في العراق، وقد بدت مقدمة التقرير كما لو كانت موجهة بشكل شخصي للرئيس الأمريكي جورج بوش، والتي تؤكد فشل سياسته التي اتبناها في العراق طيلة السنوات الثلاث الماضية، وأفضت إلى حال الفوضى وعدم الاستقرار التي يعيشها العراق الآن. وثانيها: تأكيد عدم وجود حل "سحري" أو ضمانات مؤكدة لإمكانية نجاح الولايات المتحدة في العراق بيد أن هذا لا ينفي إمكانية البحث عن مخرج "معقول" من هذا الوضع المعقد من خلال مجموعة من التوصيات، التي ربما لا تروق للإدارة الأمريكية. وثالثها: الإصرار على ربط الملف العراقي بغيره من الملفات الملتهبة على الساحة العربية وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي. ورابعها: الإسهاب والتفصيل في العديد من القضايا التي كان يتم التعاطي معها باستخفاف من قبل، مثل دمج البعثيين في الحياة السياسية، والحوار مع مختلف فصائل المقاومة العراقية، وإعادة الاعتبار للحكومة المركزية في العراق وخامسها: طرح جميع الحلول على المائدة، وكسر التابوهات "الأيديولوجية" التي وضعها المحافظون الجدد في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية، وفي مقدمتها حتمية الحوار والتعاون مع إيران وسوريا.

ويكون الاستغراق في تناول توصيات التقرير، التي بلغت ٧٩ بنداً، يمكن القول إن "روح التقرير" هيمن عليها استهداف معالجة السياسات الأمريكية الخاطئة التي جرت في العراق طيلة الأعوام الثلاثة الماضية، خصوصاً مع تولى بول بريمر مهامه في العراق كمخطط ومنفذ للسياسة الأمريكية. فمن بين (٧٩) بنداً تنفيذياً، فإن ما يقرب من (٣٥) بنداً تختص بإصلاح الأوضاع الخاطئة التي أحدثتها استراتيجية بول بريمر في إدارة العراق، وأوصلته إلى الحال المساوية للراثة.

فمن جهة أولى، يشير التقرير إلى ضرورة مراجعة الدستور العراقي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. "ويجب أن يتم ذلك في شكل عاجل"، وهي الخطيئة الأعظم التي أحدثها بول بريمر في العراق، حين ضغط بقوة من أجل ترسيخ الفيدرالية كحل وحيد لإدارة العراق، وما أحدثه ذلك من "شرخ" كبير في العلاقة بين الطوائف العراقية.

ومن جهة ثانية، يشترط التقرير ضرورة "إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين"، كضمانة لتحقيق المصالحة الوطنية المأمولة في العراق، فضلاً عن إتاحة مبادرات العفو وإيجاد سبل للتوفيق بين الد الأعداء السابقين، وذلك دون أي تدخل أمريكي لإعاقة هذه المبادرات أو إفشالها بالوسائل التشريعية والتنفيذية، وذلك في إشارة قوية إلى فشل سياسة "اجتثاث البعث" التي رآها بريمر وسيلة فعالة في الانتقام من النظام العراقي السابق، وذلك بإيعاز من بعض القيادات العراقية السابقة.

ومن جهة ثالثة، يطالب التقرير بضرورة تقاسم العائدات النفطية، وذلك من خلال الحكومة المركزية ووفق عدد السكان، في محاولة لتهدئة المخاوف السنية من عدم الحصول على حصصهم في نفط بلادهم.

ومن جهة رابعة، يشدد التقرير على ضرورة فتح حوار مع جميع أطراف المقاومة العراقية (باستثناء القاعدة بالطبع)، وذلك في إشارة قوية إلى الفشل في مواجهة حالة التمرد، ومحاربة تقليل خسائره بأي شكل.

ومن جهة أخيرة، يسعى التقرير إلى إيجاد حل "منطقي" لقضية كركوك وذلك من خلال آلية التحكيم الدولي، وهي محاولة للتخلص من استراتيجية "المحاصصة" الطائفية التي اتبناها بول بريمر في توزيع "الكعكة" النفطية على الفصائل العراقية، كل حسب وزنها السياسي والعندي.

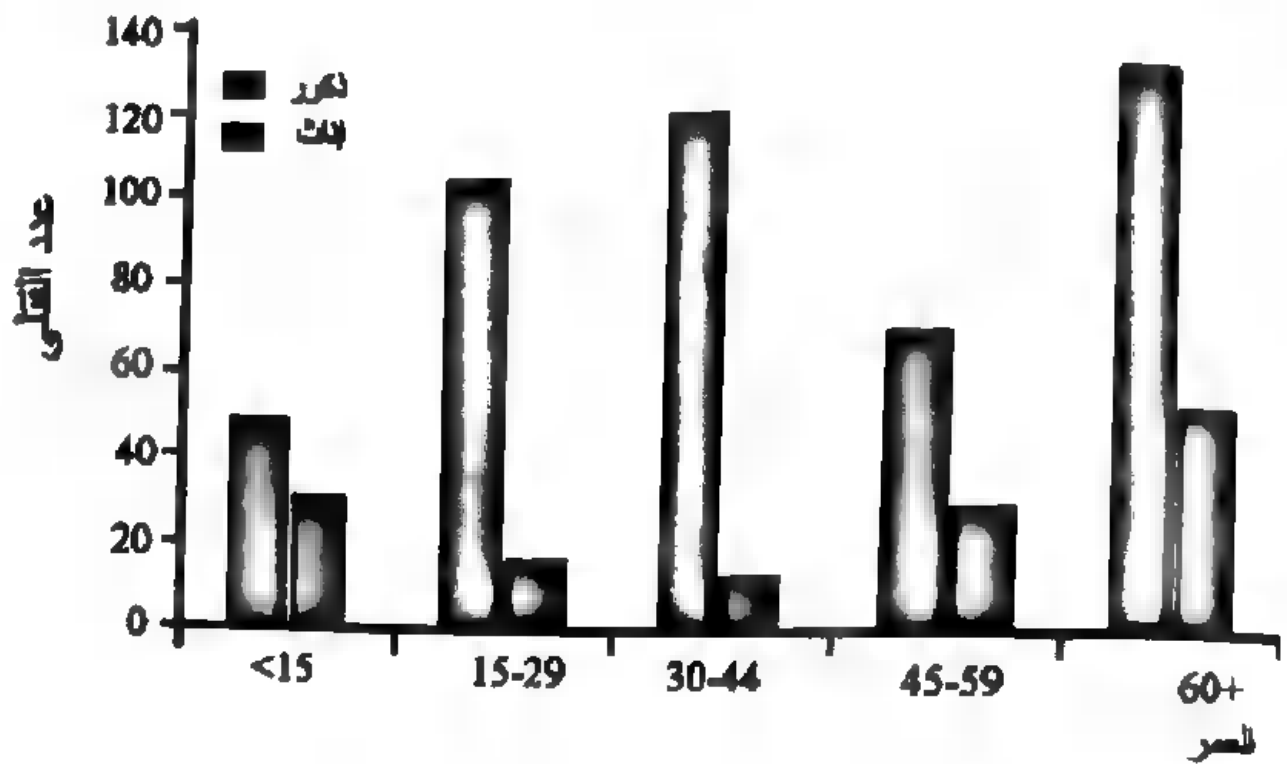
العودة للجنور :

ربما أفضل ما جاء به تقرير بيكر - هاملتون هو اللجوء إلى استراتيجية "العودة للجنور" وذلك فيما يخص معالجة الملف العراقي. وقد كان مفاجئاً للكثير أن يركز التقرير على الصراع العربي - الإسرائيلي، باعتباره "الجذر الحقيقي" للأزمة الراهنة في الشرق الأوسط.

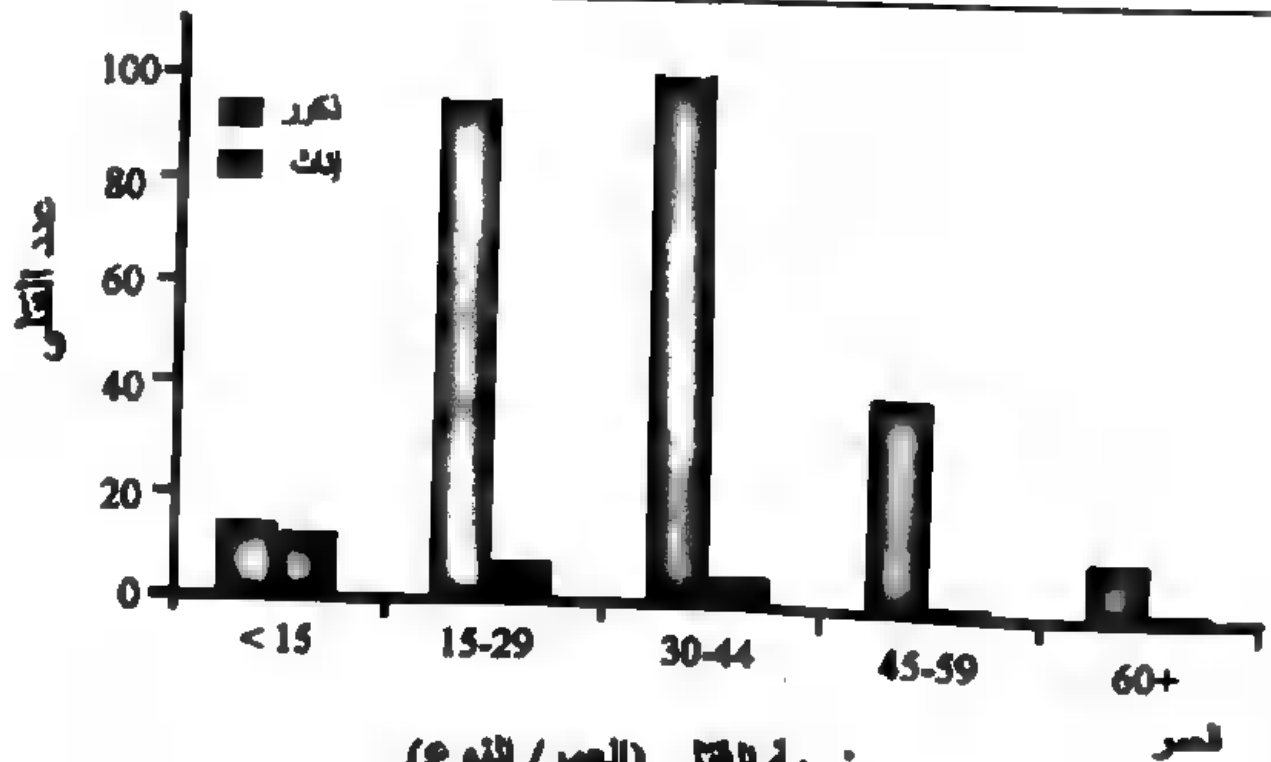
بالطبع، جاء هذا التركيز كمحاولة لاختراق "البوابة السورية"، بوصفها المعر نحو تهدئة الوضع في العراق، بيد أنه لا ينفي مدى الجراءة التي تعاطى بها التقرير مع الملف الأزلي للمنطقة والأكثر من ذلك أن تناول التقرير ملف الصراع العربي - الإسرائيلي لم يكن تقليدياً، على نحو ما يجري عادة في مثل هذه الأحوال، ولكنه امتد كي يصل إلى المفاصل الحقيقية لهذا الصراع.

ولعل أفضل ما جاء به التقرير أنه لم يتعاط مع هذا الملف وفق أسلوب "القطعة"، وإنما باعتباره كتلة واحدة لا تتجزأ، تتمثل حلقاتها الثلاث في فلسطين ولبنان وسوريا. وفي شذو الأولى، حقق التقرير اختراقاً غير مسبوق "بالعودة إلى أساسيات الحل التاريخي، اعتماداً على مرجعية قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ولعلها المرة الأولى - منذ زمن بعيد - أن يخرج تقرير أمريكي، يمثل هذه التوصية. فقد دأبت الخارجية الأمريكية، ومن يمثلها، طيلة العقود الثلاثة الماضية، على أن تتجاهل هذين القرارين، والقفز فوقهما عبر أدوات مختلفة مثل محادثات السلام (مديرد ١٩٩١)، أو عبر مبدأ "الأمن مقابل السلام"، أو مؤخرًا عبر "خريطة الطريق". كما يعيد التقرير طرح قضايا الحل النهائي إلى طاولة التفاوض، والخاصة بالحدود والمستوطنات، والقدس، وحق العودة، ونهاية الصراع، والتي ظن البعض أنها شيعت مع "خطاب الضمانات" الشهير الذي حصل عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون من الرئيس الأمريكي جورج بوش في أبريل ٢٠٠٤.

أما بالنسبة للثانية والثالثة، فكم كان مفاجئاً أن يعود الربط بين المسارين السوري واللبناني مجدداً في إطار أي عملية تفاوضية مع إسرائيل، بعد أن ظل كثيرين زوال مثل هذه اللغة، وانتفاها من قاموس الدبلوماسية الأمريكية، خصوصاً بعد التوتر الشديد الذي شهدته، ولا تزال، العلاقات بين دمشق وبيروت على مدى العام ونصف العام الأخيرين. وتتصل المفاجأة الأبرز في طرح التقرير لمسألة الجولان على طاولة التفاوض مجدداً، وهي التي تعد - وفق حسابات الأمريكيين والإسرائيليين، خارج سياق أي عملية تفاوضية مع سوريا.



نسبة الوفيات (العمر/ النوع)



نسبة القتلى (العمر/ النوع)

ما لم يذكره التقرير :

ربما تتسم افكار التقرير بالكثير من الجراءة غير المعتادة على السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بيد أنه في الوقت نفسه أغفل، ربما عن عمد، بعض القضايا التي كانت جديرة بالاهتمام، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي.

أولاً، لم يحدد التقرير جدولاً زمنياً للانسحاب الأمريكي من العراق، في حين أشار باقتضاب إلى ضرورة أن يتم سحب معظم القوات المقاتلة في العراق بحلول عام ٢٠٠٨، ولا أدري لماذا لم تحدد اللجنة العام المقبل ٢٠٠٧ كهدف لبدء سحب القوات الأمريكية من العراق؟ وما إذا كان للامر علاقة بانتهاء ولاية الرئيس الأسيركي جورج بوش الثانية أم لا؟

ثانياً، يتحدث التقرير عن "هجوم دبلوماسي" أمريكي على العراق والمنطقة، (الفند الثاني في الملخص التنفيذي للتقرير)، ليس بهدف تقويم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط برمتها، ولكن من أجل ضمان الخروج الأمريكي الآمن من العراق، وفي هذا الإطار، حدد التقرير اليتين لضمان تحقيق ذلك، الأولى هي: عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو جامعة الدول العربية، للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها الدبلوماسي في العراق. والثانية: إنشاء "المجموعة الدولية لدعم العراق" التي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق، فضلاً عن غيرها من بلدان المنطقة والعالم. بالطبع، ليس هناك جديد في هذا السياق، وهي توصية تم طرحها من قبل في أكثر من مناسبة، وجاءت على لسان العديد من المسؤولين في العالم العربي منذ وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي. وبالرغم من ذلك، فإن هاتين الآليتين تصطلحان بجدار مثلك، أول اضلاعه: رفض الرئيس الأمريكي جورج بوش ذاته لهما، خصوصاً فيما يتعلق بإشراك إيران وسوريا كطرف أساسي في ديناميات الآليتين، وهو الذي صرح - عشية صدور التقرير - بضرورة امتثال كلا البلدين للشروط الأمريكية قبل إشراكهما في أي عملية سياسية - تفاوضية تخص العراق. وثاني الاضلاع: هو عدم ضمان قيام الدولتين بلعب دور مؤثر في إعادة الاستقرار داخل العراق، خصوصاً في ظل عدم الإشارة إلى أي مزايا محددة يمكن لكلتا الدولتين الحصول عليها نتيجة القيام بعمل هذا الدور. وثالثها: رفض بعض القوى العراقية لأي دور إقليمي، نظراً لتداخل الأبعاد المذهبية والطائفية في صياغة مواقف العديد من دول الجوار، خصوصاً في ظل الانقسام الرهيب بين الطوائف العراقية ذاتها.

ثالثاً، يتبنى التقرير منهج "العصا والجزرة" في التعاطي مع الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، فمن جهة، يوصي بحشد الدعم الإقليمي والدولي الممكن لهذه الحكومة، في الوقت الذي يهدف فيه بقطع المعونات المادية والمعنوية إذا ما فشلت الحكومة في وقف حال العنف وعدم الاستقرار الراهنة، وهو ما يثير التكهانات حول احتمالات التدخل الأمريكي لتغيير الحكومة الحالية، والانقضاض على التجربة الديمقراطية في العراق التي كثيراً ما روجت لها الإدارة الأمريكية.

تحديات برسم التنفيذ :

يعد التقرير نوعاً من "جلد الذات" الأمريكي المتأخر، وهو بمثابة "دقة أخيرة" يجب على الإدارة الأمريكية الالتفات إليها، دون النظر لحساباتها الداخلية، خصوصاً في ظل الاستقطاب المتوقع بين الديمقراطيين والجمهوريين.

بيد أن المازق الحقيقي الذي يواجه توصيات التقرير ليس صعوبة تنفيذ مقترحاته على أرض الواقع، بقدر ما هو في مدى "اقتناع" الرئيس الأمريكي جورج بوش بهذه التوصيات، وقدرته على التعاطي معها بجرأة واقعية، بعيداً عن أي أفكار أو مواقف مسبقة.

من جهة أخرى، لا يخرج تقرير بيكر-هاملتون عن كونه مجرد "توصيات"، لا تتسم بأية صفة إلزامية ممكنة للرئيس بوش وإدارته، وهو الذي رفض معظمها، وكذلك فعلت وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس، ويبدو أن ثمة تحديات لا مفر منها سوف تعطل فرص تطبيق توصيات هذا التقرير على أرض الواقع، ليس أقلها ما يلي:

- البعد الذاتي الذي يتعاطى به الرئيس بوش مع توصيات التقرير، حيث يشير البعض إلى أنه المستهدف الرئيسي من التقرير. ويبدو التقرير كما لو كان "صفحة" قوية لأفكار بوش وتوجهاته التي اتبعها في المنطقة طيلة السنوات الثلاث الماضية، وإن يكون سهلاً إقناعه بالتخلي عنها، رغم فشله النريع في تنفيذها.

- البعد الإقليمي: فعلى الرغم من الاهتمام الشديد الذي أولاه التقرير لمسألة الحوار مع إيران وسوريا، وذلك من خلال تدشين "آلية إقليمية" لتهدئة الوضع في العراق، إلا أنه لا توجد أي ضمانات حقيقية لنجاح مثل هذه الآلية في تحقيق أهدافها، ناهيك عن رفض الرئيس بوش ذاته التخلي عن نهج "الإقصاء" المتبع حالياً مع كل من سوريا وإيران، وعدم اقتناعه بضرورة إشراكهما في أي آلية إقليمية، وهو الذي صرح عشية صدور التقرير بضرورة امتثال كلا البلدين للشروط الأمريكية قبل إشراكهما في أي عملية سياسية تفاوضية تخص العراق. فلا مفاوضات مباشرة مع إيران إلا إذا أوقفت تخصيب اليورانيوم، ولا محادثات مع سوريا إلا إذا أوقفت دعم الإرهاب. على حد تعبيره (الحياة، ٨ ديسمبر).

- البعد العراقي: ويتعلق بالرفض العلني لمختلف القوى العراقية لبعض توصيات التقرير. فعلى سبيل المثال، يرفض الشيعة، خصوصاً تيار عبد العزيز الحكيم، أي دور إقليمي في العراق، والذي يعارض أي مؤتمر دولي لمناقشة الأوضاع هناك. في حين يرفض الأكراد أي حديث عن تقوية الحكومة المركزية على نحو ما أوصى به التقرير. في حين يرى السنة أن لا مخرج من الوضع الراهن إلا بمؤتمر دولي على غرار ما نادى به الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان.

قد يرى البعض أن تقرير بيكر-هاملتون قد جاء متأخراً، وكان له أن يصبح أكثر إفادة لو أنه صدر عشية سقوط بغداد، وحشد النهج الأمريكي لإدارة العراق على نحو واقعي. بيد أنه سيظل وثيقة تاريخية يقاس بها مدى النجاح الأمريكي في تجاوز "الدقة" العراقية.

ما هي مجموعة دراسة العراق؟

■ أطلقت مجموعة دراسة العراق (Iraq Study Group) في ١٥ مارس ٢٠٠٦، بعد اجتماع في الكونجرس الأمريكي

■ الغرض من انشاء اللجنة هو تقييم الوضع في العراق منذ صيف ٢٠٠٥، وصياغة تقرير تقدمه اللجنة نهاية هذا العام تقترح فيه سبلا لحل الازمة في العراق. وتعتبر اللجنة مستقلة عن الادارة الامريكية

■ عرفت مجموعة دراسة العراق بـ "لجنة بيكر" أو "لجنة بيكر-هاملتون" بسبب رئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، والرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي لي هاملتون لها، إلا أن اسمها الرسمي هو "مجموعة دراسة العراق"

■ أسست المجموعة بطلب من عدد من النواب الأمريكيين من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري. النائب الجمهوري فرانك وولف (من ولاية فيرجينيا) كان من أشد المطالبين بإنشاء المجموعة، وطالب بإشراك شخصيات لديها خبرة في شؤون الشرق الاوسط، ولكن غير تابعة للادارة الامريكية الحالية

■ لم يحدد عمل المجموعة وقت إطلاقها، ولكن تركزت على تقييم النقاط التالية:

(البيئة الاستراتيجية للعراق والمنطقة - أمن العراق وأبرز التحديات أمام تحسين الأمن - التطورات السياسية في العراق بعد الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة - الاقتصاد والإعمار).

■ على الرغم من أن البيت الأبيض لم يشكل اللجنة، إلا أنه رحب بإنشائها وسهل عملها، خاصة في العراق. التقى بوش بالمجموعة للمرة الأولى في ١٤ يونيو ٢٠٠٦، والتقى برئيسي اللجنة مرات عدة منذ ذلك الحين.

■ أصدرت اللجنة تقريرها حول العراق في السادس من ديسمبر ٢٠٠٦.

■ يعمل معهد الولايات المتحدة للسلام على تسهيل عمل مجموعة دراسة العراق بطلب من النائب وولف. ولدى المعهد، ومقره واشنطن، عدد من الخبراء في الشأن العراقي الذين يدعمون عمل المجموعة من خلال البحث. وإقامة ورش عمل مغلقة لدراسة وضع العراق. وتدعم اللجنة ثلاث مؤسسات أخرى، هي مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومركز دراسة الرئاسة، ومعهد جيمس بيكر للسياسة العامة في جامعة رايس.

المصدر

جريدة الشرق الاوسط، العدد ١٠٢١٤، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

العراق بين الفوضى وفرص "الحل" الإقليمي

■ صلاح النصراوي

يدور السؤال الذي يواجه معظم المراقبين والمحللين السياسيين الآن حول ما إذا كان اشتداد الأزمة العراقية، بكل مظاهرها المحلية والإقليمية والدولية خلال الأشهر الماضية، هو عنوانا لحل في الأفق، أم أنه، على العكس من ذلك، دليل على دخول العراق، بعد نحو أربعة أعوام من الاحتلال والصراع المذهبي، نفقا مظلم لا خروج منه؟

هذه الجماعات لها، والتي بقيت متشبثة بمواقفها التي تستهجن العملية السياسية بمرمتها، باعتبارها من صنعية الاحتلال الذي تعتبره غير شرعي، وتطالب بانسحابه قبل ولوجها أي حوار أو مقاضات بشأن مستقبل العراق. ولم يكن رفض هذه القوى هو وحده الذي أوصل العملية إلى طريق مسدود، بل إن القوى السنية العربية التي شاركت في الانتخابات وقبلت المشاركة في الحكومة سرعان ما بدأت تتخلى عن تفويضها للعملية السياسية، مما ساعد على زيادة درجة الإرباك في مسعى الوفاق، ووجه السهم الأخير لمبادرة المالكي التي أجهضت تماما مثلما أجهضت قبلها مبادرة الجامعة العربية.

تسييس العلاقات الطائفية :

إن جوهر المشكلة العراقية الحالية يكمن في صياغة النظام الجديد، الذي أعقب الحرب الأمريكية، التي اسقطت نظام صدام حسين على أساس تقاسم السلطة والثروة، وفق نظام محاصصة طائفي وقومي في بلد لم تتضج فيه الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية. ولم تكن فيه القوى الاجتماعية قد استعدت لهذا النوع من الانظمة المتقدمة التي توفر اللامركزية في إدارة الدولة والعدالة في توزيع الثروات الوطنية. وسواء أكان الاحتلال هو المسئول عن ذلك، أم القوى السياسية التي هيمنت على المسرح في ظله، أم تلك القوى التي ناولته بشراسة مدافعة عن مصالحها التي خسرتها نتيجة التغير الكبير، فإن واقع الحال يشير إلى شرمة سياسية واجتماعية أدت - على عكس ما كان يراد لها - إلى انهيار سلطة الدولة وتفكك النسيج الاجتماعي، وتهديد الكيان الوطني العراقي ذاته.

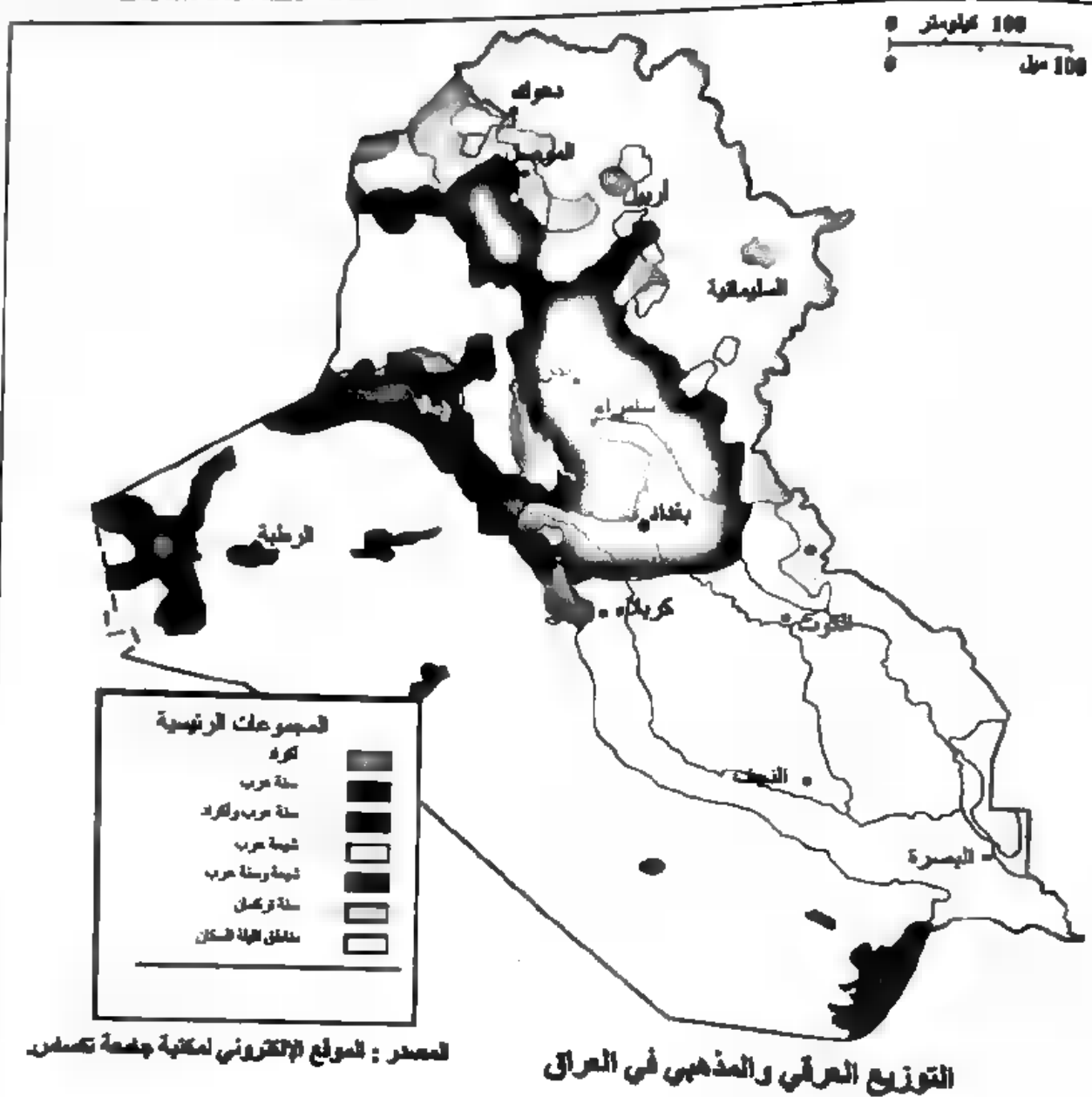
ولأن الأطراف السنية العربية شعرت بلتها الخاسر الأكبر في

ولئن كان هناك اتفاق شبه تام بين المحللين على أن الأزمة العراقية قد وصلت فعلا إلى مشارف نهايتها، فإن ثمة أملا وحيدا بأن تنهك الأطراف المعنية والمتورطة في هذه اللحظات الأخيرة، في عمل جدي لإدارتها بطريقة خلاقة تؤدي إلى إنقاذ العراق من هذا المصير المساور، وهو ما يمكن أن يرتقى إلى مصاف الحل السحري أو المعجزة.

وفقا للمعطيات التي أفرزتها الأوضاع العراقية حتى نهاية العام الماضي، فإن كلتا العمليتين السياسية والأمنية قد وصلتا إلى طريق مسدود في ظل فريز طائفي وسياسي واضح، والفشل في إقناع المقاومة السنية العربية بالانضمام إلى العملية السياسية واستمرار التدهور الأمني، وحالة عدم الاستقرار وانحدارها إلى حافة الحرب الأهلية الطائفية. وإذا جرت بعض المحاولات خلال الأشهر الماضية لإنهاء الأزمة، أو حتى حللتها، فإنها اصططمت بعوائق كبيرة، على رأسها تخندق الأطراف الداخلية في مقاريسها الحصينة، وتفاقم الوضع إلى صراع طائفي دموي مكشوف بين الجماعات السنية والشيعية، وعجز الولايات المتحدة الأمريكية، القوة المحتلة، عن إيجاد التوليفة المناسبة لحل سياسي، أو عسكري، للتمرد الناشئ، ضد قواتها وضد الحكومة، وترديدها في الانسحاب من العراق، أو حتى تحديد موعد له، وهو الأمر الذي تشترك في المطالبة به جماعات المقاومة مع بعض الجهات الأخرى المشاركة في العملية السياسية.

فبعد تسلمها السلطة عقب الانتخابات التي جرت في شهر ديسمبر ٢٠٠٥، قامت حكومة نوري المالكي بطرح مبادرة للوفاق الوطني، استهدفت بالأساس ضم الجماعات السنية العربية الراقضة للعملية السياسية، والتي ظلت حتى الآن تصطبغ برفض

(٥) كاتب عراقي



التوزيع العرقي والمذهبي في العراق

ولضمان عدم تكرار التجربة القديمة التي بنيت على أساسها الدولة العراقية الحديثة، التي راوا دائما أنها أجحفت بحقوقهم السياسية والاقتصادية والمذهبية والقومية، ثانياً، وقاومت هذه القوى بشراسة أيضاً كل المحاولات التي جرت، سواء تلك التي جاءت نتيجة لاستمرار أعمال العنف والتمرد، أو نتيجة الضغوط السياسية من قبل الأطراف السنية المشاركة، أو من قبل الأميركيين، أو من بعض الأطراف الاقليمية على إجبارهم على أو إقناعهم بإعادة مسار العملية السياسية إلى نقطة البداية، ومن ثم البدء من جديد بهدف تحقيق معادلة جديدة تتيح للقوى السنية مكاسب تمكنها من الانضمام للعملية والمشاركة في السلطة.

انهيار اصفي شامل :

أما من الناحية الأمنية، فقد بلغ مستوى التدهور الأمني وحالة عدم الاستقرار في الأشهر الثلاثة الأخيرة درجة كبيرة فاقت ما جرى خلال كل الفترة الماضية، فاستناداً لتقرير للأمم المتحدة، فقد

عملية تقاسم السلطة والثروة، في بلد أدارته لأكثر من ثمانين عاماً، فقد أظهرت معارضتها للعملية السياسية بأشكال مختلفة، إلا أنها بالنتيجة كانت تعبر عن رفض جماعي قوي للعملية واصرار لا يلين على تغيير النتائج المتحققة منها. فمن ناحية، كانت قوى سنية عربية، مثل جبهة التوافق العراقية التي تضم أفراداً وجماعات اسلامية وقومية، قد شاركت في كتابة الدستور وفي الانتخابات، كما أنها انضمت إلى حكومة المالكي فيما بدا محاولة لتعديل المسار من داخله. من ناحية أخرى، بقيت قوى أخرى على مواقفها ليس فقط في رفض العملية السياسية ونتاجها، بل إنها صمدت من مقاومتها المسلحة بهدف إفشالها للعملية، وربما أيضاً التفكير في دحرها والاستيلاء على السلطة من جديد.

على الجانب الآخر، فقد اصرت القوى الشيعية والكردية على تعزيز قبضتها على السلطة والثروة، متخذة دوا، مكاسبها التي رأت أنها حققتها باعتبارها صاحبة الاغلبية العددية، أولاً،

التي حصلت بالحزب الجمهوري كصفعة قوية لسياسة إدارة الرئيس بوش في العراق، والتي حملت مسئولية الهزيمة كما وجهت النتائج التي خلصت إليها مجموعة دراسات العراق - وهي اللجنة المستقلة التي رتبها وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر وعضو الكونجرس السابق لي هاملتن - ضربة أخرى للحد من السياسة، حيث انتهت هي أيضا إلى عدم إمكان مواصلة النهج ذاته المستمر منذ الغزو بسبب عدم جدواه في ظل محدودية قدرة الولايات المتحدة على حل الأزمة في العراق والتكاليف الباهظة لاستمرار وجودها فيه.

ومع ذلك، فإن من المؤكد أن أي مراجعة لسياسات الإدارة تجاه العراق، وهو ما وعده الرئيس بوش، قد لا تؤدي بالضرورة إلى استراتيجية بذاة تلقى إجماعاً أمريكياً أو عراقياً أو إقليمياً فهناك، كما اتضح من خلال السجل المحتشم بين النخب الأمريكية السياسية والفكرية، شكوك حقيقية في إمكانية خروج أمريكا من العراق دون ندوب عميقة ستتركها في روح الأمة الأمريكية وأضرار جسيمة تلحق بسمعتها وهيبته وحتى بمصالحها الدولية. إن أخطر ما يمكن أن ينتج عن هذا السجل هو قرارات انتقامية قد تتخذها الإدارة الحالية تجاه العراق وتجاه دول المنطقة، جزاء، على ما تراه دفعها للهزيمة في العراق، خاصة في ظل وجود تيار قوي يدعو إلى الانسحاب وترك العراق والمنطقة يفرقان في المستقبل الذي أوجدته فيها.

عراقياً، هناك توجس وقلق وارتباك لدى مختلف القوى العراقية المشاركة منها في العملية السياسية والرافضة لها، جراء الاحتمالات المتوقعة للمراجعة الأمريكية. فعلى مستوى القوى المشاركة، بدأت - فور ورود تقارير المراجعة الأمريكية - إشارات عن مراجعات معاكسة في بغداد تنذر بحركة اصطفاقات جديدة، ربما ستندرج بتشكيلات سياسية وتحالفات مغايرة لتبادل الأدوار بين موالاة العملية السياسية ومعارضة، بل ومقاومة لها. ولعل أولى الإشارات الواردة بشأن ذلك هي التسريبات بشأن إمكانية تشكيل تحالف بين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - الذي يرأسه السيد عبد العزيز الحكيم - والقوى الكردية مع الحزب الإسلامي السني، في ائتلاف جديد يجمع بين الأطراف المذهبية والقومية الرئيسية في البلاد في المقابل، ظهرت احتمالات قيام تحالفات جديدة بين القوى العربية السنية الراضية للعملية السياسية مع بعض القوى الشيعية والعلمانية على قاعدة التحضير لاحتمالات انسحاب أمريكي مبكر، وضرورة الاستعداد لذلك.

إقليمياً، أدى الحديث عن تصاعد الدعوات إلى مؤتمر إقليمي، وإلى مشاركة سورية وإيرانية فعالة، إلى عملية خلط أوراق وارتباك في المواقف، عبرت عن القوى الرئيسية، كل بطريقته فالجامعة العربية - مثلاً - أعربت عن قلق واضح بشأن عدم عقد مؤتمر الوفاق والمصالحة الذي كانت قد دعت إليه، ومنحت الحكومة مهلة أربعة أشهر لعقد، متجاوزة فكرة مؤتمر مماثل سعت الحكومة إلى عقده، لكن دون مشاركة واسعة، خاصة من قوى المقاومة. وفي الوقت الذي أبدت فيه دول أخرى معنية بالوضع العراقي، كالسعودية والارن، تحفظاً صامتاً حول فكرة المؤتمر الإقليمي، رحبت سوريا بالدعوة مع إبداء استعدادها

تجاوز عدد القتلى في شهر أكتوبر الماضي رقم ٣٧٠٠ شخص، وهو ما يزيد بنحو ٧٠٠ قتل على عدد الضحايا في الشهر السابق له، في حين فاق عدد القتلى في شهر نوفمبر تلك الأرقام وفق بعض الإحصاءات التي نشرت. ولم يقتصر الأمر على عمليات القتل بمختلف الوسائل، منها المتفجرات والسيارات المفخخة وعمليات القتل على الهوية، بل امتد التدهور الأمني إلى عمليات تطهير طائفي، خاصة في بغداد، حيث تبادلت الميليشيات والقوى المسلحة من الطرفين السني والشيوعي طرد عوائل بكاملها من بيوتها، في خطوة استهدفت كل قوة طائفية تفرغ مناطقها من الطائفة الأخرى، استباقاً لما يمكن أن يقع من محاولات للسيطرة الكلية على العاصمة. ومن المظاهر البارزة لتفاقم العنف ازدياد الهجرة والنزوح من العراق إلى بلدان الجوار، حيث بلغ عدد النازحين العراقيين - وفقاً لتقديرات المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة - ما يقارب مليوني شخص في كل من سوريا والارن ومصر واليمن وبعض دول الخليج، وهي أكبر عملية نزوح جماعي في المنطقة منذ الحروب العربية - الإسرائيلية عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. وفي الوقت نفسه، نزح نحو نصف مليون عراقي من بعض المدن، التي تعرضت بدورها إلى عمليات التطهير الطائفي، إلى مدن أخرى في أوسع عملية نزوح أدخلت يشهدا العراق في تاريخه الحديث.

وفي ظل الانسداد السياسي والتدهور الأمني، برز أيضاً المازق الذي تواجهه إدارة الرئيس بوش في العراق، والذي اتضح من خلال فشل العمليات العسكرية المتلاحقة في وضع حد للتمرد في الصف العربي السني وعمليات العنف الطائفي الأخرى التي تتهم بها الميليشيات الشيعية، الأمر الذي فاقم من حالة التدهور الأمني وعدم الاستقرار وبالتالي تعطيل وضع جدول زمني واضح للانسحاب من العراق، وهو ما شكل بالنتيجة عبئاً، لا على إدارة الرئيس بوش وحدها، بل على أمريكا ذاتها التي بدأت تنزلق إلى مأزق وطني سياسي وأخلاقي، أطلق الجدل ليس حول مستقبل الوجود الأمريكي في العراق فقط، بل حول مستقبل الوجود الأمريكي في المنطقة ومصالحها الدولية.

وسط هذه التداعيات كلها، جاءت النتائج التي خلصت إليها مجموعة دراسات العراق - وهي اللجنة المستقلة، التي رأسها وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر وعضو الكونجرس السابق لي هاملتن، كأول محاولة لإيجاد إجماع أمريكي على الطريقة التي يمكن أن تخرج بها الولايات المتحدة من المستقبل العراقي بطريقة مشرفة. ولم يكن مستغرباً أن تخلص اللجنة - في تقريرها الذي قدمته بعد شهور طويلة من البحث والدراسة - إلى أنه من غير الممكن مواصلة النهج ذاته المستمر منذ الغزو بسبب عدم جدواه. كما لفتت إلى محدودية قدرة الولايات المتحدة على حل الأزمة في العراق، وحذرت من إمكانية تجاوز التكاليف الأمريكية لترليون دولار فيما إذا استمرت الولايات المتحدة في انغماسها في العراق فترة أطول.

البحث عن مخرج :

وسط هذه التداعيات كلها، احتدم الجدل الأمريكي وعراقياً وإقليمياً حول المآزق العراقي وسبل الخروج منه. أمريكا، جاءت نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس والخسائر الكبيرة

السعى لحل المنازق العراقية ستدفع باتجاه هذا الحل أم أنها ستوجد أزمات وصراعات جديدة في المنطقة وبين انظمتها ودولها التي كثيراً ما استغلت أزمات المنطقة في صراعات وتنافس اقليمي؟

وفي ظل هذا التطور المتوقع، فإن هناك سيناريوهين من المتوقع أن يؤدي أحدهما إلى انفراجة في الوضع العراقي، ربما تمهد إلى استقرار العراق ونهاية مأساته، بينما يؤدي الآخر إلى تدهور الأوضاع فيه إلى حرب أهلية طائفية لا بد أن تنعكس بتداعياتها على عموم المنطقة. السيناريو الأول هو انعقاد مؤتمر اقليمي بإشراف دولي، بعد التمهيد له بعملية وفاق وطني عراقية، وعلى أساس قيام عملية سياسية جديدة جامعة يتم تطبيق بنودها بإشراف وضمانات دولية.

ومن مهام المؤتمر اقليمي هو إنهاء التدخلات الاقليمية في الشأن العراقي إنهاء تاماً والفصل بين القضية العراقية وقضايا المنطقة الأخرى بشكل لا يؤدي إلى العودة إلى هذه التدخلات مستقبلاً. ولابد من الاقرار بأن نتائج مثل هذه تكاد تكون شبه مستحيلة بسبب رغبة بعض الأطراف الاقليمية وسعيها إلى الربط بين مشكلات الاقليم ورفض آخرين لذلك. فمثلاً، كانت اسرائيل في منتهى الوضوح، حين رفضت أي ربط بين الصراع العربي - الاسرائيلي والوضع في العراق، كما جاء في تقرير بيكر - هاملتن. بينما تصر سوريا وإيران على الربط بين الملفات المعنية بها كالجولان والبرنامج النووي والوضع في العراق.

أما السيناريو الآخر، وهو نتائج فشل السيناريو الأول، فهو تدهور الوضع في العراق إلى حرب أهلية طاحنة ستؤدي إلى تعزيزه لا إلى كيانات ثلاثية كركية وشيعية وسنية كما تطرح الآن، بل إلى "جيتوات" دينية ومذهبية وعرقية وقبلية تفوق في شرذمتها التجربة الصومالية، سواء من ناحية الصراعات الدموية التي تنتج عنها، أو من ناحية استدعاء التدخلات الخارجية فيها هناك قناعة عند بعض دول الجوار بأنها ستتمكن عن طريق إدارة الأزمة من تطويق تداعيات الحرب الأهلية في العراق وحصرها داخل محيطها العراقي، بينما تبقى الخطوط في أيديها في إدارة الصراعات الاقليمية، وهي قناعة زائفة في كل الأحوال، وسيكون الركيز إليها خطأ استراتيجياً ترتكبه هذه الدول ولا بد أن تدفع ثمنه غالياً. إن أحد أخطر التداعيات لفشل الدول الاقليمية في بلورة موقف جدي وموحد نحو العراق داعم لوحدة واستقلاله واستقراره هو انتقال عدوى الصراعات المذهبية والقومية إليها واحتمال تطور ذلك إلى صراعات جديدة فيما بينها بسبب امتداد الجماعات الطائفية والعرقية والقبلية داخل هذه الدول وتشابك مصالحها الاستراتيجية.

لقد قيل دائماً إن الفشل ليس استراتيجية في العراق. وتثبت التجربة الآن أن هذا ينطبق على العراقيين مثلما ينطبق على الولايات المتحدة وعلى دول المنطقة. ولقد راهنت الأطراف الثلاثة على "الجنرال زمن" كثيراً باعتقادها أنه كفيل بحل المنازق الذي ساهمت بصنعه واتساعه، وعليها أن تواجه الآن مهمة فتح مخرج النفق الذي ينته بأيديها ثم دخلته دون انتظار لمزيد من الوقت الذي يكاد يمضي، بينما يزداد النفق ضيقاً وعمقاً.

للمساعدة على ارساء الاستقرار في العراق، في المقابل، انسم موقف إيران، المتهمة بالتدخل في العراق إلى جانب حلفائها الشيعة، بالحذر، مترقبة - فيما يبدو - قراراً امريكياً واضحاً مع انتظار الثمن المعروض عليها للمساعدة في الخروج الامريكى من العراق

العراق بين سيناريوهين :

مهما يكن، فإن نتائج ما يقارب أربع سنوات من الاحتلال لا تبدو واعدة في إنهاء المنازق العراقية ووضع حد للمأساة الفظيعة التي يعاني منها العراقيون، كما لا تزال تضع المنطقة على حافة منزلق خطير، ربما يعصف بما تبقى فيها من هدوء واستقرار. إلا أن ما هو جديد من أمر، وقد يفتح نافذة من الأمل في إمكانية إيجاد حل لهذه المعضلة الكبرى، هو بدء التفكير الجدي في بعض الأسباب الحقيقية لها، وهي التدخلات الاقليمية في الشأن العراقي، التي تم تجاهلها كثيراً، وألقيت تبعاته دوماً إما على العراقيين أو على الاحتلال، دون اعتبار للعامل الاقليمي الذي ما أن بدأ اللجوء إلى مقاربتة في الحل، خاصة من خلال توصيات لجنة بيكر - هاملتن حتى اتضح حجمه الحقيقي فيما يجرى في العراق وكشف أسبابه والمصالح التي تقف وراءه.

ما كشفت عنه الأزمة العراقية وتطوراتها الأخيرة بوضوح هو وحدة وترابط الازمات الحالية في المنطقة، والسعى الحديث للأطراف المعنية لاستثمارها في تحقيق مكاسب لصالحها، بعد أن اتضح أن الأزمة وصلت إلى نهايتها القصوى، وحن جسمها بعد أن التبست وتشابكت أوراق اللعب وخيوطها التي أمسكت بها كثيراً. فمثلاً، كشف التلغف السوري والترخيب بتوصية اللجنة الأمريكية لفتح الحوار معها عن حجم الدور الذي تلعبه سوريا في العراق منذ اسقاط نظام صدام حسين ودعمها للمقاومة ضد الوجود الامريكى، كما اسفر عن استراتيجيتها القائمة على حل أزماتها المختلفة مع الغرب والولايات المتحدة من خلال ربط استعدادها لمساعدتها في العراق بقضايا مثل الجولان والأزمة اللبنانية، وملف المحاكمة الدولية في قضية الحريري، والدور السوري في الموضوع الفلسطيني. وكشفت المواقف الإيرانية الحذرة كذلك عن الأسلوب الذي سلتجأ إليه طهران في تعظيم مكاسبها في أي إمكانية للحوار والتفاوض حول مجمل ملفاتها في المنطقة، وعلى رأسها ملفها النووي، مقابل تعاونها في حل الأزمة العراقية، التي تشير الكثير من اصابع الاتهام إليها في تانجيجها.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كشفت الدعوة إلى الحوار مع دول الجوار والدعوة إلى المؤتمر الاقليمي عن حجم الصراعات والتنافس بين قوى المنطقة، والتي كان العراق مسرحاً لها طيلة الفترة الماضية. ولعل أبرز قضايا الصراع التي تكشف، والتي حاولت القوى الاقليمية التستر عليها فترة طويلة، هي قضية "الجيوپوليتيك" الشيعي الجديد، الذي أطلقت عليه تعبيرات شتى، منها بروز الهلال الشيعي، الذي رأت فيه بعض القوى السنية خطراً يهدد أمن المنطقة واستقرارها من خلال الاخلال بالتوازن الاستراتيجي القائم منذ عقود. ما يطرح هذا التطور الجديد هو التساؤل عما إذا كانت الدعوة للمؤتمر الاقليمي واشراك دوله في

انتخابات الكونجرس الأمريكي وسقوط مشروع المحافظين الجدد

د. خالد عبد العظيم *

أنت انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى فى السابع من نوفمبر ٢٠٠٦ إلى فوز الديمقراطيين بالأغلبية فى مجلسى النواب والشيوخ، وكان أعمق نتائج هذه الانتخابات أثرا سقوط مشروع المحافظين الجدد، وإعادة تحول السياسة الخارجية الأمريكية نحو الواقعية السياسية.

لا يدرك تماما ما هو هذا النصر الذى يقصده جورج دبليو بوش، فى إطار التقارير المتواترة عن أن ٦٥٠ ألف مدنى عراقى قد ماتوا، وما يزيد على مليونى مدنى عراقى آخرين قد فروا نزوحاً من البلاد. وعن تصاعد عدد الانفجارات بشكل مخيف فى بغداد، والتى بلغت ٤٤٨ انفجاراً خلال ٦ أشهر فقط من ٢٠ مارس ٢٠٠٦ إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦. وهو مما يعنى - ببساطة - تعريفات العلم العسكرى - أن الجيش الأمريكى المتمركز بكامل قوته وعتاده فى بغداد قد بدأ قطعياً يفقد سيطرته على مسرح العمليات.

لقد انبثق المشروع السياسى للمحافظين الجدد عن رؤية أيديولوجية للعلاقات السياسية الدولية، تعتبر أن القوة العسكرية هى الأساس الأول للسياسة الخارجية الأمريكية وليس التفاوض، وهو ما يوضح لماذا تراجع إلى حد كبير دور الخارجية الأمريكية فى مواجهة البعثيون خلال إدارة بوش. ولقد كان هذا واضحاً بشكل خاص فى عهد كولن باول، ثم جاءت كوندوليزا رايس، لتتمكن بعد جهد من استعادة بعض النفوذ المفقود للخارجية الأمريكية. ومن ثم، فإن إقالة دونالد رامسفيلد، وهو أحد غلاة المحافظين الجدد - الذين تجاوزوا الجانب الدفاعى بالتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية

وقد أثبتت هذه الانتخابات أن حرب العراق كانت أكثر تأثيراً على الناخب الأمريكى من حرب فيتنام. ولا يمكن فهم أبعاد ما حدث فى السابع من نوفمبر ٢٠٠٦ إلا بمقارنته بما حدث فى عام ١٩٧٢ إبان حرب فيتنام. إذ إنه رغم أن الحزب الجمهورى الحاكم لم يتمكن فى عام ١٩٧٢ من الحصول على الأغلبية فى مجلس النواب، فإنه حصل على ١٢ مقعداً إضافياً ليرتفع بذلك عدد مقاعده إلى ١٩٢ مقعداً. أما فى حالة حرب العراق، فقد حدث الوضع العكسى تماماً، إذ تراجع الجمهوريون من ٢٣٢ مقعداً قبل الانتخابات، إلى ١٩٣ مقعداً، وهو تراجع كبير للغاية بالنسبة لحزب سياسى مؤثر.

ويعود هذا الاختلاف بين موقف الحزب الجمهورى فى الحربين إلى الحكمة السياسية التى كان الرئيس ريتشارد نيكسون يتمتع بها، إذ قام خلال العام السابق على الانتخابات بسحب خمسين ألف جندي أمريكى من فيتنام مع بدء المفاوضات مع الثوار والتقارب مع الصين لاحتواء السوفيت، وبذلك نجح فى اقناع الناخبين بأنه رئيس يحرص على هيبة بلاده. ولكنه فى الوقت نفسه يحرص على حياة جنوده، لذا أعاد الأمريكيون انتخابه. أما فى حالة حرب العراق، فإن الإدارة الأمريكية أطالت الحديث عن النصر، لكن المواطن الأمريكى غداً

(٥) مكتوبه فى العلوم السياسية

العراق وأفغانستان، مما أدى إلى أن تتداعى الأوضاع الأمنية، وأن ينهار مفهوم الدولة في ظل هذا الاقتتال القبلي الطائفي على السلطة والثروة.

لذا، كان لزاماً أن يدين الناخب الأمريكي سياسات هذه الزمرة من الأيديولوجيين الذين أقاموا مشاريع على أساس تصورات في أذهانهم، هي أبعد ما تكون عن الحقائق بالغة التعقيد للخريطة السياسية والثقافية والإثنية للمناطق التي تدخلوا فيها. إن ما حدث في العراق وأفغانستان يؤكد أن أي محاولة لتجاوز أو اختزال المحددات الجيوسياسية هي محاولة مفرطة في سذاجتها، وقد تدفع بالعلاقات الدولية إلى قوضى كارثية. وقد تبدي سوء تقدير المحافظين الجدد في أن سياساتهم في العراق قد أدت إلى تقوية موقف إيران كلاعب إقليمي مؤثر في الشرق الأوسط على عكس ما كانوا يهدفون.

مؤشرات التحول في السياسة الخارجية الأمريكية:

بعد السابع من نوفمبر ٢٠٠٦، لم تعد القضية هي نشر الديمقراطية في العراق، وإنما بناء الاستقرار المفقود في هذا البلد الطائفي. وعلى مستوى الداخل الأمريكي، فإن الديمقراطيين - ممثلين في الكونجرس من جانب والإدارة الأمريكية من جانب آخر - سوف يحرصون - بدرجة ما - على تنسيق المواقف، حتى يتم إحراز تقدم ملموس في ملف العراق، بحيث لا يصبح هذا الملف على رأس أولويات الحملة الرئاسية الأمريكية، وإنما فقط جانب من جوانب هذه الحملة.

ويبدو واضحاً أن بناء التوافق السياسي بين الأطراف المتناحرة في العراق شرطه الأساسي هو بناء توافق سياسي داخل الإدارة الأمريكية ذاتها. لقد كان هذا التوافق مفقوداً تماماً طيلة السنوات الثلاث الماضية، حيث كان الرئيس الأمريكي، وتائبه تشيني، ووزير دفاعه رامسفيلد في جانب، بينما نفوذ الخارجية الأمريكية في تراجع من جانب آخر. كما اختلفت وزارة الدفاع كذلك في الرأي مع تقديرات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فكانت النتيجة ميدانياً هي حدوث تباين هائل بين ما كان متوقعا وما هو واقع بالفعل. وسبب هذا التباين هو أن عملية بناء القرار كانت أيديولوجية بالقدر الأكبر. لقد كانت أولى خطوات التغيير في السياسة الأمريكية هي قيام الرئيس الأمريكي بإبخال تعديل جوهرى في هيكل السلطة داخل الإدارة الأمريكية بإقالة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، مما سيسهم في بناء التوافق السياسي داخل الإدارة الأمريكية بصدد ملف العراق.

ويأتى تعيين روبرت جيتس وزيرا للدفاع بعد أن تم تعيين الجنرال مايكل هاين رئيساً للمخابرات المركزية الأمريكية - لتفنية الأجواء بين المؤسستين. فروبرت جيتس من رجال الاستخبارات الأمريكية البارزين، وقد لاقى قرار تعيينه ترحيباً كبيراً في أوساط العسكريين الأمريكيين والاستخبارات المركزية

ذاتها. يمكن رؤيتها كاعتراف من جانب الإدارة الأمريكية بأنه كان الوقت لإعادة التوازن مجدداً بين وزارتي الدفاع والخارجية، واللجوء - مرة أخرى - إلى التفاوض الذي يعتبر من كلاسيكيات الفكر السياسي الأمريكي، حتى إبان الحرب الباردة ومع أشد الخصوم ضراوة. وبعد هذا التحول انهياراً لأحد أهم معقل المحافظين الجدد داخل الإدارة الأمريكية.

مشروع المحافظين الجدد في الشرق الأوسط:

برز مفهوم الضربة الاستباقية -والذى لم يكن دائماً يحظى بقبول في دوائر القرار السياسي الأمريكي- كقوى ما يكون في أكتوبر عام ١٩٦٢ إبان أزمة الصواريخ الكوبية، حينما شرع السوفييت في بناء منصات صواريخ نووية في كوبا على بعد ٢٠٠ كيلومتر من شواطئ الولايات المتحدة. وكان هذا هو أخطر تهديد نووى تواجهه الولايات المتحدة في تلك الوقت. بيد أن الرئيس جون كينيدي ومستشاريه السياسيين رفضوا تماماً توجيه أي ضربة استباقية، لأنها كانت تحوى في ثناياها خطراً بالغ الجسام، نتيجة لتعقد بنية الردع السوفيتى وتطورها الكبير وأثر جون كينيدي سياسة الاحتواء، بفرض حصار بحرى محكم على كوبا لمنع وصول السفن السوفيتية إليها مع بدء التفاوض. ويبدو من المقارنة أن أسلوب الضربة الوقائية يستخدم أساساً ضد خصم تتسم بنيته الدفاعية بالبساطة، كما كان الحال في كل من أفغانستان والعراق. لقد كان اتخاذ قرار الحرب الاستباقية في أفغانستان والعراق إعادة إنتاج لفكر استراتيجى انبنى على نفس معايير وحسابات الحرب الباردة، لأنه ارتكز على فكرة أن نجاح الضربة الاستباقية سوف يتأكد بمجرد أن يتم القضاء على مصدر التهديد المتمثل في "الهيكل النظامى القائم" في دولتى العراق وأفغانستان، أى "الجيش النظامى البعثى العراقى" و"قبايل طالبان". ولكن هذا الفكر الاستراتيجى المتقادم للمحافظين الجدد قد وقع في سوء تقدير بالغ يتمثل في التالي:

١- افتراض حدوث ترحيب شعبي عارم بالمشروع الأمريكى السياسى. وقد كذبت التطورات هذا الافتراض في كل من أفغانستان والعراق، حيث تضم كل دولة منهما تكوينات عرقية ويمينة متباينة للغاية، ومن ثم فإن تفكيك النظام القائم فتح باب الفتحاحر على السلطة والثروة.

٢- افتراض أنه لن يكون هناك أي مقاومة وطنية مسلحة، وأن الضربات الجوية الاستباقية تكفى. وقد كان هذا هو الخطأ العسكرى الفادح الذى يعانى منه الجيش الأمريكى الذى دخل العراق بقوة برية محدودة، كما أراد المحافظون الجدد، على عكس - تماماً - ما تصوره وأرانه الفكر العسكرى الأمريكى التقليدى الذى يعطى الأولوية للقوات البرية الضخمة.

في حقيقة الأمر إن الضربات الاستباقية الأمريكية قد أطلقت منطلق القبيلة ومنطق العشيرة من عقالة في كل من

الأمريكية على حد سواء. وهي أجواء، لم تكن سائدة إطلاقاً إبان وجود رامسفيلد في السلطة. ومن ثم، فإن قرار تعيين جيتس إنما يمكن تفسيره على أنه محاولة لبناء درجة من التوافق داخل مؤسسة الأمن القومي بأبرز جناحيها الدفاع والاستخبارات المركزية

من جانب آخر. فقد لاقى تعيين جيتس ترحيباً من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، وذلك لأن كلا من رايس وجيتس عملاً طويلًا في المجال نفسه فوزيرة الخارجية الأمريكية استاذة أكاديمية سابقة متخصصة في السياسة السوفيتية. بينما روبرت جيتس بنى شهرته في جهاز المخابرات على أساس أنه محلل بارز متخصص في القضايا السوفيتية، وكانت أطروحته العلمية من جامعة جورج تاون عام ١٩٧٤ عن السياسة السوفيتية تجاه الصين. وهذا التكوين الذي يجمع بين الخبرة الميدانية لرجال الاستخبارات والأفق الفكري المتفتح للاكاديميين هو الذي جعل الرئيس بوش يصفه بأنه رجل تتوافر لديه الرؤية والقدرة على إدراك الخطر، بينما قال زيجينو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر، والمؤلف المشارك مع جيتس لتقرير حول السياسة الأمريكية تجاه إيران، إنه يأمل أن يكون تعيين جيتس وزيراً للدفاع تصحيحاً رئيسياً في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

ومن المعروف عن وزير الدفاع الأمريكي الجديد أنه من الداعمين للحوار مع إيران.

ومن الجدير كذلك التنويه، في هذا السياق، إلى أن بداية توجه الرئيس بوش نحو خط جديد من الواقعية السياسية قد بدأت فعلياً قبيل انتخابات التجديد النصفى مباشرة، وذلك باختياره الجمهوري جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية

الأسبق، وهو أحد رواد مدرسة التفاوض في الدبلوماسية الأمريكية، ليرأس لجنة دراسة الوضع في العراق، إلى جانب السيناتور الديمقراطي السابق لي هاملتون.

وقد ركز تقرير بيكر - هاملتون على التوصل إلى خطوات بالنسبة للعراق، يمكن أن يدعمها كل من الكونجرس ومؤسسات الرئاسة، لتجاوز الانقسامات العميقة بهذا الصدد

وبذلك، فإن تلك التحولات في هيكل السلطة داخل الإدارة الأمريكية هي داعمة بلا شك لعملية بناء توافقات سياسية في العراق من خلال مشاورات إقليمية بناءة مع الأطراف المعنية بالوضع المتدهور في العراق ولاشك في أن وجود وزير دفاع أمريكي جديد داعم للحوار مع إيران، وكان أيضاً عضواً بلجنة بيكر - هاملتون، هو مؤشر على التحول نحو الواقعية السياسية، كما يعزز من فرص بناء التوافق السياسي بين الكونجرس والإدارة الأمريكية

إن أبرز الدلالات الاستراتيجية للانتخابات التشريعية للتجديد النصفى للكونجرس يمكن إيجازها في أنه قد حدث تحول كبير في فكر الناخب الأمريكي الذي عاد إلى واقعيته السياسية، وبدأ يتخلص من صدمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي استغلها المحافظون الجدد لترويج مشروع عسكري سياسي هدام أضر أبلغ الضرر بصورة الولايات المتحدة وبمصالحها الحيوية العليا في منطقة الشرق الأوسط. لقد انهار هذا المشروع على أرض الواقع في العراق وأفغانستان.

وبانتخابات التجديد النصفى للكونجرس في السابع من نوفمبر ٢٠٠٦، يكون المحافظون الجدد قد أصابهم الوهن السياسي، وصار مشروعههم السياسي صفحة غابرة من التاريخ الضائع للشرق الأوسط

التكلفة البشرية للحرب في العراق .. دراسة لأعداد الوفيات من ٢٠٠٢-٢٠٠٦

The human cost of the  in Iraq

A mortality study, 2002-2006

Bloomberg school of public health (Johns Hopkins University)

School of medicine (Al Mustansiriya University)

بينما تتوافر معلومات مفصلة عن ضحايا قوات التحالف في العراق، فإن التضارب والغموض يحيطان بعدد من قضوا نحبتهم من العراقيين، سواء عن طريق عمليات قوات التحالف، أو بسبب تصاعد وتيرة العنف المنهجي وارتفاع معدلات الجريمة، خلال الفترة التي تلت الغزو الأمريكي.

ويهدف هذا الاستقصاء إلى الوصول إلى عدد الوفيات، التي تزيد على المعدل الطبيعي Excess Deaths. ومفهوم معدل الوفاة فوق الطبيعية، يعنى بها عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم بما يفوق معدلات الوفاة المتوقعة في الظروف العادية. وقد تم حساب المعدل الطبيعي للوفاة وفق نتائج استطلاع آخر أجرى على الفترة ما بين يناير ٢٠٠٢ ومارس ٢٠٠٣، أي الفترة التي سبقت الغزو.

وقد تم هذا الاستطلاع بالتعاون بين جامعة جون هوبكنز الأمريكية وكلية الطب بجامعة المستنصرية، حيث جرى استطلاع على المستوى الوطني خلال الفترة ما بين مايو ويوليو ٢٠٠٦، وأخذ هذا الاستطلاع في الاعتبار حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي في العراق. وقد جرى الاستطلاع في ١٦ محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة، وقد تم اختيار العينات بصورة عشوائية تماما، حتى يتم التأكد من أن النتائج غير منحازة.

من خلال العينة المكونة من ١٢٨٠١ شخص، كان هناك ١١٧٤ حالة ولادة، و١٢٩ حالة وفاة خلال الفترة من يناير ٢٠٠٢ وحتى يونيو ٢٠٠٦.

خلال الفترة من يناير ٢٠٠٢ وحتى وقت الغزو (مارس ٢٠٠٣)، وجد التقرير أن معدل الوفاة، الناتجة عن مختلف العوامل، هو ٥,٥ لكل ١٠٠٠ شخص سنويا، وقد ارتفع هذا الرقم خلال الفترة من مارس ٢٠٠٣ (وقت الغزو) وحتى أبريل ٢٠٠٤ ليصل إلى ٧,٥ لكل ١٠٠٠ شخص، ثم إلى ١٠,٩ خلال الفترة بين مايو ٢٠٠٤ ومايو ٢٠٠٥، ووصل إلى أعلى معدلاته خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٥ إلى يونيو ٢٠٠٦، حيث بلغ ١٩,٨ لكل ١٠٠٠ شخص سنويا.

وقد اعتمد التقدير على معدل الوفيات ٥,٥ لكل ألف شخص سنويا، باعتباره معدل الأساس، الذي لولم يحدث الغزو لكان استمر دون تغيير، واعتمادا على هذا التقدير، فإن معدل الوفيات فوق المستوى الطبيعي، نتيجة للغزو للفترة ما بعد الغزو هو ٧,٢ حالة وفاة لكل ألف شخص سنويا. فإذا ما تم تطبيق هذه النسبة على قطاعات الشعب الداخلة في هذا الاستقصاء (٢٦,١ مليون)، فيقدر التقرير أنه حتى يوليو ٢٠٠٦، شهد العراق ١٦٥,٩٦٥ حالة وفاة، فوق المعدلات الطبيعية، نتيجة للغزو الأمريكي.

معدلات الوفاة فوق الطبيعية تلك. يمكن بعد ذلك تقسيمها إلى وفيات بسبب أعمال العنف، وهي النسبة الكبرى، وأخرى ليست بسبب أعمال العنف

وقد جاء معدل حالة الوفاة الناتجة عن عمليات العنف ٧.٢ لكل ألف شخص وينطبقها على الشعب العراقى. يعتقد التقرير أن ٦٠١.٠٢٧ حالة وفاة كانت بسبب أعمال العنف، و٥٣.٩٣٨ حالة وفاة فوق الطبيعية. حدثت لأسباب أخرى لا تتعلق بأعمال العنف.

وقد تصاعدت نسبة من قضوا نهبهم نتيجة لأعمال العنف من ٣.٢ حالة وفاة لكل ألف شخص سنوياً خلال الفترة من مارس ٢٠٠٣ إلى أبريل ٢٠٠٤، إلى ٦.٦ خلال الفترة من مايو ٢٠٠٤ إلى مايو ٢٠٠٥ و١٢.٠٠ من يونيو ٢٠٠٥ إلى يونيو ٢٠٠٦

كما أن حالات الوفاة قبل الغزو كانت في معظمها لأسباب لا تتعلق بالعنف (ويعنى بالعنف في هذا المجال هو العنف المقصود). أما الحوادث، فإنها تدخل في إطار الأسباب التي لا تتعلق بالعنف، مثل حوادث السير. ويمكن تقدير حالات الوفاة لأسباب لا تتعلق بالعنف بـ ٢.٠ لكل ١٠٠٠ شخص سنوياً خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٦

وقد كان السبب الرئيسى للوفيات هو إطلاق النار نحو ٥٦٪، عنف قوات التحالف (٣١٪)، والسيارات المفخخة (١٣٪)، التفجيرات الأخرى ١٤٪، القصف الجوى (١٣٪)

وللاسف، يتحمل المدنيون العراقيين، كما هو الحال في الصراعات المسلحة الأخرى في العالم، التكلفة الكبرى للحرب في العراق. فخلال حرب فيتنام، لقي ٣ ملايين مدنى حتفهم، و٣.٨ مليون مدنى خلال الصراع في الكونغو، و٢٠٠ ألف مدنى في تيمور الشرقية. إن عدد الوفيات في العراق قد استمر في التصاعد كل عام. إن سقوط ما يقرب من ٦٥٤.٩٦٥ قتيل في العراق، ما يساوى ٢.٥٪ من السكان العراقيين، فوق المعدلات الطبيعية، يجب أن يشكل مصدراً كبيراً للقلق لدى كل إنسان.

جورج ثروت فهمى

تحليل نتائج انتخابات الكونجرس الأمريكي

خلال ٧٢ ساعة فقط من تاريخ بدء انتخابات التجديد النصفى للكونجرس في ٧ نوفمبر ٢٠٠٦، تغير بالكامل المشهد السياسي بالولايات المتحدة، إذ تمكن الديمقراطيون بشكل غير مسبوق من اقتحام معازل الجمهوريين في ولايات إنديانا وبنسلفانيا، وأريزونا، وفلوريدا. وبذلك، انتزع الديمقراطيون مجلس النواب من الجمهوريين الذين سيطروا عليه ١٢ عاماً، وأصبح الحزب الديمقراطي ممثلاً في مجلس النواب بعدد ٢٣١ مقعداً، بينما الحزب الجمهوري ٢٠٤ مقعداً. ثم احتدم الصراع في ولاية فيرجينيا على مقعد مجلس الشيوخ وحسم هذا الصراع لصالح الحزب الديمقراطي الذي حصل على ٥١ مقعداً بمجلس الشيوخ، مقابل ٥٠ مقعداً للحزب الجمهوري. وتواصل تقدم الديمقراطيون ليتجاوز حدود الكونجرس إلى حكام الولايات والمجالس المحلية، إذ أصبح ٢٨ من حكام الولايات الخمسين من الديمقراطيين، كما انت غالبة المجالس المحلية إلى الديمقراطيين.

وهو ما يعنى في التحليل النهائي أن الحزب الديمقراطي قد أصبح يمتلك أدوات تأثير كبير في مجلسي النواب والشيوخ والولايات والمحليات لتمهيد الطريق أمام الفوز بمقعد رئاسة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨. ولا شك في أن استراتيجية الديمقراطيين للفوز بالرئاسة سوف تركز على إحداث تحولات في الاقتصاد لصالح الطبقات العاملة، والتي تجمع في صفوفها قوة انتخابية هائلة من عشرات الملايين من الملونين من زنوج ومهاجرين من أمريكا اللاتينية وآسيويين وهنود القارة الأمريكية. وتبرز هذه الاستراتيجية كأوضح ما تكون في شعارات الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وهو يتقدم الجمهوريين أثناء حملة انتخابات التجديد النصفى للكونجرس: "لقد فشلتم في ريتا وكارين"، "لا شيء يمكن أن يقف في طريق إقائهم المال على من لا يحتاج إليه، إنهم يشنون حرباً طبقية" أما تفسير الشعار الأول، فهو أن هذين الإحصارين قد أحدثا كل هذه الأضرار الهائلة، لأن الحكومة الفيدرالية الجمهورية لا تخصص إلا مبالغ وإمكانات ضئيلة للغاية لهذه المنطقة المعروفة بأعاصيرها المدمرة، وسبب هذه الضلالة في المخصصات والإمكانات الفيدرالية في هذه المناطق هو أن هذه المناطق هي الموطن التاريخي للزنوج يطلق عليها أي "الجنوب القديم الثاني" الذي يضم ولايتي لويزيانا والميسيسيبي. ولكن محنة الزنوج في الولايات المتحدة تتجاوز بكثير توطنهم الجغرافي في ذلك الجنوب القديم الثاني. إذ إن الزنوج في بعض أحياء نيويورك يموت الذكور منهم في سن أدنى من متوسط العمر بالنسبة للذكور في بنجلاديش، وسبب ذلك الأمراض الناتجة عن سوء التغذية والبرودة الشديدة. أما الشعار الثاني الذي رفعه بيل كلينتون، فقد أكدته جريدة وول ستريت جورنال في عددها الصادر في ٢ مارس ٢٠٠٦، إذ ذكرت أن ٥٠٪ من الأمريكيين لا يمتلكون إلا ٢.٥٪ فقط من قيمة الثروة القومية للولايات المتحدة، بينما ١٠٪ من المواطنين الأمريكيين - وهم الذين يمتلكون الصفوة الاجتماعية والاقتصادية - يمتلكون ٧٠٪ من قيمة الثروة القومية للولايات المتحدة. يعنى ذلك أن نجاح الجمهوريين في المحافظة على أرقام أمانة لمعدلات البطالة والتضخم وعجز الميزانية الفيدرالية سياسة لم تنجح في خداع المحللين الاقتصاديين الأمريكيين، الذين قد غدوا يدركون بوضوح أن عامة المواطنين الأمريكيين قد أصبحوا فعلياً لا يتمتعون بقدر مناسب من الرفاهية الاجتماعية. يفسر هذا موقف نانسى بيلوسى، الرئيسة الديمقراطية الجديدة لمجلس النواب، حينما أكدت بإصرار قاطع أن الديمقراطيين سوف يعملون على تحقيق مجموعة أهداف جوهرية في العامين القادمين بهدف تعميم فوائد النمو الاقتصادى على جميع الأمريكيين، وليس على أقلية أو نخبة صاحبة امتيازات، ومنها رفع الحد الأدنى للأجور من ٥.٤ إلى ٧.٢٥ دولار في الساعة، والسماح للحكومة الفيدرالية بالمشاركة في عملية تحديد أسعار الأدوية على مستوى الولايات كلها، وإلغاء الدعم الفيدرالى لقطاع النفط، وخفض معدل الفائدة للإقراض الفيدرالى لطلاب وطالبات الجامعة بنسبة ٥٠٪، وفرض قيود تحد من نفوذ جماعات الضغط.

إن السجل القام في عام ٢٠٠٨ على مقعد رئاسة الولايات المتحدة يتناول أولاً الداخل الأمريكى. وبالتحديد الاقتصاد السياسى للولايات المتحدة. إذن، فملف العراق لن يكون بعد السابع من نوفمبر موضوع خلاف حقيقى بين الجمهوريين والديمقراطيين فى العامين القادمين، لأن خلافهم الحزبى الحقيقى والفلى والأتى بلا محالة فى عام ٢٠٠٨ سوف يكون بعدد ملفات التعليم، والصحة، والقوانين الاجتماعية، وقوانين الهجرة.

أزمة لبنان .. صراع الداخل وأجندات الخارج

■ إبراهيم غالي

انتقل لبنان سريعاً بعد أن أفضى استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ إلى سريان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله، يوم ١٣ أغسطس ٢٠٠٦، من مرحلة الحرب إلى الدخول في مرحلة أزمة الحكم والحكومة، التي بدأت باستقالة الوزراء الشيعة الخمسة من حزب الله وحركة أمل يوم ١١ نوفمبر الماضي، ثم أصبح لبنان، وبوتيرة أسرع، على مشارف أزمة وطنية كبرى منذ نزول جماهير المعارضة إلى ساحتي رياض الصلح والشهداء في وسط بيروت في الأول من ديسمبر ٢٠٠٦ لتحقيق ما فشل فيه الحوار.

الأمر، أبرزها: العلاقة مع سوريا بعد خروج القوات السورية من لبنان، وكيفية التعامل مع سلاح حزب الله، وكذلك الخلاف حول تشكيل المحكمة الدولية، والخلاف السابق حول التعميد لرئيس الجمهورية إميل لحود إلا أن هناك عاملين كانا يؤججان الخلاف السياسي بأكثر مما يحتمله الفريقان. العامل الأول: حرب يوليو/أغسطس، وما أعقبها من تداعيات داخلية، خاصة في ضوء صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، ومواقف الأطراف المختلفة من الحرب ذاتها، مما أدى إلى إضافة ملف جديد يرتبط بتفسير كل فريق لبنود هذا القرار وطريقة تنفيذه، كما كان من نتائج هذه الحرب أن أدت إلى فقدان الثقة بشكل كلي بين الأكثرية والمعارضة والعامل الثاني الذي كان يزيد من توتر كل فريق هو اقتراب موعد إقرار المحكمة الدولية بعد وصول مشروعها من الأمم المتحدة.

وقد بدأت الأزمة تشتعل بين الطرفين عندما دعا مجلس الوزراء اللبناني إلى عقد جلسة يوم ١٣ أغسطس الماضي، وقيل وقف إطلاق النار رسمياً بيوم واحد، لمناقشة موضوعي انتشار الجيش اللبناني، وسلاح حزب الله، لكن الغيت هذه الجلسة بسبب رفض وزيرى حزب الله في الحكومة الدخول في نقاش كهذا، وفي توقيت غير ملائم، من وجهة نظر حزب الله ووزراء المعارضة.

لقد اعتبر حزب الله هذا الأمر، إضافة إلى انتقاد فريق من الأكثرية للحزب منهم وليد جنبلاط، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيس كتلة اللقاء الديمقراطي بالمجلس النيابي، وسبب جمع زعيم القوات اللبنانية، لأن الحزب لم يستشر الحكومة اللبنانية بشأن قرار المواجهة مع إسرائيل، واتخذ قراره

ولم تعد الخيارات الأساسية في لبنان الآن مفتوحة إلا على احتمالات تتراوح بين نجاح الصلوة العربية، التي قد تفتح الباب أمام تسوية سياسية ما بين فرقاء لبنان، وبين خيار الذهاب إلى مواجهة شعبية وشبكة قد تؤدي إلى إشعال فتيل حرب أهلية، بدأت غيومها تتلبد مع تلون الصراع السياسي بين الأكثرية (قوى ١٤ مارس) والمعارضة (قوى ٨ مارس) بلون مذهبي/طائفي، في ظل بيئة إقليمية محتقة تشجع كل طرف على التمسك بخياراته إلى أقصى مدى ممكن.

الحرب تفاقم الخلافات السياسية :

ورغم أنه كان متوقعاً، منذ شهر ديسمبر ٢٠٠٥، أن تسلك الأزمة السياسية بين الأكثرية، أي قوى ١٤ مارس، وتضم (تيار المستقبل، واللقاء، الوطني، ولقاء، قرنة شهوان، وحزب القوات اللبنانية، وحزب اليسار الديمقراطي)، والمعارضة، أي قوى ٨ مارس وتضم (حزب الله، وحركة أمل، والتيار الوطني الحر، تيار عون) - منحنى تصعيباً عند اللحظة التي يصل فيها من الأمم المتحدة مشروع تشكيل المحكمة الدولية ذات الطابع الخاص، وفقاً لقرار اتخذته الحكومة اللبنانية، وبحضور رئيس الجمهورية، يوم اغتيال النائب جبران تويني في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥، يقضي بالطلب من مجلس الأمن أن يقرر إنشاء محكمة ذات طابع دولي خاص في قضية اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، وتوسيع التحقيق الدولي ليشمل سلسلة الاعتداءات التي شهدتها لبنان بعد ذلك، وهو ما أدى إلى انسحاب الوزراء الشيعة في هذا التوقيت من جلسة مجلس الوزراء، وتعليق مشاركتهم في الحكومة لفترة من الوقت، وأيضاً رغم كثرة الخلافات بين الأكثرية والمعارضة حول عدد من

(٥) باحث بمركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، وكلمة أبناء الشرق الأوسط

أشار ويشكل واضح إلى أن الحكومة اللبنانية الحالية تتمسك بالسلطة من أجل مصالح فئوية ومالية، واتهمها بالفساد، ودعا السنيورة إلى الاستقالة، وإلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كل القوى السياسية اللبنانية.

أما قوى ١٤ مارس، فقد ردت منذ البداية بأنه لا مجال لتغيير الحكومة اللبنانية، وأنه من الضروري إعادة فتح ملف رئيس الجمهورية الذي فرض فرضاً على اللبنانيين من النظام السوري وحلفائه في لبنان، وأن بسط سيادة الدولة هو أمر على رأس أولوياتها وفقاً لبيود القرار ١٧٠١، وأنه لا للتراجع عن تنفيذ كافة القرارات الدولية المرتبطة بالتحقيق في جريمة اغتيال الحريري. ورات قوى ١٤ مارس أن المعارضة تنفذ أجندة سورية - إيرانية، حيث دعت كتلة المستقبل برئاسة سعد الحريري - في بيان لها - حزب الله إلى الخروج من سياسة المحاور الإقليمية. وشن وليد جنبلاط أكثر من هجوم عنيف على سوريا وحلفائها، وعلى علاقة حزب الله بإيران.

لقد دخل الفريقان، أو فرقاء لبنان، مرحلة الاتهامات المتبادلة بما أوتى كل فريق من قوة، وبدأ أن البلد مقبل على حالة من التناحر السياسي، وهو الأمر الذي دعا رئيس المجلس النيابي "نبه بري" إلى الدعوة للجلوس على طاولة التشاور (من ٩ إلى ١١ نوفمبر الماضي) لمناقشة هذه الخلافات السياسية، حيث طالبت المعارضة بإعطائها "الثلاث الضامن" أو "الثلاث المعطل" في الحكومة، لكن رفضت الأكثرية هذا المطلب. وفي هذا التوقيت، تم الحديث عن صفقة مفادها "الثلاث المعطل مقابل تشكيل المحكمة الدولية"، لأن مشروع هذه المحكمة كان في طريقه إلى الحكومة اللبنانية في توقيت حساس، في ظل انعقاد جلسات التشاور، وهو ما أضفى قدراً إضافياً من توتر كل طرف خلف خياراته وأولوياته السبقة. فالأكثرية تقول "لو أن الأقلية - أي المعارضة - امتلكت الثلاث المعطل، لما أمكن تمرير قرار المحكمة والمعارضة تقول "لا مكان للمناقشة في تفاصيل تشكيل المحكمة ما دام هناك من يقدر على استخدام التصويت كيفما يشاء".

لقد خاضت الأكثرية أربع جلسات من التشاور، واضعة أهدافها في: تمرير نظام المحكمة الدولية، وتطبيق القرار ١٧٠١ وفق تفسيرها له، وبالتالي لا نجاح في ذلك دون الاستئثار ورفض إعطاء المعارضة الثلاث الضامن في الحكومة.

أما المعارضة، فقد دخلت جلسات التشاور وفقاً لأجندة مناقشة، فهي تريد "الثلاث المعطل" بداية، وبعد ذلك يتم الاتفاق على بنود تشكيل المحكمة الدولية، وهو ما يعني أنها في الأخرى تستطيع تعطيل أي قرارات حكومية تتخذ على أي صعيد.

وأمام هذا التناحر البعيد بين المطالب وبخول الطرفين للتشاور، ربما إبراء للذمة فقط، كان طبيعياً أن يفشل الحوار بين الفرقاء. ومع إقرار الحكومة عقد جلسة لمجلس الوزراء يوم ١٢ نوفمبر لمناقشة مشروع المحكمة الدولية، الذي يعقده الأمم المتحدة، قدم فريق الوزراء الشيعة الخمسة من حزب الله وحركة أمل استقالاتهم. بكلمات أخرى، كان منطقياً أن تربط الأكثرية بين استقالة الوزراء "الشيعة" وبحث مناقشة مشروع المحكمة، فقد اعتبر فريق الأكثرية أن الاستقالة محاولة للالتفاف على مسألة المحكمة، ووجود خطة سورية - إيرانية للانقلاب على الحكم، ومنع قيام المحكمة. لأنها - من وجهة نظرهم - تربط النظام السوري.

بيد أن الحكومة والدولة - بمثابة مجرم ميكر من الأكثرية على الحزب وعلى سلاحه، ورأى الحزب أن هناك فريقاً في الأكثرية كان ينتظر هزيمة حزب الله في الحرب لتصفيته عسكرياً، ومن ثم إضعافه سياسياً في الداخل، بل إن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله - وفي كلمته التي وجهها إلى المعتصمين وسط بيروت يوم السابع من ديسمبر الماضي - قد ذهب صراحة إلى اتهام الأكثرية ورئيس الوزراء "فؤاد السنيورة" ذاته بالخيانة، وربط بين طبيعة اصطفاقات القوى اللبنانية القائمة اليوم على أساس أنها تلك الاصطفاقات ذاتها التي سادت الساحة اللبنانية داخلياً أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، ونكر "أن الذين يدعمون بقية الحكومة الساقطة المتواجدة في السراي الحكومي هم أولئك الذين دعموا الحرب الإسرائيلية على لبنان".

وعليه، فقد ساد ميكر مناخ من انعدام الثقة التام بين الأكثرية والمعارضة، وبلغ التناشق ثروته بين الطرفين إعلامياً منذ وقت ميكر بعد انتهاء الحرب، بل وقبلها أيضاً، وهو ما كان ينذر بدخول جانب تصفية الحسابات من كل من الفريقين ساحة الخلافات السياسية، سواء ما وجد من هذه الخلافات قبل الحرب، أو ما وجد منها بعد انتهائها.

ففي أول ظهور علني له بعد الحرب، وفي أثناء الاحتفال بما أطلق عليه حزب الله "النصر الإلهي" يوم ٢٢ سبتمبر الماضي، وجه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله كلمة إلى كل اللبنانيين، أكد فيها محورين، هما:

أولاً - إن أحداً لا يستطيع نزع سلاح المقاومة، وأي جيش في العالم لن يستطيع أن يلقى سلاح المقاومة من قبضتها، وإن المقاومة لم تقدم سوى القليل في الحرب واحتفظت بكامل بنيتها العسكرية والتنظيمية والتسليحية، وقال: "سلاح المقاومة ليس شيعياً، بل لكل اللبنانيين الذين يتطلعون إلى سيادة واستقلال لبنان، سلاح المقاومة ليس طائفيًا". وكذلك، أشار الأمين العام إلى أن مهمة القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة "اليونيفيل المعززة" - التي تشكلت وفقاً للقرار ١٧٠١ - تقتصر مهمتها فقط على مساعدة الجيش اللبناني على الانتشار في الجنوب.

ثانياً - جدد السيد نصر الله الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كافة مكونات الشعب اللبناني، وقال: "في مواجهة التحديات الحالية، لا يستطيع الفريق الحاكم حالياً في لبنان أن يواصل السلطة والعمل... التدخل الطبيعي هو تشكيل حكومة وحدة وطنية... بكل صراحة، الحكومة الحالية ليست قادرة لا على حماية لبنان ولا إعمار لبنان ولا على توحيد لبنان... بناء الدولة العادلة القوية القادرة يبدأ أولاً من حكومة وحدة وطنية جديدة... وأضاف قائلاً "أنا هنا... لا انحدث عن إسقاط أحد ولا شطب أحد ولا عزل أحد ولا حذف أحد".

لقد وضع السيد حسن نصر الله بهذه الكلمة الأساس التي سيتعامل بها الحزب - ومعه بقية المعارضة من قوى ٨ مارس - مع الداخل اللبناني، فلا مناقشة لسلاح الحزب، ولا مهام لليونيفيل إلا مساندة الجيش اللبناني، وضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، لأن هذه الحكومة الحالية، أي حكومة الأكثرية، قاصرة ومقصرة، تعتمد أجندة وأوامر خارجية، وأنها حكومة "فيلتمان"، السفير الأمريكي في لبنان.

كما أن زعيم التيار الوطني الحر، العماد ميشال عون، قد

الله على الرئيس السنهوري يأتي كموقف من السنة، وهو ما سعى السيد نصر الله إلى التحذير منه والتطمين إلى أنه لا مشكل في السنة، وأن الحزب يحفظ صيغة الطائف ويحافظ على العلاقات الودية مع الطائفة السننية، مؤكداً أن الفتنة بين أي من الطوائف في لبنان خط أحمر بالنسبة لحزب الله.

لقد حاجج كل فريق بدستورية موقفه، حيث رأت المعارضة أن الحكومة في وضع غير دستوري، لأنها تناقض التمثيل الذي يقضى به ميثاق العيش المشترك (الفقرة (ي) من مقدمة الدستور). ولأن طائفة بأكملها لم تعد ممثلة بهذه الحكومة، وهو ما يقضي - من وجهة نظر المعارضة - إما إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تعطى بها المعارضة الثلث الممثل، وإما اللجوء إلى خيار الشارع، والذي أعلنه الأمين العام حسن نصر الله - في خطابه يوم ١٨ نوفمبر الماضي أمام أعضاء اللجان المعنية - بالتحرك الشعبي داخل حزب الله، حيث دعا الحزب - وبالتشاور والتنسيق مع حلفائه من المعارضة، وبدون تحديده لموعد مسبق للنزول إلى الشارع - إلى الجهوية الكاملة لهذه الخطوة، ورأى أن فريق السلطة يتمترس خلف الطائفة السننية، وي طرح خطاباً مذهيباً وأشار إلى أنه في لبنان، لا يستطيع حزب أو فئة أو طائفة - مهما بلغت من المكانة أو القوة - أن تقيم دولتها في لبنان، في إشارة إلى تلمين السنة إلى أن هذا التحرك ليس مذهيباً وليس موجهاً ضدهم. أما زعيم التيار الوطني الحر، ميشال عون، فقد اتهم الطبقة السياسية الحاكمة بالكنب، وذكر في اليوم نفسه أن نهاية الوضع الحالي قريبة جداً، في إشارة إلى توافقه مع دعوة السيد نصر الله إلى نزول المعارضة إلى الشارع.

أما فريق الأكثرية، فقد رأى أن المعارضة تريد إحداث فراغ سياسي بالبلد، فلا رئيس الجمهورية يوافق على مشاريع من الحكومة، لأنه يعتبرها فاقدة الشرعية، ولا مجلس النواب يجتمع لدراسة مشاريع محالة إليه من المجلس. وأصرت الأكثرية على دستورية الحكومة وعلى دستورية انعقاد جلساتها رغم استقالة الوزراء الشيعة، استناداً إلى ما يلي:

- وفقاً لرأي وزير العدل، شارول دوق، ولرأي النائب السابق، إدمنون دوق (جريدة النهار، عدد ٢ ديسمبر ٢٠٠٦)، فإن الحكومة ما دامت تملك ثلثي عدد الوزراء فهي قانونية، لأن استقالة وزراء أي طائفة من الحكومة إرادياً وتلقاً لا يمكن أن تشكل مخالفة للفقرة (ي) من مقدمة الدستور، وفيها: "لا شرعية لأي سلطة تناقض العيش المشترك، ولا يمكن الاعتقاد في حال الاستقالة المطروحة إلا بالفقرة (أ) من المادة ٩٥ من الدستور، وفيها: "تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة". لذا، فإن استقالة ٦ وزراء من أصل ٢٤ وزيراً لا تشكل أيًا من الحالات الست المحددة حصرياً في المادة ٦٩ من الدستور.

- لا يمكن اعتبار الحكومة مستقيلة تحت طائلة خرق الدستور، ولا يحق لرئيس الجمهورية إعلان عدم شرعية الحكومة وعدم دستورتها، كما لا يحق له استعمال الفقرة ٥ من المادة ٩٣ من الدستور بإصدار مرسوم بتوقيعه منفرداً واعتبار الحكومة مستقيلة، وذلك تحت طائلة مسألقته بخرق متعمد للدستور، بموجب المادة ٦٠ من الدستور.

- وفقاً لرأي القانوني والكاتب فارس خشان (جريدة المستقبل، عدد ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦)، فإن الحكومة ومجلس النواب يستلزمان ممارسة صلاحياتهما حتى بالنسبة لانتخاب رئيس

وتعطل تنفيذ القرار ١٧٠١. كما كان من المنطقي أيضاً أن تتفاقم الأزمة من قوى المعارضة، لأنها لم تكن تتوقع أن تناقض مسألة تكوين المحكمة في غيابهم، وفي ظل عدم إخطار رئيس الحكومة فؤاد السنهوري رئيس الجمهورية رسمياً، لا هاتقياً كما قيل، بانعقاد جلسة مجلس الوزراء، الأمر الذي جعل كل فريق غير مطمئن للعبة السياسية التي يتبعها الفريق الآخر، ويرى كل منهما أن الآخر يقدم علاقاته الإقليمية والدولية على حسابات الوحدة الوطنية.

مقدمات الظاهر والاعتصام:

عند هذين الحدثين، لحظة استقالة الوزراء الشيعة، ثم لحظة انعقاد جلسة الوزراء وموافقتها على مشروع المحكمة، حدث الانفصال بين الأكثرية والمعارضة، وضاق كل فريق بالتشاور، فموافقة أي فريق على مطالب الأخير قد تعنى نهايته سياسياً، وفقدان القدرة على تحقيق أي من أهدافه.

لقد رأت المعارضة أن تحقيق المشاركة الكاملة في الحكم يصوب مسار الحكومة ذات الأداء السيئ طوال عام ونصف عام، وترغب في استمرار رئيس الجمهورية إميل لحود حتى نهاية ولايته الثانية في صيف عام ٢٠٠٧، ولا تعترض على تشكيل المحكمة الدولية من حيث المبدأ، لكنها ترى أن بنودها لا بد أن تتم بالتوافق بين الطرفين، كما أنها لا ترغب في تمرير استحقاقات تخص القرار ١٧٠١ من حيث الحديث عن سلاح حزب الله أو طبيعة مهام قوات اليونيفيل في الجنوب اللبناني.

أما الأكثرية، فقد رأت أن المعارضة تريد عرقلة اجتماع الدول المساهمة في إعادة الإعمار "مؤتمر باريس-٣"، وأنها ترغب - عبر تمكثها من الثلث المعطل - في تجميد القرار حول المحكمة الدولية أو تحسين بنوده، وإسقاط الحكومة إذا شعأت، لأن استقالة ثلث الوزراء تعنى دستورياً إسقاط الحكومة، وإجراء انتخابات مبكرة، وتعطيل إجراء الانتخابات الرئاسية في أوانها عبر الاستقالة من الحكومة قبل الاستحقاق الرئاسي كما ينص الدستور، وربما يستقيل نوابها أيضاً من البرلمان، فيقع البلد في فراغ مؤسساتي، إضافة إلى سعي المعارضة لتحديد شروط جديدة لتنفيذ القرار ١٧٠١، ومنع النقاش حول مستقبل سلاح حزب الله. كما طالبت الأكثرية بالبداية أولاً بالحديث عن اختيار رئيس جديد للجمهورية كبند له الأولوية، لأنها ترى أنه رئيس فرض من الخارج.

انتقل البلد عنئذ من مرحلة الخلاف السياسي إلى النحول في أمرين، أولهما: أزمة حكم ركومة وحديث لم يقطع من الناحية القانونية حول مشروعية الحكومة الحالية ومدى تناقض استمرارها مع ميثاق العيش المشترك المنصوص عليه في مقدمة الدستور. وثانيهما: البدء في أن تأخذ الأزمة السياسية بعداً طائفيًا/ مذهيباً بالحديث عن مخالفة مبدأ "المثالفة ضمن المناصفة بين المسلمين في تليف الحكومة، أي الحديث عن وجود أزمة "شراكة شيعية" بسبب استقالة الوزراء الشيعة، وأزمة شراكة أخرى نمس جانباً كبيراً من الطائفة المسيحية بسبب عدم وجود التيار الوطني الحر" بالحكومة منذ بداية تشكيلها في منتصف عام ٢٠٠٥، وهو الأمر الذي جعل هناك انقساماً مسيحياً كبيراً مما كان. كما بدا البعض في فريق الأكثرية يتصور أن الطائفة الشيعية تريد الانقلاب على اتفاق الطائف وإيجاد مكانة جديدة للشعبة داخل النظام السياسي على حساب السنة. وإن كان هذا الأمر يبدو مستبعداً إلا أنه ربما يتصور البعض أن هجوم حزب

المتبادلة بين الفريقين أكثر مما يحتمله حادث اغتيال جديد، في وقت كانت فيه جهود الوساطة، محليا وإقليميا ودوليا، تأخذ زخما. وكانت هناك محاولات لدراسة الاقتراح الذي كان قد تقدم به رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، ويتضمن قيام حكومة وحدة وطنية تعطى للأكثرية أقل من الثلثين، والمعارضة أقل من الثلث، على أن يكون الصوت المرجح ملك وزيرين حيايين لا يحق لهما الاستقالة، مقابل أن تعطى المعارضة موافقة مبدئية للسير باتجاه انتخابات رئاسية مبكرة، مع الحرص على استمرار التشاور في هذا الشأن مع البطريك الماروني نصر الله صفيير، وذلك لوضع البلاد فعليا على طريق الخروج من المازق الراهن.

فشلت كل الوساطات إذن، ولم يبق إلا الدخول في صراع مفتوح تحت شعار معادلة صفرية عنوانها إما منتصر وإما مهزوم، لأن الأمر أصبح بالأساس حفاظ الأكثرية على وضعيتها السياسية الراهنة، ومحاولة المعارضة إحداث فراغ دستوري وشل حركة الحكومة تمهيدا لإسقاطها. إنه صراع ليس على صالح الدولة، وإنما هو صراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة كلها، لكي يتمكن كل فريق من تمرير مشروعاته الخاصة في كافة القضايا محل الخلاف.

في هذا السياق، دعا الأمين العام لحزب الله أنصار المعارضة اللبنانية يوم ٢٩ نوفمبر إلى بدء احتجاجات سلمية، اعتبارا من الأول من ديسمبر، لإسقاط حكومة فؤاد السنيورة. وأصدرت المعارضة بياناً يوم ٣٠ نوفمبر، ذكرت فيه "إن قوى المعارضة الوطنية اللبنانية تدعو اللبنانيين بمختلف طوائفهم وأحزابهم وقواهم السياسية والاجتماعية إلى التجمع السلمي والاعتصام المفتوح، احتجاجا على غياب منطق المشاركة السياسية الحقيقية، والمطالبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون أولى مهامها إقرار قانون جديد للانتخابات، وذلك يوم الجمعة الساعة الثالثة بعد الظهر وسط بيروت". وبالمقابل، دعت قوى ١٤ مارس أنصارها في بيان لها، بالتزامن مع إعلان المعارضة عن موعد بدء التظاهر، إلى "الجهوزية القائمة لمواجهة الانقلاب على الشرعية".

وهكذا، بدأ استنفار داخل حزب الله وداخل التيار الوطني الحر، وأطياف المعارضة الأخرى مثل الحزب الشيوعي، ونيار "المردة" برئاسة الوزير السابق سليمان فرنجية، إضافة إلى الحزب القومي الاجتماعي السوري، واللقاء الوطني الديمقراطي بقيادة رئيس الوزراء السابق عمر كرامي، من أجل التظاهر، ثم الاعتصام بساحتي رياض الصلح والشهداء بوسط مدينة بيروت حتى إسقاط حكومة السنيورة، وبدأ استنفار مضاد لمحاولة الصمود أمام ما اعتبرته الأكثرية محاولة انقلاب على الحكومة وعلى الشرعية.

ومع مرور الوقت، يتجارب الفريقان في الصمود، وتدخل الطائفية والمذهبية على الخط، فالمراجع الدينية تقف هي الأخرى وراء أهداف فريقها. نقد لاذع من مفتي جبل لبنان "عمر جوزو" المرجعية الدرزية لحزب الله، وإعلان مرجعيات سنية، منها مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني أن إسقاط الحكومة في الشارع خط أحمر، ومطالبة رئيس المجلس الشيعي الأعلى "عبد الأمير قبلان" الحكومة بحل برضى المعارضة وبحقق العدالة ويؤخذ اتفاق الطائف ويلتهب الشارع المسيحي - المسيحي رغم استقلالية المرجعيات المسيحية الدينية عن التيارات السياسية المسيحية، بسبب انقسام الشارع المسيحي بين كتلة تنتمي للتيار الوطني الحر من قوى ٨ مارس للمعارضة، وكتلة أخرى تنتمي

جديد للجمهورية، فحتى لو تم التحجج بصلاحيات رئيس الجمهورية لاعتبار الحكومة مستقلة، فإن الاجتهادات التي سيرفعها الرئيس لحود ضد الحكومة ستصيب - بادئ ذي بدء، - مؤسسة رئاسة الجمهورية، فيعلن الفراغ فيها ويتم نقل صلاحياتها إلى الحكومة، حتى ولو قيل إنها حكومة تصريف أعمال. وفي هذه الحالة، يصبح مجلس النواب مضطرا إلى الانعقاد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. وهنا، فإنه لا يمكن منع مجلس النواب من الانعقاد فوراً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية متى حصل الفراغ في هذه المؤسسة. ولا يتحدث نص الدستور عن نصاب أو غالبية الثلثين لاجتماع مجلس النواب، لأن نص الدستور يتكلم عن نصاب دائم يتشكل من الغالبية المطلقة، أي النصف زائد واحد، سواء للتشريع أو للانتخاب، في حين أن الدستور يلاحظ استثناء وحيدا لا يتصل بانتخاب رئيس الجمهورية بل بتعديل الدستور، إذ إن المادة ٧٩ تنص على: عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور، لا يمكنه أن يبحث فيه أو يصوت عليه، ما لم تلتزم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانونا، ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسه.

- إذن، عندما يريد الدستور أن تكون هناك غالبية استثنائية للنصاب، فإنه ينص على ذلك، وبالتالي، فإن استنتاج النصاب المطلوب لانتخاب الرئيس من نسبة التصويت المطلوبة في الدورة الأولى يعتبر تجاوزا فاضحا للدستور. وهكذا، فإن نصاب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية يتم سندا لأحكام المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على "أن اجتماع المجلس ليكون قانونيا يجب أن تحضره أكثرية الأعضاء...". وكذلك لا تنص المادة ٤٩ من الدستور على نصاب قانوني استثنائي لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، بل تكفي بتوزيع النسب الواجبة لحصول الانتخاب، وهي تنص لهذه الجهة على: "ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع المصري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويتكفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي".

ولأن الدستور يهدف دائما إلى معالجة الخلل في وظائف المؤسسات، فإنه يتجه دائما إلى منع الفراغ الدستوري لحصوله الأكمال الدستوري، الأمر الذي يجعل نصاب انتخاب الرئيس هو ٦٥ نائبا لا غير، وهو ما يجعل من انتخاب مجلس النواب لرئيس جديد - في حالة استقالة نواب المعارضة - صحيحا من الناحية الدستورية.

هذا الجدل حول شرعية دستورية الحكومة ومقرراتها كانت تصحبه تعبئة جماهيرية من الأكثرية ومن المعارضة، وكان كليهما تستيق طريقها إلى الشارع بكل ما يحمله من مخاطر على السلم الأهلي والمجتمعي، ورغم العلم بأن هذه الاصطدامات تقسم جماهير لبنان إلى حد السكين.

لقد حسم الخيار إذن بنزول المعارضة إلى الشارع، واستعداد الأكثرية للتعامل مع وضع كهذا. وفي تلك الأثناء، لم تضع جريمة اغتيال "بيبر الجميل" وزيد الصفاة والناظر عن حزب الكتائب (من تحالف قوى ١٤ مارس) - يوم ٢٩ نوفمبر الماضي - من استحتمال نفس الخبرات أو العربة إلى الحوار، رغم بروز العديد من الدعوات للتهنئة من قبل سياسيين ورجال دين من مختلف الطوائف. فقط أجل هذا الاغتيال الجديد خيار المعارضة بالنزول إلى الشارع بضعة أيام، وزاد أجبج الاتهامات

الولايات المتحدة أو فرنسا عصما سحرية لإقناع المعارضة بالتراجع، أو التدخل المباشر لحل المأزق، وهما تتركبان أن حزب الله يضعهما في خانة العدو، كما أنهما لا تمتلكان فعليا مجالا على الأرض لحل نزاع سياسي داخلي لبناني، ومن ثم لا تستطيعان سوى تحفيز الحكومة وقوى ١٤ مارس على التمسك بموقفهما.

مشكلة الفرقاء اللبنانيين الآن أن لكل من الأكثرية والمعارضة مشروعها ورؤيتها الخاصة للدولة اللبنانية، وهو ما يتقاطع، بشكل أو آخر، مع رؤية الأطراف الإقليمية والدولية لدورها في لبنان. فالدولة اليوم مستقطبة بين مشروعين، لكل منهما بنيت الاجتماعية والسياسية وارتباطاته الإقليمية والدولية، وكل فريق يتلقى مساعدات خارجية من أطراف بعينها. ويقشكل لبنان على راق تشكل محور غربي - عربي (سعودي بالأساس تنضم له مصر والأردن)، وهناك في المقابل محور إيراني - سوري.

المشروع الأول، وتبناه الأكثرية الحالية، ينطلق من نظرة بعيد تجديد دور لبنان القديم، بصفته محطة اقتصادية بين الشرق والغرب، وترى أن مشروعها يحتاج للاستقرار، وبالتالي إلى شكل من أشكال السلام مع إسرائيل، وتجد في دول عربية حليفة رفي قوى أخرى عربية داعما لمشروعها هذا. ويرى أصحاب هذا المشروع أن لبنان في طور استقلاله الثاني بعد استقلاله الأول بالانسحاب السوري من لبنان، والاستقلال الثاني يتمثل في كشف المسئول عن الاغتيالات السياسية في لبنان، ويستندون ذلك بالمناداة بسيادة الدولة وبسط سيطرتها.

أما المشروع الآخر، وتبناه المعارضة، وعلى رأسها حزب الله، فيرى أنه لا يمكن عزل لبنان عن شئون المنطقة، وأن للبنان قضية وطنية، هناك أراض محتلة وأسرى لدى إسرائيل، وكذا يرى حزب الله لنفسه دورا في القضية الفلسطينية. ويرى هذا الفريق أن لبنان - الذي انتصر على إسرائيل في صيف ٢٠٠٦ - يتمثل استقلاله في تنحية الحكومة الحالية "المتفكركة"، وتعديل النظام الانتخابي، والمشاركة في الشئون السياسية بما يتناسب وحجم هذا الإنجاز.

ويمكن القول إن الاستقلال بالمعنى الأول هو رهن لطبيعة اللعبة الدولية التي تسير عمل الملف اللبناني، والاستقلال بالمعنى الثاني رهن طبيعة إقليمية تتحور حول سوريا وإيران. وبالتالي، لا يتوحد اللبنانيون حول مفهومهم "الجديد" للاستقلال.

وعليه، يتخندق فرقاء لبنان خلف هذه الخيارات، ويصعب بالتالي نجاح كافة المبادرات التي تنفث من رحم الداخل. ويزداد الوضع سوءا بإعلان المعارضة - على لسان السيد حسن نصر الله يوم ٧ ديسمبر الماضي - أن خيار تشكيل حكومة وحدة وطنية بات قديما، وأن المعارضة اليوم تستمر في اعتصامها لتحقيق الوعد بالانتصار الآخر، وهو إسقاط حكومة السنيورة. وتتشبث الأكثرية بموقفها أكثر فاكثرا، وتقيه وسط هذا التصعيد أي محاولات لحل الداخلي، لأنه مع هذا القدر من التنافر في المطالب، يمكن القول إن الداخل اللبناني أضعف من أن يحل من تلقاء نفسه أزمة كهذه الأزمة الراهنة.

وأمام هذا العجز الداخلي والمجزء الدولي، فقد بدأت المحاولات العربية، السعودية والمصرية، للفهنة منذ بدء التظاهرات، وإن أبدت الدولتان، السعودية ومصر، دعمهما للحكومة الحالية، على اعتبار

للقوات اللبنانية، ولحزب الكتائب، أو للقاء قرنة شهوان من قوى ١٤ مارس. كما تلتهب العلاقات بين السنة والشيعة، بناء على هذه الاصطفافات السياسية ليتحول الصراع السياسي رويدا رويدا إلى صراع طائفي/مذهبي يعيد للذهان نواريح توترات طائفية شهدها لبنان منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى اليوم (١٨٣٢ - ١٨٣٦ - ١٨٣٩ - ١٨٤١ - ١٨٤٥ - ١٨٥٨ - ١٨٦٠ - ١٩١٩ - ١٩٥٨ - ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٠).

عجز داخلي ودولي وتحرك عربي :

ويفاقم من هذه الأزمة اللبنانية الداخلية طبيعة المشهد الإقليمي والدولي الراهن فالمنطقة - ومنذ نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان - دخلت في مرحلة جديدة، تتمثل في صراع إقليمي ودولي على تشكيل ما يعرف بـ "المحاور الإقليمية". فأيران تعتقد أنها وسوريا قد ازدادت قوة ونفوذًا إثر نتائج هذه الحرب، خاصة بعد تعالي الأصوات في الأوساط الأمريكية والغربية عن ضرورة التحاور مع الدولتين لحل بعض أزمات المنطقة، وعلى رأسها المأزق الأمريكي بالعراق، وكذلك مع صدور تقرير توصيات لجنة بيكر/هاملتون حول العراق، والذي أوصى بضرورة الحوار مع الدولتين. كما أنهما تشعران بأن هزيمة الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكي قد جاء نتيجة هذا الفشل الأمريكي في المنطقة.

إيران لها مصالحها بالمنطقة، وهي حليفة حزب الله بامتياز، والحزب ذاته ذو مرجعية فقهية إيرانية، ولا يخفى طبيعة الروابط مع إيران، وإن أشار إلى أنه يتصرف وفق رؤيته للداخل اللبناني.

وسوريا تريد استعمار نفوذها في لبنان، وهي بالطبع تستطيع قلب الطاولة من الداخل وقتما تشاء، والرئيس بشار الأسد يتحدث عن لبنان من موقع القوة لا الضعف، والنظام السوري يرغب في إبعاد شبح المحكمة الدولية عنه بأي وسيلة.

وعلى الجانب الآخر، فإن الدول العربية، مصر والسعودية والأردن، لها هواجسها من دخول إيران طرفا فاعلا في شئون إقليمية تمس العرب قبل غيرهم، فثمة تدخلات في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية، وتوظف إيران كل إمكاناتها لحل إشكالاتها النوى مع الغرب، وهذه الدول العربية لا تمتلك إلا مساندة الحكومة اللبنانية الحالية، والدخول على خط الداخل عبر الجامعة العربية لحل هذه الأزمة.

أما الولايات المتحدة وفرنسا، وهما القوتان الأبرز، اللتان تمتلكان نفوذا داخل لبنان، فإنهما تعلنان دعم حكومة الأكثرية. كما أن بعض الدول الأوروبية لها قوات تعمل في إطار اليونيفيل، وهي لا ترغب في إصابتها أو استهدافها جراء موقف سياسي متصلب لحساب فريق على آخر وإسرائيل تتصيد فرصة دخول لبنان في مرحلة خطيرة، حتى يكون لها ما تشاء من تحديد مهام جديدة لليونيفيل. ولزيد من تلمين هذه الجبهة الجنوبية بعد أن تباعدت خطوط التماس بينها وبين مقاتلي حزب الله بعد انتشار الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل.

بيد أن الدعم الإيراني للمعارضة، وإشادة المرشد الأعلى للشورة الإيرانية على خامنئي، في اليوم الأول لبدء التظاهرات، بحكمة حزب الله وحلفائه، وكذلك الدعم السوري بإعلان نائب وزير الخارجية فيصل المقداد دعم بلاده لمطالب المعارضة اللبنانية بقيام حكومة وحدة وطنية - لهما حدود وكذلك، لا تملك

النيابية المبكرة.

الإيجابي أن الجامعة العربية قد تحركت وبخطى متسارعة. وأخذت على عاتقها أن تحل أزمة لبنان قبل استفحالها. كما ساهمت قبل ذلك في إخراج الطائف عام ١٩٩٠ إلى النور، والذي أنهى حرباً أهلية لبنانية استمرت خمسة عشر عاماً ووفقاً لصحيفة السفير عدد ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦، فإن الأمين العام للجامعة العربية طرح حزمة من الأفكار للمناقشة بين فرقاء لبنان يوم ١٢ ديسمبر، تتضمن أكثر من مرحلة، وهي كالتالي:

أولاً- في موضوع المحكمة الدولية: التوافق على تأليف لجنة سداسية مشتركة، تضم قاضيين (محايدين) وممثلين اثنين عن كل من الأكثرية والمعارضة، على أن تقدم تقريرها إلى حكومة الوحدة الوطنية لاحقاً.

ثانياً- في الموضوع الحكومي: يتم التفاهم على قيام حكومة وحدة وطنية على أساس توسيع الحكومة الحالية إلى ٣٠ وزيراً، بحيث يكون للأكثرية ١٩ وزيراً، وللمعارضة ١٠ وزراء، إضافة إلى وزير واحد محايد.

ويتضمن أيضاً تحديد طريقة ترشيح الوزير الحادي عشر "المحايد" أو "الملك"، لكن من قبل فريق المعارضة، حيث تحدث موسى أمام جهات في المعارضة عن طرح لائحة بأربعة أو خمسة أسماء وأمام "حزب الله" و"أمل" عن عشرة أسماء، بحيث يتم القبول بالاسم الأخير إذا رفضت الأسماء الأولى، على أن يعاير دوره كاملاً في مجلس الوزراء.

ثالثاً- الإعداد لإنتاج مؤتمر باريس - ٢.

وتنتهي المرحلة الأولى من الحزمة المتكاملة في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧، لتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية المتلفة بعنوانين اثنين، هما:

أولاً- تبدأ المرحلة الثانية (مطلع فبراير) بالتشاور بين جميع الأطراف على انتخاب رئيس جديد للجمهورية فور التوافق على الاسم، على أن يكمل رئيس الجمهورية إميل لحود ولايته حتى نوفمبر ٢٠٠٧.

ثانياً- يبدأ التشاور فوراً على وضع قانون انتخابي جديد وقد لوحظ أن مسالة الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة لم ترد ضمن حزمة أفكار موسى في محاولة لإيجاد توازن بين العناوين المطروحة من جانب فريق الأكثرية والمعارضة.

وأياً كانت نتيجة المشاورات -التي ظلت مستمرة حتى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦- فلا شك في أن حل أزمة لبنان يجب أن يكون بيد العرب، وبحوار بين السعودية ومصر وسوريا، ورأب القطيعة المساندة بين القاهرة/الرياض من جهة، ودمشق من جهة أخرى بل يمكن القول إن ل طهران دوراً لا يقل أهمية في الخروج من هذه الأزمة الراهنة. شريطة أن يتوحد الموقف العربي في الحديث مع إيران حول لبنان.

الحاصل أن الأزمة اللبنانية الداخلية لن تحل إلا بآيد عربية، وإن اضطر العرب إلى الدخول في حوار مع كل من الولايات المتحدة وإيران للخروج من هذا المأزق، فسلم لبنان وسلامته هو شأن عربي صرف يرتبط مباشرة بكافة القضايا التي يواجهها العرب اليوم في المنطقة.

إنها دستورية، وأنه لا يجوز العودة في لبنان لإسقاط الحكومات من الشارع.

وقد بدأت الجامعة العربية وأمينها العام عمرو موسى الدخول على خط الوساطة وطرح المبادرات لمعالجة الأزمة اللبنانية. على أنه من غير المتوقع أن تتمكن الجامعة سريعاً من طي هذا الخلاف، لكن العرب وحدهم، وبالتشاور بين كل من مصر والسعودية وحوارهما مع إيران، يستطيعان حل هذا المأزق اللبناني، وهو ما قد يجد صعوبة، حال تمتعت إيران، ورفضها إتقان حزب الله بقبول أي من المبادرات العربية.

من المتوقع أن تقدم الجامعة العربية مبادرة ثلث الأخرى، تتعرض كل منها للتخلف أو الرفض من أي من الطرفين، حتى يتم التوصل لحزمة متكاملة من حل المأزق.

وكانت الجامعة العربية قد طرحت مبادرة للحل يوم ١١ ديسمبر الماضي، تضمنت العناصر التالية:

أولاً- تأكيد وحدة لبنان، والحرص على أن يكون تنوعه مصدر قوة لا ضعف.

ثانياً- يتفق الطرفان على أهمية وقف التصعيد الإعلامي، خاصة المذهبي.

ثالثاً- أهمية إيقاف التصعيد والمواجهات في الشارع.

رابعاً- إعلان الموافقة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الموسعة بالثلث الضامن بضوابط وشروط وتفاصيل يتم الاتفاق عليها.

خامساً- العويدة فوراً إلى طاولة الحوار والتشاور برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري.

سادساً- تطرح على طاولة المفاوضات الموضوعات التالية، وتناقش بالتوازي ليتم الاتفاق عليها:

أ- استكمال تفاصيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ب- مناقشة تفاصيل موضوع المحكمة الدولية.

ج- موضوع الانتخابات النيابية ورئاسة الجمهورية وما يتصل بها.

د- مؤتمر باريس - ٢ واستحقاقاته.

سابعاً- خلاصة ما يتم الاتفاق عليه يصدر في وثيقة يمكن تسميتها بميثاق القوى السياسية اللبنانية، وتكون ملزمة للجميع، حكومة ومعارضة.

لقد حاولت هذه المبادرة أن تجمع بين مطالب طرفي الأزمة فيما يتعلق بإنشاء حكومة وحدة وطنية وتشكيل محكمة دولية لمحكمة قطة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، كما تنهت المبادرة إلى حد مناقشة إجراء انتخابات رئاسية في حالة تعثر الاتفاق، بما يضمن لكل طرف حفظ ماء الوجه. بيد أن كل طرف قد رأى أن هذه المبادرة لا ترقى لتحقيق مطالبه، ورأب صدع حالة انعدام الثقة المتبادلة، خاصة المعارضة التي وجدت أن المبادرة تتضمن وقف اعتصامها وتظاهراتها، ثم الفصل بعد ذلك في حكومة الوحدة، كما أن الأكثرية اعترضت على بند الانتخابات

مشروع القانون الأرمني وتأزم العلاقات التركية - الفرنسية

د. محمد رفعت الامام

شهد الخريف المنصرم ٢٠٠٦ حلقة جديدة من التوتر في العلاقات الفرنسية - التركية بسبب تصويت الجمعية الوطنية الفرنسية (مجلس النواب) يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦ على مشروع اقتراح قانون قيمته المعارضة الاشتراكية، وينص على إنزال عقوبة السجن لمدة سنة واحدة وغرامة تبلغ ٤٥ ألف يورو لكل من ينكر وقوع إبادة الأرمن على أيدي الأتراك العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى، وهي العقوبة نفسها المقررة لإنكار الهولوكوست النازي في فرنسا. ويستكمل هذا المشروع قانونا أقره البرلمان الفرنسي في ٢٩ يناير ٢٠٠١ يعترف بوقوع المذابح ضد الأرمن.

التي تضم أكبر تجمع أرمني في العالم ويعملون بشكل منهجي وقد أسفر اقتراح القانون الفرنسي عن اصدااء متباينة في فرنسا والاتحاد الأوروبي وتركيا وأرمينيا والمهجر الأرمني.

المواقف الفرنسية

اجمعت معظم التصريحات السياسية على أن مشروع اقتراح القانون - سالف الذكر - لا يحظى بمساندة الحكومة الفرنسية. فقد علق عليه الرئيس شيراك، قائلا: "إن قانون ٢٠٠١ الذي يعترف بإبادة الأرمن يفرض نفسه على الجميع في فرنسا أما النص المذكور، فيندرج في خانة الجدل". بيد أن هذا القول يتناقض عمليا مع تصريحات شيراك بأرمينيا يوم ٣٠ سبتمبر الماضي، أي قبل أقل من أسبوعين على إقرار الاقتراح. في أول زيارة دولة رسمية لرئيس فرنسا إلى هذه الدولة القوقازية منذ استقلالها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي وقد شهدت هذه الزيارة تلميحا للعلاقات الفرنسية - الأرمنية التي تضرب بجذورها إلى مملكة قيليقية في العصور الوسطى من خلال افتتاح ميدان فرنسا في قلب العاصمة الأرمنية يريفان، والإعلان عن بدء عام أرمينيا في فرنسا (٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦ - ١٤ يوليو ٢٠٠٧) كملتقى ثقافي واقتصادي أرمني - فرنسي.

وخلال هذه الزيارة أيضا، وهو الأخطر، ركز شيراك على مسألة المذابح الأرمنية، داعيا أنقرة إلى الاعتراف بها قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهنا تجدر الملاحظة بأن ثمة تغييرا نوعيا قد ظهر في خطاب شيراك السياسي إزاء تركيا. فرغم

وفي دلالة واضحة على موقف أغلبية النواب، تغيب عن جلسة المناقشة والتصويت ٤٤٨ نائبا، وحضر الجلسة ١٢٩ نائبا فقط. صوت منهم ١٠٦ نواب لصالح اقتراح القانون. ألف الذكر، وعارضه ١٩ نائبا. وتجدر الإشارة إلى أن التصويت لصالح الاقتراح أو ضده قد تجاوز الانقسام التقليدي بين اليمين الحاكم واليسار المعارض. فعاز أصوات ٤٩ نائبا من حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية الحاكم، و٤٠ صوتا من الحزب الاشتراكي المعارض. وسبعة أصوات من حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية (يمين وسط)، وعشرة أصوات من الحزب الشيوعي وانصار البيئة (الخضر). ورغم معارضة برنار أكوييه، رئيس كتلة نواب حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية الحاكم، للاقتراح، إلا أنه تراجع وترك لنواب كتلته ذات الأغلبية حرية تليد الاقتراح أو رفضه.

سمى هذا المشروع "اقتراح قانون" نظرا لأنه صادر عن الكتلة الاشتراكية بمجلس النواب. عكس المشروعات المعالقة للحكومة التي تسمى "مشروع قانون" ولا يعنى التصويت عليه في قرائته الأولى أنه قد أقر. فلا يزال الاقتراح في حاجة إلى موافقة مجلس الشيوخ والرئيس الفرنسي جاك شيراك حتى يصبح قانونا نافذا. ويكاد يتفق معظم المحللين على العلاقة الوثيقة بين هذا الاقتراح والمناخ الانتخابي - رئاسي كان أم برلماني - الذي ستشهده فرنسا في الربيع القادم. إذ يطمح الساعون إلى إقراره إلى دعم الجالية الأرمنية الفرنسية وقوامها العندي يناهز نصف مليون نسمة يشكلون كتلة انتخابية لا يستهان بها، لاسيما في جنوب فرنسا

(٥) أسطى التاريخ - جامعة الإسكندرية

والاقتصادية بين فرنسا وتركيا. وعشية التصويت على مقترح القانون، أرسل الرئيس التركي أحمد نجلت سيزار برسالة إلى نظيره الفرنسي، أكد فيها أن تصديق البرلمان على هذا الاقتراح سيمثل ضربة قوية، بل وقاسية، للعلاقات الجيدة والإيجابية بين فرنسا وتركيا، وقد يؤدي إلى خسارة فرنسا لتركيا وشعبها. وألح سيزار على أن استخدام هذا القانون في إطار الدعاية الانتخابية في فرنسا، أمر لا يتناسب وعراقة الثقافة الفرنسية. ورغم ذلك، ضرب مجلس النواب بهذه التعذيرات عرض البحر، وأقرت أغليته الحاضرة مشروع اقتراح القانون.

أثار تمرير هذا الاقتراح غضبا واسعا في الدوائر التركية. فقد انتقده رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، واصفا إياه بـ "غياب الحكمة"، وداعيا فرنسا إلى التأمل في ماضيها الاستعماري. وفي بيان أصدرته الخارجية التركية، أكدت فيه أن فرنسا ستخسر بسبب هذا الاقتراح موقعها الفريد لدى الشعب التركي. إثر بعض التوجهات غير المسئولة لسياسيين فرنسيين، انطلاقا من ادعاءات باطلة.

علامة على ذلك، دعت انقصة الاتحاد الأوروبي إلى رفض الاقتراح الفرنسي، لأنه يحد من حرية التعبير ويتنافى مع القيم الأساسية للاتحاد. أكثر من هذا، انتقدت الإدارة التركية الاتحاد بأنه ليس في موقف يسمح له بـ "وعظ" تركيا فيما يخص حقوق الإنسان بعد تحرك فرنسا من أجل كبت حرية التعبير. وخلال الأونة الأخيرة، تصاعدت الضغوط الأوروبية ضد أنقرة لتعديل أو إلغاء المادة ٢٠١ من قانون العقوبات التي تجرم "إهانة القومية التركية"، وبموجبها خضع، ولا يزال، كثير من الكتاب والمثقفين الأتراك للتقاضى. ولكن الاتحاد حذر تركيا من استغلال اقتراح القانون الفرنسي كذريعة من أجل الإبقاء على الحظر المفروض على حرية التعبير بداخلها. إذ إن القانون الفرنسي - في حال اعتماده - سوف يجرم الإدلاء بتصريح وحيد - حصريا - خاص بإنكار إبادة الأرمن، على عكس المادة ٢٠١ التي تمنع المناقشات السياسية التي تهم الرأي العام. ولهذا، يعتبر الاتحاد الأوروبي إصلاح هذه المادة أو تعديلها في نفس أهمية المسألة القبرصية، والتشديد على حقوق الأقليات، والعنف الجماعي، كي ينظر جنيا في أمر انضمام تركيا إليه.

وعلى صعيد قانوني، هددت تركيا بإصدار قانون معادل بشأن جرائم قتل الشعب الجزائري أثناء احتلال فرنسا للجزائر (١٩٢٠-١٩٦٢). وفي هذا الصدد، أعد محمود كوجوك، النائب عن حزب العدالة والتنمية الحاكم في البرلمان التركي، مشروع قانون يقضي بسجن منكرى الإبادة الفرنسية للجزائريين كسلاح ردع سياسي ضد اقتراح القانون الفرنسي. والحقيقة أن الأوساط القانونية والسياسية التركية تستدعي - جون جدوى - الملف الجزائري ضد فرنسا في كل مرة تتأزم فيها العلاقات التركية - الفرنسية. ففي عام ٢٠٠٩، طرحت أنقرة هذا السيناريو ردا على اعتراف البرلمان الفرنسي بوقوع إبادة للأرمن عام ١٩١٥ وتكرير السيناريو نفسه منذ مايو الماضي، ردا على المناقشات التي أثارت في الجمعية الوطنية الفرنسية بخصوص اقتراح قانون معاقبة منكرى إبادة الأرمن. وفي هذا الخصوص، قدم أعضاء البرلمان التركي ثلاثة اقتراحات لقوانين معاملة، يدعو اثنان منها إلى الاعتراف بأن قتل الجزائريين تحت الاحتلال الفرنسي يمثل إبادة جنس، وإبطال مادة تقضي بحبس من ينكرها. ويدعو الاقتراح

معارضة الاكثوية الفرنسية لانضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي. فإن شيراك قد تبني حملة إعلامية لشرح فوائد دخول تركيا الاتحاد من المنظور الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، وهو ما يتناقض مع تصريحاته آنفة الذكر. كما أنه، للمرة الأولى، يستخدم اصطلاح "الذابح" بشكل مباشر، علما بأنه كان قد أعلن عام ٢٠٠٤: "يجب على تركيا أن تعترف بقتل الأرمن". ولا تقتصر هذه الرؤية الجديدة على شيراك فحسب، بل يشاركه فيها كل من سيجولان روابال، المرشحة الاشتراكية للرئاسة، ونيكولا ساركوزي، مرشح المحافظين، خاصة أن الأخير قد اتخذ من دافيد جيان - الأرمني الأصل - رئيسا لحملته الانتخابية.

ورغم التناقض البائن في أقوال وأفعال شيراك، إلا أن الإدارة الفرنسية أعلنت رسميا رفضها لمشروع "اقتراح القانون" وسعت للحيلولة دون تبنيه أو - على الأقل - التوصل منه خصوصا أنه صادر عن برلمانيين وليس عن الحكومة. وقد برزت كاترين كولونا وزيرة الشؤون الأوروبية في البرلمان - معارضة الحكومة لهذا الاقتراح بوجود قانون فرنسي فعلى (٢٠٠١) يعترف بإبادة الأرمن، كما أن حقائق التاريخ يجب البت فيها بواسطة المؤرخين وليس المشروعين. وحسب كولونا، في حال إقرار القانون قيد الجدل، سوف يلقى بنتائج عكسية على المصالح الاقتصادية الفرنسية، خصوصا أن تركيا بدأت تلتزم تدريجيا، وإن كان بخطى سلحفائية، بتنفيذ شروط التحاقها بالركب الأوروبي. لذا، يجب مواكبة هذه الخطوة وعدم المجازفة بإحباطها وتجميدها. كما أعلنت الخارجية الفرنسية أنها "متسكة جدا بحوارها مع تركيا".

وتأكيدا لهذا الاتجاه، أوعزت الحكومة الفرنسية بأن القراءة الأولية تعد فقط "بداية مسار" مما يعني أن القانون قد يقر أو قد لا يقر في النهاية، علما بأن أمر إدراجه أم لا على جدول أعمال المجلس حق يعود للحكومة. وأكدت باريس أن لديها "شكوكا طفيفة" لأهمية هذا الاقتراح، خاصة أن الحكومة - عكس تصريحات شيراك - ترفض - حتى الوقت الراهن - الربط المباشر بين اعتراف تركيا بإبادة الأرمن ودخولها العالم الأوروبي.

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء تبني الجمعية الوطنية الفرنسية اقتراح القانون وتأثيره السلبي على احتمالية حل العضلات التاريخية والسياسية بين تركيا وأرمينيا، كما أنه سيعرقل المناقشات الدائرة بين الاتحاد وتركيا بصدد انضمام الأخيرة إليه. وعلق جوز مانويل باروس، رئيس المفوضية الأوروبية، على الاقتراح بقوله: "ليست هذه هي الطريقة المثلى للإسهام في مسألة نعتقد أنها جد مهمة". كما أن الأوروبيين أنفسهم لم يشترطوا على تركيا الاعتراف بإبادة الأرمن للانضمام إلى اتحادهم، بل حذرت المفوضية الأوروبية مرات ومرات من محاولات جعل الاعتراف بالمذابح الأرمنية شرطا مسبقا لعضوية تركيا في الاتحاد.

النداءات التركية :

في أثناء المناقشات التحضيرية منذ مايو النقضي، وقبل إقرار الجمعية الوطنية الفرنسية لمشروع اقتراح القانون سابق القول، حذرت أنقرة في رسائل شديدة اللهجة باريس من الآثار الوخيمة التي ستنتج عن صدور مثل هذا الاقتراح، وضغطت على شركات فرنسية عاملة في تركيا لإيقاف هذا المشروع الذي سيضر عمل مسوئته فقط بالعلاقات الثنائية السياسية

البرلمان يجب الا يقرر الحقائق التاريخية. وثمة مازق اخرى تقع فيه انقرة، إذ إن البرلمان الجزائري نفسه لم يقرر قراراً يقيم فيه فرنسا بالإبادة، ولم يطلب من تركيا القيام به.

- إذا سحب تركيا قواتها، ضمن قوات الأمم المتحدة المراقبة في لبنان من أجل حفظ السلام كي تتفادى وضعها تحت الإمارة الفرنسية، فسيؤدي ذلك إلى خسارة نقاط دبلوماسية كانت قد أحرزتها بالمشاركة في هذه القوات. زد أيضاً أن هذه القوات تهدف أساساً إلى حماية إسرائيل، ومن ثم، ستجد تركيا نفسها في حرج أخلاقي أمام شريكها الاستراتيجي، إذا نفذت تهديداً بالانسحاب.

- على أية حال، إذا عزلت فرنسا من خلال هذه المقاطعة فسوف تعزل تركيا، وبالألية وينفسها، عن دولة قوية ذات تأثير جوهري في الطلب التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ويمكن القول إنه كلما كان رد الفعل ضد اقتراح القانون الفرنسي استفزازياً، ربما كانت تركيا تقامر بإغضاب الشعب الفرنسي الذي قد يقرر - في استطلاع للرأي العام - ما إذا كانت تركيا مؤهلة للحاق بالأمم المتحدة أم لا.

الجاليات الأرمنية :

عزت أنقرة تعزير مجلس النواب الفرنسي "اقتراح القانون إلى النشاط الفعال للجالية الأرمنية الفرنسية. وبالفعل، يعد هذا الاقتراح وتمريده - على النحو سابق الحديث - حلقة في سلسلة الصراع السياسي بين نشطاء الأرمن الفرنسيين والحكومة التركية، منذ أن نجح الأولون عام ٢٠٠٦ في استصدار قانون يعترف بإبادة الأرمن. ولا تنحصر أهمية هذه الجالية في تعدادها، الذي يقارب نصف المليون نسمة، ولكن ينتمى إليها بعض الرجال الفاعلين في النخبة السياسية (إدوارد بالادور، باتريك دافيد جيان) وفي الهيئة الاجتماعية الفرنسية (شارك أرنافور) ويكفي أن نذكر تصريحاً للأخير للوقوف على مدى ثقته وتأثيره. إن شيواك يجب أرمينيا، ويتحدث عن الأرض بشكل جيد، كما أنه يتحدث بشكل ممتاز عن إبانته. ولذا، فلا غرو أن جرى التصويت بحضور العديد من الأرمن داخل قاعة مجلس النواب وتحت صيحات المتظاهرين خارجة.

بيد أن الوضع قد اختلف تماماً لدى الجالية الأرمنية - التركية التي أصدرت بياناً ضد اقتراح القانون الفرنسي، وأنكرت أن عائلاتهم ونويعهم كانوا ضحايا إبادة تحت الحكم التركي العثماني. وفي هذا الصدد، يبرز هجوم المطران الأرمني - التركي، ميسروب موتافيان، وهرانت دينكيان، رئيس تحرير جريدة "أجوس" - الصادرة بالأرمنية في تركيا - ضد تحركات الجالية الأرمنية - الفرنسية وضد الحكومة الفرنسية ذاتها لإصدار هذا القانون، لأنه يحجر على حرية التعبير والتفكير المشروع وأمرها عن استعدادها لخرق هذا القانون بمجرد إقراره. ويبدو أن هذه المواقف جاءت تلبية لضغط الحكومة التركية أو لمجرد مهادنتها، والقانون - أنه إذا أصبح هذا القانون نافذاً، فلن تتروك الحكومة في ترحيل الـ ٧٠ ألف أرمني المقيمين حالياً على أراضيها.

ورغم أن أرمينيا قد استقبلت اقتراح القانون بترحاب شديد، واعتبرته استمراراً للمبادئ الفرنسية، إلا أن ثمة مخاوف تتساور الأرمن من أن انتصارهم الراهن قد يصبح سبباً، إذا رفضه

الثالث إلى سجن القاتل بأن الأرمن كانوا ضحايا الإبادة العرقية تحت الحكم العثماني. ورغم هذا التصعيد على المستوى البرلماني، إلا أن أريوجان لا يتوقع صدور قوانين انتقامية معادلة إراء، فرنسا

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد كانت التهديدات حادة وأكثر إصابة في العلاقات التركية - الفرنسية، ورغم الموقف الحكومي الفرنسي المعارض رسمياً، إلا أن الدوائر التركية تواصل تهديداتها لفرنسا حتى قبل إقرار الاقتراح بإقصاء شركاتها (رينو، كارفور) عن أسواق تركيا الواعدة. والمألوف أن تركيا من شركاء فرنسا التجاريين الأساسيين، حيث تصدر إليها بضائع بقيمة ٤,٧ مليار يورو سنوياً، وقدّر التبادل التجاري بين البلدين بـ ٨,٢ مليار يورو خلال العام المنقضي. وواصلت أنقرة تحذير باريس من أن شركاتها ستحرم من المشاركة في المناقصات، لاسيما مناقصة مشروع بناء أول محطة نووية في تركيا بتكلفة عشرة مليارات دولار. وثمة توقع باستبعاد الشركات الفرنسية من المناقصات الخاصة بالانتاج والتصنيع العسكري وتوريد مهمات الجيش التركي، وعلى رأسها مناقصات شراء طائرات مروحية، وأبراج أسماء الشركات الفرنسية في القائمة السوداء المحظور تعاملها مع تركيا عسكرياً. بالإضافة إلى ذلك، هدّدت منظمات المجتمع المدني وغرف التجارة والصناعة التركية بمقاطعة البضائع الفرنسية.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه حالاً هو: هل ستنفذ تركيا تهديداتها لفرنسا؟ الإجابة بالنفي، حسب سيناريو مماثل حدث عام ٢٠٠٦ إثر تداعيات إقرار البرلمان الفرنسي قانوناً يعترف بإبادة الأرمن. حينذاك، سعت تركيا لإبطال هذا القانون، وهدّدت فرنسا سياسياً واقتصادياً، إذ سحب سفيرها من باريس، ولكن أعاقته ثانية خلال أسابيع فقط، وهدّدت بمقاطعة البضائع الفرنسية. بيد أن الواردات التركية من فرنسا قفزت من ٢,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٩ مليار دولار خلال العام الفائت. ولذا، لن تأخذ الإدارة الفرنسية - في ضوء هذه الخلفية - التهديدات التركية على محمل الجد، خصوصاً أنها تعرض المصالح التركية ذاتها للخطر. ولكن من ناحية أخرى، أوقعت الإدارة التركية نفسها في مازق لاختبار جدية مصداقيتها أمام الرأي العام، إذا لم تقم بتنفيذ تهديداتها آنفة الذكر ضد فرنسا.

ويوضع التهديدات التركية تحت المهر التحليلي، نلاحظ أنها ذات انعكاسات سلبية على صورة تركيا ومصالحها، وفقاً للسياساريوهات التالية:

- عندما يعود السفير التركي إلى فرنسا، بعد سحبه منها، سوف تظهر أنقرة بمظهر "الرعناء" حيث سيتضح أن هذا الإجراء كان بمثابة حركة فارغة لم تحقق شيئاً.

- سوف تؤدي مقاطعة البضائع الفرنسية في تركيا إلى فقد آلاف من العمال الأتراك لأشغالهم.

- إلغاء العقود الفرنسية لشراء الأسلحة لتركيا سوف يضطرها إلى التعاقد مع شركات غير فرنسية بأسعار أعلى، وربما منتج أقل جودة.

- التهديد بتمرير قرار يتهم فرنسا بارتكاب إبادة في الجزائر سوف يفتح النيران المعاكسة على تركيا بشأن تفعيل كل القرارات المماثلة بشأن الأرمن، ويتناقض مع رفضها الدائم من منطلق أن

الأولى، ولم تقلل من شأنها ولم تنكرها.
اتفاق المستقبل :

وهكذا، يتضح مما سبق أن تمرير "اقتراح القانون" الخاص بمعاقبة إنكار الإبادة الأرمنية - الذي أصدره مجلس النواب الفرنسي - قد أحدث توترا ملحوظا في العلاقات التركية - الفرنسية، وأربك حسابات الاتحاد الأوروبي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل ستواصل فرنسا متابعة آليات إصدار هذا القانون العقابي؟ الإجابة بالنفي - في تقديرى - على ضوء التطورات الآتية.

- لا يحظى القانون، بل حتى مجرد اقتراحه، بمساعدة الحكومة الفرنسية، ولذا، فعلى الأرجح أنه لن يلقى نجاحا على المستوى الأعلى (مجلس الشيوخ).

- بما أن الدورة التشريعية الحالية تتوقف في منتصف فبراير القادم لتتاح للنواب والشيوخ فرصة المشاركة في حملة الانتخابات الرئاسية الفرنسية، فالأرجح أن تعتمد الحكومة - التي يعود إليها حق تحديد جدول المجلسين - إلى إعاقته إقراره، مما سيؤخره إلى الصيف القادم، أى إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية ثم التشريعية في ربيع عام ٢٠٠٧.

- لم تلق رغبة شيراك في إدراج اعتراف تركيا بإبادة الأرمن، ضمن غيرها من شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قبولا لدى أعضائه. وعلى العكس، رفض الاتحاد وجود هذا الشرط خشية إثارة الأتراك القوميين.

- رغم إصرار شيراك على الاستمرار في دفع شرط الاعتراف بالإبادة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنه إذا ظل في هذا المسمى بمفرده - ويبدو أنه سيظل هكذا - فلا يمكن انتظار أى تقدم في هذا المضمار. وعلى الأرجح أن يتراجع شيراك عن عزمه في ظل الخسائر المتوقعة جراء تآزم العلاقات التركية - الفرنسية.

- ثمة تيار أوروبي يدعو باريس إلى توظيف عامل الزمن لدغلة حالة التوتر والاحتقان التي خيمت على علاقات أنقرة بباريس. كما يدعو هذا التيار إدارة شيراك لتكون همزة وصل بين تناغم تركيا وأوروبا، خصوصا أن هذه العملية استقرت مارتونا طويلا وشانكا وغامضا، وقد ازدادت تعقيدا بإثارة المسألة القبرصية التي تنذر بأن مباحثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ستدخل نفقا مظلمًا أو طريقا مسدودا

وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف العميق والحاد بين تركيا والاتحاد الأوروبي يكمن في إخفاق الأولى في فتح موانئها ومطاراتها للملاحة البحرية والجوية بين شطرى قبرص. وفي هذا الخصوص، تتحاشى أنقرة غضبا شعبيا متزايدا في الشارع التركي، الذي بات على أعقاب الانتخابات الرئاسية في شهر مايو القادم، والانتخابات البرلمانية خلال خريف ٢٠٠٧.

وقد أصرت الإدارة التركية على الاعتراف بالشطر اليوناني من الجزيرة، التي اعترفت بها الاتحاد الأوروبي حتى يرفع الأخير حواجز التجارة المفروضة على قبرص التركية، كما رفضت الاعتراف بقبرص، مما أدى بوزراء خارجية الاتحاد - في منتصف ديسمبر المنقضى - إلى تعليق مناقشة ثمانية موضوعات من الـ (٣٥) موضوعا الخاصة بمسألة انضمام تركيا للاتحاد. ليزداد الملف تعقيدا

مجلس الشيوخ الفرنسي. ولكن بما أن فكرة الإبادة باتت مقبولة في الثقافة الفرنسية، فعلى الأرجح ألا يحدث هذا، خصوصا أنه يتزامن مع بدء عام الأرمن في فرنسا. ويخشى الأرمن من استخدام قضيتهم كسلاح ضمن أسلحة أوروبا الموجهة ضد تركيا، بل وتنتمى لديهم قناعة بأن قضيتهم لم تكن تحظى بكل هذا الاهتمام إذا لم تكن خصمها تركيا. فالأرمن لا يمتلكون الأدوات اللازمة التي تؤهلهم للقيام بدور اللاعب الرئيسي في الساحة الأوروبية، وإن كان من الممكن أن يكونوا بمثابة "طارة" تلجأ إلى هذا الجانب أو ذاك. وما دامت أرمينيا دولة هامشية في النسق السياسي العالمي، وما دامت أن السياسة الدولية تتسم بازواجية المعايير والرهان على المصالح الكبرى، فإن ذلك من شأنه عرقلة المساعي الدبلوماسية والصفوف السياسية لاعتراف تركيا بإبادة الأرمن، رغم ثراء المهجر الأرمني وتمتع أصحابه ببعض النفوذ.

تداعيات أخرى :

لم تقتصر ريدود فعل اقتراح القانون الفرنسي على فرنسا وتركيا والاتحاد الأوروبي والأرمن فقط، بل تجاوزتها إلى أوساط سياسية أخرى، ولكن بوجهات نظر متفاوتة. فقد طردت الإبادة الأرمنية السياسيين الهولنديين من نوى الأصول التركية، بغض النظر عن انتعاشاتهم السياسية في أثناء فعاليات الانتخابات البرلمانية الهولندية التي عقدت في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦. في البداية، استبعد حزب العمال المعارض من قائمته المرشح أرينيك ساكان - صاحب المركز الـ ٥٣ - بعد رفضه توقيع مذكرة تفاهم ينظر بموجبها إلى أحداث الأرمن عام ١٩١٥ على أنها "إبادة جنس". وعقب هذا، استبعد الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم "إيهان تونكا" صاحبة المركز الـ ٣٥ على قائمة الحزب، وعثمان المالكي رقم ٥٦ لتراجعهما عن الاعتراف بأن ما حدث للأرمن يمثل إبادة جنس. وعشا، حاول الحزب استرضاء قاعدة مؤيديه من الأتراك (نحو ٣٦٠ ألف نسمة) بترشيح تركي آخر يسمى "تيهات أسكي" ولكنه اتهم بالترتب. ولم يتبق في وسط المعتزك الانتخابي إلا السيدة "البيرك"، التي ساندت اتجاهها برلمانا يصف أعمال قتل الأرمن بأنها إبادة جنس، رغم عدم قناعاتها في السابق باستخدام هذا الاصطلاح.

وخلال أكتوبر المنقضى ٢٠٠٦، رفض الرئيس الروماني ترايان باسيسكوس، أثناء زيارة رسمية لأرمينيا، الانضمام إلى فرنسا وغيرها من دول الغرب في الاعتراف رسميا بإبادة الأرمن العثمانيين، حتى لا يجازف بإفساد علاقة بلاده مع تركيا. وحذر بيربان من تعقيد مسألة انضمامها في الكيانات الأوروبية جراء إثارة مشكلة الإبادة على الصعيد الدولي. وفي التوقيت نفسه تقريبا، انتقد وزير العدل "السويسري" كريستوفر بلوخ، أثناء زيارته لأنقرة، قوانين بلاده التي تجرم إنكار الإبادة. ولهذا، تعرض لنقد حاد في سويسرا لإدلائه بمثل هذه الملاحظات الخارجة عن النص بشأن القوانين السويسرية، وهو خارج البلاد لحضور الذكرى الثمانين لتبني تركيا القوانين السويسرية كأساس لقانونها الجنائي وفي أواخر أكتوبر الفائت ٢٠٠٦، أعلنت واشنطن - على لسان دانيال فريد مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأوروبية - أن القانون الفرنسي الذي سيجرم إنكار إبادة الأرمن لا معنى له، إذ إن الولايات المتحدة قد تحدثت مرارا بشأن جرائم القتل الجماعية للأرمن خلال الحرب العالمية

نضوب النفط في اليمن .. الآثار والتداعيات

■ خالد أحمد حشمت

يراهن العديد من القوى السياسية في اليمن على مستقبل علاقة اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما المملكة العربية السعودية، وذلك بالنظر إلى خصوصية تلك العلاقة التي شهدت في السنوات العشر الماضية نقلة نوعية باتت تبشر بمزيد من الاقتراب والتكامل، وصولاً للهدف المنشود، وهو التئام اليمن -الذي وصفه الملك عبد الله خادم الحرمين الشريفين بأنه أصل بلاد العرب- بشكل كامل في مجلس التعاون الخليجي.

- اقتراب جديد للبرمجة المالية للدول منخفضة الدخل :

من المعروف أن صندوق النقد الدولي ينتهج اقتراب "البرمجة المالية" Financial Programming (١) كأسلوب لتحقيق التثبيت الاقتصادي في الدول التي تعاني موازين مدفوعاتها عجزاً مؤقتاً بسبب انخفاض عوائد صادراتها أو ارتفاع تكلفة وارداتها بسبب ظروف مؤقتة تطرأ على السوق العالمية. وطبقاً للمادة الأولى من اتفاقية النظام الأساسي، يهدف الصندوق إلى تحقيق استقرار أسواق العملات الأجنبية (سعر الصرف) من أجل تفادي قيام الدول بسلسلة من تخفيض قيمة عملاتها الوطنية من أجل مواجهة الظروف الطارئة في اختلال موازين مدفوعاتها. ولكي تبقى أسعار الصرف ثابتة (أو متحركة بين هوامش ثابتة)، يتعين على صندوق النقد الدولي إقراض الدول المتعثرة من أجل تعويض النقص المستمر في احتياطي عملاتها الأجنبية، وهو الإجراء الضروري للحفاظ على ثبات سعر الصرف. بيد أن بعض الدول تلجأ -عند حدوث صدمة اقتصادية تهدد بانخفاض حصيلة النقد الأجنبي- إلى تصفيز الطلب الكلي من أجل زيادة الناتج القومي وزيادة معدلات التشغيل، وذلك من خلال زيادة الإنفاق القومي وزيادة عجز الموازنة العامة. وتعتبر الاسئدانة من القطاع النقدي هي أسهل السبل على الدول ذات الدخل المنخفض التي لا يوجد بها قطاع خاص قوي قادر على تمويل الدين العام. (وحتى لا يمكن الاعتماد عليه في زيادة الاستثمار المحلي) وبالتالي زيادة الطلب الكلي. يرى أسلوب "البرمجة المالية" الذي ينتهجه صندوق النقد

إلا أن عملية التقارب يشوبها البطء الشديد، إذ يشترط معظم أعضاء المجلس أن يصبح اليمن مؤهلاً اقتصادياً للانضمام، وذلك حتى لا تؤدي عملية الاندماج -من وجهة نظر دول الخليج- إلى حدوث اختلال في التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل دول أعضاء المجلس، خاصة أن اليمن ينتمي إلى مجموعة الدول منخفضة الدخل، وهو ما يتناقض مع مستويات الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي، هذا فضلاً عن الاختلاف الشديد في مستوى البنية التحتية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة بين الجانبين.

بيد أن المسألة لن تحل من خلال ما يراه بعض المراقبين من إمكانية مضاعفة التدفقات المالية والاستثمارات الخليجية لمساعدة اليمن في إعادة التأهيل الاقتصادي، إذ يقف أمام ذلك مجموعة من التحديات، منها المتعلقة بخصائص الاقتصاد اليمني كأحد اقتصادات الدول منخفضة الدخل، ومنها المتعلقة بالتحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاد اليمني، خاصة توقعات نضوب النفط. وتلأشى المصدر الرئيسي للدخل القومي. ولذلك، سنحاول، من خلال هذه الورقة، التعرف على الجهود التصحيحية التي يقوم بها اليمن لتثبيت الاختلالات الرئيسية التي تعترض المتغيرات الاقتصادية الكلية. بالتعاون مع مؤسسات برتوتون وهون. وكذلك سنحاول استشراف السيناريوهات المستقبلية المتوقعة حال نضوب النفط في الأجل المتوسط، وتأثير ذلك على استقرار البلاد والمدي الذي يمكن أن تسهم به المساعدات الخارجية -لاسيما من دول مجلس التعاون الخليجي- في تخفيف حدة تلك الآثار.

(١) معلوماتي مصري، ويبحث في الشؤون الاقتصادية.

(٢) الآراء الواردة في المقال تعبر عن وجهة نظر الكاتب.

مؤسسة التنمية الدولية). وكرد على الانتقادات التي وجهت إلى تسهيل الـ ESAP، أن تقوم بإعداد ورقة تتضمن استراتيجية وطنية لتخفيض حدة الفقر، والمعروفة مجازاً باسم PRSP (٢) بحيث تتضمن أربعة عناصر:

- السياسة الاقتصادية الكلية، والسياسات المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تعزز النمو المستدام.
- حزمة من السياسات التي من شأنها تعزيز الحكم الرشيد، بما في ذلك تحسين نظم الإدارة المالية في القطاع العام.
- صياغة سياسات قطاعية تستطيع أن تتعامل مع الأبعاد المختلفة لمشكلة الفقر.

* دراسة التكلفة الواقعية لتنفيذ تلك الاستراتيجية، بحيث توضح الموارد المطلوب توفيرها، سواء محلياً أو خارجياً.

- اليمن ومؤسسات بريتون وودز:

- انضمت الجمهورية اليمنية رسمياً إلى صندوق النقد الدولي يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ (عند توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي). وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، يمكن القول إن علاقات اليمن بكل من صندوق النقد والبنك الدوليين كانت في مجملها علاقة إيجابية من حيث حجم المساعدات التي حصل عليها والإصلاحات الاقتصادية التي قام بها من تثبيت المتغيرات الكلية في الاقتصاد، وإصلاحات هيكلية أخرى قامت على تعريف صحيح وبتقنية لطيفة المشاكل والتحديات التي تواجه تحقيق مستويات مرضية من النمو.

١- علاقة اليمن بصندوق النقد الدولي:

بدأ اليمن بالاقتراض في عام ١٩٩٦ من خلال تسهيل الترتيب المؤقت - Stand by Arrangement وهو التسهيل الذي يعالج الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات دون الأخذ في الاعتبار أي مشكلة هيكلية ذات طبيعة طويلة الأجل - حيث حصل على ١٢٢,٨ مليون دولار، حقوق السحب الخاص SDR. وفور انتهاء هذا القرض، حصل اليمن على قرض جديد من خلال التسهيلات الممتدة EFF، وهي نوع آخر من التسهيلات استحدثها الصندوق في عام ١٩٧٤ لكي يقدم مساعدات متوسطة الأجل للدول التي تعاني حدوث بعض الأخطاء الهيكلية في عملية تصحيح هيكلها الإنتاجية والتجارية علاوة على ضعف موازين مدفوعاتها بالقدر الذي يعرقل تنفيذ سياسة تنمية فعالة. ثم قام اليمن بعد ذلك باللجوء إلى تسهيل الـ ESAP الخاص بالدول منخفضة الدخل الذي تحول بعد ذلك إلى PRGF، حيث وصل إجمالي القرض الذي حصل عليه من خلال هذا التسهيل إلى ٢٠٨ ملايين دولار حقوق سحب خاصة SDR، والذي يمثل ٨٥,٧٪ من حصة اليمن في الصندوق.

وخلال الأعوام التي تطلعت الحصول على تلك المساعدات، قام اليمن بجهود تصحيحية عديدة منها تثبيت الاقتصاد، وتحرير الأسعار، وتوحيد سعر الصرف، وتحرير التجارة وتخفيض الدين الخارجي.

ولكي يستفيد اليمن من ترتيب الـ PRGF وكذلك القروض الميسرة لمؤسسة التنمية الدولية IDA التابعة للبنك الدولي، قامت الحكومة اليمنية بإعداد المسودة الأولى لورقة استراتيجية تخفيض

الدولي أن زيادة عجز الموازنة يؤدي حتماً إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد الذي لا تقابله زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التضخم النقدي، والنخل النقدي وبالتالي زيادة حجم الواردات، ومزيد من عجز ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية. ومن هنا، جاءت رويشتة الصندوق المعروفة، والتي توصي بأن الخطوة الأولى والأساسية في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات تتمثل في خفض عجز الموازنة، ولاسيما من خلال تخفيض النفقات العامة التي تعتبر المصدر الرئيسي لزيادة عرض النقود.

بيد أن هذه السياسة انعكست بشكل سلبي على الطبقات الفقيرة في الدول منخفضة الدخل، حيث لم تؤد فقط إلى زيادة معدلات الفقر وإنما أدت أيضاً إلى زيادة حدة، هذا بالإضافة إلى تباطؤ النمو، وبالتالي زيادة معدلات البطالة، وهو الأمر الذي اضطر على الكثير من الانتقادات التي وجهت إلى صندوق النقد الدولي في برامج التسهيلات الائتمانية، التي كان يمنحها للدول منخفضة الدخل (تعتبر الدولة منخفضة الدخل إذا انخفض الناتج المحلي للفرد فيها عن ٨٧٥ دولاراً سنوياً طبقاً لآخر تحديث قام به صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٤) والمعروف باسم التسهيل المعدل للتكيف الهيكلي ESAP. ونتيجة لذلك، أطلق صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٩ مبادرة جديدة أطلق عليها تسهيل تخفيض حدة الفقر وتعزيز النمو "PRGF" من أجل مساعدة تلك الدول في الاستمرار في تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي وللأولى، مع التركيز على تخفيض معدلات الفقر في إطار استراتيجية شاملة للنمو.

وقد منح تسهيل PRGF للدول منخفضة الدخل تسهيلاً ائتمانياً غير مسبوق في شروطه الميسرة، حيث تضمن دعماً لسعر الفائدة، بحيث بلغ سعر الفائدة المدين (بالنسبة للدولة المستقبلية) ٠,٥٪. وكذلك فترة سماح لسداد القرض من خمس سنوات ونصف سنة إلى عشر سنوات (والسداد بعد سنتين ونصف سنة من تاريخ تسلم آخر قسط من المسحوبات) وبلغت مساهمة الدول المقدمة / المانحة في هذا البرنامج نحو ٥٠ مليار دولار.

يتضمن قرض الـ PRGF مشروطية تتأسس على منهج "البرمجة المالية" السابق توضيحه، علاوة على مشروطية هيكلية تتعلق بدعم الجوانب المؤسسية في الدولة. أي بمعنى آخر، لا يقتصر هذا البرنامج على تخفيض مستويات الاستيعاب المحلية (الاستهلاك والاستثمار) فحسب، وإنما يركز أيضاً على تدعيم العوامل المحفزة لزيادة العرض الكلي من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية تتضمن تحسين المناخ الملائم لزيادة النشاط الاقتصادي، وتدعيم قطاعات القطاع المصرفي في زيادة الانخراط المحلي وتوجيهه للنشطة الاستثمارية والتجارية المتنوعة، بالإضافة إلى زيادة فعالية المؤسسات العامة والحكومية، بما في ذلك المنظومة القانونية والقضائية اللازمة لضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية الناشئة عن المعاملات الاقتصادية والتجارية المختلفة.

وكما سبق توضيحه، فإن قرض الـ PRGF يتأسس على أهمية إيلاء الأولوية لخفض معدلات الفقر، وتحفيز النمو الاقتصادي. ولذلك، اشترط صندوق النقد الدولي على الدول المستفيدة من موارد هذا التسهيل (وأيضاً البنك الدولي من خلال

فروض تنموية لحفظه من المشروعات (بلغت ١٩ مشروعا) بقيمة ٢,٢ مليار دولار تم تخصيصها على النحو الآتي

٢٦ / (قطاع المياه)، ١٩٩ / (التعليم)، ١٥٠ / (الصحة)، ١٦ / (الإدارة العامة)، ٩ / (الزراعة)، ٨ / (النقل)، ٦ / (الطاقة)، (القطاع المالي والمصرفي).

تداعيات تضروب النفط على الاقتصاد اليمني :

على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار خام النفط منذ الحرب على العراق وحتى الآن، إلا أنه اعتبارا من عام ٢٠٠٤ بدأت المؤشرات تشير إلى أن اليمن سيودع مجموعة الدول النفطية قريبا بسبب انخفاض إنتاج حقوله، وعدم وجود أية اكتشافات جديدة في الأفق القريب تعرض النقص المستمر

وبصفة عامة، توجد تسع مناطق نفطية في اليمن، أكبرها في مأرب وماسيلا حيث يشكل انتاجهما معفرهما نحو ثلاثة أرباع إجمالي الإنتاج النفطي في اليمن وتشير التقديرات إلى أنه في حالة عدم ظهور اكتشافات جديدة، فإن الاحتياطيات قد تنضب في غضون ١٢ - ١٤ سنة (عام ٢٠١٨)

ولكن نتعرف على مدى خطورة التحدي الذي يشكله تضروب الإنتاج النفطي في اليمن، يكفي القول إن النفط يشكل نحو ٨٣٪ من حصة الصادرات السلعية والخدمية لليمن، و٧٩٪ من الإيرادات العامة طبقا لأرقام عام ٢٠٠١. كما أن معدل النفوس الصادرات غير النفطية جاء أقل من النقص المتوقع في العائدات النفطية، وهو الأمر الذي ينفذ بحدوث عجز كبير ومتسارع في قدرة الدولة على الرفاء، بالتزاماتها التنموية المحددة في الأهداف التنموية للألفية MDG'S.

ولقد بدأت أولى بوادر تداعيات انخفاض الإنتاج النفطي تظهر في عام ٢٠٠٤، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٠٤ بسبب تباطؤ نمو القطاع النفطي، وإذا تم استبعاد القطاع النفطي، فإن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي يبلغ ٤,١٪. وفقا لتقديرات العام نفسه وذلك بسبب النشاط المحفوظ في قطاع البناء والتشييد، والنقل والمواصلات، والتجارة، ويرجع ذلك إلى النمو في الطلب الكلي بواسطة زيادة الإنفاق الحكومي (الاستثماري والاستهلاكي). الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز المالي بمقدار ١٪ عن المعدل المخطط له، إذ وصل إلى ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الصندوق أشار إلى أن السياسة التوسعية أدت - في جزء منها - إلى زيادة معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)، حيث وصل إلى ١٤,٥٪ في عام ٢٠٠٤ بزيادة قدرها نقطتان ونصف نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٣.

قامت بعثة صندوق النقد الدولي - التي زارت اليمن في نهاية عام ٢٠٠٤ لإجراء المشاورات السنوية طبقا للمادة ٤ من اتفاق النظام الأساسي - بإعداد مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بالسياسة المالية، والسياسة النقدية والإصلاحات الهيكلية التي يتعين على اليمن اتباعها لمواجهة التحدي الناجم عن تضروب النفط في المستقبل المنظور. ويناقش هذا المقال، في إطار التركيز على بحث الآثار المتوقعة لتضروب النفط في المستقبل المنظور، كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية وسعر الصرف، دون التطرق إلى الإصلاحات الهيكلية التي تتطلب بعضا مستقلا، نظرا

الفقر (PRSP-II) التي تم تصميمها في الرؤية الاستراتيجية ٢٠٠٤ التي أعدتها الحكومة اليمنية، وهي رؤية تنموية شاملة طويلة الأجل. وبذلك، أصبح تخفيض الفقر أحد أهم مكونات المخطط الإنمائية. وركيزة أساسية للمساعدات الخارجية التي يشقها اليمن وقد وافق كل من مجلس إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على PRSP أو اعتبر كل منهما إياها أساسا متينا يمكن أن يتم البناء عليه عند إعداد الورقة النهائية لاستراتيجية تخفيض الفقر PRSP. وقد تم إقرار تلك الورقة للإعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ في ٣١ مايو من عام ٢٠٠٢، ووافق عليها صندوق النقد الدولي في أول أغسطس من عام ٢٠٠٢.

وباكتمال إعداد وإقرار ورقة استراتيجية تخفيض حدة الفقر، تكون السياسة الاقتصادية اليمنية قد أعطت وزنا متساويا لكل من اعتبارات استقرار الاقتصاد الكلي من ناحية، والتحديات الخاصة بتخفيض حدة الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي (والتشغيل) من ناحية أخرى. ومن جانبه، يواصل صندوق النقد الدولي مشاوراته السنوية طبقا للمادة الرابعة من اتفاق النظام الأساسي ليبحث مدى التزام الحكومة اليمنية بأهداف التثبيت الاقتصادي في إطار برامج المساعدات التي تلقتها، وهي في مجملها تشكل المشروطة الموضوعية من قبل الصندوق، لكي تكون الدولة مؤهلة للاستفادة ليس فقط من موارد الصندوق ولكن من الجهات المانحة الأخرى، وعلى رأسها البنك الدولي.

٢- علاقة اليمن بالبنك الدولي :

أسس البنك الدولي استراتيجية مساعداته لليمن (CAS) على ورقة استراتيجية تخفيض الفقر PRSP، وعلى المناقشات التي دارت في مراحل إعدادها بمشاركة منظمات المجتمع المدني، حيث جاءت أهداف تلك الاستراتيجية لتصب في مجملها في دعم الجانب المؤسسي الذي تعتبره مؤسسات بريتون ووبر ونظريات النمو الحديثة أحد أهم معوقات التنمية. وبصفة عامة، جاءت أهداف تلك الاستراتيجية على النحو الآتي :

• تعزيز الحكم الرشيد في المؤسسات العامة، بما في ذلك من إعداد جيد وشفاف في الميزانيات، وتدعيم القرارات المؤسسية للمؤسسات المحلية وتحسين الخدمات العامة وتلك المقدمة لمجتمع الأعمال.

• إيجاد مناخ جاذب للاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية، والعمل على ضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية ودعم البنية الأساسية.

• تطوير قدرات رأس المال البشري من خلال التوسع في التعليم الأساسي، وتقليل الفجوة بين المتعلمين من الذكور والإناث في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، وتحسين نظم التدريب المهني والفني، وأخيرا وتحسين خدمات الصحة العامة وتسهيل النفاذ إليها.

• المساعدة في صياغة السياسات وتنفيذ الاستثمارات الخاصة بالحفاظ على مصادر المياه، والحفاظ على الثروة ومصادر الثروة السمكية.

وبناء على هذه الأهداف، في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤، وافقت مؤسسة التنمية الدولية IDA التابعة للبنك الدولي على إتاحة

لاهميتها بالنسبة لتأهيل القدرات المؤسسية للاقتصاد اليمني.
السياسة المالية في ظل انخفاض النفط :

* قامت بعثة الصندوق بتقدير التأثير المتوقع للانخفاض المستمر في إنتاج النفط على حجم الدين الداخلي، حيث قامت بصياغة سيناريو في حالة عدم الأخذ بأي إصلاحات، وتبين أن نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي ستزداد إلى ١٨١٪ بحلول عام ٢٠١٤ وهو العام المتوقع أن ينخفض فيه الإنتاج النفطي بنسبة ٩٤٪.

وطبقا لنتائج مجموعة من الدراسات عن الدول الصاعدة، فإن المعدل الآمن للدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي يتراوح من ١٥ إلى ٥٠٪. إلا أن صندوق النقد الدولي يرى أنه بالنسبة لحالة اليمن الذي يتميز بضعف مؤسسي، فإن المعدل يجب أن يقترب أكثر من الحد الأدنى. ومع ذلك، فإن ظروف الدولة، ولاسيما ارتفاع معدل الفقر والانخفاض المتسارع في الإنتاج النفطي، تتطلب بقاء النسبة عند حد أعلى.

ومن أجل التوصل إلى الحدود الآمنة المشار إليها، فإن تقديرات الصندوق ذهبت إلى أن الحكومة عليها القيام بعملية خفض مستمرة في عجز الموازنة العامة (باستبعاد القطاع النفطي) بمقدار ٢٢,٥٪ لمدة ١٢ عاما، بحيث تصل نسبة الخفض السنوية إلى ١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. ولكن ما هي التحديات التي تقف أمام هذه الخطوة التصحيحية الكبيرة؟

* إن أول تلك التحديات وأهمها هي ارتفاع معدلات الفقر وحده في اليمن.

* أوضحت نتائج استبيان لميزانية الأسرة في عام ١٩٩٨ أن ١٧,٦٪ من الشعب اليمني يعيشون تحت خط الفقر الغذائي (أي أنهم لا يستطيعون الحصول على الاحتياجات الغذائية التي تحقق الحد الأدنى للسعرات الحرارية اللازمة للإنسان يوميا)، في حين أن النسبة ترتفع إلى ٤١,٨٪ إذا ما تم توسيع نطاق تعريف خط الفقر ليشمل الحرمان من الاحتياجات الأساسية للفرد من مأكول، وملبس، ومسكن، وعلاج، وتعليم وانتقالات. كما أوضحت نتائج الاستبيان نفسه أنه بالإضافة إلى الـ ٧ ملايين نسمة الذين يعيشون دون خط الفقر، فإن عددا كبيرا من السكان يوجدون فوق خط الفقر بمقدار بسيط وبالتالي فإنهم عرضة للهجوم (بسبب التضخم على السبيل المثال). هذا، وتبلغ نسبة الفقراء من إجمالي سكان المناطق الريفية نسبة ٤٥٪، في حين أن النسبة تبلغ ٣٠,٨٪ في المناطق الحضرية.

* كما أن حدة الفقر (المسافة بين المتوسط والشرحة الدنيا من دخل الفقراء) تزداد بالمناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، تعتبر محافظتا تعز وإب من أكثر المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء (وهما أكثر المحافظات اليمنية إنتاجا للحاصلات الزراعية)، إذ تبلغ النسبة ٥٦٪ للأولى، و ٥٥٪ للثانية. أما صنعاء وعدن، وهما أكبر مدينتين في اليمن، فتوجد بهما أقل نسبة للفقراء، وهي ٣٣٪ و ٣٠٪ على التوالي.

وأوضحت نتائج الاستبيان عددا من الملاحظات الجديرة بالاهتمام بالنسبة للحالة اليمنية، خاصة بالنسبة للعلاقة بين الفقر وحجم العائلة. فكلما ازداد حجم العائلة، زادت نسبة الإعالة، وتصبح العائلة غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية.

* كما يوضح مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يعكس مقدار الفقر في الاحتياجات الأساسية غير الغذائية الأخرى مثل الصحة ومحو الأمية والتعليم الأساسي والثانوي والنفاذ إلى مصادر مياه الشرب النقية... الخ، أن اليمن يأتي في المرتبة الـ ١٣٣ ضمن ١٦٢ دولة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١.

* تشير نتائج الدراسات التي قام بها Kanbur، والتي بحثت في العلاقة بين معدلات الفقر وتخفيض عجز الموازنة، أن نسبة الفقراء (أخذا في الاعتبار حدة الفقر) تتضاعف إذا انخفض عجز الموازنة بمقدار وحدة واحدة، وهذا يعني أن عجز الموازنة لا يتوزع بالتساوي بين شرائح الدخل المختلفة في المجتمع. كما أوضحت نتائج تلك الدراسة أنه إذا تم توزيع نسبة الخفض في الإنفاق الاستهلاكي بالتساوي بين شرائح الدخل المختلفة، وهو توزيع غير عادل في صالح الفقراء، فإن تلك النسبة تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر ستة أضعاف. كما أشارت أيضا نتائج الدراسة نفسها إلى أن انخفاض عجز الموازنة من شأنه أن يزيد من نسبة البطالة، وبالتالي ارتفاع نسبة الفقر، وتزداد قوة العلاقة الارتباطية كلما زاد الفارق بين عدد الفقراء المتعطلين وغير المتعطلين.

ولذلك، فقد يكون من الضروري أن يعكف صندوق النقد الدولي والحكومة اليمنية على إجراء مزيد من الدراسات الإمبريقية التي توضح الآثار المحتملة على الفقراء وعلى معدلات النمو (والتشغيل) كنتيجة للسياسة المالية المقترحة من قبل الصندوق، حيث إن ورقة PRSP المشار إليها سابقا لم تتناول صراحة مخاطر نزوب النفط على زيادة معدلات الفقر كما وكيفا، وبالتالي زيادة التكلفة الاجتماعية لعملية التصحيح الاقتصادي والمالي.

وفي تقديرنا، فإن التخفيض في العجز المالي الذي يستهدفه صندوق النقد الدولي يستهدف - في المقام الأول - شق الدعم الاستهلاكي الذي تخصصه الحكومة للسلع الأساسية، ولاسيما الوقود والكهرباء، وذلك حتى يتم تفادي استقطاع المخصصات اللازمة للإنفاق الإنمائي الذي يستهدف تحفيز النمو الاقتصادي. ويعتمد الصندوق على دراسة أعدتها البنك الدولي، توصلت إلى أن أقل من ٢٪ من مخصصات الدعم يصل إلى الفقراء. بيد أن الدراسة نفسها حذرت من أن إلغاء الدعم على الوقود سيؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الطعام ووسائل النقل، بالنظر إلى النسبة الكبيرة من الدخل العائلي التي يخصصها الفقراء لهذين البندين، ولمواجهة هذا التأثير السلبي على الفقراء، يشجع الصندوق الحكومة على تشكيل ما يسمى "شبكة أمان اجتماعي" وهما صندوق الضمان الاجتماعي Social Safety Nets الذي يوفر مساعدات نقدية مباشرة بمتوسط ١١ دولارا SWF للأسرة الواحدة شهريا، وصندوق التنمية الاجتماعية الذي يقدم قروضا طويلة الأجل للمشروعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولكن ما زالت هذه الصناديق تفتقد معايير الحكم الرشيد والموارد المالية اللازمة لتغطية عدد أكبر من الفقراء.

السياسة النقدية وسعر الصرف :

يواجه البنك المركزي وهي أعلى سلطة نقدية في البلاد - في بعض الفترات، ولاسيما من خلال تلك التي يتم خلالها تطبيق سياسات تصحيحية، وتضاهيها زيادة في تدفقات المساعدات

بأن سعر الفائدة إذا تحرر فإنه سيهبط (خلافًا لما تفهم إليه النظرية الاقتصادية من حيث إن تحرير سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاعه) (٤)، هبوطاً شديداً بسبب عدم فعالية أداة سعر الفائدة في السياسة النقدية في اليمن، بالنظر إلى فئامى دور البنوك الإسلامية في الاقتصاد اليمنى، ورفضها التعامل بالفائدة أو حتى تداول أذون الخزانة (٥).

- تنتهج الحكومة اليمنية سياسة مرنة لسعر الصرف، إلا أن السلطات النقدية تؤثر ثبات سعره وتقوم بالتدخل لشراء عملتها الوطنية للحفاظ على سعر الصرف (٦)، وذلك لاعتمادها بوجود علاقة ارتباطية شديدة بين تخفيض قيمة الريال اليمنى وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك. إلا أن صندوق النقد الدولي حذر الحكومة اليمنية من أن تقلص إنتاج النفط في المستقبل المنظور سيزيد من عجز ميزان المدفوعات، خاصة في ضوء استمرار ارتفاع قيمة الواردات بسبب ظروف مواجهة حدة الفقر وتخفيض النمو، الأمر الذى سيؤدي إلى تدهور شديد في قيمة العملة الوطنية، مما سيؤدي، بالإضافة إلى اشتعال المستوى العام للأسعار، إلى زيادة المديونية الخارجية. ومن وجهة نظر الصندوق، فإن تأجيل انتهاج سياسة تدريجية لتخفيض قيمة العملة الوطنية (التي من شأنها أن تحفز الصادرات غير البترولية التي يتعين على اليمن تنشيطها لمواجهة انخفاض صادراتها النفطية) سيؤدي إلى زيادة تكلفة الخطوات التصحيحية مستقبلاً في هذا المضمار، الأمر الذى قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى.

خلاصة وتقييم :

تناول هذا المقال إحدى أهم التحديات التي ستواجه اليمن في المستقبل المنظور، وهو تراجع الإنتاج النفطى وعوائده. وبالتالي، فإن اليمن أصبح مطالباً بتنويع قاعدته الإنتاجية والتصديرية، والإسراع بتنفيذ خطط الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بالشكل الذى يضمن له تخفيض التكلفة الاجتماعية لسياسات التثبيت الاقتصادى، وبالتالي عدم تعريض استقرار البلاد للخطر. فبالنظر إلى أن اليمن ينتمى إلى مجموعة الدول منخفضة الدخل، بما ينطوى على ذلك من تحديات تحد من هامش الحركة لصانع القرار، حيث إن إحدى خصائص تلك الاقتصادات أنها اقتصادات "مشبعة"، فإن أى سياسة من قبل الحكومة لزيادة الطلب الكلى لمواجهة صدمة اقتصادية مثل انخفاض الإنتاج النفطى تفتقر بانخفاض مستوى الدخل القومى وارتفاع معدلات البطالة وبالتالي الفقر) ستقابل بزيادة التضخم دون حدوث أى ارتفاع فى الناتج الحقيقى. كما أن "طول" المساعدات الخارجية -ولاسيما من دول مجلس التعاون الخليجى- لا ينبغي أن يؤدي إلى التهورين إذ إن نجاح تلك المساعدات سيتوقف على كيفية الاستفادة منها، وهذا بدوره يتوقف على نجاح الحكومة اليمنية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد اليمنى بالشكل الذى يضمن استجابة العرض لزيادة الطلب الكلى من خلال زيادة الإنفاق الاستثمارى المتوقع، لأنه إذا تأخرت تلك الاستجابة، فإن التضخم سيصبح لا مفر منه، وستزداد فاتورة أى خطوة تصحيحية ستقوم بها الحكومة لمعالجة الاختلالات في قوائم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الخارجية- مجموعة من الأهداف تكون متضاربة في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال، عندما تزداد تدفقات العملات الصعبة، نتيجة زيادة المساعدات الخارجية، تزداد كمية النقود المحلية المقابلة، الأمر الذى يهدد بارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية (نتيجة زيادة الطلب عليها)، وهو الأمر الذى يتعارض مع نهج صندوق النقد الدولي في تخفيض قيمة العملة الوطنية (أو على الأقل ثباتها عند معدلات تضمن للصادرات الوطنية قدراً مناسباً من القدرة التنافسية). ولذلك، تقوم وزارات الخزانة بإصدار أذون خزانة لامتناس فائض السيولة من العملة الوطنية المتولدة من زيادة طلب التحويل إليها (٣). ويتطلب هذا الإجراء زيادة في سعر الفائدة لتحفيز الممولين (ومعظمهم من القطاع المصرفى) لشراء أذون الخزانة، وهو الأمر الذى يؤدي في المقابل إلى زيادة عبء الدين الداخلى، علاوة على ما يمكن أن يسفر عن زيادة سعر الفائدة من زيادة في الطلب على العملة الوطنية، تؤدي بدورها إلى زيادة الضغوط لزيادة قيمتها. ومع ذلك، وفي بعض الأحوال، فإن البقاء على سعر الفائدة عند مستويات عليا يكون مطلوباً، خاصة إذا كان الاقتصاد يعاني معدلات تضخم مرتفعة.

تفطلق الحكومة اليمنية، عند صياغة سياستها النقدية وسياسة سعر الصرف، من الآتى :

- إن ارتفاع معدلات التضخم تعزو بصفة أساسية إلى عوامل تتعلق بظروف العرض، ولاسيما ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب الظروف المناخية غير المواتية. وتختلف تلك الرؤية مع نهج صندوق النقد الدولي في التعامل مع قضية التضخم. فالصندوق -وبصفة عامة- يرى أن التضخم ظاهرة نقدية تتبع من وجود اختلال في سوق النقد بسبب زيادة عرض النقود عن مستوى الطلب عليه. ومن هنا، يوصى الدول التي تقوم بتنفيذ برامج تثبيت اقتصادى بترشيد السياسة النقدية (أى تقليص عرض النقود) وفي الواقع، فإن تقليص عرض النقود (السياسة النقدية) وتخفيض عجز الموازنة (السياسة المالية) وجهان لعملة واحدة، وإن كان ينطوى على كل منهما آثار مختلفة. وفي الجزء السابق، رأينا أن أحد آثار تقليص الإنفاق العام ينطوى على زيادة معدلات الفقر وتباطؤ النمو، ولاسيما في الدول منخفضة الدخل. أما السياسة النقدية فهي ترتبط ارتباطاً مباشراً (أو غير مباشر) بكل من معدلات التضخم، ومعدلات نمو الناتج القومى والتشغيل وكذلك سعر الصرف، واحتياجات الدولة من العملة الصعبة وفي ضوء اختلاف الأهداف والقيود من حالة لأخرى، تنبع اختلاف وجهات نظر حكومات الدول التي تقوم بعملية تصحيحية في اقتصاداتها من ناحية، وصندوق النقد الدولي من ناحية أخرى. فالحكومة اليمنية لا يمكنها تبني رؤية الصندوق المتمثلة في أن التضخم في اليمن يعزو - في جزء كبير منه - إلى التوسع النقدى، حيث ستتطلب تلك الرؤية قيام الحكومة بترشيد سياستها النقدية من خلال إصدار أذون خزانة لامتناس فائض السيولة، الأمر الذى سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع كنتيجة لزيادة المنافسة ومعنى ذلك بالنسبة للحكومة اليمنية، التي تسعى إلى مواجهة زيادة كبيرة في النفقات العامة وثبات نسبي في الإيرادات العامة، أن تستغنى عن أداة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بل والسياسى. ولذلك، رفضت الحكومة مقترح الصندوق، معللة ذلك

١- تفترض "البرمجة المالية" أن الناتج الحقيقي لا يمكن أن يرتفع على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط وبالتالي فإن معنى ذلك أنه يتوقف على عوامل تتعلق بظروف العرض فقط. كذلك، تم افتراض أن المستوى العام للأسعار (أو التضخم) يتحدد استناداً للنظرية النقدية في تفسير التضخم (النظرية الكمية للنقد التي تفترض ثبات سرعة تداول النقود). وأخيراً، افترض هذا النموذج أن حجم الواردات يزداد بزيادة الدخل القومي (النقدي) دون الأخذ في الاعتبار مرونة الطلب على الواردات والتغيرات الأخرى المؤثرة في الطلب على الواردات.

٢- أرادت الدول المانحة تأسيس تسهيل ذاتي التمويل لتوفير قروض ميسرة للدول منخفضة الدخل، يستمد موارده من القروض المسددة من الدول المستفيدة من تسهيل PRGF، وكذلك من مساهمات الدول المانحة لدعم سعر الفائدة.

٣- يطلق على هذا الاجراء عملية "تقييم فائض السيولة".

٤- نظرية التحرير المالي.

٥- من المتوقع أن يزداد دور هذه البنوك في اليمن في حالة فوز مرشح حزب اللقاء المشترك المعارض ذي التوجهات الاسلامية

٦- طرح البنك المركزي اليمني ٦٠ مليون دولار خلال شهر أغسطس ٢٠٠٦ فقط للحفاظ على قيمة الريال اليمني.

- Tarp, Finn (1992) Stabilisation and Structural Adjustment: Macroeconomic Frameworks for analysing the crisis in Sub-Saharan Africa, London : Routledge, (1992), Chapters 2 and 3.

- Buira, A (ED) (2003). Challenges to the World Bank and IMF-Developing Country Perspectives. Anthem Press, Chapter 5 : James Levisohn, "The Poverty Reduction Strategy Approach : Good Marketing or Good Policy?"

- IMF (2002) Uganda : Request for ■ Three Year Arrangement under the Poverty Reduction and Growth Facility, Washington DC: International Monetary Fund.

- Kanbur, Ravi (1998) The Implications of Adjustment Programs for Poverty : Conceptual Issues and Analytical Framework : Chapter 3 of Ke-young Chu and Snjeev Gupta.

- Treichel, Volker (2002) Tanzania Looks to Further Boost Growth, Intensify Poverty reduction Efforts, Washington DC: IMF.

- Taylor, Lance (1991) Varieties of Stabilisation Experience : Towards Sensible Macroeconomics in the Third World; Oxford: Clarendon, chapter 5. Adjustment: Macroeconomic Frameworks for analysing the crisis in Sub-Saharan Africa, London: Routledge, (1992), Chapters 2 and 3.

- IMF (2004) Staff Report for the 2004 Article IV Consultation with Yemen, Washington DC: International Monetary Fund.

- World Bank (2002) Memorandum of the President of the IDA and the IFC to the Executive Directors on a Country Assistance Strategy for the Republic of Yemen, Report No. 24372-YEM, Washington, World Bank.

- Government of Yemen, PRSP 2003-.2005

- Rustomjee, Cyrus (2005) International Monetary Fund and Economic Policy MSc Course Units, the Center for Financial and Management Studies, SOAS, University of London.

اليمن.. خطوات متعشرة نحو الإصلاح

مع نهاية عقد التسعينيات، أجريت أول انتخابات رئاسية تنافسية في اليمن، خاضها مرشح مستقل هو نجيب قحطان الشعب كمنافس للرئيس علي عبدالله صالح رئيس الحزب، وحسنت للأخير بنسبة ٩٦.٣٪. وفي سبتمبر ٢٠٠٦، أجريت دورة أخرى من الانتخابات الرئاسية، أسفرت نتائجها الانتخابية عن فوز الرئيس علي صالح بولاية جديدة لمدة سبع سنوات قادمة. خاض انتخابات ٢٠٠٦ - ولأول مرة - أكثر الأحزاب اليمنية، وعلى رأسها حزب التجمع اليمني للإصلاح تحت ائتلاف أحزاب اللقاء المشترك، والذي يضم حزب التجمع والحزب الاشتراكي، إضافة إلى ثلاثة أحزاب أخرى صغيرة وثلاثة مرشحين مستقلين حصلوا على ١.٩٪، مقابل ٢١.٨٢٪ لأحزاب اللقاء المشترك، في حين فاز الرئيس علي عبدالله صالح بـ ٧٧.٧٪.

انفتاح سياسي محدود:

تشكلت الأحزاب السياسية في اليمن عقب قيام الوحدة في ٢٥ مايو عام ١٩٩٠، حين أعلن النظام السياسي الأخذ بالتعددية السياسية وقيام الأحزاب. وخلال مدة قصيرة، انتعش المناخ الديمقراطي في اليمن إلى أن بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعمل بشكل شرعي ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً، تعمل طبقاً لقانون الأحزاب الصادر في ١٦ أكتوبر ١٩٩١، وفي مارس عام ١٩٩٢، وضعت الأحزاب ميثاقاً شرفاً للعمل السياسي معزراً بقانون الأحزاب بمثابة منهاج عمل للأحزاب لحماية الديمقراطية والعمل على إنجازها، إلا أنها ظلت ضعيفة، وذلك لحدثة عهدا بالعمل السياسي، فمثل ذلك أحد الأسباب المهمة التي أهلت الرئيس علي صالح للفوز في تحقيق أغلبية الأصوات في الانتخابات الرئاسية، التي جاءت نتائجها معبرة عن عدة حقائق يعيشها واقع اليمن، حيث استقطاع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم برئاسة علي صالح - والذي أنشئه في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي كنظيم شامل ينطوي تحته جميع أبناء اليمن - أن يتغلغل في المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية، وكذلك في مؤسستي الجيش والأمن بلمة فترة حكم الرئيس صالح للبلاد، إضافة إلى استفادة الحزب من شعبية رئيسه الجارفة، فضلاً عن استخدام حزب المؤتمر الحاكم أجهزة الدولة المختلفة في الترويج لمرشح الحزب الحاكم.

وبالرغم من ذلك، يمكن القول إن هناك عوامل أخرى ساهمت في تحقيق هذا الفوز الساحق، يمكن إيجازها في نجاح حزب المؤتمر في إدارة حملة مرشحه، حيث التفت دعائه الانتخابية مع قضايا ومطالب الجماهير المتعلقة بالفساد والرشوة، وحماية الوطن، وتوفير الأمن والحفاظ على مكتسبات الوحدة والإصلاح السياسي والاقتصادي، ومحاربة الإرهاب، والذي تناوله الحزب وطرحه على الجماهير خلال المؤتمرات والتجمعات الانتخابية التي ذهب الحزب الحاكم لعقدتها في محافظات الجمهورية المختلفة للدعاية لنفسه في انتخابات الرئاسة. يضاف إلى ذلك قيام حزب المؤتمر باستقطاب رموز وقيادات المعارضة ومتقفي ومفكرى الوطن، مما أضاف إليه جماهيرية وقوة... انعكست هذه العوامل على أداء الحزب في الانتخابات الرئاسية بالإيجاب.

على الرغم من تعدد الأحزاب السياسية وتجاوزها ٤٥ حزباً وتنظيماً سياسياً في اليمن تعمل بطرق شرعية، إلا أنها ظلت حبيسة نقطة البداية ولم تتطور، فطالها التهميش والانعزالية. عدا حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتكون من تنظيمات ثلاثة هي: التنظيم القبلي بزعامة الشيخ عبدالله الأحمر، وتنظيم الإخوان المسلمين السابق ويتزعمه عبدالوهاب الأنسى، وتنظيم فقهاء الدين بزعامة الشيخ عبدالمجيد الزنداني وأيضاً عدا الحزب الاشتراكي، وريث التنظيم السياسي الواحد الذي كان يحكم الشطر الجنوبي من اليمن، والذي شارك في السلطة بالاتفاق مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم عام ١٩٩٠، أي بعد تحقيق الوحدة، لكنه خرج منها بعد الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ لينضم لصفوف أحزاب المعارضة وقد قام الحزبان: التجمع اليمني والحزب الاشتراكي بتكوين ائتلاف يضم بجانبهما كلا من حزب التنظيم الشعبي الناصري وحزب الحق، وحزب اتحاد القوى الشعبية (فيما عرف بأحزاب اللقاء المشترك) وذلك لخوض الانتخابات الرئاسية.

واتسمت صفوف المعارضة المتلفة، خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بالضعف والوهن والفقر في الشعبية والدعاية، فضلاً عن حالة الانقسام التي شهدتها صفوف أكبر أحزابها، حيث انقسم حزب التجمع اليمني للإصلاح بين مؤيدي ومعارضين لمرشح حزب اللقاء في حالة حميد وحسين الأحمر وبين دعوة رئيس الحزب لأنصاره في الحزب في حالة عبدالله بن حسين الأحمر، من التأييد والتصويت لصالح مرشح حزب المؤتمر الشعبي الحاكم. وكذلك عودة الجفري، رئيس رابطة أبناء اليمن والأقرب في أيديولوجيته إلى الحزب الاشتراكي، ودعوته إلى تأييد ومناصرة رئيس حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، والتي كانت بمثابة الضربة الموجهة لأحزاب اللقاء المشترك.

وكانت هناك محاولات متكررة من الحزب الحاكم منذ وقت مبكر تهدف إلى تهميش دوره في السلطة، سواء لرغبة حزب المؤتمر الحاكم نفسه الذي انفراد بالسلطة بعد الانتخابات الرئاسية الأولى عام ١٩٩٩، أو نتيجة لضغوط قوة خارجية مورست على النظام الحاكم في اليمن تطالب بتحجيم مسار صعود حزب التجمع اليمني ذي المرجعية الإسلامية ومشاركته في السلطة، خاصة عام ٢٠٠٠ بعد حادثة انفجار المدمرة الأمريكية كوكو أمام السواحل اليمنية، ومقتل ١٧ فرداً من طاقمها، إضافة إلى وقائع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي قامت الولايات المتحدة الأمريكية على أثرها بتوجيه أصابع الاتهام صوب اليمن، فشهد حزب الإصلاح مع بداية تلك المرحلة منحنى منخفضاً انحسر بدوره في السلطة، وهو الحزب الرئيسي والأقوى في ائتلاف أحزاب اللقاء المشترك.

وقد شارك تجمع الإصلاح، الذي يشكل الإخوان المسلمون أهم دعائمه في حكومة ائتلاف ثلاثية، بعد حصوله على ٦٢ مقعداً في الانتخابات البرلمانية الأولى عام ١٩٩٢، كما شارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع حزب المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات البرلمانية الثانية عام ١٩٩٧ بعد حصوله على ٥٤ مقعداً (بماثل نسبة مقاعد عن انتخابات ١٩٩٢) من إجمالي ٣٠١ مقعد في مجلس النواب. إضافة إلى تفاقم حزب التجمع اليمني للإصلاح المعارض عن الدخول في منافسة الرئيس علي صالح في أول انتخابات رئاسية شهدتها اليمن عام ١٩٩٩، واكتفى بمنصب رئيس مجلس النواب. فحقق الرئيس اليمني في أول تجربة رئاسية فرصة كواسية للفوز بنسبة ٩٦.٣٪ وكان لتأييد الإصلاح لمرشح المؤتمر في هذه الانتخابات الأثر الكبير في تراجع شعبية حزب التجمع اليمني للإصلاح في الشارع اليمني، وبدأ ذلك واضحاً في الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠١ والتي حصل فيها حزب الإصلاح المعارض على ٢٢٪، في حين حصل حزب

المؤتمر الشعبي الحاكم على ٦١/ من إجمالي نسبة المقاعد المحلية كما أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢ عن خسارة شعبية من قبلها الإسلاميون نتيجة تحالفهم غير المحسوب مع الحكومة، حيث حصل الحزب الحاكم في تلك الانتخابات على ٢٢٩ مقعداً من أصل (٣٠١) مقعد بنسبة ٧٦,١٨٪ وحصل التجمع للإصلاح على ٤٥ مقعداً فقط بنسبة ١٤,٩٥٪. وكان أبرز ما واجهه الإصلاح من جراء انفراد الحزب الحاكم بالسلطة هو قرار إغلاق المعاهد العلمية، وهي المنفرد الأول لتلقى براعم الإصلاح لتعليمهم الديني فيها، ثم أعلنت الحكومة بذلك رسمياً قرار توحيد التعليم في اليمن، وأعقب ذلك إغلاق أكثر من (٤٠٠ معهد علمي).

فصلاً عن حرمان أحزاب المعارضة من القيادات الفاعلة من خلال الترغيب والإغراء، لها من قبل الحزب الحاكم للانضمام إلى صفوفه، مما أفرم أثره على تقويض قاعدتها الشعبية، إضافة إلى ضعف القوة الحزبية وفقدانها الثقة في العملية الديمقراطية. وعجزها عن تحديد صامحتها الفكرية وخطابها السياسي وهيمنة شخصيات قيادية بعينها على مقدرات الأحزاب، وتأجيل المؤتمرات العامة بدعوى الظروف المحلية والعملية. فصلاً عن غياب الوعي السياسي لدى أغلبية الجماهير اليمنية. مما ألقى بآثره على نتائج الانتخابات اليمنية التي ما زالت تتمركز فيها حول فكرة الزعيم الواحد.

أصبح كثير من المؤرخين والباحثين على أن المجتمع والدولة في اليمن اعتمدا عبر التاريخ القديم والحديث والمعاصر على النظام القبلي وما زالت القبيلة حتى اليوم هي المكون الأساسي للمجتمع اليمني، حيث يتكون من مجموعة من القبائل، كما أن القبيلة هي أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فاعلية في الواقع الاجتماعي اليمني، وهي أحد التغيرات الحاكمة والمحددة لمخلات النظام السياسي ومخرجاته

وتعتبر القبيلة أكثر فاعلية من الأحزاب السياسية في اليمن وذلك يرجع لتجذرها في المجتمع ولحدثة الأحزاب فالقبيلة داخل المجتمع اليمنى تقوم بالتنشئة السياسية والتجديد السياسي وتجميع المصالح والتعبير عنها، والسعى للوصول إلى السلطة والحكم، والقيام بدور المعارضة السياسية خارج الحكم

وقد كان لسياسة علي صالح مع القبائل اثرها الإيجابي على بقاء في الحكم طيلة الـ ٢٨ عاما الماضية، والمتجددة لسبع سنوات أخرى قائمة فعلى صالح يحتفظ لنفسه بعلاقات شخصية مع مشايخ هذه القبائل من أمثال عبد الله الأحمر من قبيلة حاشد، وسنان أبو الحوم من قبيلة بكيل، ومجاهد أبو شوارب، ومحمد باهي الشايف. وكثير من المشايخ إضافة إلى ذلك، أسند إليهم بعض المناصب الرفيعة في الجيش، والشرطة، وفي الهيئات، والمؤسسات، والوزارات الحكومية وعضوية مجلس النواب والشورى ولا تخلو زيارات علي صالح الخارجية إلا ويصطحب معه بعض المشايخ والزعماء، وأماهم معه

محمد حليقة عبد الحميد

تداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج على دول مجلس التعاون

د. محمد بن عبد الله السبيعي

لاشك في أن الانتشار النووي في الخليج أصبح يشكل تحدياً جسيماً أمام دول المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، لأنه لا يستهدف كياناتها السياسية فحسب، بل لأن تأثيراته يمكن أن تشمل شعوب المنطقة، ومواردها الطبيعية، ناهيك عن أن اللجوء إلى استخدام التقنية النووية في الصراعات، والحروب، والأزمات قد يعرض المنطقة إلى انهيار خطير في منظومة الأمن والتوازنات الإقليمية وحتى الدولية، قد تمتد آثاره لعشرات أو مئات السنين القادمة.

وبينما لم يحدد البيان الأطراف المقصودة به، جاءت قمة عام ١٩٩٦ في دولة قطر لتسبب قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل^(٢).

وعاد المجلس في قمة عام ١٩٩٧ إلى الإشارة بصورة عامة إلى مخاطر الانتشار النووي، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية وقد تكرر المعنى نفسه في قمتي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ مع "مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي"^(٣).

أما في قمة المجلس، التي عقدت في أبوظبي في الفترة بين ١٨ و ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥، فقد طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لأنظمة التفتيش النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٤).

ورغم أن البيان لم يذكر إيران كما نكر إسرائيل، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة المضيفة، أصدرت تصريحات

ونسعى من خلال هذا التحليل إلى مناقشة بعض جوانب هذه القضية، ومنها موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الانتشار النووي في الخليج العربي، وتداعيات الانتشار النووي في الخليج على دول مجلس التعاون الخليجي، ومستقبل الانتشار النووي في الخليج العربي.

أولاً- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الانتشار النووي في الخليج :

ويمكن التمييز في الموقف الرسمي الخليجي بين موقف مجلس التعاون الخليجي وموقف كل من الدول الاعضاء فيه، وذلك كما يلي:

١- موقف مجلس التعاون الخليجي:

صدر عن القمة الخليجية، التي عقدت في يناير ١٩٩٢، بيان ختامي دعا إلى "اتخاذ الاجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التقنية المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل ونتاجها في منطقة الخليج"^(١).

(١) خير مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

السعودية :

أعلنت السعودية أنها ليست قلقة من البرنامج النووي الإيراني، مادام ملتزماً بجوانبه السلمية. واتخذت موقفاً دبلوماسياً متوازناً، فهي - من جانب - ترفض استخدام القوة العسكرية تجاه إيران، لكنها تتوجس من امتلاك إسرائيل للقوة النووية، إلا أنها تدعو إلى التعتدل وعدم التسرع في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث أعلن ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز أنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران، بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووية (١٠).

البحرين :

تخشى المملكة من أن توسع البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يترافق مع الطموحات الإيرانية التوسعية (١١).

تداعيات الانتشار النووي في الخليج على دول مجلس التعاون :

١ - التداعيات الأمنية :

من النتائج التي يمكن أن يتركها امتلاك إيران أسلحة نووية جراء تنامي قدراتها النووية التأثير على استقرار منطقة الخليج من خلال تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث إن تحققات الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه، فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق ففى الشرق، هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى الهند وباكستان والصين. وفي الشمال، هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٢).

ومن ضمن التداعيات الأمنية، يشير أغلب المراقبين إلى أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيفذئ أي توجهات إيرانية للسيطرة على الخليج من خلال استغلال الجاليات الإيرانية المقيمة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتنوع العرقي والطائفي لإثارة الأوراق، وتأجيج النزعات العرقية والطائفية، لاسيما أن إيران استخدمت هذه الورقة في عقد الثمانينيات من القرن المنصرم.

ويشير المحللون العسكريون إلى أهمية التسريبات الصحفية الأمريكية والإسرائيلية حول سيناريوهات ضرب القنصتات النووية الإيرانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجح هؤلاء أن من التداعيات الأمنية جراء ذلك الرد الإيراني المحتمل الذي يمكن أن يكون - على سبيل المثال لا الحصر - استهداف مواقع أمريكية في منطقة الخليج، أو قد تعتمد إيران أيضاً إلى إغلاق مضيق هرمز، أو تعمد لحرب ناقلات النفط نكاية في الولايات المتحدة

رسمية طالب فيها وزير الخارجية الإماراتي عبد الرحمن النعيمي إيران بضمانات لدول الخليج فيما يتعلق بمفاعل بوشهر النووي (٥).

أما عبد الرحمن العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، فقد طالب إيران في عدة مناسبات بمراعاة مطالب دول المجلس والمنطقة بجعل منطقة الخليج العربي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي مؤتمر صحفي على هامش قمة أبوظبي ٢٠٠٥، تسأل العطية: "إذا كان المسؤولون الإيرانيون يقولون أن البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية، فلماذا لا يتم التوصل إلى اتفاقية بين جميع البلدان المعنية بحظر الانتشار النووي. ويمكن أن تشمل مستقبلاً العراق واليمن (٦)؟

ب - مواقف الدول الست :

الكويت :

اعتبر وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح أن إيران تشكل خطراً استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل، مضيفاً أن هذه مسألة خطيرة (٧).

قطر :

أكد أمير دولة قطر، خلال إحدى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، القول "إننا في قطر لانريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج (٨)". وذلك دون الإشارة صراحة إلى إيران.

عمان :

يقول يوسف بن علوي وزير الخارجية العماني نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار، وأضاف أن البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي. لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود ٢٠ ألف ميجاوات (٩).

الإمارات :

يتجسد موقف الإمارات بوضوح في التصريحات المشار إليها سابقاً، والتي صدرت من وزير الخارجية الإماراتي على هامش القمة الخليجية لعام ٢٠٠٥ في أبوظبي ونشير هنا إلى أن تصريحات الوزير الإماراتي قد المحت إلى طبيعة المخاوف الخليجية، وهي متعلقة بالاضرار البيئية المحتملة لآي تسرب نووي من المفاعلات الإيرانية.

الأمر الذي دفعها إلى طلب الحماية الأمنية الدولية التي قزلحمر في المنطقة برا وبحرا وجوا عبر القواعد والتسهيلات والاساطيل، وبعضها يحمل أسلحة نووية (١٦).

٣- التداعيات البيئية :

ترصد المنظمات المناهضة لأثار الأسلحة النووية انتشار الوخيمة التي يمكن أن تظهر أثر حدوث أي مواجهة نووية في منطقة الخليج العربي، أو أثار وجود منشآت نووية في المنطقة حيث تشير تلك المنظمات إلى أنه "في حالة حدوث أي مواجهة نووية فستغطي السماوات سحب كثيفة من الدخان الناتج من الحرائق، وستتخفض درجات الحرارة إلى ما دون درجة التجمد، وستؤثر مثل هذه التغييرات المناخية في الزراعة، وفي إنتاج الأغذية وشبكات إنتاج الماء الصالح للشرب المخصص للاستهلاك البشري" (١٧).

أما بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، فيشير أغلب الخبراء إلى أن مفاعل بوشهر النووي الإيراني يشكل خطورة على المنطقة بموجب عدة عوامل، منها "وقوعه على خط زلزال، وضعف إجراءات السلامة الإيرانية، ورداءة الإنشاء، الروسي" (١٨).

وفضلا عن تلك العوامل، تشير بعض الدراسات إلى أن ما يجعل مفاعل بوشهر خطرا على دول مجلس التعاون الخليجي وقوعه على بعد ٢٨٠ كلم من مدينة الكويت، فضلا عن أن إيران قد تسعى لإنتاج وإتمام تسليحها النووي اعتمادا على منشآت نووية أقل أمانا، ومن ثم تصبح دول مجلس التعاون الخليجي في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب نووي، ناهيك عن أن إيران، في محاولاتها التخلص من النفايات النووية، قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في مياه الخليج، الأمر الذي من شأنه أن يوجد أزمة تلوث لكل دول المنطقة، تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج العربي، وتستمر أثارها عشرات السنين" (١٩).

مستقبل الانتشار النووي في الخليج :

عند قراءة مستقبل الانتشار النووي في الخليج، يمكن ترجيح ثلاثة سيناريوهات محتملة :

١- سيناريو فرض الهيمنة النووية على دول المنطقة :

ترجح أغلب الدراسات أن تلوح إيران مضممار التقنية النووية، واحتمالية دخولها ميدان صنع الأسلحة النووية بهدف لتحقيق الهيمنة والتأثير في المنطقة المحيطة بها، والتي تتعدد مصالحها الحيوية، حيث تسعى إيران إلى لعب دور إقليمي في منطقة الخليج، بالرغم من الكوابح التي تمارس ضدها بفعل

الأمريكية التي ستعتبرها طهران شمريكا لإسرائيل في الهجوم على أراضيها.

ويرى بعض المحللين إمكانية توسع سيناريو الرد الإيراني تجاه توجيه ضربة أمريكية لقدراتها النووية بقيام إيران بمهاجمة إسرائيل، لأن إيران ترى أن إسرائيل ستشارك في صياغة قرار الهجوم عليها عبر حلفائها من واشنطن، سواء اشتركت بالفعل في الضربة العسكرية أو نابت عنها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر سيوسع الجبهة، ويفجر المنطقة بأسرها في وقت تسعى فيه واشنطن إلى استقرار الأمور على ما هي عليه، حرصا على نفوذها الهش في المنطقة (٢٠).

٢- التداعيات السياسية والاقتصادية :

ترى بعض الدراسات أن امتلاك بعض القوى للقدرات النووية يمكن أن يدفعها لابتزاز الدول المجاورة لها لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، وتربط هذه الدراسات هذا الأمر بتطورات امتلاك إيران للقدرات النووية واحتمالاتها المستقبلية، حيث يمكن لإيران أن تمارس دور المبتز لتحقيق أهداف اقتصادية، مثل رفع أسعار النفط أو وقف إنتاجه أو وقف التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن جيران إيران، ومنهم دول مجلس التعاون الخليجي في المقابليس الاستقرار، هم حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية التي تلتزم بواجبات استراتيجية تجاهها لتوفير غطاء أمني لحمايتها، ومن غير المحتمل أن تستجيب تلك الدول لابتزاز إيران أو تخضع لها، ولا تلجأ إلى الرادع الأمريكي، فالإنعاز لإيران مرة يجعل جيرانها عرضة للابتزاز مرات أخرى (٢١).

ومما سينجم سياسيا عن الانتشار النووي في منطقة الخليج، التأثير السلبي على مفهوم السيادة، حيث ستصبح الدولة غير النووية أسيرة سياسات الدول التي تمتلك التقنية النووية، مما يحتم على العرب، ومنهم دول مجلس التعاون الخليجي، "امتلاك غطاء نووي" كما دعا إليه بعض الباحثين (٢٢).

ومن التداعيات السياسية للانتشار النووي في الخليج حدوث انقسام سياسي في المواقف تجاه القوى التي تمتلك التقنية النووية، وهذا ما حصل بين دول مجلس التعاون الخليجي التي انقسمت مواقفها تجاه تنامي القدرات النووية الإيرانية إلى قسمين :

١- دول تؤيد امتلاك إيران للتقنية النووية، ما دامت مخصصة للأغراض السلمية.

٢- دول أخرى ترى أن التقنية النووية الإيرانية خطر مباشر عليها قبل غيرها، وقد كان هذا رأيها، ربما غير المعلن، تجاه محاولات النظام العراقي السابق امتلاك التقنية النووية أيضا.

٣- نشوء هيكل أمنية إقليمية ودولية :

تتنوع ملامح هذا السيناريو بين مستويين: إقليمي، ودولي. وذلك كما يلي:

التعاون الإقليمي:

تشير الأحداث التي يشهدها الخليج العربي الى تزايد الحاجة لايجاد صيغة لتعاون إقليمي، استنادا الى عوامل عدة مثل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الارهاب والتطوير الاجتماعي والاقتصادي (٢٥).

ويبدو أن صيغة التعاون الإقليمي مبنية على عدة عوامل، من أبرزها (٢٦):

١- الواقعية.

٢- الأمن المشترك.

٣- التعاون المتبادل بين دول المنطقة.

وتبعاً لذلك، فإن التعاون الإقليمي سيحتم التعاون النووي بين القوى النووية في شبه القارة الهندية مع الدول في الشرق الأوسط، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، لأن الجميع لهم شعور مشترك بوجود تهديد جدي أكبر من وضع المجابهة الحالي مع إسرائيل، وهي النتيجة التي توصلت اليها مؤسسة رائد الأمريكية للأبحاث في مايو ٢٠٠٦ (٢٧).

وقد أظهرت باكستان اهتماما بممارسة التعاون مع دول الشرق الأوسط بحكم مآلها من صلات وثيقة مع دول المنطقة، ولوجود شخصيات بارزة كعبد القادر خان في حقل التقنية الباكستانية لها الاستعداد لتبني فكرة التعاون النووي بين الدول المسلمة (٢٨).

التعاون الدولي:

تبرز أمام دول مجلس التعاون الخليجي ثلاث قوى دولية هي: الصين واليابان والهند. ويمكن أن تتشكل صيغ للتعاون معها كما يأتي:

التعاون الخليجي - الصيني :

يرى الخبراء الصينيون أن الأوضاع الحالية في الخليج متفجرة الى حد كبير، ووصف استراتيجيتها للصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تركيزاً أولاً: على ضرورة احترام دول المنطقة لسيادة بعضها بعضاً، وثانياً: تبني كل منها سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وثالثاً: ضرورة إدراكها للفوائد المشتركة للتعاون الاقتصادي، فهذه الأسس

الوجود الأمريكي في الخليج، والصراع العربي - الإسرائيلي تدخل فيه إيران كعنصر فاعل وأساسى في تحالفها الاستراتيجي مع سوريا ولبنان والفلسطينيين، كما تخطط لدور أساسى في العراق، فضلاً عن محاولة طهران في الشمال إقناع الدول المحيطة ببحر قزوين بتصدير ثرواتها من النفط والغاز بواسطة أنابيب تصل الى الخليج عبر أراضيها، بدلاً من التصدير عبر البحر الأسود لترتبط بعض المصالح الحيوية لهذه الدول بطهران (٢٠).

وقد سخرت إيران ترسانتها العسكرية لغرض سيناريو الهيمنة على دول المنطقة من خلال وضع صاروخ شهاب - ٣ قيد الخدمة، حيث يبلغ مداه ١٢٠٠ كلم، حيث يمكنه ضرب المناطق المحيطة بإيران، وصولاً الى إسرائيل ودول القوقاز وبعض دول آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان، ناهيك عن القواعد الأمريكية في الخليج والمحيط الهندي، فضلاً عن إمكانيات صاروخ شهاب - ٤ الذي يصل مداه الى ٢٠٠٠ كلم، حيث إن هذه الصواريخ يمكنها حمل رؤوس نووية عليها بعد امتلاكها السلاح النووي، مما يمكن أن ينقل طهران من دولة كبرى في محيطها الى دولة كبرى على المسرح الدولي بمصاف الهند وباكستان (٢١).

٢- التنافس النووي في المنطقة :

إن الانتشار النووي في الخليج العربي قد يسهم في تحقق سيناريو ازدياد التنافس النووي من خلال الدخول في سباق التسلح وامتلاك القدرات النووية، وقد أثبتت تجارب الماضي إمكانية حدوث ذلك، كما أشار الكاتب المصري محمد حسنين هيكل إلى أن ثلاث دول خليجية أسهمت بنحو ١١٠٠ مليون دولار على الأقل في المشروع النووي الباكستاني، باعتباره مشروع قبلة نووية إسلامية، وذلك في عهد ذو الفقار علي بوتو ثم في عهد خليفته ضياء الحق (٢٢).

وقد أكدت إحدى الدراسات أن السعودية لديها نظرياً الاموال اللازمة لشراء سلاح نووي وتقنية نووية من السوق السوداء، لكن الموردين المحتملين قليلون، ويخضعون لمراقبة مباشرة، وتطوير القاعدة العلمية والصناعية الوطنية اللازمة لبرنامج نووي مكثف ذاتياً يستغرق عدة سنوات، وسيحتاج السعوديون الى ضمانات أمن نووي من الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا، والتي ستضغط بالتبعية على الرياض بشدة، حتى لا تصنع قبلة نووية (٢٣).

ومن جانب آخر، يرى بييردوسلان وهو خبير فرنسي أن القطع الإيراني لامتلاك وتطوير التقنية النووية يفتح الطريق أمام دول أخرى للسعي على الطريق نفسه، مثل مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا التي تزودها إسرائيل حتى الآن بالأسلحة النووية (٢٤).

للمشاكل الإقليمية، لأنها من شأنها أن تقلل من تأثير العوامل المؤدية إلى حدوث الصراع، مثل سوء الفهم، ونقص المعلومات، أو غياب الشفافية بين الأطراف المختلفة (٢٠).

التعاون الخليجي - الهندي :

تتعلق الهند في علاقاتها مع منطقة الخليج من قريبا الجغرافي وعلاقاتها التجارية معها، وحاجتها للطاقة وعماقتها الرافدة التي تضخ رعوس الاموال الاضافية في اقتصادها (٢١).

كل هذه العوامل قد تشجع التعاون النووي مع دول مجلس التعاون الخليجي لمجابهة الانتشار النووي في الخليج العربي.

تمثل اساس ما تعتبرها الصين خطة عمل تتجاوز المخاوف الامنية التقليدية لتحقيق فوائد مشتركة (٢٩)، ولا سيما في مجابهة الانتشار النووي في منطقة الخليج العربي.

التعاون الخليجي - الياباني :

تعتبر اليابان استقرار المنطقة من بين مصالحها القومية، فهي تستورد ٨٠٪ من نفطها من منطقة الخليج العربي، وأي هجوم على البنى التحتية النفطية من شأنه أن يعيق تدفق المصادر الاساسية الى البلاد. وأبدت اليابان اهتماما متزايدا بإقامة الحوارات المباشرة والمنظمة بين دول المنطقة، والتي من شأنها أن تشجع دول الخليج على إيجاد الحلول الثابتة والدائمة

المراجع :

(١) اشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، سلسلة مختارات إيرانية، العدد ٦٢، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، سبتمبر ٢٠٠٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) نقلا عن قناة العربية، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥، ورد في الموقع الإلكتروني للقناة في الانترنت:

<http://www.alarabiya.net>.

(٥) المرجع السابق.

(٦) د.محمد السعيد إدريس، التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، سلسلة مختارات إيرانية، العدد ٦٦، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، يناير ٢٠٠٦).

(٧) اشرف محمد كشك، رؤية مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق.

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) عاطف عبدالحميد، الخيارات العربية أمام برنامج إيران النووي، ٢٧ أبريل ٢٠٠٦، ورد على موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net>، كذلك انظر: سمير زكي اليموني، مرجع سابق.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) اشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق.

(١٣) محمد بن المختار الشنقيطي، ثمن الهجوم على إيران، الجزيرة نت، ١١ مايو ٢٠٠٦.

(١٤) هل يمكن التعايش مع إيران نووية؟، ١٤ يوليو ٢٠٠٦، ورد على الموقع التالي في الانترنت.

<http://www.aymansharaf.blogspot.com>

(١٥) طلعت ربيع، إلى متى العرب بلا غطاء نووى؟ الجزيرة نت.

(١٦) صلاح الدين حافظ، لماذا لا نملك السلاح النووى؟، صحيفة الاهرام، (القاهرة ٢٠٠٥).

(١٧) القنابل النووية تدمر البيئة والانسانية، ورد على الموقع التالى فى الانترنت.

<http://www.greenline.com>

(١٨) د. مايكل ريان كريج، منطقة الخليج .. نحو استراتيجية تعاون متعدد الجوانب، صحيفة الوطن، ٨ يونيو ٢٠٠٦.

www.al-watan.com

(١٩) أشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجى للبرنامج النووى الإيرانى، مرجع سابق.

(٢٠) وهبى قاطيشا، السلاح النووى فى الاستراتيجية الإيرانية، صحيفة الحياة، ٥ أغسطس ٢٠٠٢.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) اللواء الركن ياسين سويد، الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج .. واقع وخيارات دعوة الى أمن عربى إسلامى فى الخليج، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢٣) هل يمكن التعايش مع إيران نووية؟ مرجع سابق.

(٢٤) بيير روسلان، التحديات النووية تتصاعد فى إيران والباكستان، صحيفة لوفيجارو الفرنسية، ٢٠٠٦، ترجمة عدوية الهلالى، نقلا عن صحيفة المدى البغدادية، العدد ٧٤٥، (بغداد، ١٤ أغسطس ٢٠٠٦)، ص ١٢.

(٢٥) د. مايكل ريان كريج، منطقة الخليج .. نحو استراتيجية تعاون متعدد الجوانب، مرجع سابق.

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسط .. ديناميكيات الانتشار والعواقب الاستراتيجية، ترجمة صحيفة الصباح البغدادية، (بغداد، مايو ٢٠٠٦)، ورد على موقع الصحيفة فى الانترنت: <http://www.alsabaah.com>

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) د. مايكل ريان كريج، منطقة الخليج .. نحو استراتيجية تعاون متعدد الجوانب، مرجع سابق.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) د. مايكل ريان كريج، منطقة الخليج .. نحو استراتيجية تعاون متعدد الجوانب، مرجع سابق.

الصومال بين صعود المحاكم الإسلامية وحسابات واشنطن

■ سامح راشد

انفقل الوضع السياسى فى الصومال إلى مرحلة جديدة بعد سيطرة الميليشيات التابعة للمحاكم الإسلامية على المدن الرئيسية فى البلاد. ونتيجة هذا التطور، عاد التوتر وعدم الاستقرار إلى تلك الدولة القابعة فى أقصى الركن الشرقى لإفريقيا. بيد أن فكرة استقرار أو عدم استقرار الصومال، فى ضوء تلك المستجدات، تستلزم توصيف الوضع السابق على سيطرة المحاكم الإسلامية، فمسألة الاستقرار أو عدمه تظل نسبية، مقارنة بالوضع القائم فى الصومال منذ انهيار نظام محمد سياد بري عام ١٩٩١.

صعود المحاكم الإسلامية :

يتلخص الوضع العام فى الصومال طوال السنوات الخمس عشرة الماضية فى ثلاثة عناصر أساسية:

١- انقسام القوى الصومالية على نفسها بعد غياب السلطة المركزية.

٢- الدور الخارجى المحورى فى كل التفاعلات والتطورات بمختلف أنماطها وبرجاتها.

٣- تراجع دور الشعب الصومالى نفسه فى تقرير مصيره، حيث أصبح قليل الحيلة، عديم الوسيلة أمام حرب أهلية لا تعبى عنه ولا تغيره اهتماما.

ونتيجة لتلك العناصر الثلاثة، هى ما شهده الصومال من إفراز قوة جديدة تماما قامت على أساس التناقض مع العناصر الثلاثة، فإن هذه القوة (المحاكم الإسلامية) من ناحية ضد الوجود الأجنبى، سواء الفعلى أو من خلال أى وكيل أو ممثل لطرف خارجى، ومن ناحية أخرى هى لا تمثل أيا من القوى التقليدية الموجودة من قبل، وبالتالى ليست موصومة مثل بقية القوى والفصائل المعروفة أهداف وخلفيات كل منها (٢) وهنا، تبرز المرجعية الدينية لتضفى قدسية ونزاهة على تلك القوة الجديدة لدى الراى العام الصومالى. ومن ناحية ثالثة، استعاد

واقع الحال أن الصومال لم يشهد مرحلة استقرار فعلى منذ هذا التاريخ، إذ لم يكد يخرج من أزمة انهيار نظام سياد بري إلا ونشبت حرب أهلية ضروس، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استغلالها بإيجاد موطئ قدم جديد لها فى القرن الإفريقى، عبر تدخلها عسكريا فيما سمته عملية "استعادة الأمل"، فكانت النتيجة سحل جنودها فى شوارع مقديشيو وخروج القوات الأمريكية من هناك خروجاً مهيناً. وطوال النصف الثانى من عقد التسعينيات، لم تتوقف الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة بين عدة فصائل، أبرزها فصيلا فارح عيديد، وعلى مهدى (١). ورغم استبشار الصوماليين خيراً بتشكيل حكومة وطنية موحدة برئاسة عبده قاسم صلااد قبل خمسة أعوام، إلا أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد بانتهيار سلطة صلااد أمام التدخلات الخارجية، وضعف الإمكانيات والنزعات الانفصالية لبعض القوى الصومالية، وعمالة البعض الآخر لأطراف خارجية، سواء مجاورة أو دولية.

والأمر ذاته ينطبق -مع اختلاف بعض التفاصيل- على النظام الحالى برئاسة عبدالله يوسف، إذ لم تتح له الفرصة لبيسط سلطته على البلاد، ولا يملك قوات عسكرية أو أسلحة أو حتى مؤسسات سياسية حقيقية تعمل على إدارة شئون الصوماليين، حتى برلمان هذا النظام لم يتمكن من الانعقاد داخل الأراضى الصومالية سوى فى فبراير ٢٠٠٦.

(١) باحث بمجلة السياسة الدولية.

(٢) النص الكامل لقرارات مجلس الأمن المولى وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع فى الصومال على الموقع الإلكتروني للمجلة.

أن تلك القوة الجديدة المهيمنة على الساحة الصومالية لا أحد يعلم هل لديها تصور لتلك المراحل والمهام التالية، وكيف تضطلع بها أم لا.

إن حالة المحاكم الإسلامية في الصومال تشبه كثيراً الثورات والانقلابات التي كثيراً ما شهدتها العالم الثالث. فدانما كان للثوريين أو الانقلابيين هدف واضح محدد يملكون بوافع ووسائل تحقيقه، هدف طرد الاحتلال، أو تغيير النظام العميل للخارج، أو إسقاط نظام ديكتاتوري .. دانما كان الهدف هو تغيير الوضع القائم المرفوض، لكن دائماً أيضاً لم يكن هناك تصور لما بعد هذا التغيير، لم يكن هناك تصور أو تحضير للبديل أو البدائل المطلوبة، وكيفية تنفيذها أولاً، ثم تثبيتها والحفاظ عليها إذا كانت بالفعل بدائل وطنية تلبى حاجات وتطلعات الشعوب.

ولاشك في أن البيئة المحيطة تلعب دوراً مفصلياً في هذا السياق، لكنه يظل دوراً تالياً ومكملاً أو معرقلاً لما يريد أولئك القادة الجدد أن يفعلوا. وتصبح المهمة أكثر صعوبة وحساسية إذا كان أولئك القادة أو تلك القوة الجديدة تحظى بدعم ومؤازرة شعبية، الأمر الذي يجعل المواجهة مع الخارج فقط وتصبح الخطورة في مدى قدرة أولئك الساسة الجدد والوافدين حديثاً إلى الساحة السياسية الإقليمية والدولية على موازنة مواقفهم والمروء وسط الألفام والفخاخ التي ينصبها لهم الأعداء والمتربصون. هذه القاعدة، التي تنطبق عادة على كل الثورات والانقلابات والانتصارات التي تحققها قوى داخلية، تستطيع تغيير النظم في الدول غير الديمقراطية.

وبالنظر إلى حالة المحاكم الإسلامية في الصومال، نلاحظ أنها لا تخرج عن تلك القاعدة، حيث تشير مواقف المحاكم والإشارات الصادرة عنها إلى غياب أي تصور مستقبلي. فبعد أن كانت تصريحات شريف الشيخ أحمد قبل أشهر تؤكد عدم وجود أهداف سياسية للمحاكم، وأنها فقط حركة دينية تبغى تطبيق الشرع وحفظ الحدود وأعمال العدالة، تطورت تصريحاته لتتبنى مواقف سياسية وتضع شروطاً للتعامل مع الحكومة، أبرزها عدم قبول دخول أي قوات أجنبية. وبين هذه المواقف وتلك، كانت المحاكم قد أرسلت رسائل إلى مختلف الدول العربية والأجنبية، والمنظمات الإقليمية والدولية، رسائل تطمينات وفتح جسور تواصل مع العالم. وهو ما ردت عليه واشنطن بصفة خاصة بقدر من المرونة والإيجابية، انتظاراً لمزيد من انكشاف المواقف الحقيقية للقوة الحاكمة الجديدة في الصومال، أو ربما "استقراجاً" لها.

ما يعنينا في هذا السياق أن "اتحاد المحاكم الإسلامية" يبدو في سبيله إلى مغادرة موقعه كمؤسسة قضائية ذات طابع ديني عدلي يمثل مرجعية يحتكم إليها الصوماليون، لينتقل إلى مصاف القوى السياسية المنخرطة في إدارة الحياة اليومية للمواطنين والمعنية بتشكيل الواقع السياسي الجديد في الصومال. وبالنظر إلى غياب تصورات محددة أو خطط واضحة مسبقة للتعامل مع الواقع الراهن، فكيف يتأتى وضع تصورات مستقبلية أو رؤية لمرحلة ما بعد أمراء الحرب.

وواقع الحال أن الاتصالات والتحركات التي تجري حالياً مع

هذا الرأي العام أهميته نسبياً نتيجة ارتباط هذه المحاكم بالمجتمع وتعبيرها عن أعبائه ومشكلاته، بل مساهمتها الفعالة في حلها وإحلال الأمن والإحساس بالطمأنينة لدى الصوماليين (٢).

من هنا، توافرت لتلك المحاكم، سواء في شكلها التنظيمي أو في جناحها العسكري، مقومات النجاح والاستمرار، بل والتوسع في وجودها وتكويناتها على امتداد الأراضي الصومالية وهذه العناصر الثلاثة هي ذاتها التي أفضت محاولات القضاء على المحاكم وميليشياتها إلى الفشل الذريع.

لقد طرح المراقبون تساؤلات عديدة حول مستقبل الصومال بعد التقدم الكبير الذي حققته المحاكم الإسلامية، ودارت معظم هذه التساؤلات حول مدى ارتباط تلك القوة الصومالية الجديدة بأطراف خارجية، وهل ستنتج في مواجهة الريبة والتربص اللذين تقابل بهما من بعض تلك الأطراف، والتي وصلت إلى حد مباشرة دولة مجاورة بإرسال قوات تابعة لها لكسر شوكة ميليشيات المحاكم. وتناثرت حول هذه التساؤلات الكبيرة مجموعة أخرى من التساؤلات الفرعية حول ارتباط المحاكم بالقاعدة، وحدود العلاقة بينهما، وما إذا كانت الصومال ستصبح مراكز إيواء جديدة لعناصر إسلامية متشددة، سواء تابعة للقاعدة أو لغيرها.

يبدو أن السؤال الذي تنبئ في الإجابة عليه، في هذا الخصوص، هو: هل وجود هذه المحاكم وسيطرتها على الأراضي الصومالية سيؤدي إلى الاستقرار أم إلى العكس؟ إن هذا هو المحدد الرئيسي لما ينبغى وما لا ينبغى أن يكون في خصوص المحاكم وميليشياتها والعلاقة معها، إلى آخره من النقاط المحيرة للسياسة قبل المراقبين. هذه هي النقطة المحورية والفتاح لاتخاذ موقف أو بناء رأي أو القيام بتحرك مع أو ضد المحاكم.

وفي سبيل البحث عن تصور محدد لهذه النقطة، يجب التوقف قليلاً عند ما يبدى "اتحاد المحاكم الإسلامية" من مواقف وتوجهات. فهو التنظيم الجامع للمحاكم بميليشياتها وهياكلها. واستناداً لما أعلنه شريف الشيخ أحمد زعيم الاتحاد، يمكن القول إن المحاكم ترغب في استقرار الصومال واستعادة شعبها إرثه وأمنه، وتهدف إلى الحد من نزيف الدم المستمر منذ سنوات. هذه هي المبادئ التي من أجلها قامت المحاكم بحملاتها العسكرية الأخيرة، وحرصت على بسط سلطتها على الأراضي الصومالية وطرد أمراء الحرب وكسر قوتهم في المناطق والمدن الرئيسية هناك. غير أن هذه المبادئ والأسس ليست سوى هدف مرحلي نحو غاية الاستقرار والأمان للشعب الصومالي، فما قامت به المحاكم هو إبعاد للدخلاء والعنلاء. عن صيرورة الحياة الصومالية. لكن الوصول بالصوماليين أنفسهم إلى حد الشعور بالأمان وامتلاك الإرادة والمقررات اللازمة لتقرير مصيرهم، وإن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، لا يزال بعيداً. ولا يكفي إلحاق الهزيمة بعبيد أو قتل قنباري، أو حتى مواجهة زحف المرتزقة المدعومين من إثيوبيا، حتى نقول إن الصومال قد عاد إلى الصوماليين والمسألة المهمة هنا ليست في أن ما تم مرحلي وله بقية أو بقيات يجب أن تستكمل، المهم

الدولى للتعامل مع هذا الوضع والاستفادة منه أما بعد ذلك وخلال منتصف التسعينيات، فقد كانت التحركات الخارجية خصوصاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية - تعكس ميلاً إدارتياً كليتنون الأولى والثانية بتغليب التدخل المباشر على غيره من وسائل التعامل العسكري والاستراتيجى مع الأزمات والملفات الإقليمية خارج النطاق الحيوى للأمن الأمريكى. على أن يكون هذا التدخل المباشر بقوات تدخل سريع قادرة على الانتشار وإعادة التمركز بشكل عاجل. ونظراً لعدم توافق هذا الأسلوب مع أوضاع ومعطيات بعض مناطق الصراع، ومنها الصومال، كانت النكسة المخزية للعسكرية الأمريكية فى عملية إعادة الأمل.

ولما كانت السياسات الأمريكية تخضع أحياناً للتغيير والتطوير، وفق التجارب والدروس التى نتجتها، اختلفت السياسة الأمريكية تجاه الصومال بعد كليتنون خلال الولاية الأولى لبوش الابن، حيث تراجع الصومال عن صدارة قائمة اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية لأسباب عديدة، أهمها كارثة أحداث ١١ سبتمبر، والذكرى السيئة عن الصومال فى أذهان الأمريكىين. بيد أن توالى الأحداث وتطورها بعد ١١ سبتمبر، ثم احتلال العراق، جعل الصومال يعود مجدداً إلى دائرة الاهتمام الأمريكى فى سياق ما يسمى الحرب على الإرهاب، وملاحقة عناصر وخلايا تنظيم القاعدة فى كل بقعة بالعالم. وهنا، يتضح الفارق بين طبيعة وأهداف التدخل الدولى أوائل عقد التسعينيات وحتى منتصفه، عن الفترة الحالية، خصوصاً منذ احتلال العراق. فالحاصل هو أن السياسة الأمريكية الجديدة فى الصومال لم تأت كسابقته رداً على الفراغ السياسى والأمنى (داخلياً) والاستراتيجى (خارجياً) الذى خلفه انهيار نظام سياد برى، وإنما تأتى فى سياق الرغبة فى إيجاد نظام أو وضع جديد فى الصومال (٤) يلبي مصالح واشنطن، ويعكس تصوراتها لما يجب أن تكون عليه منطقة القرن الإفريقى ضمن حساباتها للدوائر الإقليمية القريبة منها، وضمن منظومة من التصورات المتكاملة للوضع العالمى كما يجب أن يكون وفق الرؤية الأمريكية بالطبع.

وفى هذا الإطار، جاءت مساندة واشنطن لبعض أمراء الحرب الصوماليين، ودعمها المباشر وغير المباشر لفصائل بعينها على حساب فصائل أخرى غير موالية لها. لكن فى ضوء استمرار الرفض الشعبى الصومالى لأي تدخل أمريكى مباشر أو غير مباشر، وعدم اقتناع الشعب الصومالى لا بالفصائل الموالية لواشنطن، ولا بالفصائل الأخرى المتحاربة معها (٥)، ونتيجة سواد الفوضى والانفلات الأمنى وانهيار مختلف أوجه الحياة الطبيعية للمواطنين فى كل مكان بالصومال - كان من الطبيعى أن تنشأ وسط هذه الظروف قوة جديدة تنطلق بدوافع ذاتية وينظم شعبي تلقائى، وعلى أسس مغايرة لا ترتبط بالاعتبارات السياسية أو القبلية، فضلاً بالطبع عن عدم ارتباطها بالأطراف الخارجية، هذه القوة جسدتها 'المحاكم الشرعية الإسلامية' التى بدأت كصيغة شعبية ذاتية لضبط العلاقات بين المواطنين، والفصل فى القضايا والخلافات على أسس إسلامية ارتضاها الجميع من هنا، كانت بداية 'اتحاد المحاكم الإسلامية'، وهنا تكمن فلسفة اللجوء إلى المرجعية

رجال وساسة المحاكم الإسلامية تزيد التساؤلات فى هذا الصدد، فالمحاكم الإسلامية فتحت خطوطاً مع كافة الأطراف والجهات المعنية بالوضع الصومالى، وهذا الانفتاح ليس مرفوضاً بحد ذاته، بل هو أمر ضرورى، لكن إذا كان نتيجة قدرة على التفاوض وإدارة العلاقة مع مختلف الأطراف فى وقت واحد، أو يعكس رؤية متكاملة ومتسقة حول المصالح الوطنية، وبالتالي كيفية بناء منظومة علاقات خارجية تحققها. والشاهد أنه ما من مؤشرات واضحة فى هذا الاتجاه من جانب المحاكم، وغياب تلك المؤشرات يدفع المراقب بالضرورة إلى افتراض غياب الرؤية والتقدير من هنا، يصعب كثيراً تقييم السلوك الخارجى للمحاكم الإسلامية بأكثر من كونه سلوكاً مرحلياً أقرب إلى التكيف منه إلى الاستراتيجية. ويمكن فى هذا السياق الاستدلال بالاتصالات والتحركات التى قامت بها المحاكم الإسلامية فى الأيام الأخيرة لعام ٢٠٠٦، فقد استقبلت المحاكم فى مقديشيو مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الصومال فرانسوا فول، الذى أجرى محادثات مع رئيس مجلس الشورى فى المحاكم الإسلامية الشيخ طاهر أويس، ورئيس العلاقات الخارجية فيها إبراهيم عدو، وأكد لهما أهمية مشاركة المحاكم فى محادثات الجولة الرابعة مع الحكومة الصومالية فى الخرطوم، وأبلغاه موافقة المحاكم على ذلك. وفى المقابل، وجهت المحاكم الإسلامية انتقادات شديدة إلى دور الأمم المتحدة فى الصومال، وقصور منظمات الإغاثة التابعة لها عن تقديم العون للمنكوبين الصوماليين، وطالبت المنظمة الدولية بضغوط على إثيوبيا لسحب قواتها من الأراضى الصومالية.

وفى الوقت ذاته، أجرى رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية شيخ شريف شيخ أحمد مباحثات فى جيبوتى مع مسئولين جيبوتيين ودبلوماسيين أجانب. ورغم أن الزيارة تضمنت لقاء مع قد إيثوبى، إلا أنه باعتراف مسئول كبير فى المحاكم رافق شيخ شريف أحمد، فإن اللقاء لم يحقق أى نتيجة إيجابية، حيث واجه وفد إيثوبيا طلباً واضحاً وقاطعاً من المحاكم بسحب الجنود الإيثيوبيين من الصومال قبل أى حوار جاد، أى أن المحاكم ترفض التباحث مع إيثوبيا، رغم أنها أجرت مباحثات مع واشنطن التى ترى المحاكم أنها تلقف رداً، التحركات الإيثيوبية العدائية كما أن المحاكم الإسلامية ترفض رفع حظر السلاح عن الصومال، بينما هى تتعرض لاتهامات بأنها تملك أسلحة وتمويلها من دول عربية وإسلامية.

إن الجتمع بين هذه الإشارات والمواقف قد لا يعنى بالضرورة تخبطاً أو تناقضاً فى الحسابات والتفكير، لكن أيضاً لم تقدم المحاكم الإسلامية إلى العالم بعد ما يوحى بأن ثمة تخطيطاً استراتيجياً أو منظومة مصالح 'وطنية' واضحة تحكم حساباتها وتقديراتها وهذا هو مصدر القلق أو - على الأقل - الترقب لكل خطوة تقوم بها المحاكم الإسلامية.

الموقف الأمريكى:

يتميز الدور الخارجى فى الأزمة الصومالية هذه المرة عن المرات السابقة، فلدى بداية الأزمة الصومالية مطلع التسعينيات، مثلت الأنوار الخارجية رد فعل على سوء الأوضاع والفوضى الذى شهده الصومال تحت حكم سياد برى، فكان التحرك

ونصف عقد، وحاليا، ومستقبلا أيضا... يمكن في الافتراضات المسبقة، والتقديرات الخاطئة المبنية على غير أساس أو دليل سوى هواجس وشكوك، تقوم عليها سياسات وتحركات تكون كفيلة بتحويل تلك الهواجس والشكوك إلى واقع، نتيجة ردود الأفعال الطبيعية على ممارسات وسياسات واشنطن وجنودها الذين ترسلهم أو حتى الأطراف البديلة التي تعمل لصالحها. وبدلا من أن تسعى واشنطن إلى تعديل سياساتها أو تصحيح الافتراضات التي انطلقت منها أساسا، تتعمد في المغالطة وتعتبر ردود الفعل بمثابة تأكيد لصحة تقديراتها وصدق هواجسها وشكوكها.

ورأتى السلوك الأمريكي في التطورات الصومالية الأخيرة ليؤكد التزام واشنطن هذا الخط. فضلا عن تأييدها التحرك الإثيوبي السياسي والعسكري ضد المحاكم الإسلامية، ونتيجة تعثر هذا التحرك وتماسك قوات المحاكم وتمتعها بالتأييد الشعبي، فتحت واشنطن خطا موازيا للعمل ضد المحاكم من خلال مجلس الأمن، فجاء قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٥ في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦ بالسماح بإرسال قوات إفريقية إلى الصومال (٧) ليجسد محاولة أمريكية أخرى لانتزاع الصومال من تحت سيطرة المحاكم.

هذه الدائرة المغلقة من سوء التقدير، والحسابات الخاطئة، هي السبب الرئيسي وراء تكرار تجدد أزمات الصومال. وإذا كانت العوامل والمعطيات الداخلية تزرع بذور الفتنة وتفتح الباب أمام التدخلات الخارجية، فإن المرات القليلة، التي اقترب فيها الصوماليون من المصالحة والوفاق الوطني أو من الخضوع لسيطرة قوة واحدة تحكمهم، كانت كفيلة بوقف سلسلة الأزمات المتتالية في الصومال. بيد أن إصرار أطراف خارجية - إقليمية ودولية - على هيكله الوضع في الصومال وضبط إيقاعه على وتيرة مصالحها، هو السبب في تجدد أزمات واختلاق أخرى.

والوضع الراهن خير شاهد على ذلك النمط، فقد كاد الصوماليون يستعيدون الاستقرار والأمن والطمأنينة على أيدي المحاكم الإسلامية التي أوشكت على فرض سلطتها في أرجاء البلاد والتوصل لوافق سياسي مع الحكومة، لولا أن واشنطن - اللاعب الدولي الأساسي حاليا - لم تكن راضية عن هذه الخريطة الجديدة في الصومال، ثم لم تنجح في تطويع القوة الكبرى في تلك الخريطة لإرادتها، فكان الخيار هو محاولة كسرها ورسم الخريطة من جديد، وهو ما لم تنجح فيه واشنطن بجحافلها وأساطيلها في منتصف التسعينيات، ثم خذلها فيه أمراء الحرب مؤخرا. ويصعب على المراقب أن ينتظر أداء أفضل أو نتيجة أكثر فائدة لواشنطن من الاعتماد على إثيوبيا في هذا المسعى وسواء. انتحرت القوات الإثيوبية وعادت اندراجها. أو ظل الوضع العسكري على الصدور معلقا لفترة، فإن النتيجة النهائية هي مزيد من الشعبية والتأييد للمحاكم لدى الصوماليين، لا يساويه سوى مزيد من الكراهية والإخفاق للسياسة الأمريكية في الصومال، وفي غيره من مناطق العالم.

الدينية حال اندحار المرجعيات الأخرى وانسحاقها وراء دوافع غير موضوعية ولا تلبي مصالح الشعب، بل تعمل ضدها ولعل هذا ما يفسر الشعبية التي تحظى بها المحاكم الإسلامية في الصومال، بمعنى أن غياب البدائل والإخفاق الكامل لأي طروحات وتنظيمات وقوى أخرى كان سببا كافيا لبروز المحاكم، لأن يحتضنها الصوماليون. ثم جاءت التجربة العملية لتثبت صدق توقعات الصوماليين وطموحاتهم في المحاكم، فقد نجحت فيما فشل فيه الآخرون لما يزيد على عقد ونصف عقد.

وهذه الصورة الإيجابية التي رسمتها المحاكم لنفسها في انهماك الشعب الصومالي، خلال السنوات القليلة الماضية، كانت كفيلة بأن يغفر الشعب لها أية هنات أو مثالب، ربما لم يكن ليفقروا لو وقعت من جانب قوة أخرى، منها على سبيل المثال ثقبقها مساعدات ودعم خارجي من أطراف إقليمية ودولية، وفتح قنوات اتصال لها مع الولايات المتحدة الأمريكية (٦)، وكذلك اتخاذها موقفا عدانيا من الحكومة الشرعية وصل إلى حد الاستعداد لقتالها بشكل مباشر. إن هذه المواقف والخطوات من جانب المحاكم ينظر إليها لدى الصوماليين على أنها إما جاءت اضطرارية ودفعت المحاكم إليها دفعا، أو أنها خطوات مرحلية ضرورية لأي قوة تسعى إلى الحكم وتريد تأمين حياة مستقرة لشعبها. وينطبق هذان التفسيران بدقة على الاتصالات الاستكشافية التي جرت بين المحاكم وواشنطن عبر أطراف ثالثة، وكذلك على الدعم الذي تلقاه المحاكم من الخارج، سواء بالتسلح أو بالتمويل.

وهنا يبرز تساؤل مهم يتعلق بالموقف الأمريكي من هذه التطورات. فإذا كانت واشنطن قد أدركت فشل رهانها على أمراء الحرب الذين خذلوها وقبضوا منها أموالا طائلة، ثم فروا من المعارك سريعا مع أول مواجهة مع المحاكم، فقد كانت أمامها فرصة سانحة لتنقل رهانها إلى المحاكم، فتدعمها وتضمن من خلالها العودة مجددا إلى الصومال عبر بوابة مقبولة شعبيا هذه المرة. غير أن واشنطن تعاملت مع المحاكم من المداية (لكونها إسلامية) بتوجس وريبة دفعتها إلى اتخاذ موقف عدائي يدعم أمراء الحرب ضدها، وألقت هذه الخلفية غير الجيدة بظلالها على الاتصالات التي جرت بين الجانبين. فكان لغياب الثقة المتبادلة دور كبير في فشل تلك الاتصالات. إضافة بالطبع إلى التباين الفكري والسياسي الناجم عن الفجوة بين المرجعية الإسلامية للمحاكم، والمنطق الأمريكي القائم على حسابات مصلحة بحتة وبعيدة المدى لواشنطن، مقابل مصالح أو ترضيات جزئية ومرحلية للطرف الآخر.

من هنا، جاء اختيار واشنطن لإثيوبيا كراس حرية لها ضد المحاكم، لتكرر بذلك رهانها الخاسرة مرة أخرى، وتعمل المنطق ذاته الذي استعدي عليها الصوماليين، منطق التعاون مع قوى غير وطنية أو أطراف خارجية، كما أن واشنطن تفترض مسبقا أن المساحة الصومالية، تحت حكم أو سيطرة المحاكم، ستتحول إلى مخزن للإرهابيين وعناصر القاعدة، وهو ما ثبت خطؤه بالتجربة العملية في السنوات القليلة الماضية.

هنا، يمكن سر الفشل الأمريكي في الصومال قبل عقد

الهوامش :

١- حول خريطة تحالف امراء الحرب الصوماليين والشخصيات الرئيسية فيه، انظر: عبدى يوسف، "صفقة الربيع الأمريكية ضد إسلامى الصومال، موقع "إسلام أون لاين"، ٥ يونيو ٢٠٠٦.

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_06/2006/06/01.shtml

٢- حول تفاصيل تشاة وتطور المحاكم الإسلامية الصومالية، انظر على سبيل المثال: حسين التلاوى، لمحة على أبرز اللاعبين فى الساحة الصومالية، موقع "إخوان أون لاين"، ١٤ يونيو ٢٠٠٦.

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=21187&SectionID=0>

وانظر أيضا:

عبد الرحمن الماجدى، المخاوف من صعود المحاكم الشرعية .. ماذا يبررها؟، موقع الإذاعة الهولندية، ١٦ يونيو ٢٠٠٦.

<http://arabic.rnw.nl/data/2006/reports/.166200626htm>

٣- هناك تفسيرات عديدة لكيفية وأسباب صعود المحاكم الإسلامية، حول التفسير الأمريكى، انظر: طلحة جبريل، ابتزاز التجار فى مقديشيو أدى إلى صعود المحاكم الإسلامية، جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، ١٨ يونيو ٢٠٠٦.

<http://www.asharqalawsat.com/>

details.asp?section=4&issue=10064&article=368876&search=الصومالstate=true

٤- حاولت الولايات المتحدة التحكم فى الوضع بالصومال بطرق متعددة بعد فشل التدخل العسكرى المباشر، وتماشيا مع جهود الصوماليين فى إنهاء الحرب الأهلية وإقامة نظام سياسى، سعت واشنطن إلى أن يتولى الرئاسة فى الصومال أحد الموالين لها. انظر: بدر حسن شافعى، هل يفوز أمريكى برئاسة الصومال؟، موقع "إسلام أون لاين"، ٨ يوليو ٢٠٠٣.

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/07/2003/article.04.shtml>

٥- ميشال موتو، الدعم الأمريكى لزعماء الحرب يساهم فى انتصار المحاكم الشرعية، موقع "ميدل إيست أون لاين"، ١٥ يونيو ٢٠٠٦.

<http://www.middle-east-online.com/?id=38920>

٦- حول الإشارات والرسائل الإيجابية المتبادلة بين واشنطن والمحاكم، انظر: سو بلنج، واشنطن ترسل إشارات إيجابية نحو المحاكم الشرعية فى الصومال، موقع "ميدل إيست أون لاين"، ٨ يونيو ٢٠٠٦.

<http://www.middle-east-online.com/?id=38709>

وانظر أيضا:

على حلقى، رئيس مبليشيا "المحاكم" يرحب بالمبادرة الأمريكية تجاه الصومال، جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، ١١ يونيو ٢٠٠٦.

<http://www.asharqalawsat.com/>

details.asp?section=4&issue=10057&article=367682&search=الصومالstate=true

٧- يمكن الرجوع إلى نص القرار الدولى فى موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية:

<http://www.un.org/News/Press/docs//2006/sc.8887doc.htm>

الصومال من الكفاح الوطني إلى ثورة الإسلاميين - رؤية من الداخل

في التاريخ الصومالي الحديث ثورات أربع، واحدة منها ضد العدو الأجنبي الخارجي، والثلاث الأخرى ضد القهر والتسلط الداخلي. الثورة الأولى قامت ضد الاحتلال الاستعماري للأراضي الصومالية منذ نهاية القرن التاسع عشر في صورة حركات تحرر وطنية، تجاوزت انتماءاتها القبلية. وتوحدت ضد العدو الأجنبي المحتل، وانتزع الصوماليون استقلالهم في عام ١٩٦٠. وأقاموا أول دولة مركزية في تاريخهم.

وفي الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٦٩، استيقظ الصوماليون على وقع انقلاب أبيض قام به الجيش. وقطع الثوار على أنفسهم وعوداً بإصلاح سياسي اجتماعي اقتصادي شامل وفي السنوات الأولى من حكم الضباط، استطاعوا أن يحققوا بعض الإنجازات الملموسة في مشاريع التنمية والتحديث، وترسيخ الاستقلال الوطني من خلال بناء جيش وطني قوى وحديث، ونشر التعليم.

بعد الأداء الجيد للسنوات الأولى لحكم الجيش، أصيب الشعب بالإحباط نتيجة تراجع مكانة الرابطة الوطنية، إذ حلت محلها الروابط العشائرية والعنصرية، وبدأ النظام العسكري يستخدم جيشه الوطني وترسانته العسكرية ضد الشعب.

ومن هنا، كانت الثورة الثالثة، حيث سقط النظام تحت ضربات الثوار في بداية ١٩٩١، ولكن سقطت معه الدولة أيضاً. ويبدو أن الثوار كان لديهم برنامج لهدم النظام القائم، ولكن لم تكن لديهم رؤية لبناء على أنقاض الدولة التي تركها النظام السابق، مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية حولت الصومال إلى رهبة لأمراء حرب، قسموا البلد إلى كاتنونات إقطاعية، ومورست جرائم ضد الإنسانية من قتل وتعذيب وتشريد لمئات الآلاف من المواطنين.

وسقطت الدولة والفراغ السياسي الذي لحقها، ظهرت الحركات الإسلامية كقوة أهلية وحيدة منظمة في البلاد، راحت تقدم خدمات اجتماعية في شكل هيئات إغاثة تساعد المتضررين. وحاولت قسر الإمكانات تخفيف معاناة الشعب، وبعثت الأمل في نفوسهم من خلال إعادة فتح المؤسسات التعليمية وإعطاء الفرص لآلاف الشباب. وأنشأ الإسلاميون كيانات وهيئات اقتصادية، كما أنشأوا محاكم إسلامية لحسم الأمر الذي كان متفلتا في مناطق كثيرة من جنوب ووسط البلاد، خاصة العاصمة.

وهكذا، بعد أن كان الجيش هو المؤسسة الوحيدة المنظمة المؤهلة لإحداث التغيير في المستقبل، أصبح الإسلاميون وحدهم القوة الاجتماعية المنظمة القادرة على قيادة ثورة شعبية شاملة بما يتكون من إصلاحات إلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية - من راسمال ديني يسهل لهم تعبئة الرأي العام الشعبي.

وفي شهر يونيو ٢٠٠٦، قام الإسلاميون بالثورة الرابعة، حيث قادوا انتفاضة شعبية ضد لوردات الحرب وهزمهم شر هزيمة في وقت قصير نسبياً.

هذا الانتصار السريع والحاسم للمحاكم الإسلامية على زعماء الحرب لم يعاجل العالم كله وحسب، بل فاجأ الإسلاميين أنفسهم الذين لم يتصوروا إحراز نصر عسكري على زعماء الحرب الأقوى والأكثر تسلحاً في هذه المدة الزمنية القصيرة.

والمؤكد ان الحركة الإسلامية أصبحت معادلة صعبة في الحسابات السياسية الصومالية، وأكبر قوة اجتماعية وسياسية، بما يمنحها الحق -على الأقل- في المشاركة في السلطة.

ومن الصعوبة حالياً تقييم الثورة الإسلامية، لكن ستكشف الأيام القادمة عن مدى ما يحمل مشروعها من برنامج تغيير شامل للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وما إذا كان يرتقى إلى مستوى طموح الشعب وتوقعاته أم لا. فحتى الآن، رأينا قدرة الإسلاميين الفائرة على التعبئة والحشد، ولكننا لم نر مشروعاً سياسياً شاملاً يمكن تطبيقه بعد مرحلة التعبئة، كما لم تظهر قيادة نخبوية فكرية تنظر للحركة، ونضع البرامج والخطط المستقبلية لإدارة البلاد.

إن الإسلاميين في حاجة إلى إعادة قراءة التاريخ، خاصة تجربة الدولة الوطنية في الصومال. وأسباب فشل الأحزاب الوطنية في إرساء دعائم الدولة الحديثة، وإخفاقها في تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

ولدينا الكثير من الأسباب التي تجعلنا نشك في قدرة التيار الإسلامي على تجاوز مرحلة التعبئة والشعارات إلى مرحلة العمل السياسي البناء، وطرح رؤية استراتيجية متكاملة تتناول النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بجدية وواقعية. ومما يعزز هذه الشكوك تصريحات وتحركات بعض مسئولى المحاكم الإسلامية، ورؤيتهم للدولة، وعلاقة الممارسة السياسية بالفضاء الدينى، وطبيعة النظام السياسى الإسلامى.

إن ما يريده الصوماليون هو إقامة حكم ديمقراطى عادل، السيادة فيه للشعب وللقانون، لا لطائفة معينة تدعى تجسيد القانون باسم الدين أو باسم المصلحة العامة. ما يميز الدولة المدنية الحديثة عن غيرها من أنماط الحكم هو سيادة حكم القانون، حيث لا أحد فوق القانون وسيادة المواطنين، حيث الشعب يحكم نفسه بنفسه من خلال انتخابات حرة ونزيهة، فينتخب الشعب وكلاء له فى الحكم يحاسبون أمامه، وذلك استناداً إلى أن المواطن يتمتع بالرشد، ويستطيع تسيير أموره دون الحاجة إلى وصاية سلطة عليا، تدعى معرفة مصلحة الشعب أكثر من الشعب نفسه.

عبد الواحد عبدالله شافعى

BIBI

AL-AZHARIYAH

في الشأن السوداني



١ قراءة في اتفاقيات شرق السودان

٢ الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور

إشراف : هاني رسلان

مركز البحوث والدراسات

فى الشأن السودانى

قراءة فى اتفاق شرق السودان

■ بدر حسن شافعى

وقعت كل من الحكومة السودانية، وجبهة الشرق (التي تم تشكيلها عام ٢٠٠٤ وتضم تنظيم مؤتمر البجا وجبهة الاسود الحرة) اتفاقية سلام فى الرابع عشر من أكتوبر ٢٠٠٦، عرفت باسم اتفاق سلام شرق السودان، وذلك بهدف وقف أعمال العنف المسلح التي شهدتها الإقليم منذ ١٢ عاما. وقد تم توقيع الاتفاق فى إريتريا، التي كانت بمثابة الوسيط الرئيسى بين الجانبين. ويضم الاتفاق ستة أجزاء، هي:

١- السلطة والقضايا السياسية والحكم.

٢- القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- الترتيبات الامنية ووقف إطلاق النار.

٤- المؤتمر التشاورى بشأنه

٥- طرق تنفيذ الاتفاق وجدوله الزمنى

٦- الترتيبات العامة

وقد تضمن الاتفاق كذلك عدة ملاحق، منها إعلان مبادئ وأطار لبرنامج الإعمار والتنمية لمدة خمس سنوات، واتفاق لتهيئة المناخ لعملية تطبيقه، واتفاق الحكومة التي وقعت الحكومة مع جبهة الاسود الحرة قبل هذا الاتفاق فى ليبيا وترتيبات تنفيذه

وقد أثار هذا الاتفاق عدة تساؤلات بشأن توقيته، والأسباب الدافعة لتوقيعه، وأهم بنوده، وأبرز الملاحظات بشأنه، ومدى مساهمته فى إنهاء الأزمة فى الإقليم

أولا- أسباب توقيع الاتفاق وتوقيته :

يمكن القول بوجود عدة أسباب دفعت طرفى الاتفاق إلى توقيعه، فضلا عن وجود أسباب تتعلق بالطرف الإريتري الذى يعد بمقابلة الداهم الرئيسى لقوى التمرد

(٥) بحث بكونه فى الشؤون الإقتصادية

١- الأسباب على الجانب الحكومى:

لقد تجمعت مجموعة من الأسباب دفعت الحكومة إلى التسريع بالتوصل إلى الاتفاق، مقارنة باتفاق نيفاشا الذى وقعته مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الجنوب (يناير ٢٠٠٥)، والذى استغرق قرابة عامين، واتفاق أبوجا الذى وقعته مع فصائل أركو مينارى فى دارفور (مايو ٢٠٠٦)، واستغرق أيضا قرابة عامين أما بالنسبة لاتفاق الشرق، فقد استغرق توقيعه قرابة خمسة أشهر تقريبا، حيث وقعت الحكومة اتفاقا مع الجبهة بشأن المسائل الإجرائية فى ٢٥ مايو ٢٠٠٦، وبعده بعدة أسابيع - وتحديدا ١٩ يونيو ٢٠٠٦ - تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ، وترجع أسباب هذا التسريع إلى حقائق عدة، منها:

١- رغبة الحكومة فى تحسين صورتها أمام الراى العام الداخلى والخارجى على حد سواء، وأنها تسعى دائما للسلام على عكس ما يروج البعض فى الداخل والخارج، ومن ثم فلا حاجة لإرسال أى قوات إفريقية أو دولية للسودان للإشراف على وقف إطلاق النار، أو القيام بهام وساطة فى أى إقليم من أقاليم الدولة ولعل الحكومة استهدفت من هذا الاتفاق تعديدا لإرسال رسالة واضحة للمجتمع الدولى عامة، والولايات المتحدة خاصة، بالكف عن المطالبة بإرسال قوات دولية لدارفور، بل إنها استهدفت أيضا توجيه رسالة ثانية لحركة العدل والمساواة فى دارفور،

والرافضة لتوقيع اتفاق أبوجا، بأن حلقها في مؤتمر البجا رفعوا اتفاق الشرق، لذا فمن باب أولى أن تتضمن هي أيضا اتفاق أبوجا.

ب- الرغبة في ضمان وصول صادرات النفط إلى الخارج، والتي تمر عبر أراضي شرق السودان إلى ميناء بشاير النفطى على البحر الأحمر، وهي المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون، وسبق لهم القيام بعدة محاولات لتفجير ذلك الأنبوب (١).

ج- الأهمية الاقتصادية للمنطقة، فبالإضافة لكونها تشتمل على الموانئ الوحيدة للسودان على البحر الأحمر (بور سودان - سواكن - البشاير وغيرها) يوجد بها أكبر منجم ذهب في البلاد في منطقة أرياب، ويستخرج منها سنويا ما بين ٥ إلى ٦ أطنان، كما يوجد بها خزانات المياه الرئيسية في البلاد، مثل خزان خشم القرية، فضلا عن وجود بعض المشاريع الغذائية بها، مثل مشروعات الغذاء في ولاية القضارف (تضم منطقة شرق السودان ثلاث ولايات هي القضارف، والبحر الأحمر، وكسلا). لذا، فإن الحكومة تسعى لاستقرار الأوضاع بها، حتى تجنى عوائد هذه المشاريع التي كانت عرضة للسلب والنهب، فضلا عن إمكانية التدمير بسبب ظروف الحرب.

د- الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة، فهي منطقة اتصال وتماس للسودان مع الخارج، خاصة مع دول شبه الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر، كما أنها نقطة تماس مهمة كذلك مع دول القرن الإفريقي، خاصة إريتريا التي كانت تشكل نقطة انطلاق الخلقى لقرى التمرد منذ انطلاق شرارة العمل المسلح عام ١٩٩٤. لذا، فإن الخبراء العسكريين السودانيين يرون أن أية ضربة تلقى من الشرق ضد الحكومة ستكون ضربة مدمرة، خاصة أن الجيش الإريتري ينشر نحو ٣٥ ألف جندي على الحدود مع السودان، في حين أن عدد القوات السودانية هناك لا يزيد على ٩ آلاف جندي. وبالتالي إذا انحاز الجيش الإريتري للمتمردين - كما كان يحدث من قبل - فإن هؤلاء سيكونون بمثابة قوة ضاربة تستطيع - على أقل تقدير - تنفيذ مخططات لتخريب شرق السودان ومنشأته المهمة، إن لم يترقب على ذلك احتلال بعض المناطق كما حدث عام ٢٠٠٢، عندما سيطر هؤلاء على بلدة مشكوريب الاستراتيجية (٢).

هـ- سعى الحكومة السودانية لاستكمال عملية السلام التي بدأتها من الجنوب مرورا بالغرب حاليا، ووصولا للشرق، بل إن توقيت تسوية صراع الشرق يعبر - في أحد أسبابه - إلى عدم إحراز تقدم مع قوى المعارضة في دارفور. ومن ثم، فإن الحكومة لا ترغب في استمرار الصراع على جانبيين (الشرق والغرب).

و- العلاقات الجيدة مع إريتريا، والتي تحسنت منذ أواخر العام الماضي، خاصة بعد انعقاد اللجنة المشتركة الأولى بينهما ٧-٦ ديسمبر ٢٠٠٥، والتي تم الاتفاق خلالها على رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء فوراً، واستمرار التواصل الرسمي والشعبي بينهما على كافة المستويات (٣)، وما تلا ذلك من زيارات متبادلة لقيادات البلدين في الفترة من ديسمبر ٢٠٠٥ وحتى مايو ٢٠٠٦، وهو ما دفع الخرطوم إلى استغلال هذا التحسن من أجل الاتفاق مع إريتريا على التوسط في المفاوضات

ز- تنامي نفوذ قوى المعارضة في الإقليم، خاصة بعد توحيد فصلي مؤتمر البجا، والأسود الحرة في فصيل واحد، هو جبهة الشرق عام ٢٠٠٤، وتنسيق جهودهما السياسية والعسكرية ضد الحكومة. ومما زاد من مخاوف الخرطوم إمكانية تدويل أزمة الشرق كذلك، خاصة بعدما اتهم بعض سياسيين البجا الحكومة بالعمل على تكوين ميليشيا جنجويد عربية للقتال لتنفيذ عمليات إبادة وتطهير إثني ضد البجا في الشرق (٤).

لكل هذه الأسباب، عملت حكومة الخرطوم على التسريع بعملية المفاوضات والتوصل إلى اتفاق سلام مع جبهة الشرق، خاصة أن مجلس الأمن كان يبحث - في حينها - مشروع قرار أمريكي بشأن التدخل الدولي في دارفور. لكن يبدو أن المحاولات السودانية لم تفت في عضد الولايات المتحدة التي تمكنت في الشهر نفسه (أكتوبر) من استصدار القرار رقم ١٧٠٦.

٢- الأسباب على جانب المتمردين :

يمكن القول بوجود سببين رئيسيين وراء قبول متمردى جبهة الشرق التفاوض مع حكومة الخرطوم.

الأول: هو نجاح الحكومة في التوصل لاتفاقيات سلام مع قوى التمرد في الجنوب (الجبهة الشعبية) وبعض القوى المتمردة في الغرب (دارفور)، وهو ما يعنى فقدان الجبهة حلقها، حيث كانت تحصل على دعم هؤلاء في هجومها ضد القوات الحكومية.

الثاني: هو تحسن العلاقات السودانية - الإريترية، واتفاق الطرفين على وقف دعم المعارضة التابعة للطرف الآخر. وبالفعل، مارست أسعرا ضغوطا كبيرة على متمردى جبهة الشرق من أجل القبول باتفاق السلام، لدرجة دفعت بعض المحللين إلى القول إن الأجندة السياسية للاتفاق تمت مناقشتها بين البلدين دون استشارة الجبهة (٥).

٣- الأسباب على الجانب الإريتري :

لعبت إريتريا دورا مهما في التوصل لمثل هذا الاتفاق، حيث استغلت أسعرا العلاقة القوية بينها وبين تنظيمى البجا والأسود الحرة في التسريع لعقد هذا الاتفاق، وذلك لعدة أسباب، أبرزها ما يلي:

١- الرغبة في تحسين صورة النظام في الداخل، خاصة في ظل حالة الاحتقان السياسي المتمثلة في زيادة حدة المعارضة، وعدم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها المقرر عام ٢٠٠١، وتأجيلها لموعد غير محدد.

٢- الرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي الذي شهد تدهورا حادا خلال الآونة الأخيرة. وقد كشف تقرير عن الأمن الغذائى في البلاد - تم إعداده في مارس ٢٠٠٥ - عن أن استمرار إغلاق الحدود بين إريتريا والسودان يعنى فقدان أسعرا ثلث سوق الغذاء التقليدية، ومن ثم تصاعد أسعار الحبوب بها (٦). فضلا عن ذلك، فإن أسعرا ترغب في تدفق البترول السودانى إليها على غرار ما تحصل عليه عدوها اللدود إثيوبيا.

٣- الرغبة في وقف هجمات المعارضة التي تنطلق من أراضي السودان ضدها، حيث تكبد النظام خسائر كبيرة مادية ومعنوية في ظل الأوضاع المتروكة التي يعاني منها. وبالفعل، منعت

محلى بالإقليم (يبلغ عدد المجالس بالإقليم ٢٥ مجلسا)

٢- بالنسبة لانتظام الثروة، تم الاتفاق على إنشاء صندوق لإعادة بناء وتنمية شرق السودان، يكون دوره الأساسى التخطيط والمراقبة والمتابعة لبرامج إعادة البناء والتنمية بالإقليم، على ألا تتعارض برامجه مع مشاريع التنمية القومية التى يتم على مستوى الحكومة المركزية فى شرق السودان. وبالنسبة لموارد الصندوق، فبالإضافة إلى نصيب الإقليم فى الدخل القومى، تقوم الحكومة المركزية بتوفير ١٠٠ مليون دولار فى بداية عمل الصندوق أوائل ٢٠٠٧، ومبلغ لا يقل عن ١٢٥ مليون دولار لمدة أربعة أعوام (٢٠٠٨-٢٠١١)، أى أن إجمالى ما ستقوم الحكومة بنفقه للصندوق ٦٠٠ مليون دولار خلال خمسة أعوام. ويرأس مجلس إدارة الصندوق وزير المالية والاقتصاد المركزى، ويضم فى عضويته حكام الولايات الثلاث، ووزراء المالية الإقليميين، وثلاثة مرشحين تابعين للجبهة، وشخصين يرشحهما رئيس الجمهورية

٣- بالنسبة للترتيبات الأمنية، نصت الاتفاقية على وقف إطلاق نار شامل خلال ٧٢ ساعة من توقيعها، مع توفير فرصة للأرغبيين والمزهلين من الجبهة للانتماج فى القوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى، على ألا تقل نسبة مقاتلى الجبهة عن ٢٢٪ من حجم القوات التى يتم استيعابها فى مدة لا تقل عن عامين. كما نصت الاتفاقية كذلك على مسئولية الحكومة عن استيعاب مقاتلى الجبهة الذين لم يتم استيعابهم فى القوات المسلحة. مع قيامها -أى الحكومة- بإطلاق سراح السجناء والمعتقلين فى قضايا ذات صلة بالنزاع، فضلا عن اتخاذ التدابير المناسبة لرفع حالة الطوارئ بالإقليم خلال الفترة نفسها.

٤- بالنسبة للمؤتمر التشاورى، تم الاتفاق على عقد مؤتمر تشاورى خلال ثلاثين يوما من توقيع الاتفاقية بهدف جذب التأييد له وتقديم النصح لأطرافه. ويضم هذا المؤتمر ممثلين وزعماء الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدنى، والمهنيين، والقيادات الدينية، وممثلين للمغتربين، فضلا عن مشاركة معقولة للشباب والمرأة.

٥- فيما يتعلق بمراقبة عملية التنفيذ، نص الفصل الخامس على تشكيل لجنة مشتركة للتنفيذ، يقوم كل طرف بتعيين خمسة أشخاص بها، على أن يرأسها نائب رئيس الجمهورية، ويكون نائبه فيها هو مساعد رئيس الجمهورية المعين من قبل الجبهة.

أما الفصل السادس من الاتفاق، فقد تضمن مجموعة من الأحكام العامة تتعلق بتضمين الاتفاق فى الدستور القومى الانتقالي، وتحديد آليات فض المنازعات التى تنشأ عنه، حيث تم إحالتها إلى المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالشق القانونى، وما عدا ذلك يعرض على لجنة ثلاثية تتشكل من أعضاء من الحكومة والجبهة والحكومة الإريترية.

ثالثا- ملاحظات حول الاتفاق :

من العرض السابق، يمكن القول بوجود عدة ملاحظات على الاتفاق، تتمثل فيما يلى:

١- إن الاتفاق لم يضم كل قوى التمرد فى الإقليم، صحيح أنه ركز على القوى الأساسية، لكن كان ينبغي أن يكون اتفاقا شاملا لكل هذه القوى، خاصة أن استبعاد بعض الفصائل قد يؤدي إلى

الحكومة السودانية فى شهر يوليو ٢٠٠٦ - أى بعد أقل من شهرين من توقيع اتفاق المسائل الإجرائية وإعلان المبادئ - عقد عدة مؤتمرات للمعارضة الإريترية على أراضيها (٧).

٤- الرغبة فى كسب ود السودان كحليف لها فى مواجهة إثيوبيا، بل يمكن استغلال ذلك فى قيام الخرطوم بالوساطة بين البليين لمحاولة إنهاء الخلاف الحدودى بينهما كنوع من رد الجميل لأسرا

ومن هنا، يمكن فهم أسباب الضغط الإريترى القوي على الجبهة لتوقيع مثل هذا الاتفاق، إذ إنها كانت تدرك جيدا أن تخلى أسرا عنها يعنى هزيمتها عسكريا وسياسيا فى مواجهة القوات الحكومية

ثانيا- بنود الاتفاق :

لقد تضمن الاتفاق ست نقاط أساسية، لعل أبرز ما جاء فيها ما يلى (٨):

١- بالنسبة لقسمة السلطة والقضايا السياسية والحكم، أكد الطرفان عدة أمور، أبرزها ما يلى:

أ- الالتزام بالنظام الفيدرالى الفعال كنظام حكم فى السودان، مع التوزيع الواضح للسلطات والمسئوليات بين المركز (حكومة الخرطوم) والمستويات الأخرى (المحلية والولائية).

ب- تأسيس مجلس تنسيق لولايات الشرق الثلاث، يناط به تسهيل إدارة الإقليم، ويتكون من ١٥ عضوا هم حكام الولايات الثلاث، ورؤساء المجالس التشريعية بها، وثلاثة أعضاء ترشحهم الجبهة، و ٦ أعضاء آخرين يتم اختيارهم بواسطة مجلس التنسيق.

ج- يتم تمثيل جبهة الشرق فى مستويات الحكم الولائى والمحلى وكافة المؤسسات المركزية، بما فيها مؤسسة الرئاسة، والجهاز التشريعى والقضائى، والقوات المسلحة .. الخ.

د- واستنادا للبند السابق على رئيس الجمهورية، يتم تعيين مساعد ومستشار له من قائمة مرشحين تقدمهم الجبهة.

هـ- وفيما يتعلق بالحكومة المركزية، ترشح الجبهة شخصا لمنصب وزير دولة مركزى (إضافة إلى ما كان لها فى السابق، حيث كان لها وزيران، فضلا عن وزير دولة).

و- وفيما يتعلق بالبرلمان المركزى، تقوم الجبهة بتعيين ثمانية أعضاء، به، فضلا عن منصب مستشار فى الحكومة، مع تمثيل مواطنى شرق السودان تمثيلا عادلا فى المحكمة الدستورية، والجهاز القضائى والخضعة المدنية، كما ينبغي على الحكومة اتخاذ المعايير المناسبة والملائمة لضمان مشاركة مواطنى شرق السودان فى الوظائف الوسطى والعليا بسبب قلة تمثيلهم الحالى بها

ز- أما بالنسبة للمستوى الولائى للحكم، تقوم الجبهة بترشيح نواب ولاية فى كل من ولاية كسلا والفضارف، ووزير واحد فى ولاية البحر الأحمر، ومستشار فى كل من الولايات الثلاث، كما يخصص لها عشرة مقاعد فى كل من المجالس التشريعية الثلاثة، فضلا عن رئاسة لجنة واحدة فى كل مجلس تشريعى، كما يكون لها أيضا خمسة مقاعد من مقاعد كل مجلس

وهي نقطة باتت تشكل مشكلة داخل الجبهة ذاتها، وهو ما حدا - مثلاً - بمؤتمر البجا إلى اتهام كل من أمينه العام الدكتور أمنة ضرار، والأمين العام لجبهة الأسود الحرة مبروك مبارك سليم بإعداد قائمة بأعضاء اللجنة المركزية للجبهة على أسس قبلية، وقيام المؤتمر بعزل الدكتور أمنة بالرغم من دورها المهم في عملية التفاوض (١١).

على أية حال، فإن الاتفاق من شأنه تحقيق مكاسب لكلا الطرفين، فالحكومة ستستعيد السيطرة على الموانئ المهمة بالإقليم، كما أنه سيضمن تحييد القوى الجنوبية، وكذلك إريتريا عن دعم المتمردين، وفي المقابل، فإنه سيؤدي إلى إيجاد حالة من الهدوء في الإقليم، وبداية عملية إعادة الإعمار، والحصول على بعض الموارد التي لم تكن متاحة لهم من قبل، خاصة بعد تروى الأوضاع به بصورة كبيرة (بلغت مخصصات التنمية له في السابق ٢٪ فقط). لكن هناك هواجس من بروز خلافات قبلية أو سياسية قد تعصف به، وقد برزت مؤشرات لذلك، منها ما طالبت به قبيلة بني عامر، بعد توقيعه بعدة أيام، بتولى عدة مناصب، أبرزها منصب مساعد رئيس الجمهورية، فضلاً عن الحصول على مقعدين من المقاعد الثمانية بالبرلمان المركزي، هذا بخلاف المطالبة بالحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية، وكان مبررها في ذلك أنها القبيلة الأكثر عدداً من ناحية، كما أن معظم الحرب دارت على أرضها من ناحية أخرى.

استمرار التوتر، تماماً كما هو حادث الآن في دارفور. لذا، لا مراهبة في أن تظهر بعض القوى الرفضية له، ومن تلك الحركة الوطنية لشرق السودان التي أعلنت - على لسان أمين الاتصال التنظيمي السياسي بها - أن الاتفاق لن يؤدي إلا إلى تهمة منظمات مهمة من الرأي الشعبي والسياسي والاجتماعي العام في شرق السودان، بحيث يقصوها ويعزلها على نحو شبيه بما حدث في دارفور (٩).

٢- عدم إشارة الاتفاق بصورة رقمية إلى حصص الإقليم في زروته، على غرار ما حدث في اتفاق نيفاشا، إذ باستثناء النص على موارد صندوق إعادة الإعمار، لم يتم الحديث عن النسبة التي سيحصل عليها الإقليم، كما لم يتحدث كذلك عن دور المؤسسات والمشاريع القائمة به كهيئة الموانئ البحرية، والجمارك، والأسواق الحرة، وذهب أرياب في عملية التتميم (١٠).

٣- تأكيد الاتفاق الدور الإريتري في عملية فض المنازعات غير الدستورية التي قد تنشأ بين طرفيه، وهو ما يعني إقراراً فعلياً بدور إريتريا في عملية التسوية من ناحية، كما أنه يضمن عدم الاحتكام إلى الخارج في أي خلاف قد ينشأ بشأنه من ناحية أخرى.

٤- إن الاتفاق تضمن نسبة لا بأس بها للجبهة في مستويات الحكم المختلفة، وإن كانت المشكلة ستكون في الأشخاص الذين سيتم ترشيحهم لها، وهل سيتم ذلك على أسس قبلية أم إقليمية.

الهوامش :

- ١- لمزيد من التفاصيل، انظر: "الثقوب السوداء في علاقات السودان وإريتريا"، ١٢ يونيو ٢٠٠٥، في: www.alnilin.com
- ٢- أسامة الهيثمي، "اتفاق أسمر - هل ينزع فتيل أزمة شرق السودان؟"، موقع مفكرة الإسلام، ٩ أكتوبر ٢٠٠٦، في: www.islammemo.net/article.aspx?id=7711
- ٣- لمزيد من التفاصيل حول أبعاد العلاقات الثنائية بين الجانبين، انظر: بدر حسن شافعي، "تطبيع العلاقات السودانية - الإريترية"، لماذا؟، السياسة الدولية، عدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٥، ص ٢١٧-٢١٨.
- ٤- حول هذه المزاعم، انظر: محمد عثمان حبيب الله، "شرق السودان بين مخاطر التحويل وأفاق الحل السلمي"، السياسة الدولية، عدد ١٥٨، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٠٤.
- ٥- أبو فاطمة أحمد أونور محمود، "مفاوضات الشرق بين تباعير السلام السار والوسيط الضار" في: www.adoulis.com/details.php?rsntype=1&id=742
- ٦- www.alnahdal.8m.com
- ٧- مزيلة محمد عثمان، السودان وإريتريا .. الضغط بالمعارضين، جريدة الصحافة السودانية، ٥ يوليو ٢٠٠٦.
- ٨- حول هذه البنود، انظر: التيجاني عيسى، "اتفاقية سلام شرق السودان باختصار"، موقع سودانيس أون لاين، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٦، في: www.sudaneseonline.com/ar/printer_5723.html
- ٩- محمد جمال عرفة، "اتفاق شرق السودان - ماذا بعد ثلاثة السلام؟"، www.islamonline.net/arabic/politics/arabicaaffairs/topic_10/2006/05/02.shtml
- ١٠- د. أوشيك آدم علي، "حتى لا يصبح سلام السودان حبراً على ورق"، www.sudaneseonline.com/ar/article_6203.shtml
- ١١- انظر بيان مؤتمر البجا، صحيفة أخبار اليوم السودانية، ٦ ديسمبر ٢٠٠٦.

الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور

د. صبرى عبد القوي

كشفت تطورات الأحداث وتصاعدها في دارفور عن تورط إسرائيل وضلوعها في دعم حركات التمرد بها من خلال القيام بتدريب المتمردين ومدهم بالأسلحة، وإغراق دارفور بالأسلحة، حتى أصبحت دارفور موردا أساسيا للسلاح الإسرائيلي في إفريقيا خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يشير إلى الأهمية التي توليها إسرائيل ملف دارفور، وأنه أصبح يمثل مرتكزا رئيسيا على أجندته الاستراتيجية الإسرائيلية حيال السودان.

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان

ينظر للسودان في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي على أنه مجموعة عرقيات وأقليات تختطف فيما بينها. وانطلاقا من هذه النظرة، اتخذت إسرائيل من السودان حقلًا لتطبيق استراتيجيتها المعروفة بشد الأطراف ثم بترها، والتي يتلخص مضمونها في إقامة علاقات تحالفية مع الجماعات الإثنية والعرقية المحيطة بالدول العربية والموجودة على أطرافها من خلال دعمها وتشجيعها على مناهضة السلطة المركزية، وتحقيق الانفصال بهدف تفتيت هذه الدول وتقويضها.

ومن ثم، اهتم واضعو هذه الاستراتيجية برصد وملاحظة كل ما يجري في السودان عن طريق إيجاد ركانين، إما حول السودان أو داخله، وذلك من خلال دعم حركات التمرد والانفصال به، وهو ما تعتبره إسرائيل مهما لأمنها.

ولذلك، بادرت إسرائيل إلى دعم حركة التمرد بجنوب السودان منذ اشتغالها ومدها بالأسلحة وتدريب كوادرها وقادتها، وهو ما كان له أثر كبير في تقوية قدراتها العسكرية، وتمكينها من أن تتخطى ما كانت تحلم به من طموحات.

(٥) بلعت في غضون الإفريقية

شكل ظهور تمرد دارفور بشكل قوي، ويتكثف عسكري منظم مكن قوات التمرد من تصعيد عملياتها العسكرية ضد القوات الحكومية في وقت قياسي نسبيا - هاجسا قويا، وولد شكوكا بأن هناك أيادي وقوى خارجية تعبت في القضية وتدعم قوات التمرد بدارفور. وكان من أبرز هذه القوى التي كشف النقاب عنها وأيدها الواقع هي إسرائيل، والتي كشفت التقارير عن تورطها في تقديم الدعم اللوجيستي للمتمردين من خلال القيام بتدريبهم وتسليحهم. وقد تعطل هذا الدعم في عدة مناح يمكن رصدها في عدة نقاط:

قيام إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة - برعاية اللقاء الذي جمع بين جون جارانج، الرئيس السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان، وزعماء حركات تمرد دارفور في واشنطن خلال عام ٢٠٠٤، والذي استهدف التنسيق بين الحركة الشعبية وحركات التمرد في دارفور من جهة، ومد الجسور بين إسرائيل وزعماء حركات التمرد في دارفور من جهة أخرى. وقد تراكب هذا اللقاء مع صدور دراسة استراتيجية أمريكية تم نشرها، يدور فحواها حول وجود سيناريو لتقسيم السودان

يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء الالام التي تعصف بالآخرين في دارفور، وإن عليها أن تبذل مساعيها لمساعدة الجهود الدولية المتطلقة بالمساة في دارفور.

ومن هذا المنطلق، بدأت إسرائيل بذل مساعيها للمشاركة في تدويل الأزمة، والدفع بها إلى المسرح الدولى، فقامت وزارة الخارجية الإسرائيلية - من خلال تواصلها وقنواتها المفتوحة مع الجماعات والتنظيمات اليهودية في الولايات المتحدة - بتعبئة هذه الجماعات وحشدها نحو أزمة دارفور، والتي قامت بدورها بشن حملة إعلامية في الأوساط الأمريكية ضد ما وصفته بالإبادة الجماعية في دارفور فالتفسير الإسرائيلي للأزمة يقوم أساسا على تقسيم مجتمع دارفور عرقيا إلى عرب وأفارقة، وإن الجماعات العربية - ممثلة في جماعات وميليشيات الجنجويد - تقوم بحملة إبادة وتطهير عرقى لأفارقة دارفور يشبه تماما - حسب زعمهم - محرقة اليهود وإبادتهم على يد هتلر، ومن ثم فإن ما يحدث في دارفور هو هولوكرست عربى ضد أفارقة دارفور.

واتساقا مع هذه الحملة، قامت الجماعات اليهودية وأكثر من ٢٠ منظمة يهودية وقيادات من المجتمع المدني في الولايات المتحدة بتأسيس تحالف أطلق عليه تحالف إنقاذ دارفور في صيف ٢٠٠٤، كما قامت بتوجيه نداء للرئيس الأمريكى بوش، موقع عليه من زعماء هذه المنظمات لحثه على فرض تدخل دولى فوري ومتعدد في إقليم دارفور.

ودعمت هذه الجماعات من جهودها من خلال تنظيمها ورعايتها للعديد من المظاهرات، كان أبرزها المظاهرة التي نظمت في واشنطن في ٢٠ أبريل ٢٠٠٦، وبحسب تقديرات الإعلام الأمريكى، فإن أكثر المشاركين في هذه المظاهرة كانوا يهودا، وحملوا شعارات ذات دلالة يهودية، وطالبوا فيها بنشر قوات سلام دولية في دارفور. ومن ثم، فإن غاية إسرائيل من تدويل الأزمة تهدف - ضمن أهداف أخرى - إلى لفت أنظار العالم بعيدا عن قضية الصراع العربى - الإسرائيلى، والمؤشر على ذلك أن مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة عندما تحدث عن الجدار الفاصل، بدأ حديثه عن أزمة دارفور، والزعم باضطهاد جماعات الجنجويد العربية لأفارقة دارفور.

أزمة اللاجئيين السودانيين في إسرائيل :

تتمثل هذه المشكلة في تسلسل عدد من السودانيين إلى إسرائيل عبر الحدود المصرية، والذين وصل عددهم - حسب تقديرات مكتب المفوضية العليا للاجئين في إسرائيل - إلى نحو ٢٠٠ لاجئ، من بينهم خمسون من إقليم دارفور، وذلك طلبا للجوء السياسى لدى إسرائيل، وقد قامت السلطات الإسرائيلية باعتقالهم وإدراجها طبقا لقانون منع التسلسل، باعتبارهم سجناء امنيين قادمين مما تعتبره إسرائيل دولة معادية لها (السودان)، والذي تبولر رأيها الرسمى في أن هؤلاء السودانيين سيتم إما

ثلاث دول، إحداهما دولة في دارفور موالية لإسرائيل، ورغم سمة هذا السيناريو، إلا أنه في ضوء ما حققته حركة التمرد في جنوب السودان وما وصلت إليه من نتائج، يجعلنا نتعامل معه بشيء من الجدية.

استغلت إسرائيل وجودها النشط في إريتريا، واتخذت منها مركزا لدعم حركات التمرد بدارفور من خلال القيام بتدريبهم وتسليحهم. وقد بدأ الترتيب لهذا الدعم من خلال اجتماع بعض قيادات حركات التمرد بالسفير الإسرائيلى في أسمرا برعاية إريتريه خالصة، بل إن إريتريا قامت بالترتيب لمقعد لقاء بين بعض حركات التمرد في دارفور ومسؤولين عسكريين إسرائيليين في إحدى السفارات الإسرائيلية في إحدى دول غرب إفريقيا، وهو اللقاء الذى تم فيه الاتفاق على مشاركة إسرائيل في تمويل بعض حركات التمرد الرئيسية في دارفور. وقد شارك في هذا اللقاء الشريف حريز، نائب رئيس حزب التحالف الفيدرالى السودانى، والذي قام أيضا بزيارة إسرائيل، كما قامت إريتريا برعاية اجتماع سرى في أسمرا في مطلع عام ٢٠٠٤، جمع بين كل من الجنرال بنيامين يوشع مسئول ملف القرن الإفريقى في الموساد، وقادة حركة التمرد في دارفور وجاراتج، وكان الهدف منه توفير الدعم لحركات التمرد بدارفور.

قامت إسرائيل بالدفع بالعديد من الشبكات المتخصصة في الاتجار في السلاح وتهريبه إلى إقليم دارفور، وعبدت لها الطرق لإيصال هذه الأسلحة إلى حركات التمرد، وكان من أبرزها شبكة كان يقزعمها "داني ياتوم" نجل رئيس جهاز الموساد السابق، والتي تم الكشف عنها من قبل السلطات الأرمنية، والتي تلخصت مهمتها في تهريب الأسلحة إلى دارفور، ومساعدة عدد من أفراد حركات التمرد بالإقليم على تلقى التدريبات العسكرية في إسرائيل. وقد كشفت دراسة حديثة - أعدها معهد أبحاث قضايا الدفاع والأمن ونزع السلاح في بروكسل تحت عنوان "تهريب السلاح إلى إفريقيا" - عن أن إقليم دارفور أصبح سوقا لتجارة الأسلحة الإسرائيلية، وموردا أساسيا لتجارة السلاح القادم من إسرائيل إلى إفريقيا بصفة عامة، وهو ما يعنى أن إسرائيل عزمت على إغراق دارفور بالسلاح، ودعم القدرات العسكرية لحركات التمرد، وهو ما يجعل دارفور دائما ترقد على صفيح ساخن، من السهل إشعاله في أى وقت.

إسرائيل وتمويل أزمة دارفور:

استغلت إسرائيل الحملة الغربية الموجهة ضد السودان، وافضت نفسها في أزمة دارفور فدخلتها في دائرة اهتمامها، ووضعتها كبند مهم في أجندة سياستها الخارجية، وبرزت الدوائر الإسرائيلية هذا الاهتمام في خطاب وجهه وزير الخارجية الإسرائيلى السابق سلفان شالوم إلى حكومته بقوله "إن أزمة إسرائيل التي كانت لها معاناة عظيمة في الماضي لا

إعادتهم إلى مصر، شريطة عدم ترحيلهم منها إلى السودان أو إلى أى بلد آخر لم تحدد.

ورغم أن تسلل هؤلاء اللاجئين إلى إسرائيل يتم منذ العام الماضى، إلا أن السلطات الإسرائيلية غضت الطرف إزاء ذلك، ولم تقم بإثارة هذه القضية سياسيا وإعلاميا إلا عقب توقيع اتفاق أبوجا للسلام فى دارفور فى الخامس من مايو ٢٠٠٦، وهو ما يلقي بعض الشكوك حول مغزى إثارة القضية فى هذا التوقيت، والذي تبعته حالة من الجدل فى الأوساط الإسرائيلية، خاصة الإعلامية، لاسيما بعد قيام عدد من الجمعيات الحقوقية الإسرائيلية بإدراج القضية أمام المحكمة العليا فى إسرائيل. وقد أعطى هذا الزخم للقضية بعدا إنسانيا، مما جعل العديد من الأوساط الإسرائيلية -خاصة الحقوقية- تطالب بعدم ترحيل هؤلاء اللاجئين، وأن يتم التعامل معهم من منطلق قانون الدخول لإسرائيل.

ومن ثم، فإن قراءة الوضع والأسلوب الإسرائيلي فى التعامل مع القضية يجعل من المرجح أن تركز إسرائيل إلى منح عدد كبير من هؤلاء اللاجئين حق اللجوء إليها، خاصة من ينتمون إلى إقليم دارفور لتحقيق عدة أهداف، منها: إضفاء الطابع الإنسانى على سياستها تجاه الأزمة، والدعاية لكونها أصبحت ملاذا آمنا لمواطنى دولة تعتبرها إسرائيل معادية لها، وبالتالي التغطية على اتهامها بدعم حركات التمرد بدارفور، إضافة إلى إيجاد نوع من الترابط بينها وبين إقليم دارفور

لتحقيق أهداف أخرى مستقبلية حيال السودان، يأتى فى مقدمتها إمكانية قيام الموساد بتجنيد عدد من هؤلاء اللاجئين وإعادة تصديرهم إلى السودان ودول عربية أخرى للعمل لحسابه هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن إقدام إسرائيل على هذه الخطوة سينمى لديها شعورا بأنها يمكن أن تكوّن طرقا مساعدا فى حل الأزمة، وبالتالي إقحام نفسها فيها.

وقد ظهرت بوادر هذه الخطوة بالفعل بقيام وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسبى ليفنى، بعقد اجتماع مع عدد من سفراء الدول الإفريقية فى تل أبيب فى ٢٤ مايو الماضى، حسبما نقلته صحيفة ידיעות أحرونوت، وكان ملف أزمة دارفور محور المناقشة، والتي أعلنت فيه اقتراح قيام الحكومة الإسرائيلية بالمساعدة فى إيجاد حل للأزمة. وربما تكمن خطورة هذا الاجتماع فى علانيته، وأنه تم عبر قنوات دبلوماسية رسمية. فنحن نعلم أن لدى إسرائيل الكثير من الاجندات السرية ضد الدول العربية، ولكن تعتمد إسرائيل المجاهرة فى تناول قضية عربية إفريقية خالصة يثير الكثير من جوانب الارتباب.

يتضح مما سبق أن أزمة دارفور أصبحت بنىء مهمما على أجندة الاهتمامات الإسرائيلية وأنشطة الموساد لجعل السودان منكبا وغارقا دائما فى مشاكله الداخلية، وبالتالي إبعاده عن لعب أى دور محورى فى قضايا المنطقة، وهو ما يتطلب وعيا سودانيا بضرورة علاج الأزمة لإنتقاذ السودان مما يحف به من أخطار، ويحاك له من مؤامرات.

المصادر :

- حسن مكى، السودان وإسرائيل واستراتيجية شد الأطراف، جريدة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٤.
- حسن مكى، مصر والسودان والقرن الإفريقى .. إسرائيل على الخط، مجلة وجهات نظر، العدد ٧٠، نوفمبر ٢٠٠٤.
- علاء سالم، المخطط الإسرائيلى لتفتيت وبلقنة المنطقة العربية.. دراسة محدودة، القاهرة، الدار العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣

- فهمى هويدى، بعد إعلان نيروبي - كيف يرد جاراج الجميل لإسرائيل؟ (١١ يونيو ٢٠٠٤)

www.arabgate.com/prin/81?1453

- حسن مكى، دارفور .. من أشعل الحريق؟ مجلة وجهات نظر، العدد ٦٨، سبتمبر ٢٠٠٤.

- Sudan Accuses Israel Helping Rebels, United press International, 12th Oct, 2004.

- Israel Rejects Crazy Sudanese Accusation, The Jerusalem Post 8 August 2004.

- Sudan Official Says Israel Backing Darfur Rebels, BBC Monitoring 14 Oct. 2004.

- هانى رسلان، ماذا يجري فى دارفور السودانية؟ طبيعة الأزمة - الجهات المقاتلة - الأدوار الخارجية، الاهرام، ٢٢ يناير

- دارفور مورد أساسي لتجارة السلاح القادم من إسرائيل

www.alsahafa.info/index.ph?type d

- مجلة آخر ساعة، ١٢ يناير ٢٠٠٥.

www.alnilin.com/news/modules

- Darfur: Four Questions, www.tikkum.org/rabbi.

- دارفور ونوطين الأزمة | www.meshkat.net/new/contents.php?catid=11

- سودانيون في إسرائيل

www.meshkat.net/new/contents.php?catid=6

- عصام زيدان، دارفور.. هل بدأت الأفعى تطل على مصر؟ www.islammeno.cc/taqrer/one-news

- www.ajws.org/index

- أحمد إسماعيل، من دارفور مقترعون في إسرائيل

www.almeseryoon.com/showdetails

- The Darfur Genocide Continues, The Jerusalem Post, 9 March 2006

- The Right of Refuse, The Jerusalem Post, 12 May 2006.

- State Ordered to Change Policy on Sudanese Refugees, The Jerusalem Post, 9 May 2006-06-25

- إسرائيل تقترح المساعدة في دارفور

www.alarabonline.org/print.asp?

حالة القاعدة "بعد خمس سنوات" من هجمات ٢٠٠١

د. محمد عبد السلام *

لم يكن ظهور شبكة القاعدة على الساحة الدولية مجرد "تطور آخر" في مسيرة ظاهرة الإرهاب قديمة الأزل، فلم يكن من الممكن مقارنتها بتلك التنظيمات الإرهابية العتيقة، التي مارست أعمال عنف مروعة داخل دول مختلفة، أو عبر مساح عمليات متعددة، كما كان الحال بالنسبة للجيش الأحمر في اليابان، أو "بادر ماينهوف" في ألمانيا، أو "الدرب المضيئ" في بيرو، أو "الألوية الحمراء" في إيطاليا، أو جماعة "أبو نضال" في الشرق الأوسط فقد أدى ظهور تلك الشبكة إلى موجة واسعة النطاق من العنف الدولي، الذي ارتبطت به ظواهر حقيقية كالعنف العابر للحدود، أو "الحرب غير المتوازنة".

كانت تلك الأطراف تخوض حرباً تدرك أنها مفتوحة، وكانت الشبكة تعمل وفق نظريات عنف مقترح يبدو عديمياً في بعض الأحيان ومع الوقت، اتضح أن "القاعدة تتحول"، من تنظيم إلى شبكة، إلى "فكرة" أو حالة، ثم إلى تنظيمات فرعية وخلافاً صغيرة مرة أخرى.

إن التقدير الراهن لحالة القاعدة هو أنها عادت إلى العمل على الساحة الدولية مرة أخرى، وبدأت بعض نقاط قوتها في الظهور، فعناصرها منتشرة في مناطق عديدة من العالم، ولديها تحالفات تتيح لها القيام بأعمال عنف، وقدرة لاقتة على التفكير في اللامعقول. لكن نشاطاتها تلتقي هذه المرة في إطار مختلف تماماً يقلص بشدة من الآثار المحتملة لعملياتها، فقد تحولت إلى شبح عنيف وخطر. فبالرغم من القيام بعمليات إرهاب مفاجئة أو مروعة، وتكبيد المئات خسائر فادحة،

لكن الأهم أن الشبكة تحولت إلى فاعل دولي غير حكومي، مارس تأثيرات أعمق مما فعلت عشرات الدول في تطور النظام الدولي الحالي، الذي تعتبر هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول جوهرياً في مساره.

كانت واحدة من الأفكار الكبرى الحيرة التي ارتبطت بموجة إرهاب القاعدة، أو تيار "محاوية القاعدة" منذ البداية، تتعلق بالكيفية التي يمكن أن تنتهي بها مثل تلك الحروب غير التقليدية التي تتم بين مؤسسات عسكرية وأمنية لدول، وأهداف كبير مؤثر. لكنه غير واضح المعالم، بصورة يمكن من خلالها التوصل لفاهيم محددة بشأن النصر والهزيمة، أو تقييمات ذات مصداقية بشأن ما حاق به من خسائر، أو جداول زمنية ما لنهاية مثل هذه الحرب، من جانب الأطراف التي تعمل ضد "الشبكة" أو حتى من جانب الشبكة ذاتها. فقد

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

فقدان الاتصال "العادي" مع كوادرات التنظيم، أو حتى عقد لقاءات منتظمة بينها، فقد أصبحت القضية الأولى للقيادات هي البقاء. والنتيجة المتصورة هي تفكك التنظيم، مع فقدان الاتجاه، وتقلص التمويل، وصعوبة اتخاذ قرارات كبرى قابلة للتنفيذ، ومزيد من اللامركزية التي تقترب من "الحكم الذاتي" داخل الشبكة، مع انهيار الروح المعنوية وفقدان الأمن بين عناصرها.

لم يبق على هذا المستوى سوى "شبح بن لادن" الذي تحول إلى ما يشبه مرشداً أعلى لحالة القاعدة، وتسجيلات أيمن الظواهري التي يحاول من خلالها ملء الفراغ وتوجيه عناصر الشبكة التي لا يمسك بخيوطها تنظيمياً، وظهر "أمراء مناطق" أكثر خطورة مثل الزرقاوي في العراق، وهم في الواقع قادة عمليات. المهم أن الفكرة هنا هي أن تأثير القيادات يتراجع مع الوقت لصالح قوة التنظيمات في مسارح العمليات المختلفة.

٢- منظمة القاعدة :

وتشمل العناصر والكوادر والعناصر التي تشكل المنظمة التي كانت توجد في الأساس داخل أفغانستان، وتشكل "القبيلة" التي تستند عليها قوة بن لادن في التعامل مع الأفغان وإدارة القاعدة، وتتألف أساساً من الأفغان العرب، إضافة إلى عناصر من جنسيات أسيوية وإفريقية مختلفة. وما كان شأنها هو أن تلك المنظمة تتألف من ٣ إلى ٥ آلاف عنصر، يشكلون لجناً عسكرياً ومالية وإعلامية وشرعية مختلفة.

وقد تعرضت عناصر المنظمة لضربة قاصمة، بفعل انهيار نظام طالبان الذي كان يوفر الحماية لها، وعدم الثقة القائم في التحالفات القبلية، وعمليات القصف الجوي في ثورا بورا. ورغم أن تقديرات القاعدة تشير إلى أن ٧٠٪ من قوة المنظمة لم تتعرض للتدمير، إلا أن المسألة ليست بالأشخاص وإنما المنظمة، وقد انهارت المنظمة - التي تشبه الحكومة المركزية - بشكلها الحديدي وقدراتها التسليحية واللوجيستية والاتصالية، بحيث لم تعد قادرة على إدارة الدوائر الأوسع من التنظيم.

لكن عودة النشاط في أفغانستان تطرح أسئلة عديدة تتصل بهذا التقييم، فمن الواضح أن عناصر طالبان لم تتبدد بعد غزو أفغانستان، ولا تزال تجد نوعاً من الدعم والحماية من قبائل الداخل وقبائل الحدود، وربما بعض الدول المجاورة لأفغانستان. ومن المتصور أن المنطق نفسه ينطبق على عناصر القاعدة، فعدم العثور على بن لادن أو اعتقال الظواهري، رغم كل الإمكانيات المخصصة لذلك، يشير إلى أن بقايا التنظيم لا تزال قادرة، وربما خطيرة.

٣- شبكة القاعدة :

وكانت تلك الشبكة تتكون من المنظمة التي كانت تتمركز في

لها لم تعد ذلك "الفاعل غير الدولي" الذي كان قادراً في وقت ما على تغيير اتجاه التفاعلات العالمية، التي يبدو أنها نبتت بالفعل إلى مدى لم يعد من الممكن التأثير فيها كثيراً، حتى لو تكررت وقائع ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مرة أخرى، فلم يعد لدى الدول المستهدفة ما تخسره سوى خسائر إضافية.

لقد تعرض تنظيم القاعدة - خلال السنوات الماضية - لعملية تغيير واسعة النطاق، أدت إلى تفكيك قدراته كمؤسسة عابرة للحدود، على كافة مستويات الشبكة التي تشكلت في إطاره، لكن ظلت لديه القدرة على شن عمليات روتينية صغيرة متكررة، بشكل يومي أحياناً في مسرح عملياته التقليدي بأفغانستان، وعمليات صغيرة متكررة في المناطق التي تنتشر فيها خلاياه ونحالفاته، وعمليات كبرى متباعدة، كعملية بالي، أو عمليات مدريد ولندن، التي تقدم فيها خلايا الشبكة - في واقع الأمر - على الانتحار تنظيمياً. وفي ظل مناخ دولي لا تبدو فيه معظم الحكومات على استعداد للمناورة، خاصة في ظل الضغط الأمريكي، تتجه بقايا التنظيم الأصلي نحو النهاية، بعد أن تكثفت دول المواجهة خسائر كبيرة، تاركة حالة تنظيمية عنيفة أخرى تعمل داخل عدة دول بأسلوب القاعدة.

لقد كانت الفكرة السائدة عن القاعدة، قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، هي أنها تنظيم أشبه بالمليشيات يضم عناصر شبه عسكرية يقودها أسامة بن لادن، تدربت في الأساس على حروب العصابات الصحراوية، قبل أن يتضح أن هناك ميلاً شديداً للتفكير، يمثل دوائر متخالية، لكل منها أليات عمل مختلفة، على نحو يمكن أن يفرز عمليات يصعب فهمها أو توقعها بمنطق "المنظمة" أو "الجماعة" أو "الحركة" الذي شكل دائماً ملامح التفكير التقليدي في تحليلات الإرهاب.

وقد أظهرت التفاعلات العنيفة التالية لأحداث سبتمبر، أن ما يسمى تنظيم القاعدة، بصفة عامة، يشتمل على ما يلي:

١- قيادة القاعدة :

وتتمثل بالأساس في أسامة بن لادن، ثم مجموعة من الشخصيات القيادية كأيمن الظواهري وأبو حفص، وقيادات العمليات التي لم تظهر في شرائط الفيديو. وقد أدى تضخم حجم القاعدة واعتبارات إدارة أمن العمليات إلى تحول التنظيم إلى ما يشبه "الشركات متعددة الجنسيات"، بحيث تحولت تلك القيادات إلى إدارة عليا تهتم بالتوجهات العامة ومتابعة التنفيذ وتوفير التمويل، وبالطبع "القرارات الكبرى".

ولم تؤد العمليات العسكرية الأمريكية والمطاردات التالية لها إلى مقتل أو اعتقال معظم تلك القيادات، لكنها أدت إلى تشتتها واختفائها ونقلها الدائم، على نحو أدى - يقيناً - إلى

افغانستان، لحماية حركة طالبان، وعدد من الخلايا التابعة لها في العديد من بلدان العالم، كالولايات المتحدة، والمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والفلبين، وإندونيسيا، واليمن، والكويت، والمغرب، وتونس، وبعض بلدان إفريقيا، والتي كانت التقديرات تشير إلى أن أعدادها تتجاوز ٢٥ مجموعة تعمل بأسلوب الخلايا الثامنة، على غرار خلية فرانكفورت التي نفذت عملية ١١ سبتمبر

ويقينا، فإن تلك الخلايا تمثل مشكلة في المرحلة الراهنة. فمن المؤكد أن عناصرها في أوروبا قد تعرضت لضربات أمنية عنيفة، ولم تعد قادرة على القيام بأعمال كبرى. لكن مفاجآت اليمن، والكويت، وإندونيسيا، وإسبانيا، ولندن، والاردن، وسوريا، وربما غزة وسينا، وما أثير حول عملية تفجير الطائرات فوق الأراضي الأمريكية، تشير إلى أن تلك الشبكات قد بدأت تنشط، وأنها تخوض حروبا انتحارية صغيرة، وأن من الصعب كشفها قبل أن تفعل ذلك، بحيث ستظل هناك احتمالات مستمرة لعملياتها، التي سيتوقف حجمها على قوة أجهزة الأمن في مناطق تركيزها.

٤- جبهة القاعدة :

وكانت تلك الجبهة تتألف تقليديا من مجموعة كبيرة من التنظيمات المحلية التي تعمل في بلدان عربية أو إسلامية مختلفة كباكستان، والسعودية، وإندونيسيا، والصومال، واليمن، والفلبين، والشيشان، وتركمنستان، بشكل مستقل في تحديد توجهاتها وأهدافها وأسلوب عملها، وربما أفكارها. إلا أن هناك صلات قوية ربطتها بتنظيم القاعدة، على غرار ما حدث بين جماعات العنف اليسارية في السبعينيات، بما يدعم عملها، ويسهل حركة عناصر شبكة القاعدة في مناطق نفوذها.

وقد تحركت دول مختلفة ضد تلك التنظيمات، خاصة في الدول التي شهدت عمليات للقاعدة، واتضح أن هناك علاقة ما تربطها بعناصر التنظيم، أو أنها عملت كـ "شبكة أمان" لتلك التنظيمات. لكن بحكم صعوبة التعامل مع بعضها وكناتها حركات إرهابية، خاصة أن معظمها تنظيمات سياسية وليست منظمات عسكرية، فإنها تمثل مشكلة حقيقية، إذ لا يمكن تصفيتنا دون التسبب في مشكلات داخلية كبيرة، خاصة في ظل تغلقها داخل النظم السياسية، وسياسات الاجتواء التي تتبع في مواجهتها قد لا تكون كافية، كما اتضح في حالات مختلفة، وهي المعاملة التي لا تزال تمت التشكيك، وسوف تحسمها كل دولة وفق ظروفها الخاصة.

لكن حالة العراق -تحديدا- تشير إلى تطور شديد الأهمية، فقد انتقل مركز القاعدة نسبيا من افغانستان إلى العراق، وتحولت "قاعدة بلاد الرافدين" إلى تنظيم قوى عنيف، لديه -فيما يبدو- موارد غير محدودة، من المال والسلاح

والمتطوعين، استنادا إلى بنية اجتماعية داخلية وسط العراق ودعم من معظم دول الجوار. واكتسبت القاعدة قوة داخل العراق لدرجة لم تعد معها تعثر "عناصر خارجيا"، وإنما انضم إليها كثير من العراقيين، وتحولت في اتجاه القيام بحملة عنيفة تتصاعد مع الوقت، مع التحرك أيضا في اتجاه الدول المجاورة، خاصة الأردن، وتثير مشكلات مستقبلية اسمها "العائدون من العراق"، أو المتوجهون إلى الصومال التي تبدو وكأنها موقع العمليات القادم لتنظيمات جبهة القاعدة.

٥- بنية القاعدة :

وتتضمن عناصر البنية الأساسية التي كثيرا ما استندت عليها شبكة القاعدة في عملها، والتي تشمل نظاما سياسيا وفرت المأوى للتنظيم مثل حركة طالبان المنهارة، وأجهزة أمن ارتبطت بالقاعدة لتوظيفها سياسيا أو الحصول على معلومات أو تجنب تعرض بلدانها للهجمات، وشبكة من المؤسسات والشركات والمنشآت والبنوك التجارية والمالية التي مثلت واجهة اقتصادية، أو مصدر تمويل، وتحويل أموال، وبعض التشكيلات الاجتماعية ورجال الأعمال ورجال الدين والدعاة الذين ارتبطوا بالقاعدة لقناعات عقائدية أو أهداف سياسية ومالية. وقد امتدت خطوط تلك البنية بشكل مذهل في مناطق مختلفة من العالم.

وقد تعرضت عناصر البنية الأساسية للقاعدة، خلال مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لقدرة كبير من التدمير والاضغوط التي أدت إلى حصارها أو تجفيفها أو شلها أو إرهابها، بحيث لم تعد الأمور تسير كما كانت من قبل. ولأن عناصر تلك البنية تشبه "المعدات مزدوجة الاستخدام" في برامج أسلحة التدمير الشامل، ولأن هناك مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كبرى ترتبط بها، فإنه لا يمكن التأكيد أبدا مما حاق بها، فالمؤشرات تؤكد أنه لا تزال هناك دول وأجهزة استخبارات تدعم عناصر تنتمي لحالة القاعدة، سواء في افغانستان، وربما باكستان، وبقينا حول العراق. وأن تلك العناصر قد وجدت سبيلا ما لمواصلة العمل.

وهكذا، يبدو من مجمل الأوضاع، التي تحيط بما بقي من عناصر قدرة القاعدة، أن النتيجة الأساسية هي أن الشبكة الأساسية قد أصبحت بحالة من الضعف العام بفعل اختفاء القيادات، وتعرض المنظمة لخسائر كبيرة، ومستوى من التفكك في الخلايا بعد انهيار المنظمة، وتعرض حركات الجبهة لعمليات حصار وضغط عنيفين، مع الاستهداف المنظم للبنية الأساسية للتنظيم، بحيث لم تعد القاعدة قادرة على القيام بعمليات كبرى تهز أرجاء العالم، وإنما عمليات دموية تسبب الغزع، على مستويات متوسطة من العنف، وعمليات صغيرة مستمرة، تم الاعتماد على التعاضد معها مع الوقت، لكن

الضغط على الدول التي يفترض أنها حليفة لها في مكافحة الإرهاب، وهي كلها مشكلات معقدة.

ب- إن مشكلة شبكة القاعدة هي أنها لم تكن تمثل وحدة عسكرية نظامية يمكن أن تخرج من المعركة بعد تدمير ٢٠٪ من قوتها، مع عدم وجود نسب استكمال مناسبة، بفعل عدم قدرتها على تحقيق مهامها المحددة، وإنما شبكة شبه عسكرية، ذات هيكل يتيح لكل عنصر من عناصرها القيام بعمل ما. وفي ظل سيطرة ثقافة الاستشهاد أو الانتحار وروح اليأس، وهواجس الأمن، وعدم القدرة على الارتداد، سيظل كل عنصر من عناصر الشبكة يمثل قنبلة متحركة، أي مشكلة أمنية مستمرة بدرجة ما.

في النهاية، تظل المشكلة -كما تمت الإشارة إليها في البداية- هي أنه يصعب التوصل إلى تقدير محدد حول ما وصلت إليه حالة القاعدة، أو الكيفية التي ستسير بها التطورات العنيفة والتطورات العنيفة المضادة في الفترة القادمة. فالقاعدة تأثرت بشدة، لكنها تحولت من حالة حادة إلى حالة عنيفة، وما يمكن تأكيد فقط هو أن كل الأطراف المعنية قد بدأت تدرك أنه حتى إذا كانت المشكلة أمنية، فإن الحل الخاص بها سياسي بالدرجة الأولى، والمعضلة أن الحلول السياسية أصعب بكثير من الحلول الأمنية.

استمرارها وعنفا في بعض المناطق لا يزال يمثل مشكلة في حد ذاتها، على الرغم من أن مشكلات، كالعراق أو أفغانستان أو الصومال، أكبر بكثير من مجردة "ظواهر إرهابية".

يضاف لذلك أن الشهور الأخيرة قد بدأت تشهد ملامح تتعلق بما بدا أنه صعود مرة أخرى لعمليات "حالة القاعدة" في العراق والسعودية وأفغانستان، وحتى الجزائر، وربما دول أخرى، بما يوحي بوجود موجة عنف غير عادية قد تكتسح عدة مناطق أمامها، في الفترة القادمة، خاصة أن تلك العناصر لا تعدد دائما وجود قاعدة لعملياتها في منطقة ما. إلا أن ما سيتحكم في المستقبل إلى حد كبير هو التفاهات السياسية بين الدول، وليس التوجهات الداخلية في التنظيمات، لكن تظل المشكلة ما يلي:

أ- إن حجم التفاهات المطلوبة للتضييق على القاعدة -أيما كان المقصود بها- يتسم بالضخامة والصعوبة، إذ إنها تتضمن توافقات بين الولايات المتحدة وسوريا وإيران، وفقا للتوجه الذي تضمنه تقرير بيكر-هاملتون، والتوصل إلى صيغة لحل مشكلات العراق الداخلية التي وصلت إلى حد الحرب الأهلية غير المعلنة، وصيغة أخرى لحل المشكلة القائمة بين باكستان وحكومة كرزاي في أفغانستان، وطريقة غير متهورة لاحتواء الموقف في السودان، وابتعاد واشنطن عن

الفشل الأمني في العراق

■ لواء د. عادل مسعود *

يمر مستقبل العراق في اتجاه مرحلة فاصلة في ظل التداعيات الأمنية التي تزيدها تعقيدا الحدود المفتوحة، واحتفاظ كل فريق بميليشياته واسلحته وذخيرته، فضلا عن حالة الانفلات الإعلامي والفتاوى المحرصة على تكفير الآخر، وتأخير إعادة بناء الجيش العراقي. وفي ضوء هذا كله، تتنامى الخسائر البشرية والمادية في العراق يوما بعد يوم، ووصلت حالة الانفلات الأمني إلى منتهاها، نتيجة ممارسات واستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق.

التقسيم الطائفي والطبقي في العراق :

أ- يمثل الشيعة ٥٥٪ من جملة سكان العراق. وهم ينتسبون لقبائل عربية، كما أن ذوي الخلفيات غير العربية منهم أقلية صغيرة. ومع مرور الزمن، أصبحت هذه الأقلية عربية، فثقافتها ولغتها عريبتان. لكن النظام العراقي تجاهل هذه الأغلبية وحقوقها وعمل على إقصائها رغم شعورها العربي والتزامها العرقي. كما أن الشيعة في العراق لديهم مرجعية عراقية اختلفت منذ البداية مع إيران والإمام الخميني في مسألة ولاية الفقيه، وهو ما يوضح حقيقة التمايز بين شيعة العراق وشيعة إيران.

ب- وفي المقابل، نجد السنة الذين يمثلون ٤٥٪ من السكان، ومن ثم فإنهم يشعرون بمقعدة الأقلية بين الأغلبية الشيعة، مما أدى إلى المغالاة في السعي لضم المزيد من العرب السنة واستيعابهم في العراق، حيث عمد النظام السابق إلى تمييز السنة وتقليدهم أهم المناصب السياسية والعسكرية في الدولة، مما أوجد نوعا من الكره الشديد

وتتعدد أسباب هذا الانقلاب الأمني، فمنها ما هو ناتج عن البيئة المحلية للعراق، وما هو ناتج عن تدخلات دول الجوار الإقليمي، والوسائل القمعية التي تمارسها القوات الانجلو-أمريكية، إضافة إلى شركات الأمن الخاصة الخاصة والمرتزقة التي تعمل لصالح القوات المحتلة تجاه الشعب العراقي، والمقاومة العراقية المتعددة المذاهب والأهداف. إلى جانب المقاتلين المرتزقة والمسجونين المطلق سراحهم أو المحاربين المأجورين

وقبل المضي في تفصيل هذه الأسباب، فإن بحث ودراسة الطوائف المذهبية والطبقية في العراق وأعمال المقاومة العراقية على اختلاف أطرافها وممارسات قوات الاحتلال، يصبحان مدخلا لهذه المشكلات الأمنية وارتباطها بالأهداف المعلنة وغير المعلنة للحرب الأمريكية على العراق، لنصل في النهاية إلى توصيات إلى أجهزة صنع القرار في الدول العربية للأخذ بها في حالة احتمال تعرض أي منها لمثل ما تعرض ويتعرض له العراق الآن

(٥) المصدر السابق مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية

ومن ناحية أخرى، يعمل في العراق شركات الأمن الخاصة والمترتبة والتي يتجاوز عدد أفرادها ٢٠ ألف فرد من العسكريين السابقين من الدول الأجنبية. وتعمل معظم هذه الشركات لصالح المحتل الأمريكي والبريطاني من أهمها: 'داين كورب' (Corp Dyn)، وبيتاك (Betac)، وسايك (Saic)، الأمريكية وجلوبال ريسك ستراتيجيس (Global Risk Strategies) البريطانية

ولقد ساعد على استفحال حالة الغرضى الأمنية مايلي:

١- مايتعلق بالبيئة المحلية مثل: التركيب الديموجرافي والاختلاف الشديد بين الطبقات في المجتمع العراقي وميله الشديد للعنف، وعدم الاستكافة لسلطات الاحتلال، وشعور الشعب العراقي بأن الحكومة الحالية ما هي إلا أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية، وتسريح أفراد القوات المسلحة والشرطة العراقية وعدم وجود موارد لإعاشتهم، وسوء الأحوال المعيشية والاقتصادية، وانتشار حالة من الفوضى وزيادة حالات السلب والنهب داخل المدن، ووجود عناصر من روس تنظيم حزب البعث العراقي على درجة عالية من التدريب، وتتوافر لديها الأسلحة والذخائر منذ وجود النظام السابق، بالإضافة للدراسة الجيدة للأرض والإلمام القام بالامساكن الحيوية التي تتمركز بها القوات الأمريكية، وتوافر الأسلحة والذخائر بكميات كبيرة مع معظم أفراد الشعب نظرا لاعتماد النظام السابق على وجود مقاومة شعبية وقتال المدن ضد قوات الاحتلال أثناء العمليات، وأن معظم أفراد الشعب العراقي قد سبق تجنيدهم في الجيش العراقي أثناء الحرب مع إيران وحرب الخليج الأولى، مما يوفر لديهم الخبرة الواسعة والقدرة على تنفيذ عمليات منظمة ضد قوات الاحتلال، مع الوضع في الاعتبار الدراسة الجيدة للأرض والامساكن الحيوية الأمريكية

ب- تسلل بعض العناصر من تنظيم القاعدة ضمن صفوف المقاومة العراقية للعمل ضد القوات الأمريكية وتسلل بعض العناصر من أجهزة مخابرات بعض الدول المجاورة

ج- الممارسات العدوانية والعنف الشديد من قبل جنود الاحتلال الأمريكي تجاه الشعب العراقي، والاستلوب الذي تتبعه القوات الأمريكية في التصفية، والقبض على عناصر حزب البعث من عمليات اعتقال عشوائية، وانتهاك لحقوق الإنسان، مما ترك نوعا من عدم الثقة والشعور بعدم الأمان تجاه قوات الاحتلال، وقلة خبرة القوات الأمريكية في إدارة شئون الأراضي المحتلة مقارنة بأسلوب إدارة القوات البريطانية في البصرة، مما زاد من أعمال المقاومة في بغداد وتقلص أعمالها في البصرة

أثار الفداعي الأمني في العراق :

لقد كشفت هذه الحرب عن مدى هشاشة الأمم المتحدة،

والنفوذ من جانب الشيعة الذين كانوا يرون أنهم أصحاب الحق في معظم المناصب بحكم أنهم يمثلون الغالبية العراقية

ج- وفيما يتعلق بالتشكيل الطبقي في المجتمع العراقي قبل الغزو، نلاحظ أن العراق يعاني انقساماً من نوع جديد على المستوى الطبقي، فالغالبية العظمى من العراقيين تعيش تحت خط الفقر وزيادة البطالة، عدا الفئة المرتبطة بأركان النظام، وتجار السوق السوداء الذين يعيشون في مستوى معيشي متميز، ولا يعانون مما يعانيه باقي أفراد الشعب العراقي إن الحرب الأنجلو - أمريكية أدت إلى اتساع الفجوة بين فئات الشعب على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبرزت قضايا كانت كامنة في ظل الحكم الديكتاتوري، وتفاقمت أزمة التداعيات الأمنية بإبعادها المختلفة.

فصائل المقاومة العراقية :

يمكن إجمال فصائل المقاومة العاملة الآن في العراق إلى أكثر من ٦٠ مجموعة مقاومة، وتتعدد هويات المقاومة، فمنها السنية، والمختلطة، والعسكريون السابقون، والشيوعيون، والشيعة، وجماعات مسلحة من خارج العراق، إضافة إلى الأفراد العاملين في شركات الأمن الخاصة والمترتبة والمخابرات الأجنبية، وجاء ترتيبها - حسب أعدادها - كالآتي

١- مجموعات المقاومة السنية: وتصل أعدادها إلى أكثر من ٣٠ مجموعة مقاومة، عدا من لا تتوافر عنها معلومات، أهمها مجموعة جيش محمد المتمركز في الفلوجة، وكتائب القدس، وجبهة التحرير العراقية.

ب- الجماعات المسلحة من خارج العراق: وتصل أعدادها إلى نحو تسع جماعات، أهمها قاعدة تنظيم الجهاد في بلاد الرافدين، وكتائب 'أبو حفص' المصري

ج- من العسكريين السابقين وتصل أعدادها إلى نحو ثمانين مجموعة مقاومة، أهمها فدائيو صدام، والعودة.

د- من المجموعات المختلطة وتصل أعدادها إلى نحو سبع مجموعات مقاومة، أهمها من السنة والعرب الجبهة الوطنية لتحرير العراق التي تضم تحالفا لعشر مجموعات مقاومة، أو من السنة والشيعة، وأهمها جيش التحرير الوطني العراقي

هـ- من الشيوعيين مجموعتان، أهمها السكروارية العامة لتحرير العراق الديمقراطي

ز- من الشيعة جماعة الصدر (الحوزة الدينية)

الشعور بالقلق والتوتر، خاصة في ظل انهيار العملية التعليمية ومعدلات البطالة الوهية. ويواجه الإنسان العراقي تهديدا مستمرا لحياته وحياة أسرته، مما نتج عنه تفرد شديد في الحالتين الاجتماعية والثقافية. وليس أدل على ذلك من زيادة نسبة الجرائم وأشكال التطرف وتذكية الصراعات الطائفية، وظهور أشكال من العنف في العلاقات الاجتماعية

الخاتمة :

لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق أهدافها المعلنة للحرب ضد العراق في التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتمكين الشعب العراقي من حياة ديمقراطية سليمة ومن ثرواته، والقضاء على عناصر الإرهاب بالعراق، خاصة المتصلة بتنظيم القاعدة. وبقيت الأسباب والدوافع الأمريكية غير المعلنة للحرب، وهي التي تشكل التهديد والتحد للامتين العربية والإسلامية والمتمثلة في: احتلال العراق كمقدمة وجود مستديم على أراضيه، وإعادة رسم خريطة المنطقة وصياغة استراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة صياغة النظم العربية لتحقيق ما تراه الإدارة الأمريكية "بالقدر المناسب" من الاستقرار بالمنطقة.

وعلى الدول العربية دراسة العقيدة القتالية والاستراتيجية العسكرية الأمريكية التي استخدمتها في الحرب ضد العراق دراسة جيدة، والاستفادة منها، سواء بمراجعة أسلوب التدريس أو التنظيم أو التسليح للقوات المسلحة العربية، بما يتماشى مع أسلوب الحرب الحديثة. ويجب الانتباه إلى مشكلة تهمة الجيش الأقليات من قبل الحكومات والشعوب العربية لمنع استغلالها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، استخدام الدول الكبرى وعلى رأسها استخدام الدول الكبرى حجة حماية الأقليات وحقوق الإنسان للتدخل العسكري. كما يجب العمل على تطوير جامعة الدول العربية، وتفعيل دورها من أجل قيام نظام عربي موحد يحقق الأمن القومي الشامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

وضعت جامعة الدول العربية، فكلتا هاتين لم تستطع إيقاف عجلة الحرب واستخدام أدوات دبلوماسية في إنهاء حالة التوتر الشديد التي سادت العلاقات الأمريكية - العراقية قبل بدء الحرب. بل إن طرح موضوع الأزمة العراقية داخل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قبيل اندلاع العمليات العسكرية كان استحياء شكليا للمواجبات الملقاة على المنظمتين

وبينما استفادت الولايات المتحدة اقتصاديا، حيث سيطرت على موارد منابع البترول العراقية - وبذلك ضمنت ثانيا أكبر احتياطي بترول في العالم - بالإضافة إلى الشركات الأمريكية التي تعاهدت على إعادة إعمار العراق، وكذلك شركات الأسلحة والذخائر، فإنها تسببت في زيادة حجم الإنفاق العام العسكري الأمريكي. وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن إجمالي تكاليف الحرب وصل إلى ١٤٠ مليار دولار حتى سقوط بغداد. أما على المدى الطويل، فيتوقع الخبراء أن تصل إلى تريليوني دولار، مما يهدد بالعجز المتزايد في الموازنة العامة، بما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية الأمريكية، وعلى استقرار الأسعار بشكل عام.

ومن ناحية أخرى، فقد تسببت الحرب في خسائر على الجانب العراقي، لا يمكن تقديرها بثمن. وقد أدى القذف الجوي للقوات الأنجلو-أمريكية في العراق إلى هدم التراث الحضاري لهذا الشعب من مساجد أثرية وكنائس ورموز أثرية وحضارية تعبر عن حضارة هذا الشعب منذ آلاف السنين. وبعد دخول القوات المحتلة البلاد، انتشرت أعمال السرقة والنهب للأثار، وتم تهريبها وبيعها في متاحف عالمية بفرنسا وبريطانيا وأمريكا.

وكان للحرب آثار نفسية مدمرة، خاصة على الأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسية عن طريق مشاهدة أحداث القتل والاختطاف، وكذلك فقدان أحد أفراد الأسرة، سواء بالموت أو الأسر أو الاعتقال. أما الشباب، خاصة في المدن المهمة مثل (بغداد والبصرة والموصل)، فقد ازداد لديهم

الحرب الأمريكية على الإرهاب

* يبلغ عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ألفين وتسعمائة وثلاثة وسبعين شخصا (غير المتهمين بتنفيذها وعددهم ١٩ شخصا).

* عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم، نتيجة للحرب على الإرهاب من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٠٦، ٧٢ ألف شخص.

* خسائر شركات الطيران العالمية (حتى سبتمبر ٢٠٠٦) ٤٠ مليار دولار.

المصدر: جريدة الاندبندنت البريطانية، ١١ سبتمبر ٢٠٠٦.

تفجيرات في العراق :

* في الفترة من ٢٠ مارس ٢٠٠٣ إلى ١٩ مارس ٢٠٠٤، وقع ١٠٩ انفجارات في العراق، منها ٥٠ في بغداد وحدها.

* من ٢٠ مارس ٢٠٠٤ إلى ١٩ مارس ٢٠٠٥، وقع ١١٢ انفجارا، منها ٢٢٢ في بغداد.

* من ٢٠ مارس ٢٠٠٥ إلى ١٩ مارس ٢٠٠٦، وقع ألف وسبعة وثلاثون انفجارا، منها ٤٧٨ في بغداد.

* من ٢٠ مارس إلى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦، وقع ألف واثنان انفجارا، منها ٤٨٨ في بغداد.

المصدر: مجلة نيوزويك الأمريكية، ٦ نوفمبر ٢٠٠٦.

من تاريخ الحروب الأمريكية :

* قتل ٨٥ ألف شخص، معظمهم من المدنيين، جراء قصف الحلفاء لمدينة طوكيو في يوم واحد، وهو ٩ مارس ١٩٤٥.

* قتل ما يقرب من ٢٠ ألف مدني في الفلبين على أيدي القوات الأمريكية في أثناء قيامها بعمليات لإخماد الانتفاضة الفلبينية من عام ١٨٩٩ - ١٩٠٢.

* لقي أكثر من ٥٢٠ ألف مدني حتفهم في أثناء الحرب الأمريكية على فيتنام الجنوبية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

* تشير الاحصاءات إلى أن متوسط عدد القتلى المدنيين شهريا في حرب الفلبين كان يزيد بمقدار ١٧ ضعفا عن عدد المدنيين القتلى شهريا في حرب العراق. أما عدد المدنيين القتلى شهريا في حرب فيتنام، فيوازي تسعة أضعاف عددهم في العراق.

المصدر :

Colin H. Kahl, "How We Fight", Foreign Affairs, Nov/Dec. 2006

نحو استقرار العراق .. تقييم الوضع الأمني

عرض التقرير ١

Stabilizing Iraq, An assessment of the security situation,

United States Government accountability office, September 2006

تهدف سياسة الولايات المتحدة في العراق إلى إنشاء حكومة عراقية دستورية تحترم الحقوق المدنية، وتملك في الوقت نفسه قوات أمنية كافية، من حيث العدد والعتاد والكفاءة، للحفاظ على النظام العام ولحماية العراق من أن يصبح ملجأ أمنا للإرهابيين.

في سبيل تحقيق هذا الهدف، قامت الولايات المتحدة بدعم التحول السياسي في العراق من النظام الديكتاتوري إلى حكومة منتخبة ديمقراطية، إضافة إلى مشاركتها بنحو ١٢٨ ألف عسكري في إطار القوات المتعددة الجنسيات الموجودة في العراق، كما أنها تحملت التزامات بمقدار ٢٢٧ مليار دولار لتغطية تكاليف العمليات العسكرية من ٢٠٠٣ وحتى يونيو ٢٠٠٦، بالإضافة إلى رفع حجم مساعداتها لقوات الأمن العراقية من ٣,٢٤ مليار دولار في يناير ٢٠٠٤ إلى نحو ١٣,٧ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٦.

إلا أنه برغم تلك الجهود، فالوضع الأمني في العراق يتدهور باستمرار، وهو الأمر الذي صار ملحوظا ابتداء من يونيو ٢٠٠٣، وتفاقم بشدة مؤخرا عقب تزايد أعمال العنف الطائفية بين الشيعة والسنة، والتي اتخذت منحى قساعديا عقب تفجير المسجد الذهبي في سامراء في فبراير ٢٠٠٦.

وبالرغم من جهود قوات التحالف والحكومة العراقية المنتخبة، إلا أن المتمردين حتى الآن يظهرون كفاءة في تجنيد عناصر جديدة، وتوفير ما يحتاجون إليه من دعم ومهاجمة قوات التحالف قوات الأمن العراقية.

ويعد قدر ملأ من الأمن هو شرطا ضروريا للمضي قدما في التنمية السياسية والاقتصادية في العراق.

ويعتمد التقرير على ثلاثة عوامل لتحديد مدى التقدم في كفاءة القوات العراقية، وإمكانيات نقل المسؤوليات الأمنية لهم، هذه العوامل هي:

١- عدد القوات المدربة والمجهزة.

٢- عدد الوحدات التي تولت بالفعل مهام أمنية في مناطق جغرافية معينة.

٣- تقييم لقدرات القوات العاملة

في مايو ٢٠٠٣، تم حل التنظيمات العسكرية للنظام العراقي السابق، لتبدأ بعدها عملية إنشاء أعداد قوة أمنية عراقية، متضمنة قوات الشرطة والجيش، وقد تولت قوات التحالف تعيين وتدريب عناصر هذه القوة الجديدة.

وفي أكتوبر ٢٠٠٣، حددت القوات متعددة الجنسيات خطة متعددة المراحل لنقل المهام الأمنية للقوة العراقية الجديدة، وهو ما بدأ بالفعل ابتداء من فبراير ٢٦٠٠٦

ومنذ يونيو ٢٠٠٣، فإن عمليات الاعتداء على قوات التحالف والقوات العراقية تزامنت دائما مع أحداث سياسية أو دينية مهمة، شهر رمضان أو الانتخابات وقد زادت الهجمات بـ ٢٢٪ من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥. وبالرغم من انخفاضها في خريف ٢٠٠٥، فإن الهجمات بلغت أعلى مستوياتها في يوليو ٢٠٠٦ وتشير الأرقام إلى أن قوات التحالف مازالت هي الهدف الأول لتلك الهجمات. بالإضافة إلى القوات العراقية والمدنيين

وبالرغم من أن المتمردين السنة اظهروا قدرا عاليا من الصلابة، فإن الوجود والتأثير للمليشيات الشيعية قد تزايد، وادى الى المزيد من العنف الطائفي. وطبقا لتقرير وزارة الخارجية يوليو ٢٠٠٦، فإن التمرد السنّي يستمر كمسألة ضاغطة في العراق، إلا أن تزايد قوة المليشيات الشيعية أخيرا جعلها هي الأخرى لتشكّل مصدرا لتهديد الاستقرار في العراق، بالإضافة الى أن تزايد العنف الطائفي ترتب عليه فرار العديد من العراقيين عن منازلهم.

وبالرغم من جهود قوات التحالف، بالتعاون مع القوات العراقية، فإن الجماعات المتمردة السنّة مازالت تظهر قدرة على ضم مقاتلين جدد، ودعم احتياجاتهم واستهداف قوات التحالف ومثيلاتها العراقية.

وطبقا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية يوليو ٢٠٠٦، فإن التمرد السنّي يظل مشكلة حتى بعد مقتل أبو مصعب الزرقاوي، قائد تنظيم القاعدة في العراق في يونيو ٢٠٠٦، ويرجع ذلك إلى الطبيعة شبه المستقلة لخلايا القاعدة، سواء على مستوى السيطرة أو القيادة.

وتتكون حركات التمرد السنّي -بالأساس- من بعثيين سابقين، يهدفون إلى العودة للسلطة، وجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في العراق، ومجلس شوري المجاهدين، وجماعة انصار السنة، وجماعات أخرى قررت استخدام العنف لتحقيق أهدافها.

أما فيما يتعلق بالمليشيات الشيعية، التي تزايد نفوذها خلال الشهور الأخيرة، وأصبحت تشكل تهديدا لاستقرار العراق وتحديا لحكومته، فإن أكثرها تأثيرا هما:

١- جيش المهدي التابع للقائد الشيعي المشدد مقتدى الصدر.

٢- منظمة بدر، الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

وقد اتخذت عمليات العنف، منذ منتصف ٢٠٠٦، الطابع المذهبي، طبقا لتقرير للأمم المتحدة، صادر في يونيو ٢٠٠٦، خاصة بين الجانبين السنّي والشيعي.

وطبقا لتقرير الأمم المتحدة، فإن عدد القتلى من المدنيين خلال الفترة من يناير ٢٠٠٦ إلى يونيو ٢٠٠٦ يقدر بنحو ١٤,٢٠٠ قتيل، لقي معظمهم حتفه ببغداد.

وأصبحت قضية حل المليشيات الشيعية أخيرا حاجة ملحة لضمان استقرار العراق، إلا أن السفير الأمريكي بالعراق أكد أن حل تلك المليشيات يعتمد بدرجة كبيرة على الحد من عمليات المتمردين السنّة، لأن كلا من المليشيات الشيعية والسنية ينظر إلى نفسه باعتباره حامى طائفته.

أما فيما يتعلق بالقوات العراقية، فقد أكدت وزارتا الدفاع والخارجية أنه بحلول ديسمبر ٢٠٠٦، سيصل عدد القوات العراقية المدربة والمجهزة إلى ٣٢٥ ألف عنصر، وقد ارتفع هذا الرقم من ١٧٤ ألفا في يوليو ٢٠٠٥، إلى نحو ٢٩٤ ألفا في أغسطس ٢٠٠٦.

إلا أنه بالرغم من تزايد القوة العددية للقوات العراقية، فقد اعترفت القوات المتعددة الجنسيات، في ربيع ٢٠٠٥، بأن عدد العناصر المدربة والمجهزة في الشرطة والجيش لا يعكس بالضرورة قدرتهم على تولى المهام الأمنية.

وقد بدأت بعض الفرق العراقية بالفعل في تولى مهمة مواجهة المتمردين في بعض المناطق الجغرافية، ويظهر عدد متزايد من فرق الجيش العراقي كفاءة في هذا المجال. إلا أن تولى بعض الوحدات العراقية مهمة مواجهة التمرد لا يعني أنها تتولى تلك المهمة بصورة منفردة، فهي في بعض الأحيان تحتاج إلى دعم قوات التحالف. وطبقا لتقرير صادر في مايو ٢٠٠٦ عن إدارة الدفاع DOD، فإن القوات العراقية ستنتظر بعض الوقت، حتى تكون قادرة على إدارة عمليات أمنية بمفردها تماما دون أي دعم خارجي. وسوف يكون من الصعب إتمام عملية نقل المسؤوليات الأمنية من قوات التحالف إلى الحكومة العراقية، قبل أن تكون الأخيرة قادرة من حيث العدد والكفاءة على تحمل مسؤولية الأمن في كافة أنحاء العراق.

جورج ثروت فهمي

طالبان تطيع بحسابات أمريكا في أفغانستان

■ بشير عبدالفتاح

عادت أفغانستان مجددا لتستأثر بقسط لا بأس به، من الاهتمام العالمي في الآونة الأخيرة على خلفية تفاقم أجواء الانفلات الأمني وتنامي التدهور في الظروف المعيشية هناك، بالتزامن مع إخفاق قوات التحالف الدولي وتنامي الخلافات فيما بينها، الأمر الذي يندرج بتداعيات وخيمة على مجمل الأوضاع الأمنية والاستراتيجية في القارة الآسيوية برمتها، مثلما يفرض تحديات عديدة أمام تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية، التي يشكل برميل البارود الأفغانى موقع القلب منها.

عودة طالبان وتغلغل القاعدة :

كان من أبرز مفاجآت وتداعيات التدهور الأمني، الذي ازدادت وتيرته عقب سيطرة قوات التحالف الدولي على كابول في عام ٢٠٠١، بروز نشاط كل من حركة طالبان وتنظيم القاعدة مجددا بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة، على الرغم من الضربات الموجعة التي يتلقاها على أيدي القوات الأمريكية والباكستانية والدولية منذ عام ٢٠٠١.

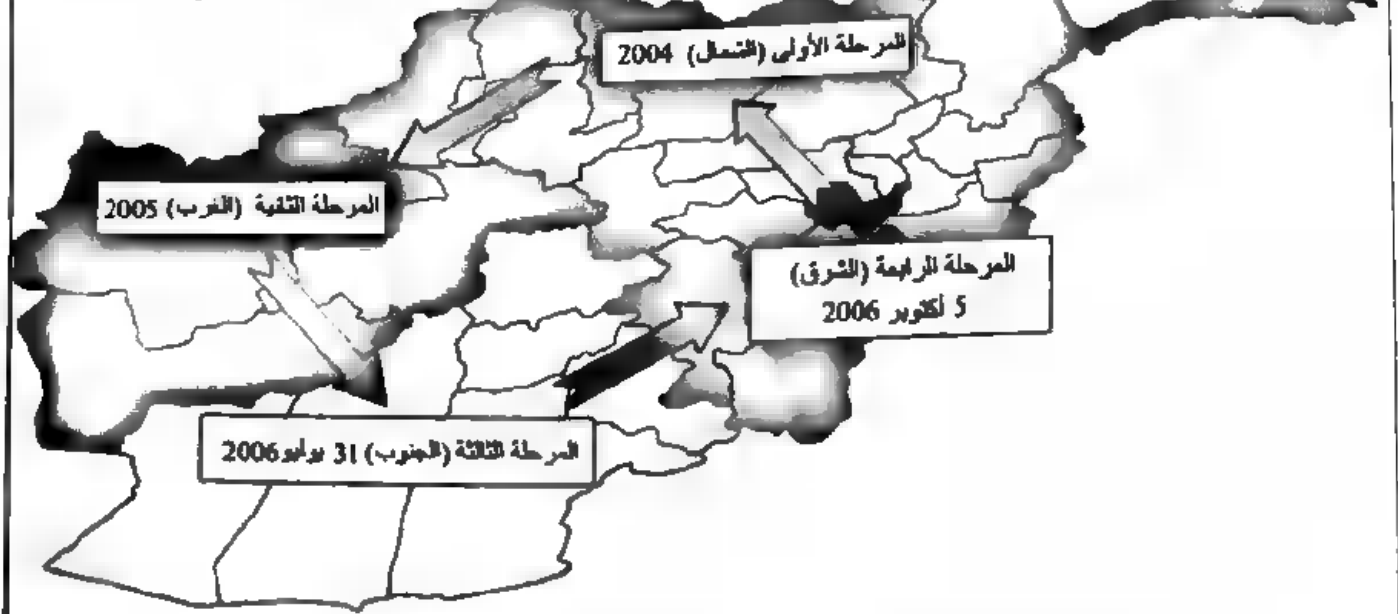
وقد بدا جليا، خلال الأشهر الأخيرة، أن طالبان تسعى إلى تعزيز حضورها على الساحة الأفغانية ليس فقط في رداء عسكري، ولكن على المستويين السياسى والشعبى، فعلى الصعيد العسكرى، عاودت الحركة نشاطها المسلح ضد القوات الدولية في أفغانستان، إلى جانب قوات الحكومتين الأفغانية والباكستانية. بيد أن هذا النشاط قد شهد نقلة كمية وطفرة نوعية فبالى جانب الكثافة اللافتة في تعداد العمليات، استطاعت الحركة توجيه عدد من الضربات ضد أهداف أرضية ثابتة كالقواعد العسكرية في

باجرام، وأهداف متنقلة كدوريات قوات الاحتلال، وأهداف جوية كطائرات الهليكوبتر الأمريكية، ألحقت من خلالها خسائر فادحة بقوات التحالف. فضلا عن ذلك، تمكنت الحركة من تعزيز قدراتها القتالية والتسليحية من خلال حصولها على أسلحة متطورة، خاصة صواريخ أرض - جو، ومعدات أخرى معقدة، وتقنية حديثة روسية وصينية، كما نجحت في استقطاب عناصر مقاومة مسلحة من دول مجاورة كالعراق وإيران، فضلا عن ضم واستيعاب بعض الجهات والقوى الداخلية التي كانت تعارضها أيام حكمها، كالحزب الإسلامى الذى يتزعمه قلب الدين حكمتيار. وبالتوازي مع ذلك، ظلت الحركة محتفظة بمناعة قوية ضد محاولات الإختراق أو شق صفوفها من قبل خصومها.

وفي تطور تكتيكى، لجأت طالبان إلى تكثيف هجماتها ضد القوات الدولية غير الأمريكية كالكندية، التى سقط منها ٤٢ قتيلًا منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن، والبريطانية ٤١ قتيلًا، وكذا الألمانية، بهدف عزل تلك القوات عن نظيرتها الأمريكية وزعزعة التماسك داخل قوات التحالف الدولي، خصوصا

(٥) سكرتير تحرير مجلة الميموграфия بالهرام

انتشار ايساف



القوة الدولية لإحلال الأمن في أفغانستان (ايساف)

ففي شهر يناير من عام ٢٠٠٥، خاضت حركة طالبان معارك ضارية في وزيرستان ضد تنظيمات المجرمين وقطاع الطرق، وجماعات المافيا المحلية، التي لم تتورع عن تهديد أمن المدنيين عبر اختطاف النساء، والاتجار بالمضدرات، وفرض الدية على أصحاب المحلات والتجار والمارة، وتمكن مقاتلو الحركة من كسر شوكة أولئك المارقين. وبذلك، ترسخت دعائم جديدة لشرعية طالبان بين الأهالي والقبائل في وزيرستان، التي أعلنت الحركة عن قيام نواة دولتها الجديدة بها، على غرار ما جرى في مطلع تسعينيات القرن الماضي، حينما دشن دحر طالبان لأمراء الحرب الأفغان الانبعاث الأول للحركة، توطئة لإسكانها بزماء الأمور في البلاد عام ١٩٩٤. وفي هذا السياق أيضاً، جاء قيام طالبان مؤخرًا بإعادة بث إذاعة الشريعة، التي كانت وسيلة إعلامها الوحيدة إبان سنى حكمها المنتهية عام ٢٠٠١.

ولم يغفل قادة طالبان استثمار نجاحهم العسكري وتنامي شعبية حركتهم في الشوارع الأفغانى على حساب الحكومة المحلية وقوات التحالف، من أجل إيجاد موطئ قدم سياسى لها داخل أجهزة الدولة الأفغانية، حيث خاض بعض ممثلى الحركة الانتخابات البرلمانية -التي أجريت في شهر ديسمبر ٢٠٠٥- ونجح الكثير منهم في الفوز بعدد من المقاعد في البرلمان الأفغانى، لتكتمل بذلك أركان عودة

أن تلك القوات تفتقد في غالبيتها ما لدى الأمريكيين من دوافع استراتيجية تجبرهم على البقاء في أفغانستان، ومواصلة الحرب، رغم تفاقم التكاليف وتعاضل الأعباء.

وعلى الصعيد الشعبى، عمدت طالبان إلى إعادة صياغة علاقاتها مع العشائر الأفغانية في الداخل، وكذا تحالفاتها مع بعض القوى على جانبي الحدود مع باكستان وإيران، في محاولة للاستفادة من تفاقم السخط الشعبى ضد الوجود الأجنبي في البلاد. وقد تفاقم هذا السخط نتيجة لارتفاع التكلفة البشرية والمادية للعمليات والغارات التي تشنها القوات الدولية بدعوى ملاحقة المتمردين، علاوة على تدهور الأوضاع المعيشية في البلاد، حيث عمت الغوضى وازداد الفلتان الأمنى من ناحية أخرى، فقد ثبت فشل الحكومة المحلية، واستفحل فسادها بالتزامن مع استشراف الفساد بين صفوف القوات الأمريكية، التي نزعمت بعض قياداتها نحو تلقي رشاوى مالية مقابل تعيين دافعيها من الأفغان في مواقع المسؤولية بالحكومة وأجهزة الدولة المهلهلة. وهذه الأوضاع هي التي أفضت إلى اندلاع انتفاضة كابل، التي راح ضحيتها ٢٧ قتيلاً وأكثر من ١٨٢ جريحاً، حتى بدت عودة طالبان مقترنة بحركة شعبية رافضة للوجود العسكري الأجنبي وللسلطة المحلية الموالية له.

طالبان ويتأكد وجودها على الساحة الأفغانية بكل أبعادها

وبينما أعلنت الحركة -في شريط مرئي- عن تأسيس إمارة إسلامية في وزيرستان، على أن تتسلم طالبان الجزء الشمالي منها بحيث تصبح قاعدة دائمة لها، أعلنت القاعدة، في يونيو ٢٠٠٦، عن إقامة الدولة الإسلامية لشمال وزيرستان، ودعت العديد من قادتها وأتباعها إلى المشاركة في دعم ومساندة هذه الدولة الوليدة، وتوسيعها لتشمل بعض أجزاء من جنوب وزيرستان وبعض القرى المجاورة في أفغانستان. وتعد منطقة وزيرستان من أكثر المناطق القبلية في باكستان التي تدعم الجماعات المسلحة، فضلاً عما تتميز به هذه المنطقة من طبيعة جبلية وعرة، تجعل للقبائل اليد الطولى فيها، وتحول دون وجود أي نفوذ لحكومة إسلام آباد عليها، كما تحد من قدرة المخابرات الباكستانية والأمريكية على التحرك فيها والحصول على معلومات عن طبيعة الأنشطة الجارية داخلها. ولهذا، فقد تمكنت القاعدة من استغلال المنطقة في عمليات التدريب والإعداد للعمليات العسكرية ضد الولايات المتحدة وحلفائها، حيث يجري حالياً توافد أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب إلى وزيرستان، في إطار الاستعدادات التي تقوم بها القاعدة لشن الهجوم الكبير المزمع تنفيذه خلال الأشهر القادمة ضد كابول وإسلام آباد.

محاصرة حكومة كرزاي :

تلقى الأمريكيون ضربة قوية باهتزاز موقف رجلهم الأول في أفغانستان، الرئيس حامد كرزاي، الذي كان حريصاً كل الحرص على بقاء القوات الأجنبية في بلاده إلى أطول مدى ممكن، حسبما صرح في أكثر من مناسبة، كان آخرها في منتدى دافوس الاقتصادي الأخير، حيث زعم في مؤتمر صحفي أن بلاده في حاجة إلى بقاء القوات الأجنبية لمدة تتراوح ما بين خمسة وعشرة أعوام وربما أكثر. الأمر الذي جعل طالبان تصفه بالـ "الدمية الأمريكية" وقد فشل كرزاي في القضاء على المتمردين وقوات طالبان والقاعدة، وعجز عن بسط سيطرته ونفوذه على سائر بقاع البلاد، وهو الأمر الذي برره كرزاي بضعف جيشه، إذ إن تعداداته لم يتجاوز ٣٦ ألف مقاتل فقط، يفتقدون التدريب الجيد كما التسليح والعتاد المتطور. ومن ناحية أخرى، لم يسلم كرزاي من الصفعات السياسية، ومن بين الهزائم التي منى بها انتخاب يونس قانوني، خصمه ومنافسه في انتخابات الرئاسة الأخيرة وهو من الطاجيك، رئيساً لمجلس النواب بغالبية الأصوات، بعد فوزه على زعيم أحد الفصائل المتحالفة مع حامد كرزاي.

علاوة على ذلك، تمكن بعض قادة المجاهدين، الذين شاركوا بنجاح في الجهاد ضد الاحتلال السوفيتي وكذا ممثلو حركة طالبان، من إثبات وجودهم في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر ٢٠٠٥، وهو ما يؤكد أنهم لا يزالون يتمتعون بثقة الجماهير، رغم محاولات تشويه صورتهم والتقليل من شعبيتهم. وفي مقدمة هؤلاء القادة، الذين فازوا بمقاعد في مجلس النواب، برهان الدين رباني رئيس الدولة السابق، الذي تصدر قائمة المرشحين الفائزين عن مسقط رأسه في ولاية بدخشان، وعبد رب الرسول سياف، زعيم حزب الدعوة الإسلامية (الاتحاد الإسلامي سابقاً) عن ولاية كابول، وقد تمكن الحزب في الانتخابات الأخيرة من الحصول على ٤٠ مقعداً من مقاعد مجلس النواب البالغة ٢٤٩ مقعداً، ليصبح الكتلة البرلمانية الأكبر.

بوسط أجواء هذا الفشل السياسي والأمني والاقتصادي، طالب الرئيس الأفغاني في ١٨ نوفمبر الماضي دول وسط وجنوب آسيا بتشكيل جبهة موحدة ضد الجماعات المتطرفة، التي تشكل خطراً كبيراً على مستقبل أفغانستان وأمن المنطقة. وأكد كرزاي -في افتتاح مؤتمر حول إعادة إعمار أفغانستان بنيودلهي، شارك فيه ممثلون عن عشرين دولة، فضلاً عن ممثلين عن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ودول مثل باكستان والولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وروسيا- حاجة بلاده إلى شراكة دائمة من حلفاء راسخين ثابتين لكسب الحرب ضد المتمردين.

ونظراً لتدهور شرعية وشعبية الرئيس كرزاي، لم يجد بداً من دعوة زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر في ٨ يناير ٢٠٠٦ للمصالحة والحوار مع حكومته في كابول، وهي الدعوة التي ردت طالبان برفضها، مؤكدة أن هجماتها سوف تستمر حتى رحيل القوات الأمريكية عن البلاد.

مازق قوات التحالف :

في خضم الهجمات الموجعة والمتلاحقة من قبل طالبان، لم تستطع قوات التحالف الغربي إنكار الاعتراف بالفشل في مواجهة الحركة، أو النيل من قاداتها: الملا عمر، أسامة بن لادن، أيمن الظواهري، قلب الدين حكمتيار. وفي هذا السياق، جاءت تصريحات من كبار القادة العسكريين والسياسيين الغربيين، ومن قنائد قوات الناتو في أفغانستان لتؤكد صعوبة وضع قوات التحالف رغم تفوقها في العدد والعدة.

فقد ذكرت صحيفة الإندبندنت البريطانية أن حركة طالبان لم تهزم إلى الآن في إقليم هلمند جنوب أفغانستان، حيث كان لها هناك عدة هجمات شملت ١٤ تفجيراً جنوب وشرق أفغانستان سجلت خلال الأشهر الأخيرة. وبدوره،

حضر جون ريد وزير الدفاع البريطاني - خلال زيارته الأخيرة لكابل - من إمكانية عودة نظام طالبان، المستعد لحماية القاعدة، إلى حكم أفغانستان مرة أخرى، مطالبا بضرورة استمرار الهجمات العسكرية ضد مقاتلي طالبان والقاعدة لمنعهم من استرداد السلطة. وقد جاءت تحذيرات ريد بعد أن أصبحت القوات البريطانية في أفغانستان هذا لهجمات طالبان، حتى ارتفعت الخسائر بين صفوف البريطانيين هناك إلى ٤١ قتيلًا منذ عام ٢٠٠١.

ومن جانبه، اعترف وزير الدفاع الأمريكي المعزول، دونالد رامسفيلد، بأن هجمات المقاتلين لا تزال مستمرة، كما أكد أن الطلعات الجوية التي تقوم بها القوات الأمريكية والأفغانية ضعيفة التأثير في مواجهة المقاتلين، وقال في هذا السياق: "عندما لا يكون لديك قوات كبيرة تتحرك على الأرض، أو لا تكون قوات العدو مركزة في تجمعات كبيرة، فإن الغارات الجوية تكون ضعيفة التأثير".

وكانت الهجمات المستمرة، التي يشنها مقاتلو طالبان على قوات الاحتلال البريطانية وغيرها، قد أثارت قلق الدول التي يشارك جنودها في القوات العاملة هناك تحت إمرة حلف شمالي الأطلسي (إيساف)، والتي تضم ٣١ ألف رجل. وكان وزير الدفاع البريطاني جون ريد قد أعلن في وقت سابق عن نية بلاده زيادة حجم القوات البريطانية في أفغانستان، والبالغ عددها ٥٢٠٠ جندي ليصل إلى ٥٧٠٠ جندي، حتى يمكن وقف تنامي نفوذ حركة طالبان وتنظيم القاعدة في البلاد. وخلال زيارة تونى بلير الأخيرة والمفاجئة لأفغانستان وباكستان في نوفمبر الماضي، زار القوات البريطانية - التي تتمركز في ولاية هلمند القريبة من الحدود مع باكستان - وأعلن رئيس الوزراء البريطاني عن زيادة مساعدات بلاده المالية لأفغانستان إلى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي كمؤشر على تعهد بريطانيا المتواصل لحكومة الرئيس كرزاي. غير أن قيادات طالبان من جانبها تؤكد أن نزوح دول حلف شمال الأطلسي نحو نشر أي قوات إضافية في المناطق الجنوبية، خلال الأشهر القليلة القادمة لإجهاض تحركات طالبان، سيسهل مهمة الحركة، لأن سيوفر لمقاتليها المزيد من الأهداف لضربها.

وفي الوقت الذي تسعى فيه حكومات دول غربية حليفة لواشنطن - كالمانيا وإيطاليا وكندا - لإبعاد قواتها العاملة في أفغانستان عن بؤر التوتر والمواجهة مع مقاتلي طالبان والقاعدة، وتوخى السبل الكفيلة بوضع جدول زمني لانسحاب تلك القوات من أفغانستان بسبب تنامي أعداد القتلى والجرحى بين صفوفها - كانت الضغوط الأمريكية والغربية تنهال على الحكومة الباكستانية من أجل الزج بقواتها إلى أنون المواجهة مع متمردي القاعدة وطالبان في المناطق القبلية والعشائرية على الحدود الباكستانية -

الأفغانية شمال وزيرستان، بجريرة الاتهامات المتوالية لنظام الرئيس مشرف بالتقصير في مناهضة أولئك المتمردين. وعلى الرغم من إدراك قادة الجيش الباكستاني لدى قوة مقاتلي طالبان والقاعدة، ومخاطر المواجهة العسكرية الشاملة معهم، خاصة بعد نجاحهم بالفعل في الحصول على عدد من القواعد العسكرية، وتأمين ملاجئ آمنة للقيادات العليا في المناطق الجبلية على طول الحدود الباكستانية، بما فيها خوست، وشمال وزيرستان، وجنوب وزيرستان، وفي منطقة كونا، علاوة على نجاحهم في فتح قنوات لتلقي الدعم الخارجي الذي يعينهم على مواصلة القتال لأطول مدى ممكن - فإنهم لا يجدون مفرًا من الإذعان للضغوط الأمريكية، وسط تحذيرات قادة الجيش الباكستاني من مغبة هذه الخطوة.

وأمام هذا التحدي الأمني والإخفاق الاستراتيجي للقوات الدولية في أفغانستان، لجأت واشنطن لمساومة مقاتلي طالبان والقاعدة من خلال عقد صفقة معهم بغرض تهدئة الأوضاع بصورة مؤقتة، وهو الأمر الذي ارتأت القاعدة وطالبان أنه يصب في مصلحتهما، ذلك أنه إذا قدر لمثل هذه الصفقة أن تكتمل، فإن الاستفادة الأولى منها هو مقاتلو القاعدة وطالبان، سيما وأن خيار التهدئة يتيح لهم مزيدًا من الوقت لإعادة تعبئة وتنظيم وتدريب قواتهم، من أجل تحقيق هدفهم النهائي، المتمثل في هزيمة القوات الأمريكية والدولية، فضلًا عن الإطاحة بنظامي كابل وإسلام آباد.

تهديد الاستراتيجية الأمريكية :

كان من شأن تدهور الوضع الأمني في أفغانستان، على خلفية تنامي النشاط العسكري لحركة طالبان وتنظيم القاعدة، أن يفضي إلى توتر العلاقات بين الحلفاء والشركاء الأمنيين المعنيين بالشأن الأفغاني، فبينما تبارت الدول المتحالفة إلى النأي بقواتها عن مواجهة القاعدة وطالبان في أفغانستان وإبعاد أراضيها عن دائرة استهداف خلايا القاعدة النائمة في أوروبا، نشبت الخلافات بين الرئيسين الأفغاني والباكستاني، كما اهتز التحالف الأمريكي - الباكستاني جراء الإخفاق في الإجهاد على نشاط القاعدة وطالبان، حيث اتهم كرزاي نظيره الباكستاني بعدم بذل جهود كافية لمنع طالبان وجماعات مسلحة أخرى، تنتشر وتندرب في مناطق الحدود، من مواصلة هجماتها المسلحة، كما اتهم بجعل أراضي بلاده ساحة لتدريب عناصر من القاعدة وطالبان، إلا أن مشرف نفى تلك المزاعم، مؤكداً أن عناصر المخابرات المركزية الأمريكية - إلى جانب المخابرات الباكستانية - ينسقون ويعملون معاً في مدينة كويتا الباكستانية، التي يقول كرزاي إن طالبان تتخذ منها منطلقاً لنشاطاتها، من أجل

ملاحظة المتفردين

وكان مشرف قد استبق زيارته الاخيرة لواشنطن بإبرام صفقة مع الطالبان الباكستانيين الموالين للقاعدة وطالبان في مناطق شمال وريستان بعد أن فعل الأمر نفسه في جنوب وريستان. وذلك لتعزيز جبهته الداخلية التي بدت في وضع خطير إثر تصاعد العمليات العسكرية ضد قوات الجيش الباكستاني في مناطق القبائل افغانستان وامريكا قرأت الاتفاق على أنه سيضر بسياسة الحرب على ما يوصف بالإرهاب. لكن باكستان رأت فيه نموذجاً ليحتذى في افغانستان على طريقة المصالحة الوطنية بين الفئات الافغانية. سيما وأن مشرف نفسه هو الذي قدم تقريراً للأمم المتحدة -في اجتماعها الأخير- يتضمن خريطة القوى المناوئة للوجود الاجنبي والافغانى الموالى لها. وتتضمن الخريطة طالبان بقيادة الملا محمد عمر. وجماعة الحرب الاسلامى بزعامة قلب الدين حكمتيار الناشط في كوناړ وننجرهار. والقائد جلال الدين حقانى.

وبدوره، رد مشرف بهجوم مضاد على الرئيس الافغانى حامد كرزاي ووصفه بالنعامة. وحذره من مغبة انتفاضة بشتونية حتى على الجانب الباكستاني. إن واصلت الحكومة الافغانية سياستها الفاشلة. ومضت في تهميش البشتون في افغانستان. خصوصاً مع تصاعد العمليات الطالبانية المنحدرة من الاغلبية البشتونية وفي السياق نفسه، فتح الرئيس الباكستاني النار في اتجاهات شملت عواصم عالمية غربية وإسلامية، بما فيها واشنطن. ولندن. وطهران. وطرابلس. والغرب. وغيرها. ملمحاً إلى رفض بلاده أى اتهامات أو تشكيك في وقوفها في وجه الإرهاب وحربها ضد طالبان والقاعدة. ومضى مشرف في الهجوم على واشنطن حينما أخرج الإدارة الأمريكية بإفشاء بعض الاسرار، بدءاً من حديثه عن تلقى بلاده ملايين الدولارات مقابل تسليم عناصر القاعدة. وهو ما أقلق الرئيس بوش كما تحدث مشرف أيضاً عن تهديد نائب وزير الخارجية الأمريكية أرميتاج لرنيس المخابرات

الباكستانية حينها بإرجاع باكستان إلى العصور الحجرية. إن لم تقف إلى جانب امريكا في الحرب على ما يوصف بالإرهاب.

وفي الوقت الذي أعلن فيه خلال قمة حلف الناتو، التي عقدت في لاتفيا نهاية نوفمبر ٢٠٠٦، أن قوات الحلف قد تنسحب من افغانستان عام ٢٠٠٨، عمد الرئيس الأمريكى بوش خلال القمة إلى تحرى كافة السبل الكفيلة بلم شمل التحالف الدولي في افغانستان للحيلولة دون وقوعها مجدداً في براثن القاعدة وطالبان، حيث تبنى الاقتراح الفرنسى بتشكيل مجموعة اتصال دولية حول افغانستان، تتيح تحقيق تنسيق أفضل مع المنظمات الدولية الكبرى ومع الدول المجاورة، كما حض الدول المشاركة في التحالف الدولي بافغانستان على الالتزام بواجباتها في مجال محاربة المتفردين هناك، وعدم التخاذل عن نشر قواتها في بؤر المواجهة لاي سبب، محذراً إيها من أنه يمكن لمزيد من تخاذل القوات الدولية ومن ثم تدهور الوضع الأمنى في افغانستان أن يوجه ضربة موجعة للتحالف الغربى في ظل الصعوبات المتزايدة التي يواجهها في العراق.

ومن قمة لاتفيا، خرج الرئيس بوش حائزاً بين رجا، في التزام حلفائه في افغانستان بما اتفق عليه فيها، وتخوف من التداعيات المستقبلية المحتملة لتنامى نفوذ ونشاط القاعدة وطالبان في افغانستان وباكستان، إلى جانب عجز التحالف الدولي عن تقويض هذا النفوذ والإجهاز على ذلك النشاط. إن الفشل في افغانستان لن يؤكد فشل إدارة بوش وحلفائها في حربهما ضد ما سموه بالإرهاب الدولي منذ عام ٢٠٠١ فصوب، ومن ثم يجهز على آخرامل للجمهوريين في الاحتفاظ بالسلطة في واشنطن. وإنما من شأنه أيضاً أن يمهّد السبيل لتجاوز نشاط التحالف القاعدى الطالبانى حيود الدولتين الافغانية والباكستانية. وسيشكل ذلك حائلاً أمام تنفيذ المشاريع الطموح المتضمنة في الاستراتيجية الأمريكية حيال تلك القارة، التي تستأثر بنصيب الأسد من الاهتمام الأمريكى في الفترة المقبلة.

أفغانستان بعد خمس سنوات من سقوط طالبان ..مراجعة أمريكية

* بعد خمس سنوات على الانتصار في الحرب ضد طالبان، يبدو أن حكومة حامد كرزاي والمجتمع الدولي بخسران معركة الثقة مع الشعب الأفغاني وهناك عدة مؤشرات مهمة على هذا التقييم:

- زيادة كبيرة في العمليات الانتحارية (على غرار ما يجري في العراق).

- تصاعد الكراهية لدى المواطن الأفغاني نحو الغربيين.

- تضاعف أعداد المواطنين الأفغان المترددين بين تأييد طالبان أو تأييد الحكومة.

وإزاء هذه المؤشرات، على الولايات المتحدة أن تدفع بقوة نحو تثبيت وضع الحكومة الأفغانية ومنحها الشرعية، وذلك بضخ موارد وبناء مؤسسات يمكنها تقوية حكومة كرزاي واكتساب ثقة الشعب الأفغاني.

* عندما دخلت الولايات المتحدة أفغانستان عام ٢٠٠١، كان تركيزها على العمليات العسكرية وضرب تنظيم القاعدة، ولم يكن لديها خطط لإعادة البناء. وفي عام ٢٠٠٤، وضعت خطة مشتركة بين وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بهدف إعادة بناء أفغانستان، لكن ظلت الخطوات العملية محدودة للغاية. وعلى سبيل المثال، بالمقارنة مع إنفاق ١٢٠ مليون دولار لإجراء الانتخابات، فإن من ٨ إلى ١٠ ملايين دولار المخصصة حالياً لا تكفي بالمرّة لتطبيق الديمقراطية في شعب تعداده ٢٠ مليون نسمة.

* نتيجة الخسائر الكبيرة بين المدنيين بسبب العمليات العسكرية لقوات التحالف، وتباطؤ معدلات التنمية، أصبح الشعب الأفغاني يركز كراهيته ليس فقط على الأجانب الغربيين أو حكومة كرزاي، وإنما أيضاً على كل من يتعاون مع المؤسسات الأجنبية العاملة في أفغانستان، سواء كانت منظمات غير حكومية، أو حلف الناتو، أو القوات الأمريكية. وحيث لا يزال الحفاظ على الأمن مهمة الولايات المتحدة والناتو، فإن المطلوب أن تضطلع قوات الشرطة الأفغانية بمزيد من المهام في هذا الشأن. وهو ما يتطلب توظيف أعداد إضافية وتخصيص موارد كافية لرفع الرواتب وتحسين كفاءة الأفراد والمعدات.

* بعد أن نجحت حكومة طالبان عام ٢٠٠٠ في الحد كثيراً من تلك التجارة، عادت زراعة المخدرات إلى الانتشار مجدداً في أفغانستان، بعد انتشار الفساد وتورط مسئولين فيها. والافتقار بإبادة المزروعات المخدرة لا يؤدي سوى إلى الإضرار بالمزارعين الفقراء. ورغم تعالي الأصوات المطالبة باتباع عدة استراتيجيات تقاطع معاً، تتضمن -إضافة إلى إبادة المحاصيل المخدرة- تفعيل القوانين واستصدار فتوى بتحريم تلك التجارة واستبعاد المسئولين المتورطين، إلا أن أيًا من تلك الاستراتيجيات لم تطبق.

* الوسائل العسكرية والأمنية ليست هي الحل في التعامل مع الوضع في أفغانستان، وإنما يتجسد الحل الأساسي في إيجاد مناخ مستقر سياسياً وأمنياً، وذلك أولاً بإتاحة الفرصة أمام التطور السياسي والتنمية الاقتصادية، وأن تمتلك حكومة كرزاي الشرعية، ثم بتوجيه الاهتمام الكافي إلى المؤسسات والأجهزة المعنية بالحفاظ على الأمن مثل القضاء والشرطة كما يمكن للأطراف الخارجية المعنية بالوضع في أفغانستان أن تلعب دوراً مهماً في المساعدة على إحلال الأمن هناك، وبرزت هذه الأطراف كل من باكستان وإيران، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

* من أبرز الاحتياجات، التي ينبغي توفيرها في أفغانستان، أن يصل الدعم المادي والعيني إلى مختلف المناطق الأفغانية فمن ناحية، لم تتمكن حكومة كرزاي بعد من فرض سيطرتها على كافة المناطق الأفغانية. ومن ناحية أخرى، لا يتاح للمع والخصومات المالية التي تتلقاها أفغانستان أن تصل إلى أهدافها، وذلك بسبب الفساد المالي والإداري، وتضخم دور البيروقراطية. والنتيجة هي نقص الخدمات الأساسية وغيابها أحياناً عن كثير من المناطق الأفغانية.

المصدر: تقرير لعهود الولايات المتحدة للسلام، نوفمبر ٢٠٠٦ (www.usip.org)

آليات الحرب ضد الإرهاب .. المنطقة الآسيوية نموذجا

د. عمر مسعودي

إذا كانت الحرب ضد الإرهاب قد انطلقت من أفغانستان، بصفتها الدولة الحاضنة لمنظمة القاعدة، فإن الشكل الأخطبوطي لهذا التنظيم فرض على الولايات المتحدة أن تخوض هذه الحرب في كل أنحاء العالم، الشيء الذي جعل من الصعب عليها لوحدتها القضاء عليه. لهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية رسمت سياسة لهذه الحرب، جعلت كل دول العالم تنخرط في هذه الأخيرة.

الإرهاب الدولي ومع كل دول العالم، وإن كان من الواضح أن التصنيف الأمريكي لمواقف دول العالم ما بين دول التحالف وأخرى ضده، قد أسهم - إلى حد كبير - في توفير هذا الشكل الدولي، خاصة مع ربط هذا التصنيف بالمصالح ومستوى العلاقة مع الولايات المتحدة، وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد قادت الحرب في أفغانستان - بدرجة أو بأخرى - فإن تدخلها في الفلبين، وذلك للقضاء على حركة "أبو سياف" الإسلامية، أدى إلى إدخال مستجد جديد يترتب عليه تغيير الكثير من التفاعلات الإقليمية في المنطقة الآسيوية، وأيضا فيما يتعلق بالاهداف والأبعاد الاستراتيجية. سواء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو من جانب العديد من القوى الإقليمية. وفي هذا السياق، يمكن رصد مستويين من التحرك الأمريكي الهادف لبناء تحالف قوي، والمعتبر أيضا عن تغيير في استراتيجيتها تجاه هذه المنطقة، المستوى الأول يرتبط بمجموعة البلدان التي لا توصف بأنها شريك استراتيجي، وسوف نركز هنا على حالة الصين. أما المستوى الثاني، فيتعلق بالبلدان التي تربطها بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية، مثل اليابان والهند وإندونيسيا. وبالنسبة للمستوى الأول، يمكن أن نلاحظ أن الصين استعادت مكانتها الاستراتيجية في السياسة الأمريكية التي كانت قد فقنتها مع انتهاء الحرب الباردة، وزوال الحاجة لها كحائط صد أمام النفوذ السوفييتي. وفي هذا الإطار، لجأت الولايات المتحدة إلى خفض حدة موقفها تجاه عدة قضايا شائكة مع الصين، وفي مقدمتها عدم الوقوف أمام الرؤية التي تبناها الرئيس بوش منذ دخوله البيت الأبيض، والتي تستند إلى رفض مفهوم الشريك الاستراتيجي الذي ذهب إليه كلينتون والديمقراطيون في توصيف العلاقة مع الصين واعتبارها منافسا

وإذا كانت المنطقة الآسيوية هي الوجهة الأولى، فإن دول هذه المنطقة قد بينت عن حسن نيتها للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك اعتمدت هذه الأخيرة على مجموعة من الآليات للقضاء على الإرهاب، وهذه الآليات منها ما هو أمريكي محض، يتجلى بالخصوص فيما أصبح يسمى نظام الضربات الوقائية، وتغيير السياسة الاستراتيجية تجاه مجموعة من القوى الدولية. ومنها ما هو مشترك مع دول المنطقة.

للقضاء على الظاهرة الإرهابية بالمنطقة الآسيوية، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على اليتين انفراديتين، تتجلى الأولى في تغيير السياسة الاستراتيجية تجاه القوى الآسيوية. أما الآلية الثانية، فتتجلى في تبني نظام الضربات الوقائية.

تغيير السياسة الاستراتيجية تجاه القوى الآسيوية

كما سبق الإشارة، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية أعطت الأولوية لمكافحة الإرهاب وبناء تحالف دولي لحصاره، كما أفرزت العديد من المعاني والدلالات العامة. ولعل من أهمها تغيير مجموعة من المفاهيم التي حكمت العديد من الإدارات الأمريكية، والتي ورثتها إدارة جورج بوش الابن أو تلك التي سعى لترسيخها في بداية حكمه، مثل تجاوز ضرورات التنافس مع روسيا والصين، وطرح قضية مكافحة الإرهاب كمجال للتعاون، وتجاوز مسألة البعد عن الانغماس بقوة في المشكلات الدولية الكبرى. كما أن تأييد غالبية دول العالم للتحالف ضد الإرهاب من جانب، ومشاركة الكثير من الدول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فيما يسمى بالحرب العالمية ضد الإرهاب من جانب آخر، لا يلفيان الهواجس المرتبطة بإعادة ترتيب أولويات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه

(٥) دكتوراه في العلاقات الدولية والقانون الدولي، جامعة محمد الخامس.

بوليا محتملا من ناحية، والتفاوضي عن رفض السلوك الصيني تجاه ملف حقوق الإنسان من ناحية أخرى (١).

لقد سعت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر لتجاوز ما تثاره أحداث اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية بالمقاتلة الصينية فوق بحر الصين، في أول أبريل ٢٠٠١، من كوامن عديدة تعمل بها العلاقات المشتركة، خاصة تجاه الملف التايواني وما يشهده هذا الملف من استقرار للصين. فمن الواضح أن الحرص الأمريكي على عدم خسارة الصين في عملية بناء التحالف الدولي قد يساعد على تبنيها خطابا يركز على مجالات التعاون المشتركة. وفي مقدمتها قضية مكافحة الإرهاب، والدفع نحو التعاون المشترك لتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية، ومنع انتشار سلطة الدمار الشامل، فضلا عن الاكتفاء بقبولها كمشريك تجاري.

أما بالنسبة للمستوى الثاني، فنجد أن هناك تباينا في درجة الحائز التي حكمت موقف كل من اليابان والهند وإندونيسيا. ففي حالة اليابان، لم يكن هناك ما يستوجب التغيير، فالعلاقة بين البلدين تصل إلى درجة التحالف في كافة المجالات، ولذا كانت اليابان في مقدمة الدول التي أعلنت عن دعمها للموقف الأمريكي واتخاذها مجموعة من التدابير التي تسهم في دعم الموقف الأمريكي، مثل رفع العقوبات الاقتصادية على كل من الهند وباكستان تضامنا مع الموقف الأمريكي، بالإضافة للإعراب عن رغبتها في تقديم أي مساعدات في هذا السياق. أما فيما يخص الهند - والتي تمثل مكانة وسطى لدى الولايات المتحدة بين أهمية ومكانة اليابان كحليف استراتيجي وبين إندونيسيا كطرف مساند - فقد نهبت أمريكا إلى ممارسة ضغط مباشر على بعض دول المنطقة بالتوقيع بورقة العلاقات مع الهند، خاصة مع إعلان الهند عن رغبتها في القيام بدور فاعل في الحرب في أفغانستان. وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن استفادة مزبوجة سعت الولايات المتحدة لتحقيقها، الأولى تتعلق بالأهداف المشتركة المباشرة تجاه التنظيمات المتشددة بالمنطقة والعمل على ضربها والقضاء عليها، خاصة تلك التي لها علاقة بتنظيم القاعدة. أما الاستفادة الثانية، فتتعلق بموافقة الهند الصينية وتفهمها للموقف الأمريكي الساعي لاجتذاب بعض القوى للتحالف، واستخدامها كعنصر ضغط لتحقيق هذا الهدف، بالإضافة للإعراب عن استعدادها للعب دور البديل، فضلا عن توظيف الأحداث في اتجاهات مختلفة، منها تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، ومكاسب إقليمية بموازنة موقفها مع الموقف الصيني. كذلك، سعت الولايات المتحدة إلى طعنة الهند على مكانتها في استراتيجياتها تجاه المنطقة، من خلال إعطاء المزيد من الدعم للتعاون الأمني والعسكري، وهو ما صرح به الجنرال دينيس بلير، قائد القوات الأمريكية في المحيط الهندي - خلال زيارته للهند - لبعث سبل استنفاف المفارقات العسكرية الأمريكية (٢).

في حين استند الموقف الإندونيسي إلى شقين، الأول يتعلق بدواعي مساندة الحليف الأمريكي، والثاني تلخصه متطلبات تهدئة جماعات القوى الإسلامية وما بين الشقين، أخذ الموقف الإندونيسي في التطور بما يواكب تطور الأحداث والمعطيات العسكرية الأمريكية في الفلبين، بحيث جاء القرب إلى العديد من

البلدان العربية والإسلامية التي تدعم المبادرة الدولية ضد الإرهاب وتطالب بمكافحته، في الوقت نفسه تتخوف من تداعياتها، لا سيما وأن بعض الاتجاهات الغربية في الولايات المتحدة تطرحها على أرضية دينية وثقافية، فكان الخيار الإندونيسي حاسما باتجاه ما يمكن تسميته بالتليد السلبي للموقف الأمريكي، خاصة استبعاد الانضمام الفعلي للأعمال العسكرية، إلى جانب تطوير أساليب العمل على المستوى الداخلي لاستيعاب الجماهير القاضية ما بين التهديد باتخاذ إجراءات قمعية، وتأكيد المصالح العليا لإندونيسيا. الأمر الذي تجلى في زيارة الرئيس ميغاواتي للولايات المتحدة بعد نحو أسبوع من الهجمات التي تعرضت لها أمريكا، حيث انصرفت الزيارة على الإعلان عن تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتشجيع التبادل التجاري والاستثمارات، ولا سيما في قطاع الوقود، ومائة مليون على شكل امتيازات تجارية، كما تم الإعلان عن تقديم ١٠ ملايين دولار من المساعدات للأجنين في جزر الملوك التي تشهد نزاعا بين المسلمين والمسيحيين، إلى جانب خمسة ملايين لإقليم اتشيه، حيث تجري أعمال عنف انفصالية، بالإضافة إلى وعد الرئيس الأمريكي بالتدخل لدى الكونجرس من أجل تخصيص مساعدة بقيمة ١٢٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٢.

وكان لتعدد الأطراف الدولية في التحالف الذي يته الولايات المتحدة أثر واضح في تعدد الرؤى والمصالح التي لا تتطابق بالضرورة مع الرؤية الأمريكية. ولذا، فقد سعت العديد من الأطراف - لتجاوز معادلة التوازن بين الموقف من مكافحة الإرهاب وسياسات حصاره من جانب، ومساندة الموقف الأمريكي من جانب آخر - إلى محاولة جني ثمار هذا الموقف المتوازن، وفقا لرؤية ومصالح كل طرف لدوره في المنطقة الآسيوية، وهو ما يعني تجاوز الاتفاق على الأهداف المشتركة التي شهدتها المرحلة السابقة على العمليات العسكرية وفي آثانها.

وتشير الصورة الواقعية في المنطقة إلى تعقيدات متشابهة لمصالح الأطراف المختلفة بالمنطقة، وأن هناك مجموعة من المستجدات التي فرضتها أحداث سبتمبر والعمليات العسكرية التي شهدتها الفلبين على شبكة التفاعلات والمصالح التي يصعب تجاوزها، وبالتالي يبنى الحديث عن أي استراتيجية أمريكية جديدة تجاه المنطقة مرتبطا بمجموعة من المحددات المستقبلية وفي هذا الإطار، يمكن رصد بعض هذه المحددات فيما يلي:

- إن الاستناد إلى توازن القوى السائد حاليا بين القوى الاجتماعية لبعض الدول وتجاوز بعض القوى الأخرى يمثل عنصر تهديد لمسار أي تسوية مستقبلية، وبالتالي استمرار الصراعات الإقليمية والداخلية.

- المساندة الكورية تبرز كواحدة من البؤر الساخنة التي تهدد من المنطقة، وبالتالي يصعب تجاوزها في أي مرحلة قادمة.

- انضمام الصين للتحالف الدولي المناهض للإرهاب، وإن كان يفرض مستجدا آخر إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة، إلا أن طبيعة وكبر الدول المشاركة في التحالف قد فرضا بدورها انعطافا جديدة من التفاعلات التي من شأنها أن تشير حالة من الترقب الصيني فعلى سبيل المثال، تشعر الصين بعدم الارتياح لأي دور سياسي - عسكري لليابان في منطقة الآسيان، كما أنها تترقب التطور الإيجابي للعلاقات الأمريكية الهندية، وكذلك

في التمرکز على أوروبا، خصوصاً أن الاتحاد السوفياتي قد سقط. وهو يعتقد أنه: "حتى عام ٢٠٢٥، سوف تبرز في آسيا أربع قوى كبرى، هي: الصين، والهند، وروسيا، واليابان. فكل هذه القوى مرشحة لأن تنافس أمريكا في منطقة الباسيفيك عمومها والمنطقة الآسيوية على وجه الخصوص. خاصة أن جل هذه الدول تمتلك أسلحة نووية حسب الاعتقاد الأمريكي. بناءً على أن تعدد المنافس المحتمل، وتغيير ميدان الصراع يحتمل العمل على تعديل الوسيلة. ويؤكد مارشال أن: "السلح الذي يصلح في أوروبا لا يصلح في آسيا. وبناءً على هذا التأكيد، يرى أن الأمر يتطلب إيجاد الأسلحة المناسبة لخوض الحرب هناك

ومن جانب آخر، هناك دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأسبق في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وهو أولاً من حدد المخاطر المستقبلية على الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل ولهذا لم تكن مصداقية أن يكون هو من ترأس لجنة الفرع الراقبة الصاروخية. وتستند رؤية رامسفيلد إلى أنه "مع الانتشار السريع لأسلحة الدمار الشامل، ماذا يمنع أية دولة من إطلاق صواريخ على الولايات المتحدة.

٢- استراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

يعتبر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق هو المسئول الأول في الإدارة الأمريكية عن صياغة استراتيجية جديدة تحقق الغايات والأهداف القومية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين من جهة، وفي الوقت نفسه تقضي على السلبات الأمنية والدفاعية التي كشفت عنها أحداث ١١ سبتمبر وما قبلها وما بعدها من جهة أخرى. وعبر عدد من المقالات التي كتبها رامسفيلد عن وجهة نظره فيما ينبغي على الولايات المتحدة أن تتبعه تحقيقاً لهذه الأهداف تأمين المستقبل القريب حفاظاً على أمنها القومي في أبعاده الشاملة، ولتحقيق غاياتها وأهدافها القومية في المدين المتوسط والبعيد.

ولأن التحدي المائل أمام الأمن القومي الأمريكي يكمن أساساً في الدفاع عن المدن الأمريكية وأراضي الدول الحليفة والصديقة، وقواعد القوات الأمريكية في الخارج، وفي تأمين القدرات الفضائية وشبكات الكمبيوتر ضد أشكال جديدة من الهجوم، في الوقت نفسه الذي يتعين فيه على الولايات المتحدة أن ترسل قواتها إلى مسافات بعيدة في العالم لقتال أعداء جدد - فإن ذلك سيتطلب وجود قوات مشتركة متمجة بالكامل وقابلة للتحرك بسرعة، والوصول إلى ساحات قتال بعيدة والانتشار فيها في أزمنة قياسية، وبحيث تكون قادرة على التعاون مع القوات الجوية والبحرية الأمريكية بفاعلية من أجل سرعة ضرب العدو وتدمير

وهو ما سيتقضي حتمية إجراء تحسينات ملموسة في مجال الاستخبارات، وأنظمة تسليح هجومية دقيقة وبعيدة المدى وذات قدرات تدميرية هائلة، بالإضافة إلى منصات بحرية للمساعدة في مواجهة قدرات العدو التي تمنع من الوصول إلى أراضي (١)

لذلك، كان الهدف الاستراتيجي لأجهزة الأمن الأمريكية لا يتمثل فقط في خوض المعارك وكسبها، وإنما في منع حدوثها أصلاً ومن أجل ذلك، تسعى لإيجاد طرق للتأثير على عمليات صنع القرار السياسي لدى الأعداء المحتملين، وردعهم. لا عن

التقارب الروسي الأمريكي، ومثل ذلك وانعكاسه على دور الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي يربط سيناريو المستقبل الخاص بتطور العلاقات بحدود واستمرار الحرس الأمريكي على مراعاة المصالح والدور الصيني في المنطقة، وموقفها من نظام الفرع الصاروخية الذي تتبناه الولايات المتحدة، وترى فيه الصين مجالاً لسباق التسليح.

الحدود السابقة سوف ترسم - إلى حد كبير - شكل التحرك الأمريكي في المرحلة المقبلة، وكذا مستوى الوجود الأمريكي بالمنطقة، كما أن استمرارا الصيغة التحالفية القائمة حالياً سوف يرتبط أيضاً بقدرة الولايات المتحدة على استمرار الموازنة بين الأهداف المختلفة لأطراف التحالف، الأمر الذي يزيد من صعوبة وتعدد الصورة المستقبلية. فهل يمكن أن تستمر سياسة الاحتواء الأمريكي للدور الصيني، أو الوصول إلى نوع من التفاهم الاستراتيجي بين القوى الإقليمية الكبرى، كما أن الوجود العسكري الأمريكي المباشر بمنطقة الآسيان لا يمثل أحد عناصر الاستراتيجية الأمريكية التي ستستند إلى ركائز النفوذ والاستقطاب لأطراف إقليمية وشبكة التحالفات بالمنطقة.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن القول إن هذه المهمة من حيث كونها استراتيجية، ومن حيث كونها تأتي تحت المسمى الإعلامي "مكافحة الإرهاب" وتصفية شبكته وقواعده، قد وضعت كل دول العالم أمام أضخم معادلة ابتزاز ومساومة في التاريخ: يعني إما مع أمريكا وإما مع الإرهاب

بالفعل، هناك مبرر منطقي يدفع إلى إثارة هذه التساؤلات وغيرها، إنه ذلك المتمثل في تلك "الإعلانات" الأمريكية والبريطانية بشأن الحرب "اللامتوازنة" حسب الاصطلاح الشائع الآن، يعني الحديث عن أن الحرب طويلة ويمكن أن تستمر لسنوات. إن، ما هي أهداف الحملة العسكرية الأمريكية بالمنطقة الآسيوية تحت اسم محاربة الإرهاب بل ما هي الأبعاد الاستراتيجية لهذه الحملة الأبعاد التي تستوجب حرباً "طويلة" يمكن أن تستمر لسنوات الأبعاد التي تتجاوز في عمقها تلك الجواب السوري الذي تريده وسائل الإعلام الغربية أي "مكافحة الإرهاب" (٣)

لعل المتتبع لما يجري لا بد أن يلاحظ أن التحركات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن تشير إلى معالم وسيناريوهات جديدة، بدأت ترسم ملامحها لإعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية في العالم، الذي تعاصره، وتحديدًا في المنطقة الآسيوية، وهي المنطقة التي يبدو أنها سوف تستقطب نوعاً من الصراع الدولي خلال المرحلة المقبلة

وفيما يبدو، فإن الملامح إياها سوف تنتج عن قوة دفع أمريكية، هيأت لها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الفرصة الذهبية لبدء اشتغالها. وقوة الدفع تلك تسهورت حول استهداف محمد التمرکز في آسيا، وهو الاستهداف الذي تطلقت عنه رؤيتان اثنتان لأهم المفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية

فمن جانب، هناك انشور مارشال الذي يعد من أهم العاملين في مركز دراسات البنتاجون، وهو الذي أحد معظم الفقاريات التي تقترح التركيز على آسيا - كخطر مستقبلي - بدل الاستمرار

التي تعتبر العدو الرئيسي للولايات المتحدة حالياً.

أما منظومة استراتيجية الردع الجديدة بعد تخفيض حجم الرؤوس النووية الهجومية، فإنها تنهض على تطوير أنظمة هجومية ودفاعية تقليدية، ومجموعة من الدفاعات الصاروخية، والصواريخ الفضائية والدفاع الإلكتروني (٦).

ومع الاستفادة من دروس الحرب الأخيرة، سواء في الخليج أو البلقان أو أفغانستان، فإنه ينبغي - في الرؤية الأمريكية - ألا تؤخذ هذه الحروب كنمط متكرر بنفس الأسلحة والأساليب مستقبلاً، فإن هذا أكبر خطأ يمكن أن تقع فيه الاستراتيجية الدفاعية. فلكل حرب ظروفها السياسية والجغرافية والعسكرية الخاصة بها، والتي تختلف بها عن سواها، وعما سيجري في المستقبل، خاصة أن الخصوم يطورون بدورهم أسلحتهم وتفكيرهم وأساليبهم في ضوء ما يدركونه من دروس مستفادة من هذه الحروب. ولعل أبرز هذه الدروس:

- زيادة قدرة القوات على التواصل في العمليات الهجومية والدفاعية دون توقف.

- التعاون مع الدول المختلفة، مع إتاحة المجال أمام كل دولة لكي تمدد حجم وبشكل المساعدات التي تقدر عليها.

- الاستفادة من التحالفات الطوعية.

- تبليغ رسالة رديعية إلى العدو بأن الولايات المتحدة لا تستبعد أي وسيلة قتال تقليدية في دفاعها عن مصالحها، بما في ذلك القوات البرية والنووية، وذلك من أجل إلحاق الهزيمة بالعدو.

ومع وضع الدروس السابقة في الاعتبار، فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة قررت الابتعاد عن تركيبة الاستعداد لخوض حربين كبيرتين.

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة، ورغم أن ما تنفقه الولايات المتحدة على الشؤون الدفاعية يعادل أربعة أضعاف ما تنفقه الدول الأوروبية مجتمعة، فإن الناتجون سيكون بحاجة إلى زيادة موازنته الدفاعية بنحو ٥٠ مليار دولار سنوياً، ولعدة عشر سنوات على الأقل، حتى يتمكن من تغطية نفقات برنامج التسليحي المتطور.

الأمم المتحدة المشتركة بين القوى الإسيوية والولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب :

بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب، عمدت كل دول العالم - التي تتماشى مع السياسة الأمريكية - إلى الانخراط في هذا الإطار الجديد وإعلان تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار، فإن دول المنطقة الآسيوية هي الأخرى سارت في هذا الاتجاه، وقامت بمجموعة من الجهود الفردية وذلك لإبداء أكبر قدر ممكن من التفاعل الإيجابي مع الحملة الأمريكية ضد الإرهاب. ورغم ذلك، فإن دول المنطقة حاولت تفعيل جهودها الإقليمية للتعامل مع قضية الإرهاب. وفي هذا الإطار، عملت على السير في مسارين للتعامل مع هذه القضية، يتجلى الأول في توقيع اتفاق إقليمي يركز على معالجة قضية الإرهاب، وهذه الاتفاقيات تشمل الاتفاقيات الثنائية، وكذا البيانات الصادرة عن القمم والمؤتمرات الإقليمية، وذلك لتفعيل دور هذه

استخدام الأسلحة الحالية فحسب، وإنما أيضاً عن بناء وتطوير أسلحة جديدة خطيرة في المقام الأول، خاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل. كما أن وجود البحرية الأمريكية على المستوى العالمي من القوة والتفوق الكمي والنوعي على سائر بحريات دول العالم قد أدى إلى تثبيط همم الدول الأخرى عن الاستثمار في بناء أسلحة بحرية منافسة. كذلك، فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تسعى إلى تطوير أنظمة تسليح جديدة، يؤدي مجرد حيازتها إلى تثبيط همم الخصوم عن المنافسة، ويدخل في هذا الإطار نشر النظام الدفاعي الصاروخي الوطني (NMD) National Missile Defense، والأنظمة الأخرى للدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات

(TMD) Theatre Missile Defence، حيث تردع هذه الأنظمة الدفاعية الخصوم عن تطوير قدرات صاروخية، لأنها ستفقد فعاليتها في مواجهة الدفاعات الصاروخية الأمريكية، خاصة عندما تدعم هذه الدفاعات الأمريكية بأنظمة رصد فضائية مثل نظام (FIA) Future Imag Architecture الذي يعتمد على نشر ٢٤ قمراً صناعياً للتجسس البصري والسمعي، تدور في مدارات عالية ومنخفضة، وقادرة على الدخول إلى أي مكان في العالم لتسجيل ما يجري فيه بالصوت والصورة، إذا ما سجلت أجهزة التصنت تداول أحاديث تتعلق بمسائل تهم الأمن القومي الأمريكي، مبرمج عليها أجهزة الكمبيوتر المزودة بها هذه الأقمار هذا بالإضافة إلى ما أنجزته مؤسسات البحث والتطوير في الولايات المتحدة من أسلحة ونخائر ذكية جديدة ذات فاعلية في اختراق التحصينات الجبلية (٥).

وبالإضافة إلى هذه القدرات الجديدة، فإن عملية التحويل التي تتم في الجيش الأمريكي تدعو إلى إعادة التوازن للقوات والقدرات الحالية، وذلك عن طريق إضافة المزيد مما يصفه البتاجون بالقدرات قليلة الكفاءة، وعالية الطلب، من تلك زيادة الاعتماد على الطائرات بدون طيار للقيام بمهام الاستطلاع والقيادة والسيطرة، وتحويلها إلى أسلحة، بتحميلها شحنات متفجرة وتوجيهها ضد مواقع الخصم الدفاعية، كذلك تكثيف القدرات الدفاعية في مجال الاستطلاع والإنذار الكيميائي والبيولوجي والوقاية والتطهير ضدهما، إلى جانب تدعيم القوات الخاصة على المستويين الكمي والنوعي، لا سيما في مجال وسائل النقل والقتال لامية الدور الذي تقوم به هذه القوات في إجراء عمليات حاسمة ضد مركز تجمع الإرهابيين وأماكن عملياتهم. وهو ما يتطلب إعادة التوازن بشكل عام في القوات الأمريكية من خلال تغيير أوجه الإنفاق الدفاعي، وإعادة التوازن بين القدرات المأمولة وغير المأمولة، وأنظمة التصويت والمحاسبات، والأنظمة الضعيفة والأنظمة القوية. مع تحقيق هذه التحولات. ولكن يمكن المساعدة في ذلك من خلال تقليص بنود الإنفاق الدفاعي في مجالات لم تعد تحتل الأولويات التي كانت في الماضي، مثل تخفيض حجم المخزون من الأسلحة غير الضرورية حالاً، كالدبليات، حيث لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى حجم ضخم منها بعد تقلص التهديد الناجم عن الحجم الضخم من الدبليات السوفيتية. كما لم تعد الولايات المتحدة في حاجة أيضاً إلى آلاف الرؤوس النووية التي كانت لديها إبان فترة الحرب الباردة، خاصة أن مثل هذه الأسلحة لا تردع المنظمات الإرهابية.

الأحياء أما المسار الثاني، فيتمحور في الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي المباشر بالمنطقة، وكذا الإجراءات المباشرة من قبل حكومات المنطقة

١- الاعتماد على الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب :

بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب مباشرة، سعت معظم الدول الآسيوية خاصة الدول الرئيسية كإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، ودول الخليج، إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وذلك في عدة مجالات تهم التشاور وتبادل المعلومات، والعمل على إضفاء الطابع الرسمي على عمليات تبادل الإرهابيين، خاصة أن المنطقة تقع بمجموعة من الحركات الإرهابية التي تهدد المصالح الأمريكية وفي واقع الأمر، فإن هناك مجموعة من الدوافع المشتركة بين دول المنطقة، دفعت بها إلى وضع مثل هذه الاتفاقيات. ولعل أهم هذه الدوافع سعي دول المنطقة إلى إبداء القدر الكافي للتفاعل إيجابيا مع الحملة الأمريكية المضادة

ورغم أن الدول الآسيوية عملت على وضع مجموعة من الاتفاقيات لمكافحة الإرهاب إرضاء للولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الاتفاقيات اعترضتها مجموعة من التعقيدات التي جعلت هذه الاتفاقيات غير كافية، لتعمل على تفعيل الإطار الإقليمي في مواجهة قضية الإرهاب بالمنطقة فمن ناحية، فإن الاتفاقيات الإقليمية لم ترق إلى مستوى المعاهدات الإقليمية، حيث إن جل الاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها تجنب استخدام مفهوم المعاهدة، وذلك بالاعتماد على مدلولات ومفاهيم عسكرية رسمية تعطي طابع القوة والإلزام. ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاق - وكسائر الترتيبات الإقليمية الآسيوية - يقوم على مفهوم التوافق العام وليس الإلزام القانوني. إلا أن الأهم من ذلك هو تفاوت حساسيات دول المنطقة بشأن الاتفاق المعني، فإذا كانت إندونيسيا تميل إلى التعامل مع الاتفاق، باعتباره فرصة لتحجيم المعارضة الإسلامية خاصة "حزب ماليزيا الإسلامي"، فإن الموقف الإندونيسي لا يزال محكوماً بالتركيبة الراهنة للنخبة السياسية الحاكمة، والسعي إلى استبعاد القوى الإسلامية المعتدلة من أي جهود دولية أو إقليمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

ومن جهة أخرى، فإن الفلبين تركز بالأساس على ضمان استمرار تدفق المساعدات الخارجية اللازمة لاستمرار عملية التنمية، وفي مقدمتها المساعدات الأمريكية

وقد سعت رابطة الآسيان إلى تفعيل دورها في مجال مكافحة الإرهاب، حيث احتلت قضية الإرهاب موقعا كبيرا على اجتماعات الآسيان سواء تلك التي تم اتخاذها من خلال البيانات الختامية للقمم الرئيسية، أو تلك المتخذة من طرف الاجتماعات الوزارية ومن ناحية أخرى، فإن تزايد الأهمية النسبية لقضية الإرهاب على أجندة عمل الرابطة لا يعمد كونه جزءا من عملية تكييف الترتيبات الإقليمية مع مرحلة ما بعد سبتمبر والتي ركزت على تطوير أجندة عمل العديد من الترتيبات والإقليمية في الاتجاه نحو إعطاء قضية الإرهاب أولوية متزايدة. ولم يقتصر الأمر على بيانات الآسيان بل تعداها إلى المنتديات الأخرى التي شاركت فيها الآسيان، مثل منتدى أيبك والمجلس الإقليمي للآسيان، وكذا المؤتمرات التي شهيبتها المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

إن الجهود التي قامت بها الآسيان، سواء من خلال التعبير الإقليمية أو القمم الرئيسية للرابطة، شكلت في معظمها موشور مبهمة تيرهن على أن الآسيان تقوم بدور فاعل في مواجهة الإرهاب في منطقة جنوب شرق آسيا غير أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تطوير علاقة أكثر وضوحا، ولزما في الوقت نفسه مع الآسيان فيما يتعلق بدورها في مكافحة الإرهاب في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال عقد اتفاق مع الرابطة في إطار سعي الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة أجندة الترتيبات الإقليمية وطبيعتها، وذلك بهدف ربطها بالاستراتيجية الأمريكية في المرحلة

٢- الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي والإجراءات المباشرة :

نظرا لاختلاف طبيعة مسرح الحرب ضد الإرهاب في المنطقة الآسيوية، خاصة منطقة الخليج والشرق الأقصى، مقارنة بحالة أفغانستان، فضلا عن المستوى الملحوظ من التعاون الذي أبدته الحكومات والنظم السياسية، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى تطوير اليات مختلفة للحرب ضد الإرهاب

بدأ التدخل الأمريكي للحرب ضد الإرهاب من الفلبين، حيث كانت حركة أبو سيف هي أول المستهدفين من هذه الحرب وقد تعدل الدور الرئيسي للولايات المتحدة في تدريب عناصر ووحدات فلبينية وطنية على الأراضي الفلبينية، وذلك لمواجهة هذه الجماعة والعمل على تصفيتهم، وتقديم المشورة والمساعدة في وضع الخطوط الهجومية والتكتيكية، فضلا عن توفير المعدات والأسلحة اللازمة التي تتناسب مع هذا النوع من العمليات. وعلى الرغم من الوجود المباشر لعناصر من القوات العسكرية الأمريكية في الفلبين، فقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه العمليات فلبينية بالأساس، سواء فيما يتعلق بالقيادة أو التنفيذ العملي، وأن دور العناصر الأمريكية يقتصر على توفير الدعم الفني من خلال عمليات تدريب العناصر الفلبينية وتقديم المشورة

أما فيما يتعلق بالمدى الزمني لمثل هذه العمليات، فإنه على الرغم من صعوبة التوصل إلى مدى زمني في ضوء خبرات التواجد العسكري الأجنبي المباشر على أراضي دول أخرى وإعلان قائد القوات الأمريكية في منطقة الباسيفيك على أنها قد تمتد لشهور دون أن تصل إلى سنوات، إلا أن مداهما الزمني يقتصر بشكل رئيسي على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية واحتمالات توسعها لتشمل قوى أخرى.

وقد يذهب البعض وخاصة الممثلين السياسيين إلى تفسير قبول هذا المستوى المتقدم من التعاون المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يمر منها الفلبين حيث عرفت هذه الدولة عدة اضطرابات اقتصادية خاصة مع الأزمة المالية لمنطقة جنوب شرق آسيا لسنة ١٩٩٧ والتي عرفت فيها هذه الدول ومنها الفلبين درجة كبيرة من التقلع سواء على مستوى الإنتاج أو المجالات الأخرى، حيث ارتفعت الديون الخارجية والتي وصلت حوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي. وقد استطاعت الفلبين بالفعل الحصول على مساعدات أمريكية اقتصادية وعسكرية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الوعود من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في مجال جدولة الديون

قيم الديمقراطية والليبرالية، والفصل بين الدين والدولة، ورفض الأفكار الخاصة بإقامة دولة إسلامية على غرار النموذج الإيراني ومن ناحية أخرى، وفيما يخص الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، يلاحظ أيضا أنه على الرغم من الانتقادات التي وجهها هذا التيار إلى السياسة الأمريكية، إلا أنها لم تنتقل إلى الدعوة إلى قطع العلاقات الإندونيسية مع الولايات المتحدة.

ومن ناحية ثالثة، تعد بعض التنظيمات الإسلامية جزءا من النظام السياسي في ضوء اتجاه الجيش في إندونيسيا إلى إيجاد عدد كبير من الميليشيات والجماعات الإسلامية شبه العسكرية كآلية لضمان سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وضبط حالة التفكك في المجتمع. ويقدر إجمالي عدد تلك الميليشيات والوحدات الدينية شبه العسكرية بنحو ١,٥ مليون عضو تعتمد في تمويلها على الجيش، والتي تقتطع الأموال المخصصة لها من الميزانية، حيث بلغ إجمالي الدعم المالي الذي حصلت عليه جماعة عسكرية - الجهاد بمفردها - من الجيش نحو ٩,٣ مليون دولار. وفي هذا الإطار، يعارض الجيش في إندونيسيا استهداف تلك الوحدات أو وضعها على مذكرات الحرب ضد الإرهاب.

وقضلا عن تلك التعقيدات، فإن القوانين الأمريكية الداخلية نفسها لا تزال تحول دون استفادة الجيش من برامج التدريب العسكري الأمريكية بسبب الاتهامات الأمريكية الموجهة إلى الجيش بالمشاركة في المذابح التي عرفتتها منطقة تيمور الشرقية، رغم استقلال هذا الإقليم. ورغم نجاح النموذج الفلبيني في مواجهة جماعة أبو سياف، فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفضيل الاعتماد على الإجراءات المباشرة من جانب الحكومات الوطنية لعدد من دول المنطقة لمعالجة قضية الإرهاب، والاكتفاء بتقديم الدعم المالي والفني اللازم لوفاء تلك الحكومات بالتزاماتها حيال محاربة الإرهاب في المنطقة.

وحقيقة الأمر، فإنه على الرغم من أن الدستور الفلبيني يمنع أي قوة أجنبية من القيام بعمليات داخل الأراضي الفلبينية، إلا أن هناك تعاونا بين الولايات المتحدة والفلبين منذ عام ١٩٨١، وذلك من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة.

وفي فبراير ٢٠٠٥، شارك ما يقرب من ٣٠٠ جندي أمريكي مع نحو ٦٥٠ جندي فلبيني في مناورات مشتركة اتخذت اسم البكتان وذلك في مقاطعة كيبوزن الفلبينية.

ومن ٢٥ يونيو وحتى ١٨ يوليو ٢٠٠٥، شاركت وحدات من قوات المارينز الأمريكية مع نحو ٤٠٠ من رجال المارينز الفلبينيين في تدريبات مشتركة لتطوير الأداء على مكافحة الإرهاب.

الأكثر من ذلك أن يتم النظر للانخراط الأمريكي في الفلبين بإشارة جزئية من الحرب الأمريكية على الإرهاب في جنوب شرق آسيا، حيث يعتقد بعض المسؤولين الأمريكيين أن ثمة علاقة وثيقة بين جماعة أبو سياف زعيم جبهة أمرو الإسلامية التحررية والجماعة الإسلامية التي تعمل في إندونيسيا.

ومن الأمثلة الأخرى للتعاون الآسيوي الأمريكي في محاربة الإرهاب ما قدمته إندونيسيا وماليزيا، والتي يصعب فيهما تطبيق النموذج الفلبيني نظرا لسيطرة الأغلبية الإسلامية على مجتمعات هاتين الدولتين، خاصة إندونيسيا التي تعتبر أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان. رغم وجود بعض التكوينات الدينية الأخرى، سواء المسيحية أو البوذية إلى غير ذلك، الأمر الذي أوجد معارضة شعبية لدى تلك المجتمعات وحكوماتها للوجود العسكري الأمريكي غير أن العامل الأهم يتمثل في طبيعة النظم السياسية نفسها، فمثلا في حالة إندونيسيا، نجد النظام السياسي يتسم بوجود تيار إسلامي قوي يعد جزءا من التفاعلات السياسية الرسمية.

كما أن النسبة الغالبة من هذا التيار لا تزال تقوم على قبول

الهوامش:

- ١- أيمن السيد عبد الوهاب "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية: الصين، اليابان، الهند، باكستان، وإندونيسيا"، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٨٠-٨٤.
- ٢- يرى العديد من الباحثين أن هذه السياسة تستند إلى مجموعة من المحددات ترسم إلى حد كبير التحرك الأمريكي، وكذا مستوى الوجود الأمريكي في منطقة الباسيفيك والمحيط الهندي.
- ٣- عبد الواحد الناصر "العلاقات الدولية الراهنة"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة ٢٠٠٢، ص ٥٢-٦٢.
- ٤- حسب مجموعة من الباحثين، فإن النقطة المهمة والتي لم نعال بها أمريكا، ولن تستطيع لإيقاف زحفها، تتجلى في غياب الآلية الفعالة لدى الولايات المتحدة في التعامل مع حقائق التهديدات والمخاطر التي كان يتعرض لها العالم من قبل الجماعات الإرهابية، والتي تم احتضانها من بعض الدول تحت دعاوى اللجوء السياسي.
- ٥- تم استخدام مثل هذه الدخائل في الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، خاصة معركة نوربور، انظر في هذا الإطار: محمد عبد السلام "الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة"، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٢٠٢ وما بعدها.
- ٦- وذهب الكثيرون إلى أن سرعة الأسلحة النووية وقوتها التدميرية تجيز ممارسة الدفاع الوقائي، لأنه لا يمكن أن نطلب من الدول التي تمتلك الصواريخ والأسلحة الهيدروجينية أن تنتظر وقوع العدوان المسلح عليها، حتى يسمح لها بالدفاع عن نفسها لمزيد من التفصيل، انظر عبد الواحد الناصر "الإرهاب وعدم المشروعية في العلاقات الدولية"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ص ١٨١-١٨٥.

الحرب على الإرهاب .. كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان

■ سالي سلمي

أفضل استراتيجية - بل الاستراتيجية الوحيدة - لعزل وهزيمة الإرهاب هي عن طريق احترام حقوق الإنسان، وتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية، مع تأييد سلطة حكم القانون.

سرجيو دي ميللو، أمام لجنة مكافحة الإرهاب، أكتوبر ٢٠٠٢.

في الدور الذي لعبته الصحف الأمريكية في فضح الممارسات التي تقوم بها الإدارة الأمريكية ضد المشتبه فيهم والمعتقلين. فعلى سبيل المثال، فقد أثارت قضية سجن أبو غريب في مقال نشر في جريدة النيويوركر منتصف عام ٢٠٠٤، أثار بعدها سلسلة من التحقيقات في هذه الانتهاكات التي أدانها العالم بأكمله. وقد استمرت هذه الصحف في فضح سياسات وممارسات الإدارة الأمريكية، فقامت "الواشنطن بوست" بنشر تقرير في ٢ نوفمبر ٢٠٠٥ يكشف عن شبكة سجون سرية في دول مختلفة، من ضمنها دول أوروبية يحتجز فيها ما يقرب من مائة شخص بدعوى ارتباطهم بجماعات إرهابية وأضافت الجريدة ان المعتقلين محتجزون في ظروف تبعد كل البعد عن المعايير الدولية لمعاملة السجناء، والمحتجزين، حيث يفتقد السجناء أي حقوق قانونية، ومحتجزون في عزلة تامة عن العالم في زنزانات مظلمة، بعضها مبنى تحت الأرض، هذا بالإضافة إلى نقل بعض المتهمين إلى دول أخرى تشتهر بممارسة التعذيب للتحقيق معهم (٣).

وفي ضوء ما ورد من وجود سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بدول أوروبية، بدأ البرلمان الأوروبي تحقيقاً، خرج عنه تقرير -بعد سبعة أشهر من التحقيق- في ٧ يونيو ٢٠٠٦ يتهم ١٤ دولة أوروبية بالتواطؤ

جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتغير مسار العالم ولتعلن مرحلة جديدة للعلاقات الدولية، حيث اعتبرها الرئيس الأمريكي جورج بوش هجمة على روح وقلب العالم المتحضر، وأعلن الحرب على كل من يصدر الإرهاب، والحكومات التي تحمي الجماعات الإرهابية (١). ومنذ ذلك الحين، فقد تحول شعار "الحرب على الإرهاب" إلى ميرر لانتهاك القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان من قبل العديد من الدول، حتى الدول الغربية التي تفخر بدفاعها عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

واتفق المدافعون عن حقوق الإنسان على أن بعض إجراءات مكافحة الإرهاب تهدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن هذه الإجراءات التي تبنتها العديد من الدول: الحبس الإداري بدون مراجعة قضائية والحبس الانفرادي المطول، ونقل وإعادة وتسليم ومنع دخول وطرد أفراد قد يتم تعذيبهم، وتبنى تعريف فضفاض لمصطلح "الإرهاب" والجماعات الإرهابية الذي قد يؤدي إلى تجريم بعض الحريات الأساسية. وإزالة الإجراءات الوقائية التي تمنع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللا إنسانية، وتبنى إجراءات تعيق الحق في محاكمة عادلة وحق التجمع السلمي، وحق اللجوء ومبدأ عدم التمييز (٢).

وتتبدى أهمية الحريات الأساسية، مثل حرية الصحافة،

تثبت صحتها (١١) ولم يكن خالد المصرى الضحية الوحيدة لهذه الممارسات، فقد تم نقل العديد من المعتقلين فى هذه السجون السرية لدول أخرى تشتهر بممارسة التعذيب كإداة لاستجواب المتهمين، مثل حالة ماهر أزار ومحمود حبيب وبينام محمد (١٢).

ومنذ الوهلة الأولى، عبر الخبراء المستقلون ومقررو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن قلقهم من تزايد التهديدات لحقوق الإنسان. وبينما أبدوا تفهمهم لضرورة مكافحة الإرهاب، إلا أنهم اعتبروا أن تزايد التشريعات والسياسات والممارسات التى تبنتها العديد من الدول، تحت مسمى الحرب على الإرهاب، والتى تقوض الحقوق المدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية، أمر مثير للقلق (١٣).

نقدت أكدت لجنة حقوق الإنسان -فى العديد من ملاحظاتها الختامية للتقارير الدورية التابعة للدول الأعضاء فى مواثيق حقوق الإنسان -قلقها من التعرف المطاطل "جرائم الإرهاب" و"جماعات الإرهاب" والتشريعات الصادرة طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٣، الذى يحث جميع الدول على تطبيق إجراءات فعالة فى مكافحة الإرهاب والعمل على التعاون الدولى فى هذا الصدد. (اصدر مجلس الأمن بعد ذلك القرار رقم ١٤٥٦ ليؤكد أن تلك الاجراءات يجب أن تكون فى إطار القانون الدولى، خاصة تلك التشريعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان واللاجئين، بالإضافة إلى القانون الدولى الإنسانى). وقد اشاروا إلى أن لهذه الإجراءات آثاراً سلبية على مبادئ حقوق الإنسان، خاصة تلك المبادئ التى نصت عليها المادة ١ (٢) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التى تحظر التنازل عن حقوق معينة حتى فى اثناء حالات الطوارئ. ويتطابق ذلك بشكل خاص على حظر ممارسة التعذيب، حيث أكدت اللجنة أنه لا يوجد أى مبرر تحت أى ظروف لممارسة التعذيب (١٤).

وبشكل عام، فإن القانون الدولى لحقوق الإنسان يوفر معادلة عادلة بين الاهتمام بالأمن القومى وحماية الحريات الأساسية التى تمت ترجمتها فى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فأغلب المواثيق الحقوقية الدولية تعطى مساحة لاصالات الطوارئ، كما هو الحال مع المادة ٤ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١٧ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. والمادة ٢٧ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، ولكن هناك حقوقاً يجب عدم الإخلال بها تحت أى ظرف كان، ومنها الحق فى الحياة وحرية الفكر والدين، والحماية من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو الصالحة بالكرامة، ومبدأ الدقة وعدم الارتجاعية للقانون الجنائى

وأضافت الملاحظة العامة رقم ٢٩ للجنة حقوق الإنسان

بشكل مباشر وغير مباشر مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لاحتجاز الافراد فى سجون سرية أو نقلهم بشكل جبرى وغير شرعى لدول أخرى (٤). فنكد ديك مارتن، كاتب التقرير وهو مشرع سويسرى -بعد فحص صور أعمار صناعية، والاستماع لشهادات السجناء الذين يدعون اختطافهم ومراجعة سجلات رحلات الطيران- أن إسبانيا وبركيا وألمانيا وقبرص وفرت نقاط البدء staging posts لعمليات النقل الجبرى rendition، وكانت بريطانيا والبرتغال وأيرلندا واليونان أماكن عبور stop off points. أما ايطاليا والسويد وماسيدونيا والبوسنة، فسمحت باختطاف أفراد من على أراضيها. وتظل أخطر الاتهامات موجهة لبولندا ورومانيا لوجود أدلة كافية على وجود سجون سرية تابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية (٥). واعتمد المجلس الأوروبى التقرير فى ٢٧ يونيو ٢٠٠٦، واصدر قراراً ينادى الدول الأوروبية بوضع اجراءات واضحة فيما يخص العمليات الاستخبارية الأجنبية، ومراجعة الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة، حتى تكون فى إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان (٦).

وقد اعتبرت بعض الحكومات هذا التقرير تقريراً كاذباً، فرد رئيس الوزراء البولندى قائلاً: أن التقرير مسمى لسمعة البلد دون الاعتماد على أى معلومات أكيدة (٧). ونفت الحكومة البريطانية علمها ببنى سجون سرية (٨). وفى الوقت نفسه، انتقدت الحكومة الأمريكية التقرير بشدة قائلة إن التقرير مليء بالمزاعم، ولم يكن لديه إلا القليل من الوقائع (٩). إلا أن اعتراف الرئيس الأمريكى فى ٦ سبتمبر ٢٠٠٦ بوجود هذه السجون يؤكد صحة هذا التقرير، وكذب كل من ادعى عدم وجودها.

وقد نفى الرئيس بوش أى ممارسة للتعذيب، مؤكداً أن الأساليب التى تم استخدامها هى أساليب أمنة وشرعية وضرورية، حيث منعت حدوث عمليات عديدة وساعدت فى القبض على متهمين آخرين (١٠). بيد أن شهادات العديد من الذين تم اعتقالهم، مثل خالد المصرى، تؤكد عكس ذلك. فقد تم اعتقاله فى أواخر عام ٢٠٠٢ عند الحدود بين صربيا وماسيدونيا. وأخذ إلى فندق، حيث تم استجوابه لمدة ثلاثة أسابيع بزعم ارتباطه بمطرفين إسلاميين وفى اثناء احتجازه، حرم من الاتصال بالسفارة الألمانية أو بمحام أو بأسرته وفى الوقت نفسه، طلب منه الاعتراف بأنه عضو بتنظيم القاعدة لكى تتم اعادته لألمانيا، ثم تم نقله إلى سجن فى افغانستان، حيث تم اعتقاله لمدة أربعة أشهر عومل فيها معاملة لا إنسانية. فقد جرى إيذاؤه بالضرب والمحبس الانفرادى لفترات طويلة حتى مايو ٢٠٠٤. عندما تم نقله إلى البانيا، حيث تم إطلاق سراحه فى مكان مجهول وطلب منه أن يسير دون أن ينظر خلفه حتى وجد طريقه إلى ألمانيا وبعد التحريات فى أقواله، وجد تقرير البرلمان الأوروبى أدلة

ممارسة التعذيب الموسع جريمة ضد الإنسانية، طبقا للعادة
من القانون الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

اما القانون الأمريكى، فينص صراحة فى العديد من
تشريعاته على عدم تعذيب السجناء، فنجد أن قانون العدالة
العسكرية ينص على محاكمة أفراد الجيش محاكمة عسكرية
لاساءة معاملة السجناء (٢٠)، وأيضا يجرم قانون جرائم
الحرب (١٩٩٦) ممارسة جرائم الحرب المنصوص عليها فى
اتفاقيات جنيف الأربع التى تنص فى المادة ٢ من كل اتفاقية
على حظر المعاملة اللاإنسانية والتعذيب (٢١). هذا فضلا عن
القانون الفيدرالى لمناهضة التعذيب الذى ينص على محاكمة
أى مواطن أمريكى خارج البلاد مارس التعذيب، ويمكن
حبس هذا الفرد لمدة لا تزيد على ٢٠ عاما. وفى حال موت
الضحية، يمكن الحكم بالإعدام أو السجن مدى الحياة (٢٢).

منذ إعلان الرئيس الأمريكى حربه على الإرهاب، أكد أن
أحد أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب غياب الديمقراطية
والعدالة فى العديد من الدول العربية والإسلامية. كما أكد -
فى العديد من المناسبات- أن الحرب على الإرهاب هى حرب
من أجل القيم، وأصر على أن الولايات المتحدة ستظل تدعم
الكرامة الإنسانية (٢٣). وفى السنوات الماضية، شهدنا
خروج العديد من المبادرات، مثل مبادرة الشرق الأوسط
الكبير، التى تتنادى بترويج قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق
الإنسان، كسياسة لا تتجزأ عن سياسات مكافحة الإرهاب.
وقام الرئيس الأمريكى -فى العديد من المناسبات- بتأكيد أن
السياسات الأمريكية هدفها تحرير الشعوب من قمع
حكوماتها، فمثلا، انتقد جورج بوش -فى خطاب حالة
الاتحاد فى يناير ٢٠٠٤- نظام صدام حسين لممارسة
التعذيب، مؤكدا أن الحرب على العراق كانت خطوة لانقاذ
الشعب العراقى من بطش الحكم الصدامى (٢٤). وبالفعل،
بدأت القوى الكبرى تضغط على الدول غير الديمقراطية من
أجل الإصلاحات السياسية بهدف التحول الديمقراطى
وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان. وردت الدول المستهدفة
بمبادراتها الخاصة لتجنب التدخل فى شئونها. إلا أن
الواقع أثبت عكس ذلك، فقد قامت الولايات المتحدة بتجنى
ممارسات الدول التى انتقدتها، كما نقلت العديد من
المعتقلين فى سجونها السرية إلى دول تمارس التعذيب
للتحقيق معهم تحت شعار "الحرب على الإرهاب". لقد أخذت
العديد من الدول الديمقراطية من هذا الشعار مجرأ مخالفة
قوانينها، كما وجدت فيه العديد من الدول غير الديمقراطية
مبررا لاستمرار سياساتها القمعية. وهكذا، أصبحت مبادئ
حقوق الإنسان والحرية الأساسية مهددة، برغم كونها
جزءا لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية التى تسمى -نظريا-
فكرة الحفاظ على الأمن القومى إلى حمايتها.

بعض الحقوق التى يجب أن تحترم، حتى فى ظل حالة
الطوارئ، منها أن يعامل المحرومون من حريتهم معاملة
إنسانية وكريمة. وحظر الخطف وأخذ الرهائن والاعتقال
غير المعلن، بالإضافة إلى النقل القسرى وغير
الشرعى (١٥). أما الملاحظة العامة رقم ٢٨ (١٦)، فقد نصت
على أن الاحتجاز قبل المحاكمة يجب أن يعتمد على
الاجراءات التى حددها القانون، وأن أسباب الاحتجاز يجب
أن تملأ على المحتجز، وعلى القضاء مراقبة الاحتجاز كما
تنص المادة ٩ (٢) و (٣) من العهد الدولى لحقوق
الإنسان (١٧).

هذا، وقد أكدت جميع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان
أن استمرار تعذيب ومعاملة المعتقلين معاملة غير إنسانية
يعتبر جريمة حرب بموجب المادة ١٢٠ من اتفاقية جنيف
الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، وبموجب المادة ١٤٧
والمادة ٧٥ من البروتوكول الإضافى الأول لاتفاقيات جنيف
الأربع، التى تعتبرها الولايات المتحدة جزءا من القانون
الدولى العرفى (١٨)، والتى تحمى الأشخاص الذين فى
قبضة أحد أطراف النزاع. وتنص المادة على معاملة هؤلاء
الأشخاص معاملة إنسانية فى كافة الأحوال دون تمييز.
ومن الأفعال التى حظرتها المادة:

١- ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو
سلامتهم البدنية أو العقلية، وبوجه خاص:

١- القتل.

٢- التعذيب بشتى صوره، بدنيا كان أو عقليا.

٣- العقوبات البدنية.

٤- التشويه

ب- انتهاك الكرامة الشخصية، وبوجه خاص المعاملة
المهينة للإنسان والمحنة من قدره، والإكراه على الدعارة،
وأية صورة من صور خدش الحياء.

ويحرم القانون الدولى لحقوق الإنسان، فى العديد من
الاتفاقيات والمواثيق، التعذيب والمعاملة الغير إنسانية،
خاصة المادتين ٧ و ١٠ من العهد الدولى الخاص بالحقوق
المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من
ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو
المهينة. وهما اتفاقيتان تم تصديقهما من قبل الولايات
المتحدة هذا فضلا عن كون حظر التعذيب مبدأ أساسيا فى
القانون الدولى العرفى، وبالنسبة لبقية جميع الدول احترام
حظر ممارسة التعذيب. حتى وإن لم تكن هذه الدول طرفا
فى اتفاقية تنص صراحة على هذا الحظر (١٩). وتعتبر

1- The Global War on Terrorism, the White House

<http://www.whitehouse.gov/news/releases/100/12/2001dayreport.html>

٢- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان :

- Joint Declaration on the Need for an International Mechanism to Monitor Human Rights and Counter-Terrorism,

<http://www.fidh.org/IMG/pdf/jointdeclaration1211a.pdf>

3- Diana Priest, CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons, Washington Post, 2 November 2005

4- Jeannie Shawl, Europe rights body endorses rendition report as officials call for legal safeguards, Jurist, 27 June 2006

<http://jurist.law.edu/paperchase/06/2006/europe-rights-body-endorses-rendition.php>

5- Europe 'aided US in CIA flights', BBC News, 7 June 2006

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/europe/5054426.stm>

6- Jeannie Shawl, Europe rights body endorses rendition report ■ officials call for legal safeguards, Jurist, 27 June 2006

<http://jurist.law.edu/paperchase/06/2006/europe-rights-body-endorses-rendition.php>

7- Europeans assisted CIA renditions, Financial Times, 7 June 2006

<http://www.ft.com/cms/s/96856f28-f610-11da-b09f-0000779e.2340.html>

8- Constant Brand, 11 EU Governments Knew of Secret Prisons, Associate Press, 28 November 2006

http://seattlepi.nwsource.com/national/1103AP_CIA_Secret_Prisons.html

9- <http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/5056614.stm>

10- <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/5321606.stm>

١١- انظر الاسطوانة المرفقة بالعدد لفراة التقرير

12- <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/4502986.stm>

13- www.ohchr.org/english/issues/terrorism/index.htm

14- CCPR/CO/77/EST, para 8 (2003)

<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/0/cc15536c13c4c49ac1256d0100312a35?Opendocument>

CCPR/CO/75/NZL, para 11 (2002)

[http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/17d9373f807cd7eec1256c05002650eb?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/17d9373f807cd7eec1256c05002650eb?Opendocument)

CCPR/CO/76/EGY, para. 4 & 16 (2002)

<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/89189/0f6057f03fdec1256c68002f1ec4?Opendocument>

CCPR/CO/75/MDA, para. 8 (2002)

[http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/7945fe5e4947c21bc1256c3300339d88?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/7945fe5e4947c21bc1256c3300339d88?Opendocument)

CCPR/CO/75/YEM, para .18 (2002)

[http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/83b4694b87b1f1abc1256c0500253d65?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/83b4694b87b1f1abc1256c0500253d65?Opendocument)

CCPR/CO/73/UK, para. 6 (2001)

<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/0/ac3028880f9343ddc1256ce20036db7a?Opendocument>

15- General Comment No29., CCPR/C/21/Rev1/Add11, para 16 (2001)

[http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/71eba4be3974b4f7c1256ae200517361?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/71eba4be3974b4f7c1256ae200517361?Opendocument)

16- [http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/f4253f9572cd4700c12563ed00483bec?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/f4253f9572cd4700c12563ed00483bec?Opendocument)

17- <http://www.hrinfo.net/docs/undocs/iccpr.shtml>

18- Summary of International and US Law Prohibiting Torture and Other Ill-treatment of persons in Custody, Human Rights Watch, May 24, 2004

http://hrw.org/english/docs/24/05/2004/usint86414_txt.htm

19- Summary of International and US Law Prohibiting Torture and Other Ill-treatment of persons in Custody, Human Rights Watch, May 24, 2004

http://hrw.org/english/docs/24/05/2004/usint86414_txt.htm

20- http://www.4law.cornell.edu/uscode/html/uscode10/uscode10_usc_sup_01_10_10_A_20_11_30_47_40_X.html

21- http://www.4law.cornell.edu/uscode/html/uscode18/uscode18_usc_sec_18_00002441_00000000.html

22- http://www.capdefnet.org/fdprc/contents/fed_cap_off/18_usc_2340A.htm

23- <http://www.hrw.org/press/11/2001/TortureQandA.htm>

24- <http://www.whitehouse.gov/news/releases/20040120/01/2004-7.html>



الفرز الروسي

د. هادي الغموض

والعوامل التي تدفع إليه، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد صورة دقيقة أو شكل واحد محدد لما يمكن أن تنحو إليه روسيا في المستقبل المنظور. ولعل هذا هو السبب وراء اختيار مجلة عنواننا للملف يعكس هذا الغموض، "American Interest" هو "لغز روسيا - The Russia Enigma".

بعد مرور خمسة عشر عاما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تحاول روسيا لعب دور عالمي قوى يؤثر في التوازن الدولي القائم. فقد قررت موسكو أن تتنافس الغرب في سياستها مع أوكرانيا، وتتبع سياسة لوكاشينكو Lukashenko في روسيا البيضاء، ووافقت على صفقة بيع أسلحة إلى فنزويلا، كما لم تتردد في مواجهة الولايات المتحدة بموقفها المساند لإيران وحساس وحزب الله. ويبدو أن روسيا على استعداد للمخاطرة بعلاقاتها مع الغرب من أجل القيام بدور مؤثر على الساحة الدولية، مستندة في ذلك إلى رؤيتها وإمكاناتها في سوق النفط والطاقة العالمية.

لكن مازال الغرب ينظر إلى القوة الروسية على أنها إرث من الماضي، وينكر عليها أن تظهر مرة أخرى كقوة دولية لها وزنها. ويمكن أن تقلب ميزان القوى الدولي. وبالرغم من هذا الموقف الغربي، إلا أنه لا يمكن عزل روسيا أو محاولة التقليل من شأن دورها المؤثر على الساحة الدولية، فالولايات المتحدة تحتاج إلى المساعدة الروسية في حربها على الإرهاب الدولي، ومنع انتشار السلاح النووي، واستقرار سوق النفط العالمية، والأهم هو تقويض قوة الصين الصاعدة.

إن روسيا دولة ذات ثقل، وقوة نووية لا يستهان بها، لذلك يتعين على الغرب تقييم سياسة روسيا الداخلية والخارجية بواقعية. وذلك لكي يدرك زعماء الدول الغربية إلى أي مدى يمكن أن تشكل روسيا تحديا لسياسة الغرب.

فروسيا مثال صريح للفشل في عملية التحول من النظام

The American Interest, vol. II, No. 2,
November-December 2006, Initiation
Russia, Lilea Shevtsova

روسيا المزيفة

ليلي شيفتسوف

لا تزال الأوساط الفكرية والأكاديمية الأمريكية منشغلة بالقوة الروسية، أو -بالأحرى- حدود القوة التي تملكها تلك الدولة، التي ورثت ثاني أكبر قوة في العالم (الاتحاد السوفيتي). وانضمت إلى هذا الاهتمام مؤخرا مجلة "أمريكان إنترست - American Interest" وهي واحدة من الدوريات حديثة الصدور في الولايات المتحدة، وتعكس رؤى يمينية ومحافضة، وهي تصدر كل شهرين. وفي العدد الثامن لها (نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٦)، خصصت ملفا خاصا عن روسيا، تضمن ثلاثة موضوعات، تناولت القوة الروسية داخليا وخارجيا، وكيف تطورت التجربة الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن. كما تطرقت الموضوعات الثلاثة إلى شروط ومحددات عودة روسيا كقوة عظمى، والعقبات التي قد تعرقل هذه العودة. كما أولت التحولات الداخلية في روسيا أهمية كبيرة، سواء ما يتصل بالتحول والإصلاح السياسي، أو على الصعيد الاقتصادي.

وما يمكن استخلاصه من قراءة الموضوعات الثلاثة أن روسيا مفتوحة على كافة الاحتمالات، وأن مستقبل هذه الدولة قابل لأن يتخذ أي مسار في أي اتجاه، وأن لكل مسار مقوماته

The American Interest, vol. II, No. 2,
November-December 2006, What Russia
Can Be: Paradoxes of Liberation and
Democracy, Allen C. Lynch.

روسيا بين الليبرالية والديمقراطية

الين لينتش

منذ أن تولى الرئيس بوتين السلطة في روسيا، أصبح النظام السياسي الروسي بين كفى رضى السلطوية والليبرالية، ويرجع ذلك إلى شخص الرئيس بوتين الذي يهيمن على مقاليد السلطة، ويتمتع بشخصية كاريزمية تمنحه شعبية كبيرة.

ومن خلال استطلاعات الرأي التي عسكت شخصية بوتين أرجع المحللون السياسيون هذه الشعبية إلى أن بوتين استطاع مزج النظم السلطوية التقليدية القارضية لروسيا منذ أيام القيصرية مع الأيديولوجية الشيوعية التي سادت خلال حقبة الاتحاد السوفيتي. فقد استطاع بوتين بذلك شئيد أن يمزج بين الميراث التقليدي والشيوعي للسلطة ومبادئ الليبرالية على الطريقة الروسية. والسؤال هنا: كيف يمكن تقييم النظام الحالي لروسيا من خلال زعامة الرئيس فلاديمير بوتين؟

أولاً: يجب أن نفهم معنى الديمقراطية والليبرالية الغربية. فعندما تبنت الولايات المتحدة المبادئ الليبرالية والديمقراطية، لم تكن هناك تفرقة أو تمييز بين الليبرالية والديمقراطية، فكلتاهما متلازمتان على مدى التاريخ. لكن الحقيقة ليست بهذه البساطة، فقد قدمت الليبرالية الأساس الفلسفي للمساواة على أساس المواطنة، والمساواة السياسية، وتلازمت هذه الأسس الفلسفية الليبرالية مع مبادئ أو متطلبات، هي: أولاً: حرية الفرد باعتباره النواة الأساسية للمجتمع. ثانياً: استقلالية المؤسسات السياسية. ثالثاً: التحرر من القيود الدينية. وقد ساهمت البروستانتية في تحرير الأفراد من القيود الدينية. رابعاً: تشجيع وحماية المشروعات والممتلكات الخاصة تحت مظلة القانون. خامساً: التزام الدولة بمراعاة كافة الحقوق الممنوحة للأفراد. وقد انتشرت مبادئ الديمقراطية في أماكن كثيرة في العالم، حتى أصبحت هذه المبادئ تماثل قوة المملكة البريطانية العظمى وهيمنتها على جميع مستعمراتها. ولقد أصبحت هذه المبادئ أساس الثقافة السياسية التي مهدت لظهور الديمقراطية، حتى وصلت إلى ذروتها في فترة الحرب العالمية الثانية، عندما تحدى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل الليبرالي، الزعيم الإيطالي موسوليني الاشتراكي، وهنا لابد من تأكيد أن الليبرالية، كأيديولوجية، قد سبقت الديمقراطية من الناحية الفلسفية والتاريخية، إلا أنها تراجعت بعد ظهور النظام الديمقراطي الذي انتشر وتغلغل في المجتمعات المتقدمة صناعياً، لأن نظام يعطى الأغلبية مساحة كبيرة للتعبير عن طموحاتهم، بينما الليبرالية تهتم أكثر بحرية الأفراد

الشمولى إلى الديمقراطية. ورغم أنه في وقت الرئيس بوردس يلتسين، كانت هناك إرهابيات أو محاولات لإنجاح عملية التحول، إلا أن محاولة الرئيس يلتسين كانت مختلفة، فهو لم يقلد النموذج الأمريكي أو الفرنسي للديمقراطية، وإنما انفراد بتحويل مؤسسة الدولة إلى ما يعرف بنظام رئاسي متفرد. فقد اهتم الرئيس يلتسين بتحرير الاقتصاد، وتطبيق اقتصاد السوق دون أن يوجد البيئة الاجتماعية والثقافية لهذا التحول الاقتصادي، لذلك فشلت عملية التحول برمتها. والحقيقة أن الدول الغربية تتحمل جزءاً من المسؤولية لعدم مساندتها الرئيس يلتسين لإنجاح محاولاته للتحول إلى اقتصاد السوق، حيث كان يجب على القادة الغربيين توجيهه إلى أهمية التغيرات التشريعية واستقلال المؤسسات، حتى لا تظل تابعة لسيطرة الدولة. وقد سارت روسيا على نفس الطريق الشكلي للديمقراطية الذي اتبعته دول أخرى كانت سلطوية، مثل فنزويلا ومصر وإيران. إلا أن هذه الدول لم تتحول تحولاً جذرياً نحو الديمقراطية، بل أخذت الشكل فقط، وهذا الوضع هو ما كانت عليه أوكرانيا قبل قيام الثورة البرتقالية. لكن السؤال هو: ما هو نوع السياسة التي تتبعها روسيا الآن؟ هل هي نوع من الليبرالية الديمقراطية، أم مزيج من الليبرالية والسلطوية؟ إن ما حدث في روسيا هو خليط مشوه من النمو الاقتصادي والحرية السياسية. وإذا استمر هذا الوضع، فسوف تظل روسيا في منتصف الطريق، لأنها لا تتجه نحو تحول حقيقي، بل ربما تتدهور الأوضاع في الداخل. ويعود شبح النظام الشمولى ليطل برأسه مرة أخرى. والحقيقة أن النظام السياسي للرئيس الحالي فلاديمير بوتين هو بالفعل يمثل تراجعاً عن الديمقراطية، فهو أقرب إلى سلطة بيروقراطية تسيطر من خلالها الدولة على رأس المال. والسؤال هنا: كيف يمكن لروسيا أن تتحول إلى ديمقراطية حقيقية؟ وما هي السيناريوهات المستقبلية لروسيا؟

أحد السيناريوهات الواقعية لعام ٢٠٠٨ هو أن يظهر قائد جديد على غرار الرئيس بوتين (أي أن تكون له شعبية من خلال الانتخابات الرئاسية)، فقد استطاع فلاديمير بوتين أن يصل إلى السلطة دون أن يستخدم أية مخالب، لكن يمكن أن تتخلى عنه السلطة بنفس السهولة والسلاسة المشكلة في هذا السيناريو أن لا أحد يمكن أن يتكهن بماذا ينتظر الرئيس الجديد من صعوبات وتحديات، ولا بماذا ينتظر الرئيس المنتخب أن يواجهه من مشاكل وشجاعة، أم يفضل أن يتبع خطى الرئيس بوتين ويظل الحال على ما هو عليه. وإذا كان يفضل مواجهة التحديات وأزمات التغيير، محاولاً تطبيق سيادة القانون، فربما تنجح هذه المحاولات، خاصة إذا تزامنت مع تغيرات ثقافية داخل المجتمع الروسي. والسؤال الذي يثار هو: هل يمكن أن تهدد رياح التغيير على روسيا قوتها العسكرية؟ فقد ظلت روسيا - على مدى عقود كثيرة منذ ستالين - تواظب على التسلح لكي تحمي نظامها السياسي. وربما يأتي التغيير من رجال الأعمال، حيث يصبح من مصلحتهم التحالف مع النخبة الحاكمة من أجل إعدادات تغيير حقيقي نحو التنمية. كل هذه الأسس والظروف تحتاج إلى صبر ووقت، لكي يحدث تغيير حقيقي وليس شكلياً

ومن الناحية التاريخية، صحيح أن الديمقراطية انتشرت

حزب سياسي ضمن أحزاب المعارضة، مما أدى إلى تقويض الأفكار الليبرالية. وبالتالي المؤسسات الليبرالية. وقد تزامن هذا الفشل مع موجة معادية لأمريكا، والنتيجة كانت ازدياد موجة العداء للمبادئ الليبرالية.

وبينما كانت موجة العداء تتزايد ضد أمريكا والليبرالية، فقد بدأ تقارب روسي - أوروبي، وأيضا توافق نحو الاشتراكية الديمقراطية - فيما يتعلق بالدولة والفرد والمجتمع - أكثر مما هو سائد في الولايات المتحدة عن حرية السوق. فقد عارض المواطنون الروس فكرة إرهاب الدولة، لكن لا بد من وجود دولة قوية قادرة على حماية المواطنين وتأمين احتياجاتهم وسلامتهم، وعارضوا أيضا اقتصاد الدولة لضمان سيطرتها على كل الموارد الزراعية والاقتصادية، لكن لا بد أن يكون للحكومة دور قوى في إدارة قطاع الصناعة. اليوم، توجد تناقضات كثيرة تمارس داخل المجتمع الروسي، هناك حرية صحافة، لكن في المقابل توجد رقابة شديدة على كل ما يثير العنصرية والدين والأقليات. هناك تأكيد لمبدأ حرية العمل لو كان على حساب المساواة الاجتماعية. لكن في المقابل، على الدولة أن تكون شريكا أساسيا في المشاريع الخاصة لحماية المجتمع. هذه الاتجاهات داخل روسيا تعكس التقاليد الاشتراكية التي تحرص على الاستقرار أكثر من المنافسة في نظام الاقتصاد الحر، واقتصاد السوق الذي يمكن أن يؤدي إلى وجود صراعات اجتماعية وطبقية.

واشنطن والتحول في روسيا

إن المطلب الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية هو أن تطبق الحكومة الروسية مبادئ الليبرالية، حتى تصبح أكثر فاعلية. لكن هذا المطلب الأمريكي قد يصبح مستحيلا تطبيقه في روسيا، لأن المواطنين الروس يعتقدون أن الليبرالية التي طبقت في التسعينيات - تحت رعاية الولايات المتحدة - فشلت فشلا ذريعا على المستويين السياسي والاقتصادي. فقد شعر الروس ببؤس في الداخل ومهانة في الخارج، وكانت النتيجة حدوث تلازم بين العداء لليبرالية والعداء لأمريكا، إذ لا أحد في روسيا الآن يريد أن يستمع إلى النصائح الأمريكية بشأن مستقبل روسيا. وبالرغم من أن الأمريكيين لا يستطيعون الحوار مع الروس، إلا أنه يجب عليهم أن يتفهموا الوضع القائم في روسيا حاليا، والذي يمكن وصفه بأنه بعيد عن مضمون مبادئ الليبرالية بالمفهوم الأمريكي. روسيا تصنف على أنها دولة تعتمد في إيرادها أو دخلها القومي على البترول، والرئيس الحالي لروسيا، فلاديمير بوتين، تراجع عن سياسة بوريس يلتسين (الرئيس السابق) في دعم مؤسسة الحكومة والبرلمان، من خلال مركزية الإدارة الرئاسية، وحتى البرلمان والإعلام استطاع بوتين أن يوجههما لمساندته والموالة له، وليس المعارضة.

من الناحية الاقتصادية، استطاع بوتين أن يوجد إدارة رئاسية رأسمالية بدلا من رأسمالية الدولة، ويعتبر هذا النوع من الاقتصاد الأساس الذي يجعل الثروة في قبضة الإدارة المركزية، وبالتالي يعد من قدرة مؤسسات الدولة على ممارسة الشفافية وإيجاد روح المنافسة، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. فالنظام الروسي الحالي - تحت رئاسة بوتين - يشهد المضمون الليبرالي

وتطورت من خلال المؤسسات الليبرالية التي عظمت اقتصاد السوق وسيادة القانون، والحد من سلطة وهيمنة دور الدولة. فقد شجعت الديمقراطية التعددية الحزبية، والتعددية الاقتصادية والاجتماعية، لضمان استمرار اقتصاد السوق الذي يعطي الثقة الكاملة لأصحاب رؤوس الأموال بحرية الحركة والتبادل التجاري، وحساب التكاليف والمكسب والمخاطرة أيضا. تحت مظلة قوانين تساند هذا الاقتصاد الحر والقائمين عليه. ونتيجة لذلك، ظهر نظام يعرف بالليبرالية الرأسمالية التي تحتاج إلى نظام سياسي يساندها. وطبيعي أن تصبح الديمقراطية هي النظام الأمثل. والسؤال هنا: كيف يمكن تقييم حالة روسيا التي تحولت من الشيوعية، كنيولوجية ونظام سياسي واقتصادي واجتماعي أيضا، إلى نظام نمولي إلى الديمقراطية؟

التحول إلى الديمقراطية .. الحالة الروسية :

الشيء المحير والمثير للتساؤل في حالة روسيا ليس عدم تلازم الليبرالية بالديمقراطية، لكن في أن عملية التحول نحو الديمقراطية لم تتم أساسا، فقد تم استيراد النظام الديمقراطي برمته من نموذج الغربي وقت انهيار الاتحاد السوفيتي. وحتى النموذج الغربي لليبرالية، الذي نشأ في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، كان يتعرض على مدى التاريخ لفترات من الصدام، وأحيانا الانهيار بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية، فما بال ما يمكن أن يكون عليه الأمر في دولة - مثل روسيا - لم تختبر مبادئ الليبرالية والديمقراطية في فترة ما بعد انهيار الشيوعية وفتت الاتحاد السوفيتي؟ فعندما انهارت الشيوعية في عام ١٩٩٢، وقعت أيضا التطلعات إلى إحلال مبادئ الليبرالية الشيوعية - فريسة بين طبيعة النظام والحكومة التي كان يمثلها - وقتذاك - يلتسين. أيضا، لم يكن التحول إلى الديمقراطية بالأمر الهين في دول مثل بولندا وليتوانيا والمجر، وهي دول لديها مقومات تدعم المبادئ الليبرالية، إلا أن هذه الدول ظلت تحت سيطرة قيادات تدعى بما يعرف بالشيوعية الجديدة فيما بعد سقوط الشيوعية، وهؤلاء القادة نادوا بأهمية الضمان الاجتماعي مع تحرير الاقتصاد. أما في روسيا، فإن الأمر يختلف، بل ربما يكون أكثر تعقيدا، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين. أولا: إنه لم يتح لروسيا بعد انهيار النظام الشيوعي في التسعينيات أن تنضم إلى حلف الناتو، الذي كان يمكن أن يؤثر إيجابيا على عملية التحول نحو الديمقراطية.

ثانيا: تختلف روسيا عن سائر دول وسط وشرق أوروبا، في أن الذين حكموا هذه الدول، برغم خضوعها للاتحاد السوفيتي، يدينون بما يعرف بالشيوعية الجديدة، وكانوا منفصلين عن الشيوعية الاستالينية واللينينية، فقد كانوا أقرب إلى الاشتراكية الديمقراطية. أما روسيا، فلم يكن يطبق عليها سوى الشيوعية بالمفهوم الاستاليني. وبالرغم من الاشتراكية الديمقراطية لا تتوافق مع السياسات الليبرالية، إلا أنها تتفق مع المؤسسات السياسية الليبرالية، التي يتم خلالها تحويل السلطة، والحقيقة، فقد عانت روسيا بعد انهيار النظام الشيوعي في التسعينيات بسبب استمرار التيار الشيوعي القوي داخل البلاد، والذي تزعمه جينيدى زوجانوف، حتى إن يلتسين اتهمه بالتمسك باللينينية. وكان ذلك عام ١٩٩٦. وبالفعل، فشلت روسيا في تحويل التيار الشيوعي إلى

على حساب هيمنتها على الدول التي كانت تابعة ولدت الاتحاد السوفيتي (أي دول أوروبا الشرقية) - ليس في مصحتها الاقتصادية والأمنية، مما أدى إلى القواعد الأمريكية - الروسي بدلا من التقارب

لا شك في أن فترة التسعينيات بالنسبة لروسيا هي فترة الاضطرابات في العلاقات الأمريكية - الروسية، لأن الأولى تريد أن تشكل السياسة والاقتصاد الروسي على طريقتهما، دون اعتبار للثقافة والتاريخ اللذين شكلا روسيا، ومن الصعب تغييره بين ليلة وضحاها. بليل أن الرئيس بوتين استعاد نطق الحكم المركزي بعد محاولة الرئيس السابق بوريس يلتسين جعله لا مركزيا، وما زال نظام الرئيس بوتين هو الأفضل لدى الروس بالمقارنة بمن سبقوه في حكم روسيا، إلا أن شعبية بوتين هذه قد تؤدي إلى تغيير العلاقات الروسية - الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة ليست بهذه القوة لكي تغفل التعاون الروسي، فهي في حاجة إلى هذا التعاون، خاصة بعد الحرب الباردة ويتعين على الولايات المتحدة أن تأمن الخطر النووي الذي يمكن أن تشكله روسيا عليها لذلك يتعين على الإدارة الأمريكية في هذه الفترة أن تدعم جميع من تعاونوا مع روسيا في مجالات عدة، أهمها ضبط التسليح النووي ومنع انتشار أسلحة البعير الشامل من خلال توسيع نطاق عملياتها الاستخبارية، وأن تتعاون مع روسيا في الحرب على الإرهاب.

لكن ما زالت توجد عقبات لدعم العلاقات الأمريكية - الروسية أهمها الميراث السلطوي للسياسة الروسية، والذي يصعب معه عمل إصلاحات جذرية للتحويل إلى الديمقراطية بل إن روسيا لا تريد أن تتحول، حيث إنها، بقوتها العسكرية وسياستها السلطوية، تستطيع أن تصبح قوة مركزية تسيطر على يوراسيا (أي الدول الواقعة في حزام أوروبا الشرقية وآسيا)، ولدى روسيا نفوذ قوي من خلال أسعار البترول المرتفعة والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هل وجود قوة روسية - حتى وإن كانت سلطوية في الداخل وتتعامل بمبادئ أو قواعد سياسة القوة في علاقاتها الخارجية - يشكل تهديدا على علاقات التقارب الأمريكي - الروسي؟ وردا على هذا السؤال، كتب أحد المحللين السياسيين هو جورج كنعان، أنه يتعين على روسيا الاتحادية أن تتجاوب مع ثلاثة شروط أساسية من أجل دعم علاقات ودية مع أمريكا، أولا أن تتخلي عن أيديولوجيتها الشيوعية، ومحاولة نشرها في دول أوروبا والشرق الأوسط ثانيا أن تتخلي عن النظام الشمولي الذي تنتهجه لفرض قوتها ثالثا أن تتخلي عن نزعتها الاستعمارية وحكمها على الدول التي تعرف بالاتحاد السوفيتي. وتساعد هذه الدول لكي تحكم نفسها

والحقيقة أن الرئيس بوتين قد تجاوب بالفعل مع هذه الشروط لكن أن تفرض الولايات المتحدة شروطا أخرى على روسيا، فهذا يعتبر أمرا غير مقبول من الناحية الواقعية فهل يمكن أن تصبح روسيا دولة ليبرالية وديمقراطية؟ إن الذين ينتقدون السياسة الروسية هم في الحقيقة يجهلون العلاقة التاريخية بين الليبرالية والديمقراطية

والديمقراطية في ظل مركزية السلطة لكن السؤال المباشر في هذا السياق هل تستطيع هذه السلطة المركزية أن تستمر لفترة طويلة أم يمكن أن تنهار؟

مادامت أسعار البترول العالمية مستقرة عند حد ٥٠ دولارا للبرميل، فسوف يستمر الوضع القائم في روسيا اقتصاديا وسياسيا على ما هو عليه دون تغيير، وستسمح الأسعار العالمية الحالية للبترول للحكومة الروسية - بصفتها كبرى الدول المصدرة للبترول - بأن تمنع وفسخا أموالا إلى المؤسسات الاجتماعية، بالرغم من كونها مدينة، وفي حالة حرب ضد الجماعات المنشقة على الدولة، مثل حريها في الشيشان لكن إذا تدهورت أسعار البترول إلى ما دون ٣٠ دولارا لسعر البرميل، فإن الحكومة الروسية - التي تعتمد كليا في دخلها على البترول، مثلها مثل كل الدول المعتمدة على دخل أساسي واحد هو البترول، مثل فنزويلا - سوف تتعرض لازمة سياسية خاصة، بعد انتهاء ولاية الرئيس بوتين في عام ٢٠٠٨. وقد حدثت هذه الأزمة من قبل في عهد الرئيس الأسبق ميخائيل جورياتشوف عام ١٩٨٦، عندما هبط سعر البترول العالمي إلى ١٠ دولارات للبرميل، مما اضطر جورياتشوف لعمل إصلاحات سياسية، لكن دون موارد، وتكررت هذه الأزمة نفسها عام ١٩٨٩ مما أدى إلى هبوط قيمة العملة الروسية الروبل في الأسواق المالية

وهناك سيناريو آخر بديل للإجابة على السؤال السابق، هذا السيناريو يتلخص في أحداث ثورة شعبية تقهر قوة الدولة، وتقرض إصلاحات جذرية في الحكومة الروسية، تتبنى أسس الليبرالية والديمقراطية وقد اتخذ الروس هذا المسار من قبل للتعبير عن رغبة أغلبية المواطنين في مواجهة النخبة الحاكمة - ديمقراطية الأغلبية وفي الحقيقة، فإن كلا من السيناريوهين السابقين سيئ - بالنسبة للحالة الروسية، واحتمالات تطبيق الليبرالية الديمقراطية، فقد يؤديان إلى نمو اقتصادي في ظل غياب حقيقي وفعلي عن تنمية سياسية تفعل عملية التحول والتغيير نحو ليبرالية وديمقراطية حقيقية

تاريخ وحاضر العلاقات الأمريكية - الروسية

على مدى مائتي عام من العلاقات الأمريكية - الروسية على المستوى الدبلوماسي، تخللت روسيا بعض موجات من الليبرالية الديمقراطية، لكنها لم تستمر، لكن لا يمكن اختصار العلاقة بين أمريكا وروسيا، على اعتبار أن الأولى هي المدافع عن الليبرالية والديمقراطية، والثانية المدافع الأول عن النظم الشمولية والسلطوية فقد كانت توجد علاقات طيبة بين الدولتين تاريخيا منذ حرب الاستقلال الأمريكية وحتى حلول الحرب الباردة، والتي جاءت نتيجة الانهيار السياسي في أوروبا واحتفاء المناطق العازلة بين النفوذ الأمريكي (أو العسكري الأمريكي)، والعسكر الروسي. ثم في فترة التسعينيات التي وصفت بأنها استعادة للتقارب الأمريكي الروسي إلا أن المنظور لكل من الدولتين كان مختلفا، فقد رأت الولايات المتحدة أنه يتعين على روسيا - بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتي - أن تتبنى المبادئ الليبرالية الديمقراطية وهذا للمنظور الأمريكي - أما روسيا، فقد رأت أن توسيع حلف الناتو



النتائج الكونجرس الأمريكي .. كيف تراها أوروبا؟

• وليد الشيخ •

السياسة الفاشلة للرئيس بوش (٢)

أما على الصعيد الرسمي، فقد عبر بعض السياسيين الأوروبيين علانية عن ارتياحهم من هزيمة الجمهوريين، مثلما فعل "مارتن شولتس" رئيس الكتلة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي، الذي أكد "إننا نشعر بالارتياح لرؤية بداية النهاية لكابوس في العالم استمر ستة أعوام". كما عبر رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الألماني "جيدو فيسترفيله" عن "سعادته وفرحته الكبيرة" بفوز الديمقراطيين، معتبرا ذلك فرصة للإدارة الحالية من أجل أن تتصرف بطريقة أكثر حكمة وعقلانية في المسائل الخارجية (٣).

في الوقت الذي أشار فيه "بييرو فاسينو" رئيس الحزب الديمقراطي اليساري الإيطالي، أكبر الأحزاب الحاكمة في البلاد، إلى أن الأعوام الماضية شهدت فشل سياسة بوش أحادية الجانب، وأن الجميع الآن بحاجة لكي يفكروا في أن مشكلات العالم لا يمكن أن تحلها دولة واحدة فقط، حتى لو كانت أقوى دولة.

واعتبر "كارستن فويت" منسق العلاقات الأمريكية - الألمانية بوزارة الخارجية الألمانية أن الديمقراطيين سيحاولون دفع أوروبا للاضطلاع بمزيد من الأعباء في المناطق التي كانت حكرا على الولايات المتحدة (٤).

أوجه الاتفاق والخلاف في العلاقات الأوروبية - الأمريكية:

يبدو أن ثمة خلطا شائعا حول حقيقة الخلافات في العلاقات الأوروبية - الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

جاءت نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكي، التي أجريت في السابع من نوفمبر ٢٠٠٦، كى تلقى الضوء على حقيقة الموقف الأوروبي من السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا بعدما حصل الحزب الديمقراطي على أغلبية مجلسي الكونجرس (النواب والشييوخ). وقد رأى البعض في فوز الديمقراطيين مقدمة لهزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها عام ٢٠٠٨.

ردود الأفعال الأوروبية :

انقسمت ردود الأفعال الأوروبية على نتائج الانتخابات الأمريكية إلى قسمين، الأول: يتمثل في تعليقات وسائل الإعلام والتحليل والمراقبين، والثاني: يتمثل في ردود أفعال السياسيين ورؤساء الحكومات الأوروبية. وقد بدا واضحا مدى حدة تعليقات وسائل الإعلام على هزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات، وتأثير ذلك على مستقبل الإدارة الحالية للرئيس بوش.

ولم يكن مصادفة أن تتفق ثلاث من كبريات الصحف البريطانية على وصف الرئيس بوش بـ "الغبى"، حيث كان العنوان الرئيسي لصحيفة "الإنديبندنت" هو "إنه خطأ الحرب أيها الغبى"، بينما كان عنوان صحيفة "ديلي ميرور" في صفحتها الأولى "أمريكا صفر الولايات المتحدة استيقظت أخيرا، وركلت بوش الغبى" في الوقت الذي قالت فيه صحيفة "الديلي تليجراف" في افتتاحيتها: "إنها الحرب أيها الغبى" (١).

بينما وصل الأمر بالصحف الألمانية إلى درجة توجيه الشكر للأمريكيين على أنهم عبروا عن رأيهم صراحة في مواجهة

(٥) صحفي مصري مقیم في ألمانيا

ويبدو أنه اختلاف في الوسيلة وليس في الهدف. فهما متوافقان - إلى حد كبير - فيما يتعلق بما يسمى "الحرب على الإرهاب" والصراع العربي - الإسرائيلي، والسلام في البلقان وإيران - في حال تركيز الولايات المتحدة على الجهود الدبلوماسية - والموقف من الصراع الإسرائيلي - اللبناني - إلى حد كبير - والوجود العسكري للناتو في أفغانستان، لكن مع تفصيل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا عدم الانجرار إلى مناطق المواجهات الحادة مع طالبان في جنوب البلاد

بيد أن ثمة تناقضا في الموقف بين الطرفين فيما يخص الحرب على العراق، والعلاقات التجارية بينهما، وقضايا انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة، إلى جانب رفض سياسة المحافظين الجدد للإطاحة بالأنظمة في الشرق الأوسط، وفرض الديمقراطية بالقوة.

ربما يمكن القول إنه لا خلاف بين الجانبين على مبدأ الهيمنة على الشرق الأوسط، لكن الخلاف على كيفية الهيمنة. فبينما يصر المحافظون الجدد على فرض تلك بالقوة، وأيا كانت التداعيات، يفضل الأوروبيون أن يتم ذلك بالإغراءات الاقتصادية، ودعم النخب المرتبطة بالغرب، وتغيير نمط حياة هذه المجتمعات خطوة خطوة.

وربما تكون أهم مشكلة بين الجانبين إصرار أوروبا على مبدأ التهديد القطبية التي تسهم في مواجهة المشاكل الدولية، بينما تصر الولايات المتحدة على الأحادية القطبية، فضلا عن الدونية التي تتعامل بها مع دول أوروبا، بما في ذلك داخل حلف الناتو الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة منذ تأسيسه، والتي سبق أن وصفها "زيجينيو بيرجيسكي" صراحة في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" أنهم مجرد "توابع وخدم يدفعوا جزية"، وهو ما أوجزه المعلق السياسي البريطاني "سيمون جينجير"، الذي أبدى معاناته بهزيمة تيار المحافظين الجدد الأصولي، الذي يجر أنيال الخيبة بلجنته الوحيدة المتمثلة في إشعال الحروب، وغزو الدول، ويعتقدون أن حلفاء أمريكا جبناء، وأن العرب ليس لهم سوى أن يُعذبوا ويرضخوا، كما أن الأوروبيين سيخرجون أخيرا من دائرة التبعية والدونية للتعبير عن أرائهم وتوجهاتهم (٥).

ومع ذلك، فقد أجمع المرابن على عدم توقع حدوث تغيير جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط. رغم القيام بمراجعة لسياسته في العراق، وهو ما أبدته "فيرنر هوير" نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الليبرالي الديمقراطي المعارض، الذي أشار إلى أن أوروبا وألمانيا يجب أن تستعدا لسياسة أمريكية جديدة قد تكون "انعزالية"، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الحرة والأسواق.

بينما ذهب آخرون إلى أن هذه المراجعة الأمنية والسياسية في العراق لن تصل إلى حد الانسحاب من العراق في فترة قريبة، أو إلى خفض الدعم المالي، لأن هذه الخطوة قد تعرض القوات الأمريكية هناك للخطر كما أوضح نورمان أوردنسكين، الخبير السياسي بمعهد أمريكي انتقرايز، وهو ما أكدته بيك تشينى قائلا: إن الأمور ستسير بأقصى سرعة في العراق، لأننا لا نخوض سباقا على المنصب، لكن نفعل ما نراه صوابا (٦).

كما استبعد وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فيرين حدوث تغيير مهم في السياسة الأمريكية الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط، قائلا: إن الإدارة الأمريكية قد أهملت القضية الفلسطينية ولا تعتبرها مشكلة، وهو ما صرحت به وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي ليفني" في حديث للإذاعة الإسرائيلية، مؤكدة أن نتائج هذه الانتخابات لن تؤثر في إسرائيل، أو في العملية السياسية في المنطقة، مضيفة أن توجه إسرائيل في المسار السياسي المستقبلي "يطابق" موقف الحزبين الكبيرين (٧).

هل تستغل أوروبا الفرصة؟

في اليوم نفسه الذي أجريت فيه انتخابات الكونغرس، كانت المستشار الألمانية "إنجيلا ميركل" - التي ستقوى بلاها رئاسة الدورة القادمة للاتحاد الأوروبي، وكذلك رئاسة الدورة القادمة للدول الصناعية الكبرى (دول الثماني) - تركز أثناء حديثها إزاء أهم محاور السياسة الأوروبية في الأعوام القادمة، أمام الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية، على أن توحد أوروبا موقفها من السياسة الخارجية الأمريكية، بشكل يجعلها قوية ويحقق مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مشيرة - بصورة غير مباشرة - إلى فشل الطريق الفردي الأمريكي في معالجة العديد من القضايا كالحرب على الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات الإقليمية، والدول غير المستقرة وسقوط الأنظمة الحاكمة (٨).

بينما قام الرئيس الألماني "هورست كولر" بعدها بيومين بشن هجوم علني صريح ضد السياسة الأمريكية بصورة مفاجئة - في لقاء أجرته معه صحيفة "فرانكفورتر روندشاو" الألمانية ونشرت في ١١ نوفمبر ٢٠٠٦ - صرح فيه بما يمكن تسميته بشروط تعامل جديدة مع أوروبا والقوى الرئيسية الأخرى في العالم أمام الرئيس بوش بصورة تختلف تماما مع ما كان يفعله في السنوات السابقة.

وقد بدأ الرئيس الألماني بإشارة ذات مغزى، مؤكدا أن الانتخابات الأمريكية يمكن أن تؤدي لتعاون أقوى مع الولايات

في اتجاه الديمقراطية، بل فرض الفوضى في المنطقة بكاملها (١١).

إلا أن البعض رأى أن نتائج الكونجرس لابد أن تخدم العلاقات الأوروبية - الأمريكية، مع محاولة الديمقراطيين تعزيز علاقاتهم مع الاتحاد الأوروبي والناشون كما توقع منسق العلاقات الألمانية - الأمريكية "كارستن فوجت" بعد ساعات من ظهور النتائج الأولية، لكنه قال "إن ذلك لن يكون برأيه حيا للأوروبيين، وإنما انطلاقا من مصلحة الولايات المتحدة نفسها. وفي هذا الإطار، ستتم مطالبة أوروبا بمزيد من الدعم لحل النزاع في العراق". بينما أكد الكثيرون أن بوش لن يكون قادرا بعد الآن على تجاهل الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، بعد أن وصلت سياسته في العراق إلى طريق مسدود. حيث رأى "فوجت" أن الديمقراطيين سيطلبون من حلفائهم الأوروبيين عامة، والألمان خاصة، استغلال نفوذهم وعلاقاتهم مع سوريا وإيران من أجل دعم القوات العراقية في أداء مهامها الأمنية، مما سيطلب من الاتحاد الأوروبي تقديم حوافز عديدة لجاري العراق، وفي مقدمتها الحوافز الاقتصادية، مما سيعزز أيضا من موقعه للعب دور أقوى في حل نزاعات الشرق الأوسط الأخرى، وفي مقدمتها النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. أما ينس فان شيجرينبيرج الخبير في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين، فيرى أن الانتخابات الأمريكية أثارت ارتياح الأوروبيون بعد مخاوف من تحول قسم مهم من الأمريكيين إلى مسيحيين راديكاليين (١٢).

في الوقت الذي ينتظر فيه الأوروبيون مجيء الأمريكيين، طالبين منهم المساعدة، خاصة في المعضلة العراقية، وإن كان "يوشكا فيشر" قد تطوع ونصح الأمريكيين، ويقصص سرعة ممكنة وقبل قوات الأوان، "بوجوب اتباع سياسة جديدة تتركز على ثلاث نقاط الأولى: تقديم عرض شامل لسوريا وإيران لتطبيع العلاقات معها، والثانية: بذل جهود حثيثة لتحقيق تقم أو حتى لحل النزاع العربي - الإسرائيلي، والثالثة: بناء نظام أمني إقليمي يتضمن حفظ الاستقرار في العراق وأفغانستان (١٣).

للجنة، وطالب الأوروبيين في مباحثاتهم مع الأمريكيين ببحث مسائل عدة، من أهمها إعادة الحياة مجددا للعلاقات عبر الأطلسية، مؤكدا أن الأوروبيين لا يمكنهم ترك مصالحهم "تفرق في فوضى منطقة الشرق الأوسط"، ومطالبيا كل المشاركين في حرب العراق بمراجعة مواقفهم.

كما وجه الرئيس الألماني انتقادا واضحا لما سماه "اعتماد السياسة الأمنية الدولية بصورة مبالغ فيها، بدلا من الاعتماد على السياسة الخارجية وسياسة التنمية، لذلك ينبغي أيضا إعادة النقاش في ألمانيا حول أسس وأهداف ومبررات العمليات العسكرية للجيش الألماني.

وختم الرئيس كولر المقابلة أيضا بنبرة تهكمية، قائلا إن زمن "تحالف الراغبين" الذي تقوده الولايات المتحدة قد مضى إلى غير رجعة، ويجب أن يكون الآن بدلا منه "تحالف العقلاء"، مضيفا أنه أيضا في الولايات المتحدة نفسها، يتزايد عدد الذين باتوا يعرفون جيدا أن أمريكا لا يمكنها بطريقتها الانفرادي الذي تسير فيه أن تحقق كل شيء، مؤكدا أنه "بدون روسيا والصين، لن تكون هناك بعد الآن إمكانية لتحقيق استقرار كوني، حيث توجد هناك الآن إحداثيات جديدة للسياسة الدولية" (٩).

مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة :

تجمع التحليلات السياسية في غالبية وسائل الإعلام الأوروبية على نهاية سيطرة بوش ومحافظيه الجدد على القرار السياسي الأمريكي، لدرجة أن نشرت صحيفة دي فيلت الألمانية، القريبة من الإدارة الأمريكية، تحليلا لا يحتاج إلى شرح بعنوان "ثورة المحافظين الجدد.. قد ماتت" (١٠)، بل ونشر وزير الخارجية الألماني السابق "يوشكا فيشر" في الأول من ديسمبر ٢٠٠٦ مقالا في صحيفة "زود دويتشه تسايتونج" الألمانية بعنوان "مستقبل الشرق الأوسط.. فوضى تتبعها فوضى"، هاجم فيه بوش ومساعديه من اليمين المتطرف، محملا إياه المسؤولية الكاملة عن كل ما يحدث في الشرق الأوسط، مؤكدا أنهم كانوا يعملون على غزو العراق لفرض الديمقراطية عليه، ثم - حسب نظرية الدومينو - إلى باقي دول المنطقة، لتحقيق نظرية الدومينو فعلا، ولكن ليس

المراجع :

- 1- <http://www.islammemo.cc/article.aspx?id=18577>
- 2- <http://www.taz.de/pt/09/11/2006/a0099.1/text>
- 3- <http://www.dw-world.de/dw/article/2230604,2144,0,.00html>
- 4- <http://www.islammemo.cc/article.aspx?id=18461>
- 5- <http://www.timesonline.co.uk/article/0,1059-2450049,.00html>
- 6- <http://www.dw-world.de/dw/article/2230604,2144,0,.00html>
- 7- <http://www.paltoday.com/arabic/news.php?id=42394>
- 8- http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/03/Archiv/BK__GASP__Nov-06__Seite.html
- 9- http://www.fr-online.de/in_und_ausland/politik/thema_des_tages/?em_cnt=1007805&em_cnt_page=1
- 10- <http://www.welt.de/data/30/11/2006/.1129802html>
- 11- <http://www.sueddeutsche.de/ausland/artikel/93138/231/>
- 12- <http://www.dw-world.de/dw/article/2233951,2144,0,.00html>
- 13- <http://www.sueddeutsche.de/ausland/artikel/93138/231/>



نראה في الخريطة السياسية الفرنسية

✶ خالد سعد زغلول ✶

عاماً) بالمرأة الحديدية لقسوتها في مجال العمل. لكن ضعف خبرتها السياسية يقلل من فرصتها في حكم البلاد. حيث لم تتجاوز منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعائلة. وقد بدأت سيجولان روايال الحملة الانتخابية مبكراً بهجوم ضد خصمها القوي وزير الداخلية ساركوزي وعلى أرضه. حيث اتهمته بعدم القدرة على ضبط الأمن. والحد من تصاعد حجم الجرائم. وبأنه فشل في السيطرة على حرائق البلاد. في محاولة منها لتهز صورته أمام الفرنسيين. ولكن ساركوزي سد الثغرات أمامها بأن قدم وثائق تثبت نجاح أجهزة الأمن في السيطرة على انفلات الشارع لنحو ٤٠ يوماً دون قتيل واحد. بينما أسفرت حرائق لوس انجلوس عن جرائم كبيرة ومقتل مئات الأشخاص. وقد غيرت روايال من أسلوبها بأن اعترفت بأنه وزير داخلية ذو كفاءة عالية. ولكن الفرنسيين لا يحتاجون إلى شرطي في قصر الإليزيه. كما أدرجت في برنامجها الانتخابي مشروع قانون زواج الشواذ وأحقية تبنيهم للأطفال لكسب أصوات مئات الآلاف من الشواذ. رغم أنها كانت من أشد المعاربين له حينما كانت وزيرة. بينما كان ساركوزي واضحاً في رفض هذا المشروع وقد هاجمت بقوة قانون الهجرة الذي سنه ساركوزي. وطالبت بتقنين موقف نصف مليون مهاجر غير شرعي على الفور دون شروط وعدم طردهم. فأجابها بأنه وزير الداخلية المحافظ على القانون والسامر على تطبيقه. وأن هذا القانون من مصلحة فرنسا العليا واستقرار أمنها وسلامة مجتمعها

وفي محاولة لكسب أصوات عرب ومسلمي فرنسا الذين

بدأ موسم المنافسة حول الانتخابات الرئاسية الفرنسية سكرًا. باندلاع ما عُرف بفضيحة كليرستريم في الصيف الماضي. حيث تم إدراج أسماء بعض خصوم الرئيس جاك شيراك. وأبرزهم عدو شيراك اللدود وزير داخلية، نيكولا ساركوزي. على لائحة المستقلين الفرنسيين المتهربين من الضرائب. والحاصلين على ثروات كبيرة في الخفاء. وفي الواقع. كادت تسعم هذه القضية الحياة السياسية الفرنسية بعد أن استثمرها الاشتراكيون لمحاولة ضرب الديجوليين في مقتل لكن على عكس كل توقعات المراقبين. فإن الشعب الفرنسي لم يهتم كثيراً بنتائج وتداعيات فضيحة كليرستريم. حيث كشف استطلاع للرأي عن أن ٧٢٪ من الفرنسيين لا يعتبرونها مهمة جداً. وتعتبر هذه الفضيحة الهدية الأخيرة من هدايا متعددة قدمها معسكر اليمين إلى اليسار الفرنسي. والتي تتضمن. العجز التاريخي في ميزانية الدولة. تضخم البطالة. أزمة قانون الحجاب. زلزال رفض الدستور الأوروبي. أزمة الضواحي وانتفاضة الفقراء. أزمة قانون الهجرة. أزمة قانون العمل. وغيرها. وقد فتح أعضاء الحزب الاشتراكي صفحة جديدة في تاريخهم باختيارهم النابية سيجولان روايال لتكون مرشحتهم في الانتخابات الرئاسية. وقد حصلت روايال على ٦٠٪ من أصوات أعضاء الحزب. ويدل ذلك على إيمان الحزب بضرورة اعتماد منهج جديد للتواصل مع الشعب الفرنسي. خاصة بعد الهزيمة المتكررة التي منى بها مرشح الحزب. في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٢. ليونيل جوسبان. الذي خرج من السياق في الدورة الانتخابية الأولى تلقب سيجولان روايال (٥٤)

(٥) باحث مصري مقيم في باريس

بصوت عال. وفي محاولة لكسب أصوات اليهود، توجهت بعد لقائهما برموز السلطة الفلسطينية - نحو القدس المحتلة لمقابلة وزيرة الخارجية الإسرائيلية، لتؤكد لها تمسك فرنسا - في حالة فوزها بالرئاسة - بالأمن الإسرائيلي قبل أي مفاوضات للسلام وحفاظا على أصوات الناخب اليهودي. قدمت روابال في القدس المحتلة دعما صريحا لإسرائيل بتأكيد ضرورة منع إيران من امتلاك السلاح النووي. بل طالبت بعدم السماح لطهران حتى بحق الدخول في مجال البرامج النووية السلمية. حيث قالت 'يجب عدم السماح لإيران بالتوصل إلى الطاقة النووية المدنية، وإلا فإنها ستتوصل بعد ذلك إلى الطاقة العسكرية والسلاح النووي'. وأضافت 'أمامكم أول مسئولية سياسية تعرب صراحة عن معارضتها لأن تتمكن إيران من الطاقة النووية المدنية. سيكون ذلك موقفي إذا انتخبت رئيسة للجمهورية'. كما أضافت 'إن أي موقف آخر لا يبدو بالنسبة لي مستنقلا'. أما وزير الخارجية الفرنسي، فقد أعلن عن استناده لهذه التصريحات المتناقضة. واعتبر مطلبها بمنع حق إيران في امتلاك مفاعلات نووية سلمية خطأ فادحا. حيث أن إيران قد وقعت اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT). وبدأ في موقف المدافع عن الشرعية الإيرانية في هذا الملف، رغم كونه من أشد المطالبين بتوقيع عقوبات صارمة على إيران في مجلس الأمن وتجلى ذلك واضحا في المؤتمر الوزاري الأوروبي في بروكسل يوم 4 ديسمبر 2006. وفي الاجتماع الذي عقده في مقر وزارته بباريس يوم 5 ديسمبر مع خبراء ومدراء وزراء خارجية الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا (المبادرات السداسية الماراتونية)، مما يدل على أن معارضته تدخل في إطار المعركة الانتخابية. واختتمت روابال زيارتها بمحادثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، الذي شكرها على مواقفها. وأعرب عن ارتياحه لهذا اللقاء، ليخفف عنها من حدة الانتقادات التي وجهت لها، ولتصحيح مسارها مع أصدقاء إسرائيل. ولتهز صورتها من جديد أمام الناخبين العرب

ولأن أطراف اليسار المتعددة تفتقد مشروعاً حقيقياً ذا مصداقية أمام الفرنسيين، فقد باتوا يركزون على نقائص اليمين، واستثمار الكوارث السياسية العديدة التي تسببت فيها حكومة اليمين منذ عام 1995، حيث أغرقت البلاد في بحار من الديون والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد جاءت أزمة كليرستريم كالفشة التي قصمت ظهر البعير، والتي أجهزت نظريا على فرض الديجوليهن الحاليين، وعلى رأسهم الرئيس شيراك وفارسة الوحيد

باتوا يشكلون قوة انتخابية مؤثرة لاستنهاان بها، قامت سيجولان روابال بزيارة لبنان والأراضي الفلسطينية وإسرائيل، فأطلقت سيجولان روابال بعض التصريحات النارية لصالح القضايا العربية، وقابلت نواب حزب الله (ابرزهم على عمار) وانتقدت بعنف الرئيس جورج بوش. معتبرة أن سياسته الشرق أوسطية (كارثية)، لتكون أول سياسية فرنسية تهاجم الولايات المتحدة علنا. بيد أن المواقف التي اتخذتها المرشحة الاشتراكية - خلال الزيارة - قد فجرت سجلا حادا بين أطراف الطبقة السياسية في فرنسا، حيث سعى اليمين الفرنسي إلى استغلالها للنيل من حظوظها الانتخابية بالتركيز على (الأخطاء الفاضحة) التي ارتكبتها روابال، في نظر أصدقاء إسرائيل، وهي لقاءها بنواب حزب الله، وأعضاء حكومة حماس.

وقالت روابال 'لم أقم بأي خطوة متعثرة ولا بأي سوء تصرف' في إشارة إلى لقاءها مع نواب لبنانيين، بينهم النائب عن 'حزب الله' على عمار، مضيفة 'لا يمكن لأحد - أي أحد - أن يمنعني من المضي في التحاور مع نواب منتخبين ديمقراطيا أو حكومة شرعية منتخبة ديمقراطيا'. كما قابلت الرئيس الفلسطيني 'أبو مازن'، وأكدت له حتمية دعم الشعب الفلسطيني أيا كانت الحكومة، وطالبت الاتحاد الأوروبي بعدم قطع المساعدات الفلسطينية.

وانتقد 'الاتحاد من أجل حركة شعبية' - الحزب اليميني الرئيسي الحاكم في فرنسا - بشدة عدم صدور رد من سيجولان روابال في بيروت على كلام عمار الذي قيل أنه ربط فيه بين تصرفات إسرائيل والنازية، وابدأ انزعاجه من لقاءات حركة حماس. كما أعربت زعيمة حزب 'الاتحاد من أجل حركة شعبية' في باريس فرنسواز دوبانافيو - التي زارت إسرائيل (للتبرك الانتخابي) - عن صدمتها العميقة لموقف روابال في لبنان وغزة.

ووصف ساركوزي الأخطاء الكثيرة التي ارتكبتها سيجولان روابال في الشرق الأوسط بأنها تثير الصدمة، واعتبر أن قبول التحدث إلى عضو في حزب الله - المنظمة التي تدعو إلى تدمير إسرائيل وتسببت بحرب مع هذا البلد من خلال دخول أراضيها وخطف جنديين - كان خطأ، ومحاولة التحاور مع حركة حماس التي لا تعترف بإسرائيل خطأ جسيم، والسماح بأهانة حلفاء وأصدقاء فرنسا، سواء كان الأمر يتعلق بالولايات المتحدة أو بإسرائيل، خطأ جسيم آخر، فردت عليه روابال بأنها تتكلم - مثل مؤسس الحزب الحاكم الرئيس شيراك - عن سياسة بوش وأولمرت ولكن

الفرنسيون لوين المعدل أو المحسن. أما أزمة كليستريم، فقد ذهبت بكل أرصدة الحكومة لدى الفرنسيين، بعد أن سحبت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية القتالية الكثير من رصيدها.

وقد خسر رئيس الوزراء الديجولي دومينيك دوفيلبان كثيرا من أسهمه الرئاسية، ولهذا حاول تصحيح صورته أمام الشعب بتقديم مشاريع عاجلة مثل مشروع قانون العمل للكبار، كذلك نجح نسبيا في إدماج شركتي سويز وغاز فرنسا في زواج اقتصادي، محاولا خصصتهما، وسد الطريق أمام الشركات الإيطالية المتنافسة. وقد حقق طفرة هائلة بنجاحه في ضرب جزء من البطالة، وهبوطها إلى نسبة تاريخية ٧,٥٪ بمشروعه الطموح لتوفير نحو ٥٠ ألف فرصة عمل شهرية. يتمتع دوفيلبان بعقيدة سياسية وثقافة راقية وشخصية كاريزماتيكية، وهو محبوب لدى الفرنسيين لكونه شاعرا وأديبا ومتقفا وسليل العائلة الفرنسية النبيلة. ولكنه بعد أن فشل في محاولته الأخيرة للإطاحة بخصمه نيكولا ساركوزي، وبعد استشارات مكثفة مع الرئيس شيراك، واستقراء الأحداث والمستقبل، وللمحافظة على اللحمة الديجولية، فقد انسحب من سياق الرئاسة محددا أماله في مواصلة العمل الحكومي دون تشتيت جهوده في الحملات السياسية.

هذا، وقد أصبح أمام الرئيس جاك شيراك بضعة أشهر قليلة لتصحيح الأوضاع والموازن، فهو يأمل في إنهاء عهده وحياته السياسية بخروج مشرف من قصر الإليزيه بعد حياة سياسية حافلة لنحو نصف قرن.

وفي حالة ما إذا قلب الرئيس شيراك المائدة والموازن، ورشح نفسه لولاية ثالثة، فإن ذلك سوف يقلص من حظوظ الطموح ساركوزي. لكن الرئيس ما زال في موقع المراقب، وإن كان المراقبون يتوقعون أنه سيخسر في الجولة الثانية، لأن الأوروبيين لا يحبذون الفترات الطويلة في الحكم، حتى لو كان الرئيس صاحب إنجازات عظيمة للبلاد. فحتى زعيم فرنسا الخالد، محرر البلاد من الاحتلال النازي ومؤسس جمهوريتها الخامسة، الجنرال شارل ديغول، الذي أرسى دولة المؤسسات القوية، وأسهم في ازدهار ورخاء الشعب الفرنسي - لم يسلم من هذه القاعدة. وقد فقد الرئيس شيراك الكثير من رصيده عند الفرنسيين بسبب قراراته التي ثبت خطأها، مثل قراره حل البرلمان عام ١٩٩٧، فإذا به يأتي بالمعارضة اليسارية إلى الحكم لنحو ٥ سنوات كاملة. ومن ناحية أخرى، فقد وصلت ديون فرنسا في عهده إلى ٢٢٠ مليار يورو لأول مرة في تاريخها، حتى أصبحت فرنسا مدانة

دومينيك دوفيلبان، وهزت الثقة فيهما من جانب الأغلبية الجولية. وبالتالي، فقد تم إضعاف معسكر اليمين باستثناء شخصيتين، الشخصية الأولى: نيكولا ساركوزي الذي خرج نوى ما كان عليه، باعتباره أنه كان ضحية المؤامرة وأنه يجم التجديد والتغيير، وإن كفاءته الفادرة وشجاعته - التي نجح أحيانا حد الوقاحة - تؤهله لحكم الفرنسيين.

أما الشخصية الثانية، فهو جان ماري لوين، زعيم حزب نجبهة الوطنية، أقصى اليمين المتطرف، وصاحب القوة السياسية الفرنسية الثانية في الدولة منذ عام ٢٠٠٢. ويبدو الفرنسيين قد بدأوا يسأمون معسكرى اليمين واليسار، حيث إنه بعد قرن كامل من حكم فرنسا المتعاقب بينهما، لم يحققا للشعب الفرنسي ما يأمله. لقد أصبح لوين أقرب إلى بؤنة القصر أكثر من أى فترة سابقة، مستفيدا بشكل خاص من فشل سياسة الانفتاح الفرنسية للهجرة. وقد قال لى لوين ذات يوم في قصره الواقع بحي سان كلود، معلقا على ذلك: نظر فريق منتخب فرنسا الكروي، إنه يصلح لمنتخب السنغال. وحينما استفسرت منه عن سر عنصريته، أنكر أن يكون عنصريا، ووصف نفسه بالوطني، وقال لى إنه يرفض أن يستضيف أجنبيا في داره، بينما ابنه في الشارع. وهو يستكر أن يأخذ الإفريقي الكسول صاحب ٩ أولاد مساعدات شهرية تقدر بأكثر من ٦ آلاف يورو، بينما الطبيب الفرنسي لا يجد عملا. ويرى لوين أن أغلب هؤلاء المهاجرين يعيشون على المساعدات التي تمنحها الدولة للفقراء والمحتاجين، وأن الفرنسيين البسطاء الأصليين باتوا يضجون بأصوات المهاجرين الهائلة، التي تحول دون حصولهم على فرص عمل. ويعترف لوين منذ نحو ٣٠ عاما على الأوتار الاجتماعية والسياسية الحساسة لدى الفرنسيين، رافعا شعارات (فرنسا للفرنسيين) و(طرد ٥ ملايين إفريقي يسأوى توفير ٥ ملايين فرصة عمل) و(فرنسا العظيمة والحررة غير التابعة لأمريكا) وفي الواقع إنه لولا عداؤه لليهود، لربما حكم لوين فرنسا قبل ذلك، لكنه لا يزال يشكك في محرقة اليهود، ويلوم الدولة على دفعها تعويضات مادية وسياسية لليهود فرنسا، واصفا ذلك بأنه ابتزاز عالمي.

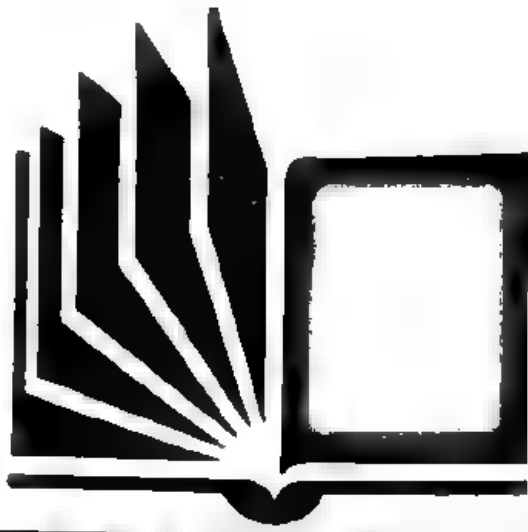
المفارقة أن نيكولا ساركوزي يقتبس من برامج لوين من ناحية، ويسمى لكسب يهود فرنسا من ناحية أخرى، حيث سافر في أولى جولاته الدولية إلى إسرائيل. ويعى لوين أن الفرنسيين الأصليين - وهم الذين تفادوه لنحو ٢٠ سنة، أصبحوا اليوم ينهضون باطروحاته لكن من جان ماري لوين قد تحول هذه المرة أيضا دون وصوله إلى قصر الإليزيه ويبقى في السباق الانتخابي ساركوزي الذي يرى فيه

تمرير قانون الهجرة الجديد، والذي يفضل الفرنسي على المهاجر، والذي أغلق الحدود إلا أمام من تحتاج إليهم فرنسا من ذوي الكفاءات العلمية والذين يتقنون الفرنسية وقد اقرت الجمعية الوطنية الفرنسية رسميا قانونه المثير للجدل، وأوضح ساركوزي في البرلمان أن القانون سيمكن الحكومة من ترويج ما سماه الهجرة المفتوحة، وأنه سيعنى قبل المهاجرين من قبل المجتمع بشكل أفضل. ودافع ساركوزي عن القانون، باعتباره أنه جاء نتيجة للمشكلات المتراكمة التي أدت في أواخر العام الماضي إلى اضطرابات في الأحياء المكتظة بالمهاجرين بشكل أساسي في أنحاء فرنسا. لكن الوزير واجه انتقادات واتهامات بالعنصرية ومعاداة الأجانب، كما قوبل بمظاهرات معادية خلال زيارته لإفريقيا.

أما الديجوليون، فللمحافظة على فرصهم في الانتخابات القادمة، فيجب على حكومة دوفيلبان إجراء تغييرات جذرية لإعادة الثقة المفقودة بهم، بعد أن حكموا فرنسا لولايتين كاملتين.

باستمرار في الاتحاد الأوروبي، لعدم تطلبها على هامش العجز الاقتصادي المسموح به أوروبيا. كما خافه التوفيق في تقييم موقف الشعب الفرنسي من الدستور الأوروبي، فلم يكتف الرئيس بالتصديق على القرار في البرلمان، والذي وافقت عليه الأغلبية الحاكمة وكثير من معسكرات المعارضة، بل أصر على أن يقول الشعب كلمته في استفتاء. وقد أدى الرفض المدوي للدستور إلى هدم جهود فرنسا الجبارة لنحو ٥٠ سنة من عمليات البناء الأوروبي. أما ساعده الأيمن دومينيك دوفيلبان، فيتوقع المراقبون أنه في حالة دخوله المعركة الانتخابية، فلن يحصل على أكثر من ٥/ من الأصوات أمام الاكتساح المتوقع للوين وساركوزي.

وطبقا للمعطيات الحالية، فإن سيجولان روابال - رغم تفوقها على كافة مرشحي اليسار - لن تقدر على تجاوز لوين أو ساركوزي، وبالتالي يتوقع أن تقتصر المنافسة في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية عليهما. في جميع الحالات، فمن المتوقع أن يواجه المهاجرون العرب والأفارقة أياما صعبة خلال الفترة الرئاسية ٢٠٠٧-٢٠١٢ بعد نجاح ساركوزي في



مشروع الوحدة العربية.. ما العمل؟

د. سعدون حمادي

بيروت، مركز دراسات الوحدة
العربية، أبريل ٢٠٠٦

عما لا شك فيه أن الوضع العربي الراهن له خصوصيات لا بد من استيعابها وأخذها في الحسبان عند تصور أي مشروع يسعى لتحقيق الوحدة العربية ولعل من أهم هذه الخصوصيات أن الدولة القطرية موجودة، ومضى على قيامها وقت ليس بالقليل، وقامت تلك الدولة بتكوين مؤسسات، وأصبح لها وضع دولي وقانوني، هذا إلى جانب أن تلك الدول القطرية قد شهدت منافسة على الزعامة وتكوين المحاور، وهي متفاوتة من حيث الحجم وعدد السكان والامكانيات المالية وتوافر الموارد الطبيعية، وبالتالي فإن وضعها كهذا لا يناسبه زعامة واحدة أو قيادة دولة واحدة.

وعليه، فإن مجال الاهتمام لا بد أن ينصب على النظرة الجماعية، والعمل التعاوني والتفاعل المتعدد البناء، التدريجي لعلاقات الاندماج، وفتح المجال واسعاً أمام الجميع للمساهمة في بناء صرح الاندماج والتكامل، ومن ثم تحقيق حلم الوحدة العربية، وهو الموضوع الذي يسعى هذا الكتاب لمناقشته.

تناول الجزء الأول الأبعاد الداخلية والخارجية لأشكالية الوحدة العربية فعلى المستوى الداخلي، توحد العديد من الالتزامات الداخلية، التي تمثل عائقاً أمام مشروع الوحدة فعلى كل دولة من دولها العربية، توجد أزمة، ولا تكاد دولة عربية واحدة تخلو من وضع الأزمة الخاصة، فالمغرب له مشكلة الصحراء الغربية، وموريتانيا لم يستقر نظامها الذي واجه معوقات داخلية، والجزائر مرت بمرحلة الصدام الداخلي الذي شهد الكثير من إراقة الدماء، ولاتزال تعاني من آثاره حتى الآن وفي تونس، توجد أزمة حول طبيعة نظام

الحكم، ويسود ليبيا نظام غير مأخوذ يستخدم العنف بإسراف من أجل البقاء، في السلطة، ومصر - وهي أكبر دولة قطرية بالمنطقة - تعاني وضعاً اقتصادياً غاية في الصعوبة، وتوتراً داخلياً يتمحور حول قضية الديمقراطية وفي السودان، أزمة داخلية خطيرة تهدد وحدته الوطنية، وتستنزف قراءه، وفلسطين تحت الاحتلال الصهيوني بكل ما فيه من وحشية، ويعاني لبنان عدم استقرار داخلياً نتجت عنه الحرب الأهلية، ويمر الآن بوضع غير مستقر وفي سوريا، أزمة متعددة الجوانب، فجراً من ترابها الوطني محتل، وهي الآن ضمن محور الشر الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية، والأردن في وضع سياسي واقتصادي حرج، ويتعرض نظام الحكم فيه إلى ضغوط داخلية وخارجية والعراق في أزمة ظامرة للعيان بسبب الاحتلال الأمريكي وانهايار الدولة، ويتعرض لخطر يهدد وحدته الوطنية ويعاني اليمن حالة اضطراب داخلي، ونمو انقسامات العنف والطرف الديني، أما دول مجلس التعاون الخليجي، فلا تخلو من حالة الأزمة وإن اتخذت أشكالاً أخرى، فالمملكة العربية السعودية ظهرت فيها صور العنف، الداخلي والطرف الديني، وتواجه دول المجلس الأخرى أزمة يمكن أن تنفجر في أي وقت، وهي مشكلة ازدياد نسبة العمالة غير العربية، والتي تشكل في بعض الحالات أكثرية السكان، إضافة إلى العديد من الالتزامات الأخرى.

وعلى الطرف الآخر، فهناك العديد من المعوقات الخارجية التي تقف حائلاً أمام مشروع الوحدة العربية، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الصف الأول من القوى المعادية للوحدة العربية، فهي الحليف الاستراتيجي للصهيونية والمؤيدة لبقاء الدولة اليهودية في فلسطين، وتعتبر أن جزءاً كبيراً من أمنها القومي يتمثل في بقاء إسرائيل، التي ترى بدورها أن وحدة الصف العربي خطر كبير على البقاء الإسرائيلي ذاته ولقد تبلور الموقف الأمريكي المعادي للوحدة العربية في طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير بديلاً لمشروع الوحدة العربية الشاملة والذي يضم - إضافة إلى الدول العربية - دولاً أخرى

لها جوار جغرافي، وإن كانت لا تنتمي للعربية مثل باكستان وأفغانستان وتركيا وإيران وإسرائيل إضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة، في علاقتها مع الاقطار العربية، لا تنطلق من وجود أمة عربية واحدة، ولا من فرضية أن الدول العربية تربطها روابط قومية، وأنها أمة واحدة، لها مشروع للتوحيد بدلاً من وضع التجزئة، وإن لكل دولة عربية استراتيجية معينة في التعامل تختلف عن كافة الدول العربية الأخرى.

أما عن الموقف البريطاني تجاه مشروع الوحدة العربية، فقد سعت بريطانيا إلى عرقلة قيام أي نوع من التوحيد العربي فهي بحكم علاقتها الاستعمارية القديمة في البلاد العربية، نجدها قد سعت بجميع الوسائل لإيجاد وضع التجزئة في المنطقة العربية، بعد أن كانت موحدة إلى حد بعيد في ظل الحكم العثماني وخلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبها، طرحت مقترحات عدة لإقامة مشاريع متعددة للوحدة العربية، شطت معظم أقطار الوطن العربي، وكانت سياسة بريطانيا أراها معرقة وسلبية، تماشياً مع سياسة التجزئة والفرقة.

ولم يختلف الموقف الأوروبي كثيراً عن مواقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ففي مقابل مشروع الشرق الأوسط الأمريكي، قدمت أوروبا مشروعاً أسمته (الشراكة الأوروبية - المتوسطية) وسجل المشروع سبع عشرة دولة أوروبية، إضافة إلى بعض الدول العربية المطلة على ساحل البحر المتوسط، مثل الأردن ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين والجزائر والمغرب وتونس إلى جانب إسرائيل وتركيا، وبذلك يكون المشروع بديلاً للوحدة العربية ويؤدي إلغائها، الاتفاقيات والمعاهدات العربية كاتفاقية معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

أما الجزء الثاني من الكتاب، فهو يتعلق ببرنامج العمل، محاولاً الإجابة على التساؤل الخاص بما يمكن عمله من أجل مشروع التوحيد، فهو إذن متعلق بالجانب العملي ويمكن أن يتضمن الجانب العملي مسألتين، الأولى تتعلق بالأداة، وهي قيام الجبهة القومية، والأخرى تتعلق بمادة العمل، أي النشاط الذي يجب القيام

ذلك، لتحقيق التواصل بين جناحي الوطن العربي في المشرق والمغرب، إنشاء جسر بري بين مصر والمملكة العربية السعودية عبر مضيق خليج العقبة عند مضيق تيران عبر مجموعة الجزر المتناثرة هناك. وبذلك، يتم الاتصال بين الخليج والمغرب العربي، وتوفير ضمانات لحرة العبور، لعقد اتفاقية توثق حرية المرور لجميع الأقطار العربية. ثم هناك شبكات نقل عربية داخلية يمكن ربطها بالأنهار الأخرى عن طريق استكمال بعض الوصلات الناقصة. فشبكات الخطوط الحديدية العراقية يمكنها أن ترتبط بالشبكة السورية عن طريق وصلة بين دير الزور والبوكمال، وإحياء الخط الحديدي الحجازي من دمشق إلى المدينة المنورة مروراً بالأردن، الذي بلغت الدراسات عنه مرحلة متقدمة، ولم يبق غير موضوع التمويل.

أما المحور الخامس، وكإجراء تمهيدى لمشروع التوحيد، فيمكن العمل لتوحيد القوانين والنظم التي تعمل بموجبها مؤسسات حكومية وشعبية لتكون شبيح مترابط قومياً. وإن كان يعمل الآن كل في محيطه القطري، فهناك العديد من التشريعات التي يمكن التفكير بتوحيدها، وفي مقدمتها القانون المدني وقوانين القضاء وممارسة المهنة والإقامة وقوانين الضرائب والرسوم، وقوانين البلديات والإدارة المحلية، وتشريعات البيئة، وقوانين وأنظمة التعليم بمختلف المراحل، وتنظيم السجل المدني وقوانين الجنسية... الخ. كما أن هناك الأنظمة المؤسسة للتنظيمات الشعبية والمهنية كالعمال والفلاحين، واتحادات الطلبة ومنظمات النساء، ومؤسسات المجتمع المدني والأوقاف، وقوانين وأنظمة الوزارات المختلفة.

إن برنامجاً مفصلاً للقيام بمبادرات وحملات شعبية ورسمية لتوحيد هذه القوانين والأنظمة من شأنه تكوين أرضية متعائلة ترتكز عليها عملية التوحيد السياسي التي يتضمنها مشروع الوحدة. عندما تنتهيا له الظروف، مما يجعل المشروع يرتكز على أرض صلبة مهيأة، بدلاً من أن يواجه جملة من القوانين والأنظمة المتباينة، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً لتوحيدها. وبجانب ذلك، يكون مثل هذه الحملات أثر معنوي وإعلامي، يتم من خلال إيصال الرسالة للجمهور وإيضاح فكرة الوحدة، وجعلها قضية حاضرة حية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن البنود التي يتضمنها البرنامج ليست كل ما يجب أن يتضمنه عمل حركة الوحدة لتحقيق مشروعها، بل هي مقترحات لمرحلة البداية، ولم يكن الفرض من إيرادها الادعاء بأنها قابلة للتنفيذ جميعها في المرحلة الحالية. فالصعوبات التي أعاقت مشروع الوحدة، والمشاريع التي سبق طرحها بخصوصه ماثلة للعيان ومعروفة، بل الفروض من إيرادها هو أن تكون مادة

تزال الخطوة الأولى فيه - وهي إقامة منطقة التجارة الحرة - قيد العمل في الجامعة العربية، ويجري الاهتمام الآن بمعالجة القيود غير الجمركية، كموضوع قواعد المنشأ، وإيجاد آلية لتسوية المنازعات.

أما المحور الثالث، فيتمثل في وجود مؤسسة الجامعة العربية ذاتها التي اتسم تاريخها بالنشاط والإحباط والتي يجب العمل لإصلاح هذه المؤسسة ومعالجة نواحي النقص فيها وليس إلغاؤها وهناك في هذا الصدد عدد من القضايا، تتصدرها قضية إصلاح الميثاق فيما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات، وهو مشروع يتعلق بجعل القرارات تتخذ بأكثرية الثلثين أو الأكثرية البسيطة بدلاً من الإجماع. كما أن اجتماعات القمة نفسها تحتاج إلى تنظيم من حيث المواعيد ومستوى الحضور، ومدة الاجتماع وطبيعة المداولات. ومن أهم القضايا التي يجب إثارتها من جديد، وتلافي الخلل الذي حدث في تناولها قضية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والموقعة في منتصف ١٩٥٠، والتي عطل تنفيذها، وقضية استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠-٢٠٠٠).

إن إحياء هذين الموضوعين ووضعهما مجدداً أمام الرأي العام العربي يشكلان بداً مهماً في عملية إصلاح مؤسسة الجامعة العربية، وبعث الحيوية في عملها. كما أن تفعيل معاهدة الدفاع المشترك وقضية إحياء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك يشكل أهم جزء من العمل الميداني الذي يجب أن تضطلع به حركة الوحدة العربية كجزء من برنامج نشاطها العملي في المرحلة الأولى. فكلما الموضوعين له من المبررات الموضوعية المتعلقة بالأمن والتنمية ما يجعل طرحه مقبولاً ويلقى تجاوباً شعبياً واسعاً.

وعلى الجانب الآخر، فإن إصلاح الناحية المؤسسية لهيكل الجامعة العربية يجب أن يتم من خلال إعادة النظر في العديد من القضايا المهمة، منها إصلاح وضع المنظمات العربية المتخصصة، من حيث الاختصاص والعلاقة بالأمانة العامة للجامعة. فهناك مقترحات لتحويلها إلى مراكز خبرة، وتحويل مهماتها إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمانة العامة للجامعة.

إن عملية بعث الروح فيما هو موجود الآن، وإصلاح نواقصه وإنجاز خطوات جديدة، كل ذلك يحتاج إلى زخم شعبي وحملات عمل تنقل أفكار هذه المشاريع إلى أوساط الرأي العام، ويعبأ من أجله الجمهور ونخب المجتمع وطبقاته في اتجاه الإصلاح والتجديد.

والمحور الرابع في المجال العملي، هناك ما يستحق الاهتمام كمشاريع عمل مشتركة ذات بعد قومي، والمثال الجيد على ذلك طرق المواصلات لربط البلاد العربية بشبكة جيدة تفي التواصل البشري وتدعم التنمية المشتركة. كمثال جيد على

به ابتداء من نقطة البداية وهنا، لابد من تأكيد أن برنامج العمل يجب أن تحدد له بعض الأسس، أهمها المدد، بالجانب الاقتصادي - الاجتماعي في حياة الجمهور العربي، فالإقتصاد هو الوسيلة الناجحة للأمانة الوضع النفسي للفرد العربي في الطرف الحاضر، ذلك الوضع الذي يدفع للإحباط وضعف الثقة وتراجع الفعالية لذلك، فالسبيل العملي لتحسين الوضع يكمن في الخطوات التي يمكن أن تحرك ذلك الوضع النفسي وبعمارة أخرى، يجب أن يلمس الفرد العربي تحسناً ملموساً في معيشته جراء تلك الخطوات لموازنة عوامل الإحباط وانخفاض الروح المعنوية عن طريق تكوين الشعور بالأمل والحدوى.

الفكرة الأساسية الأخرى في برنامج العمل هي البدء بتسيج النظام السياسي القائم وليس بركائزه، بمعنى أن تبدأ حركة التوحيد بإصلاح النظام السياسي الموجود، انطلاقاً من الموقف الإيجابي، من أجل بناء حالة الاطمئنان وتقبل حركة الوحدة والمساعدة على امتدادها في المجتمع وعموم الحياة العامة فالوحدة العربية مشروع له فكرة رئيسية يمكن التعبير عنها من خلال نشاطات تفصيلية ترمز إلى الفكرة، وتقربها من ذهن العام. وبعبارة موجزة، يجب الاهتمام - كنقطة بداية - بالقضايا التي توضح قضية الوحدة وترمز إليها، وتضع حجراً بعد حجر في صرح بنائها، مع وجود الكيانات القائمة أكثر من الذهاب مباشرة إلى إلغاء الدولة القطرية.

وتأسيساً على ذلك، يمكن التعرض لأهم النقاط التي يحتويها البرنامج الذي يسعى الكتاب لطرحه في سعيه لتحقيق الوحدة العملية بين الأقطار العربية، حيث تتبلور المسألة الأولى التي تصدر نشاط الحركة في قضية إلغاء التمييز بين البلاد العربية لتسهيل السفر وانتقال الأشخاص لمختلف الأغراض. إن خطوة كهذه من شأنها أن توجد ارتباطاً عاماً، وترفع عن كامل المواطن العربي عبئاً وعائقاً هما الآن مبعث معاناة لكثير من المواطنين. كما أنها خطوة بسيطة ومعروفة، وهي مطبقة الآن من قبل بعض الأقطار العربية ثانياً، وسبق لها تطبيقها، وليس من الصعب إيجاد السند القانوني لها في الاتفاقيات الموجودة.

والقضية الرئيسية الثانية في منهاج العمل تتعلق بالمسألة الاقتصادية المطروحة منذ مدة، وهي برنامج التكامل والاندماج الاقتصادي، بدءاً من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة، وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذا المشروع هو العمود الفقري للوحدة العربية، وهو مشروع طويل الأمد، ويحتاج إلى جهود واسعة ولهذا المشروع تاريخ معروف في مناقشات وقرارات جامعة الدول العربية بدءاً من مؤتمرات القمة، ولا

الأوسط التسليم بحقوق دول المصب في الموارد المائية للنهر الدولي. وهي الحقوق التي تكتلها نظرية حقوق الارتفاق. ناهيك أيضاً عن إصرارها على عدم الاعتداد بفكرة الحقوق التاريخية أو المكتسبة.

ولكل ما تقدم، فلم يكن غريباً أن تهتم الدراسات الأكاديمية المتخصصة في وطننا العربي بموضوع المياه، خاصة لأن الغالبية العظمى من مصابري هذه المياه تقع منابعها خارج الحدود العربية.

والدراسة التي نقدم لها، هنا، تعتبر واحدة من الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي عكفت على تناول الموضوع بمنهجية علمية رصينة ومعمقة.

وتقع الرسالة في نحو ٢٧٥ صفحة من القطع الكبير، وقد أشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور نبيل أحمد حلمي، أستاذ القانون الدولي العام، والعميد السابق لكلية الحقوق، جامعة الزقازيق.

وقد عرض الباحث لموضوع رسالته من خلال تقسيمه إلى أربعة أبواب، إضافة إلى الباب التمهيدي. وقد اشتمل كل واحد من هذه الأبواب الخمسة على عدد من الفصول. فقد جاء الباب التمهيدي ليقدم للموضوع، ومن خلال فصلين، حيث عرض في الأول منهما لبيان المقصود بالنهر الدولي، ومشكلة المياه العذبة في العالم المعاصر.

جاء الباب الأول من هذه الرسالة تحت عنوان "النظام القانوني لاستخدام المجارى الدولية في الأغراض غير الملاحية". وقد اشتمل على فصلين، عرض أولهما لتطوير التنظيم القانوني الدولي لاستخدام المجارى الدولية في الأغراض غير الملاحية، في حين عرض الفصل الآخر - وبتحليل متعمق - للاتفاقية الإطارية التي وقعت في عام ١٩٩٧ بعنوان "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدامات المجارى المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية".

ثم جاء الباب الثاني بعنوان "المشكلات المتعلقة بمجاري المياه الدولية في المنطقة العربية".

وقد اشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول، تناولت - على التوالي - النقاط الرئيسية التالية: الأبعاد القانونية لمشكلة المجارى المائية العربية، الأبعاد السياسية لهذه المشكلة، ثم بعض الأبعاد الأخرى ذات الصلة.

أما الباب الثالث، فهو باب متميز، حيث خصصه الباحث لإلقاء بعض الضوء على أهم الممارعات المتعلقة بمجاري المياه العربية، بدءاً من تعريف النزاع الدولي المتعلق بالمجاري المائية الدولية، ومدى تميز هذا النزاع عن غيره من النزاعات الدولية، ثم تطبيق ذلك على حالة الوضع في الوطن العربي.

وأما الباب الرابع والأخير من الرسالة،

إفريقيا جنوب الصحراء، خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، بفعل التغيرات المناخية غير المحسوبة، بل والإصرار المتعمد بالبيئة أحياناً وهناك، ثالثاً السبب الذي يعزى إلى كرون المياه قد أصبحت ورقة للضغط السياسي تستخدمها الدول - وبخاصة النهرية منها - ضد بعضها بعضاً، من حين إلى آخر، وذلك في ظل عدم وجود إطار قانوني ملزم للدول جميعاً في هذا الخصوص.

ولما كانت الموارد المائية على مستوى العالم يختلف توزيعها من دولة إلى أخرى، ونظراً لأن منابع الأنهار الدولية أو المجارى المائية الدولية غالباً ما تقع خارج حدود الدول المستفيدة أساساً من هذه الأنهار أو تلك المجارى المائية الدولية، فقد ترتب على ذلك حدوث تعارض ظاهر في المصالح، وظهور العديد من الممارعات، الأمر الذي ثار معه قلق المجتمع الدولي من احتمالات حدوث نزاعات مسلحة مستقبلاً حول المياه، أو بمعنى أدق حول الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية، الأمر الذي استلزم ضرورة البحث في الإطار القانوني اللازم لتنظيم هذه الاستخدامات، بشكل منصف وعادل، ولكن دون الاقتتات على الحقوق التاريخية والمكتسبة لبعض دول النهر الدولي.

والواقع، أنه مع أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية قد جاءت لتقدم مثل هذا الإطار، إلا أن هذه الاتفاقية نزلت في التحليل الأخير مجرد اتفاقية إطارية، أي أن أحكامها لا تعدو إلا أن تكون قواعد استرشادية، يمكن للدول الواقعة في حوض نهر دولي معين أو تلك التي يمر بها مجرى مائي دولي معين أن تستفيد منها في وضع الإطار القانوني الخاص بها.

وتجدر الإشارة، في هذا المقام، إلى أن معظم الاتفاقيات الخاصة بتنظيم الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي منطقتنا العربية بصفة خاصة، إنما هي اتفاقيات ثنائية أو محدودة الأطراف، يستقرى في تلك نهر النيل، أو نهرا الفرات ودجلة، أو نهرا السيموك والأردن، أو نهرا السفنال فحماً قد يؤسف له، أنه إلى الآن لا يوجد اتفاق دولي شامل ينظم استخدامات هذه الأنهار.

هذا ناهيك عن أن العديد من هذه الاتفاقيات لم نبرم إلا حديثاً وفي ظل الوجود الاستعماري الأوروبي، وهو ما تسبب لاحقاً في احتدام الجدل حول مدى إلزامية هذه الاتفاقيات، وعما إذا كان من الملائم إعمال نظرية الاستخلاف أو التوارث الدولي بهذا الشأن، والتي تقضي بانتقال الحقوق والالتزامات من الدولة أو الدول السلف إلى الدولة أو الدول الخلف وما زاد الأمر تعقيداً على هذا الخصوص أيضاً - وليس بعض الدول النهرية، خاصة دول المنابع والمجرى

برنامج حملات تقودها حركة الوحدة في المرحلة الأولى. محاولة تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه. ينال هذه الحملات مزايا عديدة، فهي مجال اكتساب الخبرة، والتعرف على الصعوبات، واختيار الوضع العربي الرسمي والجماعي، مما أنها وسيلة مهمة للتوعية والدعوة إلى شروع الوحدة وتحريك المشاعر القومية، وجعل نصية الوحدة في صدارة الاهتمام العام المعروف هو أن العمل، وليس غيره، هو ما يفتح آفاق الجديدة، ويبعث الحيوية، ويفجر الطاقات الكامنة.

محمد صائق إسماعيل

الجوانب القانونية

الدولية لمشكلة المياه..

نظرة خاصة

للمياه العربية

محمد عبد الرحمن الصالحى

رسالة دكتوراه، كلية الحقوق،

جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥

من المسلم به، لدى الباحثين في حقل القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، أن قضية المياه أصبحت اليوم إحدى القضايا المهمة، التي تحظى باهتمام كبير من جانب صانعي القرار في الدول عموماً، خاصة في الدول التي تقع في أحواض الأنهار الدولية، أو تلك التي تمر عبر أقاليمها أو تلامس حدودها هذه الأنهار.

والواقع أن هذا الاهتمام المتزايد بقضايا المياه في العلاقات الدولية المعاصرة إنما يعزى إلى أسباب كثيرة فدادية، هناك السبب المتعلق بريادة الطلب على المياه في العديد من الدول، إما بسبب النمو المطرد في أعداد السكان، وعلى نحو غير مسبق، وإما كنتيجة لتغير العادات الاجتماعية والثقافية لدى بعض الشعوب مما كان عليه الحال في الماضي، وإما كنتيجة للتوسع الزراعي لمواجهة التقلبات المناخية لإشباع احتياجات السكان من الغذاء. وهناك، ثانياً السبب المتصل في قصور الموارد المائية من وجهتها الطاهرة في بعض مناطق العالم على نحو ما حدث مثلاً في

فيعتبر من حيث موضوعه استكمالاً لموضوع الباب الثالث، حيث خصصه للبحث في طرق التسوية السلمية للتراعات ذات الصلة بالمجاري المائية الدولية وإطارها القانوني الحاكم، واحتمالات المستقبل بالمسبة لهذا النوع من التراعات، مقارنة بالتراعات الدولية الأخرى وإحتمالاً، مستطیع القول إن الباحث قد اجتهد في تناول هذا الموضوع المهم من جوانبه المختلفة، مستفيداً في ذلك من العديد من الامبيات ذات الصلة، قانونية وسياسية، عربية واجنبية، فجاءت رسائله لتمثل مساهمة مديدة للغاية من حيث موضوعها، ولتضيف إلى ما هو موجود سلفاً في المكتبة العربية

د. أحمد الرشيد

أمن الخليج العربي .. تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية

د. ظافر محمد العجمي

بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، مارس ٢٠٠٦

يتمتع الخليج العربي منذ القدم بأهمية كبيرة، وقد أدت هذه الأهمية إلى خلق عيه استراتيجي عليه نتيجة تنافس القوى العظمى للسيطرة عليه ويتناول هذا البحث التطور التاريخي لمفهوم أمن الخليج في الفترة ما بين عامي (١٩١٣ - ١٩٩١) من خلال تتبع التغييرات الكبرى في العلاقات السياسية المحلية والإقليمية والدولية وقد تم تقسيم البحث إلى مدخل وأربعة فصول

وقد أوضح في المدخل الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي كمفصل استراتيجي في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، وكيف أدى هذا الموقع - كجانب بين القارات والمحيطات التي جعلت تكاليف هذه الوظيفة باهظة على سيادة ومصير كياناته، وكيف فتح أطماعاً دولية وإقليمية، مما أدى إلى اهتزاز أمن المنطقة

كما تناول الباحث أسباب تسمية الخليج العربي، وطرح الموارد الاقتصادية له تاريخياً وحاضراً، وأيضاً العوامل الجغرافية وأثرها في حياة السكان، وتغير النظم السياسية في المنطقة كما تناول الباحث مفهوم أمن الخليج باختلافه، قديماً وحديثاً، باختلاف المصالح واختلاف المرحلة الزمنية، من خلال طرح عدة مفاهيم، هي المفهوم البريطاني، والأمريكي، والسوفييتي، ودول الخليج العربي، والإيراني وقد عرض الباحث في الفصل الأول لموضوع أمن الخليج العربي في مرحلة الصراع على النفط في النصف الأول من القرن العشرين، وفيه تعرض للنقاط التالية:

١ - انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية إلى شمال الخليج العربي (الكويت والعراق وعمبرستان) من دون تهميش لدور جنوبه، وكانت هناك مجالات دولية كانت هي أساس لعبة العلاقات الدولية في الخليج، وأهمها السكك الحديدية والنفط، وقد شاركت بريطانيا في التنافس ثلاث دول كبرى، هي: روسيا وألمانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ثلاث قوى محلية هي: العثمانيون في العراق، والفرس في عمبرستان، وحكام الكويت وكان الصراع الدولي على الامتيازات النفطية في فارس والعراق، وقد لاحظ الباحث في هذه المرحلة عدم وضوح السياسة البريطانية تجاه المنافسين في البحث عن النفط، غياب وسط الخليج وجنوبه عن اهتمام الباحثين عن النفط

٢ - دور نفط الخليج في الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى خلال الحرب العالمية الأولى وقد استعرض الباحث العوامل التي أثرت في طبيعة هذا الصراع وجهود بريطانيا لعزل مصالحها في إمارات الخليج عن القوى الأجنبية متضمنة جهوداً سياسية وعسكرية، واستعرض كذلك نتائج الحرب على المصالح البريطانية في الخليج العربي، كان أهمها انهيار الدولة العثمانية في هذه الحرب ونجاح بريطانيا منذ عام ١٩١٣ في الحصول من شيوخ الخليج العربي على تعهدات مكتوبة بالامتنحوا امتيازات النفط إلا للشركات التي توافق عليها بريطانيا، وأخيراً سيطرت على مصادر الثروات الطبيعية مما جعلها توسع وجودها في شمال الخليج

٣ - دور النفط في ترسيم الحدود السياسية في العفر (عام ١٩٢٢)، فقد كانت هناك خلافات عشائرية على الحدود العراقية - النجدية، وقد أدخلت اتفاقية العفر ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية وفي مؤتمر العفر، تم ترسيم الحدود الكويتية - السعودية، والحدود القطرية - السعودية

٤ - الصراع على نفط الخليج، فقد بدأ الضعف الاستراتيجي يظهر على الإمبراطورية

البريطانية منذ عام ١٩١٤، أما في منطقة الخليج العربي، فقد تنفس البريطانيون الصعداء بعد الحرب العالمية الأولى، لأن نتيجة المعركة لمصلحتهم، ولكن اتسم الصراع الدولي على نفط الخليج بصراوته وتنشعبه، وشعبه فقد تدافع البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، والأمريكيون للحصول على الامتيازات

وكانت أهم مناطق الصراع على النفط هي العراق وفارس وإمارات الخليج العربي

٥ - التحديات التي واجهت بريطانيا بين الحربين وأثرها في أمن الخليج، وقد استعرض الباحث أهم هذه التحديات وهي:

- تهريب السلاح ومسائل التفرد والجبر الصحي

- تأثير الأزمة الاقتصادية في الإجراءات الأمنية في الخليج، فقد اهتز موقف بريطانيا في الخليج لأسباب مالية، مما جعل قواتها في الخليج صغيرة العدد ولا تشكل قوة يعتمد عليها

- الأوضاع الأمنية على الساحل العربي خلال الحرب، والصراع على نفط السعودية، والتقليل الأمريكي في الخليج، وتراجع النفوذ البريطاني، والتدخل العسكري الأمريكي الأول في الخليج العربي

وقد استعرض الباحث في الفصل الثاني إشكالية الأمن في الخليج العربي أثناء الحرب الباردة، فقد مر الخليج بمرحلتين أمنيتين خلال هذه الحرب، فقد أصبح أولاً الجناح الجنوبي للحزام الراسمالي الشمالي الذي أقامه المعسكر الغربي لتطويق الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي وفي المرحلة الثانية التي بدأت منذ الصدمة النفطية في عام ١٩٧٣

كما طرح الباحث موقف الغرب من خطوات التقارب السوفييتي الأولى للخليج في أثناء الأزمة الإيرانية (١٩٤٦ - ١٩٤٧)، وظهور مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، والتشدد مع السوفييت في سياستهم في الشرق الأوسط كخطر على الخليج العربي وثرواته، كما أوضح الباحث التقاء المصالح البريطانية - الأمريكية أثناء حركة محمد مصدق في إيران (١٩٥١ - ١٩٥٣)، وإقامة حلف بغداد عام ١٩٥٥ ويضم تركيا والعراق وإيران وباكستان والمملكة المتحدة) وهو حلف دفاعي موال للغرب

ثم استعرض ظهور مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧، ومساعي الولايات المتحدة لصعد التقليل السوفييتي في الخليج بعد تسميم جمال عبد الناصر قناة السويس عام ١٩٥٦

كما عرض في هذا الفصل التداعيات الأمنية لمعارلة عبد الكريم قاسم ضد الكويت عام ١٩٦١، وعرض علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بكل من إيران والسعودية عشية الانسحاب البريطاني من الخليج

وقد أوضح الباحث أثر الانسحاب البريطاني من جنوب الجزيرة العربية عام ١٩٦٧ في أمن الخليج والدعايات الأمنية والاستراتيجية للقرار البريطاني بالانسحاب من الخليج عام ١٩٦٨. وقد حاولت بريطانيا جمع إمارات الخليج العربي في اتحاد مبدئي، ولكن الفكرة لم تتجسّد لظهور علامات كمبرة، وكان من نتائج الانسحاب البريطاني توصيل الحكام في الخليج إلى حل مشاكل حدودية مزمنة ومعلقة.

وقد أوضح الباحث أن العراق لم يكن أحد الأطراف المرشحة لملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني. وهذا يعود إلى الارتباط مع السوفييت، وصيق نافذة العراق الجغرافية على الخليج، وطبيعة الأنظمة الحاكمة هناك.

كما عرّض الباحث في هذا الفصل لدور دول أوك الخليجية في حرب يونيو ١٩٦٧، وظهور مبدأ بيكسون عام ١٩٦٩ وسياسة (الدعامتين)، ويمتصها لعبت إيران والسعودية دور البديل في حماية الخليج العربي. ولكن عجل بسقوط مبدأ بيكسون أسباب كثيرة، منها رفض السعودية لعب دور الشرطي المرسوم لها في المنطقة مع إيران. ثم سقوط الشاه عام ١٩٧٩. كما عرض الباحث لدور دول الخليج العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد كان من أهم أهداف العرب زعزعة عتيدة الأمن الإسرائيلي وتحطيم طيرانه أو تحييده. وتم استخدام النفط كسلاح فعال لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على تغيير موقفهما المضغوط على إسرائيل لدخول المفاوضات، وكان أثر ذلك على الخليج واضحاً في توفير احتياطي مالي ضخّم وإقامة مشروعات سبة تحتية، وإقامة شبكة علاقات مع دول عربية وبولية من خلال استخدام تلك الأموال في البعثات والفروع.

ثم عرض الباحث للثورة الإيرانية ودعاياتها على الخليج العربي عام ١٩٧٩. كما استعرض الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، وظهور سدا كارتير الذي وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، ثم الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وما ترتب عليها في سطر الخليج.

وعرض الباحث في الفصل الثالث لموضوع مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإنشائه الأمن الدائم في الفترة (١٩٨١ - ١٩٩١) من خلال طرح نظريات جهود دول الخليج العربي في جعله لتطبيق أمنها ومدى نجاحها في ذلك حتى نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات.

١ - التحدّد السياسي والإداري للوحى السياسية ومناطق نفوذها في الخليج قبل قيام الدول الحديثة. معنى أوائل القرن التاسع عشر. لم يكن هناك سوى دولتين في منطقة الخليج بالنص السياسي. هما فارس وعجم. وقد قامت الدولة الخليجية الحديثة ضمن امتدادات الدولة العثمانية مع الهيمنة البريطانية منذ القرن التاسع عشر.

٢ - قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهذا كان من نتاج خوف دول الخليج في الثمانينيات مما جعل الأمن غاية مشتركة ومطلبا ملحا.

وقد كان من أهم أسباب قيام مجلس التعاون ثورة إيران والحرب العراقية - الإيرانية، واتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، ونقل الثقل إلى العراق الذي أدار جبهة الصمود والتحدى، كما فقدت دول الخليج الثقة في نظام الأمن العربي بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، واشتعال الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥.

وقد اختلفت ردود الفعل الإقليمية والدولية على قيام المجلس ما بين مهاجم وموافق.

٣ - جهود المجلس السياسية في الفترة من (١٩٨١ - ١٩٨٩)، فقد حكم مسار العمل في المجلس قضيتان هما: حفظ أمن الخليج وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية. وإبراز دور المجلس على الخريطة السياسية العالمية. وقد استعرض الباحث جهود المجلس في الحرب العراقية - الإيرانية، وقضية الجزر الإماراتية المحتلة من إيران والقضايا العربية. وكانت القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي بندا ثابتا على جدول أعمال المجلس، واحتلت القضية اللبنانية جانبا ملحوظا من اهتمامات المجلس، واعتم بتصفية الخلافات العربية عامة.

٤ - جهود المجلس الاقتصادية في الفترة من (١٩٨١ - ١٩٨٩)، وكان أهم أهداف للمجلس تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء، في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها. وقام المجلس بعمل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

وقد قام المجلس بالتعاون بينه وبين السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٨، والتعاون في مجال النفط وذلك من خلال منظمة أوبك، ولكن انتهى عقد الثمانينيات دور أن يتم توحيد جمارك دول المجلس بالرغم من أنها أعمدة الهيكل الاقتصادي الوحيد. كما يمانى المجلس بقوة غذائية لا يمكن السيطرة عليها.

٥ - جهود المجلس الأمنية، وقد استعرض الباحث مستويات القوة العسكرية في الفترة من (١٩٨١ - ١٩٩١) في السعودية والكويت وعمان والإمارات وقطر والبحرين. ولكن دول مجلس التعاون بعد تسبها الأمن الذاتي في الثمانينيات، أصبحت أقل أمنا من الناحية العسكرية عما كانت عليه في أمة فترة رمنية خلال القرن العشرين. وعرض الباحث تطور التعاون العسكري الخليجي من حيث صناعة السلاح الطليحة.

وقد كانت هناك بعض المرافيل التي حالت دون تحقيق الأمن الجماعي الخليجي، وأهمها فكرة السيادة الوطنية لكل دولة.

٥٥ - وأخيرا، جاء الفصل الرابع ليعرض فيه الباحث الأفاق المستقبلية لأمن الخليج العربي،

وذلك من خلال تتبع العلاقات الأمريكية في نهاية الحرب الباردة، والتغيرات الإقليمية والدولية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين.

وقد تطرق الباحث إلى العلاقات الأمريكية - الخليجية، حيث ساد عدم التكافؤ في هذه العلاقات، وفرض الولايات المتحدة نفوذها السياسي والاقتصادي على الطرف الآخر.

وقد كان للولايات المتحدة اهتمامات استراتيجية في الخليج منذ مايزيد على نصف القرن، بالإضافة إلى وجود الشركات النفطية منذ الربع الأول من القرن العشرين، منفردة باستغلال نفط الخليج.

أما الدور السياسي لدول المجلس - فيما عدا قضية الشرق الأوسط - فهو دور مواز وقريب لدور الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية، وقد كانت سياسة الولايات المتحدة ودول الخليج في السبعينيات على طرفي نقيض حيال موضوع الشرق الأوسط.

ويعتبر الخليجيون والأمريكيون على حد سواء أن التعاون في الأمور السياسية كان في الثمانينيات أقل أوجه التعاون ثامارا بسبب القضية الفلسطينية وتوقع الباحث أن تعيد الولايات المتحدة صياغة استراتيجيتها في الخليج العربي بما يتوافق مع الوضع بعد نهاية الحرب الباردة وجاءت حرب إسقاط نظام صدام حسين في بغداد عام ٢٠٠٣ لتزيد من عمق العلاقة بين الولايات المتحدة والخليج العربي.

كما عرض الباحث التغيرات الإقليمية والدولية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، والتي كان لها تأثير على مستقبل الأمن في الخليج العربي، ومنها:

- تبعات الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وقد أثار القوايز الذي كان يمثل العراق في أمن الخليج، واعتمد أهل الخليج على التدخل الدولي لدفع الأخطار في المستقبل المنظور.

- انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ وزوال القطبية، وتعدد الولايات المتحدة كقوة عظمى، حيث تقوم بفرض الوصاية الدولية بصورة مكشوفة، خاصة = احتلال العراق.

- دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة، مستندا إلى كونه من أكبر الشركاء التجاريين لدول الخليج العربي.

- الوجود العسكري الأمريكي لمرص الأمن في الخليج العربي.

- سياسة صهارية الإرهاب وأثره في أمن الخليج، وتعتمد هذه السياسة من الأسباب التي أدت إلى تدهور العلاقات السعودية - الأمريكية.

- مصوب النفط وريادة المستهلك في لفظ الخليج.

كما تناول الباحث مستقبل العلاقات الخليجية بالولايات المتحدة والعراق وإيران، حيث توقع الباحث صداما في المستقبل القريب بين الوقي

الأمريكية وحكومات الخليج

وقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إلى كشف الكثير من الخلافات السعودية - الأمريكية، ويظهر بوضوح أكثر أسباب الوجود والخلافات.

كما توقع الحادث أن مستقبل العلاقات العراقية - الخليجية بعد النظام البعثي لا يبدو مشرقاً مما يعنى عدم استتباب الأمن في الخليج من مدخله العراقي.

أما مستقبل العلاقات الخليجية - الإيرانية، فإن الباحث يرى أن إيران سوف تستمر في استثمار مكانتها التي تربتها من دول الخليج بغير موقعها من عدوان العراق على الكويت عام ١٩٩٠، وصمتها حيال التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣، دوراً أن تتمازج من موقعها الداعي إلى إبعاد القوى الأخرى عن الخليج، عربية كانت أو دولية.

وأخيراً، تناول الباحث تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن في الخليج العربي، فقد صاحب عدم الاستقرار في العراق قلق خفي عميق جاء في نسقتين، هما تراجع الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتغيير ما يجري في العراق في أمن دول الخليج.

رشا شحاتة يوسف

التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام

د. خيري يوسف مريكب
دار النهضة العربية، ٢٠٠٦

ربما لم نلاحظ قضية أو مشكلة على مدى التاريخ بهذا الحجم والاهتمام الذي حظيت به المشكلة الفلسطينية. ورغم تعدد ونوع الصراعات والنزاعات في جميع أنحاء العالم، إلا أن القضية الفلسطينية لا تزال تحتل بأهميتها وخصوصيتها، ليس فقط بالنسبة للدول العربية والإسلامية، ولكن للعالم أجمع، ولهذا تأتي أهمية

هذا الكتاب الذي يحاول دراسة هذه القضية ووضعها ضمن إطارها القانوني والموضوعي الصحيح، بالإضافة إلى وضع الأسس والضوابط القانونية للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية بالشكل الذي يعيد كامل الحقوق لأصحابها.

وينقسم هذا الكتاب إلى مقدمة وفصل تمهيدى لإلقاء نظرة تاريخية على فلسطين وجغرافيتها ومزاعم اليهود والأوهام الإسرائيلية في فلسطين، التي تقوم في الأساس على قصص من العهد القديم من صنع الخيال، وإلقاء الضوء على الحق العربي والإسلامي في فلسطين، بالإضافة إلى ثلاثة أبواب رئيسية.

جاء الباب الأول بعنوان فقه الاعتراف بالدولة في القانون الدولي وتطبيقه على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، وتأتي أهمية ذلك من أن إسرائيل كانت تفكر على الشعب الفلسطيني وصف الشعب وفقاً لقواعد القانون الدولي، وتدعي أنه مجرد مجموعة من اللاجئين يجب توطينهم في البلاد العربية المجاورة، ولهذا أفرد الكتاب فصلاً مستقلاً حول الاعتراف في ضوء القانون الدولي العام، والذي يؤكد فيه أنه إذا كان الاعتراف بالدولة هو من أبرز أنواع الاعتراف، فإن هناك أنواعاً أخرى من الاعتراف يطلق عليها الاعترافات التمهيدية، أهمها الاعتراف بالثوار، والاعتراف لهم بوصف للضاربين، وكذلك الاعتراف بحركات التحرير الوطني، والاعتراف بالصفة التمثيلية لها، أي موافقة الدول على فتح مكاتب تمثيل دبلوماسي لحركات التحرير على أراضيها، والاعتراف بحقها في الكفاح المسلح، وحققها في إبرام المعاهدات الدولية.

أما الفصل الثاني، فقد حمل عنوان اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، فعلى مدى نصف قرن، ظل الشعب الفلسطيني يمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، يرفض الاعتراف بتأسيس دولة إسرائيل على جزء من إقليم فلسطين، على أساس عدم شرعية نشأتها، التي تشكل اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، ولكن نتيجة لتغير الظروف الإقليمية والدولية، طرأ تحول على موقف المنظمة، ففي ٩ سبتمبر ١٩٩٣، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل، من المفاوضات السرية التي عقدت في أوسلو، بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، وقد توشح على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل العديد من الالتزامات، منها التزام المنظمة بالهدوء، سواء المباشق الوطني الفلسطيني التي تناقض الاعتراف بإسرائيل، والالتزام المنظمة بالحل السلمي للصراع من خلال المفاوضات، والتمسك أيضاً بوقف المقاومة الشعبية المسلحة وبند الإزهاق والسؤال هنا الذي يحاول هذا الفصل الإجابة عليه هو هل ساعد الاعتراف بإسرائيل على خلق لماس عدم التسوية معها الذي ارتدت سد مساهمتها، فقد

انتهى هذا الفصل إلى أن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة لم يجعل عنها لباس عدم المشروعية، لأن اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل ضمن أي حدود هو إلغاء لحقوق الفلسطينيين كما انتهى الفصل إلى القول بطلان اعتراف مصر بإسرائيل على أساس أنه تم عقب عدوان سنة ١٩٦٧، وكانت الأراضي المصرية والعربية لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، مما يخالف العديد من القواعد العامة للقانون الدولي التي يجب على الدول الالتزام بها والانصياع لأحكامها.

ونظراً لأن الفصل الثاني كان يدور حول اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، فقد جاء الفصل الثالث بعنوان اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، والمهم هنا تكبد أن فلسطين كانت تتمتع ومنذ انفصالها عن الإمبراطورية العثمانية، عقب الحرب العالمية الثانية، بمقامات الشخصية القانونية الدولية، لأنها كانت خلال مرحلة عصبة الأمم ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية خاضعة لنظام الانتداب فئة (أ)، مثلاً مثل كل الأقطار العربية من العراق وسوريا ولبنان، وتتضح معالم الشخصية القانونية الدولية لفلسطين من إبرامها للمعاهدات الدولية إبان فترة الانتداب، منها الاتفاقية المصرية - الفلسطينية بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بشأن تسليم المجرمين، وقد قسم هذا الفصل عملية الاعتراف بمنظمة التحرير إلى قسمين، الأول وهو الاعتراف الدولي، حيث تضافرت مجموعة من العوامل هيأت المناخ الدولي للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني تمثل الشعب الفلسطيني، كان من أهمها الدعم العربي الذي تلقته مابها وسياسياً، ونظورها التنظيمي وتمثيلها وتمييزتها للشعب الفلسطيني في الكفاح ضد الصهيونية، بالإضافة إلى تنامي الإحساس الدولي بعدالة القضية، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى الاعتراف بالمنظمة، وافتتحت نحو مائة مكتب في مختلف القارات تعامل معاملة السفارات في الدول التي وجدت بها هذه المكاتب، أما الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة، فقد جاء عن طريق خطاب صادر من رئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين في ٩ سبتمبر ١٩٩٣، تعترف فيه إسرائيل بالمنظمة، والملاحظة المهمة على هذا الخطاب أنه قد قيد اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير بمدى التزام المنظمة بالتعهدات أو الالتزامات التي أودتها المنظمة في خطاب اعترافها بإسرائيل.

أما الباب الثاني، فقد تم تخصيصه لدراسة الحكم الذاتي في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، على اعتبار أن الحكم الذاتي هو الهدف المرحلي للاتفاقيات ففي الفصل الأول، تم التركيز على فكرة الحكم الذاتي ومحاولة تطبيقها على الشعب الفلسطيني، وانتهى هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الحكم الذاتي بأنه

انتخابات الكنيست السابعة عشرة.. تقدم مسكر الوسط

د. عماد جاد (محرر)

مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦

جرت انتخابات الكنيست الإسرائيلية السابعة عشرة في الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٦ في سياق تطورات محلية وإقليمية ودولية فرضت نفسها بقوة على مواقف رضى الأحزاب المختلفة، كما عكست نفسها أيضا في النتائج.

وقد كشفت هذه الانتخابات عن تحرك الراى العام الإسرائيلي باتجاه الوسط بشقيه اليميني (كاديما) واليسارى (العمل).

فبعد أن كان اليمين الإسرائيلي مهيمنا على الساحة منذ إجراء انتخابات رئاسة الحكومة في فبراير سنة ٢٠٠١، وهى الانتخابات التى فاز فيها الليكود بقيادة أرييل شارون، وتكرر المشهد ثانية في الانتخابات البرلمانية التى جرت سنة ٢٠٠٢، تحرك الراى العام الإسرائيلي هذه المرة باتجاه الوسط.

وقد تأثرت الأجواء الانتخابية الإسرائيلية بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التى جرت في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وأسفرت عن فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالأغلبية، وتشكيل الحكومة الجديدة لفلسطين كما أن الواقع الإقليمي فرض نفسه على الساحة السياسية الإسرائيلية عبر مزيد من الدعم لمبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (أرييل شارون) بالانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، وتقديم خطة جديدة للانسحاب من جانب واحد من أجزاء من الضفة الغربية، فى ظل المعادلة الجديدة التى تقوم على عدم وجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، حسب رعىه.

ومع مرض شارون المضاجى، وعجزه عن ممارسة صلاحيات منصبه، نيمى القائم بأعمال رئيس الحكومة (إيهود أولمرت) خطة شارون التى أعطاها مسمى خطة الانطواء أو التجميع وفقر

حقائق التاريخ أو فواعد القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة، لأن القضية الفلسطينية ليست قضية الأراضي التى احتلتها إسرائيل فى عدوان ١٩٦٧ أو قضية إنشاء دولة فلسطينية على هذه الأراضي، وإنما هى قضية سلب وطن وتشريد شعب بأكمله، أيضا ما يؤكد عدم صلاحية خريطة الطريق كإطار للتسوية السلمية أنها انتهجت نهج اتفاقيات أوسلو باتباعها سياسة الخطوات الصغيرة والمراحل التى انتهت إلى الفشل، مما يجعلها عرضة للفرق فى التفاصيل.

ثالثتها: إن خطة الانفصال احدى الجانب عن غزة لا تصلح أيضا كإطار للتسوية السلمية النهائية، لأن هدف إسرائيل منها يكمن فى التهرب من الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، ومن تنفيذ خريطة الطريق، رغم عدم وضوحها بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية مع ناجيل قضايا التسوية النهائية إلى أطول مدى ممكن، فى الوقت الذى تستمر فيه فى بناء المستوطنات، بحيث يصبح الفلسطينيون معزولين فى كائتونات.

رابعتها: بطلان قرار الأمم المتحدة بشأن تدويل القدس، لأنه تم دين إرادة شعب فلسطين الذى كان يمثل غالبية السكان فى ذلك الوقت، وذلك على أساس أن القدس مدينة عربية محتلة، والتدويل ينزع ملكيتها رغما عنها، علاوة على أن تجارب التدويل التى طبقت حينما لم تلق نجاحا.

خامستها: بطلان إقامة المستوطنات فى الأراضي المحتلة فى ضوء قواعد القانون الدولي الإنسانى، وقواعد القانون الدولي المعاصر، وبالتالي فإن إقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضي الفلسطينية المحتلة يخالف قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره، وقرارات الأمم المتحدة التى صدرت فى هذا الخصوص.

سادستها: إن الراى الإفتائى لحكمة العدل الدولية حول بناء إسرائيل للجدار العازل فى الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذى أكد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وسيدا الالتزام بعدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة، يكون قد أقر على نحو غير مباشر بحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره على الإقليم الذى حمله قرار التقسيم، كما أن الحكمة فى تأكيدها أكثر من مرة أن حق تقرير المصير من المبادئ القانونية الملزمة، وأن الشعب الفلسطيني يملك هذا الحق، تكون قد أقرت على نحو ضمني بحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره على كامل فلسطين، لأن الاعتراف لإسرائيل بالحق فى إقامة دولة على جزء من أرض فلسطين يشوبه ذلك الحق، وإن كان بصورة جربية.

سمير زكى البسيونى

صيغة قانونية تتضمن منح الإقليم الخاضع للاستعمار حكم نفسه داخليا، لأنه بلغ درجة من الرضى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى تؤهله لذلك. وتطرق هذا الفصل إلى محاولة تطبيق فكرة الحكم الذاتى على الشعب الفلسطينى قبل اتفاقية كامب ديفيد للسلام، وإخفاق إسرائيل فى تطبيقها رغم النص عليها فى وثائق كامب ديفيد للسلام ١٩٩١ الذى اعتمد الحكم الذاتى كإطار وفلسفة لحل القضية الفلسطينية، مع استبعاد كافة فواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من أسس التسوية، وانتهى هذا الفصل إلى أن لحكم الذاتى لا يمكن التعويل عليه كنظام قانونى صالح للوصول إلى حل ملائم لقضايا الشعوب فى الحرية والاستقلال.

أما الفصل الثانى، فقد أوضح أن مرحلة الحكم الذاتى الفلسطينى مرحلة مؤقتة وانتقالية للوصول إلى التسوية النهائية، وأن الاتفاقيات الفلسطينية- الإسرائيلية تعد من قبيل الاتفاقيات الدولية التى تخضع فى أحكامها لقواعد القانون الدولي، إلا أنها لا تخرج عن كونها مقدمات للسلام، لأنها لم تضع تسوية للقضية الفلسطينية وإنما وضعت الأسس والمبادئ العامة للتسوية. وحلص هذا الفصل إلى أنه على الرغم من اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطينى، إلا أنه يعتبر مجرد اعتراف شكلى بحت، أما من الناحية الموضوعية، فالاتفاقيات لا تشمل كل الشعب الفلسطينى، بل استثنت غالبية هذا الشعب وقسمته إلى فئات مختلفة، وقدمت لكل فئة حلا مختلفا، فى الوقت نفسه الذى تهمل فيه فئات أخرى.

وانتهى الفصل الثالث والأخير إلى بطلان الاتفاقيات الفلسطينية- الإسرائيلية لعدم ملاحظتها للتطبيق على القضية الفلسطينية، وانتهاكها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة ميثاق لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩، وانفطارها إلى التكتاف فى الالتزامات التعاقدية، وأورد الكتاب أمثلة عديدة على هذه الانتهاكات.

أما الباب الثالث والأخير من هذا الكتاب، فقد تم تخصيصه لدراسة الضوابط القانونية للتسوية السلمية لقضية فلسطين، حيث أكد المؤلف عدة نقاط مهمة.

أولها: إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يصلح أساسا للتسوية، نظرا لافتقاره إلى الوفاء بحقوق الشعب الفلسطينى، لأن الحل الدائم والعادل للقضية الفلسطينية يتطلب انسحاب القوات العسكرية والعميل الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بما يجاور قرار التقسيم.

ثانيها: إن صراط التسوية السلمية للقضية الفلسطينية - وفقا لخريطة الطريق - لا تصلح كأساس للتسوية السلمية، لأنها لا تستند إلى

أن يشكل حولها برنامج الحزب الجديد وقد أسفرت الانتخابات التي جرت عن فوز (كاديما) بالمرتبة الأولى (٢٩ مقعداً) في سابقة لم تحدث من قبل. وهي فوز حزب لم يمر على تأسيسه أكثر من أربعة أشهر بالمرتبة الأولى ومن ثم تكليف رئيسه بتشكيل الحكومة وبما أن حزب (كاديما) لم يفر بعدد من المقاعد يمكنه من الحصول على تفويض من الشعب بتشكيل برنامج الانتخابي. فقد حاول (أولمرت) التغلب عليه بتشكيل حكومة ائتلافية كبيرة. تضم عدة قوى من مختلف التيارات والاتجاهات السياسية والايديولوجية فعلى الرغم من تعدد الحيارات اسم (أولمرت) من أجل تشكيل الحكومة، إلا أنه فضل تشكيل حكومة موسعة. توصف بأنها حكومة ائتلاف وطني. يمكنها أن تتخذ قرارات مصيرية مكونة من أحزاب كاديما، العمل، وشاس، والمتقاعدون. دون أن يفلح باب الحوار مع أحزاب أخرى. منها (إسرائيل بيتنا) بزعامة (أفيجدور ليرمان)

وتسمى حصول هذا الكتاب إلى تقديم رؤية تشريعية لانتخابات الكنيست السابعة عشرة. عبر دراسة معمقة لكافة الأبعاد والمكونات. وذلك في سبعة فصول. حيث تناول الفصل الأول نتائج الانتخابات الفلسطينية... رؤية في التفاعلات الإسرائيلية. حيث فرضت خريطة الطريق. لاسيما في مرحلتها الأولى. جملة استحقاقات على الجانب الفلسطيني، الذي قبلها دون شروط وفي مقعدها وأد الانتفاضة والقضاء عليها. بدعوى وقف العنف والإرهاب، من خلال جمع ومصادرة الأسلحة، واعتقال كراديسها المسلحة. والشروع في عملية إصلاحية مالية وإدارية وأمنية. وذلك بتوحيد الأجهزة الأمنية ووضعها تحت إمرة وزير داخلية. وإيجاد قيادة ديمقراطية بديلة عن الرئيس عرفات باستحداث منصب رئيس وزراء فلسطين للمرة الأولى. تكون له صلاحيات كاملة. وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية. وتبرز دلالة هذه الاستحقاقات بالنظر إلى المسار والسياس العام الذي وصلت إليه عملية التسوية. وقصور المطروح فيها عن تلبية الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. والتصوير الإسرائيلي. بدعم ومشاركة أمريكيين في الاستحقاقات المطلوبة

ومنذ عام ٢٠٠٠. وصلت عملية المفاوضات المعتمدة. ككيفية وحيدة للتقدم في المسار السياسي عملياً. إلى طريق مسدود. وإلى حالة من المراوحة في المكان وقد نبش المراج العام الفلسطيني من عزم المفاوضات وعدم قدرتها على توليد حلول تلبي الحقوق الثابتة غير القابلة لأي تصرف وفي ٢٨ سبتمبر من العام نفسه. انبجحت الانتفاضة الفلسطينية احتجاجاً ورفضاً لما الت إليه الأمور. وتبنياً لحبار المقاومة ومشروعيتها كخيار استراتيجي لإنجاز المشروع الوطني. وحرر الاحتلال. وتحرير الأرض. ونتيجة لرفض عرفات شارات إضافية. دون مورد سياسي. وتوظيف المقاومة المسلحة. كدافه صفت

على إسرائيل للعودة إلى مائدة المفاوضات. فتمتد إسرائيل اعنياره (غير شريك) في عملية التسوية. وتبقى خيار تهيمشه. وتقليص دوره. وبالتداعي المنطقي. فرض عزلة إقليمية ودولية عليه. مع حصاره في مقر المقاطعة برام الله. انتها. بتفويض الرئيس عرفات عن تفاعلات المشهد السياسي الفلسطيني وفي ١١ نوفمبر ٢٠٠٤. برزت تحديات مرحلة ما بعد عرفات على أكثر من صعيد. واضطرت إسرائيل والأطراف الدولية ذات العلاقة إلى اعتماد آلية ديمقراطية لانتخاب رئيس جديد للسلطة الفلسطينية. وفاز محمود عباس (أبو مازن) في ٩ يناير ٢٠٠٥ بهذا المنصب وسط ترحيب مقبول إسرائيلي وإقليمي ودولي. ومن ثم فرض على أبو مازن مائز الخيارات الصعبة والتوازنات الدقيقة

والأكثر أهمية تزايد المطالبة بضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية وقد تعاطت حركة (حماس) بإيجابية وفاعلية مع الفشل المتتالي في مسيرة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ما بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وتوابعه جراء رفض إسرائيل الوفاء. وبما يفرضه عليها من التزامات واستحقاقات. وانخرطت (حماس) من منطلق كونها حركة جهادية وطنية. ذات مرجعية دينية.

وجرت المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤ في ٢٦ منطقة انتخابية في الضفة الغربية. وقرر المسؤولون الفلسطينيون تأجيل الانتخابات بقطاع غزة إلى مرحلة ثانية بسبب الاجتياح الإسرائيلي للقطاع.

وفي إعلان القاهرة بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥. تم الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية في يوليو من العام نفسه. ثم تم تأجيل الانتخابات حتى ٢٥ يناير ٢٠٠٦.

ولقد أسفرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية عن خسارة حركة فتح. ولأول مرة منذ نشأتها قبل أربعة عقود. هيمنت خلالها على الساحة السياسية لفلسطين. وفوز حركة حماس بالأغلبية. وتشكيل الحكومة.

وتناول الفصل الثاني انتخابات الكنيست السابعة عشرة. والتي جرت في الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٦ في سياق تطورات محلية وإقليمية ودولية مفيرة. حيث شهدت هذه الانتخابات تحرك الرأي العام الإسرائيلي باتجاه الوسط بشقيه اليميني (كاديما) واليساري (العمل) فبعد أن كان اليمين الإسرائيلي مهيمناً على الساحة الإسرائيلية منذ انتخابات رئاسة الحكومة في فبراير ٢٠٠١. بدأ الرأي العام الإسرائيلي يتحرك باتجاه الوسط. وقد تأثرت الأجواء الانتخابية في إسرائيل بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية

وقد أسفرت الانتخابات الإسرائيلية عن فوز (كاديما) بالمرتبة الأولى (٢٩ مقعداً) في سابقة لم تحدث من قبل. وهي فوز حزب لم يمر على تأسيسه أكثر من أربعة أشهر بالمرتبة الأولى.

ومن ثم تكليف رئيسه (أولمرت) بتشكيل الحكومة

وجاء الفصل الثالث بعنوان اليسار الإسرائيلي... إيقاف التدهور أم استمراؤه. والذي أكد فيه أن التساؤل عن هوية الأحزاب التي خاضت الانتخابات الإسرائيلية قد تثار داخل ذهن الناخب الإسرائيلي. ولا بد أن الحيرة قد أصابت. سواء لأن تعبير اليمين واليسار بمعناهما التقليدي لم يكن يتقاطع حديثاً مع طروحات العديد من أحزاب الطيف السياسي الإسرائيلي. أو لأن حزب (كاديما) الذي قيل إنه يمثل أحزاب الوسط كان يلتقي في الكثير مع اليسار (فكرياً). ومع طروحات اليمين (عملياً). وإن اختلفت صياغته لمواقفه مع صياغة اليمين. مضيفة نوعاً من الغموض. فسر البعض على أنه ناتج عن حداثة تكوين حزب (كاديما) وعدم وجود بنية حزبية حقيقية له (مكتب سياسي. جمعية عمومية. لجنة مركزية. وأطروحة نظرية لبرنامج الانتخابي). والدليل على ذلك أن تنبؤ نسبة الإقبال على التصويت (٦٢٪) يعود إلى هذا العامل.

وقد أظهرت هذه الوقائع أن الأحزاب قادرة على التلاعب بمشاعر الجمهور الإسرائيلي. وتخفي قناعاتها الحقيقية سعياً وراء كسب الأصوات. ولكنها لا تلتزم عملياً بما تتعهد به أثناء الحملات الانتخابية. بل إن قضايا الأمن والسلام الأكثر حساسية بالنسبة للناخب الإسرائيلي كانت يدورها تشهد مزايدات من جانب الحزبين الكبيرين. وقد بينت سياسات الليكود. منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر عام ١٩٧٩. أنه لا توجد علاقة ارتباط حقيقية بين القناعات السياسية والايديولوجية لحزب الليكود. الذي كان يمثل اليمين الرفض لفكرة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

وجاء الفصل الرابع بعنوان "مسكر اليمين" تراجع الليكود وصعود كاديما. فالواقع أن ما شهدته ساحة اليمين من تفصيل لسعنى تعدد الأحزاب الإسرائيلية. وكثرة الاستحقاقات والانتماجات بينها. هو نتاج طبيعي لتسارع عجلة الأحداث. ما بين انتخابات الكنيست السادسة عشرة (٢٠٠٣) والكنيست السابعة عشرة عام (٢٠٠٦). سواء على الصعيد الداخلي. أو الفلسطيني. خاصة أن الليكود. بزعامة شارون. هو الذي قاد دفة الحكم في تلك الفترة. في ظل التراجع المستمر لليسار. بقيادة حزب العمل منذ عام ٢٠٠١. وذلك من خلال ائتلاف يعني لم يدخله اليسار إلا في عام الأخير في يناير عام ٢٠٠٥ فقط. وذلك لضرورات تنفيذ خطة فك الارتباط في قطاع غزة. فكان تأثير هذا التسارع في الأحداث كبيراً على مسكر اليمين بصفة خاصة

والواقع أن شارون. بالتحالف مع حزب العمل في حكومة وحدة وطنية تشكلت في شهر يناير عام ٢٠٠٥. أراد أن يضرب أكثر من عصافد بحجر واحد. ويصرف النظر عن أن ضم حزب العمل. كان كما قال البعض ترضية له علاقة

وتقسم العلاقات العسكرية المدنية في إسرائيل بتداخل واضح، فرفضته العديد من الاعتبارات والعوامل، ويرتبط أول هذه العوامل بطبيعة الدولة الإسرائيلية التي فرضت بحكم تكوينها قدرا من التداخل بين ما هو عسكري وما هو مدني.

والامر الآخر يتعلق بواقع العسكريين أنفسهم في النظام السياسي الإسرائيلي، حيث يشير واقع بناء الدولة الإسرائيلية إلى الدور البارز لجنرالات الجيش في إعلان الدولة. والحفاظ على أمنها القومي، بل واستمرارها في مواجهة تهديدات ومخاطر البقاء. وقد انعكست هذه الحالة الارتباطية على موقع العسكريين في معادلة الحكم، وهو ما يتجلى بوضوح في صعود جنرالات الجيش للمناصب السياسية الكبرى والقيادية من ناحية، ودورهم في صياغة السياسة العامة من ناحية أخرى، فضلا عن دورهم في عملية صنع القرار السياسي والأمني، وبخاصة في اللحظة الراهنة، التي تبدو فيها إسرائيل مقدمة على حسم صراعها مع الفلسطينيين، من خلال سيناريو الفصل أحادي الجانب، وتغليب مقومات الدولة الفلسطينية، إلا أن مقتضيات اللحظة الراهنة تبدو في صالح العسكريين.

د. عبد الرحمن بدوي

العلاقات الأردنية -

البريطانية

(١٩٥١ - ١٩٦٧)

د. سهيل سليمان الشلبي

بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، ٢٠٠٦

كان للعلاقات الأردنية - البريطانية خصوصيتها منذ قيام إمارة شرق الأردن عام ١٩٢٩، وقد استمرت هذه الخصوصية على هذا النحو إلى ما بعد انتهاء العلاقة التعاقدية بين البلدين عام ١٩٥٧، مما يؤكد أن العلاقات بين البلدين لا تحكمها معاهدة، بل إن الامر متعلق بالظروف التي وجد فيها الأردن ككيان مستقل. ونشتمل هذه العراصة على تهديد وخمسة

نشتمها يشير بوضوح إلى أنه كانت هناك سياسة عدائية تجاه فلسطيني ٤٨، حرمتهم من مباشرة كافة حقوقهم السياسية، وإن منع إسرائيل المواطنة الإسرائيلية للفلسطينيين في أراضيها كان خاليا من المعنى، باستثناء أنها كانت تحول دون إبعادهم إلى خارج حدود الدولة الصهيونية وشمة من يذهب إلى أبعد من ذلك، فيؤكد أن الدولة الإسرائيلية لم تكن معنية بتسييس فلسطيني ٤٨، أو مساواتهم في الحقوق عندما منحتهم حق التصويت في الانتخابات البرلمانية، بل كانت وما زالت تراهن فقط على الاستفادة من أصواتهم لترجيح كفة هذا الحزب أو ذاك داخل البرلمان الإسرائيلي من جهة، أي أن منع فلسطيني ٤٨ حق التصويت والقرشيع للكنيست لم يحل معضلة الوجود العربي داخل إطار عنصري، كان ولا يزال يرى في حق التصويت الممنوح لفلسطيني ٤٨ مجرد زخرفة شكلية لديمقراطية الدولة اليهودية، وإعطاء الفرصة للأحزاب الأخرى الإسرائيلية للتغلغل داخل المجتمعات العربية، ومن ثم إقامة قواعد وتحالفات مع قوى عربية - محلية تؤمن لها موطن قدم في فترة الانتخابات البرلمانية والمحلية من جهة ثانية.

وقد ظل التمييز ضد فلسطيني ٤٨ سياسة منهجية للدولة الإسرائيلية منذ نشأتها. فخلال السنوات العشر الأولى من عمر الدولة اليهودية، لم يطبع أي كتاب باللغة العربية، وكانت نسبة الطلبة الجامعيين من العرب في الجامعات الإسرائيلية لا تتجاوز (٣٪) من مجموع الطلاب، في الوقت الذي كانوا يشكلون فيه نسبة (١٩٪) من السكان، مما يدل على أن ذلك كان اتجاها مقصودا من قبل الحكومة الإسرائيلية.

هذا إلى جانب مجموعة من القوانين التمييزية التي صاغتها الحكومات الإسرائيلية ضد فلسطيني ٤٨، ومنها قانون حق العودة لليهود دون الفلسطينيين، وقانون المواطنة، وقانون الخدمة الإلزامية، حيث يعفى وزير الدفاع الفلسطيني المسلم والمسيحيين من أداء الخدمة العسكرية وفي المقابل، يمنع تعيينهم في وظائف الدولة، بحجة أنهم لم يؤدوا الخدمة العسكرية، مما يساعد على إضعافهم في المجتمع.

وأخيرا، جاء الفصل السابع الذي أوضح حدود الدور السياسي للعسكريين في انتخابات الكنيست، حيث شهدت انتخابات الكنيست السابعة عشرة بدرجة غير مسبوبة اختفاء الجنرالات عن رئاسة الأحزاب المتنافسة، وصعود جيل من السياسيين لا يحسبون على المؤسسة العسكرية أو الأمنية، وهو ما استدعى بالتبعية التمازلات حول مستقبل العسكريين السياسي في ظل النظام الهزلي على قاعدة جماهيرية تسمى لوارنة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية مع الاعتبارات السياسية والأمنية. وهي هذا السياق، يمكن الوقوف على وضع العسكريين في القوائم العربية، وحدود الرهان عليهم في تعزيز فرص الفوز فيها بين الأحزاب المتنافسة، وتحطيق التفوق والتميز من خلال قوائم تضم جنرالات سابقين

حقوقه الإيجابية من الخطة أثناء التصويت عليها في الكنيست، وشبكة الأمان التي وفرها له، إلا أن الأمر لدى شارون كان توسيع رقعة المؤيدين للخطة فانضمام حزب العمل إلى الائتلاف بين كيب شارون تأييدا واسعا من قطاع عريض من جمهور اليسار، بالإضافة إلى أن شارون سطر الرغبة المحمومة لدى قادة حزب العمل في الظهور من جديد في الكادر، باعتبارهم الشريك في الخطة.

كما جاء فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بمثابة الصدمة التي أصابت الأوساط السياسية في إسرائيل، وكان مبعثها أمرين الأول تضارب تقديرات الأجهزة الأمنية في الشؤ بهذا السيناريو.

الثاني إن توقيت فوز حماس قبل الانتخابات الإسرائيلية بشهرين فقط أربك برامج الأحزاب الإسرائيلية التي لم تكن قد تضمنت بنودا تتعاطى مع هذا الفوز، مما دفع أحزاب اليمين إلى التعاطي معه من خلال تصريحات قادتها، باعتبار أن هذه التصريحات جزء مكمل للبرامج.

وقد أجمعت كل الأحزاب اليمينية بصفة عامة على رفض التعاطي مع أي حكومة برئاسة (حماس) التي تتصدر القائمتين الأمريكية والأوروبية للمنظمات الإرهابية. وعلى هذا الأسس، سعى (أولرت) إلى إنشاء مظلة دولية تنسب المقاطعة الإسرائيلية لحماس، ليس فقط باعتباره زعيما لحزب "كاسيما"، وإنما أيضا باعتباره قائما بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية، قبل انتخابه رئيسا لها.

أما الفصل الخامس، فجاء بعنوان "الأحزاب البنية استقر تاج شماس واختفاء المفضل"، حيث تميزت الانتخابات الأخيرة بأنها مرحلة توازن جديد في المعسكر الديني بعد عشر سنوات من التراجع. ففي هذه الانتخابات، حصلت الأحزاب الدينية على نحو (٥٨٠ ألف صوت) وهي تعادل تقريبا الحجم الطبيعي لجمهور المتندين من المتشددين والتقليديين، والقوميين الدينيين. وقد توازنت المرحلة الجديدة لخريطة المعسكر الديني بتأكيد زعامة (شاس) وتراجع (المفدال) مع دخول السياسة الإسرائيلية مرحلة هيمنة الوسط الجديد، الذي وضع أسسه رئيس الوزراء السابق (شارون) منذ عام ٢٠٠١، وتحولته لليكود إلى حزب قائد في ٢٠٠٣، ثم تأسس (كاسيما)، كمعبر عن هذا الوسط لقيادة الدولة العبرية، وهي المرحلة التي ستدفع حتما (شاس) إلى الوسط سياسيا، من أجل ممارسة دور الشريك الديني في إدارة الدولة الصهيونية في الفترة المقبلة، كبديل عن (المفدال) الذي لعب هذا الدور التاريخي.

ثم جاء الفصل السادس تحت عنوان "فلسطيني ٤٨ وانتخابات الكنيست السابعة عشرة"، الذي يشير إلى أن الإسرائيلي لم يكن يعيهم يوما أن يشارك فلسطيني ٤٨ في العملية السياسية بشئ صغورا، باعتباره مواطني إسرائيلي، بل إن سلوك إسرائيل تجاههم مد

الأردن من التخلي عن الضباط الإنجليز في الجيش العربي وإنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية.

ومن ناحية أخرى، كان للهزيمة، التي منبت بها بريطانيا في حرب السويس، الأثر الأكبر في الأردن، على صعيد تحريك المعارضة الرسمية والشعبية ضدها.

وقد شجعت العوامل المذكورة أنفا الحكومة الأردنية على الإسراع في اتخاذ الخطوات الفعلية لإنهاء المعاهدة مع بريطانيا، حيث أعلن النابلسي في بيانه الوزاري في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ عن عزم حكومته إنهاء المعاهدة، وقبول المعونة العربية.

وتتطرق الباحثة في الفصل الثاني من الدراسة إلى "العلاقات الأردنية - البريطانية وأثرها في مشاريع الوحدة والاتحادات العربية، ١٩٥٦ - ١٩٦٧".

حيث تناولت الباحثة في البداية "محاولات الاتحاد الأردني - العراقي، ١٩٥١ - ١٩٥٢"، والتي بدأت في الخمسينيات، حيث كانت هناك جهود لتشكيل اتحاد بين الأردن والعراق، زادت الدعوة إليه مع اغتيال الملك "عبدالله" في يوليو ١٩٥١، ومرض الأمير "طلال" وعدم انضاح الرؤية فيمن يتولى العرش، ولكن بريطانيا وقفت موقف المعارض لهذا الاتحاد، لأن مثل هذا الاتحاد سيضعف موقف بريطانيا في الأردن في حال قيامه، هذا بالإضافة إلى المخاوف الإسرائيلية التي يثيرها مثل هذا الاتحاد.

ثم عرضت الباحثة لتجربة "الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١"، حيث أثارت الوحدة الجديدة بين مصر وسوريا مخاوف وشكوك الملك "حسين" تجاه "عبدالناصر"، ولأسبابا بعد تزايد تأثير الأخير في الشارع والمعارضة الأردنية أما الحكومة البريطانية، فقد رأت فيها وسيلة دعائية ناجحة من قبل "عبدالناصر" ستؤثر في الرأي العام في الدول العربية الأخرى، وتزيد من فرص التدخل المصري - السوري ونفوذ "عبدالناصر" في العالم العربي، إضافة إلى تهديدها للمصالح البريطانية من حيث الحيولة دون انضمام سوريا إلى حلف بغداد، وبأنها ستكون مقدمة لتدخل سوفيتي أكبر في المنطقة.

كما جاء إنشاء الاتحاد العربي بين الأردن والعراق في يناير ١٩٥٨ كرد فعل مباشر على إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، وبإيحاء من بريطانيا، إلا أنه لم يكتب للاتحاد العربي الاستمرار طويلا، فما إن انقضت خمسة أشهر على إعلانه، حتى قام انقلاب في العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ أنهار على أثره الاتحاد.

أما مشروع الوحدة الثلاثية (المصرية - السورية - العراقية) إبريل ١٩٦٣، فقد جرت المفاوضات حوله في القاهرة بين ممثلي الدول الثلاث خلال الفترة من ١٤ مارس حتى ١٧ أبريل ١٩٦٣، حيث تم توقيع ميثاق ١٧ أبريل ١٩٦٣، والذي نص على قيام دولة اتحادية بقيادة جماعية

فصول، حيث يتناول النصيب عرضا موجزا للعلاقات الأردنية - البريطانية منذ قدوم الأمير "عبدالله" إلى شرق الأردن في نوفمبر ١٩٢٠، وتأسيسه الإمارة وحتى اغتياله في يوليو ١٩٥١، مروراً بم عقد معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية عام ١٩٢٨ وما طرأ عليها من تعديلات عام ١٩٣٤، ومعاهدة عام ١٩٤٦ التي أسفرت عن إعلان المملكة الأردنية الهاشمية ووضع دستور جديد للمملكة نشر في الأول من فبراير ١٩٤٧.

وجاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان "العلاقات الأردنية - البريطانية المتعاضدية (١٩٥١ - ١٩٥٧)". وقد تناولت الباحثة هذا الفصل من خلال ثلاث نقاط حيث تطرقت في النقطة الأولى إلى الحديث عن مفاوضات تعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية عام (١٩٥٤ - ١٩٥٥)، فتذكر أنه بحلول عام ١٩٥٤ نشأت ظروف جديدة على الساحتين المحلية والعربية، دفعت الحكومة الأردنية إلى إعادة النظر في المعاهدة الأردنية - البريطانية، كان أبرزها: عدم رضا الأردنيين عن التعديل الذي جرى على المعاهدة عام ١٩٤٨، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الحدود الأردنية نوفمبر ١٩٥٣، والرغبة في الحصول على المكاسب التي حصلت عليها بعض الدول العربية المجاورة، إذ شجعت اتفاقية الجلاء الموقعة في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا الحكومة الأردنية على طلب تعديل معاهدتها مع بريطانيا.

ثم تناولت الباحثة مسالة تعريب قيادة الجيش العربي الأردني (مارس ١٩٥٦)، حيث جاءت الفكرة بفعل تراكمات سنوات طويلة من المعارضة الأردنية لوجود القيادة الأجنبية في الجيش العربي، والتي كانت تمثل رمزا للهزيمة الأجنبية على البلاد، وتؤدي إلى حرمان العناصر الوطنية من حق تولي المناصب القيادية في الجيش، وقد تصافرت مجموعة من العوامل أدت إلى الإسراع في عملية تعريب الجيش والاستغناء عن خدمات قائده البريطاني، كان أهمها:

الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية في الضفة الغربية بين عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٤، فضلا عن تأثير حركة الضباط الأحرار في الأردن، وتوتر العلاقة بين الملك حسين وجلوب (قائد الجيش)، وكذلك تأثير الدعاية المصرية وهجومها المستمر على جلوب منهمة إياه بالتمترس لحسم الأردن إلى حلف بغداد، وبأنه عسور للإسرائيليين. وأخيرا المعارضة الشعبية والحزبية للقيادة الأجنبية في الجيش العربي.

ثم عرضت الباحثة للمخبريات التي أدت إلى إنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية (مارس ١٩٥٧)، والتي تمثلت في نجاح القوى الوطنية الأردنية في الانتخابات، وتشكيل زعيم الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي الوزارة، وكان يعتبر إنهاء المعاهدة مع بريطانيا مطلباً وطنياً إلى جانب تناسل النفارب الأردني - العربي، حيث عرضت كل من مصر وسوريا والسعودية لمعونة مالية، كان الهدف منها تمكين

تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" وعاصمتها القاهرة، على أن يحتفظ كل قطر في الدولة بمؤسساته واستقلاله السياسي الداخلي مع تشكيل قيادة سياسية موحدة. أما بريطانيا، فقد انصب اهتمامها بعد إعلان الوحدة الثلاثية على احتمالية انضمام الأردن إليها، كما خضبت من أن يؤدي انضمام الأردن إلى الوحدة إلى تآزم العلاقات العربية - الإسرائيلية.

وأخيرا مشروع الوحدة المصرية - العراقية مايو ١٩٦٤، حيث جرت في مايو ١٩٦٤ محاولة أخرى من أجل الوحدة بين مصر والعراق، ولكن مصيرها كان الفشل أيضا، واكتفى عرضا عن الوحدة بتوقيع اتفاقية للتنسيق السياسي المشترك بين البلدين في ٢٦ مايو ١٩٦٤.

وتناولت المؤلفة في الفصل الثالث "العلاقات الأردنية - البريطانية وأثرها في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ١٩٥١ - ١٩٦٧" من خلال عدة محاور، منها:

- أهداف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط حيث حكمت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط في بداية الخمسينيات من هذا القرن مجموعة من الاعتبارات وفي مقدمتها - الخطر السوفيتي على منطقة الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي والحفاظة على أمن إسرائيل.

- التنافس والتنسيق البريطاني - الأمريكي في الأردن فقد حرصت الحكومة البريطانية باستمرار على الحفاظ على الأمن والاستقرار في الأردن لكي تتمكن عبره من تنفيذ أهدافها ومصالحها في المنطقة، يضاف إلى ذلك تعاون الحكومة البريطانية وتنسيقها مع الحكومة الأمريكية من أجل تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط.

- مشاريع الدفاع الغربية وأثرها في العلاقات الأردنية - البريطانية: وذلك لمواجهة السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط، حيث لجأت الدولتان "بريطانيا وأمريكا" إلى تشكيل مشاريع دفاع غربية مثل "القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط"، ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه، أخذت الحكومة البريطانية بالترويج إلى حلف بغداد، حيث حاولت ضم أكبر عدد من الدول العربية إليه، وفي مقدمتها الأردن، ولكن يبدو أن محاولتها هذه لم تلق حاسبا أمريكيا.

ثم تناولت الباحثة في الفصل الرابع "العلاقات الأردنية - البريطانية وأثرها في الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٥١ - ١٩٦٧" فبالرغم من توقيع الدول العربية لاتفاقيات هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩، إلا أن الأخيرة استغلت نفوذها العسكري العام على الدول العربية، وعادت إلى خرق هذه الاتفاقيات وقد شهدت الحدود الأردنية - الإسرائيلية أكثر هذه الاعتداءات كسما وبوعا، وقد حاولت بريطانيا

تبعثر بجيل من الحكام أكثر رغبة في التغيير. حين تنتقل السلطة في دولة من الدول إلى حاكم جديد، تزداد التساؤلات حول ملامح العهد الجديد وأولوياته، وحدود التغيير أو الحفاظ على ثوابت العهد القديم.

ومع تولي القادة الجدد مقاليد السلطة، زادت التوقعات بإمكانية الانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي، خاصة مع تركيز خطابهم على التعددية والمشاركة السياسية، ومحاربة الفساد، والانفتاح على المعارضة، والسماح لها بالمشاركة في الحكم، وإطلاق سراح المعتقلين وصولاً لإجراء انتخابات تنافسية.

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي تلعبه القيادات السياسية في النظم السياسية العربية في التأثير في العملية السياسية، تتمحور مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن تساؤل محوري، هو: إلى أي مدى يؤدي تغيير القيادة السياسية (رأس النظام) إلى التحول الديمقراطي في الدول التي شهدت تغيراً في قياداتها في فترة التسعينيات وهي: قطر، والأردن، والبحرين، والمغرب، وسوريا، والجزائر؟

وتحاول الدراسة الإجابة على هذا التساؤل المحوري في فصولها الأربعة، فالفصل الأول ناقش العلاقة بين تغيير القيادة والتحول الديمقراطي، حيث رصد الاتجاهات النظرية في هذا الصدد ما بين اتجاه يرى أن ثمة تلازماً بين تغيير القيادة في الدولة وعملية التحول الديمقراطي التي تشهدها في ظل العهد الجديد. فالقيادة الجديدة تريد أن تجعل من عملية التحول الديمقراطي شرعية جديدة لتثبيت نفسها في السلطة، بينما يرى اتجاه آخر أنه لا توجد علاقة حتمية بين التغيير في القيادة وعملية التحول الديمقراطي، وأن عملية التحول هي نتاج مجموعة متداخلة من العوامل والمعطيات، يشكل القائد أحد متغيراتها. وتتبنى الدراسة اتجاهاً توفيقياً بين التيارين السابقين، ينطلق من أهمية القيادة في عملية التحول الديمقراطي، ولكن يأخذ في الاعتبار متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية.

وتطرق الفصل الثاني من الدراسة إلى أثر التغيير في القيادة على الانتخابات النيابية في الدول -سجل الدراسة- باعتبارها آلية مشروعاً ومقبولة لتحقيق التحول الديمقراطي أو إنجاز التغيير السياسي على نحو سلمي، ونقل رغبات ومطالب المواطنين إلى مخرجات السياسة، كما تعد أداة لحسم التناقضات والصراعات القائمة في المجتمع، ومحاسبة شاغلي السلطة بشكل دوري، وأيضاً ضماناً لتفاسم السيطرة على السلطة بين الجساعات المختلفة وفقاً لأوزانها النسبية لذلك، فإن الانتخابات تعتبر مؤشراً جيداً على مدى التطور الديمقراطي، والوسيلة الوحيدة الكفيلة ليس فقط بدفع هذا التطور، وإنما أيضاً بصيانته وتأمينه، وهو ما لا يتبعه

التغيير في القيادة السياسية

والتحول الديمقراطي في

النظم السياسية العربية

في التسعينيات

مبارك مبارك أحمد

رسالة ماجستير في العلوم

السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية، جامعة القاهرة،

سبتمبر ٢٠٠٦

"تمثل القيادة السياسية أهمية فائقة في كافة المجتمعات المعاصرة، لا سيما العربية منها، حيث يلعب القائد السياسي دوراً مؤثراً في العملية السياسية، خصوصاً أن تغيير القيادة في كثير من النظم، خاصة العربية، قد يعظم من احتمالات التحول السياسي في هذه النظم، فالدول التي شهدت تغيراً في قياداتها تحمل الكثير من معالم الجدة.

وفي المنطقة العربية، شهدت تسعينيات القرن المنصرم رحيل جيل من الحكام، وتولى جيل آخر من الشباب مسئوليات الحكم، حيث حدث ذلك في قطر عقب تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في يونيو ١٩٩٥، وفي الأردن بعد وفاة الملك الحسين في فبراير ١٩٩٩، وفي البحرين عقب وفاة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في مارس ١٩٩٩، وتولى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم. وفي الجزائر، فاجأ الرئيس زروال النخبة السياسية بتخيه عن السلطة سكرًا عن موعد انتهاء ولايته بنحو الستينين، وتولى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الأمور في أبريل ١٩٩٩، وفي المغرب، تولى الملك محمد السادس مقاليد الحكم خلفاً لوالده الملك الحسن الثاني في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٩٩ وفي سوريا، تولى بشار الأسد الحكم بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد.

ونعد فترات البقاء في السلطة بالنسبة لرأس النظام في غالبية دول المنطقة العربية من أطول الفترات في العالم، الأمر الذي قد يفسد مزيداً من الأهمية على التغيير الذي يحدث في منطقة اعتادت عدم التغيير، ومعنى ذلك أننا إذاً مرحلة جديدة من التحول فمع تولي القادة الجدد مقاليد السلطة في بلادهم، نشوا مجموعة من السياسات في مختلف المجالات، خاصة المجال السياسي.

استغلال حادثة الاعتداء على قرية قبية من قبل إسرائيل في أكتوبر ١٩٥٣ على الحدود الأردنية الإسرائيلية للضغط على الحكومة الأردنية لتوافق على زيادة القوات البريطانية في الأردن.

ثم عرضت الباحثة إلى وجه آخر من الصراع، تمثل في الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية، وكانت إسرائيل قد بدأت بمشاريع لاستغلال المياه منذ بداية الخمسينيات، حيث تزامن هذا الاعتداء مع خطة الرئيس الأمريكي إيرنهاور والخبير إريك جوستون إلى المنطقة، لمرص خطة لتوزيع مياه نهر الأردن، بحيث يحصل الأردن ولبنان وسوريا على ٦٠٪، وتحصل إسرائيل على ٤٠٪، ورفضت الحكومة الأردنية خطة جوستون باعتبارها شكلاً من أشكال السلام مع إسرائيل. ومع نهاية عام ١٩٥٨، تذرعت الحكومة الإسرائيلية بموافقتها على خطة جوستون، وبحاجتها إلى الحصة التي خصصتها لها الخطة، فاقدمت على مشروعات إنشائية ضخمة، كان من جملتها تحفيف بحيرة الحولة وإزالتها.

وتناول الفصل الخامس أثر العلاقات الأردنية - البريطانية على القضايا المحلية، حيث أحدث الوجود البريطاني في الأردن ومختلف أشكاله تحملاً ومعارضة أردنية اتسعت لتشمل الأطياف السياسية والشعبية كافة، الأمر الذي حدا بها إلى مناهضة هذا الوجود والسعي إلى التخلص منه. كما شكل أمر إنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية مطلباً أساسياً للمعارضة الأردنية.

هذا فضلاً عن التدخل البريطاني في مسألة العرش الأردني ١٩٥٦ - ١٩٥٢، حيث تشير العديد من المصادر والمراجع إلى أن تخفية الملك طلال عن الحكم كانت مؤامرة بريطانية، سعت تلك بمواقف الملك طلال العدائية تجاه بريطانيا قبل وبعد توليه الحكم. هذا إضافة إلى سياسة التقارب التي انتهجها الملك طلال مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وموقفه من الاعتداءات الإسرائيلية.

أما المساعدات الاقتصادية البريطانية، فقد شكلت عاملاً من عوامل السيطرة البريطانية على السياسة الأردنية الداخلية والخارجية، ولا سيما أن الأردن كان بحاجة ملحة لتلك المعونة، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على توظيف مساعداتها المالية للأردن في الجانب الاقتصادي وفي مجال المشاريع الإنشائية من أجل خدمة مصالحها وسياساتها.

هذا إلى جانب المساعدات العسكرية التي تمثلت في المساعدات الفنية المتلفة بتشكيلات الجيش العربي، واستعدادات فرق ركائب جديدة وبالرغم من الدعم البريطاني المستمر للجيش الأردني، إلا أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على ألا تخرج قوة هذا الجيش عن نطاق السيطرة.

وليد عيسى سليمان

ولا نستطيعه الوسائل والقنوات الأخرى وتخلص الدراسة إلى أن تأثير القادة الجدد في العملية الانتخابية في الدول - محل الدراسة - كان متفاوتا فبينما كان هذا التأثير واضحا في حالة مملكة البحرين، التي شهدت انتخابات نيابية زرية إلى حد ما في ظل الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والأردن التي أفرزت الانتخابات بها صعودا للقوى الإسلامية في ظل العاهل الأردني عبد الله الثاني، والمغرب التي انماحت لحكم القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية في ظل الملك محمد السادس - ضانها، أي الانتخابات، في النماذج الأخرى (الجزائر، سوريا) لم تشهد أي تغييرات ملموسة، وهذا يشير إلى محدودية الدور الذي لعبه القادة الجدد في هذه الدول في هذه الجزئية، حيث شاب العملية الانتخابية في الدولتين بعض المحالفات، بينما لم تشهد قطر أي انتخابات.

وتناول الفصل الثالث تأثير القادة الجدد على تفعيل دور المجتمع المدني، باعتبار أن حركة المجتمع المدني تعد أحد مؤشرات التحول الديمقراطي، حيث يلعب دورا في تنمية ثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وإيجاد قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، كما أن المجتمع المدني يمثل كيانا وسيطا يقف بين الدولة والمجتمع ويعد من سلطاتها، وتبرز أهمية المجتمع المدني بسبب دوره في دعم الثقة والتضامن داخل المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة وحيده من رأس المال الاجتماعي.

وتخلص الدراسة في هذا الصدد إلى أن تأثير القادة يؤثر بشكل مباشر على المجتمع المدني، نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه في غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة، التي تتضمن النزوع للعمل التطوعي، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بفكرة الشرعية الديمقراطية، والمحاسبة العامة والشفافية، وهي جميعا تشكل العمود الفقري للديمقراطية، لكن هذا التأثير كان متباينا فبينما كان واضحا في كل من البحرين والمغرب وقطر - حيث شهدت حركة المجتمع المدني في هذا الدول تطورا ملحوظا، سواء في عدد الجمعيات التي تم السماح بتأسيسها أو في طبيعة الدور الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني - فإنه في الدول الأخرى (سوريا والجزائر والأردن) كان محدودا وشكليا.

وتناول الفصل الرابع تأثير القادة الجدد في الدول - محل الدراسة - على أوضاع حقوق الإنسان، باعتبارها أحد أهم مؤشرات عملية التحول الديمقراطي وتخلص الدراسة في هذا الصدد إلى نتيجة مفادها أن هذا التأثير في الدول - محل الدراسة - كان تأثيرا شكليا ورغم القولين المشجعة للجهات، ورغم تأسيس لجان وطنية وأهلية لحقوق الإنسان، فإن هذه اللجان لم تمارس دورها المخطط بها، أو تؤد وظائفها

المفترض القيام بها

وفي النهاية، تخلص الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، في مقدمتها أن التغيير في القيادة الذي شهدته الدول - محل الدراسة - يقع المنطقة العربية على اعتبار مرحلة من التحول من المفترض أنه جذري، ويدعم هذا التصور أنه لأول مرة في النظم التي شهدت تغييرا في قياداتها - يتم الإعداد الجيد والمسبق لتغييرها بشكل دعا المراقبين إلى الإشادة بسلاسة انتقالها، لاسيما وأنه تم من خلال استخدام الأدوات السياسية والدستورية أو القانونية، ولأول مرة كذلك، تم تغيير القيادة في أكثر من دولة على نحو سلمي، أي دون إراقة دماء ودون استخدام العنف بمعناه المادي المباشر ومن ثم، فإن دور الجيوش في حسم قضية الخلافة قد بدأ يتراجع، في حين بدأت المؤسسات السياسية تقوم بدورها.

كما أن معظم الحالات التي شهدت تغييرا في قياداتها لم تشهد صراعا واضحا على السلطة، ولم تعرف فترات فراغ سياسي في كورس الخلافة، وقد جرى تسوية هذه الحالات من الناحية القانونية، أو بالأحرى جرى تسويقها للشعوب لإكسابها الشرعية بمهارة شديدة لا تقل عن سرعة ترتيب الأمور التي بدا من ظاهرها أنها تتم لساعتها أو لثورها، بينما الحقيقة أنها لم تكن إلا امتدادا لاتجاهات سبق أن تحدثت، ولم تختلف في كل تلك سوريا أو الأردن أو المغرب عن البحرين أو قطر.

وتذهب الدراسة إلى أن هناك جديدا فيما يتعلق باليات تغير القيادة في العالم العربي، وهو ما يتجلى في عدة أمور، أولها: ظهور أشكال من التوريث في النظم الجمهورية، وهو ما حدث في سوريا، وربما هناك دول قادمة على هذا الطريق، وإن تم ذلك في أطر قانونية، وثانيها: إن هناك صراعا مكتوما على السلطة في بعض النظم الوراثية، والتي كان من المفترض أنها حسمت قضية الخلافة فيها بناء على ترتيبات مقبولة أو متفق عليها (قطر، الأردن)، وثالثها: شكلية الإصلاح في بعض الدول، فالانتخابات التنافسية في نقل السلطة العليا (الجزائر) أسفرت عن نتائج التعيين نفسها، فقد كان الفائز معروفا سلفا، وكانت فرص الاختيار أمام الناخب غائبة تماما.

وتلقت الدراسة إلى ملاحظة مهمة، هي أن الوفاة كانت العنصر الرئيسي في تغيير القادة في الدول - محل الدراسة - فمن بين الدول الست، شهدت أربع منها رحيل حكامها (الأردن، البحرين، المغرب، سوريا)، بينما شهدت قطر انقلابا قسريا، بينما فاجأ الرئيس الجزائري الأمين نزال الجميع بتنحيه عن السلطة، ليحصل عبد العزيز بوتفليقة للحكم عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية، كما ورت الأبناء الحكم عن أبائهم في خمس من الدول الست محل الدراسة. أما عن التماثل الرئاسي الذي طرحه

الدراسة، والمتعلق بطبيعة العلاقة بين التغيير في القيادة وعملية التحول الديمقراطي، فيخلص إلى النتيجة التالية: إن القيادات السياسية العربية هي المسئولة الأولى عن دعم فرس التحول الديمقراطي، كما أن العلاقة بين القيادة السياسية والتحول الديمقراطي هي علاقة تأثير متبادل، بمعنى أن النظم الديمقراطية تفرد أفضل القادة لقيادتها، وأن القيادات السياسية الواعية هي التي تضع قواعد أساسية للحكم الجيد.

وتستمد الرسالة أهميتها من عدة اعتبارات، أولها: حداثة وجدة الموضوع (الربط بين تغير القيادة والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية)، والتي تجعله محل أهمية داخل حقل النظم السياسية، ثانيا: إن تغير القيادة في النظم السياسية العربية يمارس تأثيرا واضحا على مكونات ووظائف النظام السياسي، ومن ثم تكون ظاهرة تغير القيادة أحد مدخلات فهم وتفسير التحول في النظم السياسية، خاصة في المجال السياسي، وبهذا، فإن الدراسة تطرق مجالا جديدا أمام الباحثين والدارسين، ثالثا: إن الدراسة تتناول قضايا مهمة لا تزال تثير حساسية لدى الأنظمة العربية كقضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني ودور المؤسسات، وهي قضايا رغم أهميتها إلا أنها لم تأخذ نصيبها بعد من الاهتمام الكافي للدراسة.

أشرف سعد العيسوي

دور منظمة الإيكواس في حل الصراعات في غرب إفريقيا

بدر حسن شافعي

رسالة ماجستير، معهد البحوث
والدراسات الإفريقية، جامعة
القاهرة، قسم السياسة
والاقتصاد، ٢٠٠٦

تعود أهمية موضوع التدخل والنسوية بشكل عام، والتدخل العسكري أو النسوية العسكرية بشكل خاص، كونه صار يمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر على أقاليم معينة أو دول محددة، كما أنه صار مرتبطا - إلى حد كبير - بهيكل النظام

الدولى بعد الحرب الباردة، ومن ثم فهو مرتبط ظاهرة انتشار الصراعات فى إفريقيا، مما يكسبه أهمية متزايدة فى إطار موضوعات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولى.

فى حين ترجع الأهمية العملية لموضوع الرسالة لأهمية تدخل المنظمات الفرعية فى عملية التسوية، خاصة فى ظل النظام العالمى الجديد، وبروز فكرة الإقليمية الجديدة التى تعنى ضرورة أهمية عملية التسوية فى إطار إقليمي - خاصة فى إفريقيا - فى ظل الانتشغال العالمى بقضايا أخرى من ناحية، فضلاً عن ضعف دور المنظمة القارية (منظمة الوحدة الإفريقية) آنذاك فى عملية التسوية من ناحية أخرى. كما أن الدراسة تسهم إلى حد بعيد فى تحديد العلاقة بين الأمن الإقليمى القارى، والأمن الإقليمى القارى، خاصة فى ظل الانعكاسات السلبية لمفهوم العولة على إفريقيا. وتساؤل دور الأمن الإقليمى القارى لصالح الأمن الإقليمى القارى.

أما اختيار الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) - كنموذج دراسى فى عملية التسوية - فيرجع إلى عدة اعتبارات، هى:

١- إن الجماعة هى المنظمة الفرعية الأولى على مستوى القارة الإفريقية التى اضطلعت بدور ملحوظ فيما يتعلق بتسوية الصراعات الناشئة داخل الدول الأعضاء، بل وتمكنت من تحقيق بعض النجاحات فى عملية التسوية. كما حدث فى ليبيريا فى الصراع الأول (١٩٩٧-١٩٩٠).

٢- إن الجماعة هى الأولى التى اعتمدت على رسائل التسوية المختلفة، بما فى ذلك التسوية العسكرية وإرسال قوات لحفظ السلام وفرض السلام معها، وهو أمر لم يكن موجوداً فى المنظمات الفرعية الإفريقية. ولعل ذلك هو ما شجع منظمات فرعية أخرى، مثل الجماعة الإنسانية لدول الجنوب الإفريقى (سادك)، على أن تحذو حذوها فى أزمة ليسوتو ١٩٩٨، وإن كان لتدخل فى هذه الأزمة كان من خلال قوات جنوب إفريقيا بالأساس وتحت مظلة الجماعة.

٣- إن دراسة دور الجماعة فى عملية التسوية وحل الصراعات يمكن أن تقدم تجربة مفيدة لصانعى القرار فى المنظمات الفرعية الأخرى فى القارة من أجل صياغة بروتوكولات أمنية وهياكل دفاعية للقيام بعملية التدخل فى الصراعات الناشئة داخل أو بين الدول الأعضاء. ولعل آخر المنظمات الفرعية التى استفادت من ذلك هى السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقى (الكوميسا).

وبالنسبة لمشكلة الدراسة، فإنها تتمثل فيما يشهده موضوع تدخل المنظمات الفرعية - خاصة فى حالة التدخل العسكرى - من جدل قانونى يتعلق بمدى مشروعية هذا التدخل من ناحية، ومدى تعارضه مع مفاهيم وقضايا أخرى ذات

جوانب قانونية مثل السيادة الوطنية، وحقوق الإنسان... الخ من ناحية أخرى وهى أمور ذات أهمية بالغة بالنسبة للدول الإفريقية خاصة، وللدول العالم عامة.

وقد سعى الباحث من خلال دراسته لمناقشة عدة فروض، أهمها:

١- إن تراجع الاهتمام الدولى بالتدخل لتسوية الصراعات الإفريقية، خاصة الداخلية مع نهاية الحرب الباردة، قد ساهم فى دفع التنظيمات الإقليمية الفرعية فى إفريقيا نحو التدخل فى تلك الصراعات.

٢- إن محدودية الدور الذى لعبته منظمة الوحدة الإفريقية فى تسوية الصراعات دفعت التنظيمات الإقليمية الفرعية - ومنها الإيكواس - إلى التدخل فيها.

٣- كلما كانت هناك دولة قائد فى المنظمة الفرعية، ساعد ذلك فى عملية تدخل المنظمة فى عملية التسوية، بما فى ذلك التسوية العسكرية.

٤- إن فاعلية المنظمة الفرعية فى تسوية الصراعات تتوقف على عدة عوامل أهمها، توافر الإرادة السياسية، والتمويل اللازم، والدعم اللوجيستى، والتأييد الخارجى، بحيث تكون العلاقة إيجابية بين كل عامل وفاعلية المنظمة.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول وخاتمة.

بالنسبة للفصل الأول، يتضمن الإطار النظرى للدراسة، حيث يتناول المفاهيم المستخدمة فى الدراسة، والجوانب التطبيقية لهذه المفاهيم شارحاً الإطار المؤسسى العام للمنظمة للتعريف بها من ناحية، ولمعرفة موقع الإطار الأمنى منها من ناحية أخرى.

أما الفصل الثانى، فتم تخصيصه للحديث عن البروتوكولات الأمنية والهياكل الدفاعية للمنظمة حتى عام ١٩٩٠، والتى تتضمن تحديداً بروتوكولى عدم الاعتداء (١٩٧٨)، وبروتوكول المساعدة الجماعية فى حالة الدفاع (١٩٨١)، أو تلك التى تم استحداثها بعد عام ١٩٩٠ (الية المنظمة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن الإقليمى).

أما الفصول من الثالث وحتى السادس، فهى تركز على الحالات الأربع للصراعات التى تدخلت فيها المنظمة، ليس من خلال وسائل التسوية السلمية فحسب، وإنما من خلال وسائل التسوية العسكرية، بما فى ذلك إرسال قواتها لتسوية الصراع فى كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصل لنتائج مهمة، منها:

١- أن مفهوم حل الصراعات يختلف عن مفهوم تسوية الصراع بالرغم من خلط بعض

الباحثين بينهما، حيث يشير الأول إلى معالجة جذور الصراع المختلفة، فى حين يشير الثانى إلى التوصل إلى تسوية - ما لحد جوانب الصراع من خلال وسائل التسوية المختلفة (السلمية أو العسكرية)، الأمر الذى قد يؤدى إلى إمكانية نشوبه واندلاعه من جديد، خاصة فى ظل غياب مفاهيم بناء السلام، فضلاً عن الدبلوماسية الوقائية التى تقوم بالأساس على نظام الإنذار المبكر، الذى لا يزال فى طور التكوين واستكمال هياكله المؤسسية لذا، فإن مفهوم تسوية الصراع هو الأكثر واقعية، فضلاً عن تماشيها مع قدرات المنظمات الفرعية المحدودة أصلاً.

٢- إن اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ارتبط بإدراكها أن التنمية والتكامل الاقتصادى - الذى هو الهدف الأساسى من إنشائها - لن يتحققا إلا فى بيئة أمنية مستقرة، لذا تم توقيع بروتوكولى ١٩٧٨ و ١٩٨١، واللذين كانا يركزان على الجوانب الأمنية بمفهومها الضيق لكن مع أوائل التسعينيات، بدأ مفهوم الأمن لدى الجماعة يأخذ أبعاداً أوسع بما يتماشى مع المتغيرات العالمية والدولية.

٣- إن الجوانب الأمنية صارت هى النشاط الأبرز للجماعة مقارنة بالجوانب الاقتصادية أو بمعنى آخر، فإن الجوانب الاقتصادية تراجعت لحساب الجوانب الأمنية. وقد يرجع ذلك لكثرة الصراعات الداخلية من ناحية، وبروز الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى، الأمر الذى يعوق التكامل الاقتصادى، ويجعل الأولوية دائماً للجوانب الأمنية.

٤- إن الجماعة تعد من أولى المنظمات الفرعية الإفريقية التى عملت على تطبيق نظام الدفاع الجماعى فى القارة، مقارنة بالمنظمات الفرعية الأخرى فى القارة، مثل الإيكاس التى قامت بتوقيع ميثاق عدم الاعتداء عام ١٩٩٦، أو الكوميسا التى لم يكن لها ميثاق دفاعى حتى وقت قريب، أو حتى الإيجاد، وهو ما انعكس على دور الجماعة فى عملية التسوية، إذ إن الجماعة قامت بالتدخل لتسوية الصراع فى أربع دول، فى حين أن المنظمات الأخرى كانت أقل من ذلك حيث عدد حالات التدخل. كما يلاحظ أن معظم هذه المنظمات كانت تعتمد على أسلوب التسوية السياسية دون العسكرية بسبب عدم استعداد قرائتها للتدخل على عكس جماعة الإيكواس.

٥- بالرغم من أن الإيكواس كانت سباقة فى تطبيق نظام الدفاع الجماعى، إلا أن هذا النظام افتقد للهياكل المؤسسية، كما هو الحال بالنسبة لبروتوكول ١٩٨١، وهو ما ظهر بوضوح فى أزمة ليبيريا، والتى أبرزت مدى قصور الجانب المؤسسى.

٦- كما عملت الجماعة ذاتها على تلافى

منظمة المؤتمر الإسلامي كمنظمة دولية ذات طابع عقائدي

أحمد أبو الحسن
أحمد حليبي

رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة
القاهرة، ٢٠٠٦

يكتسب موضوع هذه الدراسة أهميته من حيث إنه يمثل مجالا خصبًا وثريا للدراسة في حقل التنظيم الدولي المعاصر، بالنظر إلى تغير منظمة المؤتمر الإسلامي في بعض الجوانب عن غيرها من المنظمات الدولية من حيث إنها تستند في جذورها إلى أسس عقائدية، كما أن الباعث المباشر على قيامها كان شغفا دينيا إسلاميا، بالإضافة إلى أن تعاملها مع كثير من القضايا الإسلامية الدولية يصطبغ في الغالب بالاعتقاد بسمعة عقائدية.

وفي ضوء ذلك، سعى الباحث إلى الإجابة على عدد من التساؤلات، أهمها:

- ما هو الأساس الفلسفي الذي قامت عليه منظمة المؤتمر الإسلامي، بوصفها تعبيراً عن منظمة ذات طابع عقائدي؟

- ما هي مظاهر الاتفاق والاختلاف بين مبادئ المنظمة وأهدافها وما استقر عليه العمل في قانون المنظمات الدولية؟

- إلى أي مدى انعكس الطابع العقائدي الخاص بالمنظمة على أدائها فيما يتعلق بشؤون المنازعات بين الدول الأعضاء؟ وهل أخذت المنظمة في الاعتبار - عند قيامها بهذا الدور - ما يمكن تسميته بالمبادئ الإسلامية لتسوية المنازعات الدولية؟

- ما مدى نجاح المنظمة في ترجمة مبادئ التضامن الإسلامي في تعاملها مع بعض القضايا الدولية التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام المنظمة، وعلى وجه التحديد: القضية الفلسطينية، ومسألة الأقليات المسلمة في العالم، وقضية البوسنة والهرسك، وقضية الإرهاب؟

- إلى أي مدى يمكن القول إن قيام هذه المنظمة بشكل إسهاماً من نوع معين لقانون

بمهام فرض السلام وليس حفظه فقط، ومن ثم إمكانية إخبار بعض فصائل التمرد على الجلوس إلى مائدة التفاوض بل إن نيجيريا لعبت دوراً مهماً في رد عدوان تايلور منذ تدخل الجماعة في المراحل الأولى من الصراع، كما أن التصالح النيجيري مع تايلور أسهم في التوصل لاتفاقيات أبوها التي مهدت لانتخابات ١٩٩٧، والأمير نفسه بالنسبة لسيراليون، حيث ساهم التدخل النيجيري في إعادة كاباه للحكم (مارس ١٩٩٨)، وفي المسائل، يلاحظ أن تراجع دور نيجيريا - بسبب ظروفها الداخلية في المرحلة الثانية من الصراع الليبيري - أدى إلى عدم قدرة الجماعة على التدخل في الصراع بمفردها، والاعتماد على القوات الدولية، كما أدى كذلك لضعف جهود الجماعة في تسوية الصراع في غينيا بيساو، حيث تعد بعثة الجماعة في بيساو من أضعف البعثات (٧١٢ جندياً فقط)، وقد ترتب على ذلك اضطراب الجماعة إلى الانسحاب من البلاد بعد فترة وجيزة، بل وفي وقت بالغ الأهمية، حيث جاء الانسحاب تالياً لوقوع الانقلاب الثاني لمانيه في مايو ١٩٩٩، والأمير نفسه ينسحب على أزمة ساحل العاج.

بالنسبة للفرض الرابع، الخاص بارتباط فاعلية الجماعة في عملية التسوية بعدة عوامل، هي: توافق الإرادة السياسية، والتمويل اللازم، والدعم اللوجيستي، والتأمين الخارجي، وأن العلاقة إيجابية بين كل هذه المتغيرات - فقد أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض أيضاً.

أما السيناريوهات المستقبلية لدور الجماعة في عملية التسوية، فقد حددتها الباحثة في ثلاث سيناريوهات، هي:

الأول: قيام الأمم المتحدة بدور بديل لدور الجماعة في عملية التسوية.

الثاني: قيام الجماعة بدور بديل لدور الأمم المتحدة في عملية التسوية.

الثالث: قيام الجماعة بدور مكمل لدور الأمم المتحدة في عملية التسوية.

وقد يكون هذا السيناريو الأخير هو الأقرب للحدوث - من وجهة نظر الباحثة - خلال المرحلة المقبلة، نظراً لصعوبة قيام المنظمات الإقليمية للفرعية والإقليمية بمهام حفظ السلام بمفردها.

أو بمعنى آخر، يمكن أن تقوم المنظمة بالأعمال السياسية مع ترك الأعمال العسكرية للقوات الدولية، بحيث تقوم بالمهام الأساسية لحفظ السلام، ومنها مراقبة وقف إطلاق النار، والإشراف على مناطق نزع السلاح، أما ما يتعلق بالمهام القتالية، والتي تتطلب قدرات تسليحية عالية، فإن هذه تكون منوطة بالقوات الدولية.

أسماهان عبد الحميد

السلبات في مياكلها الدفاعية لمل عام ١٩٩٠ من خلال المعاهدة المنقحة عام ١٩٩٢، حيث تم تضمين معظم التدابير الأساسية بشأن التدخل الإقليمي في المادة ٥٨ منها، التي أعطت الحق للدول في العمل معاً من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار داخل الإقليم وفق نظام الدفاع الجماعي، ولكن يتم تمويل هذه الضاميين إلى واقع ملموس ومؤسسات تسعى لتنفيذ هذه الأهداف. تم توثيق بروتوكول البية منع وإدارة الصراع وحفظ السلام والأمن الإقليمي في الإقليم (لومي، ١٠ ديسمبر ١٩٩٩)، والتي تضمنت مياكل أساسية وأخرى فرعية، وتم الشروع في بناء هذه الهياكل وبالرغم من عدم استكمال بعضها مثل شبكة الإنذار المبكر، فضلاً عن وجود نقص في الكوادر المدربة في بعضها الآخر، خاصة مراكز التدريب والإدارات التابعة لقائب السكرتير التنفيذي، إلا أن هذه الآلية تعد أفضل - إلى حد كبير - من الهياكل التي كانت موجودة من قبل، ومن ثم يمكن القول إن عمليات السلام التي قامت بها الجماعة قبل ١٩٩٩ كانت تتم في إطار العهد القديم في حين أن عمليات ، Old Testament حفظ السلام بعد وجود الآلية تنتمي إلى العهد الجديد New Testament.

وقد توصلت الباحثة إلى إثبات صحة الفروض التي انطلقت منها الدراسة، فقد أثبتت الدراسة صحة الفرض الأول، إذ إن عدم الاهتمام الدولي بعملية التدخل في الصراعات الإفريقية، أو الانشغال بشؤون صراعات أخرى في مناطق غير إفريقية، دفع المنظمات الإقليمية الفرعية - خاصة في ظل ضعف جهود التسوية القارية - إلى التدخل لتسوية هذه الصراعات.

وقد أثبتت الدراسة صحة الفرض الثاني الذي يشير إلى محدودية الدور الذي لعبته منظمة الوحدة الإفريقية في حينها بشأن تسوية الصراعات مما دفع المنظمات الفرعية للتدخل من أجل تسوية هذه الصراعات، إذ إن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية كان ينص صراحة (م/٣ف/٢) على عدم التدخل في الصراعات الداخلية للدول الأعضاء، وحتى عندما تدخلت المنظمة في تشاد ١٩٩١، أعلنت أن قولتها محايدة، وإن تدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وبالرغم من أن البية الجماعة عام ١٩٩٢ أجارت التدخل في حالات معينة، إلا أنها ربطته بعدة قيود، لعل أهمها أن يكون هذا الدور محدوداً من حيث نطاقه، ومداه، وضرورة موافقة الدول الأعضاء.

وقد أثبتت الباحثة في دراسته صحة الفرض الثالث الخاص بوجود دولة قائد في المنظمة الفرعية، وأثر ذلك على فاعلية المنظمة في عملية التسوية، ففاعلية الدور النيجيري في الصراع الليبي والسوراني دفع للمنظمة إلى القيام

ومن ثم، تم تفسير الرسالة إلى بابين رئيسيين يسبقهما فصل تهديدي، حيث يتناول الفصل التهديدي الجذور التاريخية والأصول الفكرية للتنظيم الدولي الإسلامي، ويعالج الباب ثل الإطار القانوني لمنظمة المؤتمر الإسلامي أبنائها، وأجهزتها الرئيسية ونظام العضوية بها، ويسى الباب الثاني بالطابع العقدي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويناقش على وجه الخصوص الأسس الفلسفية والعقدية التي تقوم عليها المنظمة في ضوء مبادئها وأهدافها، ودورها في حل المنازعات فيما بين الدول الإسلامية، ومدى خضوعها للمبادئ الإسلامية في فض المنازعات بين دولها، كما يبحث في مواقف المنظمة من بعض القضايا الدولية التي تم التعامل معها من منظور سياسي - إسلامي، وهي القضية الفلسطينية، وقضية الأقليات المسلمة في العالم، وقضية البوسنة والهرسك، وقضية الإرهاب.

وحصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- لم يكن قيام منظمة المؤتمر الإسلامي نتيجة مباشرة لأفكار الرواد الأوائل مثل الكواكبي والأفغانى ورشيد رضا، الذين دعوا إلى وحدة العالم الإسلامي في شكل جامعة إسلامية، أو للفكرين المعاصرين الذين دعا بعضهم إلى عصبة أمم شرقية، أو كومونولث إسلامي، أو اتحاد كونفدرالي بما يتواءم وعصر التنظيم الدولي، ولم تكن نشأة المنظمة كذلك نتيجة المؤتمرات الإسلامية التي عقدت في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وإنما هناك عوامل وواقع إقليمية كان لها الأثر الكبير في التعجيل بقيام المنظمة، أهمها الخلافات بين أوصار القومية والاشتراكية العربية من جهة، والانظمة المحافظة من جهة أخرى، ثم الاعتداء على المسجد الأقصى في أغسطس عام ١٩٦٩، والذي كان سبباً مباشراً في نشأة المنظمة.

- إن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي قد استند إلى أساس فلسفي هو فكرة الأمة وتضامنها.

- إن أهداف المنظمة ومبادئها تتوافق إلى حد كبير مع أهداف المنظمات الدولية الأخرى ومبادئها، بيد أنه بالنظر للطابع الخاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن أهدافها ومبادئها تتميز عن غيرها في بعض الجوانب وهي:

إن ميثاق المنظمة ينص في المادة (٢) ١ (٤) على "اتخاذ التدابير لدعم السلم والأمن الدوليين القانمين على العدل" وهذا الهدف وإن كان تكراراً للعادة ١/١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على "تتخذ الهيئة التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتندفع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، إلا أن اختلافاً طفيفاً بين النصين، إذ يشير ميثاق المنظمة إلى العدل كأساس يقوم عليه السلم والأمن الدوليان، بينما يضيف ميثاق المنظمة العالمية إلى العدل والقانون الدولي، وثمة تفسير مفاده أن بعض الدول الإسلامية، التي تنص دساتيرها على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، لم تشأ أن تلزم نفسها بقواعد القانون الدولي، باعتباره من القوانين الوضعية التي قد تتعارض بعض نصوصه مع تعاليم الشريعة الإسلامية، ومن ثم، فقد كانت هناك محاذير على الأقل - وقت إعداد الميثاق - من ذكر القانون الدولي كأساس لإقامة السلم والأمن الدوليين.

لكن الشئ الذي ينبغي تأكيدُه هو التزام أعضاء المنظمة بقواعد القانون الدولي لاحتياج إلى دليل.

الأمر الثاني: إن أهداف المنظمات الدولية تتسم بأنها ذات طبيعة عامة، إلا أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد تميزت في هذا الصدد بالنص في المادة (١) ٢ (٥) على قضية بذاتها، وهي دعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه، وكان هذا النص موضع معارضة من جانب بعض الوفود في مرحلة الأعمال التحضيرية.

وفيما يتعلق بمعيار العضوية في المنظمة، فهو معيار مزدوج سياسي - عقدي، حيث تمنح عضوية المنظمة للدول الإسلامية فحسب، وتحديد الصفة الإسلامية للدولة كان - ولا يزال - موضع جدل كبير. بيد أن تحديد تلك الصفة في التطبيق العملي اعتمد على أكثر من معيار، منها المعيار الكمي، والمعيار الدستوري، والمعيار الشخصي، ومعيار العروبة، وأخيراً اكتساب عضوية المنظمة، والذي ينص في حد ذاته كمعيار لاعتبار دولة ما إسلامية ومن ثم، ثار جدل بين الباحثين في حقل التنظيم الدولي حول التكييف القانوني للمنظمة في قائمة المنظمات الدولية، فالبعض اعتبرها منظمة دولية إقليمية، والبعض الآخر أكد عالمية المنظمة، استناداً إلى عالمية الإسلام، واقتفاء

المنظمة عنصر التجاور الجغرافي، ووصفها البعض بأنها منظمة عديدة القارات، ونعتها آخرون بأنها منظمة دولية مذهبية، وقال فريق رابع إنها منظمة دولية تليفية ونحن مع وجهة النظر التي تؤكد اعتبار المنظمة منظمة دولية ذات طابع عقدي، بالنظر إلى انضمام أعضائها تحت مظلة الإسلام.

ومن ثم، فإن انضمام المنظمة إلى أسرة المنظمات الدولية أوجد تصنيفاً جديداً للمنظمات الدولية، هو: المنظمات الدولية المفتوحة، مثل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير المفتوحة، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الدولية المغلقة وتقتصر العضوية فيها على الأعضاء المؤسسين، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وانسجاماً مع طابعها العقدي، فقد عتبت للمنظمة بتسوية المنازعات الإسلامية - الإسلامية، وكان لها دور محدود في نزاعين، هما النزاع بين باكستان وبنجلاديش (١٩٧١ - ١٩٧٤)، والنزاع العراقي - الإيراني.

وفيما يتعلق بتطبيق المنظمة لمبدأ التضامن الإسلامي، الذي ترتكز عليه المنظمة، فإنه يمكن القول إنه باستثناء العقد الأول من حياتها، فإن المنظمة لم تحقق أي درجة من درجات التضامن في مواجهة العدوان الخارجي الذي تعرضت أو تعرض له بعض الدول الأعضاء، فلم تفلح في منع العدوان على أفغانستان، على اعتبار أن قرار مجلس الأمن لم يخلو الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات عسكرية ضد أفغانستان.

كما لم تتمكن المنظمة من منع العدوان على العراق في مارس ٢٠٠٣، حيث إن الولايات المتحدة لم تتمكن من أخذ تفويض من مجلس الأمن بإسقاط نظام صدام حسين، بل إن المنظمة لم تفلح في إقناع بعض دولها بأن تقف موقف الحياد حيال العدوان على العراق، وهو ما يعني أن المنظمة قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق الأمن الجماعي لدولها. وفوق ذلك كله، لم تتمكن المنظمة من إيقاف العدوان اليومي ضد الشعب الفلسطيني.

وعلى وجه الإجمال، فإن المنظمة عجزت - في الحالات التي تواجه فيها الأقليات المسلمة ممارسات تعسفية - عن القيام بأي دور لرفع الظلم عن تلك الجماعات، وذلك باستثناء ما حققته من نجاح نسبي لصالح مسلمي الفلبين، وهو إنجاز الحكم الذاتي لصالح مسلمي

العرب، الذي تحقق بالأساس نتيجة جهود بعض الدول الأعضاء، لدى حكومة القدس، ثم ما لبث أن تعثر تطبيقه بعد أحداث ١١ سبتمبر

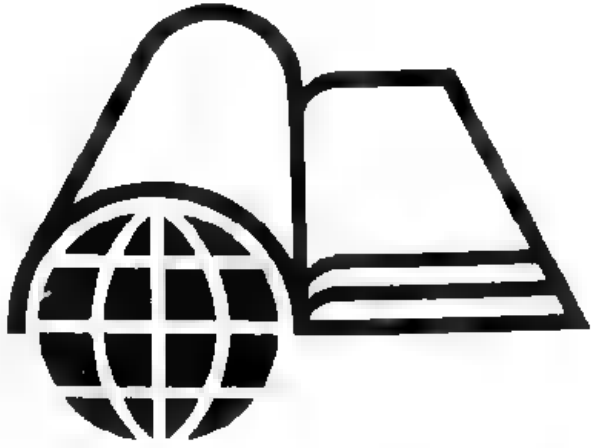
وفي إطار تعبير خطابها السياسي ليكون أكثر واقعية في التعامل مع المنعرجات والظروف والتحديات الدولية الراهنة، خاصة تنامي ظاهرة كراهية الإسلام في الغرب، فقد سمت المنظمة إلى تقديم طروحات عملية، منها تبني فكرة الحوار بين الحضارات، ومفهوم الوسطية المستبصرة، وعقد مؤتمرات وبدوات في مجتمعات الأقليات المسلمة برعاية الدول التي تعيش في كنفها تلك الأقليات لتحقيق حرمة من الأهداف، هي مقدمتها حماية الدول غير الأعضاء، ودعم تلك الأقليات وتعزيز مواقفها، وتبديد حالة الشك والريبة التي انتابت بعض الدول فيما يتعلق بولاء هذه الأقليات للدول التي تعيش في كنفها، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر

ومعنى هذا أن وجود منظمة دولية ذات طابع عقدي لا يعني تقسيم العالم إلى نص والآخر، وإنما سيؤدي إلى تصاح ما يسمى بحوار الحضارات، استناداً إلى حقيقة أن هذا الحوار لن يكون ذا جدوى إذا ما تم بين الوحدات السياسية فرادى، لكنه سيكون أكثر فعالية من خلال حوار يتم بين منطقتين، إحداهما تضم دول العالم الإسلامي، والأخرى تضم جل العالم المسيحي المغير عن الحضارة المسيحية وعموماً، فإن حالات نجاح المنظمة في تعاملها مع القضايا الدولية التي تهم العالم الإسلامي تكاد تكون محدودة، بينما كان الإخفاق غالباً في تعامل المنظمة مع كثير من القضايا والسؤال الذي يفرض نفسه هو لماذا كان هذا الإخفاق، خاصة فيما يتعلق بدور المنظمة في تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية، وفي دعم كفاح الشعوب المستلعة (في فلسطين والفلبين وغيرهما) وباختصار، يعود ذلك إلى عدم وجود تدابير في ميثاق المنظمة

تتكفل بتفديد ما ينشده من قرارات بمعارضة إحدى فإن الدول عندما فعلت الانضمام إلى المنظمة لم تتناول من جزء من سيادتها لصالح المنظمة، أي أنها تمسكت بمبدأ السيادة في صوره المطلق وألمح دليل على ذلك أن ميثاق المنظمة جاء مالياً من أي عطفية توضع على الدول التي لا تسير بقرارات المنظمة وحتى عندما وافقت الدول على إنشاء لجنة تنفيذية، انحصرت مهامها فقط في متابعة تنفيذ قراراتها، ولم تمنح اللجنة أي سلطة في مواجهة الدول التي تحالف ما ينشده من قرارات، وفوق ذلك كله، قرر أعضاء المنظمة إرجاء البت في توصيات لجنة الشخصيات البارزة التي تتضمن إعادة هيكلة المنظمة وتعديل مسماها ويمكن تفسير ذلك برغبة الدول الأعضاء في إبقاء الوضع على ما هو عليه أي الالتقاء لتسجيل مواقف عامة بلا التزامات محددة

هاني رسلان

مكتبة السياسة الدولية مؤلفات أجنبية



A Question of Torture: CIA Interrogation from the Cold War to the War on Terror,
Alfred W. McCoy,
New York: Henry Holt and Company, 2006.

مسألة التعذيب .. تحقيقات وكالة
الاستخبارات المركزية منذ الحرب
الباردة حول الحرب على الإرهاب

بدأ الحديث في السنوات القليلة الماضية عن الانتهاكات الخطيرة واللاإنسانية، التي تقوم بها القوات الأمريكية في حق كل من الشعب الأفغاني والسجناء العراقيين، خاصة في سجن أبو غريب وسجناء معتقل جوانتانامو في كوبا، في سياق حربيها ضد الإرهاب، التي أعلنت عن مدنها عقب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

وقد تناول عدد من المصادر ذلك الموضوع الحظير، من بينها كتاب صدر العام الماضي بعنوان مسألة التعذيب - طرق استجواب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب الذي نشرته دار Henry Holt and Company ضمن سلسلة تحمل عنوان مشروع الامراطورية الأمريكية . هذا الكتاب هو للدكتور ألفريد ما كوي - استاذ التاريخ بجامعة ويسكنسون - ماديسون.

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وستة فصول، يناقش الكاتب من خلالها سياسات التعذيب التي انتهجتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA على مدى الخمسين عاما الماضية.

الفصل الأول يحمل عنوان الفاعل من التعذيب . حيث يبدأ الكاتب بالقول إن فضيحة تعذيب القوات الأمريكية للسجناء في سجن أبو غريب في العراق قد كشفتها للعالم شبكة (CBS) الإخبارية الأمريكية في أبريل ٢٠٠٤ وعقب هذا، قامت وزارة الدفاع بإجراء ١١ تحقيقا داخل الجيش، وعقد الكونجرس اثني عشرة جلسة استماع، حيث قدم البيت الأبيض ثمانية وأربعين بيانا حول الفضيحة، وأكد فيها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أن تلك الممارسات صدرت من فئة قليلة من الجنود، إلا أنه بالطبع مسئولية الجميع، خاصة الرئيس

بوش. ثم يستطرد الكاتب مؤكدا أن الولايات المتحدة قد شاركت في إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، التي تمنع التعذيب قولا وفعلًا، وشاركت الولايات المتحدة أيضا في فاعليات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٢، وفي تعديل اتفاقية الأمم المتحدة لملغضة التعذيب، فاتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بكيفية معاملة أسرى الحرب تنص في المادة ١٢ على ضرورة معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية، والمادتان ٨٧ و٨٩ تمنعان وضع السجناء في حجرات لا يدخلها النور، وكذلك تجرمان أي نوع من أنواع التعذيب أو المعاملة القاسية. أما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحروب، فتنص في مادتها ٣١ على عدم استخدام أي نوع من أنواع القهر البدني أو النفسي مع السجناء، لمعرفة أي معلومات وبالتالي وبالتالي عندما يظفر إلى ممارسات القوات الأمريكية، نجد أن الولايات المتحدة قد ضربت بعرض الحائط الاعراف والقوانين الدولية في هذا المجال.

أما الفصلان الثاني والثالث "التحكم في العقل" والثالث "نشر التعذيب"، فيناقش الكاتب من خلالهما وسائل التعذيب المختلفة التي استخدمتها القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان ومعتقل جوانتانامو وفي المعتقلات التي أقامتها الولايات المتحدة في عدة دول حول العالم فيقول إن هذه الوسائل تعود إلى خمسينيات القرن العشرين مع بدء الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي، حينما بدأت وكالة الاستخبارات الأمريكية في استخدام طرق نفسية لتعذيب السجناء من أجل إدلائهم بالقضايا، على معنوياتهم وتحطيم

نفسيتهم. هذه الطرق تتضمن: الحرمان الحسي والتلاعب بالوقت، ووضعهم في سجون مظلمة، وإزعاجهم في أثناء النوم، وتقديم وجبات الطعام في أوقات غير مناسبة، وفرض العزلة عليهم، ووقوفهم لساعات طويلة، وتعرضهم للحر الشديد أو البارد القارس، وربطهم من أقدامهم حتى تقزف وأخيرا، تصويرهم في أوضاع مثله (كما حدث في سجن أبو غريب)، حينما تم تصوير بعض السجناء عرايا والجنود الأمريكيون يقفون فوقهم وهم يبتسمون، وتصوير البعض الآخر وهم معدودو الأترع ومربطون بأسلاك، مما يدل على سادية هؤلاء الجنود وخسرتهم للأخلاق العسكرية). ثم انطلق رجال المخابرات الأمريكية بعد ذلك في نشر تلك الطرق المعقدة عن طريق تدريب العديد من رجال الجيش والشرطة في عدد من الدول النامية كالبرازيل وأرجواي وبنما والأرجنتين، وتزويدهم ببعض آلات التعذيب كإجهزة الصدمات الكهربائية.

ويأتي الفصل الرابع بعنوان الحرب على الإرهاب، فيعطي فيه الكاتب عدة أمثلة لانتهاكات القوات الأمريكية في عدة مناطق من العالم، من بينها:

١- في فبراير ٢٠٠٣، كشفت مراسلة جريدة (New York Times) كارلوتا جال عن أنه في ديسمبر ٢٠٠٢ تم ربط عدد من السجناء في سجن باجرام في أفغانستان من أقدامهم لمدة أيام حتى نزفت وقد نسب ذلك في وفاة مسجونين، منهم شاب يدعى دالور يبلغ من العمر ٢٢ عاما.

٢- أما سجن جوانتانامو، فقد شهد العديد من الانتهاكات، من بينها ما حدث مع محمد القحطاني وهو شاب سعودي يبلغ من العمر ٣٦ عاما في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٢ إلى أوائل يناير

برايان أن كل هذه الأحداث كانت تمثل تحدياً للولايات المتحدة والمسؤولين في الإدارات الأمريكية المختلفة بالنسبة لكيفية وضع استراتيجية تمنع هذه التهديدات وتحفظ الأمن القومي للبلاد.

ويحدث في الجزء الثاني من هذا الفصل عن الاستراتيجية المثلى التي يجب أن تنتهجها الولايات المتحدة حتى تحفظ أمنها القومي (استراتيجية لامة غير قابلة للزور)، وهي مأخوذة من فكرة المفكر الاستراتيجي الصيني صن تزو قبل ٢٥ قرناً من الزمان، والذي قال إن تكون أمة غير قابلة للزور فنحن نكتب على أنفسنا. وقال إن وضع استراتيجية لردع العدوان وحفظ الأمن القومي يتطلب معرفة جيدة بالعدو ونفسيته وأساليبه. وهذه الفلسفة هي التي تلهم العقل الأمريكي الآن فيما يتعلق بموضوع حفظ الأمن القومي ومكافحة الإرهاب في الوقت الحالي، وأوضحت الحاجة الملحة لمعرفة ودراسة العدو وكيفية التعامل معه ويوضح برايان جنكينس أن هذا الكتاب يستمد من أبحاث التي قام بها مع راند منذ عام ١٩٧٢ عن ظاهرة الإرهاب ومكافحته، استناداً للأحداث التي تمت منذ ذلك التاريخ ١٩٧٢ (حادثاً ميونخ) وتفجيرات أوكلاهوما وغيرها. وصولاً لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي كان التعامل معها مخالفاً للواقع وغير متخيل فبالرغم من خبرة الولايات المتحدة الطويلة في مكافحة الإرهاب على مدى ثلاثين عاماً، إلا أن طريقة التعامل مع الحدث لم تكن على المستوى المطلوب، فالعالم كله تغير، وتغيرت طريقة الأساليب المتبعة في العمليات الإرهابية، فتحول الأمر من حرب عصابات واستخدام أسلحة تقليدية إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، وأصبح هناك ما يعرف بالإرهاب النووي، وانتقلت هذه الحرب من استخدام المتفجرات إلى الطائرات والقطارات. وهناك العديد من التطورات والعوامل التي أدت إلى تعقد ظاهرة الإرهاب ودراساتها، وخصوصاً مع ثورة التكنولوجيا والمعلومات، واستخدام وسائل الإعلام والإنترنت من قبل الإرهابيين، وأيضاً طريقة التعامل مع الأحداث الإرهابية ويؤكد برايان أنه من خلال كتابه هذا، والذي يضم مراجعة وخلاصة ما كتبه عن الإرهاب منذ ست سنوات، قد تبين له من خلال هذه المراجعة مجموعة أفكار أساسية هي:

- إن العدو الذي يواجه أي أمة قد تغير تماماً، أي تنوع وتغير العدو وتكتيكاته، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة، فأصبحت الجماعات الإرهابية لديها القدرة على امتلاك السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، وبالتالي أصبحت تمثل تهديداً أكبر للولايات المتحدة.
- تغير نماذج الصراعات المسلحة ففي حين

بدأت أخيراً في الاعتراف بما يحدث، وفي إجراء محاكمات لبعض مرتكبي هذه الجرائم وإن كانت العقوبات الصادرة ضد هؤلاء المجرمين تعتبر هزيلة للغاية، فإننا نشعر أن تطبيق الولايات المتحدة العدالة التي كثيراً ما تحدث عنها، ونادت بها.

د. ماهيتاب مكاوي

**Unconquerable
Nation: Knowing
Our Enemies
Strengthening
Ourselves,**
Brian Michael Jenkins,
RAND Corporation ,
2006

دولة غير قابلة للسقوط .. معرفة
العدو ضروري لقوتنا

يأتي هذا الكتاب ضمن مساهمة مؤسسة راند بمناسبة مرور خمس سنوات على أحداث ١١ سبتمبر، وفي إطار دراساتها المتعددة عن الإرهاب وشؤون الأمن القومي، وقد قام بإعداد وتأليف هذا الكتاب الباحث برايان جنكينس، كبير المستشارين والخبير بالمؤسسة والمتخصص في شؤون الإرهاب والأمن القومي، وله باع وخبرة طويلة في دراسات الإرهاب والأمن القومي، فكانت له دراسات عديدة، بدأها في الستينيات بدراسات عن الحرب في فيتنام وكوبا، ودراسة للمقاتلين وأساليبهم في القتال، وتحدث عن حرب العصابات وتكتيكاتها. ويعتبر هذا الكتاب خلاصة أبحاث ودراسات قام بها برايان جنكينس على مدى ٤٠ عاماً قضاها في دراسة الإرهاب.

ويتكون هذا الكتاب من خمسة فصول، الفصل الأول وهو أشبه بالمقدمة ويتحدث عن كيفية مقاومة وكشف التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي، حيث يستعرض عدداً من الحوادث الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة على مر التاريخ من اغتيالات لهجوم على الكونغرس والقضاء، قتال عليه، وجرح عدد من النواب في الخمسينيات، واغتيال الشخصيات العامة مثل القس مارتن لوتر كنج عام ١٩٦٨، ومن قبله الرئيس جون كينيدي عام ١٩٦٣، وصولاً لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ويؤكد

٢٠٠٣ - حيث كان يتم استجوابه في بعض الأحيان لأكثر من ٢٠ ساعة متواصلة مع التعرض لضغوط نفسية حادة، ومنعه من الذهاب للمرحاض حتى يجيب.

٣ - في يونيو ٢٠٠٤، ذكرت صحيفة (Observer) البريطانية أن نحو ٢٠٠٠ مشتبّه بهم قد تم اعتقالهم في مراكز تابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية في الشرق الأوسط دون توضيح أسباب اعتقالهم، هذا بالإضافة إلى أن ٧٠ إلى ٨٠ من المعتقلين في السجون العراقية (والذين بلغ مجموعهم ٤١ ألف شخص في منتصف عام ٢٠٠٤) قد تم اعتقالهم عن طريق الخطأ.

وقد أدى ذلك إلى وصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوقية دولية أخرى ما يحدث في العراق وأفغانستان ومعتقل جوانتانامو وسجون أخرى منتشرة في العديد من دول العالم بأنه خرق واضح للقانون الإنساني الدولي ومواثيق حقوق الإنسان والتي وقعتها الولايات المتحدة، لأن طرق التعذيب تلك قد سببت للسجناء حالات من الرعب الشديد، مع مشاكل في التذكر والنخاطب ورغبة في الانتحار هذا بالإضافة إلى أن أحد قواد الاحتلال الفرنسي في الجزائر - الجنرال جاك ساسو - قد صرح مؤخراً لجريدة (Le Monde) الفرنسية بأن تجربته قد أثبتت أن التعذيب ليس ضرورياً في وقت الحرب.

أما الفصلان الأخيران من الكتاب - الفصل الخامس الوضع في الولايات المتحدة والفصل السادس الذي يحمل عنوان "مسألة التعذيب" - فيتحدثان عن موضوع التعذيب من داخل أمريكا فقد أوضح استطلاع للرأي أجرته كل من شبكة (ABC News) وصحيفة واشنطن بوست في يونيو ٢٠٠٤ - أي بعد شهرين من فضيحة سجن أبو غريب - أن ٣٥٪ ممن شملهم الاستطلاع أيدوا استخدام وسائل التعذيب في بعض الحالات، ويشير ذلك إلى توغل وسائل التعذيب تلك في النظام الأمني الأمريكي، وتحولها إلى أحد موضوعات الساعة على الساحة الأمريكية لدرجة تدخل الرئيس بوش لإلغاء قرار أصدره مجلس الشيوخ بموافقة ٩٦ عضواً ومعارضة ٢٠٠، وينص على حظر استخدام وسائل التعذيب والمعاملة غير الإنسانية للسجناء وأسرى الحرب، بما يوضح أن إدارة الرئيس جورج بوش تعتبر تلك الممارسات ممارسات سياسية ووطنية تستهدف القضاء على الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي.

إن هذا العمل أوضح مدى الجرائم التي ارتكبتها القوات الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، ومعتقل جوانتانامو ومناطق أخرى في العالم، إن القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي تنادي يوماً بضرورة تطبيق الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في كافة أرجاء المعمورة.

**Representative
Government in
Modern Europe
(Governments,
Parties, Institutions),
Michael Gallagher,
Michael Laver, peter
Mair, Fourth
Edition, London.
2006.
الحكومات التمثيلية في أوروبا
المعاصرة**

يعكف الكتاب المطروح أمامنا على دراسة الحكومات التمثيلية الجديدة في أوروبا في ظل التطورات المهمة التي مرت بها. خاصة مع وجود حكومات جديدة وأحزاب تتولى مقاليد السلطة، فضلا عن المؤسسات السياسية المهمة، مثل مؤسسات المجتمع المدني التي لها القدرة على التأثير في مسيرة النظم السياسية في هذه البلدان. جدير بالذكر أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب نشرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحكم الشيوعي في كثير من البلدان الأوروبية وانهيار حلف وارسو ويؤكد مؤلفا الكتاب أهمية التطورات التي مرت بها القارة الأوروبية في العقد الأخير من القرن العشرين والتحول في النظم السياسية الذي أظهر أن الفشل في النظم السياسية يستدعي التدخل العسكري لحلها حتى في الحالة الأوروبية

وينقسم هذا الكتاب إلى ستة أجزاء، يتناول كل منها موضوعا خاصا وفي الجزء الأول من الكتاب، وهو بعنوان مقدمة عامة، يتناول فيها المؤلفان الأوضاع السياسية في أوروبا في ظل ما حدث من تطورات في بعض دول أوروبا مثل الوحدة الألمانية ١٩٩٠، وظهور الدول الصغيرة في أوروبا والتي طالب بعضها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ليزداد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى (٢٥) دولة في عام ٢٠٠٤ وقد تأثرت الدول المنصبة حديثا، إذ قامت هذه البلدان بإجراء بعض الإصلاحات السياسية من أجل الانضمام إلى الاتحاد، فاستست برلمانات قوية سمحت بالتعددية الحزبية، فضلا عن نمو مجتمع مدني قوي

أما الجزء الثاني من الكتاب، فيتعرض للنظم الرئاسية والنظم البرلمانية، ويشير إلى أنه في النظم الرئاسية يقوم الشعب بانتخاب رئيس الدولة، ويكون الرئيس هو المسئول عن السلطة

هذه المقاومة لن تستطيع هزيمة الولايات المتحدة في حرب مفتوحة، إلا أن استمرارها يمثل عبئا على سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لإدارة الحرب في العراق وهناك آراء مختلفة داخل الولايات المتحدة، فهناك من يقول إنه يمكن القضاء على المقاومة العراقية من خلال الضغوط العسكرية، وعن طريق السير نحو المفاوضات السياسية، ورأي آخر يرى أن الاستمرار الأمريكي في العراق من شأنه زيادة حدة القتال.

ويتعرض الفصل الثالث للمجموعات الإرهابية وفكر قادتها، والنسق العقدي لفكرهم وطرق تجنيد الأعضاء في هذه المجموعات. ويتحدث الفصل الرابع من هذا الكتاب عن مبادئ استراتيجية بالنسبة للحرب على الإرهاب لترشيد سلوك الإدارة في هذا المجال، فيرى أن اعتبار مكافحة الإرهاب عقب ١١ سبتمبر كحرب فكرة جيدة، ولكن لا بد من تضيق نطاقها وحصرها فقط في إطار إجهاض مشروع الجماعات الإرهابية الجهادية ومخططاتها، دون التدخل في مستنقع حروب وغزو دول أخرى كما حدث في تجربة العراق.

أما الفصل الخامس والأخير، فيتحدث فيه برايان عن كيفية تقوية الأمة الأمريكية وحفظ الأمن القومي، فلا بد أن يكون هناك منهج واقعي لتقبل الخطر، وأن يكون هناك أسلوب أكثر ذكاء لحفظ الأمن، وأن يكون كل ذلك في إطار الحفاظ على التقاليد الأمريكية الخاصة بحرية الفرد والديمقراطية فلا بد أن تجمع عملية الحرب على الإرهاب بين الجانبين الأخلاقي والسياسي والتقني

يعتبر هذا الكتاب من الكتب المهمة جدا، التي تقدم مراجعة وتقييما شاملا وحياويا لما بعد أحداث ١١ سبتمبر وفكرة الحرب على الإرهاب، حيث قدم فيه الكاتب نقدا شديدا للإدارة الأمريكية بخصوص حرب العراق، والتي وصف قرارها بأنه قرار خاطئ، ولا يدخل ضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب ويعبر هذا الكتاب عن رأي المؤلف الشخصي، إلى جانب أنه ينشر تحت اسم مؤسسة راند العريقة، والتي تعتبر من أهم مراكز البحث في الولايات المتحدة، وتقديره للحرب على الإرهاب باعتباره أحد أجيال راند المميزين والمتخصصين في موضوع الإرهاب والأمن القومي، إلى جانب أنه يقدم حلولا جديدة ومعقدة بالنسبة لاستراتيجيات التعامل مع موضوع الحرب على الإرهاب، وهو يقدم هذه الحلول والتقييمات بشكل محايد ومستقل، وهذا من أهم المهام التي تقوم بها مراكز البحث في الولايات المتحدة

مروة عبد العزيز

إن الصراعات والحروب التقليدية باستخدام أسلحة دقيقة محددة الهدف قد قل عددها، ولم تعد تسبب الكثير من الدمار والضحايا، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث نجد أن عدد الصراعات الإثنية والقبلية التي يستخدم فيها السلاح قد أصبح في ازدياد، وزاد بالتالي عدد الضحايا والقتلى وحجم الدمار والخراب الذي يخل بالمجتمعات التي توجد فيها مثل هذه الصراعات

- لا بد من وضع استراتيجية جديدة لمواجهة الإرهاب، تقوم على أساس برامجاتي في المدى الطويل لمقاومة كافة صور وأشكال الإرهاب، ومع ذلك، مابر هذا لا يعني أنه يمكن الوصول لكل منظمة إرهابية موجودة في العالم.

- إن غزو العراق يعتبر دمارا خطيرا للأمة الأمريكية، فهذا الغزو كان مخاطرة كبيرة، وكانت مكاسبه هامشية بالنسبة للولايات المتحدة، وقد دفع الشعب الأمريكي ثمن هذه الحرب، بالإضافة إلى أن الانسحاب سيخلق وسيفرض مخاطر جديدة بالنسبة لاستقرار العراق وبالنسبة للمصالح الأمريكية.

- إن الأمن القومي يبدأ من الداخل، بمعنى أنه لكي نقوي الأمة في مواجهة الخوف والتهديدات، فلا بد أن يكون لكل مواطن دور في حفظ أمنهم الشخصي وأمن عائلته ومجتمعه.

- يجب أن تكون الإجراءات لمكافحة الإرهاب وحفظ الأمن القومي موازنة لتقاليد الديمقراطية الأمريكية فيما يخص حرية الفرد وعدم انتهاكها بالإجراءات التعسفية من اعتقال وتوقيف تعسفي وسجن، ونصت على مكالمات المواطنين

ويؤكد جنكينز أن هذا الكتاب يتضمن العديد من آرائه الشخصية حول تعاطي الإدارة الأمريكية مع موضوع الحرب على الإرهاب، والرد السريع غير المدروس على أحداث ١١ سبتمبر من خلال حرب أفغانستان، والسعي لاطاحة طالبان، والمبالغة في الخوف واحتياطات الأمن والتضييق حول المواطنين، والتدخل في الحروب على العراق، حتى وقعت الإدارة في مأزق نشر المزيد من القوات والاصطدام بالمقاومة العراقية، ووقوع خسائر في صفوف الجيش، وتلك على الرغم من تحديث العديد من القدرات القتالية في الجيش، وزيادة ميراثية الحرب بشكل أثر سلبا على الاقتصاد الأمريكي

ويقدم الفصل الثاني من هذا الكتاب نقديا للموقف الحالي بالنسبة للحرب على الإرهاب وسياسة الولايات المتحدة في العراق، فيرى أنه في حين بحثت الولايات المتحدة في القضاء على الإمكانات الفعلية للإرهابيين فإنها لم تنجح في وقف تحريضهم وزيادة عددهم أيضا، مماثلت المقاومة العراقية مستمرة، والواضح أنها لن تتوقف في الوقت الحالي وعلى الرغم من أن

الاقتصادية الموحدة، والتي أثبتت نجاحها على مدى السنوات الماضية. ويحاول الاتحاد في ذلك الوقت اختيار مدى قدرته على تجاوز الإطار الاقتصادي إلى الإطار السياسي من حيث الاتفاق على سياسة خارجية موحدة تسهم في وضع الاتحاد على قمة النظام الدولي الراهن، وتجعله قوة كبرى لا يستهان بها.

أما الجزء الخامس من الكتاب، فيتناول النظام الحزبي في بعض دول أوروبا، ومنها فرنسا وألمانيا. وفي ألمانيا يشير المؤلف إلى الدستور الألماني، حيث مهمة الأحزاب السياسية هي المساهمة في بناء الوعي السياسي للشعب. وهكذا، فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات انتخابية يرقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية. ولهذا السبب، تحصل الأحزاب على تعويض مادي من الدولة، مقابل النفقات التي تتحملها في إطار هذه الحملات الانتخابية. هذا التعويض للمادي لأعيان الحملات الانتخابية، الذي ابتدعته ألمانيا، أصبح مبدأ متبعاً في معظم ديمقراطيات العالم، وليس من السهل منع أي حزب من الوجود إلا بقرار من المحكمة الدستورية العليا. وبهذه الطريقة، يمكن تفادي خطورة أن تقوم الأحزاب السياسية الحاكمة بمنع أي حزب يعارضها، وبشكل خطراً سياسياً منافساً لها.

ويتعرض الجزء السادس من الكتاب للنظام الانتخابي في أوروبا الجديدة، مشيراً إلى نظام الانتخاب الألماني الذي يجعل من الصعوبة تقود أحد الأحزاب السياسية بالسلطة وتشكيل الحكومة. الأمر الذي حدث مرة واحدة فقط خلال ٥٦ عاماً. أما القاعدة، فهي تحالف الأحزاب في الحكم. ولكي يعرف الناخبون من الذي سيكون شريك الحزب الذي ينتخبونه في الحكم، فإن الأحزاب تقوم بالتعبير عن رغباتها في تشكيل التحالفات والاتلافات قبل خوضها الحملات الانتخابية. وباقتضاه أحد الأحزاب، يكون المواطن قد عبر من ناحية عن ميله إلى تحالف معين من الأحزاب، وعن رغبته في توزيع القوى بين الأحزاب الحاكمة في المستقبل من ناحية أخرى. أما عن أنواع النظم الانتخابية في أوروبا، فهناك تصنيفات متعددة للنظم الانتخابية، حيث يمكن تقسيم النظم إلى أنظمة نسبية، وأنظمة غير نسبية، إذ يمكن تقسيم النظم الانتخابية إلى الأنظمة الأغلبية، أو الأنظمة النسبية أو الأنظمة شبه النسبية. وبالنظر إلى ما سبق، يتبين أن النظم السياسية الأوروبية تتمتع بوجود مجموعة كبيرة من الأحزاب والمؤسسات السياسية التي تتمتع بقدر كبير من الحركة، فضلاً عن وجود برلمانات قسوية تمارس صلاحياتها دون معوقات. وتمارس سلطة الحاسبة والمراقبة في ظل نظام سياسي واضح.

ولاء على البحري

ويشير الجزء الثالث من الكتاب، وهو بعنوان البرلمانات، إلى سمات البرلمانات المعاصرة في أوروبا وهي: أنه قاعدة النظام الديمقراطي، وهينة لتمثيل المواطنين في الحكم، واستناده إلى قاعدة شعبية واسعة، وأنه محور نظام الحكم. ويرى أن الديمقراطية تعتبر المشاركة في الحياة السياسية حقاً لكل مواطن، يسهم من خلاله في التأثير في نظام الحكم، حتى يكون القرار في النهاية نتاج مشاركة جماهيرية حقيقية، وليس تعبيراً عن إرادة القلة المسيطرة سياسياً. وقد أصبحت هذه المشاركة ترتبط بشكل وثيق بتعدد الأحزاب السياسية، التي تتنافس للوصول إلى السلطة، من خلال إقناع الناخبين والحصول على ثقتهم وتأييدهم، فيفوز بعضها بالأغلبية ويمارس الحكم، ويظل الآخر أقلية، يمثل المعارضة، كل هذا وفقاً لاختيار الشعب، ومن خلال انتخابات دورية تتم في مناخ من الحرية السياسية.

فإذا كانت السلطة التنفيذية تتسم بوجود رئيس واحد لأعضائها (رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، أو الوزير الأول)، فإن البرلمانات تتميز بأنها مؤسسات جماعية، تضم نواباً متساوين، سواء في طريقة الانتخاب، أو في صفتهم النيابية، أو حقوقهم وواجباتهم البرلمانية. ولهذا، يتسم نظام صنع القرار البرلماني بالية الاتفاق الجماعي بين أعضائه.

ومن الملاحظ أن بعض الدول ربما تقيد حق الانتخاب والترشيح لعضوية البرلمان بشروط سياسية أو مذهبية، أو تبطئ في معظمها بمرحلة معينة في تاريخها السياسي. ومن ناحية أخرى، فقد تفرض الدولة تلك القيود على بعض المواطنين بسبب ارتباطهم بأنظمة سابقة (مثل النازية والقاشية في أوروبا)، أو نتيجة انخراطهم في أنشطة معادية للدولة. كذلك، فلم يقتصر هذا التقييد على تول بعينها، وإنما عرفته مختلف المجتمعات (مثال ذلك التوتر الذي بين النمسا ودول الاتحاد الأوروبي في بداية عام ٢٠٠٠ بسبب مشاركة حزب متطرف في الحكم، وإعلان رئيسه لأفكار عنصرية، دفعت الكثير من الدول الديمقراطية والغربية إلى التهديد بمقاطعة هذه الحكومة، وربما فرض عقوبات عليها، رغم أنها وصلت إلى السلطة بطريق الانتخاب الحر).

وفي الجزء الرابع من الكتاب، يتصدى مؤلفاه لنشأة الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن والتغييرات التي طرأت عليه، ودور الاتحاد الأوروبي في ظل التطورات الراهنة من النظام الدولي، كما يتصدى المؤلفان للجنة الأوروبية واختصاصاتها، والمجلس الأوروبي ومما يتكون بدوره في الاتحاد، والبرلمان الأوروبي. وأخيراً المحكمة الأوروبية. ويحاول في هذا الجزء، استشراف مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، وموقع الاتحاد الأوروبي فيه. فمما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي يسعى لتبنى سياسة خارجية موحدة بعد تبني السياسة

التنفيذية، فبعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، وبهذا يكون الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أكثر وضوحاً.

وفي النظم البرلمانية (ومنها تول ملكية مثل بريطانيا)، تتداخل السلطانان التشريعية والتنفيذية، فتكون الأولى منتخبة مباشرة من الشعب، أما السلطة التنفيذية، فتتكون من قسمين، الأول هو رئيس الدولة (الذي قد يتولى منصبه بالوراثة كالمملك والأمرأ، أو بالانتخاب كما هو الحال بالنسبة لرؤساء الجمهوريات)، والثاني هو رئيس الوزارة. كما يغلب في النظم البرلمانية، كالمملكة المتحدة وإيطاليا، أن يقوم الحزب أو الائتلاف صاحب الأغلبية البرلمانية بتشكيل الوزارة، وتكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان، الذي يستطيع حجب الثقة عنها أو عن أحد أعضائها.

فالنظام البرلماني، يقيم الفصل بين السلطات على التوازن والتعاون، أي الفصل المشوب بروح التعاون والرقابة المتوازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهو لا يفصل بينهما فصلاً شبيه مطلق يرجع كافة السلطة التنفيذية، كما في النظام الرئاسي، ولا يجعل للهيئة التشريعية الهيمنة على الهيئة التنفيذية مثل حكومة الجمعية. وعلى ذلك، يقوم النظام البرلماني على توازن السلطتين التشريعية والتنفيذية والمساواة بينهما وتعاونهما معاً بقدر أثر كل منهما في الأخرى. ولهذا، توجد ثلاث قواعد جوهرية للنظام البرلماني، هي: برلمان منتخب من الشعب، ورئيس دولة مستقل عن البرلمان، ووزارة مسئولة أمام البرلمان.

يتعرض الكتاب للسلطة التنفيذية في الدول الأوروبية ويشير إلى ممارسة الديمقراطية التي تتطلب الفصل بين السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، كي لا تجوز سلطة عامة على اختصاصات سلطة عامة أخرى، وكلما كان الفصل بين السلطات أكثر اكتمالاً، ضمنت توازناً بين السلطات، ومنعاً أكثر للطغيان، ودرجة أعلى من الديمقراطية. وتتفاوت الديمقراطيات فيما بينها في درجة الفصل بين السلطات، فبعضها يفصل فصلاً مرناً يسمح باشتراك هيئة من هيئات السلطة العامة في ممارسة وظائف سلطة عامة أخرى، فيشارك بعض رؤساء الدول في تشريع القوانين. وبعض هذه النظم يفصل فصلاً جامداً بين تلك الهيئات في أدائها لوظائفها، فلا يسمح بأن تمارس السلطة التنفيذية سوى تنفيذ تشريعات السلطة التشريعية كما هو الحال في فرنسا وبعض الأنظمة يضع السلطة التشريعية في مكانة أعلى من السلطة التنفيذية، باعتبارها هي الأكثر تعبيراً عن السيادة الشعبية لكونها الوحيدة المنتخبة من الشعب. كما في النظم البرلمانية. وبعض النظم يساوي في المكانة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما في النظم الرئاسية، لكون كلتا السلطتين منتخبتين شعبياً.



مجلة

دراسات شرق أوسطية

شعبية محكمة

واقع العلاقات الأردنية - الأفريقية وآفاقها

حكومة حماس الفلسطينية.. التحديات وآفاق المستقبل

الأبعاد الإقليمية للتحويلات الداخلية في لبنان

الاتجاهات الجديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط

الصين وروسيا وأزمة الملف النووي الإيراني

الدين والسياسة وآفاق التحول العربي

ISSN: 1811-8208

شتاء ٢٠٠٧

العدد ٢٨

السنة الحادية عشرة